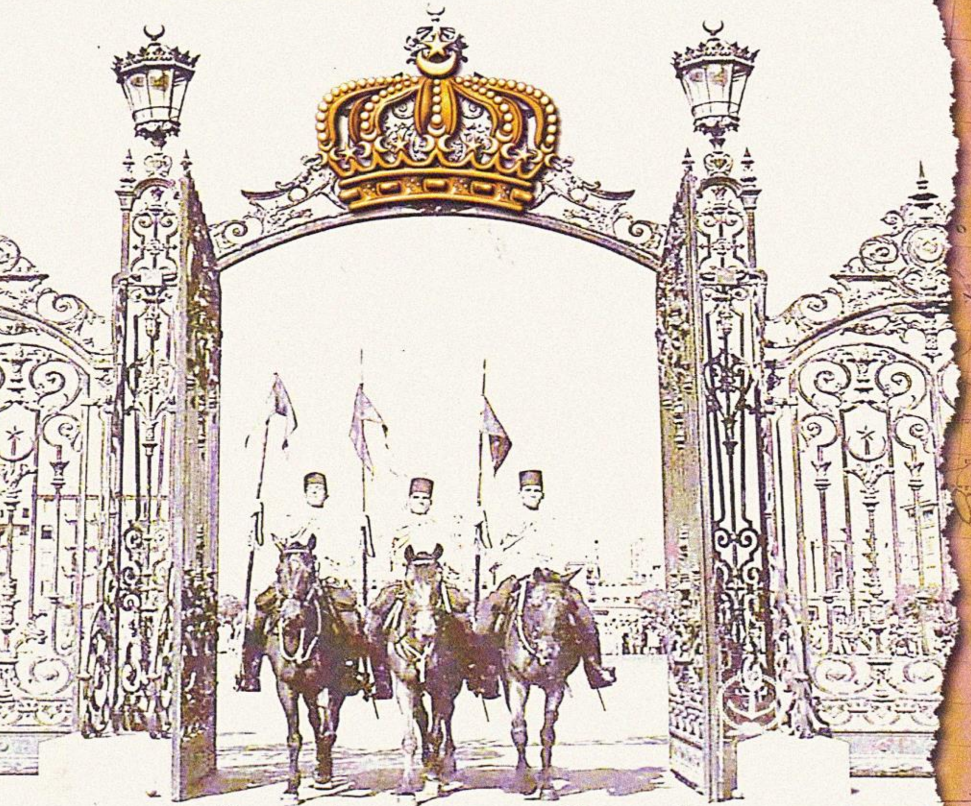
المركز القومى للترجمة

مصر الحديثة

المجلد الأول

تأليف: اللورد كرومر



2156

ترجمة: صبرى محمد حسن

مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق

مصر الحديثة

المجلد الأول

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مديرالمركز: أنور مغيث

- العدد: 2156
- مصر الحديثة: المجلد الأول
- اللورد كرومر
- صبرى محمد حسن
- أحمد زكريا الشلق
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

Modern Egypt

By: The Earl of Cromer

شارع الجبلاية بالأوبرا– الجزيرة– القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

مصر الحديثة

المجلد الأول

تأليف: اللورد كرومر
ترجمة وتصدير: صبرى محمد حسن
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق

2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كرومر، أفلين بارنك أول إيرل، ١٨٤١ - ١٩١٧
مصر الحديثة (مج ١)
تأليف: اللورد كرومر، ترجمة وتصدير: صبرى محمد حسن،
مراجعة وتقديم: أحمد زكريا الشلق
ط١ ، القاهرة - المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٤
٧٠٨ ص ، ٢٤سم
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث (١٨٠٥)
(أ) حسن، صبرى محمد (مترجم ومصدر)
(ب) الشلق، أحمد زكريا (مراجع، مقدم)
(ب) العنوان ٩٦٢,٠٣

رقم الإيداع ٢١٧١٣ / ٢٠١١
الترقيم الدولى : I.S.B.N 978- 977-718 -939-2

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

المحتويات

الفصل الثالث

لجنة التحقيق

نوفمبر ١٨٧٦ ـ أبريل ١٨٧٨

الفصل الرابع

وزارة نوبار ـ ولسون

أبريل ١٨٧٨ ـ نوفمبر ١٨٧٨

الفصل السابع
تقرير اللجنة
أبريل من العام ١٨٧٩

الفصل الثامن
سقوط إسماعيل باشا
أبريل ـــ يونيو من العام ١٨٧٩

الفصل الثالث عشر

المذكرة المشتركة

يناير ١٨٨٢

الفصل الرابع عشر

الآثار المترتبة على المذكرة المشتركة

يناير – فبراير من العام ١٨٨٢

الفصل الخامس عشر
وزارة عرابى
فبراير ــ مايو من العام ١٨٨٢

الفصل السادس عشر
ضرب الإسكندرية
مايو ــ يوليو ١٨٨٢

الفصل السابع عشر

التل الكبير

يوليو ــ سبتمبر ١٨٨٢

الفصل الثامن عشر

بعثة دفرين

من سبتمبر ١٨٨٢ إلى أغسطس ١٨٨٣

الفصل التاسع عشر

حملة هكس

يناير ــ نوفمبر ١٨٨٣

الفصل العشرون
إخلاء السودان
نوفمبر ١٨٨٣ إلي يناير ١٨٨٤

الفصل الحادى والعشرون
التمرد فى شرق السودان
من أغسطس ١٨٨٣ ـ مارس ١٨٨٤

الفصل الثانى والعشرون
حملة غوردون
من ديسمبر ١٨٨٣ إلى يناير ١٨٨٤

الفصل الثالث والعشرون
غوردون فى القاهرة
من ٢٤ – ٢٦ يناير من العام ١٨٨٤

الفصل الرابع والعشرون

رحيل غوردون إلى الخرطوم

من ٢٦ يناير ـ ١٨ فبراير من العام ١٨٨٤

الفصل الخامس والعشرون

زبير باشا

تقديم المراجع

يعد اللورد كرومر، مؤلف هذا الكتاب، أحد أعمدة الإدارة في إمبراطورية بريطانيا الاستعمارية في النصف الثانى من القرن التاسع، ومن ثم يحظى بمكانة مهمة في تاريخ بلاده، خاصة في الفترة التى كانت فيها الإمبراطورية قد بلغت حدودًا لا تغيب عنها الشمس خلال ما سمي بالعصر الفيكتورى، ومن ثم حظى باهتمام الكتّاب والمؤرخين على نحو كبير، فألفت عنه عشرات الدراسات والمؤلفات على نحو ما هو معروف[1].

ولقد بدأ حياته بخدمة هذه الإمبراطورية في الهند، بوظيفة سكرتير لنائب الملكة هناك بين عامى ١٨٧٢ و١٨٧٧، ثم لعب الدور الأكبر والأهم عندما جاء إلى مصر ليرسى أسس قواعد الحكم الاستعماري بها لنحو ربع قرن (١٨٨٣-١٩٠٧)، كان فيها الحاكم المفرد والحاكم الفعلي للبلاد، وإن كان قد خدم دولته فترة قصيرة قبلها بوصفه مندوبًا أو مفوضا في صندوق الدين العام (١٨٧٧-١٨٧٩) انفصل عاد بعدها إلى الهند مرة أخرى (١٨٧٩-١٨٨٣) ثم جاء ليستقر بمصر فى أعقاب الثورة العرابية واحتلال الإنجليز لمصر، بعد أن عينته بلاده وكيلا أو معتمدًا لها فى مصر بلقب "القنصل العام لبريطانيا العظمى" منذ ١١ سبتمبر عام ١٨٨٣، وليستمر فى وظيفته حتى ٢٤ أبريل عام ١٩٠٧.

نحن إذن – كما يقول "رؤوف عباس"[2] – أمام شخصية ذات تكوين متميز، تعكس ظروف العصر، وكانت موضع خلاف بين معاصريها، على

اختلاف الزوايا التى نظروا إليه منها: فللبريطانيين رؤيـة خاصـة للرجـل باعتباره من قادة عصر الإمبراطورية، وللهنود والمصريين نظـرة مبعثهـا الهيمنة الإمبريالية والاستبداد الإدارى الذى شهدته الـبلاد التـى خـضعت للإمبراطورية على يد حكامها الإنجليز.

لذلك نرى فى البداية أن نقدم سيرة موجزة لحياته، وقد ولد إيفلن بيرنج Evelyn Baring (الذى أصبح اللورد كرومر منذ عام ١٨٩٢) في نورفولـك في ٢٦ فبراير عام ١٨٤١ في أسرة بيرنج الألمانية الأصل، التـى كانـت تشتغل بالنشاط المصرفى وأسست بنكًا بلندن، بعد أن هاجر جده الأعلى إليها في بداية القرن الثامن عـشر، والتحمـت أسـرته بالنخبـة الأرسـتقراطية الإنجليزية عن طريق الزواج، وورث بعض أبنائها رتبًا رفيعة – كلقب سير ولورد، بحكم تميزهم ودورهم في المجتمع الإنجليزي الذى صـاروا جـزءًا منه، التحق إيفلن بمدرسة خاصة لتعليم أبناء النخبة، يديرها أحد القـساوسة، حيث كان أقل التلاميذ تحصيلاً وإقبالاً على التعليم، ولذا أرسل إلى مدرسـة نظامية، وهي مدرسة عسكرية متوسطة تعد التلاميذ للالتحـاق بالأكاديميـة العسكرية في وولويتش Woolwish، ولم يكن يتم قبوله بها إلا مـن خـلال معارف أمه من ذوى الحيثية، فقبل بوساطة في مدرسـة وضـعته، كأبنـاء طبقته، على أعتاب الوظائف العليا التى يحصل عليها خريجو هذه المدرسة.

وبهذه الوساطة أتيح للضابط الصغير أن يخدم فـي وظيفـة مريحـة بجزيرة كورفو اليونانية وجزيرة مالطة، ليقفز منها بمساعدة رئيسه وعمـه اللورد نورثبروك إلى وظيفة بإدارة مهمة بوزارة الحربية التى كانـت نـواة لإدارة المخابرات. وعندما عين عمه نائبًا للملك في الهند، اختـاره ليكـون سكرتيرًا خاصا له، حين كان الولاء الشخصي مطلبًا رئيسيا لمثل هذه الوظائف وكان الجميع يفعلون ذلك، وهكـذا أتيح لإيفلن بيـرنج أن يتـولى وظـائف

مهمة، رغم تواضع تعليمه، بفضل انتمائه الطبقي والاجتماعي. وفي كتاب "روجر أوين" عن كرومر وصف مستفيض عن حكم نورثبروك للهند، ومن ثم نشاط كرومر، الذي أوحى المؤلف أنه كان شريكًا لعمه في إدارته لسنوات أربع، وليس مجرد سكرتير خاص.

ونتيجة خلاف عمه مع وزير الهند، غادر اللورد – ومعه سكرتيره الشاب – الهند وعاد هذا إلى وظيفته بالحربية، حيث تزوج امرأة أحبها، بعد أن رتب له عمه وظيفة تضعه على أعتاب سلم الإدارة الاستعمارية، فعين مندوبًا لبريطانيا في صندوق الدين العام في مصر – وهو ضابط برتبة نقيب– حيث بدأت تظهر كفاءته الشخصية، وبخاصة أن هذا المنصب كان يتيح له حرية إبراز قدراته الخاصة، فأثبت نجاحه، مما جعله يعين "مراقبًا ماليًا" في المراقبة الثنائية التي فرضها الإشراف الأوربي على المالية المصرية، انتقل بعد أكثر من سنوات ثلاث قضاها في مصر إلى الهند ليشغل وظيفة عضو مالي بمجلس نائب الملك، والذي كان أشبه بوزير مالية الهند، وليكتسب خلال سنوات أربع خبرات مالية وإدارية وقانونية زكته لتولي منصب "القنصل العام" لبريطانيا في مصر منذ سبتمبر ١٨٨٣ مع منحه لقب "سير"، وقد ظل بيرنج في وظيفته هذه نحو ربع قرن كان خلاله الحاكم الفعلي لمصر، على نحو ما أشرنا.

لقد أنضجت كرومر، الذي بلغ الأربعين، تجربة العمل بمصر والهند، وقلبت أفكاره رأسًا على عقب، فبعد أن كان ليبراليا يرى أن وظيفة الإدارة البريطانية هي تدريب أبناء المستعمرات على حكم أنفسهم، تحت إشراف بريطاني، ويرى أن التطور الاقتصادي للمستعمرات يضيف إلى التطور الاقتصادي العام للإمبراطورية، تحول كرومر في مصر إلى محافظ يؤمن

بتدعيم أركان الإدارة الاستعمارية، وترك مساحة محدودة يلعب فيها أبناء البلاد دورًا متواضعًا في الإدارة، انطلاقًا من إيمانه بأن "المصلح البريطاني" له مهمة حضارية تسعى للنهوض بالبلاد الشرقية حتى "تقترب من" المستوى المتحضر للمستعمر، وهو هنا المستوى الذى بلغته الحضارة الأوربية باعتبارها "حضارة مسيحية". لقد اتسعت دائرة الرؤية العنصرية عنده لتجمع التمييز القائم على أساس عنصري وديني معًا، ولا عجب فقد كان متأثرًا بثقافة العصر الذى رأى في الأوربي إنسانًا كاملاً، بينما رأى غيره "من أشباه" البشر، وخص الإسلام بنظرة تعصبية متعالية بغيضة ذات أصول صليبية، سيلاحظها قارئ الكتاب.

لقد قبض كرومر على فروع الإدارة المصرية، وكان نهجه أن يستأثر بالسلطة الفعلية دون أن يمس الأوضاع الشرعية أو التاريخية، مثل السيادة العثمانية أو الامتيازات الأجنبية، وإن استطاع أن يمحو الكثير من أدوات الرقابة الدولية على الإدارة المصرية، وأن يكتسب تسليمًا فعليا من جانب الدول بمركز خاص لبلاده في مصر.

ويحلل "شفيق غربال"[٣] سياسة كرومر والاحتلال فيذكر أن الاحتلال الذى أنشأ فيما بين مصر وإنجلترا علاقة خاصة بدأت منذ عام ١٨٨٢ ثم تطورت، هذا الاحتلال بدأ على إثر تدخل دولى، ثم انفرد بذاته، واستخدم قدرًا من القوة العسكرية لمحو المقاومة المصرية، ولم يحتج بعد ذلك إلا للاحتفاظ بها رمزًا ووسيلة يلجأ إليها عند اللزوم وجعل جل اعتماده للبقاء على الإبهام الذى أحاط نفسه به، بقى مبهمًا بتغليب الجوهر على العرض، وبعدم الاستعجال، وكان الرجل الذى فهم الاحتلال على هذا النحو، ثم شكله

هذا التشكيل ووجهه هذا التوجيه، وبقى الأمر في يده زهاء خمسة وعشرين عامًا، هو كرومر الذى تمسك بأساسيات تنحصر في جملة واحدة : هـــي أن تبقى لإنجلترا هيمنة على شئون مصر الداخلية والخارجية، وأن ينتقل إليهـــا كل ما يدعيه الغير من حقوق في مصر وعلى مصر.

لقد كان كرومر على مدى ربع قرن، يتكلم كثيرًا كلام رجل لا يخفى شيئًا، ولو أنه لم يقل شيئًا : يرى أن ما قطعته حكومة بلاده على نفسها مــن وعود يجب أن تفى به، ولكن لا بد من الاطمئنان قبل ذلك إلى أن مصر لن تعود إلى الحالة التى أخرجها الاحتلال منها. يرى أن الحكم النيابي لا ترضى بلاده عنه بديلاً، ولكن لا يمكن أن يتم هذا بين يوم وليلة، ولابد أن يمــضى وقت قبل أن يصلح المصريون له. يرى أن نظام الامتيازات يعرقــل تقــدم مصر، ولكن مصر لا تستغنى عن الأجانب، فلابد من إنشاء نظــام يــضمن للأجانب حقوقهم السياسية، يرى أن من حق مصر أن يكــون لهــا حكومــة قومية مستقلة، ولكن مركزها الجغرافي والتاريخي يقتضى حرمانها من هذا الحق، وليس لمصر أن تشكو من أنها ليست كسائر البلاد، والعاقل من أدرك أن مصلحته تقتضى أن يعترف بالأمر الواقع...

لقد كان ثمة اعتقاد أن كرومر جاء إلى مصر في البداية لترتيب مسألة انسحاب الجيش البريطاني من مصر بعد ســحق الثــورة وتثبيــت ســلطة الخديوي، لكن الأمور لم تكن كذلك، وكان لابد من إيجــاد الــذرائع التــى تستطيع بريطانيا، بالاستناد إليها، أن تبقى في مصر، وكان من بينها اندلاع الثورة المهدية في السودان ضد الحكم المصري – التركي، فكان ذلك من بين ذرائع الإنجليز لعدم وفائهم بتعهداتهم بالانسحاب من مصر، كما كان علــى كرومر معالجة الأزمة المالية، وهو ما اقتضى التدخل فــي شــئون الإدارة الداخلية لمصر، وبالتالى الهيمنة الكاملة على شــئون الحكــم والإدارة فــي

مصر، والتعامل مع الهيئات الدولية كصندوق الدين العام، والمحاكم الدولية، القنصلية والمختلطة وغيرها، وهو ما جعله يقوم ببعض "الإصلاحات" لضبط المصروفات وزيادة الإيرادات والقيام ببعض المشروعات، خاصة في مجال الري لزيادة الإنتاج الزراعي، وتنظيم الضرائب وغيرها...

ولما كان مؤمنًا بأن المصريين لا يصلحون لتنفيذ هذه الإصلاحات، فكان لابد أن يستقدم الخبراء والمستشارين الإنجليز – إلى جانب عناصر من الشوام – الذين انتشروا في مختلف الوزارات يطبقون سياسته، وكان لابد من استمرار الاحتلال حتى تتدعم أركان "الإصلاح" ويصبح المصريون قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، وهو ما يراه كرومر بعيد التحقيق بسبب إيمانه بتخلفهم. ولابد من تحقيق أمرين: تسليم الدول الأوربية بمبدأ استمرار الاحتلال إلى أجل غير مسمى، والتخلص من القيود الدولية التى تحد من قدرة "المصلح" البريطاني على الحركة.

ولما كانت مصر تعد لتكون الدرة الثانية في تاج الإمبراطورية البريطانية بعد الهند، فقد كانت سياسة كرومر الاستعمارية، بل وشخص كرومر نفسه، بما عرف عنه من غطرسة وعناد، مطلوبًا لتنفيذ المشروع الاستعمارى في مصر، وهذا يتطلب الانفراد بإدارة أمور البلاد، واستبعاد الخديوي، واختيار وزراء مطيعين، وامتلاك المستشارين والمفتشين الإنجليز لزمام السلطة في الإدارة المصرية. وهكذا صارت سلطة الخديوى مجرد سلطة اسمية "شرعية" بعد أن نجح القنصل العام في فرض نوع من الحماية المقنعة **Vieled Pnotectorat** ومارسها بكفاءة طوال حكم توفيق. ولذلك عندما تغيرت الأمور بعد وفاته عام ١٨٩٢، وبدأ الخديوى الشاب عباس الثانى يتطلع لأن يكون خديويًا حقيقيا وحاكمًا فعليا لمصر، اصطدم به كرومر (الذى صار لوردًا في العام نفسه) وافتعل معه عدة أزمات كانت مجالاتها

تتعلق بتشكيل الوزارات والإدارات، وشئون الجيش، والحركة الوطنية المصرية، ولقنه درسًا ليتعلم من أين تهب رياح السلطة. وقد شرح كرومر قصة ذلك في كتاب ألفه عن الخديوى تحت عنوان "عباس الثانى Abbas II".

وقد تساءل رؤوف عباس : كيف استطاع كرومر إدارة مصر منفردًا، وهو الذى لم يفهم المصريين على حقيقتهم كما نكتشف ذلك من قراءة هذا الكتاب "مصر الحديثة" ؟ الغريب أن كرومر استقى معلوماته عن أحوال مصر الداخلية وعن المصريين من شخص "هارى بويل" السكرتير الشرقي للوكالة البريطانية، والذى كان مصدر الوحي لكرومر، بالإضافة إلى "جورست" الذى كان ذراعه اليمنى في الإدارة، ونفر من معاونيه بدار الوكالة لم يتجاوز عددهم ستة أفراد، كانوا هم وحدهم مصدر إلهام لكرومر، ومنفذى سياسته. والمعروف أن كلا من بويل وجورست هما اللذان راجعا مع اللورد تجارب كتاب "مصر الحديثة" في نوفمبر عام ١٩٠٧.

ومع ذلك فإن العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والسنوات الأولى من القرن العشرين دفع إلى حلبة السياسة المصرية جيلا جديدًا من أجيال الحركة الوطنية، راح يدفع بسفينة الوطن إلى ما لا يشتهيه الاحتلال وإلى ما لا يشتهيه ربانها اللورد، فشهدت مصر موجة جديدة من موجات حركتها الوطنية، لاقت دعمًا ماديا ومعنويا في البداية من الخديوى الشاب قبل أن ينكص على عقبيه، لكن هذا الجيل قد اشتد عوده واكتمل وعيه، في الوقت الذى لم تكن فيه أصوات الجيل السابق قد خمدت تمامًا بفعل صدمة الاحتلال، وإن كانت قد تغيرت كما وكيفا، لقد أفقدته الصدمة النطق لبعض الوقت، فكان إخفاق الثورة العرابية قد بدد الثقة لديه، ثم شهد إرساء الاحتلال لسياساته، ومع ذلك لم يستطع الاحتلال تحطيم بذور الحركة الوطنية

المصرية التى ظلت تتابع عملها كنار تحت الرماد، توشك أن يكون لها ضرام...

وما لبث الجيل الجديد أن أعاد للوطن ثقته بنفسه، وأعاد شبابه بعث روحه الوطنية وتحدوا المحتل وطالبوه بالجلاء.. ربما منّ كرومر وغيره من غلاة الاستعماريين على المصريين بما شاءوا أن يتشدقوا به من "إصلاحات" ومن محاولة إخراج المصريين "من بربرية الشرق إلى حضارة الغرب" كما ردد كرومر ذلك في أكثر من موضع في كتابه هذا، ولكن لم يغفل المصريون قط عن كون الحكم البريطانى حكمًا أجنبيا دكتاتوريا، ثبت أقدامه في البلاد على أشلاء نهضتها، في الوقت الذى لم تكن فيه إصلاحاته المحدودة، المرتبطة بأهدافه الاستعمارية، سوى استمرار لأمانى وجهود المصريين أنفسهم بشأن النهضة والتقدم.

وكان تحدى الموجة الجديدة الشابة من موجات الحركة الوطنية المصرية للاحتلال وسياساته في العقد الأخير من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين، وتصاعد قوتها قد بدأ يهز عرش كرومر ورغم استخفافه بها، ووصف رجالها، كمصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهم، بالمتطرفين والمتعصبين، فإنه لم يدرك حجم دورها وتأثيرها في بعث الروح الوطنية التى تصاعد تصديها لسياساته، وفضحها أمام المصريين وأمام العالم، في حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ والتى كشفت بربريته في محاكماتها وأحكامها. بينما ظل كرومر يدير مصر بعقلية حاكم استعماري من العصر الفكتورى، غير مدرك للمتغيرات السياسية الدولية التى برزت في مطلع القرن العشرين، والتى أدت إلى حدوث تغيير في قواعد لعبة التنافس الاستعمارى، ببروز ألمانيا كقوة متعطشة للتوسع الإمبريالي هي الأخرى، واشتداد سياسة التحالفات التى كانت وراء تحول المشهد السياسي الأوربي،

والسير به تجاه الحرب العالمية الأولى. لم يدرك كرومر حجم هذه التغيرات، سواء في مصر أو في أوربا، وكشف في معالجته لدنشواى عن سوء تقديره لدور الرأى العام البريطانى المتأثر بالصحافة ومعارضتها لسياسات تنتمى إلى عصر مضى يمثله كرومر، ولذلك كان لابد من تغيير أسلوب أداء السياسة البريطانية في مصر، ولم يعد كرومر يصلح للعب الدور الجديد، فتمت تنحيته في ٢٨ مارس ١٩٠٧، حيث قدم استقالته من منصبه متعللا بمرضه.

ولم ينس كرومر وهو يلقى خطبة وداعه في مصر في احتفال أقيم بهذه المناسبة في دار الأوبرا في ٤ مايو ١٩٠٧، كان مقصورًا على أصدقائه ورؤساء الجاليات الأجنبية في مصر، الذي قاطعه جميع الساسة المصريين (عدا ثلاثة منهم: هم مصطفى فهمي باشا ورياض باشا وسعد زغلول باشا) لم ينس كرومر أن يعيد تكرار ما اعتبره "إنجازات بريطانية" تحققت على يديه في مصر، ثم رمى المصريين بنكران الجميل، لا يبصرون فضل الاحتلال "مع أن أولاد العميان يولدون عادة مبصرين"، وبشر المصريين بدوام الاحتلال.. وغادر كرومر مصر إلى غير رجعة في ٦ مايو ١٩٠٧ مصحوبًا بلعنات الوطنيين المصريين(٤).

* * *

عاد كرومر إلى بلاده، وبعد أن أقام فترة في إحدى دور الرعاية الطبية، أعقبها بفترة نقاهة، شرع بحلول شهر أكتوبر، بعد أن تعافى تمامًا، يضع اللمسات الأخيرة لكتاب "مصر الحديثة".. فغير خاتمته وكتب خاتمة أخرى عنوانها "مستقبل مصر"، ثم حصل على موافقة القصر الملكي ووزارة الخارجية على طبع الكتاب، الذي نشر في مجلدين ضما ١٢٠٠ صفحة في أوائل مارس ١٩٠٨.

وكان الهدف الذي أعلنه من تأليفه هو سرد قصة بعض الحوادث وتدوين ما حدث وراء الستار فيما يتعلق بالشئون المصرية منذ عام إفلاسها (١٨٧٦) حتى وفاة الخديوي توفيق (١٨٩٢)، ثم شرح النتائج التي عادت على مصر من جراء الاحتلال البريطاني، وبالرغم من أن كرومر سجل صراعه مع الخديوي عباس حلمي الثاني، فإنه لم ينشر ما سجله بهذا الشأن في " مصر الحديثة " وإنما نشره- كما ذكرنا- في كتاب مستقل حمل عنوان " عباس الثاني " عام ١٩١٤ بعد خلع الخديوي. وقد أورد كرومر سببين آخرين لتأليفه " مصر الحديثة "؛ أولهما تصحيح بعض المعلومات التاريخية الخاطئة التي تسربت إلى مفاهيم الرأي العام البريطاني حول السياسة البريطانية في مصر، والثاني هو أن يكون لهذا السرد أهمية خاصة عند بني وطنه الذين يعملون حاليًا أو مستقبلا في إدارة الشرق، لقد أراد كذلك تقديم دليل للمشكلات العامة التي تواجهها الحكومات الشرقية، والتي يتطلب إصلاحها الأخذ بمتطلبات الحضارة الأوربية. لقد بدت مصر- في عين كرومر – جزءًا من الشرق له ملامح خاصة، فهو بلد يسيطر فيه جنس (الإنجليز) على جنس آخر (الأتراك) لحكم جنس ثالث (المصريون)، وأنه يجب إصلاحه دون تغيير "أحوال الحكومة" التي كانت موجودة قبل الاحتلال.

كان كرومر مدركًا لأهمية موقعه وخبرته، وقد كتب: "لقد كنت في موقع خاص له مزايا تتعلق بالدقة المطلوبة " يعرف، بل ويصنع، ما كان يحدث من وراء ستار، فقد كان يملك سلطة التشريع والإقرار والتنفيذ، بالرغم من أن ذلك كله كان يمر بتوقيع الخديوي حاكم مصر الشرعي، الذي سلبه كرومر سلطته، كما سلب المستشارون الإنجليز – المؤتمرون بأمر كرومر – سلطة الوزراء المصريين. لكن كرومر كان يروي الأحداث والوقائع من

وجهة نظره، ويفسرها حسبما يريد، وكيفما شاء، والوقائع شــيء وانتقاؤهـــا وطريقة عرضها وتفسيرها شيء آخر، ولعل هذا يتيح لنا أن نلقــي بعــض الضوء على عدد من الموضوعات والوقائع من وجهة نظر مختلفــة عمــا أورده اللورد، وما خاطب به بني وطنه.

لقد كتب كرومر عن الفترتين اللتين قضاهما في مصر، فــذكر عــن الفترة الأولى، قبل سبتمبر ١٨٨٣، " لقد لعبت دورا فرعيا أو كنت على صلة بمصر بشكل أو آخر، كنت أنتقد بين الحين والآخر تصرفات أولئك الــذين كانوا مسئولين عن تسيير الأمور المصرية آنذاك. أما في الفترة الثانية التي جاء فيها معتمدًا لبلاده في مصر، فقد ذكر أنها كانت مرحلة أخــرى " وقــد يكون من قبيل التواضع الزائف أن لا أعترف بأنني- بدءا من هذه المرحلة أصبحت جزءًا من كبار اللاعبين على مسرح الأحداث المصرية، ليس فقــط فيما يتعلق بالمسئولية عن السياسة العامة للحكومة البريطانية في مصر، وإنما كنت أيضًا مسئولا بصفة أساسية عن إدارة الشئون المحلية، وقد قبلت هــذه المسئولية الأخيرة راجيًا الانتباه إلى أن عملــي لابــد وأن ينــسجم، بحكــم الضرورة، مع خطوط السياسة العامة الجارية في لنــدن... كــان ســلوكي الخاص ينتقد انتقادًا شديدًا في بعض الأحيان... وأنا أظن أنني أعرف، أفضل من أي إنسان آخر، الأخطاء التي وقعت فيها أنا شخصيا، وعليه سوف أبذل قصارى جهدي للتعامل مع هذه الأخطاء، والتي بدت لي من صــنع الغيــر، على حد التعبير اللاتيني " يُعتقد أنه لا يوجد برىء مطلق السراح".

وكما في الأدب الذي تتداخل أجناسه أحيانًا، نستطيع القول بأن كتــاب كرومر تداخلت فيه أشكال متعددة من رواية التاريخ، فجاء الكتاب خليطًا من التأليف عن أحداث لم يعاصرها، ورواية للأحداث التي عاصرها، ومذكرات وذكريات عن ما شارك فيه أو رآه، لقد ذكر كرومر أنه لم يكتب سيرة ذاتية

وأنه حاول الابتعاد عن ذلك أثناء تأليفه، لكنه كان يحيد عن ذلك أحيانا؛ لأن بعض الموضوعات اقتضت، حسبما ذكر، أن يتعرض لوضعه الشخصي، ومن الواضح أنه كان يستعين في روايته لبعض الأحداث بالمصادر الوثائقية من نصوص تقارير ومراسلات وبرقيات، بل ومؤلفات المعاصرين أحيانًا، حيث كان يناقش ويقارن بعض الشهادات والنصوص، وينتقد ويحلل ويفسر ويبرر، كما يبدو كذلك أنه كان يسجل الوقائع والأحداث التي عاصرها في حينها أولا بأول، ثم يستعين بها في الإطار العام لمؤلفه هذا، الذي نشره عقب رحيله من مصر مباشرة.. لقد امتلأ الكتاب بتفاصيل كثيرة ودقيقة، وبتكرار واستعادة، واستطرادات مرهقة ومع ذلك فإن لهذا الكتاب أهميته، بوصفه مصدرا من أهم مصادر تاريخ مصر الحديثة، يكشف عن وجهة النظر البريطانية، بقلم أحد أهم صانعي هذه السياسية في مصر.

لقد كشف كرومر عن كراهيته" لولفرد بلنت"، صديق العرابيين، وقد هاجمه في أكثر من موضع في كتابه، ووصفه بعدم الخبرة وأنه يعالج المسائل السياسية بالشاعرية والأفكار اليوتوبية، وأنه كان "ناصحًا سيئًا للعرابيين"، ولا يخفي أنه كان يعاني من كتابات بلنت في الصحف البريطانية ضد سياسته، فضلا عن اتصالاته بالساسة في لندن، ودعمه للثوار في مصر.

وعندما تحدث عن البدايات الأولى للثورة العرابية شكك في حدوث "المؤامرة الشراكسية"؛ حيث تآمر عدد من الضباط الشراكسة ووضعوا خطة لاغتيال زعماء الثورة المصرية، فذكر كرومر أنه ليس هناك دليل أكيد واضح على أن تهمة التآمر كانت صحيحة، ووصف أحكام القضية بأنها جاءت مفككة وسياسية، أكثر منها قضائية، وأن" عرابي مثل السواد الأعظم من الجهلة كان رجلا متشككا، ولم يكن لمؤامرة اغتياله وجود إلا في

خياله.."، وتجاهل كرومر أن بعض الضباط الشراكسة هم الذين أبلغوا عن المؤامرة، وأن شركاء المتآمرين اعترفوا باتفاقهم عليها.

ويلاحظ أن اللورد قدم تبريرًا هزيلاً لقصف الإسكندرية في ١١ يوليو، معتبرًا إياه " دفاعًا عن النفس وضرورة سحق عرابي"، بل وأشار إليه بأصابع الاتهام في حريق الإسكندرية وأضاف أنه كان " مقلدًا سياسة الروس في موسكو". ويرى كرومر أن الثورة المصرية " لم تكن موجهة أصلاً ضد الأوربيين أو التدخل الأوربي في الشئون المصرية على الرغم من أن التحامل المعادي لأوربا كان مسيطرا على أذهان زعماء هذه الحركة، كانت الحركة إلى حد كبير، حركة مصرية مضادة للحكم التركي.. " كتب هذا بالرغم من أنه يعرف أن مصر صارت فريسة لأطماع وتنافس الجاليات الأوربية ونفوذ دولها منذ معاهدة لندن ١٨٤٠. ومن المثير للدهشة كذلك أنه يذكر- كرومر- بالنص أن " الحكومة البريطانية اقتيدت، على غير رغبة منها، إلى احتلال مصر، وأنها تخشى من الانجراف عن غير وعي، إلى التدخل في السودان " فهل نسى أو تناسى ما كتبه بنفسه عن سياسة بلاده تجاه مصر قبل الثورة العرابية، وكيف كانت تخطط للانفراد بمصر؟

وفي الصفحات الأولى من الفصل الرابع والثلاثين جعل كرومر يفلسف الاحتلال ويبرر ضرورته وأهميته لمصر، ويجعله" رسالة أنجلوسكونية عظيمة تنبع من ضمير سياسي وحرص على سلام أوربا.." !! ولا يفتأ يفخر بالجنس الأنجلوسكوني الذي ينتمي إليه باعتباره جنسًا راقيًا.. وها هو المصلح الإنجليزي ينتهج طريقًا وسطًا: لا يترك مصر وحدها ولا يستولي عليها تمامًا ويطيح بالخديوي ويرفع الراية البريطانية على قلعة القاهرة، وإنما استطاع أن يبتدع منظومة جديدة لم تكن معروفة في الفكر السياسي كله " لن يضم مصر ولكنه سيقدم لها الخير كما لو كان قد ضمها".

لقد كشف كرومر عن خبث السياسة البريطانية وإبهامها فيما ابتدعه لحكم مصر، حين أرادت أن يبدو مندوب بريطانيا في مصر صاحب حقوق متساوية مع مندوبي الدول الأخرى نظريا " ولكنه من حيث الممارسة والتطبيق سيكون صاحب نفوذ عظيم"، وأن بريطانيا تحتل جزءًا من ممتلكات السلطان العثماني بقوات بريطانية" ولكنها لم تغفل أي شيء يمكن أن يؤدي إل، الإخلال بحقوق السلطان المشروعة ".

وقد ذكر أن الرجل الإنجليزي "استدعي بالمصادفة أكثر منها بالتخطيط، لحكم هؤلاء المصريين دون أن يكون هناك مظهر لذلك الحكم"!. هكذا جاء الإنجليز ليحكموا مصر بمحض الصدفة ودون نية ولا تخطيط! وكان لديهم رسالة حضارية تجاه المصريين. كما استخدم كرومر مصطلح "العرق الإمبريالى"Imperial race عن تفوق جنسه والعبء الذي يتحمله لإنجاز رسالته في الهند، وأنه قادر على إنجاز هذه الرسالة مع هؤلاء الفلاحين التعساء من المصريين.

لقد كان كرومر يزهو بفخر، في أكثر من موضع من الكتاب، عندما يتحدث عن فلسفة الحكم والإدارة الإنجليزية في مصر، ويرى ضرورة تقليد المعلمين الإنجليز، وضرورة مرور فترة من الزمن قبل سحب الإشراف الإنجليزي، وكان يسرف في انتقاد أوضاع مصر قبل مجيء الإنجليز، خاصة خلال عصري محمد علي وإسماعيل، فقد ذكر أن بذور الحضارة التي بذرها إسماعيل ماتت؛ لأنها بذور ضارة، أتت بالهيمنة الأوربية وبالتمرد العسكري، ليوضح حاجة مصر إلى " إعادة التأهيل " من قبل الإنجليز.(الفصل ٣٤)... ويبدو أن كرومر كان قلقًا على مصير " إنجازات " بريطانيا في مصر، وربما كان مدركا حجم المبالغة فيما قال، فراح يتساءل

في خاتمة الكتاب : هل يمكن أن تعلن الأجيال القادمة عن فشل ذلك الجهد النبيل الذي كان يهدف إلى رفع أمة بأكملها؟ هل يمكن إنكار العمل الماهر الدؤوب والطاقة والمثابرة من جانب بعض المصلحين الإنجليز وحلفائهم من المصريين؟

والواقع أن "الإصلاحات" التي قام بها كرومر في المجال الاقتصادي، وأهمها كان في مجال الري، كانت تستهدف التوجه الأساسي نحو تأكيد دور مصر كمنتج للقطن الذي تحتاجه بريطانيا، وليس ثمة دليل على الاهتمام بتنويع الإنتاج الزراعي، كما أن هناك أدلة عديدة على معارضة فكرة تنويع مصادر الدخل عموما، ولعل أهمها موقف كرومر من الصناعة والتصنيع ومعارضته لمحاولات كبار الملاك المصريين الاستثمار في هذا المجال، وحرصه على إبقاء المستثمرين المصريين في إطار الإنتاج الزراعي. وإذا كان كرومر قد اهتم بتحسين حالة الفلاح نسبيا، فقد كان ذلك من قبيل المحافظة على الدجاجة التي تبيض ذهبًا، و لم يكن كرومر رائدًا في مجال التنمية الزراعية من خلال التوسع الأفقي والرأسي في الري، فذلك اتجاه عرفته مصر علي نطاق واسع في عصر محمد علي واستمر الاهتمام به حتي قبيل عصر إسماعيل. لم يكن " إصلاح " كرومر فتحا جديدا، ولكنه كان استمرارًا طبيعيا لاتجاه أحادي في التنمية الزراعية وحدها[٥].

لقد وصف كرومر الفلاحين بأنهم أكثر فئة استفادت من الاحتلال الإنجليزي وإدارته " لكن الفلاحين عاجزون عن إدراك ذلك والتعبير عنه سياسيا... إن الكثيرين ممن اختلطوا بالمجتمع الوطني في مصر، يرون أن الجحود ونكران الجميل معلم رئيسي من معالم الشخصية المصرية..."

ويكشف اللورد كرومر عن موقفه وفهمه لطبيعة المصريين وطبيعة "إصلاحاته" بما كتبه (بالفصل٣٩) عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اللذين أنشئا بموجب تقرير"دفرين"، فقد سمى مجلس الشورى بالمجلس التشريعي Legeislative council، ويعلم أنه مجرد مجلس استشاري صوري محض، وليس له حق التشريع، وأنه مع الجمعية العمومية، لا يشكلان هيئتين برلمانيتين، ولا كان هدفهما، كما ورد في تقرير دفرين، تهيئة الفرصة للشعب المصري كي يكون صوته مسموعًا، ولربط السلطة التنفيذية بقيود برلمانية، لقد تجاهل كرومر أن كان بمصر مجلس للنواب لعب دورًا مهما قبيل وخلال أحداث الثورة العرابية، ثم ها هو في هذا الكتاب يرى أن كل محاولة لتخويل هذين المجلسين سلطات برلمانية كاملة سيكون ضربًا من الحماقة، وأنه سيضر بمصالح المصريين أنفسهم، وذكر أن تطويرهما سيؤدي إلى خطأ يتمثل في أنهما ظل الضغط الشعبي وقد يقترحان تغيرات مهمة قد لا تكون مناسبة للمنظومة المالية، ويطالبان بإنفاق إضافي كبير في الأغراض العامة... كما أن أكثر الأعضاء استنارة لم يكتسبوا كل السمات الأساسية التي تولد الشجاعة الأدبية فيهم، والكثير منهم يخشى من الصحافة المحلية، وليس لدي شك في أن عددا كبيرا منهم قد يرحبون بإصدار قانون صارم ضد الصحافة..."

لقد كانت مصر تعاني من أزمة مالية خانقة، ساهم الإنجليز في خلقها أيضا، أدت إلى تدخل الدول الأوربية في كل شئون مصر، مما أثار خشية بريطانيا على وضع مصر بالنسبة لمصالحها، لذلك كان على كرومر أن يعالج هذه الأزمة بما يطمئن الدول الأوربية على حقوقها المالية، وسنجد أن اللورد أورد نقدا مفصلا لطبيعة الأزمة المالية وسوء الإدارة في عصر إسماعيل، ثم قدم شرحا مستفيضًا للجهود التي بذلها مع رجال إدارته لإصلاح

أوضاع مصر المالية، وهي جهود صادفت الكثير من النجاح، وبعثت على اطمئنان الدول الدائنة وحقوق رعاياها.

وعندما كتب عن شكل وطبيعة المجتمع في مصر، كان ثمة غرض سياسي يرمي إليه من وراء تقديم، غير الأوربين من السكان، باعتبارهم مجموعة من الطبقات البائسة والجماعات المختلفة التي هي في أمس الحاجة إلى التوجيه الخلقي والإداري الأجنبي، وقد أورد كرومر قائمة بتلك الطبقات والجماعات من الباشوات الأتراك - الجراكسة، والعلماء، والمصريين المتفرنجين، والأقباط والشوام، وأعيان الريف من العمد والمشايخ، وقاعدة عريضة من الفلاحين.

ويلاحظ "روجر أوين" أنه لم يأت على ذكر التجار أو المهنيين أو رجال الأعمال من المصريين، ولا يدرك الكيفية التي يمكن أن تتطور بها تلك الشرائح الاجتماعية المهملة مستقبلا، باعتبار أن ذلك جزء من عملية مستمرة نحو التحضر والتصنيع[٦]. المهم أن تقييم كرومر لمصر باعتبارها تضم خليطاً من مختلف الأديان والأعراق، يهيئ القارئ لتلقي ما جاء بالكتاب من وصف للكيفية التي استطاع بها " المصلحون البريطانيون " بقيادة كرومر نفسه، إقناع هذا الشتات من البشر بأن ما يعود عليهم من خير عميم لا يمكن إنكاره. وهذا ما فعله في الفصول التالية التي تعدد الإصلاحات الأساسية تحت عناوين : المالية، الري، القضاء، والتعليم.... إلخ، والتي قدمها كرومر باعتبارها بذور الحضارة الحقيقية، ودليلا مفحما لأي محاولة يقوم بها دعاة التخلف في مصر لتدميرها.

ومن الموضوعات التى أوسعها كرومر شرحا وتفصيلا قضية السودان والثورة المهدية ومهمة غوردون، فقد كتب بشأنها فصولا كثيرة، بدأها (فى الفصل ٣٠) بانتقاد الحكم المصرى وسقوط إمبراطورية إسماعيل فى الشمال

الشرقى من إفريقيا، وقد رأى أن تدمير جيش الجنرال "هكس" هو الذى عجل بسقوطها "لكن السبب الحقيقى هو سوء الإدارة بفعل المؤمرات السياسية العفنة التى قام بها هؤلاء الباشوات أشباه المتحضرين، الذين استخدمتهم الحكومة المصرية فمارسوا الاستبداد والفساد واصطياد العبيد، ولم يقدموا شيئًا من بركات الحضارة الحديثة، وإنما قدموا شيئا من لعناتها". وفى موضع آخر تحدث عن العرب المتوحشين الذين غزوا القرى المسالمة فى وسط أفريقيا (فصل ٥٧)، ولم يذكر بطبيعة الحال شيئا عن الأوربيين من تجار الرقيق الذين ملأوا أوروبا وأمريكا رقيقًا... وبالمثل كان كرومر ينعت أتباع المهدى الدراويش " بالبرابرة المتوحشين" (الفصل ٥٨).

وعندما عالج موضوع إخلاء السودان وإرسال غوردون إلى الخرطوم للقيام بالمهمة، فصّل تعدد درجات المسئولية عند اتخاذ قرار الإخلاء، وأفاض فى الحديث عن غوردون وطبيعة مهمته، والتأخر طويل المدى بشأن إرسال بعثة إنقاذه عندما حوصر فى الخرطوم، وقد ألقى كرومر باللوم فى ذلك على كل من جلادستون وغوردون نفسه، فصور جلادستون بصورة المتخاذل الذى لم يستطع إدراك الخطر المقبل، وأنه تردد فى إرسال حملة الإنقاذ حتى ضاعت فرصة إنقاذ غوردون، ووصف هذا الأخير بأنه "طائش" أسندت إليه مهمة لا يصلح للقيام بها.. وصوره فى أكثر من موضع بأنه كان "حادا ومتقلبا". وقد أثار ذلك على كرومر عاصفة من النقد فى الصحف البريطانية، حيث اتهم بالحقد والإساءة إلى شخص غوردون(٧). وعندما سقطت الخرطوم فى يد المهدية ولقى غوردون مصرعه، علق كرومر على رؤية الرأى العام البريطانى، وذكر أن الأمر يقتضى إرسال " حملة صليبية جديدة ضد التطرف الإسلامى..." (الفصل ٢٩)!

أما الإسلام والمسلمون فقد خصهما بنظرة متعصبة متعالية ذات أصول صليبية، متأثرًا فى ذلك بنظرة الكتاب الأوربيين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، التى كانت تعتبر الإسلام نوعًا من " الهرطقة" ونسبته إلى صاحب الدعوة ونبيها، فأصبح الإسلام هو الدين " المحمدى " والمسلمون هم "المحمديين"، وينسب ما أصاب الشرق من تخلف إلى الدين الإسلامى ذاته، فضلا عن الزعم بأن ذلك الدين يحض على الكسل والتقاعس وليس العمل، ومن ثم فإنه لا منجاة لشعوب الشرق من التخلف إلا باعتناق المسيحية والأخذ بحضارتها.

من هنا كانت نظرة كرومر إلى المصريين باعتبارهم لا يصلحون لتنفيذ خطة الإصلاح التى استهدفتها سياسته، ومن ثم رأى الاعتماد على الإنجليز بالدرجة الأولى، وعلى الشوام (المسيحيين) بعدهم، بعدما اكتشف أن الأقباط لا يصلحون لتلك المهمة؛ لأنهم – رغم مسيحيتهم – انتقلت إليهم عدوى التخلف من المسلمين(٨).

وربما كان من المثير للسخرية فى حديث كرومر عن الإسلام ماذكره عن الدور الاجتماعى للإسلام وتصوره أن المسلمين المصريين، لا يختلفون عن المسيحين فقط، بل إنهم أقل شأنا،" فالإسلام يضفى على المرأة منزلة واضحة الانحطاط "، كما يخضع المسلم لشريعة قامت على "مبادئ قديمة"، كما أنه يقبل العبودية، ولايتسامح مع أتباع الديانات الأخرى. لقد أراد خلق تصور لدى الأوربيين بأن النظام الاجتماعى للإسلام يحتضر. ومن الملاحظ أن كرومر وهو يتحدث عن التسامح بين الهلال والصليب وأن المسجد مع الدير جنبا إلى جنب، يؤكد تناقضه وسوء فهمه عندما يذكر"أن

الإسلام ينزع بشكل عام إلى الحث على عدم التسامح وتوليد الكـــــراهية" (الفصل ٣٤). وفى مقارنة بين الإسلام والمسيحية وبين العقليتـــين الـــشرقية والغربية يبدى وجهة نظر خاصة تدل على عدم فهمه للإســلام ولا لطبيعــة المصرى، وهو أمر لايحتاج إلى تعليق، وإنما يترك لفطنة قارئ الكتاب.

ومن الملفت أن كرومر وهو يشير إلى التبــشير بالمــسيحية يــدعو المبشرين إلى التنبه " وأن يأخذوا حذرهم وهم يهزون بذكاء النسيج الأخلاقى للمجتمع الشرقى من خلال المبشرين والمصلحين الاجتماعيين، وينبــه إلـــى خطورة العبث بالعقيدة الدينية لأمة بأسرها..!(الفصل ٣٧).

وعندما تحدث كرومرعن رياض باشا " الذى كان يرى أن المــسلمين والإسلام فيهما كل ما هو مطلوب للبعث الروحى" انتقده اللورد ووصفه بأنه لا يسلم بحقيقة أن الإسلام بوصفه منظومة سياسية واجتماعية- وليس كدين- لم يبق فيه رمق من حياة، وأن المصريين سيعجزون عـــن حكـــم أنفـــسهم لسنوات طويلة قادمة على أساس من المبادئ المتحضرة" (الفصل ٤٣).

وفى نهاية كتابه دعا كرومر إلى بقاء الاحتلال إلى أجل غير مسمى- مثلما دعا فى خطبة توديعه لمصر- ثم أضاف عبارة "إلى ما بعد جيــل أو جيلين" عندما تحدث عن المدى الزمنى المقترح لطرح فكرة الحكـــم الـــذاتى لمصر" حتى تصبح الفكرة صالحة لمناقشة جادة"، فصدم كرومر بذلك الرأى العام فى مصر وأثار الحركة الوطنية المصرية، وحتـــى النخبـــة الحاكمـــة وأصدقاء الاحتلال. وقد انبرى "تيـــودور رونســـتين" مراســـل الإجيبـــشيان ستاندرد فى لندن للرد على " منجزات كرومر وتفنيدها فى كتابــه " خـــراب مصر Egypt's Ruin".

إن الكثيرمن الأفكار الخاطئة الناتجة عن الجهل وعدم الفهم والاستعلاء والتعصب، التى نشرها كرومر فى كتابه عن الإسلام والمسلمين، لـم تعـد تحتاج إلى تعليق أو نقد أو مراجعة، فمنطقه وراء ذلك كان معروفًا، لتبريـر الوجود الإمبريالى لبلاده فى مصر، وضرورة استمراره لإنقاذها و"تحديثها".

والله المستعان،،،

أحمد زكريا الشلق

القاهرة – مايو ٢٠١١

الهوامش

(١) لعل أهمها ما يتحدث عن كرومر بشكل أساسي :

- Zetland ,Marques,The Life of Lord Cromer ,London, ١٩٣٢

- رسالة محمد جمال الدين المسدي : العلاقات بين كرومر وعباس الثاني، جامعة لندن ١٩٦٦

- Al-Sayyid ,A.L., Egypt and cromer,London 1968

- Marlowe,J.,Cromer, Victorian Imperialist, Edwardian Proconsul, Oxford 2004

والتي ترجمها رؤوف عباس تحت عنوان "اللورد كرومر، الإمبريالي والحاكم الاستعماري" ونشرها المشروع القومي للترجمة ،القاهرة ٢٠٠٥

- أحمد رشدي صالح : كرومر في مصر، دار القرن العشرين، بكتابه "دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي" سلسلة تاريخ المصريين ،١٩٩٨

- فضلاً عن الكتب التي تناولت تاريخ مصر في عهد كرومر أو سياسة بريطانيا الاستعمارية في مصر ومنها كتاب :

-Tignor, R.,Modernization and British Colonial Rule, Princeton 1966.

- وكتاب تيودور روذشتين " خراب مصر" الذي ترجم ونشر بالعربية تحت عنوان "تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠" ترجمة العبادي وبدران، القاهرة ١٩٢٣

- وكتاب ولفرد بلنت عن التاريخ السري للاحتلال الإنجليزي، الذي ترجم ونشر بالعربية، عن المركز القومي للترجمة، ترجمة صبري حسن، القاهرة ٢٠١٠.

(٢) راجع المقدمة المهمة لرؤوف عباس، لترجمة كتاب روجر أوين التي نشرها المركز القومي للترجمة، القاهرة ٢٠٠٥.

(٣) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ١٨٨٢-١٩٣٦،ج١ النهضة المصرية ١٩٥٢، وتحليلاته ص ١٧- ٢٢.

(٤) انظر " الشوقيات " لأمير الشعراء أحمد شوقي، حيث نشر قصيدته التي عبرت عن شعور المصريين آنئذ والتي يقول فيها :

أيامكم أم عـــهد إسمــــــــاعيلا أم أنت فرعون يسوس النيـــلا
أم حاكم في أرضِ مصر بأمره لاسائلا أبدا ولا مســـــــئولا
لما رحلت عن البـــلاد تشهدت فكأنك الداء العياء رحــــــيلا
أوسعتنا يوم الــــوداع إهــانة أدب لعمــرك لا يصيب مثيلا

(٥) مقدمة رؤوف عباس لترجمته لكتاب أوين، ص ٢٠.
(٦) روجر أوين :اللورد كرومر، ص ٤٧٣.
(٧) المرجع السابق، ص ٤٧٦- ٤٧٧.
(٨) مقدمة رؤوف عباس لترجمته لكتاب أوين، ص ١٧-١٨.

تصدير المترجم

اسمه بالكامل إيفلن بيرنج، إيرل كرومر، ولد في اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٤١ الميلادى، وتوفى فى اليوم التاسع والعشرين من شهر يناير من العام ١٩١٧ عن عمر يناهز ستة وسبعين عامًا. عمل فترة مفوضًا لصندوق الدين العام بمصر، عمل بعد ذلك ممثلاً وقنصلا عامًا فى مصر فى الفترة من ١٨٨٣ إلى العام ١٩٠٧. كانت مصر طوال هذه الفترة محتلة من الإنجليز بسبب دخولها فى متاعب سياسية ومالية؛ ولما كان كرومر بعيدًا عن مركز الإمبراطورية البريطانية، فقد أدار المنطقة مستهدفًا هدفًا معينًا، كما أن أعماله استبعدت الرغبات البريطانية فى الانسحاب من مصر.

كرومر: حاكم بريطانى عام لمصر

استدان إسماعيل باشا، خديوى مصر، مبالغ كبيرة فى مشروعه لتحديث الاقتصاد المصرى. كانت مشاريعه الحكومية تعتمد على الأموال التى يجرى الحصول عليها من صناعة القطن فى مصر، وبخاصة أن هذه الصناعة ازدهرت ازدهارًا كبيرًا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية. وبعد انتهاء هذه الحرب ودخول القطن الأمريكى الأسواق الأوروبية من جديد، انخفضت أسعار القطن انخفاضًا كبيرًا. وترتب على ذلك أن القطن المصرى لم يعد

ذلك المحصول النقدى مثلما كان من قبل. ووجد إسماعيل باشا نفسه عاجزًا عن دفع فوائد ديونه التى تراكمت بزعم أنه سيتمكن من سدادها من مداخيل القطن.

حاول إسماعيل، فى بداية الأمر، معالجة هذه المشكلة، بأن طلب من مجلس النواب فرض المزيد من الضرائب النقدية، لكن مجلس النواب قاوم هذا الطلب؛ نظرًا لأن مجلس النواب فى ذلك الوقت كان معظمه من الإقطاعيين الكبار. وهنا تحول إسماعيل يائسًا إلى الدول الأوروبية لمساعدته على الخروج من متاعبه المالية. وبعد شيء من المفاوضات اتفق على قيام منظومة السيطرة الثنائية، التى جرى بمقتضاها تعيين مراقبين: فرنسى وبريطانى للإشراف على الشئون المالية المصرية. عين المندوب البريطانى السير إيفلن بيرنج حاكمًا بريطانيا. ترى عفاف لطفى السيد مارسو أن ذلك التحرك اليائس من جانب إسماعيل بحثًا عن العون الأوروبى، هو الذى فتح بوابات الفيضان أمام البريطانيين للسيطرة على مالية مصر، كيما يضموها بعد ذلك إلى إمبراطوريتهم.

حقق بيرنج نجاحًا كبيرًا فى خدمة المصالح البريطانية فى البلدان التى عمل فيها. كانت سيطرة بيرنج الفعلية على ماليات مصر تعنى أنه كان صاحب نفوذ كبير فى الحكومتين المصرية والبريطانية. ولما كان بيرنج هو صاحب القسم الأكبر من ديون مصر، عندما رفض إسماعيل إشهار إفلاسه، فقد راح يضغط على حكومته لعزل إسماعيل، وهو ما تحقق فى العام ١٨٧٩. وقد حدث ذلك دون حدوث لغط كبير من جانب السكان؛ نظرًا لأن السواد الأعظم من السكان كانوا يلومون إسماعيل؛ لأنه أوقع البلاد فى

ضوائق مالية. خلف إسماعيل ولده توفيق، الذى وقع تحت السيطرة الكاملة للقناصل الأوروبيين. واقع الأمر أن إدارة بيرنج وسيطرته على ماليات مصر، مضافًا إليه نفوذ الحكومة البريطانية، كانا يعنيان أن الحكومة المصرية لم تكن قادرة على فعل أى شيء دون الحصول على إذن بريطانى بذلك.

* * *

خلقت الثورة العرابية، التى قادها أحمد عرابى، ذلك العقيد المصرى الصاعد، موقفًا أدى إلى تدخل القوات البريطانية والفرنسية من جديد فى مصر، حرصًا على مصالحها الإمبريالية نيابة عن الخديوى وبعد التدخل الذى ترتب على ذلك، مثلما حدث فى الإسكندرية، أصبح بيرنج (كرومر) من جديد قنصلاً عامًا فى مصر، وإن شئت فقل: الحاكم الفعلى لمصر.

كان أول عمل يقوم به ذلك القنصل العام هو تنفيذ تقرير دوفرين **Dufferin**، الذى طالب بتشكيل حكومة شكلية عميلة بلا سلطة. يضاف إلى ذلك أن التقرير طالب بحتمية الإشراف البريطانى على الإصلاحات الضرورية الواجب القيام بها فى البلاد. يزاد على ذلك، أن ذلك التقرير نص على حتمية المحافظة على مصالح منطقة قناة السويس بصورة دائمة. كان من رأى بيرنج فى هذا الصدد بالذات، أن الاحتلال طويل الأجل، بسبب عدم الكفاية الإدارية المصرية، يعد مطلبًا ضروريا لأى شكل من أشكال الإصلاح. يزاد على ذلك أن بيرنج أسس فى مصر مبدءًا إرشاديا عرف فى مصر باسم نظرية جرانفيل. هذه النظرية مكنت كلا من بيرنج والمسئولين البريطانيين الآخرين من طرد الوزراء المصريين الذين يرفضون قبول التوجيهات البريطانية. جرى فى أثناء حكم بيرنج، وضع المسئولين

البريطانيين في الوزارات الرئيسية، وبذلك أدخل نظاما جديدا هو نظام المحميَّة المقنعة. وبذلك أصبحت الحكومة مجرد واجهة ليس إلا. كان الوزراء المصريون يُكوِّنون الشكل الخارجي فقط، في الوقت الذى كان البريطانيون فيه هم أصحاب الحل والربط، أو بالأحرى أصحاب السلطة الفعلية، وعلى الرغم من هذه الإجراءات، قام الخديوى الذى كان خادمًا مطيعًا للبريطانيين، بفرض عقوبات على هذا النظام. ومع هذا النظام الجديد، جرى تسريح الجيش المصرى، وإجبار الشعب المصرى على الاعتماد فقط على قوة الاحتلال البريطانى.

كانت جهود بيرنج كلها فى مصر مركزة على استعادة قدرة مصر على الوفاء بالدين بكامله؛ الأمر الذى يؤدى إلى استمرار السيطرة البريطانية، ومنع الدول الأجنبية الأخرى من التدخل فى شئون مصر. وتحت إشراف وتعاليم بيرنج، لم تكشف الحركة الوطنية المصرية عن أية علامة من علامات الحياة. واقع الأمر أن كثيرًا من المصريين كانوا مؤمنين بالسياسة البريطانية الخاصة بـ "الإنقاذ ثم التقاعد". قال بيرنج: إن "الأعراق الرعايا" عاجزون تمامًا عن الحكم الذاتى، إلى حد أنهم فى واقع الأمر لا يحتاجونه أو يطالبون به، وأن كل ما يريدونه فى واقع الأمر هو سياسة "ملء البطون"، التى سمحت للصفوة بالثراء ومن ثم التعاون مع قوة الاحتلال.

أُجْبِر كرومر على الاستقالة فى نهاية المطاف مع مطلع الاحتجاجات على العقوبات التى وُقِّعت على المصريين بعد حادث دنشواى فى العام ١٩٠٦، التى أسفرت عن مقتل العديد من البريطانيين والفلاحين المصريين.

فى العام ١٩١٠، نشر كرومر كتابه المعنون "**الإمبريالية القديمة والحديثة**"، الذى يعد دراسة جادة للإمبراطوريتين البريطانية والرومانية.

وعين كرومر في العام ١٩١٦ عضوًا في لجنة الدردنيل، لكن وافته المنية قبل توقيع التقرير الصادر عن اللجنة.

* * *

ويمكن القول إن لغة الكتاب الإنجليزية سليمة ورصينة وبالغة الدقة، وتشهد بأن مؤلف الكتاب مالك لأدواته اللغوية، الأمر الذى جعله يلجأ في القسم الأكبر من المجلدين إلى استعمال الجمل معقدة التركيب التى يتراوح طول الجملة منها بين ثمانية وعشرة أسطر، وقد يتعدى ذلك العدد فى بعض الأحيان، وإذا كان السطر يحتوى على عشر كلمات فذلك يعنى أن طول الجملة يتروا ح بين ثمانين ومائة كلمة. الأمر الذى يحتم أن يكون مترجم الكتاب ملمًّا إلمامًا تاما، وعلى بينة واضحة من تركيب الجملة الإنجليزية.

الكتاب بمجلديه موسوعى، فقد أورد المؤلف ما يزيد عن عشرين استشهادًا من اللغة اللاتينية ترجمت البعض منها بمساعدة بعض المعاجم واستعنت في ترجمة بعضها الآخر- من هذه الاستشهادات- بالأستاذ الدكتور على عبد التواب من قسم اللغات القديمة بكلية الآداب بجامعة القاهرة. وأشرت إلى ذلك فى المواضع التى وردت فيها هذه الاستشهادات. وأورد المؤلف استشهادًا يونانيًا قديمًا، استعنت فى ترجمته بواحد من أساتذة اللغة اليونانية فى كلية الآداب جامعة القاهرة.

أورد المؤلف أكثر من أربعين استشهادًا فرنسيا، على شكل فقرات مستقلة أو مقتطفات فى ثنايا متن الكتاب، وقد ترجمت جزءًا كبيرًا من هذه الاستشهادات، واستعنت فى ترجمة بعضها بالسيدة لمياء أحمد السقا، وهى

مترجمة فورية للغة الفرنسية فى وكالة أنباء الشرق الأوسط، فى جمهورية مصر العربية، ونسبت الفضل إلى أهله فى كل موقع من مواقع هذه الاستشهادات.

لجأ المؤلف فى الفصول التى تتناول الدَّين والوضع الاقتصادى، إلى استعمال مصطلحات من قبيل "الدين السائر أو العارض"، و"الصلح الواقى من الإفلاس"، و"أراضى الخراج"، و "أراضى العشور"، و"أجرة الإبراء"؛ وحتم ذلك عمل حواشى بتعاريف هذه المصطلحات حتى يمكن للقارئ الإفادة من الكتاب فى هذا الجانب.

وبحكم تمكن المؤلف من أدواته ومعارفه اللغوية، استخدم بعض الكلمات ذات الأصول العربية مثل كلمة **Irade**، وهى مأخوذة من الكلمة العربية "إرادة"، وهى لا تطلق إلا على المرسوم الكتابى الذى كان يصدر عن السلطات فى إستنبول، فى ذلك الوقت.

كما استعمل كرومر كلمة **Albino**؛ وهى كلمة يونانية ورومانية تدل على "بريطانيا".

أشار المؤلف فى معرض حديثه فى الفصل التاسع من المجلد الأول، إلى أسطورة سيزيف اليونانية القديمة، مستهدفًا من ورائها تأكيد فكرة بعينها وحتم ذلك علىَّ، إيراد حاشية فى الموضع المناسب، حتى يتمكن القارئ من فهم الكتاب.

أتى المؤلف أيضًا على ذكر ما يسمى باللغة الألمانية: **Sturm und Drang**، وهى حركة أدبية ألمانية نشأت فى أواخر القرن الثامن عشر، وقد تميزت هذه الحركة بالثورة على حركة التنوير الفرنسية والمحاكاة الألمانية لها.

أورد المؤلف الفعل الإنجليزى agree متبوعًا بحرف الجر in، وهذا خطأ لغوى، إذ إن هذا الفعل إذا ما أتبع بحرف الجر to يصبح معناه "يوافق على شيء"، وإذا ما تبعه حرف الجر with يصبح معناه "يوافق مع شخص".

أورد المؤلف مصطلحات كثيرة فى أصولها اللاتينية ومنها على سبيل المثال مصطلح moliri res novas الذى معناه "على قدم المساواة"، وكذلك التعبير post hoc ergo propter hoc الذى معناه "قياس هذا على ذاك لأنهما متساويان". كما استخدم المؤلف أيضًا كثيرًا من التعبيرات السياسة مثل: casus belli بمعنى "سبب داع للحرب"، والتعبير modus vivendi الذى معناه " حل وسط إلى أن يتم التوصل إلى حل"، وحرصنا على إدراج المصطلح اللاتينى بجوار ترجمته العربية.

بقى أن أقول إن مؤلف الكتاب عمل مفوضًا بريطانيا فى صندوق الدين بمصر خلال العام ١٨٧٩، ثم عمل بعد ذلك ممثلا وقنصلا عاما فى مصر فى الفترة من ١٨٨٣ إلى العام ١٩٠٧.

كان أول عمل يقوم به كرومر عندما كان قنصلا عاما فى مصر هو "تنفيذ تقرير دوفرين Dufferi" الذى طالب بتشكيل "حكومة شكلية خاضعة بلا سلطة"؛ وكرومر هو أيضًا صاحب "نظرية جرانفيل"، التى مكنته هو والمسئولين الآخرين من طرد الوزراء الذين يرفضون قبول التوجيهات البريطانية.

أعجبتنى فى الكتاب قدرة كرومر على التحليل والإفادة من مصادره، وبخاصة فى تحليله للخطأ الذى وقعت فيه الحكومة البريطانية وأدى إلى التضحية بالجنرال غوردون.

أعجبنى أيضًا تحليل كرومر لشخصية الجنرال غوردون على نحو جعل كرومر يخرج من الورطة مثل خروج الشعرة من العجين، على الرغم من تورطه فى هذه المسألة من بدايتها إلى منتهاها.

إذا كان إبراهيم ابنًا غير شرعى لمحمد على باشا، طبقًا لما أورده بالجريف فى كتابه "وسط الجزيرة العربية وشرقها"، فإن توفيق هو الآخر، على حد قول كرومر، كان ابنًا غير شرعى لإسماعيل باشا، يزاد على ذلك أن الوثائق تثبت أن توفيق، كان قد اتفق مع البريطانين على اللجوء إلى إحدى البوارج البريطانية، فى حال حدوث بعض المضاعفات، على إثر ضرب الإسكندرية بالقنابل.

القارئ المدقق لكتاب كرومر يستطيع وبسهولة كبيرة الوقوف على صحة نظرية المؤامرة لدى الغرب، والتى تضرب بجذورها إلى يومنا هذا على الرغم من مناداة بعض الأقلام بالعزوف عنها.

لم يعجبنى من كرومر تلك المقارنة الظالمة بين الذهنية العربية والذهنية الأوروبية، وأترك الرد عليها إلى مناسبة قادمة.

الكتاب يوضح أن الوزراء المصريين فى ذلك الوقت، كانوا يمثلون الشكل الخارجى فقط، فى الوقت الذى كان البريطانيون فيه هم أصحاب الحل والربط، أو بالأحرى أصحاب السلطة الفعلية.

قيمة الكتاب كمرجع ثمين تتمثل فى أن مؤلفه كان من أصحاب القرار، ومن المقربين جدا من مراكز صناعة القرار البريطانى على المستويين

العام والخاص، فضلا عن اطلاعه، على العكس من الآخرين، على بـــواطن الأمـــور، إضـــافة إلى حرية اطلاعه على الوثائق، على المستوى المحلى، بل والدولى أيضًا، ولذا يعد الكتاب مصدرًا من المصادر المهمة جـــدًا التـــى يرجع إليها المتخصصون على اختلاف مشاربهم فى الشأن المصرى والشأن السودانى.

صبرى محمد حسن

الفصل الأول

مقدمة

أهداف هذا الكتاب - القسم الإخبارى من الكتاب - تأثير الاحتلال الإنجليزى على مصر - أهم نقاط الإصلاح فى مصر - صعوبة التأكد من الرأى العام الشرقى.

أهدف بهذا الكتاب إلى أمرين:

يتمثل أول هذين الأمرين، فى إيراد رواية دقيقة لبعض الأحداث الرئيسية التى وقعت فى مصر وفى السودان منذ عام ١٨٦٧[1] الميلادى.

وأنا أود فى الأمر الثانى، تفسير النتائج التى ترتبت ونشأت عن الاحتلال البريطانى لمصر فى العام ١٨٨٢.

---

[1] كنت قد تناولت تناولا كاملا وبلا تحفظ كل الأحداث التاريخية الرئيسية التى حدثت فى مصر بدءًا من العام ١٨٧٦الميلادى إلى وفاة توفيق باشا (فى اليوم السابع من شهر يناير من العام ١٨٩٢)، وكنت قد تناولت أيضًا التاريخ السودانى إلى نهاية عام ١٩٠٧. وأنا أرى أن من السابق لأوانه تناول الأحداث التى وقعت فى مصر بعد وصول الخديوى الحالى إلى العرش.

يزاد على ذلك أن أحداث حياتى العامة هيأت لى فرصًا خاصة تمكنت معها من تصنيف فصول محددة من التاريخ المصرى وتجميعها وأنا اعتبارًا من شهر مارس من العام ١٨٧٧ الميلادى إلى شهر يونيو من العام ١٨٨٠، ومن شهر سبتمبر من العام ١٨٨٣ وإلى الوقت الحاضر (١٩٠٧) كنت ومازلت وراء الستار فيما يتعلق بالشئون المصرية. هذا وبالإضافة إلى المصادر الإعلامية المفتوحة أمام العالم كله، كانت لى حرية الاطلاع والوصول إلى الوثائق التى فى محفوظات Archives وزارتى الخارجية فى كل من لندن والقاهرة، أضف إلى ذلك أنى كنت على علاقة وثيقة، فى رأيى، بكل من يلعب دورًا قياديًا فى الشئون المصرية فى تلك الفترة التى حاولت الكتابة عنها. من هنا، يحق لى أن أزعم أنى كنت فى موقع له مزايا خاصة فيما يتصل بمسألة الدقة المطلوبة.

هنا لابد من الاعتراف، بأن دقة العبارة تعد ميزة كبيرة. وهذا هو السير آرثر هلبس Helps، الذى قال ذات مرة إن نصف شرور ومصائب هذا العالم تحدث بسبب عدم الدقة. خبرتى الشخصية تجعلنى أتفق مع السير آرثر فى هذه المقولة. ومع ذلك لا يمكن أن أقطع بأن ما رأيته وما عرفته من الأحداث المعاصرة، التى كنت أعرفها جيدًا، قد أوحت لى بدرجة عالية من الوثوق بدقة الكتابة التاريخية. واقع الأمر، أن الجمهور عادة ما ينتهى – على الرغم من أن ذلك قد لا يكون إلا بعد مرور فترة طويلة من الزمن – بالحصول على فكرة صحيحة عن مجرى الأحداث، وعن الأسباب أو النتائج التى ترتبت على حادثة سياسية بعينها، لكنى عندما أتحدث عن الجمهور الإنجليزى بصفة خاصة، فإن الشك يدور من حول تحقق أو عدم تحقق هذه النتيجة بشكل كامل، وذلك باستثناء المسائل المتعلقة بالسياسة الداخلية. ففى مسائل السياسة الداخلية، نجد أن عددًا كبيرًا من الأشخاص العلماء الأكفاء يشاركون فى المناقشات التى تدور حول هذه الأمور فى كل من البرلمان والصحافة. وهنا تجرى المسارعة إلى تصحيح عدم دقة العبارة. وبذلك يتم

تعرية التُرهات، وإن شئت فقل المغالطات. قد يجرى حجب الحقيقة، بصورة مؤقتة، خلال المناقشات الحزبية الساخنة، لكن الجمهور يضع يديه فى نهاية المطاف، وبشكل عام، على التقييم الصحيح للحقائق.

إن ضمانات الحقيقة التاريخية التى من هذا القبيل لا تتوفر– إلى حد كبير– عند تناول شئون أى بلد من البلدان الأجنبية، وبخاصة عندما يكون مثل هذا البلد قليل التحضر. هذا يعنى أن الرأى العام البريطانى يتعين عليه، فى مثل هذه الحال، التعامل مع حالة مجتمعية غير مألوفة لديه. وهنا يجد الرأى العام البريطانى نفسه ميالا إلى تطبيق براهين وحجج مستقاة من الرأى العام الإنجليزى، أو قد تكون هذه البراهين والحجج دون وجود مبررات قوية لذلك. زد على ذلك قلة عدد الأشخاص الذين لديهم المعلومات الدقيقة اللازمة لإعلام الجمهور، كما أن بعض هؤلاء الأشخاص تكون لهم، فى معظم الأحيان، قضية خاصة يتبنونها أو نظرية سياسية مفضلة يدافعون عنها. وهؤلاء الذين يكونون مؤهلين للحديث، غالبًا ما يكونون يشغلون مناصب رسمية، وقد تفرض هذه المناصب عليهم، فى بعض الأحيان، التزام الصمت. وعليه، لن تكون هناك ضمانات تكفل تصحيح التصريحات غير الدقيقة، أو كشف المغالطات وتعريتها. من هنا، وإن صح استنتاجنا العام، يمكن القول: إن هناك مخاطرة مفادها أن التقييم الخاطئ للأمور المهمة سوف يجرى التخلص منه على مر التاريخ. والجمهور غالبًا ما يعض بالنواجذ على حادث من الأحداث التى تستحوذ على الخيال الشعبى، أو قد يعطى شخصية فرد من الأفراد طابعًا مثاليا، وبخاصة عندما تكون مثل هذه الشخصية مثيرة للشفقة أو الإعجاب. وهنا يبدو الأمر وكأن الديمقراطية يغلب عليها فى واقع الأمر، تنمية عبادة البطل بدلا من تثبيطها.

أولى المراحل على طريق الدقة التاريخية تتمثل فى أن بعض أنصاف الحقائق، يجرى التصريح بها، لكنها على الرغم مما يعتورها من تناقض،

تحصل على قدر يسير من المصداقية. واقع الأمر أن الخطأ ربما يكون جرى تصحيحه لكن قد يحدث فى بعض الأحيان، وبمرور الزمن، أن يتزايد معيار الخيال fiction، فى الوقت الذى يتبخر فيه معيار الحقيقة. هذا يعنى أن سلسلة من الخرافات تتجمع حول فكرة أساسية أو عبارة أساسية. فى الهند، على سبيل المثال، وكما أوضح السير الفريد ليول Lyall، نجد البطل يمر بمراحل انتقالية سهلة إلى أن يصبح شبيهًا بالإله[1]. أما فى أوروبا التشككية، فالمسألة مختلفة. كل ما يحدث هو أن الحقيقة غير الصحيحة، أو الاستنتاج الخاطئ يجرى حفره فى الألواح التى يتعين على المؤرخين المستقبليين استقصاء مصادر معلوماتهم منها.

.وأنا عندما أعود إلى الأمر الثانى الذى سبقت الإشارة إليه، أجدنى أود تفسير النتائج التى ترتبت على الاحتلال البريطانى لمصر فى العام١٨٨٢.

عبر السيد/ ستيفن كيف Stephen Cave، فى اليوم الثالث والعشرين من شهر مارس من العام ١٨٧٦، بعد أن أوفد إلى القاهرة، لإعداد تقرير عن الأحوال المالية فى مصر بقوله:-

يمكن القول إن مصر فى حالة انتقالية، وأنها تعانى من عيوب المنظومة التى تمر بها، كما تعانى أيضًا من عيوب المنظومة التى تحاول الدخول فيها. مصر تعانى من الجهل، والانحطاط، والتبديد، والإسراف، وكلها أمور شهيرة فى الشرق East، وكلها أمور أوصلت سيادتها وسلطانها إلى حافة الانهيار، وهى التى أودت بها فى ذات الوقت إلى الخروج من الإسراف الشاسع الناجم عن المحاولات المتعجلة غير المدروسة، إلى انتهاج حضارة الغرب West.

---

[1] دراسات آسيوية.

وهنا سوف أسرد بعض الإجراءات التى جرى اتخاذها بعد تقديم السيد/ كيف Cave تقريره، لمحاصرة – على حد أملى واعتقادى – وعلاج ذلك المرض، الذى جرى تحديد أعراضه تحديدًا دقيقًا فى الفقرة المقتبسة عن التقرير سالف الذكر.

وأنا على يقين من أن هذا السَّرْد لن يكون عديم الفائدة عند القارئ العادى، كما أنه ستكون له أهمية خاصة عند بنى وطنى الذين يعملون حاليًا، أو مستقبلا فى إدارة الشرق. وأنا أقدم نفسى بصفة خاصة إلى هذه الطائفة الأخيرة من البشر بصفة خاصة؛ لأنهم قادرون على تقييم طبيعة المشكلات التى فرضت نفسها حتى يمكن إيجاد حلول لها، وصعوبة حل هذه المشكلات، وذلك على العكس من أولئك الذين ليست لديهم خبرة إدارية خاصة فى الشرق.

ليست مصر البلد الوحيد الذى أشرف على الخراب بسبب الإهمال الكامل للقوانين الاقتصادية والإدارة المتهورة لماليات الدولة. وليست مصر أيضًا البلد الوحيد الذى حصلت فيه الطبقات صاحبة النفوذ على امتيازات مفرطة أضرت بالسواد الأعظم من السكان. وليست مصر أيضًا هى البلد الوحيد الذى تجاهلت إدارته أبسط مبادئ القانون والعدالة. وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل، فإن هناك تشابها كبيرا فى الطابع العام للمساوئ التى تنبثق عن الحكومات الشرقية حيثما وُجدت. وعليه، وعلى الرغم من اختلاف العلاج الذى يجرى تقديمه طبقًا للظروف المحلية، وطبقًا للوصف، وطبقًا للمؤسسات، وطبقًا أيضًا لأساليب تفكير الدولة الأوروبية التى تجرى الإصلاحات تحت إشرافها ورعايتها، فإن الخطوط العريضة التى يجب أن تسير عليها هذه الإصلاحات يتعين تتبعها عن طريق المتطلبات المألوفة فى الحضارة الأوروبية. ويجب أيضًا أن يكون لهذه الخطوط طابعًا مميزًا سواء أكان مسرح عملها فى الهند، أو الجزائر، أو مصر أو تونس أو البوسنة.

من هنا يمكن القول: إن تاريخ الإصلاح فى مصر، لا يمثـل معلمًـا بارزًا ليس له مثيل فى دول أخرى جرى فيها طبع الحـضارة الأوروبيـة، بدرجة أكبر أو أقل، على حكومة شرقية متخلفة ومجتمع متخلف.

لكن، على حد علمي، ليس هناك مثيل للظروف الخاصة التى واكبـت عمل الإصلاح المصرى. فواقع الأمر، أن هذه الظـروف، كانـت ظروفًـا خاصة.

أول هذه الظروف الخاصة أن جنسًا أجنبيًّا، أعنى الإنجليز، يتعين عليه توجيه السيطرة على جنس أجنبى ثان، هم الأتراك، الذين لا يحبون الإنجليز، فى حكم جنس ثالث، هم المصريون. المصريون ليسوا متعاطفين إلى حد ما مع هذين الجنسين. ومسألة عدم التعاطف هذه مع الأتراك جـرى التخفيـف منها بسبب العادات المشتركة، والدين المشترك واستعمال لغة مـشتركة[1]. كما أن مسألة عدم التعاطف هذه مع الإنجليز جرى التخفيف من حدتها عـن طريق احترام المواهب الكبيرة من ناحية، وعن طريق المنافع التى عـادت على السكان من التدخل البريطانى.

ثانى هذه الظروف، وفى ضوء حتمية مراعاة الأسـباب الدبلوماسـية والأسباب الأخرى، التى ليس من الضرورى التركيز عليها الآن، أن الإدارة المصرية كان لابد من إصلاحها دون إحداث أية تغييـرات جوهريـة فـى الشروط التى نشأت الحكومة فى ظلها قبل الاحتلال البريطانى. هذه الشروط كان لها طابع معقد تمامًا. كانت هناك تشكيلة من القيود الدقيقة والـصريحة التى جرى ابتكارها بهدف منع أية حكومة سيئة من السير فى اتجاه الفـساد. عندما جرى تفعيل هذه القيود، فى ظل أحوال مختلفة تمامًا، كـان يجـرى

[1] المسئولون المصريون من أصل تركى يتكلمون الآن كلهم اللغة العربية.

تطبيقها فى بعض الأحيان، فى ظل نزوة مؤلمة من نزوات الحقد الدولى، لعرقلة تحركات أية حكومة من الحكومات الجيدة فى اتجاه الإصلاح. **قال "الكاتب الردىء" فى مسرحية "الساذج" Ingenu التى ألفها فولتير "أنا بلا مصداقية، كى أعمل عملا حسنًا؛ قدرتى محدودة فى فعل الشر فى بعض الأحيان"**(*) هذه العبارة تنطبق بحق على عمل الحكومة الدولية فى مصر منذ العام ١٨٨٢ الميلادى. ومن المؤكد، بطبيعة الحال، أن نوعية النجاح الذى أصابته جهود المصلحين فى مصر، لم تتحقق بفضل المنظومة وإنما رغمًا عن هذه المنظومة. كما أن هؤلاء الذين يتفقون مع الشاعر الذى يقول: "كل ما يدار على أفضل وجه، يكون هو الأفضل"، قد يجدون تعزيزًا لنظريتهم فى التاريخ المصرى الحديث. وواقع الأمر أنه فى ظل بعض المناخ الجديد إلى حد ما، قد أجريت تجربة جديدة على إدارة الشرق، وعلى الرغم من نقائص وأوجه قصور هذه التجربة، فقد توجت بشىء من النجاح إلى حد ما. هذا النجاح هو الذى يضفى على الإصلاح المصرى أهميته عند الطلبة الذين يدرسون السياسة.

لقد عشت فى الشرق فترة طويلة وأدركت من خلالها أنه من الصعب على أى أوروبى الوصول إلى تقييم حقيقى لرغبات الشرق، وآماله وآرائه.

"يعرف كل من عاشوا فى الشرق، وحاولوا الاختلاط بالسكان المحليين حق المعرفة، مدى استحالة الأمر على الأوروبى عندما يحاول النظر إلى العالم بعينى الرجل الشرقى. وواقع الأمر، أن الأوروبى قد يتخيل، فى وقت من الأوقات، أنه هو والشرقى يفهم بعضهما بعضًا، لكن عاجلاً أم آجلاً

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

يجىء الوقت الذى يصحو فيه الأوروبى فجأة من هذا الحلم، ويجد نفسه أمام عقلية غريبة تبدو كما لو كانت عقلية ساكن من سكان كوكب زحل"[١].

بقيت فى مصر فترة من الوقت قبل أن أدرك مدى ضآلة فهمى لموضوعى؛ واكتشفت فى آخر يوم من أيام مُقامى فى ذلك البلد، أنى كنت أتعلم دوما شيئًا جديدًا. الزائر العابر لن يتيسر له التبصر الحقيقى فى واقع الرأى العام المحلى، بسبب اختلاف الدين واختلاف طرق التفكير، أما فيما يتصل بى أنا شخصيًا، فهو جهلى باللغة العامية[٢]؛ وكذلك فإن تحفظ الشرقيين عندما يتكلمون مع أحد من أصحاب السلطة، فإنهم يبدون ميلهم إلى الاتفاق مع كل من يتحدثون معه؛ بسبب افتقارهم إلى الاتساق الذهنى والدقة، الذى يعد معلمًا فارقًا بين الشرق المغالى غير المنطقى والغرب المنطقى، الذى أولى دراسة حياة الشرق وسياسته اهتمامًا كبيرًا، هناك أيضًا الحقيقة التى مفادها أن الدين فى الشرق يتغلغل فى الحياة الاجتماعية وقوانين وعادات وتقاليد الناس أكثر منه فى أوروبا، يضاف إلى ذلك الحقيقة التى مفادها أن الاستدلال الأوروبى والشرقى، من المنطلقات نفسها، يصل فى أغلب الأحيان إلى استنتاجات مختلفة تمامًا، كل هذه الظروف تكون عكس مصلحة الأوروبى عندما يحاول قياس الرأى العام الشرقى. وعلى الرغم من ذلك، فإن صعوبة الوصول إلى فكرة حقيقية عن التيارات التحتية فى الرأى العام المحلى ربما كانت أقل أهمية فى مصر عنها فى الهند. وأخص بالذكر هنا عدم وجود منظومة للطوائف الاجتماعية، وكذلك الحقيقة التى مفادها أن النسيج الاجتماعى والدينى للإسلام والتى يفهمها الذهن الأوروبى طواعية هى على العكس من الأسس الصوفية الغامضة للديانة الهندوكية، التى تزيد من اتساع الفجوة التى تباعد فى الهند بين الأوروبى والمواطن الهندى، والتى

---

(١) بروفسور سايس، النقد العالى والآثار، ص٥٥٨.

(٢) أنا أعرف التركية معرفة جيدة لكننى لا أتكلم العربية.

تصبح مصدرًا خصبًا من مصادر سوء الفهم عندما تضع قيدًا على الاختلاط الاجتماعى. على كل حال، وعلى الرغم من أنى لا أود التركيز على الموضوع، فأنا أميل إلى الاعتقاد بأنى عندما أرى أناسًا من مختلف الطبقات طوال الوقت، وعندما أقوم بمراجعة المعلومات التى تصلنى من مصادر مختلفة، فإن ذلك يمكننى من تكوين فكرة معقولة عن الرأى العام المحلى فى مصر.

أود أن أضيف هنا أن من المستحيل أن أعيش هذه الفترة الطويلة فى مصر دون أن أكسب شيئًا من التعاطف العميق مع الشعب المصرى. قضية الإصلاح المصرى واحدة من القضايا التى أوليها اهتمامًا شخصيا كبيرًا. إن قضائى نصف حياتى فى بلدان شرقية جعلنى أردد بقوة الأبيات التى كتبها الشاعر رديارد كبلنج:

إذا ما سمعت الشرق يناديك،

فلن تعبأ مطلقًا بشيء غير هذا النداء.

القسم الأول

إسماعيل باشا

١٨٦٣ – ١٨٧٩

لو يحذو الناس فى تجديداتهم حذو الزمن فإن ذلك فى حد ذاته سيكون أمرًا طيبًا؛ لأن الزمن يتجدد تجددًا كبيرًا، لكن فى هدوء، وبدرجات تبلغ من الندرة حدًّا يصعب معه ملاحظة ذلك التغير... طيب أيضًا أن لا نحاول التجريب فى الدول اللهم إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك أو إذا كانت المنفعة واضحة، وأن نكون واعين أن الإصلاح هو الذى يتطلب التغيير، وليست الرغبة فى التغيير هى التى تحتم الإصلاح.

فرانسس بيكون، عن التجديدات

إنه لشيء فريد أن يبقى المتعفّن متماسكًا شريطة ألا نتعامل معه بعنف... الناس يبلغون من الكسل حدًّا يصعب معه تخليهم عن طرقهم القديمة، ويقهرون كسلهم وجمودهم... احذروا أيها المتحمسون المندفعون نحو التغيير! هل تدبرتم جيدًا كل ما تفعله العادة **Habit** فى حياتنا؟

كارليل، الثورة الفرنسية

الفصل الثانى

بعثة جوشن

الموقف المالى فى مصر فى العام ١٨٦٣ وفى العام ١٨٧٦، وقف سداد سندات الخزانة، وإنشاء لجنة الدين العام، مرسوم اليوم السابع من شهر مايو من العام ١٨٧٦؛ بعثة جوشن، مرسوم اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦، تعيين المراقبين العامين، السير لويس ماليت، تعيينى مفوضًا على الدين العام، أسلاف إسماعيل، أزمة مستقبل إسماعيل باشا- إدارة الحسابات.

المشكلة التى تعانى منها مصر حاليًا هى فى الأساس مشكلة مالية.

عندما توفى سعيد باشا فى العام ١٨٦٣ الميلادى، كان الدين العام المصرى فى حدود ٣٢٩٣٠٠٠ جنيه مصرى. خلف إسماعيل باشا سعيد باشا بعد وفاته، وإسماعيل هو ولد إبراهيم باشا العظيم، وهو أيضًا حفيد محمد على باشا العظيم.

وصلت فى العام ١٨٧٦ الميلادى ديون الخزانة، بما فى ذلك ديون الدائرة إلى ما يقرب من ٦٨,١١٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. هذا بالإضافة إلى دين حر يقدر بحوالى ٢٦,٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وهنا يمكن القول: إن إسماعيل باشا، أضاف إلى دين مصر، في أضعف الأحوال، مبلغ يقدر بحوالى ٧,٠٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ثلاثة عشر عامًا. ومن الناحية العملية يمكن القول إن هذا الدين كله، باستثناء ١٦,٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، أُنفق على قناة السويس[١].

كان واضحًا قبل الانهيار العام بفترة قصيرة، أن إدارة إسماعيل باشا المتهورة للموارد المالية فى البلاد، لابد أن تؤدى، عاجلاً أم آجلاً، إلى انهيار مالى عام. ففى أواخر العام ١٨٧٥، وبداية العام ١٨٧٦الميلاديين جرى اقتراض المال بأسعار فائدة مدمرة عن طريق إصدار أذون الخزانة. وفى اليوم الثامن من شهر أبريل من العام ١٨٧٦، بدأ الانهيار بالفعل، وهنا قام الخديوي بتعليق سداد أذون الخزانة.

جرت قبل تعليق سداد أذون الخزانة، مناقشات تتعلق بإنشاء بنك أهلى مصرى، يكون تحت إشراف ثلاثة مفوضين أوروبيين. وافقت كل من فرنسا وإيطاليا على اختيار مندوب لكل منهما، لكن اللورد دربى **Derby**، الذى كان يترأس وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت، لم يكن على استعداد للتدخل فى الشئون الداخلية لمصر، ورفض تعيين مفوض بريطانى.

---

[١] يضيف السيد/ كيف Cave، بعد الموازنة التى أعدها للأعوام من ١٨٦٤ إلى ١٨٧٥: "يبرز فى هذه الموازنة عاملان هما: أن المبلغ الذى جرى تحصيله عن طريق إيرادات الدولة، والذى يقدر ٩٤٢٨١٤٠١ جنيه إنجليزى، يعد أقل من المبلغ الذى جرى إنفاقه على الإدارة، وجزية الباب العالى، وأعمال المرافق التى لا شك فيها، وبعض المرافق أو السياسات التى تدور من حولها الشكوك، وأن إجمالى النفقات التى من هذا القبيل وصلت إلى ٩٧٢٤٠٩٦٦جنيه إنجليزى؛ وأن الدين الكبير الحالى لا يوجد مبرر له سوى قناة السويس، نظرًا لاستعمال الدين كله هو والدين الحر فى سداد فوائد وفى الاحتياطى، فيما عدا المقترض لحساب العمل الكبير".

وتأسيسًا على ما سبق أُسقط هذا المشروع، لكنه سرعان مــا جــرى إحياؤه بعد ذلك بفترة قصيرة فى شكل مختلف. فقد صدر فى اليوم الثانى من شهر مايو من العام ١٨٧٦ مرسوم خديوى بإنشاء لجنة الدين العام. وجــرى تخصيص مهام محددة للمفوضين، الذين كانوا يتصرفون بــصفتهم ممثلــين لحملة الأسهم. وصدر فى اليوم السابع من شهر مايو مرسوم آخر يدعِّم دين مصر، الذى وصل إلى ٩١,٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه إنجليزى فى ذلك الوقت.

جرى فى ذلك الوقت أيضًا، تعيين م. دى. بلنيير **Blignieres**، والسيد/ فون كريمر **kremer**، وهو أحد المستشرقين البارزين، ومعهما م. بــارفيللى **Baravelli** مفوضين للدين، وممثلين للحكومة الفرنسية، والحكومة النمساوية، والحكومة الإيطالية كل على حدة. ورفضت الحكومــة البريطانيــة اختيــار مفوض لها.

تسببت الترتيبات المالية، التى وردت فى المرسوم الصادر فى اليــوم السابع من شهر مايو من العام ١٨٧٦، فى إثارة سخط واستياء كبيرين فـــى إنجلترا بصفة خاصة، الأمر الذى أسفر عن قيام السيد (لــورد فيمــا بعــد) جوشن ببعثة إلى مصر بغية الحصول على بعض التعــديلات، والتـــى رأى حملة الأسهم أنها ضرورية.

وصل اللورد جوشن، ومعـــه م. جوبيـــر **Joubert** ممـــثلاً للمـــصالح الفرنسية، إلى مصر فى شهر أكتوبر من العام ١٨٧٦.

وجرى إدراج الترتيبات التى تفاوض بشأنها كل من جوشن وجوبيـــر، فى مرسوم صدر بتاريخ اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر مــن العـــام ١٨٧٦، وجاءت الملامح المالية لتلك الترتيبات على النحو التالى:

جرى خصم ديون الأعوام ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧، والتى قدرت بحوالى ٤,٢٩٣٠٠٠ جنيه إنجليزى، والتى أبرمت عقودها قبل تأزم الوضع المالى للخديوى تأزمًا كبيرًا، من الدين الموحَّد الذى صدر به مرسوم اليوم السابع من شهر مايو، وأصبحت هذه الديون محل ترتيب خاص.

جرى تخصيص ٥ فى المائة كأسهم ممتازة(*)، لجذب حسن نية المستثمرين برأسمال قدره ١٧مليون جنيه إنجليزى.

جرى أيضًا استنزال ديون الدايرة التى وصلت إلى ٨٨١٥٠٠٠ جنيه إسترلينى، والتى جرى إدراجها من قبل ضمن الدين الموحد بمقتضى المرسوم المؤرخ باليوم السابع من شهر مايو، وأصبحت موضوعًا لاتفاق جديد.

انخفض رأس مال الدين الموحد إلى ٥٩,٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. وتحدد سعر الفائدة بستة فى المائة، أضيفت إليه نسبة ١ فى المائة احتياطى دفع السندات(**).

وفيما يتعلق بتأثير هذه البعثة على مستقبل مصر، فإن النتائج التى ترتبت على هذه البعثة نفسها، جاءت أقل من التغييرات، التى أحدثها

(*) الأسهم الممتازة: السهم الممتاز يسمى ممتازًا؛ لأن بموجبه يمنح مالك هذا السهم أفضلية معينة. وهذه الأفضلية تشمل أفضلية دفع أرباح الأسهم وأفضلية استعادة القيمة للسهم فى حال تصفية الشركة. (المترجم)

(**) احتياطى دفع السندات: يطلق هذا التعبير على المبالغ المطروحة جانبًا والمتراكمة على مدى مدة السندات طويلة الأجل بقصد تصفيتها عند استحقاقها. إن هذه المبالغ تكون منفصلة عن أصول المنشأة التجارية الأخرى، ومحفوظة فى حساب خاص اسمه "احتياطى دفع السندات". (المترجم)

الخديوى، بناء على نصيحة جوشن، فى إدارة البلاد. وأصبح من الواضح أنه، بغض النظر عن منطقية وعقلانية الإجراءات المالية المصرية بشكل عام، فإنها لن تشكل سوى بصيص أمل قليل فى الاستقرار، اللهم إلا إذا جرى تحسين الإدارة المالية للبلاد. وبناء على ذلك، تقرر تعيين مراقبين عامين، يقوم أحدهما بمراقبة الإيرادات، فى حين يقوم الآخر بمراقبة المصروفات. وتقرر أن تكون السكك الحديدية، وميناء الإسكندرية اللذان ستستخدم إيراداتهما فى سداد فائدة الأسهم الممتازة، تحت إدارة مجلس مكون من إنجليزيين، وفرنسى واحد ومصريين.

عُين السيد/ رومين **Romaine** مراقبًا عاما للإيرادات فى حين عُيِّن البارون دى مارلييه **Maralet** مراقبًا عاما للمصروفات. وعين اللواء ماريوت **Mariott** رئيسًا لهيئة السكك الحديدية. وصدرت التعليمات إلى اللورد ديربى بإبلاغ اللورد فيفيان **Vivian**، الذى كان ممثلاً بريطانيا فى مصر فى ذلك الوقت، بإبلاغ الخديوى أن "حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن توافق على تحمل أية مسئولية عن هذه التعيينات، التى لم تعترض عليها الحكومة".

طلب الخديوى، فى ذات الوقت، من اللورد جوشن تعيين مفوض للدين العام، ولكن الحكومة البريطانية رفضت من جديد تحمل مسئولية التعيين هذه.

عدت فى شهر مايو من العام ١٨٧٦من الهند، التى كنت أشغل فيها طوال أربع سنوات منصب السكرتير الخاص لنائب الملك، اللورد نورث بروك **North brook**. كنت فيما يتعلق بالشئون الهندية، قد أصبحت على اتصال أوثق بالمرحوم السير لويس ماليت **Mallet**، الذى كان وكيلاً لوزارة الخارجية فى وزارة الهند.

وأنا لا يمكن أن آتى على ذكر اسم الرجل دون أن أذكره بالخير. لقد كانت وفاته بالنسبة لى خسارة لا تعوض. كنت فى أثناء زيارتى لإنجلترا خلال

السنوات الأخيرة من حياة هذا الرجل، أناقش معه دومًا مصاعب الموقف الذى وُضعت فيه فى مصر. كانت تلك المصاعب جمة فى وقت من الأوقات. لم يكن السير لويس ماليت على دراية بتفاصيل الشئون المصرية، لكنه بالإضافة إلى معرفته الوثيقة بعلم الاقتصاد، الذى قام فيه بدراسات خاصة، وبالإضافة أيضًا إلى تعلق ذهنه بهذا العلم، وبالإضافة أيضًا إلى تبصُّره فى حركة القوى داخل عالم السياسة، كان مصدرًا للنصح لا يُقدر بثمن. كان السير لويس ماليت مثالاً للموظف الحكومى الإنجليزى المثالى؛ كان سياسيًا حصيفًا، لكنه لم يكن سياسيا، حزبيا، وكان أيضًا مسئولاً مُدَرَّبًا، ولا أثر للبيروقراطية فى تصرفاته، يزاد على ذلك أنه كان صاحب تطلعات ليبرالية حقيقية، ولا تغريه أو تستحوذ عليه الشعارات، التى تربط نفسها فى بعض الأحيان، بما يسمى ــ من وجهة النظر الحزبية ــ السياسة الليبرالية فى إنجلترا.

استشار اللورد جوشن السير لويس ماليت فى مسألة من الذى يتحتم تعيينه مفوضًا للدين فى مصر. وأوصى الرجل بتعيينى أنا. وعرض على اللورد جوشن المنصب، الذى قبلته أنا بدورى. ووصلت إلى مصر فى اليوم الثانى من شهر مارس من العام ١٨٧٧الميلادى.

وأنا هنا أُحبِّذ التوقف لإبداء بعض الملاحظات التى أوصت لى بها تلك التعيينات.

تشكل هذه الفترة نقطة تحول فى مستقبل إسماعيل باشا العملى. كان نظام الحكم القائم فى مصر فى أيام ما قبل الإصلاح، فاسدًا تمامًا، لكنه كان ينطوى على بعض الفضائل البربرية **Barbaric Vertues**، وربما كان مناسبًا لمصر أكثر من الأوروبيين، وذلك من وجهة نظر الأوربيين أنفسهم.

كان صُنّاع الأساطير يعملون عملهم بطبيعة الحال، في مستقبل محمد على العملى. كان أولئك الصُنّاع يعزون إليه أفكارًا ونوايا غريبة تمامًا على طبيعة الرجل. ومع ذلك، فالمصريون على حق عندما يكرمون ذكرى هذا الرجل شديد المراس صاحب العبقرية، حتى وإن كان ذلك فى مقابل السبب الوحيد الذى مفاده أن فضل اقتطاع مصر من جسم الإمبراطورية العثمانية المتحلل، ينسب إليه، الأمر الذى أعطى مصر وجودًا إداريا مستقلا. يزاد على ذلك أن شخصية محمد على كان فيها الكثير من الصفات التى تستحق الإعجاب. فقد كان محمد على شجاعًا وجنديا متمكنا. كان الرجل يتمتع أيضًا بطبائع رجال الدولة، وعلى الرغم من الظلام الذى اكتنف الأمور، فقد أفاد منها إلى أبعد حد ممكن وفى حدود قدراته، فى توسيع مصالح بلده الذى نسبه لنفسه، فى حدود فهمه لهذه المصالح. لقد واصل محمد على سيره، بطريقة التجربة، على طريق الإصلاح. واستدعى إلى مصر قلة قليلة من الأوروبيين، معظمهم من الفرنسيين، من ذوى المهارات المهنية العالية[1].

---

[1] كان من بين الأفكار المهيمنة على ذهن محمد على، تلك الفكرة التى تهدف إلى استغلال النفوذ الفرنسى فى موازنة النفوذ البريطانى فى مصر، ولم يكن ذلك بدافع من حبه للفرنسيين بصفة خاصة أو كرهه للإنجليز، وإنما لأن الرجل استطاع عن طريق غريزة رجل الدولة المتأصلة فيه، استشراف أن الظروف ربما، بل والأرجح أنها قد تدفع بريطانيا إلى انتهاج سياسة عدوانية ضد مصر. يقول السيد/ كميرون فى كتابه "مصر فى القرن التاسع عشر" ص١٠٥، "عندما زار الرحالة العظيم بوركخاردت مصر فى العام ١٨١٤ "سأله" محمد على "عن إنجلترا وعن خططنا التى وضعناها للشرق. وكان يخشى أن يقوم ولنجتون بغزو مصر بجيش شبه الجزيرة. قال: "السمكة الكبيرة تبتلع السمكة الصغيرة، وأنا خائف من الإنجليز، وآمل ألا يقوموا بالهجوم على مصر فى أثناء غيابى.... لابد أن إنجلترا ستأخذ مصر فى يوم ما نصيبًا لها من تقسيم غنيمة الإمبراطورية العثمانية".

وقد أسس محمد على المدرسة الفنية، ومدرسة الطب، وبعض المؤسسات المماثلة الأخرى. وبتوجيه من م. جومل، جرى إدخال زراعة القطن في مصر.

قال السير جون بورنج، فى تقرير قدمه إلى اللورد بالمرستون فى العام ١٨٤٠ الميلادى[١]:-

لقد استفادت مصر فائدة كبيرة من وجود الأوربيين. لم يقدم الأوربيون مجرد خدمات مباشرة عن طريق المعرفة التى أوصلوها للمصريين، ولكن ملابسات ارتباطهم الوثيق بكل التحسينات التى أُدخلت، أضفت احترامًا كبيرًا على مكتسباتهم الكبيرة، والتسامح الكبير مع آرائهم، التى انتشر تأثيرها على نطاق واسع بين الناس.

لكن، على الرغم من مغازلة محمد على للحضارة الأوروبية بطرق لا تنطوى على الذكاء بأى حال من الأحوال، وعلى الرغم أيضًا من أن هذه الطرق كانت أقل إضرارًا ببلده عن تلك الطرق التى اتبعها كل من سعيد وإسماعيل، فإن طرق حكم محمد علي، كانت فى واقع الأمر شرقية لحمًا ودمًا. ويمكن توضيحها من خلال الطُرفة التالية، التى أرويها على عهدة نوبار باشا.

---

(١) هذا التقرير غير المعروف إلا من فئة قليلة، جدير بالقراءة المتأنية من جانب المهتمين بالشئون المصرية. فقد دون الشيخ عبد الرحمن الجبرتى، الذى عاصر محمد على، مطلع حكم هذا الرجل. كان الجبرتى يكتب من وجهة نظر مصرية قوية، أى أنها وجهة نظر معادية للأتراك. يثنى الجبرتى على خصال محمد على العسكرية، لكنه يورد رواية سيئة عن حال البلاد وعن نظام الحكم فى زمن محمد على. راجع أيضًا كتاب سينت جون "مصر تحت حكم محمد على" المنشور فى العام ١٨٣٤.

مع بداية الحرب التى شنها محمد على على الباب العالى، جرى استدعاء الأدميرال، قائد الأسطول التركى فى المياه المصرية إلى إستنبول؛ كان ذلك القائد شجاعًا وكفأ. والأرجح أنه قدر مكاسبه بأكثر من بقائه مواليًا للسلطان، ومن ثم قرر ربط مصيره بمصير محمد على. وقد ساعد قراره مساعدة كبيرة فى انتصار مصر فى نهاية المطاف. وبعد انتهاء الحرب، جرى استدعاء الأدميرال مرة ثانية إلى إستنبول. ولو أطاع الأمر فى تلك المرة لكان ذلك موتًا محققًا له. وعليه بقى الأدميرال فى القاهرة، وظل يتمتع بحماية محمد على طوال أربع سنوات، وكان فعلاً أهلاً لهذه الحماية. وبانتهاء هذه الفترة – وسواء أراد محمد على التزلف للسلطان، الذى واصل ضغطه مطالبًا بالأدميرال، أم أنه لسبب أو لآخر أصبح ينفر من الأدميرال – قرر محمد على سحب هذه الحماية. أوفد محمد على واحدًا من عملائه الثقات لزيارة الأدميرال. وجرى بينهما حوار قصير انتهى نهاية درامية مستثيرة للشفقة والعواطف. قال العميل بعد التحية الشرقية المعتادة "الحياة، أيها الأدميرال، غير مضمونة، ونحن جميعًا يجب أن نكون مستعدين لملاقاة الموت فى أية لحظة". فهم الأدميرال على الفور ذلك التلميح، وأدرك معنى ذلك الكلام المميت. لقد علمته أصول دينه عدم رفض تصاريف القدر. كان ذلك الأدميرال، شأنه شأن كثير من الفلاسفة الرواقيين فى روما القديمة، قد أدرك فى بعض الأحيان، أن اغتيال النفس (الانتحار) على الرغم من مرارته، هو فى نهاية المطاف، ملاذ أكيد من الاستبداد والظلم الدنيوى، ولم يطلب الرجل سوى السماح له بأداء الصلاة، وعندما انتهى من الصلاة، شرب بلا شكوى أو استنكار فنجان القهوة المسممة الذى قدِّم له. وأُعلن فى اليوم التالى أن الرجل توفى فجأة على إثر سكتة مُخِّية.

كان إبراهيم، ولد محمد على، وخليفته جنديًا مرموقًا، وشجاعًا على المستوى الشخصى، ولابد من أن نضيف هنا أن الرجل كان متوحشًا وشبه مجنون. كان إبراهيم هو الذى قاد الحملة التى جُرِّدت على نجد ضد الوهابيين. وقد رافق عدد من الملالى(*) الأصوليين تلك الحملة. وبعد انتهاء العمليات العسكرية بانتصار الأسلحة المصرية، رتب إبراهيم باشا لقاءً بين ملاليه وبين الزعماء الدينيين للمذهب الوهابى، لمناقشة النقاط المذهبية ومواطن الاختلاف التى تفصل بين الجانبين. وبعد مرور ثلاثة أيام، سأل إبراهيم باشا عما آلت إليه المناقشات. وقيل له إن أى طرف من الطرفين لم يستطع تحويل الطرف الآخر إلى آرائه الخاصة به. وهنا قال إبراهيم إنه فى ظل الظروف القائمة، وعلى الرغم من أنه ليس من علماء الدين فإنه يتحتم عليه البت فى الأمر بنفسه. وأصدر أمرًا بقتل كل الزعماء الدينيين للمذهب الوهابى(١).

روى لى نوبار باشا ذات مرة واقعة من وقائع علاقاته مع إبراهيم باشا، أبرزت قوى هذا الرجل فى الحوار. كان نوبار وآخرون على ظهر الباخرة التى كانت تقل إبراهيم وحاشيته من إستنبول إلى مصر. وعندما اقتربت الباخرة من الإسكندرية، علم نوبار أن إبراهيم قرر فجأة الإلقاء بأفراد حاشيته ومعهم نوبار نفسه، فى عرض البحر من فوق سطح المركب. وعليه قصد نوبار إلى

(*) المشايخ من علماء الدين. (المترجم).

(١) راجع كتاب بالجريف، وسط الجزيرة العربية وشرقها. المجلد الثانى. ص٥٣. (هذا الكتاب من منشورات المشروع القومى للترجمة– فى المجلس الأعلى للثقافة فى جمهورية مصر العربية – وهو من ترجمة الدكتور/ صبرى محمد حسن).

كابينة إبراهيم، متجاهلاً تمامًا المصير الذى كان ينتظره هو وزملاؤه، وراح يتحدث مع إبراهيم عن حملاته العسكرية. وقد انشرح صدر إبراهيم لذلك التملّق الذى كان موجهًا له بصفة أساسية، واهتم إبراهيم أيضًا بكل ما قاله نوبار، الأمر الذى جعله ينسى القرار الذى اتخذه مؤخرًا. وتواصل حوار نوبار مع إبراهيم إلى أن وصلت الباخرة ميناء الإسكندرية. وبذلك أنقذ نوبار هو ورفاقه.

توفى إبراهيم بعد فترة قصيرة من اعتلائه العرش، بفعل التهاب رئوى، حدث له حسبما قيل، عندما شرب قارورتين من الشامبانيا المثلّجة تثليجًا شديدًا، دفعة واحدة عندما كان جسمه ساخنًا جدًا[1].

كان عباس، الخديوى الذى جاء بعد إبراهيم، طاغية شرقيًا من النوع البشع. وقصص قسوته المفرطة لا أول لها ولا آخر. ويبدو أنه مثل أسلافه لم تكن فى شخصيته أية حسنة من الحسنات. كان صاحب شخصية منفّرة.

---

[1] يقول السيد/ بكتهول Pickthall فى معرض كتابته عن حكم إبراهيم باشا لسوريا: "أدت راديكالية إبراهيم باشا إلى جعل حكمه مستفزًا للأعيان المحافظين فى سوريا. كان إبراهيم من تلك النوعية التى تعتمد على الشرقيين اعتمادًا كبيرًا، كان صاحب قبضة قوية لكنه فكها، وكان يعرف كيف يضفى على قراراته تلك النكهة العجيبة التى تعلق بأذهان الناس، والتى تنسج عندهم قصصًا عجيبة. وبلغت شهرته بين الفلاحين إلى حد أنهم كانوا يعدونه سليمان ثانيًا". عن كتاب "فولكلور الأراضى المقدسة". التصدير ص ١٦.
كانت علاقتي الأولى بالشئون المصرية عندما كنت طفلاً، إذ كنت واحدًا من بين جمهور كبير فى حديقة القديس جيمس، كان ينتظر رؤية إبراهيم باشا أثناء مروره على الحديقة. كان ذلك فى العام ١٨٤٦ أو ١٨٤٧. كان اللندنيون يسمونه إبراهام باركر.

تمثلت العيوب الرئيسية فى سعيد باشا الذى خلف عباسًا، فى الغـرور الزائد عن الحد، وأنه كان بلا حول أو طول فى فن الحكم. سـجل السـيد/ سينيور Senior، الذى زار مصر إبان حكم سعيد باشا، حماقـات الخـديوى سعيد تسجيلاً دقيقًا ــ وعلى الرغم من أن سعيد باشـا كـان أقـل شراسـة ووحشية من سلفه، فإنه كان يرتكب بين الحين والآخر أعمالاً كانـت تتـسم بالقسوة البالغة، إن لم يكن جورها وإثمها أكبر مما فعله عباس.

وأنا أرانى أتوقف هنا لأروى القصص العديدة التى روتها الذرية عن كل من عباس وسعيد. والواقع أنه يستحيل مع هذا البعد الزمنى الحكم علـى مدى صحة تلك الروايات، وعن مدى إبراز هذه القصص لشخصيتى هـذين الأميرين وبخاصة أن السواد الأعظم من تلك القصص يلقى أضواءً كالحـة عليهما، ومن العدل عدم نشر هذه القصص بعد وفاة هـاتين الشخـصيتين، وذلك من باب ذكر محاسن الموتى، اللهم إلا إذا كان بالإمكان التأكد التام من خلال الأدلة القاطعة على صحة هذه القصص وتلـك الروايـات. والقـصة التـالية التى أقطع بصحتها – فضلاً عن أنها ليست مستحيلة على الإطـلاق ــ غير ضارة إلى حد ما، بالإضافة إلى أنها توضح بدرجة كبيرة الطريقة التى يقفز بها الطغاة الشرقيون بين الحين والآخر، من الظلم المفرط إلى الجـود المفرط الذى لا يعرف الحدود، وهو ما لا يجعلنى أكف عن روايتها. حـدث ذات مرة أن كان الخديوى فى باخرة نيلية متجهة إلى القاهرة. وكان مستوى الماء فى النيل منخفضا، مما تسبب فى شحط الباخرة فى الطين. وأمر سعيد بجلد الريِّس مائة جلدة باستعمال الكرباج. وجرى تنفيذ ذلك الجلـد. وجـرى تخليص الباخرة من شحطها، وواصلت إبحارها فى رحلتهـا. ثـم شـحطت الباخرة بعد ذلك بفترة قصيرة. وصاح سعيد قائلاً: "أجلدوه مائتى جلدة"، وهنا اندفع الريِّس تعيس الحظ وألقى بنفسه من فوق ظهر الباخرة، فـى المـاء.

وجرى إنزال قارب من قوارب النجاة، وأُعيد الريس إلى الباخرة. وسأله سعيد عن سبب قفزه من فوق ظهر المركب. وأوضح أنه آثر الموت غرقًا على الآلام الناجمة عن الجلد مرة ثانية. وتعجب سعيد قائلاً: "غبى، أنا عندما قلت مائتين، لم أعنىِ كرباجًا، وإنما مائتى مجيدى". وعلى الفور حصل الريس على كيس بداخله ذلك المبلغ. تاريخ الشرق عامر بالأحداث التى من هذا القبيل. يزاد على ذلك أن أذهان الشرقيين معتادة بشكل غريب، على أن الكثير منها تندهش لعظم الهدية، ولا تندهش لقسوة وظلم الجلْد.

كان سعيد ينغمس بين الحين والآخر فى أشد الأهواء جنونًا، وعليه، وكيما يثبت شجاعته، التى كانت محل تساؤل من الصحافة الأوروبية، يقال: إن سعيد أمر بفرش كيلو مترًا واحدًا بالبارود بسمك قدم. وقام بعد ذلك بالسير فوق البارود وهو يدخن غليونه، وبصحبته حاشية كبيرة، أصدر لهم سعيد أمرًا بالتدخين، وتوعدهم بعقوبات قاسية لكل من يثبت أن غليونه لم يكن مشتعلاً فى نهاية النزهة.

كان سعيد أول من دعى المغامرين الأوربيين إلى افتراس مصر. وكان من عادة نوبار باشا الذى كان يتحدث عن هذا الأمر فيقول: "إن عهد الخديوى سعيد هو عهد الكوارث المفاجئة". لقد تمكن المراقبون النجباء الموجودون فى المكان فى ذلك الوقت من التنبؤ بالعاصفة التى هبت على مصر فى نهاية المطاف. قال السيد/ والن **Walne**، القنصل البريطانى فى مصر فى العام ١٨٥٥ الميلادى للسيد/ سينيور **Senior**:

سعيد باشا متهور، وهلامى ومغرور، وفاسد بفعل تملق الأجانب المحيطين به له. وهم يقولون له، وهو يصدق ما يقولون: إنه عبقرية كونية.

هو ينسخ ويلغى كل شيء، ولا يفعل سوى القليل جدًا، وأنا أخشى أن يكــون عاكفًا على تجهيز كارثة كبيرة لنا[١].

هاتان القصتان هما وطُرف أخرى كثيرة مماثلة يمكن سردها، توضح أساليب الحكم التى كانت سائدة فى مصر قبل اعتلاء إسماعيل باشا عــرش البلاد بفترة قصيرة. هذا الطابع الصارم لتلك الأساليب، وبخاصة الأســاليب العقابية التى درج حكام مصر على استعمالها خلال النصف الأول من القرن الماضى، بل وحتى فى أواخر القرن، لم تختلف فى واقع الأمر، اختلافًا كبيرًا عن تلك الأساليب التى استخدمها أسلافهم الفراعنة. يقول هيرودوت:-

"سن الملك أماسيس قانونًا يحتم على كل مصرى المثول مرة واحــدة كل عام أمام حاكم كانتونه Canton، ليدلل أمامه على نزاهة معيــشته، وإلا إذا ما فشل فى الحضور، وإثبات أن معيشته من مصدر حلال، فإنه ســوف يُعْدَم"[٢].

لو استمر تطبيق المبادئ العامة التى تبناها محمد على، ولم يتم التماس العون من أوروبا، لأمكن إصلاح نظام الحكم المصرى بــصورة متدرجــة وبطريقة تناسب احتياجات البلاد. لكن من نوافل القول فى العلوم السياسية إن

---

(١) سينيور، محاورات ومقالات فى مصر، المجلد الأول ص١٨١. تاريخ مصر فى أثناء حكم سعيد باشا، ورد فى كتاب الدكتور ســتكير Stacquer المعنــون: L'Egypte, la Basse nubie et le Sinai والمنشور فى العام ١٨٦٥ الميلادى.

(٢) الكتاب الثانى ص١٧٧. بعد أن نوه هيرودوت إلى أن سولون Solon الأثينى استعار هذا القانون من المصريين وفرضه على مواطنيه- وهذه العبارة غير صحيحة طبقًــا لواحدة من الملاحظات التى أبداها راولنسون Rawlinson ـ يضيف هيرودوت إضافة ساذجة "إنه تقليد ممتاز فى واقع الأمر".

أخطر الفترات فى حياة أية منظومة سيئة من منظومات الحكم، تتمثل فى اللحظة التى يضع فيها، مصلح غير خبير فى فن الحكم، يده المتهورة على النظام القديم، ويروح يهز هذا النظام ليجعله يترنح إلى حد السقوط، قبل مرور الوقت الكافى الذى يقف المواطنون فيه على بوادر ظهور نظام جديد أفضل.

اضطر إسماعيل باشا فى محاولاته، حسنة النية سيئة التوجه، التى قام بها لإدخال الحضارة الأوروبية إلى مصر بمعدل سريع، إلى الالتجاء إلى المساعدة الأوروبية. وقد تمثلت الفرصة الوحيدة لإدخال نبيذ الأفكار الأوروبية الجديد فى القوارير الشرقية المحافظة القديمة، دون أن ينتج عن ذلك تخمُّر خطير، فى المضى الحذر قُدما، وفى انتقاء الممثلين الأوروبيين بأكبر قدر من الحرص والعناية، اللذين يمكن من خلالهما إحداث تلك التغييرات بصورة متدرجة. ومن سوء الطالع أن هذا الحرص وتلك العناية لم يؤخذا بعين الاعتبار. ذلك أن هؤلاء الأوروبيين الذين ارتمى إسماعيل فى أحضانهم، كانوا فى معظم الأحيان منحدرين من تلك الطبقة التى كان يتحتم على إسماعيل تحاشيها وتجنبها[1]. كان معظم هؤلاء الأفراد من المغامرين الذين من قبيل من يُسمَّوْن "نباب"[2] Nabab، الذين ليس لهم هم سوى إثراء أنفسهم على حساب بلادهم. يزاد على ذلك، أن قلة قليلة من أولئك الذين كان

---

[1] يقول مصدر عليم، كتب تحت اسم مستعار "أوديسيوس" Odysseus: "كشف الأتراك، منذ أول ظهور لهم عن قوة غريبة فى تجميع المارقين، والمنحرفين، والبشر الذين تتفوق قدراتهم على مبادئهم الأخلاقية". عن كتاب، تركيا فى أوروبا. ص٦٢.

[2] معروف أن شخصية "نباب" جرى رسمها من قبل، كان يعيش فى مصر، قبل سنوات قليلة.

لهم نفوذ فى الأمور المتعلقة بالحكم فى مصر هم الذين كانت لـــديهم خبـــرة كافية بالشرق، تمكنهم من التطبيق الحكيم للمعرفة، التى اكتسبوها من أماكن أخرى، على الظروف الجديدة التى طُلب منهم العمل فى ظلها.

ترتب على ذلك أن ساءت سمعة الأوربيين فى مصر؛ لكن تحسنت هذه السمعة بصورة تدريجية بعد سنوات من العمل الصبور، والأمثلة المـــشرِّفة من جانب كثير من الأوروبيين مختلفى الجنسيات وأصحاب العقول الكبيرة، الذين عملوا فى مجال العمل المصرى. يزاد على ذلك، أنه كان من المستحيل أن لا يؤدى الارتباط المستمر بالطبقات المشار إليها آنفًا إلى إحـــداث تـــأثير ملموس على آراء رجل داهية المخبر مستخف المظهر مثل إسماعيل باشـــا. والمعروف أن إسماعيل فى تصرفاته كان ينطلق من فرضية مفادهـــا أن لا أحد أمين[1] من الأحياء، ونحن عندما نتدبر تجربته الشخـــصية، نجـــد أن لا غرابة مطلقًا فى اعتناقه لمثل هذه الفكرة.

أسفرت بعثة جُوشن عن تعامل إسماعيل، ولأول مرة، مع هيئة صغيرة من المسئولين البريطانيين، الذين لم تكـــن لـــديهم مجـــرد قـــدرات أولئـــك الأوروبيين الآخرين العاملين فى مصر، لكنهم كانوا أيضًا من نوعية تختلف تمامًا عن نوعية أولئك الذين كان إسماعيل باشا يتعامل معهم من قـــبل. وأنا

---

(١) يقول ماكولى عن شارل الثانى: "هو يرى أن كل إنسان له ثمن؛ لكن بعض النـــاس يلحون فى المساومة على أثمانهم أكثر من البعض الآخر؛ وفى الوقت الذى اتسمت فيه تلك المساومة بالعناء والمهارة، أطلق عليها اسم جميل. كانت اللعبة الرئيسية التى كان المهرة يلعبونها لرفع أسعارهم تسمى "النزاهة". (أعمال. المجلد الأول ص١٣٢). لعل هذه المقطوعة تصف عادة إسماعيل باشا فى التفكير، وصفًا دقيقًا.

لا أدعى هنا أن المسئولين الأوروبيين، الذين جاءوا إلى مصر فى ذلك الوقت أو حوله، كانت لهم مواهب وملكات خاصة لا تتوفر للعاملين فى مجال الخدمة الحكومية فى كل من فرنسا وإنجلترا. وأرى أننا أثبتنا التباين المعتاد للقدرات كما أثبتنا أيضًا الشخصية التى اكتسبناها من خلال تدريبنا السابق، ومن الطريقة التى جرى اختيارنا بناء عليها. لكننا جميعًا كانت بيننا مشتركات كثيرة. كنا جميعًا أمناء. وكنا جميعًا قادرين على تشكيل آراء مستقلة والتعبير عن تلك الآراء، وكنا جميعًا عاقدين العزم على القيام بتنفيذ المهام التى ألقيت على عواتقنا، وعلى أفضل نحو ممكن. كان موقف المسئولين البريطانيين مختلفًا من ناحية واحدة عن موقف المسئولين الفرنسيين. كان المسئولون الفرنسيون قد اختيروا من قبل حكومتهم وكانت تساعدهم بطريقة صريحة ومعلنة. لكن المسئولين البريطانيين لم يكونوا يعتمدون على مثل هذه المساندة. لكن هذا الفارق لم تكن له، من الوهلة الأولى، أهمية عملية كبيرة. كنا نعى جيدًا، أن المسئولين البريطانيين إذا ما اكتشفوا أن نصائحهم يجرى تجاهلها بطريقة منظمة، وأنهم غير قادرين، ومن باب احترامهم لأنفسهم، على القيام بالمهام الموكلة إليهم بطريقة مرضية تمامًا، فإن الأفضل لهم هو الاستقالة من أعمالهم، الأمر الذى سيسفر عن كثير من الحرج، لكنه سيقوى أيضًا الرأى العام المضاد والصاخب ضد نظام الحكم القائم فى مصر، والذى تتزايد نذر خطره يومًا بعد يوم.

أخفق إسماعيل باشا فى تعرف أهمية التغييرات التى وافق عليها. ولو نجح فى اكتساب ثقة تلك الهيئة الصغيرة من المسئولين الأوروبيين من ناحية، وكسب وقوفهم أيضًا إلى جانبه من الناحية الأخرى، لكان من الممكن، بل ومن المرجح، أن يظل إسماعيل فى منصب خديوى مصر إلى يوم وفاته. ولكن الرجل فشل فى ذلك، لأسباب عدة سنأتى على ذكرها من خلال أحداث

هذا الكتاب. ربما كانت مصاعب الموقف هى التى حالت بينه وبين ذلك. ونتج عن ذلك أيضًا اتخاذ المسئولين آنفى الذكر موقفًا معاديًا لإسماعيل. وترتبت على ذلك نتائج أخرى، نجمت عن أحداث عديدة أخرى، مما أدى إلى سقوط الخديوى فى نهاية المطاف. وواقع الأمر، أنه لاحت فرصة ــ وهذا أمر يحدث فى بعض الأحيان فى مجال السياسة ــ ولو كان الخديوى انتهزها انتهازًا ماهرًا مع شيء من التبصر فى الحقائق الرئيسة للموقف، والاتجاه الذى كانت تسير فيه الأمور فى مصر، لكانت قد غيرت مجرى التاريخ المصرى، إلى قناة أخرى، وربما كانت قد أنقذت الخديوى من الكارثة التى كانت على وشك الحدوث. والفرص التى من هذا القبيل، لا تتكرر إذا لم يجر انتهازها من الوهلة الأولى. والذي حدث هو أن الأسباب الداعية إلى سقوط الخديوى تواصلت ولم تتوقف، يضاف إلى ذلك أن العنصر الأوروبى الجديد الذى أُدخل فى الإدارة، راح ــ بدلاً من منع هذه الأسباب ــ يعجل بمجىء الأزمة.

وهنا أرى أن من الضرورى التوقف للتعليق على اختيار السير جيرالد فيتزجرالد Fitzgerald رئيسًا لإدارة الحسابات.

من الممكن إدارة الشئون المالية لبلد من البلاد إدارة سيئة فى الوقت الذى تكون فيه الحسابات صحيحة تمامًا. وعلى الجانب الآخر، يستحيل على السياسى أو الموظف المالى أن يبدأ العمل الجاد فى الإصلاح المالى والإدارى، إلا بعد إنشاء إدارة سليمة للحسابات، وجعل الحقائق القاطعة فى متناوله وبين يديه، وبخاصة ما يتعلق منها بالموارد المتاحة وبالإنفاق (المصروفات).

كانت الحسابات المصرية، فى حالة من الارتباك الشديد والفوضى فى العام ١٨٧٦الميلادى. وكان السبب الرئيسى وراء انهيار التسوية المالية التى

أجريت فى العام ١٨٧٦، هو عدم توافر المواد التى تمكن من إقامة بنية مالية مستقرة. وهذا هو، وزير المالية، إسماعيل باشا صديق، الذى جرى نفيه فى شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦، والذى لقى حتفه بطريقة مأساوية بعد ذلك بفترة قصيرة، يتباهى[١] بأنه استطاع فى عام واحد تحصيل مبلغ ١٥,٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى من الشعب المصرى. ويقال إن الإيرادات التى جرى تحصيلها فى العام ١٨٧٥ وصلت إلى حوالى ١٠,٨٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى. جاء الإجمالى المالى فى اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦ مبنيا على تحصيل إيرادات وصلت قيمتها إلى ١٠,٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. وليس هناك شك فى أن التقدير كان مبالغًا فيه. وبعد ذلك بعشرين عامًا، وبعد فترة طويلة من الإدارة الواعية الأمينة، وصلت الإيرادات المصرية إلى ما يقرب من ١١,٠٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى فقط.

الواقع، أن مسألة الوصول إلى تقدير صحيح للإيرادات المصرية فى العام ١٨٧٦كان أمرًا مستحيلاً. قال اللورد فيفيان **Vivian** فى أحد التقارير: إن التحريات والاستقصاءات التى قام بها السيد/ جوشن والسيد/ جوبير **Joubert** "سرعان ما كشفت عن حسابات مزورة، وتجاوزات صارخة، وضغوط واضحة على مصادر الإيرادات". كان ذلك هو السبب الرئيسى الذى عرقل ذلك الذى توصل إليه اللورد جوشن. وخلص الرجل إلى نتيجة مفادها أنه إلى أن يجرى إلقاء المزيد من الضوء على الحقائق المتصلة بالمالية المصرية، فإن الترتيبات التى سيجرى التوصل إليها يتعين أن تكون مؤقتة الطابع.

---

[١] ليس هناك شك فى أن إسماعيل باشا صديق جرى اغتياله عندما كان فى مركب بالنيل.

وأنا أورد هنا مثالاً واحدًا على الصعوبات التى لابد من مواجهتها للوصول إلى تقدير حقيقى للإيرادات المصرية. واعتمادًا على الأرقام التى كانت متيسرة فى ذلك الوقت، قدر اللورد جوشن صافى متحصلات السكة الحديد بحوالى ٩٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام. وبعد ذلك بفترة، اكتُشف، أن هذه الإيرادات حتى لو قدرت بحوالى ٣٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام تعد أيضًا خيالية وغير واقعية. ففى المقام الأول، كان هناك مبلغ كبير يدفع كل عام لتحريك ونقل القوات، وهذا البند، من وجهة النظر الحسابية الجيدة، كان لابد من تسجيله على أنه معاملة داخلية بين إدارات مختلفة. وفى المقام الثانى، اكتشف جوشن، أن أى فرد من أفراد أسرة الخديوى، أو أى صديق من أصدقائه، وأيضًا جماعة أصحابه، عندما كان يريد السفر بالسكة الحديد، لم يكن يستعمل القطارات العادية. وأنهم كانوا يطلبون قطارات خاصة لا يدفعون نظيرها أى شيء، وكانوا يكتفون بالتوقيع على وثيقة اسمها "رجاع" ragaa، تفيد أن القطار مطلوب للخديوى وأن أجرة ذلك القطار ستكون على حساب الخديوى. وبطبيعة الحال لم تكن تلك المبالغ تسدد إلى إدارة السكة الحديد. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المداخل الدفترية كانت تعامل كما لو كانت إيرادات حقيقية فى الأرقام التى قدمت للورد جوشن.

وقد أوضح ذلك، أنه فى ظل الظروف التى من هذا القبيل، فإن المتطلبات المبدئية التى يتعين أن تسبق أية محاولة لإصلاح المنظومة المالية، تتمثل فى إدخال النظام إلى إدارة الحسابات. وقد اضطلع السير جيرالد فيتزجرالد بهذه المهة، إذ بذل الرجل جهدًا خارقًا فى التغلب على المصاعب الكبيرة التى واجهته. وقد أصبحت إدارة الحسابات المصرية منظمة تنظيمًا جيدًا الآن. وسيكون من الصعب المبالغة فى أهمية هذا الإنجاز. ويعد السير جيرالد فيتزجرالد أبرز أولئك الإنجليز الذين أسهموا بعلمهم الدائب وبلا فخر،

فى مسألة الإصلاح فى مصر. لم يشارك السير جيرالد فيتزجرالـد بـصفة شخصية فى الإصلاحات نفسها، لكنه قام بعمل لا غناء للآخرين عنه، وهـم يقومون بعملية الإصلاح. هذا العمل الذى قام به هو ومن جاءوا بعده، فـى مصر، لا يستحوذ على انتباه المصريين بشكل عام، لكن أولئك الذين شـغلوا المناصب المسئولة يعرفون هذا العمل ويقدرونه حق قدره.

الفصل الثالث

لجنة التحقيق

نوفمبر ١٨٧٦ – أبريل ١٨٧٨

حال مصر فى ذلك الوقت، قانون المقابلة، الضرائب النثرية، الخدمة الحكومية المصرية، النظام المالى، الدين، جهود دفع الفوائد على الدين، المجاعة، كوبون الأول من مايو فى العام ١٨٧٨، مفوضو الديون، لجنة التحقيق، رغبة الخديوى فى إجراء تحقيق جزئى، رفض المفوضين المشاركة فى التحقيق، موافقة الخديوى على القيام بتحقيق كامل.

كان حال مصر يرثى له فى ذلك الوقت. وجرى نقل عزب بكاملها، تمثل تقريبًا خمس مساحة الأرض الزراعية فى البلاد لتكون ملكًا للخديوى وتحت تصرفه؛ وبدلاً من فلاحة تلك العزب لمصلحة أولئك الذين أخذت منهم، أصبحت تدار مباشرة بواسطة الخديوى ويزرع القسم الأكبر منها عن

طريق السُخرة. وهذا هو الشـــيء الوحـــيد الذى جعل الحكم القائم فى مصر لا يطاق فى ذلك الوقت، وكان ذلك هو الإحساس نفسه لدى الدائنين(١).

كان قانون المقابلة قد صـــدر فـــى العـــام ١٨٧٢. وبمقتـــضى هـــذا القانون تقرر أن يستعيد كـــل مـــلاك الأراضـــى نـــصف قيمـــة الـــضريبة التى دفعوها على امتداد ست سنوات، وأن يكون ذلـــك علـــى شـــكل دفعـــة واحدة أو على شكل أقساط لمدة اثنى عـــشر عامًـــا. قـــال الـــسيد/ كيـــف Cave: إن "تفعيل قـــانونِ المقابلـــة، ربمـــا يكـــون أبـــرز الأمثلـــة علـــى الأسلوب المتهور الذى اتُبع فى العبث بمـــدخرات المـــستقبل كيمـــا يمكـــن الوفاء بمتطلبات الحاضر الملحة".

هذا أمر صحيح، لكن التفسير بسيط للغاية. لم تكن النية متجهة مطلقًـــا إلى التمسك بالالتزامات التى جرى اتخاذها تجاه ملاك الأراضـــى. وعنـــدما جاء الوقت المناسب، جرى البحث عن وسائل أخرى تمكن من إعادة فرض الضريبة بشكل أو بآخر، وبذلك يمكن تعويض الخسارة التى تكبدتها الخزانة بسبب استعادة جزء من ضريبة الأرض.

جرى إلى جانب ضريبة الأرض، فرض عدد آخر مـــن الـــضرائب الصغيرة المزعجة تمامًا. وقد أعطيت اللورد فيفيان قائمة تضم سبعا وثلاثين ضريبة من هذا النوع، وأنا أشك فى أن تلك القائمة لم تكن قد اكتملت بعد.

---

(١) من المؤكد أنه جرت الإطاحة بكثير من العزَب، وصوَّت الكثيرون لصالح المتاعب. وهذا هو لوكان Lucan يصف حال روما قبل الحرب الأهلية:

"Hinc usura vorax. Ra pidumque in tempora foenus,
Hinc concusa fides, et multis utile bellum".

عن مقالات فرانسيس بيكون "عن الفتنة والشغب".

وقد تعززت النتائج السيئة، التى تنتج فى كل الأحوال عن المنظومة المالية غير الصحيحة، بفعل شخصية المندوبين الذين كانوا يقومون على أمر تحصيل هذه الضرائب. وليس هناك ما يدعو إلى الغرابة فى أن هؤلاء المندوبين أو المحصلين كانوا فاسدين وطغاة، فضلاً عن أنهم لم يكونوا أهلاً للملامة؛ والسبب فى ذلك أن المعاملة التى كان هؤلاء الجباة يلقونها على أيدى الحكومة التى يخدمونها، كانت كفيلة بإبعاد هؤلاء الناس عن النزاهة. وهم يؤدون مهام أعمالهم الرسمية. وأنا لا أجد أية مبالغة فى الصورة التى رسمها السيد/ كيف Cave للوضع الذى كان عليه المسئولون فى مصر فى ذلك الوقت. قال كيف: "تعد مدة الوظيفة المتأرجحة، سببًا من الأسباب التى تكون فى غير مصلحة أمانة الموظفين الوطنيين وكفايتهم. والمناصب بدءًا من الباشا فما دون حسب الأهواء، وقد أوضحت الخبرة أنه فى الوقت الذى تستشرى فيه الدَّنيَّة ماضية بلا عقاب، فإن استقلال الفكر والعمل، والتصميم على أن يقوم المرء بواجبه، ومقاومة الاختلاس والإهمال الذى يعم الإدارات كلها، يؤدى إلى تدبير المؤامرات، التى تؤدي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى سقوط المسئولين الشرفاء؛ وعليه فإن المسئولين الذين يبدأون وكلهم رغبة فى القيام بواجبهم سرعان ما يستسلمون للعراقيل التى تشل الجهود كلها[1]. يحاول

---

(١) وأنا أورد هنا مثالاً يوضح ذلك، وحقائق هذا المثال فى نطاق معرفتى الشخصية، ولكى أؤكد به صدق ما ذهب إليه السيد/ كيف. بعد تشكيل لجنة الدين بوقت قصير فى العام ١٨٧٦، لوحظ أن إيرادات الجمارك فى السويس، التى كانت مخصصة لخدمة الدين، انخفضت انخفاضًا كبيرًا، ولوحظ أيضًا تعيين مدير محلى جديد. وطبقًا للمرسوم الصادر عن الخديوى الموقع منه فى اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦، تقرر دفع كل إيرادات الجمارك مباشرة إلى مفوضى الدين. ولم يكن هناك أى إيصال آخر بالتسلم غير ذلك الذى يوقعه واحد من أولئك المفوضين. أدى ذلك إلى إثارة شكوك المفوضين. الذين=

الموظف الحكومي المصرى، شأنه شأن الموظف الحكومى الرومى Roman Proconsul، فى معظم الأحيان الاستفادة قدر المستطاع من وظيفته طــوال وجوده فيها؛ وتحدث الفضيحة عندما يتقاعد مثل هذا الآدمى، خلال ســنوات قلائل وقد أصبحت له ثروة طائلة، وهو رجل لا يزيد راتبه على ٤٠جنيهًــا إنجليزيا فى الشهر، بعد أن يكون قد نهب الخزانة من ناحية، ونهب الفلاحين من الناحية الأخرى.

واقع الأمر أن النظام المالى فى مصر فى ذلك الوقت انتهــك تمامًــا وبصورة صارخة المبادئ الأربعة الشهيرة التى حددها آدم ســميث، والتــى انتهجها من بعده الاقتصاديون[١]، على اعتبار أن هذه المبادئ هى التى يجب أن يقوم عليها نظام مالى سليم. كانت مسألة الضرائب عــامرة بالانتهاكــات الصارخة. كان يجرى تحديد المبالغ المطلوبة من الممولين بطريقة عرفيــة مستبدة وكانت غير محددة بشكل قاطع. كان يجرى فرض الــضرائب دون الإشارة إلى تحديد الموعد ولا إلى طريقة الدفع التى تناسب الممــول، يــزاد على ذلك أن نظام التحصيل، بغض النظر عن كونه "موضوعا بطريقة تسمح بأخذ مبالغ صغيرة قدر المستطاع، وعلاوة على ما تدره الــضرائب علــى الخزانة العامة"، كان النظام المالى مصاغا على نحو يحقق، نتــائج عكــسية

=سألوا عن أسباب تغيير المدير. وحصلوا على إجابات رائعة لكنهــا غيــر مقنعــة. أصروا عندئذ على إعادة المدير المطرود حيًا أو ميتًا. وجرت بعض المكاتبات الحادة إلى حد ما، وترتب على ذلك، بعد تأخير دام أشهر عدة، ظهور المدير المخلوع فــى مكتب المفوضين على الدين. اتضح أن هذا المدير تلقى أمرًا مــن الخــديوي بــدفع إيرادات جمارك السويس إلى سموه شخصيًا. استحى الرجل من منطلق أنه ســيكون بذلك قد ارتكب عملا غير قانوني. وجرى فى الحال إلقاء القبض عليه وإرساله إلــى واحدة من المناطق النائية فى السودان، كان يمكن ألا يعود منها، لولا أن المفوضــين تبنوا قضيته.

(١) آدم سميث: ثروات الأمم، الفصل الثانى.

تمامًا ويؤكد عليها. في ظل مثل هذه الظروف، أصبحت السياسة المالية مجرد وسيلة لابتزاز أكبر قدر من الإيرادات من الممولين غصبًا، بدلاً من استعمالها أداة قوية من أدوات التطور السياسي والاجتماعي، ثم يجرى بعد ذلك صرف تلك النقود في أمور لا يفيد منها الممولون.

أي نظام من قبيل النظام سالف الذكر يمكن أن يكون تعسفيا في أي وقت من الأوقات. ولذلك كان ذلك النظام شديد الوقع والقسوة على الشعب المصرى في اللحظة التي نحن هنا بصدد الكلام عنها. على الرغم من ثقل الفائدة التي كانت تدفع على رأس المال المدفوع، فإنها لم تكن المصيبة الوحيدة التي تحتم على الخديوى مواجهتها. كانت هناك مبالغ كبيرة أخرى مستحقة للمقاولين وأشخاص آخرين، عن سلع جرى توريدها للحكومة المصرية. ونظرًا لعدم توفر السداد "أصدرت كل البيوت الأجنبية التي تتعامل مع مصر أوامر تقضى برفض إمداد الحكومة بأية توريدات أو إمدادات إلا بطريقة الدفع عند التسلم". وجرى "عرض المطالبات بتخفيض وصل إلى حوالى ٥٠ في المائة".

وفي شهر أغسطس من العام ١٨٧٧الميلادى حذر اللورد فيفيان الحكومة المصرية من أن الدائنين "سيلجأون إلى استعمال حقهم، الذى لا مراء فيه، في الهجوم على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختصة". وأردف اللورد فيفيان "أن الحكومة ستجد نفسها في مواجهة مجموعة من الأحكام القانونية الصادرة ضدها، والتي يتحتم عليها الوفاء بها كاملة وعلى الفور، وإلا حتم ذلك لفت انتباه الدول **powers** التي ساهمت في إنشاء محاكم الإصلاح".

لكن الحكومة المصرية لم يكن لديها المال اللازم لتسوية هذه المطالبات، يضاف إلى ذلك، أن حال البلاد الائتماني المُرْهق لم يكن يسمح باقتراض أية مبالغ. وجاء تنبؤ اللورد فيفيان في محله. وتعين

على الدائنين اللجوء إلى المحاكم المختصة، حيث حصل الكثيرون من الدائنين على أحكام ضد الحكومة، وأفضى عدم تنفيذ هذه الأحكام إلى تدخل من جانب الدول التى جرى مؤخرًا إنشاء المحاكم المختلطة تحت رعايتها. ولاحظت الحكومة الألمانية بصفة خاصة "أن الخديوى كان يتصرف بطريقة يجب عدم الموافقة عليها أو إقرارها فيما يتعلق برفضه سداد المطالبات إذا ما طلب إليه ذلك من قبل المحاكم القانونية". وهنا أبلغ السفير الألمانى فى لندن اللورد دربى أن "الأمير بسمارك يود القيام بعمل جماعى من جانب الدول كلها، إزاء هذا الموضوع، وذلك من باب تحاشى القيام بعمل منفرد من جانب أية دولة من هذه الدول".

كان يجرى فى الوقت ذاته التضحية بكل شيء فى محاولة لسداد الفائدة واحتياطى دفع السندات(*) الخاص بالدين المُمَوَّل. و جرى فى العام ١٨٧٧ تخصيص مبلغ ١٥٧٩٠٠٠جنيه إنجليزى لسداد الدين. وصل الدين الاسمى الذى جرى سداده فى العام ١٨٧٧ إلى حوالى ٣١١٠٠٠٠جنيه إنجليزى، ولكن طبقًا لما أوضحه كل من اللورد فيفيان هو والمفوضون على الدين، فإن تفعيل احتياطى دفع السندات، يعد مسألة وهمية؛ نظرًا لأن مبلغًا لا يقل عن المبلغ الذى جرى إسقاطه قد تَكوَّن نتيجة عدم دفع أجور الموظفين والدائنين الآخرين، الذين لم يجر تمويل مطالباتهم. كتب اللورد فيفيان فى اليوم السادس من شهر يناير من العام ١٨٧٧ يقول: "موظفو الحكومة لم يتقاضوا

(*) احتياطى دفع السندات: يطلق هذا التعبير على المبالغ المطروحة جانبًا والمتراكمة على مدى مدة السندات طويلة الأجل بقصد تصفيتها عند استحقاقها. إن هذه المبالغ تكون منفصلة عند أصول المنشأة التجارية الأخرى ومحفوظة فى حساب خاص اسمه احتياطى دفع السندات. (المترجم)

رواتبهم منذ شهور كثيرة، إلى حد أن صرَّافى الخزانة يجرى دفع رواتبهم من موارد المفوضين الخاصة (على الرغم من عدم دفع رواتبهم الخاصة)، حتى لا يتعرضوا لإغراء تداول مبالغ نقدية كبيرة فى الوقت الذى هم فيه بلا وسائل معيشية".

وفى الوقت الذى كان المستخدمون لا يحصلون فيه على رواتبهم من ناحية، كانت الضرائب تجرى جبايتها بمنتهى القسوة من الناحية الأخرى. وهذا هو اللورد فيفيان، الذى تنبئ مراسلاته طوال هذه الفترة عن إنسانيته وتبصره، يبدو متحمسًا للموضوع. كتب يقول: "أسمع تقارير تفيد أن الفلاحين يعاملون معاملة قاسية لجباية الضرائب منهم، والمرجح هو أن الضرائب يجرى تحصيلها مقدمًا من ناحية، وعندما يحل موعد سداد سند القرض ذى القسيمة(**) بعد الحصاد من ناحية أخرى، يصبح الوقت غير كاف كى يتمكن الفلاحون من الحصول على أسعار واقعية لحبوبهم، ويصبحون غير راغبين فى الإقدام على مسألة البيع الاضطراري المدمرة". وفى حوار دار بين الخديوى واللورد فيفيان "اعترف الخديوى، أن الضرائب كانت تجرى جبايتها قبل أوانها بتسعة أشهر فى بعض الأماكن وعام كامل فى بعض الأماكن الأخرى، وذلك بغية دفع قيمة الكوبون [السند]".

وعلى الرغم من القسوة البالغة فى تحصيل الضرائب، وعدم دفع مرتبات موظفى الحكومة، وإهمال الأحكام القضائية الصادرة لصالح الدائنين، فإنه كان يجرى بشق الأنفس الحصول على المبالغ اللازمة لسداد فوائد

(**) سند قرض ذو قسيمة: سندات القرض ذات القسائم هى سندات تحتوى على قسائم يمكن فصلها وتقديمها إلى الشركة بغية تسلم الفوائد المستحقة عن هذه السندات. (المترجم)

الدين. وخلال العام المنتهي في ١٥ يوليو ١٨٧٧، بلغت الإيرادات المخصصة لخدمة الدين الموحد، الذي قدر بحوالي ٤٨٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، حوالى ٣٣٢٨٠٠٠ جنيه.

وأنا أكاد أجزم أن الترتيب المالى الذى جرى التوصل إليه فى العام ١٨٧٦، لابد أن يكون قد انهار لسبب أو لآخر. وسبب ذلك ربما كان ناجمًا عن انخفاض فيضان النيل، والحرب الروسية ــ التركية وما ترتب عليها من إنفاق، علاوة على الكساد التجارى، ولابد أن تكون هذه الأمور قد عجلت بالأزمة.

وعلى الرغم من سوء الوضع إلى هذا الحد فى العام ١٨٧٧ فقد كان الحال أسوأ فى العام ١٨٧٨؛ نظرًا لأن الأثر الناجم عن انخفاض فيضان النيل لم يظهر إلا فى العام التالى. فقد حدثت مجاعة فى الوجه القبلى. وقد طلبت الحكومة من السير إلكسندر بيرد، الذى كان يتردد على مصر خلال شهور الشتاء المساعدة فى إغاثة السكان. يقول السير إلكسندر بيرد فى تقريره الذى قدمه بعد ذلك إلى وزير المالية:

أنا لا أكاد أصدق المسافات الكبيرة التى تقطعها النساء والأطفال، وهم يشحذون من قرية إلى أخرى.... ليس بالإمكان تحديد عدد أولئك الذين ماتوا بسبب الجوع؛ لأن سجل الوفيات لا يورد الجوع سببًا لأية حالة من حالات الوفاة، لكنى على قناعة من أن ارتفاع معدل الوفيات بصورة مفرطة خلال فترة القحط إنما هو ناجم عن الإصابة بمرض الدوسنتاريا والأمراض الأخرى التى تنتج عن الغذاء غير الصحى وغير الكافى. لقد وصل حال الفقراء فى بعض الأحيان إلى مستويات من الجوع دفعتهم إلى سد رمقهم باستعمال فضلات الشوارع وقمامتها.

وصلت الفوضى المالية والبؤس الشعبى إلى الحضيض فـــى صـــيف وخريف العام ١٨٧٨. ففى اليوم الأول من شهر مايو من العام ١٨٧٨ بلغت الفائدة المستحقة على الدين الموحد حوالى ٢٠٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى. وفـــى اليوم الحادى والثلاثين من شهر مارس لم يكن فى أيدى المفوضـــين علـــى الدين سوى مبلغ ٥٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى. أما المبلغ المتبقى والـــذى قـــدر بحوالى ١٥٠٠٠٠٠جنيه فقد تقرر تحصيله فى غضون شهر واحد.

كان مفوضو الدين يرون أن من الأفضل عدم دفـــع ذلـــك الكوبـــون (السند). ونحن من جانبنا كان ينبغى علينا السماح بحدوث الانهيار المـــالى، الذى كان قادمًا لا محالة، ليكون بمثابة مقدمة لتأسيس الأشياء والأمور على نظام أفضل وأحسن. كنا على يقين من أن المبلغ لا يمكن دفعه إلا إذا جرى تحصيل الضرائب مقدمًا، وكنا نعارض هذا التصرف باعتباره نوعًـــا مـــن التعسف مع الفلاحين، وأنه يتعارض مع المصالح الحقيقية لحملـــة الأســـهم. وعليه، لم نبتعد فقط عن ممارسة أية ضغوط على الخديوى فى مسألة السداد، بل إننا ناقشنا معه أيضًا الرغبة فى الاحتجاج على السداد.

المؤسف أن الحكومة الفرنسية لم تشاركنا هذا الرأى. كان الرأى العام الفرنسى يرى أن الخديوى بوسعه سداد ديونه إذا ما أراد ذلك، وأن الكـــرب والبلاء الذى يُزعم وجوده فى مصر هو ضرب من ضـــروب الخيـــال، وأن الجدل الدائر حول فقر البلاد مُصْطنع لذر التراب فـــى عيـــون الجمهـــور، ولاستثارة التعاطف الإنسانى فى وقت ليس أهلاً لذلك التعاطف. كان هنـــاك قطاع كبير أيضًا من الرأى العام الفرنسى يرى أن الخديوى قام بإخفاء كنوز من الثروات يمكنه أن يسحب منها إذا ما وجد أن الوقت مناسب لذلك. لكـــن الأحداث التى وقعت بعد ذلك أثبتت عدم صحة هذا الرأى. وفي اليوم الثامن

من شهر ديسمبر من العام ١٨٧٦ قال اللورد فيفيان: "كان مستحيلاً تمامًا تعليل التصرف فى المبالغ النقدية الكبيرة التى كانت تحت سيطرة الحكومة المصرية خلال العام الماضى؛ فقد اختفت حوالى ٤٠٠٠٠٠٠ ملايين جنيه إنجليزى خاصة بأسهم قناة السويس، وكذلك مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه مقدمة من الفرنسيين، إضافة إلى ما يقرب من إيرادات عام كامل، اختفى ذلك كله فى الوقت الذى جرى فيه تأخير دفع كوبون (سند) الدين الموحد، ورواتب الموظفين المتأخرة، وبقاء الديون الثقيلة بلا سداد". هذه الفكرة نفسها جرى توسيعها فى التماس قدمته جالية الإسكندرية الفرنسية إلى م. وادنجتون Wedington، الذى كان وزيرًا للخارجية فى ذلك الوقت. لقد تساءلوا، عن مصير الأموال التى تدفقت على مصر فى السنوات الأخيرة، وكشفت إحصائيات الجمارك أن القسم الأكبر من تلك الأموال بقى فى البلاد.

كيف يتحدثون عن نكبة البلد واستحالة سداده لديونه؟ ويالغرابة التفسير الذى تقدمه الحكومة! من الواضح تمامًا أن الحكومة المصرية ليس لها عذر فى عدم سداد التزاماتها لأوروبا، وتقع عليها مسئولية تراكم الديون على مصر، وبخاصة للدول الاستعمارية الأوروبية[١].

تولى بارون ميشيل، الممثل الدبلوماسى الفرنسى فى القاهرة، مسألة قضية حملة الأسهم، دون أن يلقى بالا لكل الحجج التى استندت إلى احتياجات الخديوى أو بؤس الشعب المصرى. أسفر ذلك عن قيام الحكومة الفرنسية فى اليوم السادس عشر من شهر أبريل من العام ١٨٧٨، من خلال سفيرها فى

---

(١) ورد هذا الجزء باللغة الفرنسية وهو من ترجمة السيدة لمياء أحمد السقا، المترجمة بوكالة أنباء الشرق الأوسط. (المترجم)

لندن، بإبلاغ اللورد سالسبورى، الذى خلف اللورد ديربى **Derby** فى منصب وزير الخارجية، فى اليوم الثانى من أبريل من العام ١٨٧٨، أنها لديها كل المبررات التى "تجعلها تعتقد أن الخديوى يمكنه سداد الكوبون (السند)، المستحق فى شهر مايو، إذا ما أراد هو ذلك". وأعرب م. وادنجتون عن أمله فى انضمام الحكومة البريطانية إلى عملية الضغط على الخديوى طلبًا للدفع. وبناء عليه صدرت تعليمات للورد فيفيان للتنسيق والعمل مع البارون ميشيل فى هذا الأمر.

من هنا أصبحت الحكومة البريطانية مسئولة إلى حد ما عن القمع الذى صاحب عملية جباية الضرائب. يزاد على ذلك أن الخطوة التى خطتها إنجلترا فى ذلك الوقت انطوت على الخروج عن السياسة المحلية المصرية، التى كانت الحكومة البريطانية تنتهجها منذ ذلك الحين، كما انطوت أيضًا على خروج آخر على السياسة العامة التى تسير عليها فى مثل هذه الأمور. وفيما يتعلق بالسياسة المحلية لم يحدث مطلقًا أن تبنى البريطانيون قضية حملة السندات بشكل قوى مثلما تفعل الحكومة الفرنسية. كانت بريطانيا على العكس من ذلك، تولى مصالح الشعب المصرى اهتمامًا عادلا، عندما كانت تعرب عن مساندتها للدائنين الأجانب. وعلى صعيد السياسة العامة، جرى العرف منذ سنوات، فى وزارة الخارجية البريطانية، على حتمية تحمل الرعايا البريطانيين مخاطر استثماراتهم فى البلاد الأجنبية. هذا يعنى أن هؤلاء الرعايا لا يمكن أن يُعوّلوا على أى شكل من أشكال الدعم والمساندة الكبيرة، لفرض مطالبهم. وكان واضحًا أن هناك بعض الأسباب الخاصة التى دعت إلى ذلك الخروج العنيف على المبادئ التى كانت تسير عليها حتى ذلك اليوم. هذه الأسباب ليس من الصعب الوصول إليها. كان مؤتمر برلين على

وشك الانعقاد لتنظيم وتقنين الموقف الناجم عن الحرب الروسية- التركية. وهنا كان لابد للمصالح المصرية أن تفسح المجال أمام الاعتبارات الدبلوماسية الأوسع. كان من الضرورى مصالحة الفرنسيين. وعليه جرى السير فى طريق المبادأة الفرنسية.

جرى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحصيل المال اللازم لسداد قيمة الكوبون (السند). و جرى إرسال اثنين من الباشوات ذوى القبضات الحديدية إلى المديريات. وكان بصحبة الرجلين مجموعة من المرابين الذين كانوا على استعداد لشراء المحاصيل مقدمًا من الزرَّاع. ولكن انخفاض مستوى فيضان النيل أدى بدوره إلى انخفاض كمية المحصول، وبذلك حُرِم الفلاحون المصريون من الميزة، التى يمكن أن يجنيها بعضهم من وراء ارتفاع الأسعار، بسبب النقص فى المحاصيل. كتب السير إلكسندر بيرد يقول: "كان القمح، وهذا صحيح جدًا ولا مراء فيه، قد بيع للتجار بسعر خمسين قرشًا للأردب، و جرى تسليمه بعد شهر واحد بسعر ١٢٠ قرش للأردب الواحد".

على كل حال، لقد أمكن تحصيل المبلغ المطلوب. و جرى سداد القسط الأخير لمفوضى الدين قبل ساعات قليلة من الموعد المحدد لاستحقاق الكوبون. وبعد التباين والتنوع الكبير فى العملات، بدا حقيقيًا أن العملات المعدنية كان يجرى ضمها إلى بعضها البعض، كيما يمكن استعمالها فى الزينة، مما يبدو شاهدًا على الضغط الذى كان يمارس على الفلاحين عند جباية الضرائب.

وتمثلت النتيجة الوحيدة التى ترتبت على دفع الكوبون، فى تأجيل الأزمة إلى وقت قصير. وتزايدت معاناة الشعب المصرى، فى الوقت الذى ساء فيه موقف الدائنين الأجانب، أكثر من ذى قبل.

ووسط هذا التصارع بين المصالح المتضاربة، أصبح السؤال الذى يفرض نفسه، يتمثل فيما يمكن عمله من أجل تأسيس الماليات المصرية على أساس سليم. واتضح أن الترتيبات التى اتخذت فى عام ١٨٧٦، كانت بحاجة إلى شيء من التعديل، لكن إلى أى مدى يمكن تعديل هذه الترتيبات؟ وما الإجراء الواجب اتخاذه حتى يمكن إحداث هذه التعديلات؟ وما الضمانات التى يمكن الحصول عليها، كيما تؤكد لنا أن التعديل الجديد سوف يؤدى إلى درجة أكبر من الاستقرار، على نحو أكبر من التعديلات السابقة؟

تُحَتِّم مناقشة هذه المسائل إيراد بعض الملاحظات عن العلاقات بين الحكومة المصرية ومفوضى الدين، التى كانت تتركز عليها، فى ذلك الوقت، مصلحة الشئون المصرية بصفة أساسية.

كان موقف مفوضى الدين صعبًا للغاية. فقد كانوا ممثلين لحملة السندات. ومن هنا، كان عليهم الالتزام بمساندة الطلبات العادلة لحملة السندات بكل الطرق القانونية الممكنة. وعلى كل حال، وإذا ما نحينا جانبًا الحقيقة التى مفادها أن من المستحيل على أى إنسان عادى وصاحب إدراك عام، تجاهل الحال المرئية التى كان عليها الشعب المصرى، قد يتضح لنا أن مصالح حملة السندات ومصالح المصريين دافعى الضرائب، كانت بعيدة كل البعد عن الاختلاف إذا ما جرى تفهمها بطريقة صحيحة. كان الطرفان مهتمين بالخلاص من نظام حكم مدمر لصالح طبقة واحدة، ومتعسف إلى أبعد الحدود مع الطبقة الأخرى. أليس بالإمكان استخدام مصلحة حملة السندات أداة لتحسين الإدارة المصرية، وبالتالى غوث السواد الأعظم من الفلاحين، فضلاً عن تقديم ضمان كافٍ للدائنين الأجانب، بأن الالتزامات المالية الجديدة، أيًا كانت، سوف تُحتَرم؟ كان ذلك هو السؤال المطروح فى ذلك الوقت.

كان من الضرورى، فى ضوء المصالح المالية والسياسية الكبيرة لكل من فرنسا وبريطانيا العظمى فى مصر، أن تتولى الدولتان دور القيادة فى أعمال لجنة الدين. ومن يمن الطالع أنى كنت على علاقة بزميل فرنسى كان ينظر إلى هذا الموقف نظرة أوسع وأشمل. كان السيد/ م. دى. بلنيير Blignieres واحدًا من المسئولين الفرنسيين، ومعروف أن ميول السواد الأعظم من المسئولين الفرنسيين تعد إلى حد ما، أكثر بيروقراطية من ميول نظرائهم فى إنجلترا؛ لكنه كان مسئولا فرنسيا من النوع الممتاز، مخلص، صريح، ذكى وموهوب بقدر كبير من الشجاعة الأخلاقية. كنا نعمل معا فى المسائل الضرورية بانسجام تام. كنا مصممين على ألا تفرقنا المنافسات الدولية التافهة، التى كانت تنغص حياة مصر، والتى كان يستغلها إسماعيل باشا، مستهدفًا بذلك منع إنجلترا وفرنسا من القيام بعمل مشترك. وقد ثبت نجاحنا فى إسقاط الاختلافات الطفيفة فى الرأى، ونحن نناقش أمرًا مشتركًا، وفى الحقيقة التى مفادها أن كلامنا، كان يوجه إليه اللوم، فى بعض الأحيان، بأنه كان يضحى بمصالح بلده لمصلحة البلد الآخر. وبعد ذلك، وعندما ساءت العلاقات بين فرنسا وإنجلترا، كنت أشعر بالأسى كلما عدت إلى ذلك الزمان الذى استطعت فيه التعاون بصورة ودية مع زميل فرنسى، من أمثال السيد/ م. دى. بلنيير، الذى أكن له كل الاحترام والصداقة الشخصية الخالصة(١).

---

(١) توفى م. دى. بلنيير فى العام ١٩٠٠. كان متحدثًا ألمعيًا طلق اللسان. رافقته فى عام ١٨٧٩ فى زيارة للورد سالسبورى، الذى كان مقيمًا فى دايبى Dieppe فى ذلك الوقت. كتب لى اللورد سالسبورى فى العام ١٨٨٧ يقول: "منذ أيام قلائل زارنى ذلك الرجل كريم المحتد الذى وصف نفسه فى بيتى بأنه شخصية صامته" ـــ م. دى.=

كان موقف م. دى. بلنيير، فى بعض المواضع، أصعب من موقفى، وأنا لم أكن معينًا من قبل الحكومة البريطانية، ومن ثم كنت حرا وأتصرف بما يمليه على ضميرى، وطبقًا لتقديرى، يضاف إلى ذلك أن ميول وتقاليد الحكومة البريطانية، كانت على العكس من أية محاولة من محاولات فرض مطالب الدائنين الأجانب، تحت أى مبرر من المبررات، على سكان مصر. كان نفوذ اللورد فيفيان شخصيا نافذًا فى جانب العدالة والاعتدال. يزاد على ذلك، أن حملة السندات الأجانب، كهيئة، كانوا عقلانيين تمامًا. وكان طبيعيا أن يعارضوا أى اعتداء أو خرق عرفي لحقوقهم القانونية، لكن لم يكن هناك ذرة من شكه فى ذلك، إنه إذا ما وضع أمامهم بيان بالحقائق والأرقام، فإن ضمان صحة هذه الحقائق والأرقام يكون عن طريق أوصيائهم، ولن تكون هناك صعوبة فى الحصول على تسوية منصفة لكل المسائل المعلقة. زد على ذلك، أن نفوذ حملة الأسهم فى بريطانيا كان محدودًا. كان جزء كبير من الرأى العام معارضًا لمصالحهم المؤكدة، وأن هذا القطاع من الرأى العام، فى زحمة عمله لإنصاف الشعب المصرى، كان يميل فى بعض الأحيان إلى الانحياز بعض الشيء عن مصلحة الدائنين الأجانب. انتقد ممثلو ذلك القطاع من الرأى العام، انتقادًا شديدًا العمل الذى قام به المسئولون الأوروبيون الذين كانوا يشغلون مناصب مرموقة فى مصر. كان قسم كبير من ذلك النقد مبنيا على تقييم خاطئ لحقائق الموقف، لكننى لم يحدث مطلقًا أن أخذت ذلك النقد على أنه مُعَادٍ. كنت أعتبره ميزة، يمكن أن ألجأ إليها لتقوية موقفى فى وقت الحاجة، عن طريق الاحتكام إلى الرأى

=بلنيير. لم يحصل على أى شيء بشأن ذلك الذى جاء من أجله. لكنه كان طيبًا للغاية، وودودًا على غير ما كنت أتوقع.

العام النير، الذى ظل بعد تضليله فيما يتعلق ببعض التفاصيل، يلاحق الموضوعات شديدة القانونية والتى تستحق الثناء.

من ناحية أخرى، نجد أن م. دى. بلنيير، كان معينا من قبل الحكومة الفرنسية، وكانت الحكومة الفرنسية بدورها متأثرة بمصلحة حملة السندات. لقد كان حملة السندات الفرنسيون ميالين إلى أن يكونوا أقل عقلانية من الإنجليز، ولم يكن فى فرنسا أى قطاع من قطاعات الرأى العام، يمكن أن يقف عائقًا أمام الآراء المتطرفة المقدمة من الدائنين الأجانب فى مصر.

كنت أنا والسيد / م. دى. بلنيير قد وقفنا فى تاريخ مبكر، على أن الترتيبات المالية التى جرى التوصل إليها فى العام ١٨٧٦ يتحتم تعديلها، لكن كان من رأينا أيضًا أن أى شكل من أشكال الخفض العرفى لسعر الفائدة سيكون ظالمًا وغير عادل مع حملة السندات وقد يؤدى إلى تشكك الممولين. وكان واضحًا لنا أيضًا أنه يتعين إلقاء المزيد من الضوء على الموقف قبل إقرار أى شكل جديد من أشكال التوحيد المالى. فى ظل هذه الظروف، حظيت فكرة القيام بتحقيق عام فى أحوال البلاد المالية، والتى كانت قد بدأت فى الظهور فى ذلك الوقت، بشيء من التأييد والمساندة فى الأوساط الأكثر اعتدالا، التى كانت مهتمة بمسألة قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالديون بكاملها. "لكن" طبقًا لما قاله اللورد فيفيان: "حملة السندات يطالبون بأن يكون التحقيق فى الوضع المالى محايدًا، وشاملا، وألا يترك وراءه شيئًا له صفة الدين بلا تحقيق، أو أية ذريعة بلا تسوية. وبناء على هذه الشروط، كانوا على استعداد للإقدام على التضحية بشيء من الفائدة حسب الظروف".

لو أن الخديوى قام فى تلك اللحظة، وبمبادأة شخصية منه، بإجراء تحقيق كامل فى الموقف المالى فى مصر، لكان ذلك أوفق. لكن الخديوى

إسماعيل لم يكن ميالا إلى ذلك، لقد كان يتطلع إلى الحصول على تخفيض عرفي في سعر فائدة الدين دون إجراء تحقيق. وهنا تملك مفوضو الدين زمام المبادأة في نهاية المطاف. فقد ركز مفوضو الدين في الرسالة التي أرسلوها إلى وزير المالية في اليوم التاسع من يناير من العام ١٨٧٨على خطورة الموقف، وطلبوا إجراء تحقيق. ورد الخديوي ردًا مستفيضًا يرفض فيه مسألة إجراء التحقيق العام في الموقف المالي، لكنه أوضح أنه يود تشكيل لجنة تكون مهمتها الوحيدة، متمثلة في التأكد من المبلغ الحقيقي للإيرادات المصرية. ودُعي مفوضو الدين للمشاركة في ذلك التحقيق.

لو أجري تحقيق جزئي من هذا القبيل لجاء أسوأ من السوء نفسه. وهنا تقدم مفوضو الدين برسالة أخرى إلى الحكومة المصرية، ركزوا فيها على حتمية إجراء تحقيق أو تقصي كامل، ورفضوا المشاركة في أي شكل من أشكال التقارير الجزئية.

لم تلق الحكومة بالا لذلك الاستنكار، وصدر في اليوم السابع والعشرين من شهر يناير من العام ١٨٧٨مرسوم خديوي بتشكيل لجنة تحقيق أو بالأحرى تقصي للإيرادات المصرية فقط. وتقرر إصدار مرسوم آخر بتعيين أعضاء هذه اللجنة.

أدى إصدار المرسوم إلى إحداث انفجار في الرأي العام الأوروبي في مصر. وجرى عقد اجتماع في الإسكندرية، أعرب فيه المتطرفون من بين المؤيدين للدائنين الأجانب، عن إدانتهم لأي شكل من أشكال التحقيق، من منطلق أن الحكومة المصرية قادرة على الوفاء بالتزاماتها كلها. وأُرسل التماس إلى ممثلي الدول، ولكن جرت صياغة الالتماس بلغة مُهينة للحكومة المصرية مما أدى إلى جعل اللورد فيفيان يرفض إجازته أو التوقيع عليه.

على كل حال، لقد رفض الخديوي التنازل عن فكرة إجـــراء تحقيـــق جزئى. وتمثلت المشكلة الرئيسية فى إيجاد الأشخاص المؤهلين للقيام بـــذلك التحقيق أو التقصى. كان الجنرال (اللواء) غوردون (كان عقيدًا فـــى ذلـــك الوقت) عائدًا من السودان. وخطر على بال الخديوى الاستفادة من خـــدمات ذلك الرجل. أوضحت شخصية هذا الرجل، وذيـــوع صـــيته واســـمه بـــين الجمهور البريطانى، فضلا عن تعاطفه المعروف مع آلام الشعب المصرى، بأنه هو الأداة المفيدة فى القيام بذلك التحقيـــق أو التحقيـــق الجزئـــى؛ هـــذا بالإضافة إلى اعتقاد مفاده أن عدم خبرة غوردون بالمسائل المالية، ســـتجعله يوافق على الحقائق والأرقام المقدمة له من الحكومة المصرية. وهنا أوضح اللورد فيفيان أن "العقيد غوردون، بكل صفاته وقدراته المرموقة، ليست لديه خبرة فى الشئون المالية". ومع ذلك، تمسك الخديوى بهذه الفكـــرة. وجـــرت دعوة الجنرال غوردون إلى إجراء ذلك التحقيق المالى، وكان الرجل، فـــى بداية الأمر، على استعداد لقبول هذه الدعوة. وطُلب من السيد/ م. دى. لسبس **Lesseps** العمل ضمن هذه اللجنة المقترحة، وأعرب عن رغبته فى ذلـــك. وسرعان ما انهارت المفاوضات مع الجنرال غوردون، ثم غادر مصر بعـــد ذلك[1].

---

[1] كانت تلك الإجراءات محطًا لكثير من المزاعم الكاذبة. والرواية التى وردت عن هذه الإجراءات فى كتاب السير وليام بتلر المعنون "شارل جـــورج غـــوردون" (١٣٨ – ١٣٩) غير صحيحة. كان السبب الوحيد وراء انهيار المفاوضات، أن كل المعنيين بما فيهم غوردون نفسه، كانوا على بيِّنة من أن غوردون لم يكن مؤهلا للقيـــام بتحقيـــق مالى. كتب غوردون فى ذلك الوقت، مؤكدًا أنه كان على يقين من أنه "لا يـــصلح إلا لرئاسة اللجنة فقط". عن كتاب "العقيد غوردون فى وسط أفريقيا" ص ١٣٠ .

ليس من الضرورى الخوض فى تفاصيل المفاوضات المضنية التى أعقبت ذلك. كانت الحكومة البريطانية قد ساندت بشدة "إجراء تحقيق كامل" فى الموقف المالى على اعتبار أن هذا التحقيق هو الحل الوحيد الممكن للمشكلات القائمة. أيدت الحكومات الألمانية، والنمساوية، والإيطالية أيضًا ذلك الاقتراح. وقد أيدت الحكومة الفرنسية أيضًا ذلك الاقتراح، على الرغم من أنه بدأ يتضح يومًا بعد يوم أن النتيجة التى ستترتب على أى تحقيق سوف تتمثل فى حتمية تخفيض معدل الفائدة، الأمر الذى أدى إلى فتور مساندة هذه الدول لذلك الاقتراح.

وبعد مناقشات مطولة ومضنية حول مجال التحقيق والأشخاص الذين سيعهد إليهم القيام بذلك التحقيق، وافق الخديوى فى نهاية المطاف. وفى اليوم الخامس عشر من شهر مارس تَمكَّنت من الكتابة إلى اللورد جوشن: "أخيرًا، وبعد خمسة أشهر من العمل المتصل، أعتقد أن مسألة التحقيق قد استقرت".

وصدر فى اليوم الرابع من العام ١٨٧٨ مرسوم خديوى بتعيين لجنة لها كل صلاحيات التحقيق. وأضاف السيد فردينان ديلسبس اسمه إلى اللجنة ليزيد من ثقلها. ثم عُيِّن فردينان ديلسبس رئيسًا للجنة، لكنه لم يطلع بأى دور إيجابى فى أعمال اللجنة، وغادر مصر فى اليوم التاسع من شهر مايو. وعين كل من السير ريفرز ولسون ورياض باشا نائبين لرئيس اللجنة. وعين مفوضو الدين الأربعة أعضاء فيها. واختير السيد/ ليرون ديرول **D'Arolles** سكرتيرًا للجنة.

كان هناك شيء من المعارضة، من الجانب الفرنسى بصفة خاصة، لتعيين أى مصرى عضوًا فى هذه اللجنة. كان هناك تخوف، له مبرره، مفاده أن أى مصرى لن يكون مستقلا أو حرا بما فيه الكفاية، للتعبير عن آرائه

التى قد تغضب الخديوى. وقد ثبت عدم جدوى تلك المخاوف. وفى الوقت الذى كان يعبر فيه أحد الأعضاء عن رأى مستقل من جانب أحد المصريين، فإن ذلك الرأى قد يكون مصحوبًا بمخاطر شخصية كبيرة، كان رياض باشا يكشف عن قدر كبير من الشجاعة الأخلاقية. وقد أدى وجود رياض باشا ضمن اللجنة إلى تقديم دعم كبير لزملائه، الذين حظى بثقتهم واستحقها عن جدارة.

الفصل الرابع

وزارة نوبار ـ ولسون

أبريل ۱۸۷۸ ـ نوفمبر ۱۸۷۸

صعوبة المهمة الموكلة إلى لجنة التقصي، رفض شريف باشا أن يكون شاهدًا، عيوب نظام الإدارة، الدين العائم، قرض الروزنامة، إدارة قروض الوقف وبيت المال، الإصلاحات النهائية المقترحة من جانب المفوضين، الإصلاحات الضرورية العاجلة، فرض المسئولية الوزارية، قائمة الخديوى المدنية، نقل ممتلكات الخديوى إلى الدولة، موافقة الخديوى على مقترحات المفوضين، نوبار باشا يشكل الوزارة، تعيين السير ريفرز ولسون والسيد/ دى بلنيير وزيرين، منح القرض بضمان العقارات الخديوية.

اضطر فِرس Verres[١] المصرى، فى نهاية المطاف إلى تقديم بيان

---

[١] وهو طاغية رومانى يشبه المؤلف الخديوى إسماعيل به. واسمه بالكامل جايوس Gaius فِرس Verres. ولد فى العام ۱۲۰ قبل الميلاد وتوفى فى العام ٤٣ قبل الميلاد، وكان قاضيًا رومانيا، شهيرًا بسوء سمعة حكمه لصقلية. ولا يعرف الجنس الذى كان الرجل ينتمى إليه، على الرغم من أن البعض ينعتونه بأنه ليسينى Licinius. =

عن وكالته لهيئة من الرجال الذين عقدوا العزم على الوصول إلى الحقيقة. يزاد على ذلك، أن المفوضين سرعان ما اكتشفوا، فى الفوضى التى أعقبت ذلك، أن مسألة مجرد اكتشاف الحقائق الدقيقة للموقف، أصبحت مهمة تواجه الكثير من المصاعب الكبيرة، هذا فى الوقت الذى وصل فيه الحال والمفاسد الشديدة فى المنظومة الإدارية المصرية، حدا يصعب معه تطبيق أى علاج فعال وسريع فى ذات الوقت. تعين علينا التعامل لا مع المعاناة الشديدة الناجمة عن مرض محدد، وإنما مع معاناة مهلهلة البنية كل عضو من أعضائها مصاب بالمرض. قلنا "**واقع الأمر، أنه من الحكمة إيجاد نظام مالى، يقوم على هيئة من العاملين الملتزمين؛ لكن لا يوجد شيء من ذلك فى الوقت الراهن**(*)".

حدثت فى بداية التحقيق مشكلة مبدئية خطرة الطابع إلى حد ما. كان شريف باشا، فى ذلك الوقت، الرجل الثانى فى قيادة مصر، بعد الخديوى إسماعيل. لم يكن أحد يظن أن شريف باشا، كان بأى حال من الأحوال، مسئولا عن الفوضى التى كانت موجودة فى ذلك الوقت، لكن بما أن شريف باشا كان وزيرًا للعدل (الحقانية)، فقد حتم ذلك على المفوضين الاتصال به

= في بداية الأمر كان فِرس يساند جايوس ماريوس هو والشعبيين، وسرعان ما انقلب عائدًا إلى الإبتوميين. قدم له لوسيوس كورنيليوس سولا هدية، عبارة عن قطعة أرض بنفنتيوم Beneventum، وأمّنه من العقاب الذى كان ينبغى أن ينزل به نظير قيامه بالاختلاس. ذاع صيت هذا الرجل بسبب سوء سمعته لتقديم الرشاوى وقبولها، وقيل أيضًا إن هذا الرجل لجأ أيضًا إلى فرض حالة الطوارئ على صقلية طلبًا لجمع المال، واشتهر أيضًا بابتزاز أصحاب الأموال، تحت مسميات جائرة، وقد أسفر ذلك عن محاكمة ذلك الطاغية ونفيه إلى خارج البلاد. والمؤلف يورد هذا الاسم على سبيل المقارنة بين إسماعيل باشا وذلك الطاغية الرومانى. (المترجم).

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة المترجم.

للحصول على المعلومات الخاصة بالمنظومة القضائية وبخاصة الشق المتعلق بالأمور المالية. يزاد على ذلك، أن المرسوم الخديوى الخاص بإنشاء اللجنة، يلزم المسئولين المصريين بتقديم المعلومات التى تطلب منهم بخصوص هذا الموضوع. وعندما تلقى شريف باشا طلبًا للمثول أمام اللجنة، عرض أن يرد على الأسئلة كتابة؛ لأن طابعه الكبريائى رفض فكرة المثول شخصيا أمام المفوضين. على الجانب الآخر، لو استسلم المفوضون لذلك الرفض، لباءت بالفشل، منذ بداية التحقيق، فرصة استخلاص الحقيقة من الشهود الآخرين. ولذلك، أصر المفوضون على مثول شريف باشا شخصيا أمام اللجنة. ولم يكن أمامه سوى خيار واحد من بين الخيارين: المثول أمام اللجنة أو الاستقالة. وهنا آثر شريف باشا الاستقالة.

جاءت الخطوة الأولى من جانب المفوضين متمثلة فى دفع كافة المتأخرات المستحقة لموظفى الحكومة وأصحاب المعاشات. وشرع المفوضون بعد ذلك فى دراسة منظومة الإدارة فى البلاد، وبخاصة المنظومة المالية. والأمر هنا لا يتطلب الإطناب فى النتائج التى أمكن الوصول إليها. وقد اكتشفت اللجنة أن الشائعات العامة لم تكن مبالغة فى طبيعة المفاسد الموجودة فى البلاد. كانت هناك قوانين وقواعد محددة مكتوبة على الورق، لكن أحدًا لم يفكر مطلقًا فى العمل بهذه القوانين والقواعد. واقع الأمر أن كبار المسئولين المعنيين بالأمر، كانوا جاهلين لحقيقة وجودها. جرى فرض ضرائب جديدة، وزيدت الضرائب القديمة، وجرى إحداث تغييرات بلا سلطة رسمية. كان شيخ القرية ينفذ أوامر المدير Moudir، فى حين كان المدير ينفذ أوامر المفتش العام، الذى هو بدوره كان ينفذ "أوامر أعلى". كان ذلك "الآمر الأعلى" هو الذى يشكل القانون، فى حقيقة الأمر. كان المسئولون يطيعون القانون، على الرغم من أنه كان يجرى توصيله لفظيًا أو كلاميًا؛ ولم يحلم

دافع الضرائب، مطلقًا بتحدى ذلك القانون أو الاحتجاج والاعتراض عليه. عندما سُئل مفتش عام الوجه القبلى عمن يشتكى إليه دافع الضرائب، عندما تعن له الشكوى، أجاب بسذاجة ناشئة بلا أدنى شك، من اعتياده الطويل على منظومة يراها هو عادلة وطبيعية. "**فيما يتعلق بالضرائب، ليس من حق الفلاح أن يشتكى؛ لأنه يعرف أننا نتصرف بناء على "أمر عال". الحكومة هي التى يجب الاعتراض عليها؛ ما هذا الذى تود أن تشتكى منه؟**"(*) (١) وبذلك يكون المفتش العام قد أشار عن غير قصد إلى العقبة الرئيسية التى تقف فى طريق المصلح المصرى. فمن ناحية، نجد أن المصريين من قديم الأزل اعتادوا على الطاعة العمياء للحكومة. ومن ناحية أخرى نجد أن الحكومة نفسها كانت السبب الرئيسى وراء المصائب كلها التى حلت بالبلاد، ومن ثم فإن الاتجاه الذى يتعين على الإصلاح السير فيه، يتمثل فى وضع بعض الضوابط على ممارسة السلطة العرفية. كيف يمكن إصلاح المفاسد دون أن تهتز الدعائم التى يرتكز عليها المبنى بكامله والتى حفظت على المجتمع المصرى تماسكه حتى ذلك الوقت؟ كان ذلك سببًا من الأسباب التى أثارت المزيد من القلق فيما بعد.

هناك رد آخر مماثل صدر عن مسئول مصرى كبير عندما جرى استجوابه أمام اللجنة. جرى فى ذلك الوقت فرض ضريبة مهنية فى مصر.

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

(١) الرد كما هو واضح عامر بروح الإقطاع الشرقى القديمة يسجل بكل Buckle (فى كتابه تاريخ الحضارة، المجلد الأول صفة ٨٠) أن مبادئ مينو Menu تنص على أن أى مواطن هندى ينتمى إلى طبقة السُدْرا يجب أن يظل عبدًا إلى الأبد، على الرغم من عتق سيده له. "وسبب ذلك" فى رأى مُصدر القانون "من الذى يستطيع تجريده من حال هو أمر طبيعى عنده؟" وهذا هو باترسون Paterson (فى كتابه عقاب الأقدار للأمم، ص٥٠) يشير إلى الموضوع نفسه.

ولا يمكن أن يكون هناك ما هو أعدل من ذلك، في بلد زراعي مثل مصر، هذا يعني أن هذا القسم المعني من المجتمع يجب أن يتحمل نصيبه من الضرائب. على كل حال، كان الأمر سيذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال فرض الضريبة على أضعف الناس من طبقة الحرفيين. لكن الحكومة ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك. كان العمال الزراعيون يدفعون الضريبة التي تحولت- واقع الأمر- إلي ضريبة رأس، تدفعها الطبقات الفقيرة كلها، سواء مارست أم لم تمارس شيئًا اسمه المهنة. سألوا هذا الشاهد ما إذا كان من الصعب أن يطلب من إنسان لا يمارس أية مهنة من المهن، دفع ما يسمى الضريبة المهنية. أعرب الرجل، وبلا أدنى شك، عن دهشته الكبيرة وقال متسائلا: هل كانت الحكومة مخطئة في عدم ممارسة هذا الرجل لأية مهنة من المهن؟ كان بوسعه الانخراط في أية مهنة، وعلى الرغم من ذلك فإنه يتعين عليه دفع الضريبة؛ وبغير ذلك فإن الظلم سيقع على كل العاملين في المهن! هذا واحد فقط من الأمثلة الكثيرة على الحجج الظاهرية التي كان يجري الاعتماد عليها في تحويل الطالح إلي صالح.

لم يقصر أعضاء اللجنة أبحاثهم على الطرق المستخدمة في تحصيل الإيرادات، فقد اكتشف أعضاء اللجنة أيضًا أن السُّخرة "كانت مصدرًا مثمرًا من مصادر الظلم والتعذيب والإهانة". وقد تأكد، على الرغم من التأكيدات الرسمية التي تقول بعكس ذلك، أن أملاك وأطيان الخديوي الخاصة كانت تزرع عن طريق استخدام العمال غصبًا. وكان تجنيد الرجال للجيش يتم بطريقة غير نظامية شديدة القسوة (١). كان المجند في كثير من الأحيان يدفع

---

(١) عثر واحد من المفتشين التابعين لمصلحة الآثار (السيد/ هوارد كارتر)، في أثناء قيامه ببعض التنقيب في منطقة دندره في شهر أغسطس من العام ١٩٠٤، على جثة رجل جرى تعذيبه وإعدامه بواسطة داوود باشا، مدير المديرية السابق سيئ السمعة؛ لأن=

فى البداية مبلغًا كبيرًا من المال (البَدَلِيَّة) للحصول على الإعفاء من الخدمة العسكرية، ثم يجبر بعد ذلك على الخدمة العسكرية دون أن يسترد المبلغ الذى دفعه. وفيما يتعلق بمسألة توزيع المياه لرى الأراضى، كان يجرى التضحية بمصالح الزراع الفقراء خدمة لمصالح كبار ملاك الأراضى. لم تكن هناك محاكم جديرة بأن يطلق عليها هذا الاسم.

فُوِّض الهرفون كريمر - وأنا أيضًا - من قبل زملائنا لتقصى أحوال الدعاوى المقامة على الحكومة المصرية. وأمضينا ساعات مرهقة طويلة من صيف قائظ طويل فى مصر، ونحن نحاول حل الخطوط المتداخلة والمتشابكة لبعض العمليات المالية شديدة الغرابة التى لا يمكن أن تقع فيها أية حكومة من حكومات العالم. كان الإسراف والتبذير أمرين مخيفين. كان رئيس إدارة المدفعية، إذا ما سمع عن مواصفات مدفع جديد جرى صنعه، يبادر بطلب لا مدفعا واحدا، على سبيل التجربة، وإنما أربعة وعشرين مدفعًا، بزعم أن "مصر" على حد قوله "لا يمكن أن تتخلف عن الأمم الأخرى فى المسائل العسكرية". وقد ظهرت، خلال فترة حكم نابليون، أسماء أوروبية شهيرة،

= الرجل حاول تحاشى مسألة التجنيد فى الجيش. كتب السيد/ كارتر يقول: "كان منظر الجثمان مريعًا؛ كان الرأس ملفوفًا غصبًا إلى الناحية اليسرى، والذقن متكئ على الكتف، والملامح مشوهة بسبب الغضب، واللسان فيما بين الأسنان. وكان الجثمان فى وضع مشوه، إذ كانت الرجلان مفتوحتين عن آخرهما. وكانت اليدان من منطقة الرسغ ممسوكتين، فى مقبضين من الخشب، يبدو أنهما كانا عبارة عن ممسكين من مماسك مجاديف القوارب، وكانت اليدان مثبتتين بإحكام عن طريق مسمارين محليين كبيرين من الحديد، كانا يخترقان الرسغين، وكانت اليدان مشدودتين إلى الأسفل. وكان هناك حبل مربوط من تحت الإبطين، يبدو أنه كان بمثابة مقود لجذب الرجل حيًا أو ميتًا، فى حين كان الظهر يكشف عن آثار واضحة للجلد. كان من السهل مشاهدة تورم اليدين بفعل ضغط المقبضين". ـــ مصر، رقم ١ فى العام ١٩٠٥، ص ١٠٤ .

كانت تتلقى الهبات الخديوية. وقد كشفت الحسابات أيضًا أن الإطراء الذى انهال على إسماعيل باشا من قبل جزء من الصحافة الأوروبية لم يكن كله راجعا إلى دوافع متحيزة. كانت هناك أموال مستحقة للمقاولين وللتجار على اختلاف أنواعهم. كانت إحدى الأميرات المصريات قد بلغ حسابها لدى مصمم أزياء فرنسي؛ حوالى ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. كان يجرى إنفاق كثير من الأموال فى إستنبول، بحجة "عدم القدرة على مقاومة العرض". وقد وصلت واحدة من العمليات المالية حدا من التعقيد استعصت معه على عبقرية الإنسان فى سبر أغوارها. يزاد على ذلك، أن الخديوى هو والمرحوم وزير ماليته كانا متورطين فى عملية من عمليات سوق الأوراق المالية، وأن هذه العملية فى أساسها تمثلت فى أن الوزير كان هو "حامل" الأسهم. كانت تُدفع، فى بعض الأحيان، مبالغ طائلة تحت اسم أعمال تمت أو بضائع وُرِّدت. من ذلك على سبيل المثال أن هناك أعمالاً فى ميناء الإسكندرية تكلفت ٢،٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. ونقلاً عن مصدر وثيق من المصادر المحاسبية فإن تلك الأعمال كان لا ينبغى أن تزيد تكلفتها على ١،٤٠٠،٠٠٠ جنيه إنجليزى. ومع ذلك، فإن هذا المبلغ كان قد أنفق على مرفق من المرافق الحقيقية، وجرى تنفيذ هذه الأعمال بطريقة جيدة على الرغم من ارتفاع التكلفة. كانت هناك حالات أخرى، تبين أن الحكومة مدينة بمبالغ كبيرة دون أن يكون لدى الحكومة ما يبين حقيقة هذه المبالغ. كان السواد الأعظم من الدعاوى مكونا من أسعار فائدة مبالغ فيها، وعوائد على تجديد السندات، وفروق بين القيم الحقيقية والقيم الاسمية للودائع، فضلاً عن التلاعب فى الأرقام المالية الأخرى.

كانت هناك سلسلة من العمليات أطلق عليها اسم "العمليات الابتزازية"، التى تستحق تناولها هنا بشيء من التفصيل. كان هذا النوع من العمليات

يسير على النحو التالى. لما كانت الحكومة المصرية بحاجة إلى النقد، فقد قامت ببيع شركة من الشركات الليفنتية(*) كمية من الحبوب لم تكن فى حوزة الحكومة، وفى الأغلب الأعم، لم يكن مقدر لها أن تمتلك هذه الكمية على الإطلاق. جرى دفع ثمن شراء الكمية على الفور؛ وكان لابد من تسليم الحبوب إلى المشترين بعد ذلك بأشهر قلائل. وعندما حل موعد تسليم هذه الكمية، جرى تسليم مقدار معين من هذه الكمية، نظرًا لأن تلك كانت عادة الحكومة المصرية فى جمع جزء عيني من الضريبة. واشترت الحكومة الجزء المتبقى من الكمية بسعر يزيد بنسبة ٢٥ فى المائة على السعر الذى دفعته الشركة الليفنتية ثمنًا لهذه الكمية. هناك بعض حالات أخرى، لم تقم الحكومة فيها بتسليم الحبوب مطلقًا ولا حتى رد الثمن المدفوع فى ذلك الوقت. يزاد على ذلك أن الحكومة، استمرت فى عملية إعادة الشراء هذه، وكان المشترون يحصلون على أذون خزانة بفائدة ١٨ أو ٢٠ فى المائة، لا على المبلغ المدفوع فى بداية الأمر وإنما على المبلغ الأكبر الذى أحدثته الحكومة عندما أعادت شراء الحبوب. من المستحيل القطع بسعر الفائدة الذى كانت الحكومة تدفعه على المبالغ المقدمة بهذه الطريقة. لابد أنها كانت تدفع مبالغ هائلة.

هناك عشرات، بل ومئات الأمثلة التى توضح الطابع المدمر للعمليات المالية، التى لجأت إليها الحكومة فى ذلك الوقت طلبًا للحصول على المال. من بين هذه الأمثلة، قيام الحكومة فى إحدى المرات، وهى تسد جزءًا من دين مستحق، بتسليم ما قيمته ٢٣٠٠٠٠ جنيه إنجليزى من الأسهم الموحدة بسعر ٣١ ٥/٨؛ هذا يعنى، أى أن الحكومة ألقت على عاتق البلاد دينا يقدر بحوالى ٢٣٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة قدرها ٦ فى المائة فى العام، مقابل سداد مبلغ ٧٢٠٠٠ جنيه إنجليزى.

(*) الليفانت: البلاد الواقعة شرق البحر الأبيض المتوسط. (المترجم)

اكتشفنا أيضًا فى أثناء الأبحاث، أن قرضًا إجباريًا يدعى "قرض الروزنامة"، جرى تحصيل قيمته من المديريات فى العام ١٨٧٤ الميلادى. كما جرت الدعوة إلى الاكتتاب فى قرض مقداره ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى بفائدة مقدارها ٩ فى المائة. وقد جرى بالفعل دفع حوالى ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى فى الخزانة. وتمكنا من الحصول من بعض القرى على قوائم بأسماء المكتتبين فى ذلك القرض؛ كانت كل قائمة من القوائم مصحوبة بإقرار موقع من أعيان القرية ينص على أن الاكتتابات كانت "طواعية تمامًا". كانت تلك الاكتتابات طواعية بطبيعة الحال بلا نزاع. لم يجر مطلقًا تسليم المكتتبين أى نوع من أنواع السندات، إلى اليوم الذى أجرينا فيه التحقيق، ولم يكن قد دُفع من فائدة ذلك القرض سوى قسط واحد، ولقلة قليلة من الأفراد المقربين.

اكتشفنا أيضًا أن الحكومة وضعت يدها على أموال الأوقاف، أو بمعنى آخر أموال إدارة الأوقاف الدينية الإسلامية.

كانت فى مصر، فى ذلك الوقت، مؤسسة تدعى بيت المال، الذى تمثلت مهمته فى إدارة عقارات وممتلكات اليتامى والقصَّر. وكانت مهمة مدير هذه المؤسسة تتمثل فى استثمار الأموال التى كان وصيًا عليها بأفضل الطرق التى تناسب المصالح المنصوص عليها فى الوصاية. و"من باب طاعة الأمر السامى(*)" قام مدير المؤسسة بإقراض المال إلى الحكومة بفائدة ١٠ فى المائة، لكن الرجل لم يحصل مطلقًا على رأس المال، ولم يتسلم أية فائدة. وعندما سُئل المدير العام، عما إذا كان وزير المالية قد أعطاه ضمانة من

(*) أو "الأمر العالى" وقد وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهي من ترجمة المترجم. (المترجم)

الضمانات نظير أموال الوصاية التى أقرضها للحكومة، أجاب قائلاً: نظرًا لأن الخديوى قد أصدر أمرًا، فقد أصبح الضمان غير ضرورى. "الضمان هو أمر الخديوى". قلنا "فى سياق أبحاثنا لقد أذهلنا هذا الاستخدام شبه العام، الذى يبدو أنه كان سائدًا بين موظفى الحكومة المصرية، ويتمثل فى تخصيص مبالغ نقدية (أرصدة) لخدمة المرافق الحكومية. ويمكننا الاستدلال على هذا النظام من خلال الحقائق التى سردناها بخصوص إدارة الأوقاف، وبيت المال، وصندوق كفالة الأيتام، والمدارس الأهلية، وبإمكاننا إيراد أمثلة أخرى".

اكتشفنا إلى جانب ديون البنوك والمقاولين، وجود مطالبات أخرى عديدة من أفراد متواضعين مثل الجمَّالين، والحلاقين، الحمَّارين... إلخ كل ذلك، كان مدرجًا ضمن الدين العائم.

والمؤسف أن هذه المطالبات كان لا يمكن تقديمها إلى هيئة تحكيم كاملة السلطات كى تبت فيها. لو حدث ذلك، لحكمت الهيئة بمبلغ قليل من ذلك الدين؛ وربما خفضت الهيئة المطالبات الأخرى بنسب مختلفة، فضلاً عن تخفيض بعض من هذه المطالبات بنسب كبيرة؛ وربما رفضت الهيئة بعض المطالبات رفضًا قاطعًا. من سوء الطالع، أن أعضاء اللجنة لم يكونوا مخولين مثل هذه السلطات. كانت مهمتنا تحديد المطالبات المسموح بها من وجهة النظر القانونية، وترك الحالات المشكوك فيها للعبث فيها من خلال المحاكم. وعندما جاء موعد إعلان القائمة، اكتشفنا أن إجمالى المطالبات القائمة وصل إلى ٦٢٧٦٠٠٠ جنيه إنجليزى وقدر عجز العام ١٨٧٨ الميلادى بحوالى ٢٥٨٧٠٠٠[1]، وقدِّر عجز العام ١٨٧٩ الميلادى بحوالى

(١) كان ذلك تقديرًا قليلاً عن الواقع. فقد وصل العجز إلى ٣٤٤٠٠٠٠ جنيه إنجليزى.

٣٨١٠٠٠ جنيه إنجليزى. خلاصة القول إنه أصبح هناك دين عائم جديد يقدر بحوالى ٩٢٤٤٠٠٠ جنيه إنجليزى، وكان ينبغى إضافته بشكل أو بآخر إلى الأموال التى قُدِّمت للبلاد.

كان من السهل أن تدين إدانة دامغة نظام الحكم الذى كانت مصر ترزح تحته مؤخرًا. لكن الأصعب من ذلك هو تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان إحداث تحسين سريع فى ذلك النظام. أوضح أعضاء اللجنة الاتجاهات العامة التى يجب أن تسير فيها الإصلاحات. من ذلك مثلاً: عدم فرض أى نوع من أنواع الضرائب إلا بناء على قانون تجرى الموافقة عليه رسميًا. وأن يكون تحصيل الضرائب تحت إشراف وزير المالية وباسمه. وكما يتعين إصلاح إدارة الحسابات، يجب أيضًا اتباع نظام يقوم على الموازنة السنوية. يجب كذلك إنشاء رصيد احتياطى للنهوض من أعباء المصروفات غير العادية التى تنتج عندما يكون ارتفاع الفيضان أكثر من اللازم أو أقل منه؛ يجب عدم تحصيل الضريبة مقدمًا. يجب إنشاء نظام قضائى لحماية الناس من إساءة استعمال السلطة العرفية. يتعين وقف بعض أنواع الضرائب الصغيرة المسببة للقلق. يجب القيام بمسح للأراضى. يتعين إدخال بعض الإصلاحات على طرق تحصيل ضريبة الملح وضريبة التبغ. يجب وضع قواعد منظمة لعملية توزيع المياه وتنفيذ الأشغال العامة. يجب اللجوء إلى السُخرة فى الأعمال العامة ذات الفائدة. يجب تحديد شروط الخدمة العسكرية وتعريفها تعريفًا محددًا، على أن يتم إنشاء نظام عادل للحصول على المجندين المطلوبين للجيش.

كانت الإصلاحات المقترحة ممتازة من حيث الشكل والمضمون. لكنها كلها كانت بحاجة إلى الوقت كيما يمكن البدء فيها؛ كانت بحاجة إلى إداريين أكفاء كيما يفعّلونها؛ كما كانت تلك الإصلاحات بحاجة أيضًا إلى الخبرة التى

توضح مدى الاستفادة من أجزاء معينة من نظام الحكم الأوروبـــى، والتـــى يمكن نقلها إلى بلد شرقى؛ كما كانت أيضًا بحاجة إلى تغييـــر متـــدرج فـــى عادات وفكر المسئولين المصريين، وفى البشر أنفسهم، الأمر الذى يمكـــنهم، إلى حد ما، من استيعاب وتمثل نظام إدارى يقوم على مبادئ، لـــم يعرفهـــا الشعب المصرى منذ أيام الفراعنة.

كانت الأسئلة الملحة، فى ذات الوقت، تتمثل فيما يلى: ما الذى يمكـــن عمله على الفور، حتى يمكن أن يجعل ماكينة الدولة قادرة على الاســـتمرار فى العمل على الرغم من قلة كفايتها؟ وما الخطوة الأولى التى يتعين اتخاذها بغية إقامة نظام حكم جيد؟ وما المطالبات التى برزت مـــن كـــل الجوانـــب، ويتعين على الخزانة المصرية الوفاء بها؟

لم يكن أمامنا سوى مشكلة بسيطة تمثلت فى المجاهرة بالعيب الرئيسى الذى يعانى منه النظام القائم، أو تحديد الشروط العامة لطبيعة العلاج الـــذى يتعين تطبيقه. قالت اللجنة: "**الناس لا يكفُّون عن الحديث عن تنازل رئـــيس الدولة عن سلطته التى لا تعرف الحدود**(*)". كان واضحًا أن تلك هى العقدة الرئيسية. لم يصل الحد الأعلى من السلطة التى خُوِّلت للويس الرابع عـــشر، إلى الحد الذى وصلت إليه سلطة إسماعيل باشا فى أثناء حكمه لمصر. كـــان إسماعيل بشخصه، هو الدولة. كما كان حر التصرف فى حيوات وممتلكـــات رعاياه. كان إسماعيل محكمة الاستئناف الوحيدة والنهائية فى الأمور كلهـــا، كبرت أم صغرت. كان، هو شخصيًا الذى يدير وزارات الدولة كلها. كانـــت إرادة إسماعيل هي القانون. كان مرؤسوه يطيعون كل كلمة من كلامه طاعة عمياء. كان الموروث القديم هو والمصلحة الشخصية يمنعـــان أى مـــسئول

(*) ورد هذا التعبير باللغة الفرنسية، وهو من ترجمة المترجم.

مصرى من مناقشة حكمة القرار الصادر عن الحاكم، الذى كـان بوسـعه، عندما يحلو له ذلك، إزهاق حياة، أو تحسين أو تدمير مصير أحد من رعاياه. كانت حرية الرأى وحرية العمل مكبوتتين. يزاد على ذلك، أن إسماعيل باشا كان يفعل ما هو أكثر من الحكم. لقد جعل من نفسه مثالاً بارزًا لكل ما يمكن أن ينتج عن تركيز المهام، التى قد يكون من المفيد تركها للقطاع الخاص — فى يدى حاكم الدولة. كان إسماعيل أكبر مُلاّك الأرض فى مصر. كما كـان أيضًا الصانع الوحيد للسكر. كذلك كان من ملاك السفن الكبار. واقع الأمـر أنه كان حاضرًا دائمًا فى كل مكان. هذه المهام التى اضطلع بها كانت بحاجة إلى قدرات إدارية عالية المستوى. بينما كان إسماعيل باشا صاحب مقـدرة طبيعية إلى حد ما، لكنه لم تكن لديه المعرفة ولا الخبرة، ولا القدرة اللازمة على التطبيق لجعله ينجح فى الحكم طبقًا لمبادئه الخاصة[1].

أسفر ذلك عن الحال التى جرى وصفها فى تقرير لجنة التحقيق. كتب أعضاء اللجنة فى ذلك الوقت، أن آلة الحكم كلها كانت مهددة بالانهيار. لـم يكن هناك طائل من وضع أى شكل من أشكال الإصلاح ليكون مجرد حبـر

---

(١) قارن هذا بما ورد عن تين Taine فى كتابه "العهد القديم" ص١٠١ : فـى معـرض حديثه عن المهام الملقاة على عاتق الملك: "فى الواقع، وعلى الرغم مـن ارتباكاتـه وعظمته، قد يفلت منه الزمام. كان فردريك الثانى يستيقظ فى الرابعة صـباحًا، أمـا نابليون الذى كان يقضى جزءا من الليل فى عمله الذى كان يستمر ثمانى عشرة ساعة يوميا، فكان يقضى جزءًا من ليلة فى مسبحه. هذا العدد من الساعات يكون غير كاف؛ ومثل هذا النظام لا يحدث بدون توتر، ولا بدون طاقة لا تعرف الكلـل، ولا بـدون حصافة شديدة، وصرامة عسكرية، وعبقرية فذة. فى ظل نظام كهذا يمكننا تحويل ٢٥ مليون رجل إلى آلات واستبدال إرادتهم بإرادته الواعية".

هذا يعني أن ذلك الذى كان يتوقع لويس السادس عشر القيام به على نطاق واسع فـى فرنسا، حاول إسماعيل باشا عمله على نطاق صغير فى مصر. وكان مـن الطبيعـى أن يفشل فيما كان يود القيام به.

على ورق، إلا بعد اتخاذ الخطوات اللازمة لعلاج العيب الأساسى فى النظام. كان واضحًا تمامًا أن سلطة الخديوى العرفية لابد من تحجيمها بعض الشيء. وكان لابد أيضًا من فرض المسئولية الوزارية.

كان هناك إصلاح جوهرى آخر يتعين القيام به قبل وضع أساسات منظومة إدارية جيدة. وطالما بقيت إيرادات البلاد تحت تصرف حاكم إقطاعى مبذر، لن يكون بالإمكان القيام بتنبؤات دقيقة عن ديون الدولة، ولن يكون هناك إحساس بالثقة بأن الإيرادات، التى وجهها وزير المالية لدفع نفقات معينة، لن تهرب فجأة من قبضته ليجرى تخصيصها لشيء أو هدف مختلف تمامًا. ومعروف تمامًا أن الفشل فى التمييز بين الإيرادات العامة للدولة والدخل الملكى هو الصخرة التى كبت عليها الدول الأخرى قبل حكم إسماعيل باشا. نظام من هذا القبيل لابد أن يؤدى، فى واقع الأمر، إلى نشر الفوضى فى أى بلد من البلدان. هذا النظام فى ظل حكومة بدائية ليست متحضرة بالشكل الكافى، يمكن أن يستمر فترة من الزمن دون أن يترتب عليه انهيار الآلة الحكومية كلها فى الدولة.

وما لم يتم اللجوء إلى الاستدانة، فإن ذلك يحتم فرض شيء من الضرورة على الضرر الذى يمكن أن ينتج عن مثل هذا الإقطاعى المستبد. مثل هذا الطاغية لا يمكن أن ينفق أكثر من ذلك الذى يحصل عليه، وإذا لم يستطع الحصول على ما هو أكثر من الدخل السنوى لبلاده، فى ضوء حصوله مقدمًا على مبلغ محدد يصبح الخطر الناجم عن ذلك أمرًا غير صعب على العلاج.

معروف أن الزراعة هى المورد الأساسى للدخل وتكاد تكون المصدر الوحيد، فى واقع الأمر، لدى السواد الأعظم من الدول الآسيوية. وليس الدمار الناجم عن الحرب ولا الأخطاء الكبيرة الناجمة عن الأشكال المختلفة

لسوء الحكم، يمكن أن يدمرا زراعة أي بلد من البلدان[١]. هذا يعنى أن القوة العلاجية الطبيعية سرعان ما تُعَجِّل بإصلاح الأضرار التى وقعت، ثم تترك الميدان بعد ذلك مفتوحًا أمام الأعمال المستقبلية لحاكم يكون أكثر ذكاء. لكن القدر الأكبر من الضرر يحدث عندما يصبح أى حاكم من حكام الشرق على صلة أو اتصال بمنظومة الائتمان الأوروبية. عند هذا الحد، يجد مثل هذا الحاكم نفسه قادرًا على الحصول على مبالغ كبيرة بأكبر قدر من السهولة. وبذلك يمكن إشباع رغباته الشخصية بسهولة ويسر. وينبهر مثل هذا الحاكم بالمشاريع الساذجة التى تكون باطلة فى معظم الأحيان، والتى يقدمها له المغامرون الأوروبيون تحت شعار تنمية بلده، ولا يغيب عنهم إحاطة مثل هذه المشروعات بأكبر قدر من الأضواء الجاذبة. هذا يعنى أن الحاكم يكون مفتقرًا إلى بعد النظر بشكل يحول بينه وبين تقييم طبيعة المصاعب المستقبلية التى يخلقها هو لنفسه. هذا يعنى أيضًا أن إغراء إمكانية حصوله على كل المغانم، التى يبدو الاستخدام الطائش للاقتراض وكأنه يقدمها له، يبلغ من القوة حدًا يصبح الحاكم معه عاجزًا عن المقاومة. وهنا يندفع الحاكم مع التيار المفتوح أمامه، ويجلب على بلده ضررًا لن يعانى منه فقط أولئك الذين عاصروا ذلك الحاكم وإنما الأجيال القادمة أيضًا. وهذا هو ما فعله إسماعيل باشا. ففى مطلع حكمه، لابد أن مصر كانت جنة على الأرض، لكل من كانت لديهم أموال يقرضونها بسعر فائدة ربوية، أو بضاعة من الدرجة الثالثة كانوا يودون التخلص منها بأسعار بضائع الدرجة الأولى. لم أكن مطلعًا على الشئون المصرية فى تلك الأيام السعيدة. كنت قد جئت إلى مصر بعد أن كانت قد دخلت بالفعل فى المرحلة الثانية من مراحل الطريق المؤدية

---

(١) راجع ملاحظات ميل Mill الشهيرة للوقوف على أسباب سرعة تعافي الدول الزراعية من آثار الحرب (الاقتصاد السياسي، المجلد الأول ص٦٤).

إلى الخراب، وأن المسألة لم تعد بعد متمثلة فى إنفاق المال، وإنما فى سداد الأموال التى جرى اقتراضها وإنفاقها. كان واضحًا أن الخطوة الأولى على طريق منع المزيد من الكوارث، تتمثل فى منع حدوث المزيد من الإنفاق الطائش، وتوضيح المزيد من المساوئ الناجمة عن ذلك النظام الذى جر المزيد من الأضرار المريعة على الأجيال الحاضرة والقادمة من المصريين. كان واضحًا أن مصر سيجرى تحضيرها طبقًا للنموذج الأوروبى. عند هذه المرحلة، لم تكن مصر قد تمثلت واستوعبت، فى معظم الأحوال، من المنظومة الأوروبية، سوى تلكم الأجزاء التى لا تتناسب تمامًا مجتمعًا شرقيًا، والتى لا تستأهل التقليد أو النسخ أو المحاكاة(١). كان واضحًا فى هذه المرحلة أنه ينبغى تطبيق بل وفرض مبدإ أساسى من مبادئ الإدارة الأوروبية الرشيدة. هذا يعنى أن الخديوى يتحتم عليه قبول مخصصات ملكية(٢) وهذه

---

(١) يقول السيد ستانلى لين Lane، وهو صادق فيما يقول: "الذهن الشرقى لديه قدرة لا تبارى، على تمثل كل ما هو سيئ ورفض كل ما هو جيد فى أية منظومة من المنظومات التى تواجهه". ـ عن كتاب **دراسات فى مسجد**، ص ١٠٦ .

(٢) تعد موافقة حاكم الدولة سيئة الحكم، على قبول القائمة المدنية، بمثابة الشرط الأول الذى يتعين أن يسبق الإصلاحات كلها. قد يكون من الصعب الإصرار الشديد على هذه المسألة. وهنا يمكنني أن أشير إلى أن السير إدوارد ماليت Malet (تغيير المشاهد ص ٩٥)، يصرح بأنه عندما كان مسئولاً عن السفارة البريطانية فى إستنبول فى العام ١٨٧٩، كانت لدى السلطان فكرة عن تعيين رجل إنجليزى فى منصب وزير المالية مع السلطان. تفاهم معى السير إدوارد ماليت حول هذا الموضوع. وهو يقول بدقة بالغة: إنى "أرسلت موافقة مشروطة، مكنته من المضى قدمًا فى هذا الأمر، إلى حد تقديم اسمي للسلطان". وهنا يحق لى القول إن الشرط الأساسى من بين شروطى، كان يتمثل فى حتمية قبول الخديوى مخصصات ملكية محددة. ولم أكن أعتقد ولو للحظة واحدة أن الخديوى سيقبل هذا الشرط. وتحقق توقعي. ولم أسمع أى شيء عن هذا الأمر بعد ذلك. =

القائمة يتعين تحديدها بمعدل ليبرالي يكون منسجمًا مع العظمة والأبهة التي جرى العرف على إحاطة الحكام الشرقيين بها؛ لكن إذا ما جرى تحديد هذه المخصصات فينبغي عدم تغييرها. هذا يعني أن المتبقى من الإيرادات يكون للدولة، ويجب استعماله فى المستقبل، من قبل الوزراء المسئولين فى أغراض، تكون للدولة ــ باعتبارها مستقلة عن الحاكم ــ فيها مصلحة واضحة.

كان لابد من إعادة العقارات التى تراكمت فى يدى الخديوى إلى الدولة باعتبار ذلك نتيجة حتمية لانتهاج النظام الجديد. وكان من الخطأ إطلاق اسم الممتلكات الخاصة على هذه الأراضى. فقد جرى شراء تلك الأراضي بأموال أميرية عامة، وكان مستحيلاً على أى إنسان إدارة هذه الأطيان إدارة جيدة، ومن ثم فإن وضع هذه الأطيان لتكون على شكل أصول يمكن أن يساعد فى سداد بعض المطالبات القائمة من جانب الدائنين. هذا فى الوقت الذى يمكن أن يؤدى فيه انتهاج النظام الجديد، إلى بيع هذه الأطيان بصورة متدرجة أو زراعتها، بما يعود بالفائدة على البلاد فى نهاية المطاف.

كان الخديوى هو وأسرته يملكون ٩١٦٠٠٠ فدانًا من أراضى مصر. كان ٤٥٠٠٠٠ فدان من هذه الأراضى مرهونة بالفعل لدائرة الدائنين. ولما كان الخديوى، قد توقع الطلب الذى يمكن أن يُطلب منه، فقد بادر هو فى أثناء قيام لجنة التحقيق بعملها، وعرض التنازل للدولة عن ٢٨٩٠٠٠ فدان

= الشرط الذى يلى الشرط الأول فى الأهمية يتمثل فى سحب ممتلكات التاج من الإدارة الشخصية الإقطاعية للحاكم. لم يكن أحد من العارفين بالحكم فى الدول المتخلفة يتصور أو يخطر على باله أن نظام الحكم الذى انتهجه الملك ليوبولد فى إدارة الكنغو، يمكن أن ينجح. الدنيا كلها الآن تعرف النتائج التى ترتبت على هذا النوع من نظام الحكم.

من بين ٤٣١٠٠٠ فدان التى بقيت له. كانت إيرادات الأراضى التى عرض الخديوى التنازل عنها تصل إلى حوالى ١٦٧٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العـــام. فى حين كان ريع الـــ١٤٢٠٠٠ فدان التى عزم الاحتفاظ بها، يقدر بحـــوالى ٢٢٤٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام. وبذلك تكون أفضل الأطيان، فقد بقيـــت طبقًا لهذا الاتفاق فى أيدى الأسرة الخديوية.

لم يكن أعضاء اللجنة راضين عن هـــذا المقتـــرح وإن شـــئت فقـــل: العرض. وطالبوا بالتنازل عن العقارات كلها سواء أكانت ريفية أم حضرية، المملوكة للأسرة الخديوية، والتي يقدر صـــافى ريعهـــا الـــسنوى بحـــوالى ٤٢٣٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وعليه كانت تلك هي النتائج التى أمكن التوصل إليها بعد تحقيق مضن دام أربعة أشهر. كان الارتباك كبيرًا فى حـــسابات الدولـــة، وكـــان نظـــام الضرائب غير عادي بالمرة، إلى الحد الذى استحال معـــه تحديـــد المـــوارد المصرية تحديدًا دقيقًا. واقع الأمر، أنه لم يكن بالإمكان تقديم أو اقتـــراح أى ترتيب عام من ترتيبات الإصلاح بطريقة مجدية ومفيـــدة، إلا بعـــد تـــسوية المسائل الأولية التى سبقت الإشارة إليها، بطريقة مرضـــية. تمثلـــت تلـــك المسائل في، أولاً، فرض مبدأ المسئولية الوزارية، وثانيًا، موافقة الخـــديوى على تحديد مخصصات ملكية من الإيرادات التى تأتى من هـــذه الأطيـــان، والتى طُولب بحتمية تسليمها للدولة.

قدم أعضاء اللجنة تقريرهم فى مطلع شهر أغسطس. وهنـــا أصـــبح الخديوى غير عارف إلى أين يذهب أو ماذا يفعل. وضغط نوبار باشا علـــى الخديوى، وجعله يقبل النتائج التى توصلت إليها اللجنة. واستسلم الخـــديوى بعد ذلك، بعد شيء من التردد. وعبر عن رأيه، فى الرســـالة التاليـــة التـــى

أرسلها ريفرز ولسون فى اليوم الثالث والعشرين من شهر أغسطس: "فيما يتعلق بالاستنتاجات التى توصلتم إليها، من الطبيعى أن أوافق عليها جميعًا، لأنى أنا الذى أود هذا العمل لخير بلادى. وعليَّ الآن تطبيقها. لقد عزمت على القيام بذلك بحق. وما عليك إلا الاقتناع بذلك تمامًا. بلادى لم تعد فى أفريقيا، ونحن ننتمى الآن إلى أوروبا فى واقع الأمر. ومن الطبيعى عندئذ أن نلقى جانبا الأخطاء القديمة ونتبنى نظامًا جديدًا يتواءم مع وضعنا الاجتماعى. وأعتقد أنه فى المستقبل البعيد ستلمسون تغييرات هائلة. ستحدث بطريقة أسهل مما كنتم تتوقعون. سنحترم الشرعية والقانون. بالنسبة لى لقد قررت التوقف عن الكلام وسوف أبحث عن حقيقة الأشياء، ولكي أبدأ وأثبت مدى عزمى، فقد قمت بتكليف نوبار باشا بتشكيل الوزارة. هذا التجديد قد يبدو قليل الأهمية؛ ولكنه سوف يسفر عن الاستقلال الوزارى، وهذا ليس بالشيء القليل؛ لأن هذا التجديد يعد نقطة انطلاق نحو تغيير النظام، وفقًا لرؤيتى، وهذا أفضل ضمان أقدمه على صدق نواياى فيما يتعلق بتطبيق هذه الاستنتاجات"(١).

بعد ذلك بأيام قلائل (وبالتحديد فى ٢٨ أغسطس) وجه الخديوى رسالة إلى نوبار باشا يطلب منه فيها تشكيل وزارة. وجرى التأكيد فى هذه الرسالة على مبدإ المسئولية الوزارية. قال الخديوى: "أود من الآن فصاعدًا أن أحكم مع مجلس وزرائى وبواسطته.... يتعين على أعضاء مجلس الوزراء أن يتضامنوا مع بعضهم البعض؛ وهذه مسألة ضرورية(*)". وتقرر أن يكون التصويت بالأغلبية هو الحاكم فى كل المسائل التى تعرض على مجلس

---

(١) الذى أعد هذا الخطاب للخديوى هو نوبار باشا بطبيعة الحال.

(*) ورد هذا الجزء باللغة الفرنسية وهو من ترجمة المترجم. (المترجم)

الوزراء. وتقرر أن يكون الخديوى هو الذى يُسمِّى كبار المسئولين فى الدولة بناء على توصية من مجلس الوزراء.

تولى نوبار باشا وزارتى الخارجية والحقانية. واختير رياض باشا لوزارة الداخلية.

وتقرر فى الوقت نفسه، إدخال تغيير كبير من حيث الشكل، تقرر بمقتضاه حتمية إشراك الوكالة الأوروبية فى توجيه وتسيير الشئون المصرية. ولم يترك للمراقبين سوى بعض المسائل التنفيذية شديدة التحديد. وهنا تقرر تعيين وزراء أوروبيين. وعليه أصبح العنصر الأوروبى من الآن فصاعدًا على اتصال مباشر بسكان البلاد، بدلاً من التصرف، من خلال وكالة الوزراء المصريين. وعين السير ريفرز ولسون وزيرًا للمالية، وعين السيد م. دى. بلنيير وزيرًا للأشغال العامة.

وفى اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر ١٨٧٨، صدر مرسوم خديوى ينقل إلى الدولة القسم الأكبر من الأطيان والعقارات التى كانت مملوكة للأسرة الخديوية، وأمر بالترخيص بقرض مقداره ٨٥٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى بضمان هذه الأطيان والعقارات. وتقرر إدارة هذه الأطيان والعقارات بواسطة لجنة مكونة من مصرى، وإنجليزى، وفرنسى. وتقرر أن يجرى اختيار الاثنين الأخيرين بواسطة الحكومتين البريطانية والفرنسية كل على حده.

أدت المفاوضات التى جرت مع آل ـ روتشيلد، بخصوص إصدار القرض الجديد إلى تأخير وصول السير ريفرز ولسون هو والسيد/ م. دى. بلنيير إلى مصر. ولم يتول هذان الرجلان عملهما إلا فى أواخر شهر نوفمبر من العام ١٨٧٨.

الفصل الخامس

سقوط نوبار باشا

نوفمبر ١٨٧٨ ـ فبراير ١٨٧٩

موقف الوزارة الجديدة الصعب، تأييد الحكومتين البريطانية والفرنسية، رفض الخديوى تحمل المسئولية كلها، دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد، مبدأ المسئولية الوزارية، الصراع بين الخديوى ونوبار باشا، تآمر الخديوى على الوزارة، تمرد الضباط إخماد التمرد بواسطة الخديوى، استقالة نوبار باشا، النتائج المباشرة، النتائج البعيدة، مسألة الانتظام فى الجيش، مسئولية الخديوى عن التمرد.

تولى الوزراء الجدد مهمة صعبة. وتعين عليهم ليس فقط معالجة المصاعب الناجمة عن الحكم السيئ الذى دام فترة طويلة، وإنما التعامل أيضًا مع المشكلات الناجمة عن الظروف الخاصة لتلك اللحظة. كانت تلك الظروف الأخيرة خطرة الطابع. فقد كانت البلاد ترزح تحت أثقال الدين، الدين كان يمكن، فى ظل الظروف العادية، أن يكلف موارد البلاد ما لا طاقة لها به. ومن سوء الطالع أن موارد البلاد، تدنت فى تلك اللحظة إلى ما دون المستوى العادى. كان مستوى فيضان النيل قد انخفض انخفاضًا كبيرًا، وأسفر ذلك الانخفاض عن أكبر قدر من النتائج السيئة؛ نظرًا لأن منظومة

الرى كانت تقوم على أسس غير علمية؛ ولم يجر أيضًا اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة الطوارئ التى كثيرًا ما تحدث بسبب انخفاض مستوى فيضان النيل. يزاد على ذلك أن البلاد كانت مرهقة بسبب المحاولات التى كانت تجرى من أجل سداد فائدة الدين فى الربيع السابق. بالإضافة إلى أن كثيرًا من المدفوعات الثقيلة كانت أيضًا على وشك الاستحقاق. وفى اليوم الخامس عشر من شهر أكتوبر من العام ١٨٧٨ الميلادى، وصلت الفائدة على الأسهم الممتازة إلى ٤٤٣٠٠٠ جنيه إنجليزى، وفي اليوم الأول من شهر نوفمبر، وصلت فائدة الدين الموحد إلى ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، وكان لابد من دفعها. عند الوفاء بهذه الالتزامات، فى نهاية شهر أغسطس، لم يكن فى أيدى مفوضى الدين سوى ٤٤٢٠٠٠ جنيه إنجليزى. ووصلت إيرادات الأشهر الثمانية الأولى إلى ما هو أقل من إيرادات الفترة المماثلة من العام ١٨٧٧ الميلادى، والتى قدرت بحوالى ١،١٤٣،٠٠٠ جنيه إنجليزى.

وجرى، بعد موافقة مفوضى الدين، تأجيل دفع احتياطى سداد السندات. كانت الفترة الممنوحة بناء على هذا الإجراء قصيرة. وتعين بناء على ذلك أخذ مبلغ ١،٢٠٠،٠٠٠جنيه إنجليزى من متحصلات القرض الذى أُبرم مؤخرًا، مع آل روتشيلد، لاستخدامها فى سداد فائدة الدين الموحد. وعقب دفع كوبون شهر نوفمبر، جرى لفت الانتباه إلى المصاعب التى تواجه الالتزامات التى سيتعين الوفاء بها فى فصل الربيع التالى. واقع الأمر، أن الحكومة المصرية فى ذلك الوقت، كانت تنتقل من كوبون إلى كوبون. وجرى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر، تحصيل مبالغ كبيرة على حساب إيرادات الأرض فى مصر؛ لكن فى نهاية العام، لم يكن فى المتناول سوى ٣٠٢٠٠٠ جنيه إنجليزى لسداد ما يقرب من ٢,٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى آن آوان سدادها فى اليوم الأول من شهر مايو من العام ١٨٧٩ الميلادى. وللوفاء بالسندات

الممتازة المستحقة فى اليوم الخامس عشر من شهر أبريل من العام ١٨٧٩، لم يجر الحصول من إدارة السكة الحديدية، سوى على مبلغ ١١٧٠٠٠ جنيه إنجليزى خلال الشهرين الأخيرين من العام ١٨٧٨، على الرغم من أن هذه الفترة تمثل أكثر الأوقات إيرادًا فى السكة الحديدية. وهنا نجد اللورد فيفيان يكتب قائلاً: "هذه العائدات المتدنية تتحدث عن نفسها؛ وهى توضح أن الموقف المالى للبلاد أسوأ مما ينتظر".

على كل حال، لقد بدأت الوزارة الجديدة، فى رأى البعض، عملها تحت رعاية استهدفت إنجاحها، كانت تلك الحكومة مسنودة من الحكومتين البريطانية والفرنسية. ومع ذلك، كانت هناك نقطتان واضحتان منذ البداية. أولاهما أن الإدارة الجديدة لا يمكن أن تنجح فى عملها بدون مساعدة حقيقية من الخديوى. وثانيتهما أن الخديوى تردد فى الموافقة على النظام الجديد للأمور، وكان ميالاً إلى تقديم مساندة فاترة لوزرائه. كان من الضرورى عمل ما هو ممكن للحصول على تعاون صادق من جانب الخديوى. وعليه جرى إصدار التعليمات التالية من اللورد سالسبورى إلى اللورد فيفيان: "ترى حكومة صاحبة الجلالة أن مسئولية كبيرة سوف تلقى على عاتق صاحب السمو الخديوى، فيما يتعلق بنجاح أو فشل الحكومة الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة تحصيل الضرائب. كانت شائعات قد وصلت إلى حكومة صاحبة الجلالة، قد تتسبب، إذا ما ثبت أنها صحيحة، فى إثارة مخاوف الحكومة البريطانية، من القيام ببعض المحاولات فى الأوساط العليا، وتحت غطاء التدخل من جانب الحكومات الأجنبية، للتنحى عن المسئولية بكل أشكالها، فى سائر أنحاء البلاد...

وأن حكومة صاحبة الجلالة تثق بموارد البلاد ثقة كبيرة ولا يخامرها شك فى النتيجة التى ستترتب على النظام الجديد، إذا ما سُمح بتجربته بطريقة عادلة. لكن هذا النظام إذا ما جرت معارضته من قبل أصحاب السلطة،

أو إذا ما بدءوا التشكيك فيه، فإن مصاعب نوبار باشا هو ومعاونيه سوف تتزايد وتتفاقم، وسوف يجرى تحميل مسئولية الفشل هذه على من تسببوا فيها، والنتائج الكارثية التى يمكن أن تترتب على ذلك".

كان السيد جوديكس **Godeaux**، الذى حل محل البارون دى. ميشيل **Michel** فى مصر، قد أعطى إنذارًا مماثلاً للخديوى نيابة عن الحكومة الفرنسية.

عندما جرى تسليم هاتين الرسالتين إلى الخديوى، كشف الرجل عن "مظاهر ضيقه الواضح، وأعرب عن أسفه أن حكومة صاحبة الجلالة ظنت أن من الضرورى مخاطبته بلغة متعالية هو يرى أنها لا لزوم لها وأنها ظالمة". كان من رأى الخديوى أن المسئولية التى فكروا فى إلقائها على عاتقه لم تكن عادلة أو منطقية. ترى ماذا كان موقفه فى مصر؟ لقد أصر الخديوى على قبول وضع الحاكم الدستورى. هذا يعنى أن وزارة مسئولة جرى تشكيلها لإسداء النصح له. "لو كان قد فهم بحق المبادئ الأولى للحكومة الدستورية، لعرف أن الوزراء، وليس رئيس الدولة، هم المسئولون". هذا يعنى أن الخديوى يجب أن يتوقف عن التدخل فى مهام الوزراء. وهذا يعنى أن استشارته أو طلب رأيه كانا فى متناولهم إذا ما آثروا طلبهما منه، لكنه ليس بوسعه أن يقحمهما عليهم دون أن يطلبوا ذلك منه. وإذا لم يكن الوزراء مسئولين عن أعمالهم، فما معنى الوزير المسئول؟ كان الخديوى يرى، أن المسئولية تطاله إذا ما حاول التدخل فى حكومة البلاد. وفيما عدا ذلك، فإنه يتعين عليه التنصل من المسئولية.

رد اللورد فيفيان صاحب الشعور الواضح، على هذه السفسطة كلها بقوله: "يجب على سموه أن يتذكر، أنه على الرغم من تنازله عن سلطته الشخصية، وعلى الرغم أيضًا من إقامة نظام دستورى فى مصر، فإن الأمور الجديدة لا تزال فى مهدها، وأن الوقت كان لا يزال مبكرًا ولا يسمح

بالتطبيق الصارم لقواعد الحكومة الدستورية طبقًا لذلك المفهوم كما هو معمول به فى أوروبا. كان سموه لا يزال يتمتع بكل الامتيازات والنفوذ التى يتمتع بها رئيس أية دولة من دول الشرق، فضلاً عن أن مثل هذا الرئيس هو، بطبيعة الحال، صاحب الخبرة الأكبر والمعرفة الأكبر من خبرة ومعرفة أى شخص آخر. كل الذى كانت تريده حكومة صاحبة الجلالة، يتمثل فى أن الخديوى بدلاً من اللامبالاة، والبرود، بل وحتى عدم استساغة الأمور الجديدة، يتعين عليه وضع معرفته كلها، ونفوذه، وخبرته تحت تصرف وزرائه، وأن يتعاون تعاونًا وديًّا مخلصًا مع وزرائه فى الإطار المناسب لحقه الخاص. وستقع عليه مسئولية أخلاقية عن أى عمل معاد يمكن أن يؤدى إلى إحباط عمل الوزارة الجديدة".

جاء كلام الخديوى نذير شؤم. فقد كان نذيرًا بما سيجيء بعد ذلك. كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تتمنيان إقامة حكومة دستورية فى مصر. انصاع الخديوى إسماعيل لرغبتهما. ولكنه الآن يتنحى جانبًا، فى الوقت الذى تجرى فيه لعبة الحكومة الدستورية. وسرعان ما سيتضح، أن البلاد سوف يتعذر حكمها على الإطلاق، ما لم يكن هناك عون قوى من جانب الخديوى. لو قُدر للحكومة الدستورية أن تُجَرَّب أو تُختَبَر، قد يصبح الخديوى دستوريًّا إلى أبعد الحدود. صحيح أنه سيترك وزراءه وشئونهم، لكنه لا يمكن أن يوافق على فرض أية ضرائب جديدة دون أن يتأكد من موافقة الشعب على ذلك. أنشئ فى العام ١٨٦٦ مجلس للنواب(*)، وذلك من قبيل ذر التراب فى عينى أوروبا. كان الخديوى يعرف حق المعرفة. فى ظل الظروف القائمة فى مصر، أن المثل الإيطالى، الذى هو من أمثال العصور

(*) اسمه الرسمى "مجلس شورى النواب" وهو كما هو واضح من اسمه مجرد مجلس استشارى لا تشريعى. (المراجع)

الوسيطة ـ إذا وُجد البرلمان، وُجدت العدالة ـ ينطبق على الموقف انطباقًا تامًا. وعليه، أبقى الخديوى إسماعيل، مجلس شورى النواب فى وضع التابع له. فى غضون تلك الفترة التى أكتب عنها كان مجلس شورى النواب خاملاً تمامًا. تقرر فى ذلك الوقت دعوته إلى الانعقاد بغرض النظر فى بعض المقترحات المالية، وبخاصة موضوع رفع ضريبة الأرض العشورية[١]، "التى تقضى بتقييم كبار ملاك الأرض، بقيم أقل من القيمة الحالية لأراضيهم، التى تحسنت كثيرًا بفعل الزراعة". كان ذلك عملاً دستوريا انتقاميا؛ لأن ملاك العشور كان لهم تمثيل قوى فى مجلس النواب، وبالتالى فلن يفشلوا فى أن يردوا إلى الوزارة الجديدة المقت والكراهية الناجمين عن زيادة الضريبة، التى ستنصب على الطبقة التى ينتمون هم إليها. كما أن أعضاء المجلس لن يكونوا راضين عن أى إجراء من الإجراءات التى تجرى مناقشتها ثم إقرارها بعد ذلك، والتى سيحرم بمقتضاها المزارعون المقيمون فى أراضى العشور، من الآن فصاعدًا، من حصتهم من السُخرة.

كان مبدأ المسئولية الوزارية، كما سبق أن أوضحنا قد جرى قبوله من قبل الخديوى إسماعيل. وهنا يمكن القول: إنه كانت هناك طريقتان مختلفتان لتنفيذ هذا المبدأ:

أولاهما، تتمثل فى استبعاد الخديوى استبعادًا تامًا من حضور اجتماعات مجلس الوزراء، والتعامل معه على أنه صفر، ومحاولة حكم البلاد ليس فقط بدون تعاون منه، وإنما بطريقة تتعارض فى معظم الأحيان مع

---

(١) يقال إن فكرة مُلاك العشور، جاءت إلى حد كبير، استجابة لفكرة ملاك الإقطاعيات jaghirdars[*] الهنود؛ الذين كانوا يمتلكون ضيعات بإيجارات منخفضة. الكلمة jaghirdars: مكونة من كلمتين هنديتين jaghir بمعنى "إقطاعية بإيجار منخفض"، dar بمعنى "حائز أو مالك". (المترجم).

رغباته وأفكاره. وقد حظيت هذه المنظومة التى كانت تهدف إلى الدفع بمبدأ المسئولية الوزارية إلى أقصى مداه، بمساندة كبيرة من نوبار باشا، الذى كان هو بدوره يحظى بمساندة قوية من السير ريفرز ولسون. وهناك حجج قوية يمكن الاستشهاد بها فى دعم هذا المبدأ. من بين هـذه الحجـج أن حـضور الخديوى اجتماعات مجلس الوزراء، لا يتفق مع مبدأ النقاش الحـر، الـذى تطرق فى أحيان كثيرة إلى مسائل تؤثر وتمسّ سموه شخصيًا، أو إلى أخطاء وإساءات الماضى، التى يعد الخديوى مسئولاً عنها بصفة أساسية. كمـا أن مسألة إعادة أى جزء إليه من السلطة التى حرم منها، سيكون له تأثير سـيئ على البلاد، وقد يجعل المصريين يفكرون أنه لا يزال صاحب قوة وعنفوان.

جاء ذلك الموقف منطقيا تمامًا: ولم يكن من الضرورى أيـضًا، عنـد شرح الأسباب التى جعلت نوبار باشا يقف هذا الموقف، التسليم بأن الطموح الشخصى وحب السلطة لم يكونا هما الدافعين اللذين جعلا الخديوى إسماعيل يسارع إلى قبول المطلوب منه. والذى لا شك فيه أن نوبار باشـا عنـدما حاول تجنيب الخديوى، كان يظن أنه أسدى خدمة حقيقية للبلد الذى تبنـاه. ونوبار كان مصلحًا حقيقيا، على الرغم من طابعه التنظيرى إلى حد ما. يزاد على ذلك أن نوبار بحكم تعدد مواهبه الذهنية كان من النوع القـادر علـى التمسك بمبادئه. وهو فى هذا الموقف بالذات تمسك بموقف سليم بـلا أدنـى شك. وهنا نجد أن نوبار بحكم تعليمه الفرنسى، الذى جعل ذهنه يغلب عليـه التمسك الشديد بالمسائل المتعلقة بالتنظير، وبحكم عدم قدرتـه أيـضًا علـى الوقوف على ينابيع العمل التى تحرك كلا من البشر والحكومات، راح يتآمر على إقناع الخديوى حتى يمضى قدمًا بذلك المبدأ إلى نهايته المنطقية. وهنـا نجد أن الولاء للزميل، والصداقة الشخصية، واحترام قدرات نوبـار باشـا، وتقديرًا لمعرفته المحلية الفائقة، وفهمه الواعى للأمور التى تنجم عن إسـاءة

إسماعيل باشا لسلطته الشخصية، كل ذلك أدى إلى أن يسلك السير ريفرز ولسون الطريق نفسها التى كان نوبار باشا يسير عليها.

كان النظام الجديد، الذى حظى بمساندة اللورد فيفيان، أقل اكتمالاً من الناحية النظرية، لكنه وإلى حد كبير كان مبنيًا على الظروف الحقيقية الموجودة فى مصر فى ذلك الوقت. كان من رأى اللورد فيفيان أن نوبار باشا قد بالغ فى أهميته، وقلل من سلطة الخديوى. وأن سلطة الخديوى كانت لا تزال عاملاً مهما فى حكم بلد حكمه الخديوى هو وأسلافه منذ زمن طويل حكمًا مطلقًا. يزاد على ذلك، أن الخديوى كان هو السلطة الوحيدة المطاعة والمعترف بها من كل الطبقات الموجودة فى البلاد. لم يكن هناك خيار وسط بين عزل الخديوى أو الحد من سلطته. كان النظام الوحيد الذى يمكن أن يهيئ فرصة من فرص النجاح يتمثل ليس فقط فى عدم انحياز الخديوى إلى جانب دون آخر، وإنما يجب أن يُدعى إلى التعاون، فى الوقت الذى تكون ممارسته للسلطة تحت السيطرة.

وقد عبرت عن رؤيتى الخاصة فى اليوم السابع عشر من شهر فبراير بأن: "التحول من حكم شخصى خالص بواسطة الخديوى إلى حكم بواسطة مجلس تنفيذى، أعضاؤه من الأجانب ومن المسيحيين، جاء أسرع من اللازم، وسوف يستحيل فى المستقبل عدم أخذ سلطة الخديوى الشخصية بعين الاعتبار، على أساس أنها عنصر من عناصر حكم البلاد؛ الخديوى سيكون له دومًا نفوذ كبير، وهذا النفوذ إذا لم يستخدم استخدامًا خيرا سيستخدم استخدامًا سيئًا؛ وعليه، مطلوب دراسة أفضل الطرق التى يمكن أن تعطى الخديوى نصيبًا عمليًا من حكم البلاد".

ومع ذلك، وبغض النظر عن النقائص التى تنطوى عليها الطرق المستخدمة فى تنفيذ سياسة الإصلاح، فقد تأكد أن وزارة نوبار باشا كانت تمثل قضية التقدم والتحضر. وأن النتائج النهائية التى يمكن أن تترتب على

سقوط هذه الوزارة، وأهمية هذه النتائج يمكن أن تكون خطيرة وذلك على قدر اهتمام الخديوى الشخصى بهذا الأمر. لكن الخديوى بحكم ولائه وصدقه مع موروثات حياته السابقة، لم يلق بالاً لتلك النتائج النهائية. وفى ذات الوقت، فإن مشكلة الصراع القائم بين الخديوى ونوبار باشا أصبحت أمرًا لا تدور من حوله الشكوك. لم يكن الوضع فى صالح نوبار باشا. فمن ناحية، كان إسماعيل باشا حاكمًا مُهابًا ومطاعًا، وقادرًا على الإطاحة بحياة وثروات رعاياه إطاحة كاملة، وكان بوسعه أيضًا تحويل مد الاستياء الشعبى الجارف، عن شخصه، إلى وزرائه. من ناحية أخرى، لم يكن نوبار باشا مجرد وزير مسيحى مرتبط بأوروبيين مسيحيين آخرين، وإنما كان ينتمى إلى جنسية كان سكان الإمبراطورية العثمانية المسلمين كلهم مسيئين إليها. يقول المثل التركى "إذا حكم الأرمينى، تحللت الدولة"(١). يضاف إلى ذلك أن نوبار باشا لم يكن له كبير وزن عند السكان المصريين، الذين لم يستطع التواصل معهم، بسبب عدم معرفته للغة العربية. لم يكن أمام نوبار باشا سوى الاعتماد على الإقناع والدعم والمساندة من جانب الحكومتين الأجنبيتين. هذه المساندة، على الرغم من حصوله عليها بكل صدق وإخلاص(٢)، كان ضررها أكثر من نفعها فى كثير من الأحيان. وفى ظل مثل هذه الظروف أصبحت مسألة سقوط وزارة نوبار أمرًا لا محيص عنه.

---

(١) الأصل التركى لهذا المثل: Ermeni rizir, derlet dushere. يقال إن بعض المسلمين المؤمنين بالخرافات، يجدون شيئًا من العزاء فى الحقيقة التى مفادها أن الأرمن كانوا بين الحين والآخر يشغلون مناصب مهمة فى خدمة روسيا، عدوهم اللدود.

(٢) قيل فى بعض الأحيان، إنه لو أخلص اللورد فيفيان فى مساندته لنوبار باشا، لبقى الرجل فى السلطة. لم يكن ذلك رأيى. كانت تعليمات اللورد فيفيان واضحة، وكان يتصرف بناء على هذه التعليمات.

أضف إلى ذلك، أن الأزمة لم تظهر فجأة. فقد بقيت آلة الحكم الجديدة، تعمل طوال أشهر قليلة، على الرغم من وجود الكثير من الاحتكاك والاختناق. اشتكى الخديوى مرارًا من الوضع الشاذ، الذى بدأ يضيق فيه الخناق عليه يومًا بعد يوم، مما جعله يقول: إنه أمر لا يطاق، وإنه فى الوقت الذى لم يكن يُستشار فيه بشأن تصرفات وزرائه، كان البريطانيون والفرنسيون يعدونه مسئولاً عن النتائج التى تترتب على سلوك وتصرفات هؤلاء الوزراء. يزاد على ذلك، أن نوبار باشا كان "مُحبطًا بشكل واضح، وغير راض عما يدور". قال نوبار "نحن ندور فى دائرة مفرغة. نحن لا نسير مطلقًا"(*).

كان هناك، فى ذات الوقت، سبب وجيه للاعتقاد بأن الخديوى كان ناشطًا فى التآمر على الوزراء. وهذا هو اللورد فيفيان يكتب فى اليوم الحادى عشر من شهر يناير "هناك شيء من الاضطراب والهياج فى البلاد، كما هو واضح من وصول وفود كبيرة من الشيوخ من المديريات للاحتجاج على الضغوط التى تمارس طلبًا لدفع الضرائب فى الوقت الحالى، وقد قيل لى إنه يحتمل أن تكون هناك معارضة من مجلس شورى النواب للمقترح الذى سيجرى تقديمه لهم من قبل الحكومة لزيادة ضريبة العشور، التى ستقع بصفة خاصة على الطبقة الأكثر غنى من بين ملاك الأراضى. لو كان ذلك الاضطراب طبيعيًا، فذلك يعنى أن هذا عَرَض من أعراض الصحة، لكن لدى من الأسباب الجيدة ما يجعلنى أشك فى أن هذا الاضطراب جرى ترتيبه فى السر عن طريق العملاء، المرجح استعمالهم من قبل الخديوى؛ وقد بلغنى من مصدر وثيق أن كبار أعضاء مجلس الشورى جرت دعوتهم إلى اجتماع سرى وقيل لهم إن الخديوى لن يستاء من رفضهم ومعارضتهم

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة المترجم (المترجم).

لإجراءات حكومة مفروضة عليه، وأن تلك الحكومة بكاملها كانت فى أيدى الأوروبيين.

"وعليه، نجد أن الوزارة الجديدة كان يتعين عليها، بالإضافة إلى مشكلاتها المالية الصعبة، ومهمة محاولة خلق نظام من الفوضى، التصارع لا مع الأعداء المعلنين، وإنما أيضًا مع الخيانة الداخلية بالغة الخطورة، التى كانت تجرى ممارستها على الرغم من التحذير المشدد من مثل هذا العمل".

في ظل مثل هذه الظروف، كان لابد من وقوع حادث غير منتظر لإحداث أزمة من نوع معين. ولم يتأخر كثيرًا وقوع حادث من هذا القبيل. على كل حال، ومن سوء الطالع، أن يقع ذلك الحادث فى فرع من الإدارة الحكومية، يعد من أقل الأفرع، إصابة بمرض، لا تكون له آثار لاحقة خطرة الطابع. إلى ذلك الحين، كانت مصر تعانى أصلاً من سوء الحكم المالى، وكان الجزء الوحيد السليم من النظام يتمثل فى المحافظة على الهدوء العام، وعلى معرفة الطرق التى أمكن بها المحافظة على ذلك الهدوء العام، ومعروف أن الجميع، باستثناء المتحمسين لحق الثورة المقدس، هم الذين يؤثرون شكلاً من أشكال الانتظام على الفوضى الكاملة. هذا يعنى أن الأمن الذى استمر حتى ذلك الحين، كان على وشك أن يصيبه الخلل والاضطراب. كان الخلل المالى فى مصر يشكل هاجسًا كبيرًا. يضاف إلى ذلك كله، بل ويجئ من المقدمة من هذا كله، ذلك الاضطراب الناجم عن تمرد الجيش.

وقع استياء كبير بين ضباط الجيش نظرًا لعدم صرف رواتبهم. كانت الحكومة الجديدة قد قررت دفع جزء من المتأخرات المستحقة للضباط. وجرى فى الوقت نفسه، تسكين عدد كبير من الضباط على نصف رواتبهم فقط. هذا الإجراء، تحت أى ظرف من الظروف، يعد إجراءً قاسيًا، على الرغم من قسريته فى ظل الظروف المتوترة التى

كانت تعانى منها الخزانة المصرية. يــزاد علـــى ذلـــك، أن مـــسألة طـــرد عدد كبير من الضباط، كانت قاسية وغيـــر مهذبـــة، وبخاصـــة فـــى ظـــل عدم تسوية متأخراتهم، فى المقام الأول. ونتج عـــن ذلـــك أن ســـاء حـــال كثير من الضباط هم وعـــائلاتهم، إلـــى أن وصـــل إلـــى حـــد الكفـــاف أو بالأحرى الفقر المدقع.

عندما اتُّخذ ذلك الإجراء، كان فى القاهرة نحو ٥٠٠ ضابط؛ لكن اللورد فيفيان كتب تقريرًا قال فيه: "قام وزير الحربية، بعمل لا مثيل له فى الحماقة، باستدعاء الضباط الألفين المتبقين، فى أجزاء مختلفة من البلاد إلى القـــاهرة لتسلم جزء من متأخراتهم، وإيداع أسلحتهم لدى السلطات. وبذلك يكون وزير الحربية جمَّع ٢٥٠٠ ضابط من الضباط المستاءين، وكانت حامية القـــاهرة كلها مكونة من ٢٦٠٠ ضابط، كان القسم الأكبر منهم متعاطفًا بلا أدنى شك مع مظالم المتمردين.

وفى صباح اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، وبينما كان نوبار باشا والسير ريفرز ولسون فى عربتيهما ومتجهين إلى مكتبيهما، تجمهر عليهمـــا جمع من الضباط المسلحين بالسيوف، وأنزلوهمـــا مـــن عربتيهمـــا. وبعـــد إخضاعهما لشيء من التعامل الخشن جرى سحبهما إلى وزارة المالية، التى كانت على مقربة من مكان ذلك الحادث، حيث جرى حبـــسهما مـــن قبـــل المتمردين، الذين قاموا بقطع الخطوط التليفونية وأسلاك البرق. وجرى إيجاد وسيلة للاتصال باللورد فيفيان، الذى سارع على الفور بإجراء مقابلـــة مـــع الخديوى. وأنا أورد هنا ما حصل بعد ذلك على لسان اللورد فيفيان نفـــسه. قال فيفيان فى أحد تقاريره: "انتقل الخديوى معى فى عربة واحدة إلى وزارة المالية، التى وجدناها محاصرة بجمهور كبير، قام بفسح الطريق مـــن بـــاب الاحترام، أمام عربة الخديوى، وحيوه. وفي غرفة فى الطابق العلوى، كـــان يحيط بها المتظاهرون، عثرنا على نوبار باشا والـــسير ريفـــرز ولـــسون،

ورياض باشا، لم يكن أحد منهم قد أصيب بسوء، على الرغم من سوء معاملة الاثنين الأولين، أثناء اقتيادهما من الشارع إلى داخل المبنى. وبعد أن تأكد الخديوى من سلامتهم، اتجه إلى المتمردين وأمرهم بترك المبنى مع وعد منه بحتمية تلبية طلباتهم العادلة. قال الخديوي: "إذا كنتم يا ضباطى، يا من حلفتم لى يمين الولاء والطاعة؛ إذا ما رفضتم أمرى، سوف أمسحكم مسحًا؛ وأطاع الضباط الخديوى، على الرغم من وجود شيء من التردد والهمهمة، بأن يتركهم الخديوى يسوون حساباتهم بطريقتهم الخاصة. كان هناك أيضًا نداءات تقول "الموت للمسيحيين الكلاب". أمرهم صاحب السمو بالنزول والابتعاد عن السلّم ومنه إلى الفناء الموجود فى الخلف حيث انضموا إلى القسم الأكبر من الضباط الذين يحاصرون البوابات. أمر الخديوى الضباط كلهم بالانصراف والعودة إلى منازلهم، وعندما رفضوا الانصياع للأمر، استدعى القوات التى راحت تطلق نيران بنادقها فى الهواء. لكن بعض الجنود أصيبوا بنيران مسدسات الضباط المتمردين، وأصيب بعض المتمردين ببعض الطعنات من حراب البنادق. وأصيب ياور الخديوى عندما كان واقفًا بجوار سموه، بطعنة من خنجر أحد المتمردين، كما تعرض الخديوى نفسه إلى مخاطر كثيرة. استمرت هذه العملية كلها زهاء نصف ساعة، وبعد أن اتخذ الخديوى إجراءات حرس السلامة المرافق للوزراء، عاد إلى قصره. تصرف السير ريفرز ولسون تصرفًا حسنًا طوال هذه الأزمة، التى كان يمكن أن يتحاشاها، لولا أن هب لمساعدة نوبار باشا، عندما رآه محاطًا بذلك الجمع الكبير من الضباط".

وفى صباح اليوم التالى(المصادف لليوم التاسع عشر من شهر فبراير)، عقد اجتماع فى منزل اللورد فيفيان، حضره كل من السيد/ جُودُكس Godeaux، والسير ريفرز ولسون، والسيد/ م دى بلنيير، وأنا معهم. قال اللورد فيفيان إن الخديوى أصدر فى اليوم السابق إعلانًا للهيئة القنصلية مفاده

أن وضعه لابد من تغييره، وأن نصيبه المناسب من السلطة يجب أن يُعَاد إليه، وإلا فإنه لن يكون مسئولاً عن المحافظة على الأمن العام. وتقرر سؤال الخديوى عما يريده من تعديل وضعه.

اتجهنا بعد ذلك إلى القصر. فى حين بقى نوبار باشا، والسير ريفرز ولسون، والسيد/ م. دى بلنيير، وأنا معهم فى غرفة فى الدور الأرضى، فى حين كان اللورد فيفيان والسيد/ م. جودكس Godeaux فى اجتماع مع الخديوى فى الدور العلوى. خلاصة القول، وعندما ظهر الرجلان وأوصلا إلينا رد الخديوى، صرَّح سموه بأنه "**لن يكون مسئولاً بأى حال من الأحوال عن الهدوء العام إلا إذا أعطى نصيبه المناسب من حكم البلاد، وسمح له برئاسة مجلس الوزراء بشخصه هو، أو أن يختار هو رئيسًا يثق به هو شخصيًا. وذهب الخديوى إلى ما هو أبعد من ذلك عندما طالب بشرط لا نقاش فيه، مفاده أن نوبار باشا، الذى اتهمه الخديوى بإضعاف سلطته والتقليل منها، ينبغى أن يتقاعد (يستقيل) من الوزارة**". سُئل نوبار باشا، عما إذا كان يستطيع المحافظة على الأمن العام، فى حالة إصرار القنصل العام على بقائه فى منصبه. وكان طبيعيا أن يرفض نوبار إعطاء تعهد أو ضمان من هذا القبيل. قال نوبار: "الطريق الوحيد، المفتوح أمامه، فى مثل هذه الظروف، هو تقديم استقالته، التى رجا كلا من اللورد فيفيان والسيد/ م. جودوكس أن يضعاها بين يدى الخديوى، باعتبار ذلك جميلا أو معروفا خاصًا منهما لنوبار، مع رجاء منه أن يعيش كمواطن مصرى عادى بلا إزعاج". وافق الخديوى على ذلك الطلب "شريطة ألا يتآمر نوبار باشا على أحد أو يتدخل فى السياسة".

وينتهى بذلك الصراع بين الخديوى ونوبار باشا. وبذلك تكون محاولة حكم مصر فى أثناء وجود إسماعيل باشا خديويًا على رأسها، ودون أن يُسمح له بأية مشاركة فى حكم البلاد، قد باءت بالفشل الذريع. كان فشل التجربة

أمرًا مؤكدًا في ظل الطريقة التي جرى بها تنفيذ هذه العملية، كما سبق أن أوضحنا. واقع الأمر أني عندما أستعرض الأحداث التي وقعت في ذلك الوقت، بعد مرور سنوات كثيرة، أجدني ينتابني شعور بالدهشة من أي إنسان يظن ولو للحظة واحدة، في ظل مثل هذه الظروف، أن تجربة من هذا القبيل يمكن أن يحالفها النجاح. هذا يعني أن سقوط نوبار باشا كان أمرًا محتومًا.

أدت الظروف التي أوردناها في هذا الفصل إلى إحداث تغييرات مهمة، بعضها عاجل والبعض الآخر آجل.

تمثلت النتائج العاجلة في اهتزاز موقف الوزراء الأوروبيين، وجرى طردهم من مناصبهم خلال فترة قصيرة.

كانت النتائج الآجلة أكثر أهمية من النتائج العاجلة. كان ضباط الجيش، في المقام الأول، قد أسيئت معاملتهم. ولم يحصلوا على المبالغ المستحقة لهم. وبقى الضباط دون أن يلتفت أحد إلى شكاواهم، طوال تقديمهم تلك الشكاوى بصفة جماعية. وتمرد الضباط في نهاية المطاف. وعندها حصل الضباط على ما كانوا يطالبون به(١). وقدم إلى السيد / ريفرز ولسون اعتذارًا عامًّا،

---

(١) كانت الخزانة خالية في الوقت الذي حدث فيه التمرد. كان لابد من دفع مرتبات الضباط، الذين كانوا يضعون مدينة القاهرة في ذلك الوقت تحت رحمتهم، لكن كانت هناك صعوبة كبيرة في الحصول على النقود. أذكر عندما كنت حاضرًا مقابلة بين السير ريفرز ولسون وممثل أحد البنوك المحلية، الذي عرض تقديم النقود بسعر فائدة مبالغ فيه. كشف السير ريفرز ولسون عن شجاعة أخلاقية بعد الإضراب، وكانت واضحة تمامًا مثل الشجاعة التي كشف عنها في أثناء التمرد. رفض ولسون العرض المقدم له، ورفض أيضًا اللجوء إلى النظام الكريه الذي يقوم على جمع الضرائب مقدمًا على الرغم من فرض هذا النظام عليه. أخيرًا عرض الأخوان روتشيلد تقديم ٤٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي التي جرى سدادها من أرصدة القرض، وتم دفع رواتب الضباط.

بواسطة الأمير حسن Hassan، ولد الخديوى والقائد العام للجيش المصرى، عن الإهانات وسوء المعاملة التى تعرض لها. لكن، على الرغم من إلقاء القبض على قادة التمرد، وعلى الرغم أيضًا من إجراء بعض التحقيقات، فإن هؤلاء القادة جرى إطلاق سراحهم على وجه السرعة. وواقع الأمر، أنه فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت، كان من الصعب إخضاع هؤلاء القادة لأى نوع من أنواع العقاب دون أن يزيد ذلك من وقوع مزيد من المخاطرات. ومن المستحيل التعامل مع أية مجموعة من الرجال المسلحين بطريقة العقاب. هذا يعنى أن انتظام الجيش المصرى اهتز هزة عنيفة. فقد اكتشف أشد الجنود تواضعًا، وللمرة الأولى، وربما كان ذلك من أسباب اندهاشهم البالغ، أنهم ورفاقهم كانوا سادة الموقف، وأنهم عندما تكون بنادقهم فى أيديهم، يصبح بوسعهم إخضاع العناصر المدنية فى المجتمع. والتاريخ فيه أمثله كثيرة على تعلم هذا الدرس بسهولة ويسر. لم يكن سهلاً عدم تعلم هذا الدرس بعد ظهور عنصر من العسكر الأقوياء على الأرض المصرية. وبذلك يكون تمرد عام ١٨٧٩ الطليعة المباشرة للثورة العرابية. ولن أبالغ إن قلت: إنه اعتبارًا من تلك اللحظة أصبحت مسألة الاحتلال الأجنبى لمصر أمرًا محتومًا، لكن الشيء المؤكد أن التمرد الذى أدى إلى سقوط نوبار باشا، أدى أيضًا إلى زيادة مصاعب حكم البلاد، وعجل أيضًا بالتدخل الأجنبى الحاسم.

هناك نقطة أخرى تستحق الملاحظة قبل أن ننتهى من تاريخ تلك الفترة، كان هناك فى تلك الفترة رأى سائد بين الجميع مفاده أن إسماعيل باشا كان على علم بتمرد الضباط، وأن الأمر برمته كان بمثابة مؤامرة من جانب الخديوى نفسه. ومن الخطورة بمكان أن يلجأ حاكم مستبد، يعتمد على القوة فى تثبت ركائز حكمه، إلى المساعدة على حدوث تمرد فى جيشه، حتى وإن كان هو نفسه متعاطفًا مع مطالب وأهداف المتمردين. إن روح التمرد، إذا ما

ذُكيت يرجح أن تنقلب على الفرد نفسه الذى ذكاها. ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم حكمة السياسة التى من هذا النوع، فليس هناك استحالة فى تلك المسألة الخطيرة، فى استعمال الحاكم الشرقى لهذا الشكل من الجندية المتمردة، وبخاصة عندما يكون ذلك الحاكم صاحب ذهن واع وداهية، ولكنه يفتقر إلى بعد النظر، وبصفة خاصة عندما تخالجه شكوك فقدانه للسلطة، وعندما تكون لديه ثقة مفرطة فى قدرته على ممارسة الحكم، بأساليب صارمة، مع الأعراق المسالمة التى تسكن وادى النيل. يزاد على ذلك، أن أى رأى حول مسألة مدى معرفة إسماعيل باشا بالتمرد ينبغى أن لا يتعدى التحذير ليس إلا. ومسألة وجود دليل مادى على معرفة إسماعيل بالاعتداء على كل من نوبار باشا هو والسير ريفرز ولسون، تعد ضربًا من المستحيل. يزاد على ذلك أن انزعاجه للفوضى التى حدثت، ربما كان انزعاجًا حقيقيًّا. والأكثر ترجيحًا هو أن الضباط عندما تجمهروا بالقرب من وزارة المالية صباح اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، لم تكن لديهم خطة عمل محددة. ومع ذلك، فقد لا يكون صحيحًا القول بأن مسئولية الاعتداء لا تقع على عاتق إسماعيل باشا. وعلى العكس من ذلك، كان إسماعيل وبلا أدنى شك مسئولاً عن ذلك الاعتداء من الناحية الأدبية(١). الأمر هنا لا يحتاج إلى خيال شديد الخصوبة أو معرفة كبيرة بالسياسة فى الشرق كى يمكن تكوين فكرة دقيقة عن ذلك الذى حدث. وأنا، فى أفضل الأحوال، أقدم وصفًا تحزيريًّا حول هذا الموضوع، من خلال مقارنة ما حدث بحادث شهير فى التاريخ الإنجليزى.

---

(١) صرح مصدر وثيق، أنه قبل أيام قلائل من وقوع التمرد، تحدث شاهين باشا مع الخديوى عن مظالم الضباط، ورد عليه الأخير: "لماذا يسكت الضباط؟"(*) إن صح ذلك، فهو دليل كاف على حدوث التمرد. (*) وردت هذه العبارة على لسان إسماعيل باشا بالفرنسية، وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

عندما أراد هنرى الثانى التخلص من توماس إيه. بكيت **Becket** قـال فى حضرة بلاطه. "ألن يخلصنى أحد من ذلك القـس المـشاغب المتعـب؟" وعلى الفور جرى إحضار أربعة فرسان ذهبوا إلى ما بعد رغبات ملـيكهم، وخلصوه من كبير الأساقفة بطريقة وقحة ولكنها فاعلة بمقاييس القرن الثانى عشر. كانت لغة إسماعيل باشا ونواياه، وبلا أدنى شك، متفقة بدرجة أكبر مع العصر المتحضر الذى نعيش فيه، عن لغة ونوايا الملك هنرى الثانى، لكـن طريقته وأسلوبه كانا مرتكزين على المبادئ نفسها التى ارتكز عليها الملـك الإنجليزى. تكلم إسماعيل باشا عن استيائه من كل مـن نوبـار باشـا هـو ووزرائه الأوروبيين. وصوَّر موقفه على أنه لا يطاق. وهذا كاف، فـى أى بلد شرقى، للتركيز على المسئولية الوزارية وعلى المفاسد التـى أصـابت مصر فى ذلك الوقت. كان ضباط الجيش مستائين. وعزوا الوضع البـائس الذى كانوا عليه، إلى تصرف نوبار باشا هو وزملائه، الذين كانوا أجانـب ومسيحيين. علم الضباط أيضًا أن حاكمهم، الذى هو من عرقهم ومن دينهم، والذين اعتادوا على طاعته طاعة عمياء، كان معاديًا مثلهم تمامًـا للـوزارة الجديدة، وأنه سينشرح صدره إذا ما وجدت الوسيلة الكفيلـة بإسـقاط هـذه الوزارة. كان ذلك كافيًا تمامًا. صحيح أن الضباط تمردوا وكان ذلـك أمـرًا طبيعيًّا، وصحيح أيضًا أنهم عندما قاموا بذلك التمرد، كانوا يعرفـون وبـلا أدنى شك، أنهم لم يكونوا يدفعون مطالبهم فقط إلى أبعد حد ممكـن، وإنمـا كانوا يتصرفون على نحو يدين مليكهم.

هذا تفسير كاف ومرجح إلى حد بعيد للأسباب التى أدت إلى التمـرد. والأمر هنا لا يتطلب البحث عما هو أكثر من هذه الأسباب.

الفصل السادس

الانقلاب

أبريل من العام ١٨٧٩

انتصار موثق لإسماعيل باشا، مشروعات الخديوى البرلمانية، ضرورة المحافظة على الإدارة التى تم إصلاحها، محاولات إعادة نوبار باشا، العلاقات بين الخديوى والوزارة الجديدة، موقف الحكومتين البريطانية والفرنسية، السياسة العامة، الأساليب المختلفة لتنفيذ هذه السياسة، اعتراضات القاهرة، موقف الأمير توفيق، المبادئ الخاطئة للوزارة الجديدة، سداد كوبون على قرض ١٨٦١، الخديوى يعد مشروعًا ماليًا منفصلاً- طرد الوزراء، اقتراح إحياء المراقبة، خطاب الخديوى إلى شريف باشا، طبيعة الوزراء الجدد، تعليقات على تصرفات وإجراءات الخديوى.

حقق الخديوى انتصارًا كبيرًا. فقد تخلص من الوزير الكريه إليه، على الرغم من أن الأخير كان مدعومًا من حكومتين أجنبيتين قويتين. وأثبت الخديوى للعالم كله، أن مصر لا يمكن حكمها إلا بالتعاون معه. وأثبت أيضًا أن نظرية المسئولية الوزارية قد تكون سليمة، لكن السلطة الشخصية للحاكم

المستبد فى أية دولة من دول الشرق، تعد حقيقة واقعة، لابد من أخذها بعين الاعتبار عند تطبيق أفضل النظريات.

لو رضى إسماعيل باشا بما حققه، وبدأ اعتبارًا من تلك اللحظة فصاعدًا العمل مخلصًا مع وزرائه الأوروبيين، لوافته المنية وهو فى منصب خديوى مصر. لكن من خصائص هذا الرجل الفريد، أنه على الرغم من سرعة بديهته فى التعامل مع الأمور الصغيرة، فإنه كان يخطئ فى كل أزمة من الأزمات الكبيرة التى واجهت حياته العملية. كان الخديوى إسماعيل باشا يفتقر إلى السلطة التى قال عنها دوق ولنجتون إنها "تخمين ذلك الذى يدور على الجانب الآخر من التل". هذا يعنى أن توقعات الرجل السياسية كانت مخطئة بشكل ملحوظ. كان إسماعيل يكشف، فى كثير من الأحيان، عن حدة شديدة فى البت فى بعض الأمور التفصيلية، لكنه كان يخطئ فى المسائل المبدئية العامة. قال اللورد بالمرستون ذات مرة: إذا كانت قلة التعليم تعد شيئًا خطيرًا، فإن انعدام التعليم يكون أكثر خطرًا، وهذا واقع لا شك فيه. لكن إسماعيل باشا كان دليلاً حيا على أن هناك قدرًا كبيرًا من الحقيقة فيما قاله الشاعر الإنجليزى. المرجح أن إسماعيل كان يمكن أن يلقى جزاءً حسنًا، إذا لم يحاول مطلقًا فهم السياسة الأوروبية أو تقييم الرأى العام الأوروبى. كل ما حدث، أن إسماعيل باشا كانت لديه معرفة كافية بالموضوعات التى يمكن أن تضلله. كان يعرف أن الأوروبيين يشكلون ضغطًا كبيرًا على الإرادة الشعبية. هؤلاء الأوروبيون لديهم جمعيات كلامية كبيرة يسمونها برلمانات، يتعين على الملوك والأباطرة الامتثال لها. ومن الطبيعى، أن لا تكون هذه المؤسسات مناسبة لمصر. ومع ذلك، أليس من الممكن إيقاع هؤلاء الفرنجة فى البئر التى حفروها؟ واقع الأمر، أن التعامل مع الفرنسيين كان أمرًا صعبًا. لم يكن الفرنسيون يهتمون بشيء سوى مصالح الدائنين الفرنسيين.

صحيح أن الخديوى، كان قبل وقت قصير، قد أعلن إفلاس مصر، لكن الظروف بدّلت الأحوال. مصر فيها موارد كبيرة. كانت هناك مبالغ ضخمة قد جرى الحصول عليها من قبل، عنوة من الفلاحين المساكين. دَعُوه يستعيد سلطته الشخصية، وينتهج أساليبه الوقحة فى جباية الإيرادات. بضع ضربات بالكرباج كفيلة بإحداث التوازن المالى. وهكذا كان الخديوى يناشد المعارضة الفرنسية.

كان حال الإنجليز مختلفًا. كانوا مهتمين، أو على الأقل يتظاهرون بالاهتمام بالفلاحين. كان الإنجليز يكرهون الاستماع إلى القهر والعسف حتى من جانب حملة السندات. كانت المحاضرات حول هذا الموضوع تلقى على الخديوى فى كثير من الأحيان، من قبل القناصل العاملين الداخلين فى الموضوع ومن قبل الصحافة الإنسانية المضللة فى إنجلترا. ومع ذلك كان الإنجليز عرقًا يصدق كل ما يقال له. كان الإنجليز قد دخلوا مؤخرًا فى خصومة مع نصف أوروبا تقريبًا؛ لأنهم كانوا متعاطفين مع القوميات المقهورة المغلوبة على أمرها، لأنهم كانوا يعتقدون أن المؤسسات الأخرى، إنما هى علاجات لكل الأمراض والأوجاع، فى الدول التى تنصبُّ عليها هذه الأمراض وتلك الأوجاع[1] هذا يعنى أن الإنجليز يسهل التأثير عليهم بالعبارات التى من قبيل الإرادة الشعبية، الحكومة الدستورية، إلخ. يزاد على

---

(١) قال اللورد بالمرستون، بلغة بالغة الصفاقة للوزير اليونانى: "إنه ينبغى أن يقول لملك اليونان إنه لن ينعم مطلقا بالسلام أو الهدوء إلا بعد أن يعطى رعاياه دستورًا؛ وإنه، أى اللورد بالمرستون، سوف يحرص على ألا يحصل هو (ملك اليونان) أو أى ملك آخر يحكم بلا دستور، على أى قسط من الراحة؛ وأن كل الشعوب التى تحكم بهذه الطريقة من حقها "التمرد"، وأنه اهتم بإبلاغهم أن هذا هو رأيه". (مذكرات، السير روبرت بيل، المجلد الثانى ص ١٧٨). هذه المقطوعة موجودة فى رسالة مكتوبة بتاريخ العام ١٨٣٩بواسطة "سيدة مجهولة الاسم فى معسكر المحافظين".

ذلك، أن الإنجليز متصلّبو الرأى وليس من السهل اقتيادهم بواسطة المسئولين. وعلى العكس من ذلك، هم على عكس ما نظن نحن فى أحيان كثيرة، لأنهم يرون عندما يدفعون مرتبات كبيرة لمسئوليهم نظير رعايتهم لمصالحهم فى البلاد الأجنبية، أنهم قد قاموا بما فيه الكفاية. يضاف إلى ذلك أن الإنجليز لا يحسون بالوقوع تحت أى التزام يحتم عليهم قبول ما يقوله ممثلوهم، على أنه صحيح. الواقع، أن الإنجليز فى ذلك الوقت كانوا ميالين إلى حد ما، إلى عدم تصديق مسئوليهم، لأنهم كانوا رسميين وبالتالى ليس لديهم أى نوع من التعاطفات الشعبية(1). والشعب الذى يكون من هذا القبيل يمكن معه القيام بأشياء كثيرة. ألا يستطيع الحاكم الماهر تكييف لغته كيما تناسب الجمهور الأجنبى، فى الوقت الذى تكون فيه أعماله ملتزمة ومتسقة اتساقًا تامًّا مع رغباته ومصالحه الشخصية؟ هذا يعنى أن الحكومة البريطانية يتعين عدم تحديها علانية. وإذا ما حدث ذلك، سيكون نوعًا من الخرق ومحفوفًا بشيء من المخاطرة. كان الشيطان مستشارًا أعقل من ملوخ(*). لكن المؤكد، أنه لو جرى ابتكار مشروع يساعد على تقديم الأمور للحكومة البريطانية وللجمهور فى إطار شكل معروف ومعتاد لديهم، ولو جرى نسخ المؤسسات البريطانية المفضلة بواسطة مصر، ولو عبر الشعب المصرى عن آرائه من خلال ممثليه، لكان الطُّعْم قد عمل عمله. كان لابد عندئذ من اجتماع برلمان مصرى، ويتعين أيضًا على ممثلى الشعب المصرى التعبير

(1) يجب ألا يغيب عنا أنى أتكلم هنا عن فترة ما قبل مولد الإمبريالية الحديثة. لقد اعتور نغمة الرأى العام البريطانى منذ العام ١٨٧٦ الميلادى كثير من التغييرات المهمة.

(*) ملوخ Moloch ويصح فيه أيضًا Moloech: إله سامى كان يُعبد عن طريق تضحية الأطفال على مذبحه. (المترجم)

عن ولائهم للخديوى، ورضاهم عن نظام حكمه. هؤلاء الممثلون سيرفضون السُّبَّة التى مفادها أن البلاد قد أفلست. وقد يرفضون منظومة الضرائب التى اقترحها على الخديوى مستشاروه الأوروبيون. كانت تلك التغييرات غير عادلة، والأكثر من ذلك، كانت هناك نقطة طارئة تنطوى أيضًا على شيء من الأهمية مفادها، أنه فى ظل المقترحات الأوروبية، فإن الضرائب الجديدة ستقع على عاتق الممثلين أنفسهم، وليس على عاتق الشعب، الذى تخيلوا أنهم يمثلونه. لكنهم سيبتكرون منظومة جديدة تكون أكثر عدلاً. كان لابد من احتفاظ ممثلى الشعب الأثرياء بامتيازاتهم السابقة، لكن سوف يتعين عليهم تقديم تضحيات كبيرة لتمكين مصر من الوفاء بالتزاماتها المالية. صحيح أن هذه التضحيات لن تقع عليهم، ولكنها ستقع على إخوانهم المواطنين من طبقات المجتمع المتدنية. ولكن النتيجة ستكون واحدة. هذا يعنى أن فائدة الدين سيجرى دفعها. وهنا يتعين ترك أعضاء البرلمان المصري يضعون خطتهم بأنفسهم. كان ذلك أمرًا محتومًا. وبغير ذلك يتحول الحكم الدستورى إلى مهزلة. يضاف إلى ذلك أن النعرة الوطنية سوف تستثار بفعل فكرة التدخل الأجنبى. ولابد من توقف هذه الفكرة حفاظًا على المستقبل. كما أنه لابد من طرد الوزراء الأوروبيين.

لو كان ذلك كله تحقق، لما كانت هناك ضرورة إلى الكلام عن البرلمان أو عن التمثيل الشعبى. ولكانت حتمية وجودهما قد انتهت وماتت. المستبد الذكى الذى يحكم شعبًا سهل الانقياد يسهل عليه إيجاد الوسيلة اللازمة لمنع قيام المؤسسات البرلمانية فى البلاد. قد يعود الحكم الشخصى الذى كان الخديوى يمارسه، والناس الذين كان يجرى من قبل التعامل معهم بالعصى، يمكن فى المستقبل التعامل معهم بالعقارب. سيحصل حملة الأسهم على نفوذهم وأموالهم، ولن يستطيع أحد أن يجأر بالشكوى.

وعليه يمكن القول إن إسماعيل باشا كان يفكر فى أمور لا يمكن أن تتحقق مطلقًا.

كانت الفكرة فى حد ذاتها ساذجة، لكن الظروف التى أجريت التجربة فى ظلها لم تكن مناسبة للنجاح. كان إسماعيل باشا معروفًا فى أوروبا كلها أنه يلعب دور المليك فائق الدستورية. لا يمكن لأشد المتعصبين للمؤسسات البرلمانية، بغض النظر عن معلوماته الضعيفة عن سياسة الشرق، وفى ظل موافقته الصريحة على المبادئ سالفة الذكر، أن يتجنب الشك فى نواياه الشخصية الرئيسية التى هى محط هذا الكلام. يزاد على ذلك، أن القاهرة فى ذلك الوقت، كان فيها بعض المسئولين الأوروبيين، الذين يتمتعون بشخصيات مستقلة بطريقة صارمة، وكان بوسعهم جعل أصواتهم مسموعة. كان بوسعهم، فى أضعف الأحوال، اتخاذ موقف المعارضة القوية. هؤلاء المسئولون الأوربيون لم تكن لديهم المعرفة التى تمكنهم من المشاركة فى هذه التشكيلة الواهنة من المؤسسات الحرة الضعيفة. واقع الأمر أنه لو لم تكن المصالح، التى تخص الأوروبيين والمسيحيين، خطيرة، لاعتبروا الأمر كله ليس مجرد ملهاة، وإنما مهزلة صارخة. يزاد على ذلك، أن الأمر كله كان يشوبه عيب لا علاج له. كان الأمر مبنيًا على فرضية مفادها أن المال سوف يتدفق لسداد مطالبات الدائنين الأجانب. وهنا، حتى وإن افترضنا أن إسماعيل باشا سيستطيع بصورة أو أخرى، الوفاء بالتزاماته المالية، فإن ذلك كله لن يعفيه من الخطأ. هذا يعنى أن الرجل نسى التأكد من أساساته قبل أن يُقيم بنايته الشاهقة.

عندما أُجبر نوبار باشا على تقديم استقالته، أوضح اللورد فيفيان "أن الحادث سيزداد خطورة إذا كان الهدف منه زعزعة حكومة الإصلاح فى مصر، التى ينبغى المحافظة عليها، باهتمام أكبر من الاهتمام بمشاعر، وحقوق المواطنين، والإساءات التى توجه إليهم".

أوضح اللورد فيفيان الخطر الرئيسى الذى اكتنف تلك اللحظة. هذا يعنى أن الإدارة التى جرى إصلاحها يتعين دعمها ومساندتها. وهنا جرى إبلاغ اللورد فيفيان أن يقول للخديوى: "إن الحكومتين: الفرنسية والبريطانية مصممتان على العمل المشترك فى كل ما يتعلق بمصر، وأنهما لا توافقان على أى تعديل من حيث المبدأ، فيما يتصل بالترتيبات السياسية والمالية التى أخل بها سموه مؤخرا. وأنه لابد أن يكون مفهومًا أن استقالة نوبار باشا، من وجهة نظر الحكومتين، تتعلق بالشخص نفسه، لكنها لا يمكن أن تعنى تغيير النظام". وقامت الحكومة الفرنسية بإرسال تعليمات مماثلة إلى ممثليها فى القاهرة.

عندما أُبلغ الخديوى بمغزى هذه التعليمات قال: "إنه يتعهد بالالتزام بعدم المساس بالالتزامات التى التزم بها فى شهر أغسطس الماضى، والتى شكلت ميثاقًا لمشروع الإصلاح الإدارى الجديد(١). وفيما يتصل بالتزاماته المالية، فإنه يؤكد للقنصلين العامين رغبته الصادقة فى المحافظة على هذه الالتزامات، لكنه لا يمكن أن يسىء إلى القرارات التى يتخذها مجلس وزرائه بشأن هذا الموضوع".

ليس هناك ما هو أفضل من ذلك أو أكثر منه دستورية. هذا يعنى أن مبادئ الإدارة التى جرى إصلاحها ستجرى المحافظة عليها. وفيما يتعلق بالالتزامات المالية لم يقدم الخديوى وعدًا واضحًا. كانت الدنيا كلها فى ذلك الوقت تعرف، فى واقع الأمر، أن الترتيبات التى جرى التوصل إليها فى شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦ سوف يجرى تعديلها. قبل ذلك بشهر، كان اللورد فيفيان قد أبلغ عن "عقد لقاءات متعددة بين السير ريفرز ولسون،

---

(١) المرجع السابق ص ٦١ – ٦٣ .

والسيد م. دى بلنيير، والسير إيفلن بيرنج، بهدف التوصل إلى بعض الاستنتاجات المشتركة فيما يتعلق بالأساس الذى يمكن الاعتماد عليه فى مواجهة المشكلات المالية المصرية الحالية".

كان لابد عندئذ من اتخاذ قرار بشأن المسائل المهمة. أول هذه المسائل: من الذى سيكون فى منصب رئيس الوزراء الجديد؟ والمسألة الثانية هى طبيعة العلاقات بين الخديوى ووزارته الجديدة.

راح السير ريفرز ولسون يضغط من أجل إعادة نوبار باشا. وساندته الحكومة البريطانية فى هذا الضغط. قال اللورد سالسبورى: "ترى حكومة صاحبة الجلالة، أن منصب السير ريفرز ولسون سيكون صعبًا جدًا، إن لم يكن مستحيلاً المحافظة عليه، اللهم إلا إذا أعيد نوبار باشا إلى مجلس الوزراء بصورة أو أخرى".

لم يكن اللورد فيفيان متفقًا مع هذا الرأى. فقد كتب يقول: "أود أن أسجل قناعتى التامة التى مفادها أن فكرة نوبار باشا عن الاحتفاظ بوجود سلطتين متباينتين وربما متعارضتين فى الدولة (الخديوى ومجلس الوزراء) سوف يتأكد أنها ليست فكرة عملية طالما بقى الخديوى الحالى فى السلطة.... وأى مقترح بإعادة نوبار باشا إلى مجلس الوزراء، بعد ذلك الذى حدث، أخشى أن يكون بمثابة خطأ كبير يمكن أن يؤدى إلى مصاعب ومضاعفات، تحاول حكومة صاحبة الجلالة تحاشيها".

عندما استشير الخديوى فى الأمر قال: "ليس فى وسعه فعل أى شىء سوى الانحناء لرغبة وإرادة الحكومتين الإنجليزية والفرنسية، اللتين ليس لديه القدرة على مواجهتهما، إذا ما أصرتا على إعادة نوبار باشا؛ لكنه وجد نفسه مضطرًا إلى تحذيرهما مسبقًا من النتائج التى يمكن أن تترتب على

ذلك، حتى لا يلوماه فيما بعد إذا ما انهار النظام الجديد، أو فى حال اندلاع الاضطرابات من جديد".

كان واضحًا أن إقحام نوبار على إسماعيل باشا الخديوى، يمكن أن يؤدى إلى انهيار أكبر وأخطر. وعليه اقترحت الحكومة الفرنسية أن من الأوفق عدم الإصرار على إعادة نوبار. ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك الاقتراح، لكنها "ربطت موافقتها للخديوى بإنذار مفاده أنهما (الحكومتين) تعدان سموه مسئولاً عن المصاعب التى جرت مؤخرًا فى مصر، وأنه فى حال حدوث مصاعب أخرى مماثلة، فإن نتائج ذلك ستكون خطرة عليه".

وفى الوقت الذى جرت فيه مناقشة مسألة إعادة نوبار باشا إلى مجلس الوزراء، جرى من جديد النظر فى طبيعة العلاقات التى ستكون بين الخديوى ووزرائه. قدم الخديوى مقترحات محددة. وأخيرًا قررت كل من الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية البرنامج التالى:- (١) عدم حضور الخديوى لجلسات مجلس الوزراء بأى حال من الأحوال. (٢) أن الأمير توفيق، ولى العهد، والذى زكّاه الخديوى، يجب أن يعين رئيسًا لمجلس الوزراء. (٣) أن يكون للعضوين الإنجليزى والفرنسى حق الاعتراض على أى إجراء أو مقترح من المقترحات.

عندما قدمت تلك المقترحات للخديوى قال: "إنه وافق بلا تحفظ على كل الشروط التى فرضتها حكومتا إنجلترا وفرنسا، وبخاصة عندما استمعتا إلى معارضته واعتراضه على إعادة نوبار باشا إلى مجلس الوزراء، والذى عبر لهما عن امتنانه لتأييدهما لذلك الرفض. أقر الخديوى بالمسئولية الخطيرة التى أُلقيت على عاتقه، فى مسألة إنجاح النظام الجديد ومنع الفوضى والاضطراب، كما تعهد الخديوى بمساندة وزرائه مساندة مخلصة، فى حال إذا ما بادلوه هم روح الود والمصالحة هذه".

بدا عند هذه المرحلة أن المصاعب التى كانت تقف فى طريق تشكيل وزارة جديدة قد انتهت. وجرى فى اليوم العاشر من شهر مارس، تعيين الأمير توفيق رئيسًا لمجلس الوزراء. وعندما أثيرت مسألة شغل المناصب المتبقية فى مجلس الوزراء، نشأت اعتراضات جديدة بين الخديوى ووزرائه الأوروبيين. فى وزارة نوبار باشا، كان رياض باشا مسئولاً عن وزارة الداخلية، وكان الخديوى يرغب فى نقل رياض باشا لتولى وزارتى الخارجية والعدل. واعترض الوزراء الأوربيون على ذلك النقل، من منظور أن الخديوى كان يود وضع يده من جديد على المديريات، وهذا أمر مستحيل طالما أن هناك رجلاً مستقل الشخصية، مثل رياض باشا، على رأس وزارة الداخلية. رأى كل من اللورد فيفيان، هو والسيد/ م. جودوكس، من ناحية أخرى، أن تصرف الخديوى هذا لا يتفق مع المسئولية الشخصية الملقاة على عاتق الخديوى فيما يتعلق بمسألة أن يُملى عليه اختيار وزرائه والمناصب التى ينبغى أن يشغلوها. يزاد على ذلك، أن الحكومتين البريطانية والفرنسية، وبخاصة الأولى، ساندتا آراء السير ريفرز ولسون هو والسيد م. دى. بلنيير. وجرى الضغط على الخديوى للإبقاء على رياض باشا وزيرًا للداخلية. رفض الخديوى ذلك فى البداية، لكنه وافق مترددًا فى نهاية الأمر. وفى اليوم الثانى والعشرين من شهر مارس وبعد بقاء البلاد طيلة شهر كامل بلا وزارة، جرى تعيين رياض باشا وزيرًا للداخلية والعدل. وكان من السهل بعد ذلك، شغل المناصب الشاغرة فى مجلس الوزراء.

جرى فى الوقت نفسه توجيه رسالة إلى الأمير توفيق من الخديوى، تحتوى على المبادئ التى تنظم العلاقات بين الخديوى ووزرائه. وأردف الخديوى قائلاً: "أتمنى أن تؤكد الترتيبات الجديدة على سريان النظام الجديد الذى يعد التوفيق فيه بمثابة خير كبير لمصر. وليتأكد مجلس الوزراء أنه فى

كل الظروف سوف يحصل على مساعدتى الكاملة والمخلصة، كما أنــى أود منهم فى الوقت نفسه، الإخلاص فى العمل المشترك فيما بيننا"(*).

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية، فى موقف صعب، فى أثناء هذه المحادثات. كانت المصلحة السياسية العامة لبريطانيا واضحة. لم تكن إنجلترا راغبة فى تملُّك مصــر، لكــن كان من الضرورى للمصالح البريطانيــة أن لا تقع البلاد (مصر) فى يدى أية دولة أوروبية أخــرى. كانــت الــسياسة البريطانية تجاه مصر، منذ سنوات مضت، تقوم علـــى هــذا المبــدأ. كــان الإمبراطور نابليون الثالث، قد أجرى فى العام ١٨٥٧المــيلادى، محادثــات تمهيدية مع الحكومة البريطانية، حول تقسيم المناطق الشمالية من أفريقيــا. وتقرر أن تكون مُرَّاكش (المغرب) من نصيب فرنسا، وتونس من نــصيب سردينيا، ومصر من نصيب إنجلترا[1]. عندما قُدم ذلــك المقتــرح للــورد بالمرستون، أدلى برأيه فى رسالة أرسلها إلى اللورد كلارندون **Clarendon**. قال فيها: "من الممكن جدًا، أن تُحكم أجزاء كثيرة من العالم بواسطة فرنسا، وإنجلترا، وسردينيا، على نحو أفضل مما هى عليه الآن.... نحــن لا نريــد امتلاك مصر. وما نريده لمصر هى أن تظل مرتبطة بالإمبراطورية التركية، وهذا ضمان بعدم ضمها إلى أية دولة أخرى من الدول الأوروبية. نحن نريد الاتجار مع مصر، ونريد أيضًا السفر عن طريق مصر، لكننا لا نريد تحمل العبء الناجم عن حكم مصر.... هيا بنا نُحسِّن كل هذه البلاد عــن طريــق

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

(١) يؤكد السيد/ م. إيميل أوليفير، صحة هذه العبارة، من منطلق أنه مصدر وثيق فى هذا الأمر. راجع كتاب الإمبراطورية الليبرالية، المجلد الثالث، صفحة ٤١٨ .

النفوذ العام لتجارتنا، لكن مطلوب منا الابتعاد عن القيام بغزو صليبى يمكن أن يجر علينا اللوم والإدانة من كل الدول المتحضرة الأخرى"[1].

كانت الأهداف العامة للسياسة البريطانية فى العام ١٨٧٩الميلادى، هى الأهداف نفسها عندما كتب اللورد بالمرستون هذه السطور قبل اثنين وعشرين عامًا؛ لكن مع تغير الظروف، كان لابد من تعديل طريقة تنفيذ هذه السياسة. لم يعد بعد بالإمكان التنحى جانبًا وإهمال الشئون الداخلية فى مصر. كانت فرنسا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى يمكن أن يكون لها موطئ قدم فى مصر، كانت تلك المحاولة قد جرت ذات مرة من قبل، وقد يؤدى سوء الحكم فى مصر إلى تكرار هذه المحاولة مرة ثانية، وذلك فيما يتعلق بكبر حجم المصالح المالية الفرنسية، التى كانت الحكومة الفرنسية معنية بتقديم أكبر قدر من المساندة لها. وحتى عندما نعترف، وهذا أمر لا شك فيه، بأن الحكومة الفرنسية، فى ذلك الوقت، لم يكن لديها نية التورط فى ضم مصر، فإن ضغط الرأى العام الفرنسى بلغ من القوة حدًا، كان يستحيل معه على فرنسا، انتهاج سياسة تقوم على عدم التدخل تمامًا. ولو لم تشارك الحكومة البريطانية الفرنسيين عملهم، فإنهم كانوا سيجدون أنفسهم يقومون بهذا العمل وحدهم.

---

(١) عن كتاب أشلى المعنون "حياة اللورد بالمرستون"؛ المجلد الثانى ص١٢٥. أنا لا يمكن أن أمنع نفسى من إضافة المقطوعة الأساسية التالية: "فى واحدة من لقاءات بالمرستون مع اللورد كولى، أشار إشارة جذابة ودقيقة عندما قال: "نحن لا نريد مصر ولا نرغب فى أن تكون لنا، وأن يكون الأمر شبيهًا برجل عقلانى له ضيعة فى شمالها ومنزل فى جنوبها، الموجودة على الطريق الشمالى. كل ما يتمناه مثل هذا الرجل هو أن تكون هذه اللوكاندات مدارة إدارة جيدة، ويسهل دومًا الوصول إليها، وتقدم له عندما يصل إليها شرائح الضأن وخيول البريد".

كانت السياسة الفرنسية تجاه مصر، وبخاصة فى السواد الأعظم من الموضوعات، هى مجرد مقابل لسياسة الحكومة البريطانية. كان اللجوء إلى سياسة الضم أمرًا مستحيلاً، وحتى وإن توفرت النية اللازمة لذلك التوجه، فإن ذلك لا يمكن أن يمر دون أن يجر إلى المخاطر، التى يمكن أن تصل فعلاً إلى حد الشجار الخطير مع بريطانيا. لكن فرنسا كانت تنظر إلى العمل الحصرى الذى تقوم به إنجلترا فى مصر، نظرة الحقد والحسد التى كانت إنجلترا توليها للعمل الحصرى الفرنسى. كان أى شكل من أشكال توسع النفوذ التركى يتناقض مع السياسة التقليدية التى تنتهجها فرنسا. وأصبح واضحًا أن من مصلحة الحكومتين، أن لا يجعلا شئون مصر سببًا لخلاف خطير بينهما. كلاهما له مصالح متساوية فى المحافظة على السلام فى أوروبا. لم يكن مطلوبًا مطلقًا أن يؤدى سوء الحكم فى دولة شرقية، إلى تهديد قضية السلام. كانت أفضل الطرق لمنع مخاطر النزاع بين الدولتين، تتمثل فى تعاون الحكومتين فى مصر بغرض إقامة نظام إدارى فى هذا البلد، يكون قادرًا، على الرغم من عيوبه، على وقف أبشع المساوئ القائمة، وتبرير الحاجة إلى مزيد من التدخل، وبذلك يمنع المسألة المصرية من أن تصبح أوروبية أكثر منها محلية.

حدثت بين الحين والآخر، بعض الخلافات عند تنفيذ هذه السياسة. فقد أصرت الحكومة الفرنسية إصرارًا شديدًا على مصالح الدائنين الأجانب. فى حين كانت الحكومة البريطانية ميالة إلى قضية الفلاحين المصريين. لكن جرت المحافظة على مبدإ العمل المشترك على الرغم من وجود بعض الخلافات. يزاد على ذلك، أن الوفاق الذى ظهر بين لندن وباريس انتقل أيضًا إلى القاهرة. وعلى الرغم من المنغصات التى كانت تحدث بين الحين

والآخر، فإن الممثلين المحليين للحكومتين، هما ومواطنيهما الذين كانوا مستخدمين مع الحكومة المصرية، كانوا جميعًا يعملون في تعاون وثيق.

كان الجميع يقرون أن حالة الفوضى التي آلت إليها الأمور في مصر إنما ترجع إلى سوء حكم فرد واحد هو الخديوي إسماعيل باشا. وهذا أمر لا يقبل الشك. لكن، وكما سبق أن أوضحنا، كان هناك طريقان لعرقلة استمرار ذلك الحكم السيئ. أول هذين الطريقين، يتمثل في وضع إسماعيل باشا تحت السيطرة الصارمة بحيث يتحول إلى ما يشبه الصفر. والطريق الثاني، يتمثل في فرض نوع من السيطرة المعدلة عليه، إلى أن يقر ويعترف باستحالة حكمه للبلاد بدون تعاون من جانبه طوال وجوده خديويا لمصر، ومحاولة إرشاده إلى طريق الإصلاح أكثر من ممارسة الضغوط المفرطة عليه لإجباره على السير في هذا الطريق.

والمؤسف أشد الأسف أن كبار الأوروبيين المعنيين بحكم مصر، في ذلك الوقت، لم يكونوا متفقين على الطريق الذي ينبغي السير فيه من بين هذين الطريقين. كان العالم الرسمي منقسمًا إلى معسكرين متعارضين، يرى كل منهما أن الطريق الذي اختاره هو الأفضل. كان اللورد فيفيان من المؤيدين لتحجيم سلطة إسماعيل باشا الشخصية. وكان السير ريفرز ولسون يساند الطريق الثاني، الذي يقوم على التقليل من سلطة الخديوي إلى درجة الصفر من الناحية السياسية. لم يكن لدى كل من السير ريفرز ولسون ولا اللورد فيفيان خبرة سابقة في مجال التعامل مع الأمور الشرقية. كان السير ريفرز ولسون قد أمضى حياته في العمل في الخزانة البريطانية، مما

أكسبه خبرة مالية كبيرة، الأمر الذى زاد من سرعة بديهته ومقدرته، وخَدَمه خِدْمة جليلة فى التعامل مع الجوانب الفنية من الموقف المالى المصرى(١). كانت تلك الخبرة وبالاً على الرجل فى بعض الجوانب. يختلف النظام المالى فى أى بلد شرقى اختلافًا كبيرًا عن النظام المعمول به فى إنجلترا، يزاد على ذلك، أن مدرسة الخزانة البريطانية، على الرغم من كفايتها، لم تكن قادرة على توفير التدريب المثالى لرجل إنجليزى يتعين عليه التعامل مع أمور الشرق. التدريب فى الخزانة البريطانية يولّد فى معظم الأحيان، إطارًا ذهنيًا غير مرن إلى حد ما وميلاً إلى إغفال الاعتبارات السياسية التى لا غنى عنها لأى ممول أوروبى فى الشرق.

على الجانب الآخر، فإن اللورد فيفيان لم تكن لديه أية خبرة فى مجال التعامل مع الشئون المالية. كان ذلك بمثابة عيب فى رجل، كان ممثلاً لبريطانيا، فى بلد بلغت فيه المشكلات المالية فى ذلك الوقت، حدا أصبحت معه الموضوع الرئيسى الذى يفرض نفسه على العمل الدبلوماسى. يزاد على ذلك، أن اللورد فيفيان، كان مجال عمله طوال حياته فى الشئون الخارجية. كانت لديه خبرة دبلوماسية سليمة. كان الرجل هادئ الطبع، وصاحب شجاعة أدبية كبيرة، وصاحب بصيرة أيضًا تجاه القوى السياسية التى تعمل حوله.

كنت شاهدًا على تلك الخلافات المؤسفة، ولذلك كنت فى وضع مكننى من الاستماع إلى جانبى هذه المسألة. وأنا أرى أنه فى ضوء الطابع

---

(١) جرى استخدام السير ريفرز ولسون فى مصر مدة شهرين فى العام ١٨٧٦، وبذلك تعلم شيئًا عن الموقف المالى، لكن المدة كانت قصيرة إلى الحد الذى حال بينه وبين الحصول على خبرة حقيقية فى مجال العمل مع الشرقيين أو أشكال الحكم فى الشرق.

الشخصي لإسماعيل باشا، فإن الطريق الذى أيده اللــورد فيفيــان وكــذلك الطريق الذى حظى بمساندة السير ريفرز ولسون، لا يمكن أن يغيرا مجرى التاريخ المصرى. وأرى أيضًا أن لا نعول كثيرًا على الوعود التى يقطعهــا الخديوى على نفسه، وبغض النظر عن كل ما يقوله إسماعيل، فهو مــصمم على أن يظل الحاكم المطلق لمصر. قد يبدو متنازلاً فى لحظة، لكنــه يثــق بدهائه، وقدرته الفائقة على التملص من الموافقات التى يجــرى الحــصول عليها منه، وبالتالى يعود إلى الموقف الذى كان هو عليه فى البداية. على كل حال، هذا كله من باب التحذير. وربما أكون بهذا أسئ إلى إسماعيل باشــا، على الرغم من أنى لا أظن أني أفعل ذلك. أكثر من ذلك فإن الطريق الــذى سانده اللورد فيفيان، هيأ له فرصة أفضل للتصرف على النحو الذى يرقــى إلى مستوى المهام التى جرى تكليفه بها. أوحى ذلك الطريــق بــشيء مــن النجاح. على الجانب الآخر، نجد أن الطريق السياسى الذى سار فيه الــسير ريفرز ولسون، مُنى بالفشل؛ لأن هذا الطريق، كان مبنيا على تقيــيم غيــر صحيح لكل ما هو ممكن وكل ما هو غير ممكن، فى ظل الظروف السياسية القائمة فى مصر فى ذلك الوقت.

كانت الحكومة البريطانية، فى ذات الوقت، قد جن جنونها للروايــات المتضاربة التى وصلتها من مصر، على كل حال، كان هناك أمــر واحــد واضحًا. فقد كانت الخلافات التى بين اللورد فيفيان والسير ريفرز ولــسون تتسبب فى قدر كبير من الضرر. كان إسماعيل باشا على استعداد للعب دور العنصر الثالث المناسب. ولم يتباطأ إسماعيل باشــا فــى تحويــل الموقــف لمصلحته. وعليه، جرى فى اليوم الخامس عشر من شهر مارس اســتدعاء اللورد فيفيان إلى لندن. وفى اليوم العشرين من الشهر نفسه، وصل الــسير فرانك لاسيلز **Lascelles** لتولى مهام اللورد فيفيان. وصدرت إليه تعليمــات

"بمساندة السير ريفرز ولسون" مساندة مخلصة "فى تعاملاته مع الخديوى إسماعيل".

كان عمر الأمير توفيق، عندما تولى رئاسة مجلس الوزراء المصرى فى العام ١٨٧٩الميلادى، سبعة وعشرين عامًا. كان الأمير توفيق متحمسًا لبذل قصارى جهده للتعاون فى الأزمة التى اعتورت الشئون المصرية فى ذلك الوقت. وفى اليوم الرابع والعشرين، اجتمع الأمير توفيق مع السير فرانك لاسيلز. قال الأمير توفيق: إن الضباط المتمردين جرى رفع رواتبهم. "**أصبح كل شيء هادئًا**"(*). وأن الخديوى عقد العزم على التنسيق مع وزرائه. "كانت هناك، بلا شك، مصاعب كبيرة يتعين التغلب عليها، لكن يمكن التغلب على هذه المصاعب، عن طريق التعاون المخلص من جانب الأطراف كلها".

وعلى الرغم من ذلك، منيت بالفشل التجربة التى جرت فى ذلك الوقت. واقع الأمر، أن الخديوى كان قد تخلص من نوبار باشا، لكن مبدأ تحجيم الخديوى للوصول به إلى حال الصفر السياسى لم تعتوره تعديلات كبيرة. كانت الشروط المفروضة على الخديوى ثقيلة. ومذلّة، إلى حد أنه حتى وإن كانت تحدوه نوايا أفضل من تلك- التى أخشى- التى هو موهوب بها أصلاً، سيكون من الصعب عليه جعل آلة الحكم تسير فى سهولة ويسر. كانت مسألة الإصرار على دقة تفاصيل العلاقات التى ستنشأ بين الخديوى ووزرائه خطأ جسيمًا. والسبب فى ذلك أن رجلاً مثل إسماعيل باشا لا يمكن تقييده بحبال الرمال الدبلوماسية. فإما أن يتعاون تعاونًا مخلصًا مع وزرائه الأوربيين، أو أنه ليست لديه هذه النية مطلقًا. وإما أن يكون لهؤلاء الوزراء

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

نفوذ كبير عليه، أو أنهم غير قادرين على ذلك. فى الحال الأولى، يمكن لآلة الحكم أن تعمل دون أى تحديد للعلاقات التى كان يتحتم وجودها بين الخديوى ووزرائه. وفى الحال الثانية، لن تكون تلك التحديدات كافية لمنع انهيار النظام. وفى ظل الظروف القائمة، كان للنفوذ الشخصى أهمية أكبر من أهمية أية سلطة من السلطات التى وردت فى نص الرسالة، أو المرسوم الخديوى.

وعقب تشكيل الوزارة الجديدة مباشرة، وقع حادث، جاء بمثابة إشارة صحيحة إلى ما يمكن أن يحدث بعد ذلك. فقد حل موعد استحقاق فائدة القرض الذى أبرم فى العام ١٨٦٤ الميلادى، الذى كان مأخوذًا بضمان ضريبة المقابلة؛ حل موعد سداد تلك الفائدة فى اليوم الأول من أبريل من العام ١٨٧٩. وصلت قيمة هذه الفائدة إلى ٢٤٠٠٠٠جنيه إنجليزى. وفى اليوم الثامن والعشرين من شهر مارس، كان المبلغ النقدى الموجود فى أيدى مفوضى الدين يقل عن المبلغ المطلوب بحوالى ١٩٦,٠٠٠جنيه إنجليزى. كانت لجنة التحقيق، فى ذلك الوقت تعد مشروعًا لتسوية الموقف المالى. وكان معلومًا أن مفوضى الدين كانوا يفكرون فى إلغاء قانون المقابلة. لم يكن ذلك المقترح شائعًا بين الطبقات الغنية فى مصر. كان الوزراء، الذين كانوا يعملون بالتنسيق مع مفوضى التحقيق، يرون أن أفضل الخطط تتمثل فى تأجيل موعد استحقاق الكوبون من الأول من أبريل إلى الأول من مايو. قدم السير ريفرز ولسون إلى الخديوى مقترحًا بإصدار مرسوم خديوى بهذا المعنى. رفض الخديوى توقيع المرسوم فى بداية الأمر. وقال: "إن هذا الإجراء لا يعنى شيئًا سوى الإفلاس". لم يخطر ببال الخديوى أن البلاد كانت مفلسة. كان الخديوى يرى أن التزامات الحكومة المصرية المالية يمكن الوفاء بها. لم يستطع الخديوى توقيع مرسوم من هذا القبيل فى وجه الالتزامات

المالية المفروضة عليه من الحكومتين البريطانية والفرنسية. وجرى فى نهاية المطاف، إحداث بعض التغييرات فى صياغة ديباجة المرسوم، وأُقنع الخديوى بالتوقيع عليه.

وبقدر ما كان الخديوى، على امتداد زمن ماض طويل، مصرًا على عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، أصبح واضحًا أنه لا بد أن دافعًا جديدًا طرأ، مما جعله يرفض المقترح، الذى قُدِّم إليه من مستشاريه الأوروبيين، والخاص بتأجيل دفع الفائدة على جزء من الدين. كان السبب وراء تغيير هذه السياسة واضحًا. كان الخديوى، وعلى الرغم من وعوده الأخيرة، مشغولاً تمامًا فى مؤامرات تهدف كلها إلى الإطاحة بالوزارة. كان الخديوى إسماعيل يعد خطة مالية خاصة به، على النقيض تمامًا من المشروع الذى يجرى إعداده بواسطة لجنة التحقيق. وكان الخديوى ينوى تقديم هذه الخطة للدول.

قدم السير فرانك لاسيلز **Lascelles** فى اليوم الأول من شهر أبريل، تقريرًا إلى اللورد سالسبورى قال فيه: "يدور هنا استياء كبير فى هذه اللحظة... يبدو أن الشيخ البكرى[1] يعقد اجتماعات مع الأعيان والعلماء، مستهدفًا بذلك إثارة العداء الدينى على الوزراء الأوروبيين، وأن رياض باشا فضح أمره فى المسجد على أنه صديق للمسيحيين. وهناك خطر من أن يصبح رياض باشا، الذى حذره رئيس الشرطة من أن حياته معرضة للخطر، مجبرًا على تقديم استقالته".

---

(١) كان الشيخ البكرى نقيبًا للأشراف، أو ممثلاً لسلالة النبى ﷺ فى مصر. كما كان الشيخ البكري رئيسًا أيضًا للمؤسسات الدينية.

كتب السير فرانك لاسيلز بعد ذلك بثلاثة أيام (اليوم الرابع من شهر أبريل) يقول: "يبدو أن الاجتماعات التى عقدت كانت أمرًا لا تدور من حوله الشكوك، وأن هناك تواصلاً مستمرًا بين الخديوى والأشخاص أصحاب النفوذ الذين حضروا تلك الاجتماعات. الهدف من هذه الاجتماعات، هو الحصول على مساندة للخطة المالية، التى يعدها الخديوى والتى هى على النقيض تمامًا من خُطَّةِ السير ريفرز ولسون، كما تهدف هذه الاجتماعات أيضًا إلى رفع التماسات لجلالته طلبًا لتفعيل الدستور التركى، الذى جرى نشره هنا فى العام ١٨٧٧ تمهيدًا لتطبيقه، لكنه بقى منذ ذلك الحين حبرًا على ورق... قيل لى أيضًا إن الحجج التى قدمت للقسم الثرى من السكان كانت تستهدف الحصول على التوقيعات، من منطلق أن خطة السير ريفرز ولسون إذا ما وضعت موضع التنفيذ، فإن ضرائب أراضى العشور سوف تُزاد زيادة كبيرة، وأن المزايا المترتبة على قانون المقابلة سوف تضيع؛ يضاف إلى ذلك أن العلماء جرى جعلهم يصدقون أن الوزراء الأوروبيين ينوون تسليم البلاد كلها للأوروبيين، وبذلك يعرضون عقيدة الإسلام للخطر، لكن ليس هناك شك إطلاقًا فى أن الحافز الرئيسى وراء توقيع الاتفاق، هو معرفة أن ذلك التوقيع سيكون فى مصلحة الخديوى.

"لقد أبلغنى رياض باشا أن بعض مُستَخدَمى وزارة الداخلية طُلب منهم وضع توقيعاتهم على الالتماس، ولم يجرؤوا على الرفض".

سلَّم الوزراء الأوروبيون، فى اليوم السادس من شهر أبريل، الخديوى إسماعيل احتجاجًا رسميًّا على الخط الذى كان يسير عليه، وأن هذا الخط، على حد توضيحهم، كان يتعارض مع تعهداته السابقة. لم يلق الخديوى بالاً لذلك الاحتجاج. كانت خطط الخديوى قد اكتملت فى ذلك الوقت، وكان مستعدًا لتوجيه ضربة حاسمة مستهدفًا بها استعادة سلطته الشخصية.

استدعى الخديوى، فى اليوم التاسع من شهر أبريل، أعضاء السلك الدبلوماسى وألقى فيهم خطابًا فى وجود عدد من الأعيان المصريين، الذين جرى تجميعهم لهذه المناسبة. قال الخديوى إن الاستياء فى البلاد بلغ مرحلة أحس هو معها بأن عليه التخفيف من هذا الاستياء عن طريق إحداث تغييرات أساسية. وقُدِّم إليه مشروع مالى، يعبر عن الرغبات الحقيقية فى البلد، وكان ذلك المشروع موقعا عليه من كل طبقات السكان. فى هذا المشروع، الذى جرى توصيل نسخ منه إلى ممثلى الدول، "احتجت الأمة على إعلان الإفلاس، الذى فكر فيه السير ريفرز ولسون، وطالب المشروع أيضًا بتشكيل وزارة مصرية خالصة، تكون مسئولة أمام مجلس النواب".

قام الأمير توفيق "نزولاً على رغبة الأمة" بتقديم استقالته. وسوف يجرى استبدال شريف باشا به. وسوف يستمر الخديوى فى الحكم طبقًا لمرسوم الثامن والعشرين من شهر أغسطس الذى أقر بمبدأ المسئولية الوزارية. يضاف إلى ذلك، أن المرسوم المؤرخ باليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦، والذى جرى التفاوض بشأنه مع كل من السيد/ جوش والسيد/ جوبير **Joubert**، سيجرى الالتزام به تمامًا.

أضاف شريف باشا بعد ذلك بضع كلمات. لقد ظنت "الأمة" أن الوزراء قد تصرفوا بطريقة مهينة للنواب. إعلان الإفلاس يمكن أن يكون عملاً مشينًا. وأن البلاد مصممة على بذل كل التضحيات منعًا لهذا الإفلاس. لقد أدى التفكير فى إلغاء قانون المقابلة إلى زيادة الاستياء. "كان مستحيلاً على الخديوى أن يضع نفسه فى موضع معارضة رغبة الأمة، التى جرى التعبير عنها بطريقة موضوعية".

استمع القنصل العام إلى هذه التصريحات المهمة وهو "صامت تمامًا". ومع ذلك، سأل القنصل النمساوى العام سؤالاً وثيق الصلة بالموضوع. هل

الأشخاص الموقعون على هذا المشروع على استعداد لرهن ممتلكاتهم الخاصة، لتكون ضمانًا لتنفيذ هذه الخطة المالية؟ ورد الخديوى على هذا السؤال بأن الأمر لا يتطلب اتخاذ مثل هذا الإجراء. "لن يكون هناك ضمان أكبر، من تصميم البلد كله، بدءًا برئيس الدولة وانتهاء بأبسط الأفراد، على تقديم أية تضحيات بدلاً من عار الإفلاس الوطنى".

جرى بعد الاجتماع مباشرة توصيل ثلاث وثائق إلى القنصل العام.

كانت الوثيقة الأولى عبارة عن خُطبة من مجلس النواب. أقرت هذه الخطبة أن الوزراء الجدد، انتهكوا فى أحيان كثيرة حقوق مجلس النواب. ومع ذلك، لم يُقَدَّم أى شكل من أشكال التفسير لتلك الانتهاكات المزعومة. وفيما يتعلق بفكرة إعلان الإفلاس، والإلغاء المقترح لقانون المقابلة، عبر أعضاء مجلس النواب عن رأيهم على النحو التالى: "**كل هذه الأعمال تضر بمصالحنا وعلى العكس من قوانيننا. ونحن لن نقبل مطلقًا تنفيذ هذه الأعمال**"(*). ورجا أعضاء مجلس النواب بعد ذلك، الخديوى أن يأخذ الموقف بعين اعتباره "من أجل منع هذه المشكلات (المصاعب) الخطيرة، من الدخول إلى قوانيننا ويجب أن تستمر الأمة فى تجنب هذه المصاعب؛ وكذلك الأخطار الكبيرة التى يمكن أن تنتج عنها".

كانت الوثيقة الثانية المقدمة للقناصل العموميين، عبارة عن خطاب (عريضة) مقدم للخديوى من بعض المفوضين الذين جرى اختيارهم من بين العلماء، وكبار المسئولين فى الدولة، على المستويين المدنى والعسكرى، ومن بين الأعيان الآخرين. قيل فى هذا الخطاب إن الملتمسين درسوا المشروع المالى المقدم من السير ريفرز ولسون، ورأوا أن المقترحات الواردة فى هذا

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

المشروع ليست فى مصلحة البلاد؛ وكان من رأيهم أن إيرادات مصر كافية لسداد الديون كلها التى على الدولة؛ وعليه، قاموا بإعداد مشروع مضاد، طالبوا بحتمية تقديمه إلى مجلس النواب، والتمس مقدمو هذا الالتماس، أن يتفضل الخديوى بإعطاء المجلس **"الصلاحيات والسلطات التى تمكن مجالس النواب الأوروبية من التعامل مع المشكلات المالية الداخلية"**(*). وتقرر استقلال مجلس الوزراء عن الخديوى، وأن يكون مسئولاً أمام مجلس النواب.

كانت الوثيقة الثالثة عبارة عن خطة لتسوية الموقف المالى.

قام القناصل العامون بإرسال هذه الوثائق الثلاث، كل إلى حكومته، بطريق البريد الذى كان على وشك السفر إلى أوروبا. كان يتعين على البريد نفسه نقل بعض صور التقارير التى كان مفوضو التحقيق قد انتهوا من إعدادها. هذه التقارير جرى توقيفها بأمر من الخديوى فى مكتب البريد على أمل "الموافقة على الخطة المقدمة من الخديوى قبل أن يعرف أى أحد شيئًا عن التقرير الذى أعده المفوضون".

كتب الخديوى رسائل إلى كل من السير ريفرز ولسون والسيد/ م. دى بلنيير يقول فيها: "انصياعًا لرغبات الأمة الموضوعية، فقد عهد (الخديوى) إلى شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة، والتى ستكون كلها من المصريين".

عندما عين الوزيران الأوروبيان فى مجلس الوزراء المصرى، نصت الحكومتان "أن لجنة المراقبة على الماليات المصرية، والمعينة بالمرسوم الصادر فى شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦، يتحتم إحياؤها من جديد وبدون موافقة الحكومة، فى حال طرد العضو الإنجليزى أو العضو الفرنسى من

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

مجلس الوزراء"، ومن أجل الوفاء بالالتزام الذى قطعته الحكومة المصرية على نفسها، كتب شريف باشا إلى م. بلِّيج دى بوغاز **De Bughas**، الذى عُين مفوضًا على الدين بعد السيد/ م. بلنيير، وإليّ أيضًا يطلب منا تولي منصبى المراقبين العامين للمصروفات والإيرادات. وقلنا فى ردنا على رسالة شريف باشا: "إننا يجب علينا ألا نربط أنفسنا بخطة مالية هى غير عملية من وجهة نظرنا، أو بأى نظام جرى تغييره ويتناقض مع الالتزامات التى التزم بها الخديوى مؤخرًا أمام الحكومتين: البريطانية والفرنسية". وبناء على هذا الرد قام شريف باشا بإبلاغ السير فرانك لاسيلز أنه اعتبر رفضنا تولى منصب المراقب العام، إبراءً للحكومة المصرية من المسئولية الخاصة بإعادة إنشاء المراقبة. ومع ذلك، طُلب من الحكومتين الفرنسية والبريطانية تسمية المراقبين.

يزاد على ذلك أن كلا من السير جيرالد فتزجيرالد، وبلوم **Blum** باشا، وسكرتير الإدارة المالية، ومعهم السير أوكلاند كُولفن **Colvin**، الذى كان رئيسًا لمصلحة المساحة قدموا هم أيضًا استقالاتهم من مناصبهم.

صدر مرسوم بتعيين شريف باشا رئيسًا لمجلس الوزراء، وتكليفه بتشكيل الوزارة. وجرى فى ذات الوقت توجيه رسالة إلى شريف باشا من الخديوى إسماعيل، حدد الخديوى فيها المبادئ التى تسترشد بها حكومة البلاد فى المستقبل. بدأت تلك الرسالة على النحو التالى: "**بصفتي رئيسًا للدولة، وبصفتى مصريا، فأنا أعتبر مسألة اتّباعى، وتحقيق آمالها المشروعة واجبًا مقدسًا علىّ**"(*) واستطرد الخديوى قائلاً: إن الخطة المالية التى أعدها وزير المالية، والتى أعلن فيها إفلاس البلاد، والتى أخلت بالمصالح "وصلت

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

إلى حل يتعارض مع الشعور الوطني داخل مجلس الوزراء"(*). هذا يعنى أن الرأى العام قد عبر عن نفسه فى الخطاب الذى وُجِّه إليـه. ونـزولاً علـى الرغبات التى جرى التعبير عنها فى ذلك الخطاب، طلب الخديوى إسماعيل من شريف باشا تشكيل مجلس وزراء من "عناصر مصرية حقيقية"(*). وفيما يتعلق بمطلب المؤسسات البرلمانية قال الخـديوى: إن المجلـس سـيجرى تشكيله" بطريقة الانتخاب وطبقًا للقوانين التى تحكم متطلبات الموقف الداخلى والتطلعات الوطنية"(*) وتقرر أن يقوم المجلس الجديد بإعداد القوانين الخاصة بالانتخابات، متأسيًا فى ذلك بالقوانين المعمول بها فى أوروبا، "وأن يُعمل فى ذلك حساب مصالح واحتياجات الناس"(*). أعرب الخديوى عن موافقته على الخطة المالية التى قدمها إليه الأعيان. وتقرر أن يقوم مجلس الوزراء بتنفيذ هذه الخطة تنفيذًا كاملاً. وجاء ما يلى فى ختام الرسالة: "لما كنا نعرف أنكم مخلصون للبلاد، فنحن لا نشك فى أن سيادتكم ستختارون رجـالاً يحظـون بالثقة والتقدير الشعبيين، وأتمنى نهاية سعيدة للعمل المتحضر الذى أرغب أن أقرن به اسمى"(**).

عقب ذلك مباشرة جرت تسمية الوزراء الآخرين، أولئك الذين "ينبغى أن يحظوا بالثقة والتقدير الشعبيين". كان هؤلاء الوزراء، كلهم تحت سيطرة الخديوى الكاملة، ولم يكونوا بأى مقياس ممثلين بأى شكل مـن الأشـكال، للحزب الوطنى، إذا ما افترضنا أنه كان هناك حزب بالفعل. عُـين شـاهين باشا وزيرًا للحربية، وعمر باشا لطفى مفتشًا عامًّا بمقعد فى مجلس الوزراء. وكلاهما اكتسب سمعة لا يحسد عليها، بسبب الأساليب الفظة التى لجأ إليهـا هذا الرجلان عندما كانا مكلفين بجمع الإيرادات.

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

(**) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

وهذا هو التاريخ، يضرب الكثير من الأمثلة، على المؤسسات الحـــرة، التى أنشئت فى ظل نفوذ عقلية واحدة مهيمنة. كان الإمبراطوران أغــسطس ونابليون بمثابة المنفذين الكبيرين فى السياسة التى تهدف إلى نقل السلطة من الشعب إلى الحاكم. كل الباحثين فى التاريخ يعرفون الإجراءات التى لجأ إليها هذا الرجلان. ولكنى على حد معرفتى بالتاريخ أرى أن التجربة التى أقــدم عليها إسماعيل باشا كانت جديدة الطابع إلى حد ما. هذه التجربة لــم تكــن حالة، يتحتم، عن طريق الربط بين القوة والدبلوماسية، توجيهها كيما تحقــق رغبات حاكم مستبد. وإنما كان الحال على العكس مــن ذلــك، نظــرًا لأن الخديوى كان بالفعل حاكمًا مطلقًا. لم يكن هناك فى الجسم السياسى المصرى أى أثر من آثار الفكر المستقل أو العمل المستقل. كان إسماعيل باشا يحاول الإشارة إلى المؤسسات الحرة بصورة مؤقتة، من منطلق أن هذه المؤسسات هى الأداة التى يمكن له من خلالها استرجاع سلطته الشخصية، التى تهدِّدها التدخل الأجنبى. كان منظرًا عجيبًا بحق أن ترى إسماعيل باشا، الذى كـــان تجسيدًا حيًا للحكم الإقطاعى فى أشد صوره تطرفًا، وهو يتصرف كمـــا لـــو كان حاكمًا مُبَالغًا فى دستوريته، والذى لا يمكن أن يضع نفسه فى موضـــع معارضة الإرادة الوطنية. كان المنظر لا يزال غريبًا عندما نـــرى الرجـــل نفسه، الذى احتج مؤخرًا بأنه غير قادر على دفع ديونه، يسارع مستديرًا إلى الخلف، ليرفض باحتقار المقترحات التى قدمت له من قبل ممثلـــى دائنيـــه، والتى تقضى بأن يعلن إفلاسه. لكن ربما أهم نقطة فى هذه الكوميديا الغريبة، عندما جرى تمثيل الفلاحين المصريين التعساء الذين كانوا يئنون ويتوجعون تحت حكم إسماعيل باشا، والذين كانوا يطالبون بإعفائهم من الضرائب، دون أن يلقوا بالاً لتأثير ذلك الإعفاء على المصالح الأخرى، على أنهم يفــضلون تحمل كل التضحيات على فضيحة الإفلاس الوطنى. وهنا نستطيع أن نؤكــد وبثقة مطلقة أن جماهير الشعب المصرى لم تكن تفهم شيئًا مما يدور فى ذلك

الوقت. ومع ذلك، كان الأعيان يفهمون بعض الشيء. ففي المقام الأول، كان الأعيان يعرفون أن الخديوى، لأسباب خاصة به، وليس من شأنهم السؤال عنها، كان يود منهم أن يقولوا إنهم يرغبون بشدة فى إنشاء مؤسسات بعينها، ذات طبيعة هم لا يعرفون عنها سوى الأقل من القليل، ولكن يقال إنها أسفرت عن نتائج طيبة فى بلدان أخرى. أما مسألة أن تسفر أو لا تسفر هذه المؤسسات عن النتائج الطيبة نفسها فى مصر، فتدور من حولها الشكوك، لكن تحت أى ظرف من الظروف، كان واضحًا أن المطلوب هو حتمية طاعة الخديوى. فى المقام الثانى، كان أعضاء مجلس النواب، يعرفون بشكل عام، أن المصاعب التى كانت قائمة فى ذلك الوقت كانت ترجع إلى الحقيقة التى مفادها أن مبالغ كبيرة من المال كانت مصر مدينة بها للأوروبيين. يضاف إلى ذلك أنهم شاهدوا الجانب البشع من التدخل الأوروبى. وأن مسألة حتمية ممارسة ذلك التدخل الأجنبى، فيما يخدم المصالح الحقيقية للشعب المصرى، تعد أمرًا لا يمكن تصديقه. وعليه، وعندما قيل لهم إن المرحلة الأخيرة من التدخل الأوروبى تمثلت فى تهديد امتيازات الطبقات التى ينتمون إليها، لم يحتج الأمر إلى كبير عناء لإقناع النواب بالوقوف فى جانب المعارضة للنظام الجديد. يزاد على ذلك أن العداء الدينى يمكن أن يدفعهم أيضًا فى الاتجاه نفسه.

واقع الأمر، أنه من المرجح، ومن وجهة نظر مصرية خالصة، أن خطة إسماعيل باشا كان يمكن أن تكون أكثر جاذبية، لو أن مقترح إنشاء برلمان مصرى جرى إسقاطه من هذه الخطة، ولو أنه بنى موقفه على الشعور العام بكراهية الأوروبيين من ناحية والتطرف الدينى من الناحية الأخرى. إن الاحتكام إلى أى من هاتين العاطفتين يمكن أن يكون أسهل فهمًا عند الرعايا والمواطنين، وكان يمكن أن يلقى استجابة أكبر، بدلاً من

المجادلات القائمة على إنشاء مؤسسات كانت أجنبية على الموروثات والتقاليد الوطنية. وربما كانت المجادلات التى من هذا القبيل، باستثناء قلة قليلة منها، غير جديرة بالوصف.

لكن إسماعيل باشا كان ممنوعًا من استخدام الأسلحة التى من هذا القبيل، إلا فيما ندر، وعلى مستوى شديد التحديد. وإسماعيل باشا، لم يكن متشددًا فى المقام الأول، يزاد على ذلك أن له تجربة خاصة فى التشدد الدينى. وكان يعرف أخطار هذا التشدد، وعندما كانت تظهر آثار ذلك التطرف الدينى على السطح كان يبادر فى كثير من الأحيان بإخمادها على وجه السرعة. لم يكن إسماعيل باشا يتمتع بسمعة المسلم التقى، ولولا اللجوء إلى المصالح المادية، والخوف من عصيان الحاكم المستبد لمارس إسماعيل باشا نفوذًا قليلاً جدًّا على تلك الطبقات التى تمثل الولاء الإسلامى تمثيلاً صحيحًا. كان من الضرورى، فى المقام الثانى، وبحكم وضع إسماعيل باشا، ألا يحتكم إلى عواطف أو مشاعر من هذا القبيل. كان إسماعيل باشا يفهم الكثير من الرأى الأوروبى، وعلى نحو مكنه من تقييم الحقيقة التى مفادها أن الاحتكامات التى من هذا القبيل يمكن أن تقضى على التعاطف وتثير مخاوف أوروبا. وقد يكون ذلك نذيرًا بالخطر. كان الأسلم، فى ضوء وجهات النظر كلها، والأوفق من حيث النتيجة أيضًا، أن تقوم الثورة باسم الحضارة والتقدم وتحت لواء الدستورية. واقع الأمر، أن أتباعه لا يمكن منعهم من التصرف بصورة أو أخرى فى حدود خبرتهم المحدودة. "فقد جرى استدعاء أعداد كبيرة من السكان المتطرفين" إلى القاهرة. وخطر ببال السير فرانك لاسيلز أنهم "قد يصبحون مصدر خطر حقيقى". وإذا ما أمكن الإبقاء على التصرفات التى من هذا القبيل تحت السيطرة، وداخل حدود معلومة، فإن هؤلاء المتطرفين يمكن أن يشكلوا عونًا كبيرًا للقضية. لكن قد يكون من إساءة

الأدب أن يرتبط الخديوى ارتباطًا علنيًا بالأفكار غير الناضجة والأعمال الطائشة التى يقوم بها أتباعه الجاهلون. الأوقع هو أن يظهر الرجل بمظهر الحاكم المستنير، الذى يلتزم بالإرادة الشعبية، والذي يقف فى ذات الوقت، ملاكًا حارسًا بين التطرف الإسلامى والحضارة الحديثة.

كان إسماعيل باشا يستخدم أدوات خطرة. فهو أولاً، شجع التمرد داخل جيشه. وتلاعب بعد ذلك بالفكرة غير الصحيحة التى تقوم على إدخال المؤسسات الحرة إلى البلاد. كان ذلك عملاً ينبئ بالخطر من جانب حكم مستبد. فقد عرف العسكر قوتهم، وحتى بين الشعب الجاهل، الذى راح بناء على أمر من سيده، يطالب بأشياء، لا تعرف الغالبية الغالبة منه، عنها أى شيء، قد تكون هناك قلة قليلة من هذا الشعب تصدق ما يقوله ذلك الحاكم. والواقع أن هذه البذرة التى جرى وضعها فى هذا الوقت، سوف تؤتى ثمارها فى فترة لاحقة من التاريخ المصرى.

يمكن القول، عند هذه المرحلة، إن نجاح المناورة بدا مكتملاً، ويتعين على أوروبا أن تعرف أن الشعب المصرى كان مجمعًا إجماعًا فريدًا، وأن حاكمًا مستنيرًا على وشك أن يعطى هذا الشعب بركات شكل دستورى من أشكال الحكم الذى يرغبون فيه رغبة شديدة. لقد تحدى الخديوى حكومتين قويتين؛ وقد تخلص من مستشاريه الأوروبيين؛ وعين مكانهم بعض الرجال الذين سيطيعون أوامره طاعة عمياء، وأنه على الرغم من ذلك سوف يدخل المؤسسات الحرة إلى البلاد، وأنه بلا أدنى شك سوف يستمر فى التصرف طبقًا لمبادئ الحكم الشخصى المعروفة. قد تستطيع الحكومات الأوروبية لومه لترشيده، لكن التنافس الدولى بلغ من الحدة مبلغًا تُخشى معه مخاوف الإقدام على إجراء يتسم طابعه بالخطورة. واقع الأمر، أن إسماعيل باشا أجرى سحبًا كبيرًا على مصداقية أوروبا. يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الذين ليس لهم

دراية بأحوال الشرق يجب ألا يصدقوا ويعتقدوا أن الحاكم الشرقى عندما يشتكى من الفتنة والشغب، فإن حججه لا يجب قبولها بلا تحفظ. وعلى الرغم من ذلك، كان يمكن لهذا المشروع أن ينجح لو أن الخطة المالية، التى تعهد الخديوى بتنفيذها، كانت قد تأسست على أساس متين. لو استطاع الخديوى إسماعيل سداد ديونه، لما كانت هناك أى ذريعة من ذرائع التدخل الأجنبى. ومن سوء طالع الخديوى، أن خطته المالية كانت مستحيلة التنفيذ. فقد انهار المشروع كله، وأدى انهيار المشروع إلى ضياع صاحبه.

الفصل السابع

تقرير اللجنة

أبريل من العام ١٨٧٩

إشهار الإفلاس، مبادئ التسوية، قائمة الخديوى المدنية، ضريبة العشور على الأرض الزراعية، قرض الروزنامة، قانون المقابلة، تخفيض الضرائب- التصالح مع الدائنين، تعليقات على تقرير اللجنة، استقالة اللجنة، مقترحات الخديوى المضادة، إحياء ممارسات النظام القديم، مفوضو الدين يتخذون إجراءات قانونية ضد الحكومة المصرية، رحيلى عن مصر.

بقيت لجنة التحقيق طوال هذه الفترة، بغية إعداد خطة لتسوية الموقف المالى المصرى. وليس من الضرورى هنا الدخول فى التفاصيل المعقدة للمسائل التى قام أعضاء اللجنة بدراستها. لكن المطلوب هنا هو إعلان النتائج التى توصلت إليها اللجنة.

بدأت اللجنة تقريرها[١] بالتصريح بأن الحكومة المصرية قد أفلست، والأكثر من ذلك أن حالة الإفلاس تلك بدأت فى اليوم السادس من شهر أبريل

---

(١) جرى إعداد المسودة الأولى لهذا التقرير بواسطتى أنا. وقد خضع هذا التقرير، بطبيعة الحال، لكثير من التعديلات قبل الموافقة على النص النهائى. وقام السيد/ م. دى بلنيير بمراجعة النص الفرنسى.

من العام ١٨٧٦، وهو اليوم الذى علّق الخديوى فيه دفع الفائدة على الدين، وإنما جرى أيضًا دفع مبلغ ٢٦٤٥٠٠٠ جنيه إنجليزى جرى تخصيصها لاحتياطى دفع السندات. ونظرًا لأن مشتريات الأسهم جرت فى السوق على أساس أسعار تتراوح بين $\frac{1}{4}$٣١ إلى ٤٣، فقد جرى إسقاط رأسمال اسمى يقدر بحوالي ٤٨٥٨٠٠٠جنيه إنجليزى. على الجانب الآخر، وصل العجز الفعلى للعامين ١٨٧٧ ، ١٨٧٨إلى ما لا يقل عن ٤٨٢٢٠٠٠ جنيه إنجليزى. وكان الدين السائر(*) قد زاد بمقدار حوالى ٢١٧٧٠٠٠ جنيه إنجليزى زيادة على المبلغ المخصص لاحتياطى دفع السندات. قال أعضاء اللجنة: "**دفع الكوبونات فى مثل هذه الظروف، هو توزيع لأرباح وهمية، ونحن نعرف الحال الذى تؤل إليه المجتمعات التى تسير فى هذا الطريق: إذ يبدو وضع هذه المجتمعات مشرقًا إلى أن يجىء يوم الإفلاس أى: "الخراب الذى لا علاج له**"(**).

واقع الأمر أن دافعى الضرائب هم والدائنين عانوا على حد سواء من عملية التأخير الذى نجم عن التأخر فى الاعتراف بالحقائق الدامغة للحالة. وتمثلت نقطة البداية السليمة لإنشاء منظومة أفضل فى مواجهة الحقائق مواجهة جريئة. قال السيد/ م. دى بلنيير: "البلد مُوقّع على بياض". والإجراءات التى من قبيل تلك التى يجرى اتخاذها إلى الآن لأحداث مظهر الإفلاس يجب التخلى عنها. ولابد من تخفيض الإنفاق السنوى لتكون فى حدود الإيرادات السنوية. كان من الأهمية بمكان جعل هذه الحقائق المبدئية

(*) الدين السائر أو الأدنى: وهو دين لا يحسب له حساب مستقبل ثابت، بل يكون وليد الظروف الراهنة ويُحصَل عليه لحاجة طارئة أو أغراض وقتية باعتباره سيؤدى فى برهة وجيزة. (المترجم)

(**) ورد هذا النص بالفرنسية وهو من ترجمة السيدة/ لمياء السقا، مترجمة فورية بوكالة أنباء الشرق الأوسط.

معروفة لهيئة كبيرة من الأوروبيين، على أن يكون من بينهم مندوبو حملة الأسهم أو ممثلوها.

بعد أن تأكد أعضاء اللجنة، تأكدًا لا يرقى إليه شك، من أن الحكومة المصرية عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية، بدءوا فى تحديد المبادئ التى ينبغى أن تكون أساسًا لصلح واقٍ من الإفلاس(*) مع دائنى الدولة. كانت مسألة التزام العدل مع المصالح كلها أمرًا مستحيلاً قلنا: "**نظام الحكم القائم حاليًا فى البلاد يجعل من المستحيل إقامة العدل مع كل المصالح الداخلة فى الأمر، والنتيجة الوحيدة التى فى وسع النظام الجديد تحقيقها هى عدالة المشاركة بطريقة متساوية فى تحمل الظلم**"(**).

قام أعضاء اللجنة بعد ذلك بتحديد أسس ثلاثة:

تمثل أول أساس من هذه الأسس الثلاثة فى عدم مطالبة الدائنين بأية تضحيات إلا بعد قيام المدينين بتقديم كل التضحيات المعقولة. قال أعضاء اللجنة: "نحن لا نصر على المساواة فى هذا المبدأ". وواقع الأمر أن ذلك كان أمرًا عادلاً ومنطقيا. لكن عند تطبيق هذا المبدأ برز سؤال فرعى. من هم المدينون فى هذه الحالة؟ المدين الحقيقى، من الناحية الأخلاقية، هو الخديوى إسماعيل، لقد تصرف تصرفًا مطلقًا منذ سنوات فى إيرادات مصر. لقد أبرم عقود هذه الديون دون أن يرجع إلى رغبات شعبه أو مصالح هذا الشعب

(*) الصلح الواقى من الإفلاس: تسوية أو اتفاق بين مدين معسر ودائنيه كلهم أو أغلبيتهم على تخفيض الديون تخفيضًا نسبيا بحيث يحتسب كل منهم بقبول جزء معلوم أو نسبة مئوية معينة من دينه بدلاً من الدين كله ويسامح بالباقى فى شأن الآخرين وذلك فى سبيل تعجيل الوفاء وتيسيره على المدين المعسر. ومن هذا الصلح ما يقوم أيضًا على تقسيط الديون أو تأجيل استحقاقها أو غير ذلك مما ييسر الأداء على المدين المرتبك. (المترجم)

(**) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

الحقيقية، ذلك الشعب الذى كُلِّف إسماعيل بحكمه بحكم مولده. والمؤسف أنه جر شعبه معه فى هذه الديون. هذا الشعب لا تقع عليه أية مسئولية أخلاقية من أى نوع فى مسألة هذه الديون؛ لأن الخديوى لم يستشر هذا الشعب فى الإجراءات التى أقدم عليها. لكن، على الرغم من قسوة النتيجة التى وصل إليها الأمر، فإن هذا الشعب تحتم عليه المعاناة من الأخطاء التى وقع فيها حاكمه. ومع ذلك، فإن اعتبارات العدالة المطلقة واعتبارات السياسة المالية السليمة، على حد سواء، كانت تحتم الاعتدال عند تطبيق المبدأ سالف الذكر. هذا يعنى أن شعب مصر يتعين عليه تقديم تضحيات محددة، لكن أعضاء اللجنة أردفوا قائلين: "من المؤكد أن فرض تضحيات لا قبل للشعب بها، يتعارض مع المصالح العامة، سوف ترون لاحقًا فى هذا التقرير أننا اقترحنا منحهم مساعدات عاجلة"(*).

تمثل المبدأ الثانى الذى أرساه أعضاء اللجنة، فى تحديد درجات التضحية التى ينبغى فرضها على مختلف طبقات الدائنين، وكان من الأفضل قدر المستطاع مراعاة الإجراء المنصوص عليه فى القانون المصرى، فيما يتعلق بأموال وعقارات الشخص العادى الذى يعلن إفلاسه.

كان من الضرورى، طبقًا للمبدأ الثالث، أن يكون أى ترتيب من الترتيبات العامة التى يجرى اتخاذها، ملزمًا لكل الأشخاص الداخلين فيه. كان عدد الدائنين كبيرًا جدًّا، وكانت مطالبهم متباينة، إلى الحد الذى يصعب معه توقع حدوث إجماع على قبول أو الموافقة على أى ترتيب من الترتيبات الطواعية أو الإرادية. ومن هنا فإن الأقلية الصغيرة تحول دون اتخاذ أى ترتيبات من الترتيبات العامة. وتمثلت الوسيلة الوحيدة للتغلب على هذه العقبة

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة السيدة / لمياء السقا، مترجمة فورية بوكالة أنباء الشرق الأوسط.

فى إصدار قانون، يتعين أن توافق عليه كل الدول، وبـــذلك يــصبح ملزمًـــا للمحاكم المختلطة ولكل الأطراف المعنية بالموضوع.

بعد أن أرسى أعضاء اللجنة هذه المبادئ الثلاثة انتقلوا إلى التعامل مع موقف الخديوى نفسه.

كان سموه قد تنازل عن القسم الأكبر من عقارات وممتلكات العائلــة الخديوية[١]، التى جرى الحصول على القرض بضمانها. كانت متحــصلات ذلك القرض على وشك استعمالها فى تصفية الدين الــسائر. وأصـــبح مـــن الضرورى عند هذه المرحلة تحديد المخصصات الخديوية[*]. قال أعــضاء اللجنة: "من المؤكد، عند طلب تضحيات جديدة من جانـــب الـــدائنين، فـــإن جلالته لا يرغب فى تحديد هذه المخصصات برقم عالٍ جدًّا"[**]. ومـــن ثـــم جرى تحديد المخصصات الخديوية بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه مصرى فى العام.

شكلت مسألة التضحيات التـــى ســـتفرض علـــى دافعـــى الـــضرائب المصريين مصاعب أكبر. وكان لابد من تحديد ثلاث نقاط مهمـــة. أولهـــا، مسألة زيادة أو عدم زيادة الضريبة المفروضة على أراضى العشور. ثانيها، مسألة إدراج أو عدم إدراج قرض الروزنامة ضمن ديون الدولة. وثالثهـــا، طريقة التعامل مع قانون المقابلة. يزاد على ذلك، أن مستقبل البلاد المـــالى كان يعتمد بصفة خاصة على الوصول أو عدم الوصول إلى حـــل مـــرض للنقطة الثالثة.

---

(١) زادت قيمة الجزء الذى احتفظ به الخديوى. فقد بيعت مؤخرًا قطعة من الأرض فـــى مدينة القاهرة، ومملوكة لبعض الأمراء الخديويين بما لا يقل عـــن ٦٠٠٠٠٠ جنيـــه إنجليزى.

(*) المقصود بالمخصصات الخديوية هنا: مبلغ ســـنوى يقـــرره البرلمـــان للمـــصاريف الخديوية الخاصة عند اعتلاء الخديوى العرش. (المترجم)

(**) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

يمكن لنا، دون الدخول فى وصف مفصل لحيازة الأرض فى مصر، الاكتفاء بالقول، وذلك وفاء بمتطلبات الجدل الدائر الآن، إن أراضى مصر فى ذلك الوقت كانت مقسمة إلى قسمين رئيسيين هما: أراضى العشور وأراضى الخراج. وأراضى العشور، طبقًا لتسميتها، تدفع العُشْر للدولة. وهذه الأراضى فى أساسها كانت عبارة عن إقطاعيات، ممنوحة من حاكم البلاد إلى مواطنيه. بينما كانت الضريبة المقررة على أراضى الخراج أعلى من الضريبة المقررة على أراضى العشور؛ هذا بالإضافة إلى أن ضريبة أراضى الخراج، من الناحية النظرية، متغيرة حسب رغبة الحكومة. حددت لجنة التحقيق، فى ذلك الوقت، مساحة أراضى العشور بما يصل إلى ١٣٢٢٠٠٠ فدان، وحددت حيازة أراضى الخراج[١] بما يقدر بحوالى ٣٤٨٧٠٠٠ فدان وصل فى العام ١٨٧٧ الميلادى المبلغ الإجمالى المحصّل من ضرائب أراضى الخراج إلى حوالى ٣١٤٣٠٠٠ جنيه مصرى مقابل ٣٣٣٠٠٠ جنيه مصرى جرى تحصيلها من مُلاك أراضى العشور. قدرت ضريبة العشور فى الوجه البحرى بحوالى ١٢٠ – ١٧٠ قرشًا عن الفدان الواحد. وفى بعض الحالات الخاصة، كانت الضريبة تزيد على ٢٠٠ قرش للفدان. وكان متوسط معدل ضريبة الفدان من أراضى الخراج فى كل أنحاء مصر يقدر بحوالى ١١٦،٢ قرش. فى حين وصل أقصى معدل لضريبة الفدان من أراضى العشور إلى حوالى ٨٣،٥ قرشا. وفى كثير من الأحيان

---

(١) كلمة "العشور" مشتقة من الكلمة العربية "عشر"، بمعنى القسم العاشر، أما كلمة "خراج" فكانت تطلق أصلاً على الفدية التى يدفعها، فى أغلب الأحيان، سكان البلدان غير المسلمة لغزاتهم المسلمين.

كان ملاك أراضى العشور يدفعون أجرة إبراء(*). كان معدل متوسط ضريبة الفدان يقدر بحوالى ٣٠،٣٠ قرشا. كانت نوعية أراضى العشور متباينة تباينًا كبيرًا. كانت تلك الأراضى خليطًا من الأراضى شديدة الجودة والأراضى الرديئة أيضًا. كانت أفضل أنواع هذه الأراضى مملوكة للعائلة الخديوية. أما أراضى العشور فكانت فى حيازة الأثرياء والأشخاص المهمين.

كان الخديوى، قبل تقديم لجنة التحقيق لتقريرها، قد أعرب عن استعداده لزيادة الضريبة على أراضى العشور. وتحتم على أعضاء اللجنة فى ذلك الوقت، البحث عن الطريقة التى يمكن بها تفعيل هذا المقترح. أوصى أعضاء اللجنة بالقيام بعمل مسح مساحى خلال أقصر فترة ممكنة، وأوصوا أيضًا أن الفروق بين ضريبة العشور وضريبة الخراج، يجب أن ينتهى بعد إعادة التقييم هذه. ونظرًا لأن الحصر المساحى قد يستغرق وقتًا طويلاً، فقد اقترح أعضاء اللجنة زيادة ضريبة أراضى العشور بحوالى ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى فى العام، على أن يتم توزيع هذا المبلغ بطريقة نسبية.

وإذا ما تحولنا إلى قرض الروزنامة، نجد أن أعضاء الجنة أوضحوا أن الحكومة اعتبرت ذلك القرض نوعًا من الضرائب، ولن تكون هناك نية مطلقًا لدفع فائدة على ذلك القرض، ولن يتبقى سوى دفع رأس المال للمكتتبين فى هذا القرض. هذه التصريحات كانت صادقة وبلا أدنى شك.

(*) الأصل فى "أجرة الإبراء" أنها إذا أداها المستأجر لمالك العقار، خلا طرفه من كل أجرة عليه للمالك المذكور. لكن فى زمن الخديوى إسماعيل، كانت تسمى "أجرة إعفاء" إذا أداها الحائز أعفى من القيام بأية خدمة تقتضيها الحيازة تجاه المالك. (المترجم)

وافق مجلس النواب فى العام ١٨٧٧ الميلادى على مقترح يقضى بتعليق دفع فائدة القرض؛ وفى الوقت نفسه "**أصدر أمره بأنه بمجرد أن يتم تحصيل إجمالى المقابلة، يجب البدء فى جمع ٣ مليون جنيه إنجليزى من أصل ٥ مليون جنيه إنجليزى هى فى الأساس القيمة الإجمالية التى تم تحديدها لقرض الروزنامة**"(*). ألقى هذا القرار ضوءًا كثيفًا على الإيقاع الكامل من جانب مجلس النواب، وعلى نظرة الحكومة المصرية أيضًا لالتزاماتها تجاه حملة أسهم قرض الروزنامة من ناحية، وإلى هؤلاء الذين دفعوا ما عليهم طبقًا لقانون المقابلة.

وعليه لن تكون هناك بطبيعة الحال ممانعة فى جمع أية مبالغ إضافية لحساب قرض الروزنامة. وكانت النقطة الوحيدة التى ينبغى البت فيها هى، ما الذى يمكن عمله فى المبالغ التى جرى جمعها بالفعل. لخص أعضاء اللجنة توصياتهم بعد دراسة الأمر دراسة متأنية، فيما يلى: "لقد اعتقدنا وفقًا للنوايا الأصلية للحكومة المصرية، أننا يجب علينا اعتبار المبلغ المطلوب لسداد قرض الروزنامة، ضريبة يجرى خصمها من إجمالى الديون المستحقة على الدولة"(**).

جاء هذا المقترح المقدم من جانب أعضاء اللجنة مبنيًا على أمرين:

أول هذين الأمرين، أنه كان يُظن أن عدم اعتراف الدولة بقرض الروزنامة؛ يُعد تضحية مناسبة توجب مطالبة الدائنين بالمزيد، وبخاصة فيما

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة السيدة / لمياء أحمد السقا، مترجمة فورية بوكالة أنباء الشرق الأوسط.

(**) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة السيدة / لمياء أحمد السقا، مترجمة فورية بوكالة أنباء الشرق الأوسط.

يتعلق بالمسائل الأخرى؛ وهنا اقترح أعضاء اللجنة إجراءات يمكن أن يكون فيها غوث معقول لدافعى الضرائب فى مصر.

ثانى هذين الأمرين، أنه لو جرى الاعتراف بالقرض على أنه قرض حكومى، لنشأت مصاعب عملية كبيرة عند تنفيذ هذا القرار. كان واضحًا أنه لا يمكن الاعتراف بأى أحد دائنًا للدولة إلا إذا قدم دليلاً على أنه أقرض الحكومة مالاً. وربما كان من الضرورى الإصرار على هذه النقطة. وبغير ذلك كان يمكن أن تنهال المطالبات الخيالية من كل جانب. لم يتقدم القسم الأكبر من المطالبات بالدليل المطلوب. ولم يجر إعطاء المكتتبين فى القرض أسهما أو شهادات أسهم. ولم يجر تقديم سوى إيصالات بسيطة لقلة قليلة من أصحاب الحظوة، نظير المبالغ التى دفعوها للخزانة. وفى ظل مثل هذه الظروف، كان مستحيلاً تمامًا إنصاف كل المكتتبين، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى طبقات المجتمع الفقيرة، والذين كانوا هم الأولى بالعطف والمراعاة.

ومن يتدبر الموقف المالى الذى كان موجودًا فى ذلك الوقت، يجد أن القرار الذى أصدره أعضاء لجنة التحقيق عن هذا الموقف، كان له ما يبرره تمامًا.

تمثلت أصعب المسائل قاطبة فى طريقة التعامل مع المقابلة. وليس من الضرورى هنا التركيز، أكثر من ذى قبل على الطابع المدمر لقانون المقابلة، فيما يتعلق بالدولة. ومن وجهة النظر المالية، فإن الطريقة الوحيدة، التى كان يمكن أن تكون، بأى شكل من الأشكال، مبررًا لذلك القانون، هو أن تكون أموال هذا القانون كلها قد ذهبت إما إلى إسقاط الدَّين، وإما إلى تنفيذ أعمال عامة، كان يمكن أن تعود على الدولة بإيرادات مباشرة. والمؤسف أن شيئًا من هذا لم يتم. صحيح أن الترتيبات المالية التى اتخذت فى شهر نوفمبر من

العام ١٨٧٦ الميلادى، نصت على تخفيض جزء من الأرصدة المقابلة لإسقاط الدين، لكن قبل هذه الفترة، كان يجرى استخدام تلك الأرصدة فى الإنفاق الجارى، بل إنه بعد شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦ جرى تخصيص القسم الأكبر من أرصدة قانون المقابلة لسداد فائدة الدين.

تأكد أن الحكومة المصرية لم تكن لديها مطلقًا نية احترام الالتزامات التى التزمت بها تجاه أولئك الذين دفعوا الضرائب المنصوص عليها فى قانون المقابلة. واكتشفت اللجنة من خلال التحقيقات التى قام بها أعضاؤها أن مسودة قانون المقابلة التى جرى إعدادها، بناء على تعليمات تلقتها من الحكومة المصرية، سيتم بمقتضاها "فرض ضريبة على الملكية"(*)، وأن هذه الضريبة تقرر فرضها عقب انتهاء العمل بقانون المقابلة. وقُدِّر عائد هذه الضريبة بحوالى ٩٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام. من هنا يمكن القول إن نوايا الحكومة، وسوء قصدها أصبحا واضحين تمامًا.

تأكد أيضًا أن طابع مدفوعات قانون المقابلة الاختيارية كان مضللاً وخادعًا. قال أعضاء اللجنة: "نحن ليس لدينا شك فى أن الطابع المضلل لهذه الضريبة لا وجود له فى واقع الأمر. دافعو الضرائب الحاليون يرون أن هذه الضريبة إجبارية مثل الضرائب الأخرى. ولذلك فهم يبلغون الإدارة الجديدة برفضهم استمرار دفع ضريبة المقابلة، إلى أن يُثْبِت الطابع المضلل لهذه الضريبة دقة التأكيد المُقَدم"(*).

اتضح أيضًا، أنه إذا ما استمرت الإدارة الجديدة فى تحصيل ضريبة المقابلة، فإن الممولين سيقومون بذلك بروح مختلفة جدًا عن الروح السابقة التى كانت الحكومة المصرية مفعمة بها. كان ذلك يعنى أن الالتزامات التى

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

التزمت الحكومة بها أمام ملاك الأرض يتعين احترامها. وهذا يعني أنه عندما تتوقف مدفوعات المقابلة، فإن ضريبة الأرض يتعين تخفيضها إلى نصف المبلغ الأصلي. هذا يعني أيضًا أنه لن يسمح بأي انتهاك للقانون أو تحاشي روحه. لكن أعضاء اللجنة تساءلوا: "هل تستطيع الإدارة الجديدة الوفاء بتعهدات من سبقوها؟"(*).

لم تكن هناك سوى إجابة واحدة على هذا السؤال. قال أعضاء اللجنة: "ليس لدينا تعهدات، ليس هناك تردد في تأكيد رغبة الحكومة الفعلية في عدم تحمل تعهدات من سبقوها، وأن حقائق الموقف الضاغطة لا تسمح بذلك"(*).

كان واضحًا أن الطريق السليم يتمثل في شجاعة قول الحق. وكان من رأي أعضاء اللجنة أن الوزارة يجب أن لا تعد نفسها مسئولة عن استمرار النظام الذي كان "فاسدًا ويستحيل تطبيقه". وعليه أوصى أعضاء اللجنة بحتمية عدم الاستمرار في تحصيل الضرائب طبقًا لقانون المقابلة.

لم يتبق أمامنا سوى تحديد ذلك الذي ينبغي عمله مع الأشخاص الذين دفعوا ضريبة المقابلة كلها أو جزءًا منها. وقد أوضحت الحسابات المقدمة من الحكومة المصرية أن حوالي ١٦٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه إنجليزي جرى دفعها فعلاً تحت حساب ضريبة المقابلة، لكن عندما بدأنا ندرس الأرقام، اكتشفنا أن الحكومة لم تتسلم مبلغًا كبيرًا مثل هذا المبلغ للأسباب الآتية:

أولاً، صحيح أن مبالغ كبيرة دفعت على شكل "رجاعات" **raggas**؛ أو بالأحرى على شكل شهادات بدين مستحق من الحكومة لممول الضريبة. قال أعضاء اللجنة: "نحن ليس لدينا ذرة من شك في أن قبول الخزانة لتلك "الرجاعات" لم يكن بالأرقام سالفة الذكر؛ وسبب ذلك، أن كل المُلاك،

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهي من ترجمة المترجم. (المترجم)

يحصلون طبقًا لهذه النظام على تخفيض نصف قيمة الضريبة ولا يـدفعون شيئًا مقدمًا". واقع الأمر، أن تلك كانت هى الطريقة المتبعة. كان بوسع بعض الأشخاص من أصحاب الحظوة الحصول على اعتراف من وزارة الماليـة، بأن له دينا مستحقا عند الحكومة. كان ذلك الشخص يأخذ هذه الوثيقة ويدفعها إلى الخزينة على سبيل الوفاء بالمبلغ المستحق من هذا الشخص نفسه بسبب قانون المقابلة. وعندما يجرى تخفيض ضريبة أرضه إلى النـصف دون أن يدفع مليمًا واحدًا. كان مستحيلاً تمامًا تحديد مدى اللجوء إلى هذه الممارسة، تحديدًا دقيقًا، لكن لم يكن هناك شك فى أن هذا النظام كان يُكَبِّد الخزانة مبالغ كبيرة بين الحين والآخر.

كان لابد من أخذ نقطة أخرى بعين الاعتبار. كانت مدفوعات كثيـرة، بما فى ذلك ما يدفع عينا منها، لحساب قانون المقابلة، مدفوعات مفتعلة وغير حقيقية. هذه المدفوعات أصبحت أمرًا واقعًا؛ نظرًا لأن المبـالغ المـستحقة بسبب بعض الضرائب الأخرى سوف تبقى بلا سداد. وأنا أسوق هنا مثـالاً واحدا، أكتفى به، فى تبيان طريقة تطبيق ذلك النظام. قُدرت ضريبة الأرض المستحقة على أربع قرى، اُختيرت بطريقة عشوائية من مديرية القليوبيـة، بحوالى ١٦٤٠ جنيهًا إنجليزيًا. وكان المبلغ المستحق من هذه القرى طبقًـا لقانون المقابلة يقدر بحوالى ١٤٧٢ جنيهًا إنجليزيًا. ومن ثم يصبح إجمـالى المبلغ المستحق ٣١١٢ جنيهًا إنجليزيًا. فى العام ١٨٧٨ جرى تحصيل مبلغ ٢٢٥١ جنيهًا إنجليزيًا من هذه القرى الأربعة. وجرى طبقًا لقانون المقابلـة تأجيل مبلغ ٧٧٩ جنيهًا إنجليزيًا، من إجمالى المبلغ ١٤٧٢ جنيهًا إنجليزيًـا، ليكون المبلغ المؤجل هذا هو الضريبة العادية للأرض، على أن يبقى بـدون سداد حتى وإن وصل إلى ٨٦١ جنيهًا إنجليزيًا.

يزاد على ذلك، أنه بعد إجراء الخصومات المبنية على الحقائق السابقة، كان يتبقى مبلغ كبير مستحق من الحكومة لأولئك الأشخاص الذين قاموا بالفعل بدفع ضريبة المقابلة. كان أنسب الطرق التى ينبغى السير فيها، يتمثل فى طلب قرض، وسداد هذه النقود؛ لكن السير فى هذا الاتجاه كان أمرًا مستحيلاً لأن الائتمان المصرى كان فى حال يرثى لها.

قد يكون من المناسب هنا- ونحن نستعرض التوصيات الصادرة عن أعضاء لجنة التحقيق- الإشارة إلى الطريقة التى اتبعت مع هؤلاء الأشخاص الذين دفعوا بالفعل الضريبة المترتبة على قانون المقابلة. اتضح، بعد إجراء كل الخصومات القانونية، أن المبلغ الإجمالى المستحق هو ٩٥٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. وطبقًا لقانون التصفية الصادر فى اليوم السابع عشر من يوليو من العام ١٨٨٠ الميلادى، أن مبلغًا سنويًا يقدر بحوالى ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، جرى تخصيصه لمدة خمسين عامًا لأولئك الذين دفعوا ضريبة المقابلة. هذا يعنى أن هؤلاء الأفراد يحصلون الآن على فائدة بمعدل ١ فى المائة على مبلغ رأس المال الذى دفعوه.

فى العام ١٨٧٦ الميلادى، قدرت الحكومة المصرية الإيرادات السنوية الناجمة عن قانون المقابلة بحوالى ١٦٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، وصل المبلغ الذى جرى تحصيله فى العام ١٨٧٧ إلي حوالى ١٣٣٧٠٠٠ جنيه إنجليزى، وفى العام ١٨٧٨ الميلادى وصل هذا المبلغ إلى حوالى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. وجرى مستقبلاً إعفاء البلاد، بطبيعة الحال، من هذه المدفوعات. وجرى من ناحية أخرى رفع ضريبة الأرض بحوالى ١,١٣٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى.

أثرت النتائج الناجمة عن هذا التغيير على ملاك أراضى العشور وملاك أراضى الخراج بنسب مختلفة. لم يدفع ضريبة المقابلة من أراضى

الخراج، التى تبلغ مساحتها ٣٤٨٧٠٠٠ فدان، سوى ٢٤٠٠٠٠ فدان فقط هى التى دفعت هذه الضريبة بالكامل. وعليه جرى إعفاء السواد الأعظم من ملاك أراضى الخراج إعفاء طفيفاً.

كان حال ملاك أراضى العشور مختلفاً. بلغت مساحة أراضى العشور فى مصر حوالى ١٣٢٣٠٠٠ فدان. لم تدفع ضريبة المقابلة كاملة سوى عن ٤٨٠٠٠٠ فدان فقط من هذه المساحة، لكن القسم الأكبر من تلك المدفوعات كان على شكل "رجعات"[*] ومن ثم كانت مدفوعات مفتعلة أو غير حقيقية. وقد جاءت تغييرات القانون شديدة الوقع على هذه الطبقة. لم يتحتم على هذه الطبقة دفع مبلغ ضريبة الأرض وحده، طبقاً للتحديد الذى كان معمولاً به قبل تفعيل قانون المقابلة، وإنما تحتم على هذه الطبقة أيضاً تحمل نصيبها من الزيادة التى قدرت بحوالى ١٥٠،٠٠٠جنيه إنجليزى، وجرى تحميلها على أراضى العشور. وحتى بعد ذلك، كان ممولو ضريبة العشور يدفعون ضريبة أقل من تلك التى يدفعها ممولو ضريبة أراضى الخراج.

جرى دفع ضريبة المقابلة على حوالى ٧٢٥٠٠٠ فدان من أراضى العشور. وجاءت الزيادة فى الضريبة طفيفة على هذه الجزء من تلك الأراضى.

فى النهاية، لم يجر فرض مدفوعات مقابلة على حوالى ١١٨٠٠٠ فدان من أراضى العشور. لم يتأثر ملاك هذه الأرض، بطبيعة الحال، بفسخ قانون المقابلة، لكن تعين عليهم دفع نصيبهم من الزيادة التى قدرت بحوالى ١٥٠،٠٠٠ جنيه إنجليزى، وفرضت على أراضى العشور كلها.

(*) شهادات بدين مستحق على الحكومة وهو ما يسمى حاليًا "أذون الخزانة". (المترجم)

"ومن باب التعويض عن سحب الامتيازات التى ترتبت على قانون المقابلة، اقترح أعضاء لجنة التحقيق إجراءات عدة، والتى عُرف بحق، أنها إذا ما طُبِّقت، ستعود بمزايا كبيرة على السكان. وتقرر إلغاء متأخرات ضريبة الأرض السابقة للأول من يناير من العام ١٨٧٦، والتى قدرت بحوالى ٣٠٠٠٠ جنيه إنجليزى. وتقرر إعفاء الزراعيين كلهم من دفع الضريبة المهنية. وقدرت الإعفاءات الناجمة عن هذا الإجراء بحوالى ٨٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام. تقرر أيضًا إلغاء ضريبة الرأس(*)، التى قدرت بحوالى ٢٠٥٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام؛ كما ألغيت أيضًا "قوانين الطرق" فى القرى، التى قُدِّر عائدها بحوالى ٨٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام؛ كما ألغيت أيضًا رسوم السوق فى القرى، والتى قدر عائدها بحوالى ١٠،٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام؛ كما ألغيت أيضًا رسوم الوزن فى القرى أيضًا، والتى كان عائدها يقدر بحوالى ١٧٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام؛ كما ألغيت أيضًا ضريبة دمغ الحصير والأنسجة، التى كان عائدها يقدر بحوالى ٢٣٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام؛ كما ألغيت أيضًا بعض الضرائب الصغيرة الأخرى. بلغ إجمالى الإلغاءات الضريبية المقترحة إلى حوالى ٤٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى فى العام"(١).

على العموم، ولو أنه من المؤسف فى رأيى، أنه لم يجر السماح بمعدل فائدة أعلى لأولئك الذين كانت لهم مبالغ مستحقة بناء على قانون المقابلة، فإنه يمكن القول إن المقترحات التى تقدم بها أعضاء اللجنة كانت

(*) ضريبة عددية تستوفيها السلطات المختصة على كل فرد فى دائرة معينة بصرف النظر عن أحواله المهنية. (المترجم)

(١) جاء الإعفاء أكبر من ذلك بكثير، فى واقع الأمر، ولا يمكن أن ننكر أن مبالغ أكبر من ذلك بكثير عما كان يدفع لخزانة الحكومة.

عادلة مع شعب مصر فى ظل الظروف بالغة الصعوبة فى الحال التى كنا بصددها.

الأمر لا يستلزم هنا الإطناب فى المقترحات المقدمة من أعضاء اللجنة فيما يتعلق بدائنى الحكومة المصرية. هذه المقترحات طرأت عليها تعديلات كبيرة قبل التوصل إلى تسوية نهائية فى شهر يوليو من العام ١٨٨٠ الميلادى. يكفى القول هنا، بأن المبدأ العام الذى بنى عليه أعضاء اللجنة توصياتهم تمثل فى أن الضمان الخاص الذى لدى كل طبقة من طبقات الدائنين يتعين احترامه قدر المستطاع. لم تقدم مقترحات بشأن تغيير وضع حملة السندات الممتازة. كان من رأى أعضاء اللجنة فى ذلك الوقت، تحديد معدل سعر الفائدة على الأسهم الموحدة. اقترح أعضاء اللجنة عندئذ، تخفيض معدل سعر الفائدة من ٦ إلى ٥ فى المائة. انخفض أيضًا معدل سعر الفائدة على قروض الدائرة السنية والدائرة الخاصة إلى ٥ فى المائة. وفيما يتعلق بالدائنين الذين لم تكن لديهم ضمانات خاصة، جرى توفير مبلغ يقدر بحوالى ٦,٣٠١,٠٠٠ جنيه إنجليزى لتصفية مطالبات تصل قيمتها إلى حوالى ٨,٢١٠،٠٠٠. وبعد تسوية بعض المديونيات التى كان يتعين دفعها بالكامل، أوصى أعضاء اللجنة بحتمية توزيع المتبقى على الدائنين حسب نسب حصصهم. وأوضحت التقديرات أنه ستكون هناك أموال كافية لسداد ما قيمته ٥٢ فى المائة من مطالبات الدائنين.

فى النهاية، أعد أعضاء اللجنة موازنة للعام ١٨٧٩ الميلادى. وقدرت الإيرادات بحوالى ٩,٠٦٧,٠٠٠ جنيه إنجليزى، وقدرت المصروفات بحوالى ٨,٨٠٣,٠٠٠ جنيه إنجليزى،أى بفائض يقدر بحوالى ٢٤٦,٠٠٠. وأدرج مبلغ ٣,١٣٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى تحت حساب المصروفات الإدارية.

كانت تلك هى النتائج العامة التى توصل إليها أعضاء اللجنة. وتحتم انقضاء خمسة عشر شهرًا، قبل أن تتحول توصيات أعضاء اللجنة إلى قانون، بعد شيء من التعديل. وترتبت على ذلك، أحداث سياسية مهمة. كان لابد من بدء عمل الإصلاح المالى من جديد تحت رعايات مختلفة من أولئك الموجودين فى العام ١٨٧٩ الميلادى. وتنقضى سنوات كثيرة قبل القول بأن أزمة الشئون المالية المصرية قد انتهت. والذى لا شك فيه، أن أعضاء اللجنة وقعوا فى بعض الأخطاء. ومع ذلك، نجحوا فى الاختبار الذى قامت به لجنة التحقيق، كما كان متوقعًا، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين اعتبارنا الظروف الصعبة للموقف التى تعين على أعضاء اللجنة التعامل معها. جاء هذا النجاح بمثابة نقطة البداية السليمة لمزيد من الإصلاحات. وكانت تلك المرة الأولى، التى يجرى خلالها القيام، بعمل حقيقى للتعامل مع مشكلات الموقف المالى المصرى. وقد ألقت الاستقصاءات التى قامت بها اللجنة فيضا من الضوء على مدى المطاليب(*) المصرية، والموارد المتيسرة للوفاء بتلك المطاليب، والنظام الذى تصرفت الحكومة بمقتضاه حتى تلك اللحظة. كانت الخزانة المصرية مُعسرة، وكان نظام الحكم سيئًا؛ ونسى الناس هذه الحقيقة الأساسية وهم يتعاملون مع الشئون المصرية. ولكن الآن، وبعد أن أصبحت حقائق الموقف القاطعة معروفة معرفة دقيقة، على الرغم من الأخطاء التى وقعت فى الشئون الفرعية غير الرئيسية، لم يعد بالإمكان الوصول إلى نتائج خاطئة فيما يتعلق بالمشكلة الرئيسية. وفى ظل تعسر الخزانة المصرية وسوء نظام الحكم، بدأ الشعب المصرى هو ودائنو الحكومة المصرية يهتمون بانتهاج نظام محسن. لم يكن هناك طائل من وراء محاولة فرض أعباء جديدة على البلاد. وعلى العكس من ذلك، كان لابد من إلغاء بعض الضرائب.

(*) المطاليب: المطاليب هى ديون تُستَحق للدائنين وكثيرًا ما توصف فى الميزانية العمومية بأسماء تتضمن كلمة "مُستحق الأداء" أو "واجب الدفع". (المترجم)

وحتى لو كان أعضاء لجنة التحقيق لم يفعلوا شيئًا سوى مجرد شرح حقائق الموقف الرئيسية لكل من يهمهم الأمر، فإنهم كان لابد من أن ينالوا خيرًا من كل من الشعب المصرى وكل المهتمين برفاة مصر.

جرى التوقيع على تقرير لجنة التحقيق فى اليوم الثامن من شهر أبريل. وفى اليوم السابق لذلك التوقيع، كان الخديوى قد طرد وزراءه الأوروبيين، وكلف شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة. وبذلك يكون الموقف قد تغير تمامًا. وهنا كان لابد من تعليق كل الآمال المعلقة على إدخال نظام إصلاحى جديد، فترة من الوقت؛ وفى غياب الإصلاحات يصبح المشروع المقدم من لجنة التحقيق عاجزًا عن التنفيذ. وهنا قام أعضاء اللجنة بتقديم استقالاتهم للخديوى. وقبلت هذه الاستقالات بطبيعة الحال.

جرى نشر المشروع المضاد الذى أعده الخديوى بالتعاون مع مجلس الأعيان فى اليوم الثالث والعشرين من شهر أبريل. ولسنا بحاجة ماسة إلى الكلام كثيرًا عن هذا المشروع. وقد تعرض ذلك المشروع إلى أخطر الاعتراضات.

أول هذه الاعتراضات هو استحالة تنفيذ هذا المشروع. فقد قدرت إيرادات العام ١٨٧٩ الميلادى بحوالى ٩٨٣٧٠٠٠ جنيه إنجليزى. وجاءت هذه الإيرادات أزيد مما قدره أعضاء اللجنة بحوالى ٨٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، إذ قَدَّر إعفاء اللجنة الإيرادات بحوالى ٩,٠٦٧,٠٠٠ جنيه إنجليزى. هذا التقدير الأخير كان مفرطًا فى التفاؤل، إذ كان من المؤكد أن تحصيل مبلغ بهذا الحجم الوارد فى تقدير مجلس النواب، يستحيل تحقيقه دون اللجوء إلى طرق العسف الماضية وبدون التضحية بالمستقبل من أجل الحاضر.

وثانى هذه الاعتراضات أنه على الرغم من رفض كل من الخديوى ومستشاريه لفكرة الإفلاس الوطنى باعتبارها شيئًا مشينًا، فإن التسوية التى اقترحوها تشكل، فى واقع الأمر، نوعا من الإفلاس. وتقرر تخفيض الفائدة على الدين الموحد من ٦ إلى ٥ فى المائة، وكما أوضح أعضاء لجنة التقصى فى الرسالة التى قدمت للخديوى، فإن المشروع (الخطة) "**يحتاج على إعلان الإفلاس، لكنه يقدس الواقع**"(*).

هذان الاعتراضان كانا يمكن أن يجهزا على المشروع. يزاد على ذلك، أن الخطة تناست أمرًا مهما جدا. إذ لا يمكن أن يكون هناك أمل فى الإصلاح فى مصر إلا إذا جرى تحديد مبلغ محدد للإنفاق الخاص للخديوى هو وعائلته. ومعروف أن المشروع المقدم من مجلس النواب لمن يأتى على ذكر المخصصات الخديوية. واقع الأمر أن الأساس الذى يقوم عليه المشروع، وإن شئت فقل الخطة، كان يتمثل فى حتمية استعادة الخديوى لسلطته الشخصية من ناحية، واحتفاظ الطبقات العالية بامتيازاتها بلا مساس من ناحية أخرى.

وهنا سرعان ما بدأ يتضح التأثير الناجم عن التغيير السياسى الذى بدأه الخديوى. ففى اليوم التاسع عشر من شهر أبريل، أبلغ السير فرانك لاسيلز أن "شاهين باشا، وزير الحربية، ذهب إلى البحيرة، بغرض تحصيل الأموال؛ وكان فى منصبه السابق يوم أن كان مفتشا عامًا فى الوجه البحرى، ذا سمعة سيئة لا يحسد عليها، بأنه واحد من أنجح وأقسى جباة الضرائب فى البلاد".

بعد ذلك بأيام قلائل كتب نائب القنصل فى الزقازيق يقول: "تسأل عن حال النظام الجديد، الحال أسوأ من ذى قبل. تجرى حاليًا جباية ثلاثة أرباع

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

الضرائب ونصف ضريبة المقابلة عن طريق أعمال العسف المعتادة. والفلاح الذى ليس لديه محصول من القطن أو الحبوب، يُجْبر على اللجوء إلى المرابين طلبًا للمال. وليس أمامه بديل عن ذلك إذا ما أراد تحاشى "الكرباج". و"الذوات" (الإرستقراطيين)، فى ذات الوقت لا يدفعون سوى "المال" (ضريبة الأطيان) حسبما يريدون، ومن ثم فهم يرون أن "**الأمور وردية**"(*) ... وكان عمر باشا لطفى موجودًا هنا منذ فترة، وأصدر تعليمات صارمة تقضى بتحصيل النقود باستعمال كل الطرق الممكنة".

خلاصة القول: إن إساءات النظام القديم كلها بدأت فور تولى الوزارة الجديدة السلطة.

كان مفوضو الدين فى ذات الوقت يدرسون الإجراء أو العمل الذى ينبغى عليهم القيام به. وفى ظل الظروف المتغيرة للموقف، لم يكن أمام مفوضى الدين سوى طريق واحد لابد من السير فيه. وبدءوا يرفعون قضية على الحكومة أمام المحاكم المختلطة.

كنت قبل هذه الأحداث بفترة قصيرة، أود مغادرة مصر. يزاد على ذلك، أنى بدأت أهتم أكثر بالعمل. وبينما كان يراودنى أمل وضع الشئون المالية المصرية على أساس سليم، كنت أتردد بين المغادرة والبقاء. يزاد على ذلك، أن هذه الآمال كلها تحطمت. وفى ظل الظروف القائمة آنذاك، لم تعد تهمنى بعدُ مسألةُ البقاء فى هذه البلاد. وهنا استقلت من منصبى وغادرت مصر فى اليوم الرابع والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٧٩. واعتبارًا من ذلك التاريخ وإلى أن عدت لأشغل منصب المراقب لعام بعد استقالة إسماعيل باشا، لا يمكننى الحديث من واقع الخبرة الشخصية عما حدث فى مصر. وعُيِّن السير أوكلاند كولفن مكانى مفوضًا للدين.

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

الفصل الثامن

سقوط إسماعيل باشا

أبريل - يونيو من العام ١٨٧٩

حرج الدول الأوروبية، تركيا، إنجلترا، فرنسا، إيطاليا، روسيا، ألمانيا، النمسا، الحكومتان البريطانية والفرنسية تطالبان بإعادة الوزراء الأوروبيين، رفض الخديوى إعادة الوزراء الأوروبيين، مسألة إعادة السيطرة، الحكومة الألمانية تحتج على أعمال الخديوى، الحكومتان البريطانية والفرنسية تنصحان الخديوى بالتنازل عن العرش، استعانة الخديوى بالسلطان، عزل السلطان للخديوى، تنصيب الأمير توفيق، إسماعيل باشا يغادر مصر، ملاحظات على استقالة إسماعيل.

أدى طرد الخديوى إسماعيل لوزرائه الأوروبيين إلى إحراج مختلف الدول المهتمة بشئون مصر. يزاد على ذلك أن الحكومات المهمة فى أوروبا أعربت كلها عن أن يكون من حقها سماع صوتها فى التسوية العامة للمسائل المصرية. كانت مصاعب الموقف المحلى كبيرة جدًّا. وقد ازدادت هذه المصاعب؛ نظرًا لأن أية خطوة من الخطوات المهمة لا يمكن اتخاذها دون أن ينتج عنها صدام وتعارض المصالح الدولية.

أحس السلطان بالقلق مخافة أن يحدق الخطـــر بحقوقـــه فـــى الحكـــم المطلق. كانت السياسة التركية كعادتها متأرجحة وغير متماسكة. ألا يجـــب عزل الخديوى؟ لا، ألم تتهيأ الفرصة الآن لتحقيق الحلم الذى ســـيطر علـــى أذهان الساسة الأتراك، منذ أن كسب محمد على له ولأسرته الملكية من بعده وضعًا شبه مستقل؟ لقد أساء خلف محمد على إلى سلطته إساءة مخزية. كان شعب مصر يتأوه تحت نير حكمه. لم تكن أوروبا راضية عنـــه. ألا يمكـــن تصحيح ذلك كله عن طريق إلغاء الفرمان بإرسال حاكم تركى، تقف وراءه مجموعة من الكتائب العثمانية القوية، ليقوم بحكم البلاد؟ همست الدبلوماسية المهتمة بالأمر، والتى ترتدى ثوب الصديق المخلص قائلة: هذا صحيح، لكن ألا يعد هذا التدخل الأوروبى خطيرًا إلى حد ما؟ ألا يمكن تطبيق مبدأ العزل بسبب سوء الحكم فى مكان آخر؟ ألم يكن بوسع الرأى العام، الذى كان قويًا فى ذلك الوقت، تطبيق المعيار الهوراشى **Horation maxim**، ويعترض بـــأن الكثير من هذه الأشياء، التى قالها أعضاء لجنة التحقيق عن مصر يمكن، بعد تغيير الاسم، تطبيقها فى أجزاء أخرى من الممتلكات العثمانية؟ كـــان لهـــذه الحجة وزنها. ومن وجهة النظر هذه، قد يكون من الأفضل تهنئة الخـــديوى على موقفه الشجاع هذا، بل وتشجيعه على عناده فى رفض تعيـــين وزراء أوروبيين. لكن تلت ذلك غمغمات دبلوماسية منافسة. كيف ســـيكون موقـــف السلطان، إذا ما قامت الدولتان الغربيتان، بعد استشارة شـــكلية لإســـتنبول، بعزل الخديوى إسماعيل من تلقاء نفسيهما؟ لو حدث ذلك، سيرى العالم ويفهم أن الهيمنة التركية على مصر لم تكن سوى مجرد تعبير دبلوماسى. وعليه، إذا لم يحدث ذلك، فالأفضل للدولتين أن تقوما على الفور بمنع الآخرين مـــن اتخاذ أى إجراء؟ فى ظل كل هذه الظروف، ربما كانت أحسن الخطط أمـــام الحاكم الغاضب، الذى اضطر بحكم الضرورة إلى التحدث بلغة الحـــضارة، ولكن مبادئه عن الحكم المدنى كانت شبيهة تمامًا بمبادئ أســـلافه المحبـــين

للحرب، عندما زرعوا أذناب خيولهم على ضفاف البسفور مرتكزين على الفكرة التى مفادها أن الأزمان تفككت، ولم تعد تسمح بانتظار الأحداث، وبالتالى لم تعد تسمح بالقيام بعمل حاسم من أى نوع كان.

كانت مصاعب الحكومة البريطانية عصيبة هى الأخرى. كان طابع المصالح السياسية البريطانية فى مصر يستبعد السلبية الكاملة. واقع الأمر، أنه كان هناك خطر من أن تفرض عليهم سياسة من النوع الذى حاولت السياسة البريطانية تحاشيه بصورة دائمة. قال أحد عباقرة الأدب قبل ثلاثين عامًا: "الإنجليزى الذى جاهد من أجل الاحتفاظ بالهند الحبيبة، سوف يزرع قدمًا راسخة له على ضفاف النيل ويجلس فى مقاعد المؤمنين"(١). عدم الحذر، قد يؤدى إلى حدوث النبوءة، كما أن العرق الأنجلو ـ سكسونى، إضافة إلى مسئولياته، التى هى بالفعل على مستوى العالم كله، قد يفرض عليه عبء حكم مصر.

حاولت الدبلوماسية البريطانية، التى ربما كانت مخطئة فى بعض الأحيان، والتى كانت أمينة بكل تأكيد، نفض يديها من العبء المصرى. لكن الظروف بلغت من القوة حدًّا صعَّب على العمل الدبلوماسى التحكم فى هذه الظروف. وتقرر أن تكون مصر من نصيب الإنجليزى الذى تحدث عنه كينجليك Kinglake. يزاد على ذلك، قُدر لذلك الإنجليزى أن تكون مصر من نصيبه على الرغم من معارضة البعض لذهاب ذلك الإنجليزى إلى هناك، بعض آخر لم يكن مباليًا بذهابه أو غير ذهابه إلى هناك، لم يكن هناك أحد يتمنى لذلك الإنجليزى الذهاب إلى مصر، وهو لم يرغب فى عدم الذهاب إلى هناك بنفسه فحسب، وإنما حاول محاولة مستميتة وأمينة أن لا يجبره أحد

---

(١) عن رواية "إيوثن" Eothen، تأليف كينجليك.

على الذهاب إلى هناك. سلّم المسلم بهذه الحقيقة الواقعة وغمغم قائلاً: "هـذه إرادة الله"؛ لكن الأوروبى الذى أعماه الحق الدولى، كان يعزو الأمر كله فى كل الأحيان إلى مؤامرة محبوكة، ووجد فى السياسة البريطانية تجاه مصر دليلاً آخر مقنعًا على خيانة ألبينو(*).

كانت الدبلوماسية الفرنسية، من الناحية الأخرى، مهتمة أصلاً بمنع الإنجليزى من ترسيخ قدمه على ضفاف النيل؛ يزاد على ذلك، أنه كان يُعَوَّق عن طريق الاحتياجات والضرورات المالية الخاصة "بالنقابات الكبرى فى باريس" وما إليها. يضاف إلى ذلك أن الاحتلال التركى كان مكروهًا، وكان العلاج، من وجهة النظر الفرنسية، أسوأ من المرض، فى حين كانت الحكومة الفرنسية فى تلك الأيام لديها من الحكمة ما جعلها ترى أن الاحتلال الإنجليزى ــ الفرنسى يمكن أن يكون مرتعًا خصبًا للخلاف بين فرنسا وإنجلترا. ألم يكن بسمارك موهوبًا بذلك القول الفظ المأثور الذي يقول: إن مصر ستكون بالنسبة لكل من إنجلترا وفرنسا مثلما كانت شلزوج ــ هولشتاين **Schleswig – Holestein** بالنسبة لكل من بروسيا والنمسا؟

راحت إيطاليا تحوم هنا وهناك، تطالب صاخبة بإشباع طموحها القلق الذى ربما كان من الأفضل استخدامه فى تحسين أحوال الفلاح التوسكانى أو الفلاح النيوبوليتانى، بإعطائه نصيبًا من الحكم على أرض مصر التى تعيش عليها شعوب شتى.

لم يكن لروسيا مصالح محلية كيما تسعى من أجلها، ومن ثم ابتعدت عما يدور. والمرجح أنه مع تطور الأحداث قد يطرأ شيء يكون فى خدمة المصالح الروسية (المسكوفية). يزاد على ذلك، أنه لوحظ أيضًا أن تحطيم

(*) Albino كلمة يونانية ورومانية تدل على "بريطانيا". (المترجم)

الحكومة المسلمة يعد دليلاً إضافيًا على أن الشرقيين لا يستطيعون إدارة شئونهم الخاصة. وعليه، استلزم ذلك من كل من يطالب بوراثة جزء من الممتلكات العثمانية أن يكون حذرًا. وفى ذات الوقت، قد تنشأ عاصمة دبلوماسية صغيرة من خلال ما يدور، لتلعب دور الحامى لتركيا من التعديات الأجنبية. قال واحد من الدبلوماسيين الروس الشهيرين: "لقد قمنا بسحق هؤلاء الأتراك المساكين فى الشمال وأقل ما يمكننا القيام به هو أن نحميهم فى الجنوب".

أما ألمانيا، التى كانت مهتمة بالنمسا، فلم تكن كثيرة التدخل فى الشئون المصرية. ومع ذلك فإن برلين لم تكن تنظر بعين الود تمامًا إلى التعاون الدائر بين فرنسا وإنجلترا حول تنفيذ سياسة مشتركة. زد على ذلك، أنه كان هناك دائنون ألمان لمصر حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة. ألم تكن تلك الأحكام واجبة الدفع؟ كان متوقعًا أن يطرح الأمير بسمارك هذا السؤال فى فترة لاحقة، والمعروف أن صاحب الفيالق الكثيرة إذا ما سأل سؤالا فهو ينتظر إجابة شافية على سؤاله.

كانت مسئولية المبادأة تقع على عاتق الحكومتين البريطانية والفرنسية. كان مطلوبًا تجنب، قدر المستطاع، الإقدام على خطوة عزل إسماعيل باشا الخطيرة. وبفرض أنه رفض التنازل عن العرش، فإن ذلك يعنى استخدام القوة. وفى مثل هذه الحال يتعين على الدولتين انتهاج السياسة التى ودّت كل منهما تحاشيها. يزاد على ذلك، أن الطرد المفاجئ للوزراء الأوروبيين، على الرغم من كونه عملاً غير حكيم، وكونه أيضًا إساءة للتأدب مع الحكومتين البريطانية والفرنسية، لم يكن انتهاكًا أو خروجًا على الالتزامات الإيجابية التى التزم بها الخديوى. وعليه، كان هناك من الأسباب ما يحتم تبين ما يمكن عمله عن طريق الاستنكار قبل اللجوء إلى الإجراءات الشديدة. وبعد مناقشة

الأمر فى كل من لندن وباريس اتفقت الحكومتان على أسلوب عمل مشترك واحد. وقد أعرب اللورد سالسبورى عن رأيه فى الرسالة التى أرسلها إلى السير فرانك فى اليوم الخامس والعشرين من شهر أبريل، على النحو التالى:-

"الخديوى يعرف حق المعرفة أن الاعتبارات التى تجبر حكومة صاحبة الجلالة على الاهتمام بشئون مصر هى التى تجعل الحكومة لا تنتهج سياسة أخرى غير سياسة تنمية الموارد وضمان قيام حكم جيد فى البلاد. ولهذا، فإن حكومة صاحبة الجلالة ترى استقلال الخديوى والحفاظ على أسرته المالكة شرطين مهمين لتحقيق هذه الأهداف؛ ونحن نرى أن هذه المشاعر نفسها تراود الحكومة الفرنسية.... وعليه فنحن نرجح أن القرار الذى تعجل جلالته فى اتخاذه، فيما يتعلق بمستقبل الإصلاح والموقف الذى يقفه من الحكومتين، لا يعد قرارًا نهائيا. ونحن نفضل البحث فى عمله المستقبلى عن تفسير أفضل للتصرف الذى أقدم عليه مؤخرًا. لكنه إذا ما استمر فى تجاهل الالتزامات المفروضة عليه بسبب أعماله وتأكيداته السابقة، وإصراره على رفض المساعدة من جانب الوزيرين الأوروبيين، اللذين تضَعهما الدولتان تحت تصرفه، فإننا يتعين علينا هنا استنتاج أن إغفاله وتجاهله للالتزامات والذى تميز به عمله مؤخرًا، إنما هو نتيجة لخطة موضوعة، وأنه (الخديوى) يتنكر لكل مظاهر الصداقة مع الدولتين. فى مثل هذه الحال، لن يتبقى للوزارتين سوى أن تحتفظا لنفسيهما بالحرية الكاملة فى تقييم مصالحهما فى مصر والعمل على الدفاع عنها، وفى اتخاذ الترتيبات التى تريا أنها هى الأنسب لضمان نظام حكم جيد وضمان ازدهار البلاد".

عندما أقدم الخديوى على طرد الوزيرين الأوروبيين كان يعرف جيدًا خطورة الخطوة التى أقدم عليها. كان قصده الأول هو الوقوف موقف

التحدى. فقد جعل الخديوى كبار ضباط الجيش يقسمون قسم "الولاء للخديوى، ومقاومة كل أعداء البلاد، وأعدائه هو شخصيًا، وكذلك أعداء أسرته". وكانت قوة الجيش قد زيدت فى ذات الوقت. وبعد ذلك بأيـــام قلائـــل، اتـــضح أن الخديوى لا يمكنه التعويل على ولاء قواته. وهذا هو السير فرانك لاســيلز، يكتب في اليوم السادس والعشرين من شهر أبريل، وبعد التركيز على البؤس والاستياء الناجم عن الوزارة الجديدة، يردف قائلاً: "قيل لـــى إن الاســتياء الناجم عن الأمور الجديدة، موجود، وإلى حد بعيد، فى الجيش، وأثار أيــضًا إحساسًا بالعداء على الخديوى، لا بين الحرس الخاص، الذى يجرى تجنيــده من بين الطبقات السكانية الفقيرة، وإنما أيضًا بين الضباط، الذين، على الرغم من معارضتهم للتدخل الأوروبى، يرون أن الخديوى مسئول عن الكــوارث التى نزلت بالبلاد".

عندما قام القنصلان العامان البريطانى والفرنسى بنقــل الآراء التـــى أعرب عنها اللورد سالسبورى فى رسالته المؤرخة ٢٥ أبريل، أنكر الخديوى فكرة سوء النية فى مسألة إساءة الأدب مع الحكومتين البريطانية والفرنسية، لكنه رفض إعادة الوزراء الأوربيين. وأصبح واضحًا لكل واحد فى مصر أن مسألة إعادة الوزراء الأوروبيين أصبحت أمرًا غير مرغوب فيه، حتى وإن أصبح ذلك أمرًا ممكنا.

جرت بعد ذلك مناقشات حول الشكل الذى يمكن مـــن خلالـــه جعـــل الأوروبيين على علاقة بالحكم فى مصر. كان الأمل ضـــعيفًا فـــى إحيـــاء السيطرة (المراقبة) الثنائية يمكن أن تفضى إلى نتائج مرضية. ولـــو قـــدر وجرى وضع المراقبين ضمن أية سلطة من السلطات المدنية فلن تكون لهما سلطة حقيقية. ولن يحظيا بمساندة أية قوة من القوى الخارجية، أو بمـــساعدة صادقة من جانب الخديوى، أو حتى بالتعاطف من جانـــب الـــشعب. كانـــا

سيدرجان ضمن الوزراء المنتمين إلى الحزب التركى المتخلف، الذى لا يمكن لهما أن يتعاطفا مع أفكاره. وفى ظل مثل هذه الظروف تصبح مسألة سيطرتهما أمرًا وهميًا، فى حين أنهما إذا ما جرى تعيينهما، فإن حكومتى إنجلترا وفرنسا، يمكن أن يكون لهما، حتى ولو من الناحية الشكلية، شيء من المسئولية عن الأزمة المالية التى على وشك الحدوث. وعليه جرى تجنيب فكرة إحياء المراقبة الثنائية.

واقع الأمر، أنه بدأ يتضح يومًا بعد يوم أن مسألة الوصول إلى حل مرضٍ للمشكلات المصرية لا يمكن أن يصبح حقيقة واقعة طالما بقى إسماعيل باشا على رأس الأمور كلها. وقد أدى العمل الذى قامت به الحكومة الألمانية إلى التعجيل بالقرار الذى كان يرجح اتخاذه تحت أى ظرف من الظروف، على الرغم من تأخر ذلك بعض الشيء. وقد أبلغ القنصل العام الألمانى فى القاهرة أن يعلن للخديوى أن "الحكومة الإمبراطورية ترى أن المرسوم الصادر فى اليوم الثانى والعشرين من شهر أبريل، والذى بمقتضاه قامت الحكومة المصرية بتقنين الأمور المتعقلة بالدين، ومن ثم إلغاء الحقوق القائمة والمعترف بها، ترى أنه انتهاك واضح ومباشر للالتزامات الدولية، التى جرى الاتفاق عليها من خلال مؤسسة الإصلاح؛ وأن الحكومة يتعين أن تعلن أن المرسوم خال من أى تأثير ملزم يتعلق بكفاية المحاكم المختلطة وحقوق رعايا الإمبراطورية، ويجب أن يكون الوالى (الخديوى) مسئولاً عن كل النتائج التى يمكن أن تترتب على تصرفاته غير القانونية". شاركت الدول الأوروبية الكبيرة الأخرى فى ذلك الاحتجاج، على الرغم من إحداث بعض التعديلات فى طريقة توصيل ذلك الاحتجاج إلى الخديوى:-

"الحكومة الفرنسية والحكومة الإنجليزية متفقتان على النصح لسموكم رسميًا[1] بالتنازل عن العرش ومغادرة مصر. وإذا ما عمل سموكم بهذه النصيحة، فإن حكومتينا سوف تعملان معًا من أجل ضمان مخصصات مالية مناسبة يجرى التوقيع عليها لكم، وأن مسألة تولى الأمير توفيق بعدكم ستظل بلا مساس. ويجب أن لا يخفى على سموكم أنك إذا رفضت التنازل عن العرش، وإذا ما أجبرت مجلس الوزراء الإنجليزى ومجلس الوزراء الفرنسى على مخاطبة السلطان مباشرة، فإنك لن تستطيع الحصول على مخصصات ولا المحافظة على خلافة الأمير توفيق لك". كان من الضرورى تحذير الخديوى بإمكانية منع الولاية عن الأمير توفيق. طبقًا للشريعة الإسلامية[*] كان الأمير عبد الحليم هو الوارث الشرعى، لكن الفرمان الصادر فى اليوم الثامن من شهر يونيو من العام ١٨٧٣الميلادى، رسم بأن تكون الولاية طبقا لحق البكورة[**]. كان الخديوى إسماعيل قد حصل على هذا الحق من السلطان عن طريق إنفاق مبالغ كبيرة من المال. وهنا أصبح أمامه الخطر المحدق الذى يمكن أن يتهدد مسألة تولى أولاده الحكم من بعده. كان معروفا أن الأمير عبد الحليم (حليم) كان يحظى بمصداقية كبيرة من إستنبول.

وفى ذات الوقت الذى جرى فيه نقل الأوامر إلى السير فرانك لاسيلز، بأنه يتعين عليه بالتعاون مع زميله الفرنسى، النصح للخديوى بالتنازل عن العرش، جرت كتابة رسالة بواسطة اللورد سالسبورى يعدد فيها الأسباب التى دعت الحكومة البريطانية إلى اتخاذ هذا القرار. قال اللورد سالسبورى:

---

(١) كنت قد أرسلت رسالة خاصة بهذا المعنى، إلى الخديوى، قبل ذلك بأيام قلائل.

(*) يقصد كرومر طبقًا للتقاليد التى نصف عليها الفرقان المكمل لمعاهدة لندن ١٨٤٠ م الذى يعطى الولاية لأكبر أبناء الأسرة (قبل فرمان ١٨٧٣) ولا علاقة للشريعة بهذا الأمر (المراجع)

(**) أى وراثة الابن البكر الذى من صلب الوالى للحكم وليس لأرشد أبناء الأسرة. (المراجع)

"ليس بالإمكان استعراض الأحداث التى انتهت بطرد الوزيرين الأوروبيين بلا قناعة بأن الخديوى لم يقبل قط قبولاً صادقًا، القيود المحددة لسلطته والمقدمة من قبل لجنة التحقيق، وأنه كان مصرًا تمامًا على استعادة سلطته الكاملة فور انتقاء الأغراض المعلقة على موافقته الشكلية".

"لقد أعطت الدولتان سموه وقتًا كافيًا للتفكر فى الخطوات السريعة التى أقدم عليها، وأن يشرع الدخول، إذا ما كان راغبًا فى ذلك، فى طريق الإصلاح الذى حددته اللجنة الدولية. وقد رفض اغتنام هذه الفرصة، ولم يلجأ إلا إلى التسويف كى يحدد القهر والقسوة اللذين كانا يستعملان فى ملء خزانته من قبل. وعليه، لم يتبق للحكومتين، طبقًا للإنذار المقدم لسموه من قبل الحكومتين، فى رسالتيهما المؤرختين الخامس والعشرين من شهر أبريل، سوى النظر فى الطريقة التى يمكن بها الدفاع عن مصالحهما فى مصر، وتأمين نظام الحكم الجيد للبلاد".

"والواضح أن علاج سوء الحكم إلى يومنا هذا ثبت فشله تمامًا... وأية محاولات من جانب الحكومتين لمساعدة الخديوى على تحاشى النتائج المترتبة على سوء الحكم لن يكون لها أى تأثير غير جعل الحكومتين مسئولتين عن ذلك فى المستقبل. يزاد على ذلك أن استخدامه لسلطته فى إحباط مشروعات الإصلاح كلها، وتصميمه على استغلال هذه السلطة، كشفت عنهما الأحداث بصورة واضحة.

لو قدر لمصر أن تكون بلدًا ليس للدولتين أى نصيب فى تاريخه، وبإمكانهما ألا يباليا بمصيره المستقبلى، فإن من الحكمة للدولتين أن تتخليا، فى هذه المرحلة، عن أى مزيد من القلق فى العلاقات بين الحاكم المصرى ورعاياه. لكن هذه السياسة، هى فى أضعف الأحوال، تعد أمرًا مستحيلاً عند بريطانيا. فموقع مصر الجغرافى، هو والمسئولية التى تحملتها الحكومة

الإنجليزية فى السنوات الماضية فى ظل الظروف الفعلية لوجودها كدولة، تحتم عليها أن لا تترك مصر وشأنها. الدولتان مرتبطتان، من منطلق الواجب والمصلحة، أن تبذلا كل ما فى وسعهما للقضاء على سوء الحكم، قبل أن يسفر عن دمار مادى وفوضى لا علاج لهما، والتى تتضح فى بعض الدول الشرقية الأخرى التى تعانى من سوء الحكم".

"فيما يتعلق بمصر، لم يبتعد هذا الخطر، لكن يمكن القضاء عليه عن طريق التغييرات محدودة المجال من ناحية، والعمل الفورى من الناحية الأخرى. ويبدو أن العقبة الوحيدة التى تقف أمام الإصلاح، تتمثل فى شخصية حاكم مصر. مشكلات هذا الحاكم المالية هى التى تؤدى حتمًا إلى القمع، كما أن سوء نيته يفسد كل الجهود الودية الهادفة إلى الإصلاح. وليس هناك شك فى أن تغيير السياسة لا يمكن أن يحدث إلا بتغيير الحاكم".

"قد يكون من واجب الدول الغربية وضع هذه الاعتبارات أمام السلطان، الذى يعد الخديوى مدينًا بسلطته لذلك الفرمان الصادر عنه بهذا الشأن. لكن قبل الإقدام على خطوة خطيرة من هذا القبيل، والتى يمكن أن تكون نتائجها وخيمة، لا على الخديوى وحده، وإنما على أسرته أيضا، قد يكون صحيحًا، فى المقام الأول، إعلام الخديوى بالنتيجة التى توصلت إليها الدولتان، وإتاحة الفرصة له للتراجع، فى ظل ظروف مناسبة ومشرِّفة، عن موقف جعلت شخصيته وأعماله الماضية غير أهل لوقوفه".

عندما أوصل القنصلان العامان البريطانى والفرنسى آراء حكومتيهما طلب الخديوى مهلة من الوقت لدراسة الأمر. وفى اليوم الحادى والعشرين من شهر يونيو، أبلغ القنصلين أنه أحال الأمر إلى السلطان. كان الخديوى يراوده شيء من الأمل فى مساعدة إستنبول له. كان الخديوى قد أوفد مبعوثًا خاصًا إلى السلطان. وجرى تقديم الرشى المالية. يزاد على ذلك، أن السلطان

أوغر صدره بادعاءات مفادها أن الدولتين الغربيتين كانتا تريـدان تجاهـل حقوقه الملكية. وعليه، كان الخديوى واثقًا من المساندة، ورجحت فى فتـرة من الفترات كفة هذه المساندة. وعلى الرغم من ذلك، تجمعت الدول الغربية كلها، ونصحت كل من ألمانيا والنمسا وروسيا وإيطاليا للخديوى بالتنازل عن العرش. وجاء النصح الإيطالى بطيئًا إلى حد ما. كانت إيطاليا طـوال هـذه الفترة تكشف عن شيء من الميل إلى مساعدة إسماعيل باشا ومساندته.

تطلب الأمر شيئًا من الاستنكار القوى من جانب السفراء فى إستنبول لمنع التشجيع من جانب السلطان للخديوى. ومع ذلك، لو قدر للخـديوى أن يُعزل، فإن السلطان آثر أن تكون عملية العزل نابعة منه هو شخصيًا، لا أن تكون نتيجة عمل مستقل من جانب الدولتين الغربيتين. وفـى ليلـة الرابـع والعشرين من شهر يونيو، تلقى السيد تريكو **Tricon**، القنصل الفرنسى العام، معلومات من إستنبول مفادها أن الباب العالى (السلطان) قرر عزل الخديوى وتعيين حليم (عبد الحليم) باشا خلفًا له. وعلى الرغم من أن الوقت كان قـد تجاوز منتصف الليل، فإن السير فرانك لاسيلز، والسيد تريكـو، والبـارون سورما، القنصل الألمانى العام، اتجهوا على الفور إلى قصر الخديوى. كتب السير فرانك لاسيلز يقول: "عندما عُرف فى الحرملك أن الأوروبيين طلبـوا مقابلة الخديوى فى تلك الساعة من الليل، كان مشهد الارتبـاك يعـز علـى الوصف. خشيت الأميرة الأم من وجود مؤامرة لاغتيال ولدها، ولذلك راحت ترجوه ألا يقابلنا، لكن عندما بلغه أن الأوروبيين كانوا مكونين من ممثلـين لكل من ألمانيا، وفرنسا وإنجلترا، وكان بصحبتهم شـريف باشـا، أوضـح الخديوى نفسه أنه لن يكون هناك خطر على حياته، ووافق على اسـتقبالنا. وقد ترك سموه الذى كان فى قمة انفعاله، لدىَّ انطباعًا بأنه لم يكن يعـرف شيئًا عما يدور. وأصر تمامًا على موقفه من عدم التنازل عن العرش.

جاءت آخر حركة من حركات مقاومة التنازل عن العرش، فى صباح اليوم الخامس والعشرين من شهر يونيو. وأُعد مرسوم خديوى يقضى بزيادة عدد الجيش إلى ١٥٠٠٠٠ رجل. وجرت مناقشة بعض المقترحات الطائشة، التى كانت تستهدف إغراق البلاد المحيطة بالإسكندرية. لكن الخديوى أدرك أن المباراة قد انتهت. وكان الكثير من منقولاته الثمينة قد جرى نقلها إلى يخته فى الإسكندرية.

فى ذات الوقت، كان الضغط الدبلوماسى على إستتبول قد أحدث الأثر المطلوب. كانت الدول الأوروبية مصممة تصميمًا قاطعًا على أن الأمير توفيق، وليس الأمير حليم هو الذى يجب أن يكون خديوى مصر. وفى السادس والعشرين من شهر يونيو، أرسل السلطان برقية، إلى القاهرة موجهة "إلى خديوى مصر السابق إسماعيل باشا"، تضمنت المقطوعة التالية:-

"ثبت أن احتفاظك بمنصب الخديوى أدى إلى زيادة المشكلات والمصاعب الحالية. وعليه فإن السلطان صاحب الجلالة الإمبراطورية (السلطان)، بعد مناقشة القرار مع مجلس وزرائه، قرر تعيين صاحب المعالى محمد توفيق باشا فى منصب الخديوى. وقد أُبلغ هذا القرار السامى لمعاليه برسالة أخرى، وأنا أدعوك إلى التخلى عن الشئون الحكومية، وأن تلتزم بأمر صاحب الجلالة السلطان"(*).

جرى فى ذات الوقت إرسال برقية أخرى إلى الأمير توفيق بتعيينه خديويا لمصر.

أصبح واضحًا أن المقاومة لا طائل من ورائها. وباختفاء آخر الآمال فى طلب المساعدة، أرسل الخديوى فى طلب الأمير توفيق، وفى حضرة

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

وزرائه نقل سلطته إليه. يقال إن المشهد كان مؤثرًا. فقد عبر كل من الأب والابن عن انفعالهما.

كان من الأفضل عدم تأخير تولى الخديوى الجديد للعرش. وعليه تولى محمد توفيق منصب الخديوى على الفور. وعند الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو من العام ١٩٧٩ الميلادى، أبرق السير فرانك لاسيلز إلى اللورد سالسبورى يقول:

"جرى من القلعة هذا المساء إطلاق دانات المدافع تحية ملكية لاعتلاء الأمير توفيق العرش، وقد أقام سموه حفل استقبال رسمى فى القلعة بهذه المناسبة، حضره السلك الدبلوماسى والقنصلى كله، والوزراء، والمسئولون الحكوميون وعدد كبير من أفراد الشعب". كذلك تجمع جمهور كبير فى شوارع القاهرة، وقد اختتم هذا الاحتفال دون أن يعرف السكان خبر عزل إسماعيل باشا، ولكن الناس علموا بهذا الخبر عندما أطلقت المدافع داناتها من القلعة تكريمًا لخلف إسماعيل.

تبقى مشهد واحد كان لابد من تمثيله. كانت مسألة بقاء الخديوى المخلوع فى مصر أمرًا غير مرغوب فيه. إذ كانت هناك تساؤلات حول إمكانية ذهابه إلى إستنبول وإلى أزمير **Smyrna**. فكر إسماعيل باشا أخيرًا فى اللجوء إلى نابولى حيث وضع فيها ملك إيطاليا منزلاً تحت تصرف إسماعيل باشا[1]. غادر إسماعيل باشا القاهرة عند الساعة الحادية عشرة والنصف من اليوم الثلاثين من شهر يونيو إلى الإسكندرية. وأفهم الجميع أنه لا يود الإعلان رسميًا عن رحيله. وعليه، لم يحضر أحد من الممثلين

---

(١) ذهب إسماعيل باشا، فى فترة لاحقة، إلى إستنبول. وتوفى فى اليوم الثانى من شهر مارس من العام ١٨٩٥ الميلادى.

الأجانب إلى محطة السكة الحديدية. ومع ذلك، تجمع حشد كبير من الناس ليشهدوا رحيله. كانت نساء الحرملك متشحات بالسواد، وكنَّ فى عربات خارج المحطة، وكُنَّ يعبرن عن أحزانهن بصوت عال. قبل أن يدخل إسماعيل باشا عربته قال بضع كلمات للناس المجتمعين، إنه بمغادرته مصر يضع ولده، الخديوى، فى رعايتهم وحفظهم. وودع توفيق والده وإخوته الذين كانوا يرافقون إسماعيل باشا. قال أحد شهود العيان: "كان المشهد مؤثرًا إلى حد أن قلة قليلة من بين الحاضرين هى التى استطاعت تمالك نفسها من البكاء".

عندما وصل إسماعيل باشا إلى الإسكندرية ركب على ظهر يخته (المحروسة). وقد كتب السيد/ كالفرت **Calvert**، نائب القنصل البريطانى فى الإسكندرية يقول: "كان ظهر المحروسة يعج بالمسئولين والمقيمين الأوروبيين الذين جاءوا طلبًا للاستئذان فى المغادرة من إسماعيل باشا. كان سموه يلقى احترامًا وتقديرًا كبيرين سواء أكان فى البر أم على ظهر اليخت. وعلى الرغم من أن وجهه كانت ترتسم عليه آثار انفعالات حديثة قوية، فإنه كان صامدًا صمود الرجال، ومستبشرًا، ومتحدثًا بكلام لطيف مع كل من كانوا يودعونه، وعندما جعل يصافحهم".

إذا كان حكم إسماعيل باشا قد اتسم بالفساد فإن سقوطه كان محترمًا ومقدَّرًا. ولابد أن ألد أعدائه قد رقوا له فى ساعة كربه وبخاصة أنه وقف مرفوع الهامة وسقط مدحورًا. يقول فرانسس بيكون: "من الذى يستطيع رؤية أو تبين الأيام السوداء، لذلك الذى يعيش، ويمشى فى جنازة سمعته الخاصة؟" هذا العابر الذى يخفى على الأخلاق الحميدة، لو قُدِّر له أن يرى المحروسة وهى تتحرك خارجة من ميناء الإسكندرية فى عصر ذلك اليوم من أيام الصيف، لابد وأن يكون قد تنهد تنهيدة على واحدة من أبرز الأمثلة على الفرص الذهبية الضائعة التى عرفها العالم كله.

ربما تكون أحداث حكم إسماعيل باشا لمصر قد بلغت من حداثة العهد مبلغًا يصعب معه إصدار حكم محايد بشأنها. يضاف إلى ذلك أنى ليست لدى المؤهلات اللازمة للحيادية الكاملة. وأنا فى ذات الوقت، لست مدركًا تمامًا لأى نوع من التحيز فى هذا الأمر. لقد حاولت، طوال هذا السرد، انتقاد سلوك إسماعيل باشا، لكنى لم أشعر قط بأى استياء شخصى تجاه الرجل. لقد كانت مشاعرى طوال هذه النضالات مستوحاة من الإشفاق بدلاً من الغضب. كنت أحس دومًا أن إسماعيل باشا لو كان قد وقع فى أيدٍ أفضل من تلك التى وقع فيها إبان الجزء الباكر من حياته العملية فلربما أدى ذلك إلى تغيير تاريخ مصر الحديث. والأرجح أن قلة قليلة من البشر هم الذين خبروا أكثر من إسماعيل ذلك الذى يسمونه "انعدام الصداقة الموحش فى السلطة الأنانية"[1]. ونحن لا يمكن أن نُفْرِط فى إدانتنا لكل أولئك الذين تملقوه ثم افترسوه بعد ذلك. لكن فيما يتعلق به هو شخصيًا، وأيًا كانت قسوة النقد الموجه إليه، يجب أن نعترف أن هناك بعض الظروف التى تقتضى تخفيف النقد. كان إسماعيل باشا يود إدخال الحضارة الأوروبية إلى مصر بمعدل سريع، لكنه لم تكن لديه أية فكرة عن كيفية تحقيق هذا الهدف. ولم تكن لديه أيضًا المعرفة ولا الخبرة اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. وهنا يجب أن نلاحظ أن إسماعيل لم يكن متعلمًا بتاتًا. عندما عاد السيد نسَّان **Nassan** عائدًا إلى أوروبا فى العام ١٨٥٥ الميلادى، وجد أن **سائق عربات إنجليزى**، كان يعمل فى خدمة إسماعيل، كان مسافرًا معه فى العربة نفسها. **وما قاله ذلك الرجل عن حياة إسماعيل الخاصة** يتعين علينا إيراده هنا. وليس هناك أى شك فى دقة هذه الرواية. **قال الرجل: "كان من عادة إسماعيل هو وأخوه مصطفى**

---

(١) عن كتاب دِل Dill المعنون "المجتمع الرومانى من نيرون إلى ماركوس أوريليوس" ص٣٧٩ .

عندما كانا فى باريس، أن يشتريا كل ما يريانه؛ كانا مثل طفلين، لم يكن أى شيء كافيًا لهما؛ كانا يشتريان عربات وخيول مثل خيول الملكة فيكتوريا أو خيول الإمبراطور، ويتركان هذه العربات تتلف بسبب عدم التنظيف وعدم وجود المأوى... كان أفضل الناس عنده والذين يود التحدث معهم هم خدمه، والأندال الذين كانوا يحضرون له غلايينه ويقفون أمامه وهم يضعون أذرعهم على بعضها البعض. كان فى بعض الأحيان يجلس على الكنبة ويدخن، ويتكلم معهم بالساعات، وكل كلامه عن النساء والأشياء التى من هذا القبيل.... عرفته فى بعض الأحيان وكان يحاول قراءة رواية فرنسية، لكنه كان يمضى ساعتين فى تصفح أو إنهاء صفحة واحدة. رأيته مرة أو اثنين وهو يحاول الكتابة. كانت حروفه يصل ارتفاع الواحدة منها إلى حوالى نصف بوصة، كما لو كانت حروفا فى كراسة طفل من الأطفال. مبلغ ظنى أنه لم يستطع قط إنهاء جملة واحدة"[١].

كانت علاقاتى الشخصية بإسماعيل باشا ودية الطابع، وتلك حقيقة تعلى من شأن الرجل، والسبب فى ذلك، أنه لو كان فى مصر شخص واحد يضمر له إسماعيل الحقد والضغينة، فإن هذا الشخص هو أنا. لقد لعبت دورًا بارزًا فى الأحداث التى أدت إلى عزل إسماعيل، وبخاصة فى تعيين لجنة التحقيق، وتلك ضربة لم يفق منها إسماعيل. لم يكن إسماعيل باشا من أولئك الذين يحملون الغل والضغينة.

عندما يصدر حكم، من أى شخص كان، على حكم إسماعيل لمصر، فإن هذا الحكم لا يمكن أن يكون منصفًا. قلة قليلة من البشر هم الذين تمتعوا بمركز أكثر إبهارًا من المركز الذى شغله إسماعيل باشا عندما أصبح خديويا

---

[١] محادثات، ... إلخ، المجلد الثانى. ص ٢٢٨ .

لمصر. كان إسماعيل حاكمًا مطلقًا على شعب سلس القيادة يسكن واحدة من أخصب بقاع الأرض فى الدنيا كلها. كانت لديه السلطة، والمنزلة، ودرجة من الثراء من قبيل ذلك الثراء الذى أُعطى لأفراد قلائل. مع شيء من الحرص كان بوسع إسماعيل إشباع كل مطمح من مطامحه الشرعية، وكان يمكن أن يخلّف وراءه اسمًا تحترمه الأجيال من بعده. لقد أطاح بذلك كله وتخلص منه. وقع إسماعيل فريسة لإساءة استعمال السلطة إلى حد بعيد جدًّا. لقد هبطت آلهةٌ كبيرة من آلهة الانتقام على ملك مصر. بعثر إسماعيل ثروته، وعندما جرى عزله فى النهاية، تلبية لرغبات دول أوروبا، لم يكن هناك من بين أفراد شعبه وبني وطنه- حتى ولو عشرة- على الرغم من كراهيتهم لتدخل الأجانب، لم يظنوا أنه كان يستحق ذلك الذى نزل به.

جرت العادة فى كثير من الأحيان، أن يظن الملوك المعزولون أن رعاياهم السابقين يشتاقون إلى عودتهم إلى السلطة. وأنا لا أظن أن إسماعيل باشا خطرت بباله أفكار من هذا القبيل. لو حدث ذلك، لكان الرجل مخطئًا. كان إسماعيل اعتبارًا من تاريخ عزله فاسدًا سياسيًّا، كما أن رعاياه السابقين ينظرون الآن إلى حكمه باعتباره حلمًا مزعجًا لا يزالون يعانونه، وأن أطفال أطفالهم سوف يستمرون فى المعاناة بسبب سوء حكم هذا الرجل.

جرى مؤخرًا فى مصر الاحتفال بذكرى مولد محمد على. تعد الأعياد الوطنية أشياء معقولة عندما تعيد إلى الأذهان حدوث مناسبة معينة تستحق الثناء والامتنان من الأجيال. وعليه، ليس من غير الطبيعى، أن يقوم الفرنسيون، متناسين الفظائع التى صاحبت سقوط سجن الباستيل، بالاعتراف بتلك المناسبة ويعتبرونها رمزًا لفجر عهد جديد، وكان لابد عليهم من رفع هذا التاريخ الذى وقع فيه ذلك الحادث إلى مرتبة ومكانة الذكرى السنوية الوطنية. ومن الطبيعى أيضًا أن يؤيد المصريون مولد رجل شهير أعطى

بلادهم وجودًا إداريًا مستقلاً. ومع ذلك، هناك ذكرى سنوية أخرى تصلح تمامًا لاحتفال المصريين المحدثين بها، وهو اليوم الذى تنازل فيه إسماعيل باشا عن الحكم، تحت ضغط من الدول الأوروبية. كان ذلك اليوم بمثابة دخول عهد جديد. ولابد لأجيال مصر الحاضرة والقادمة أن لا تجعل تلك الذكرى تغيب عن الأذهان. لقد دق تنازل إسماعيل باشا عن العرش ناقوس وفاة الحكم الشخصى المستبد فى مصر. ونحن نأمل ونعتقد أن ذلك الحكم يستحيل أن يحيا من جديد؛ ولكن على الرغم من الضمانات القوية التى يمكن أن تُسجَّل على الورق، هناك احتمال كبير لعودة هذا الحكم بصورة أو أخرى، إذا ما قدر للاحتلال البريطانى لمصر الانتهاء قبل آوانه. وبعد أن يتضح تمامًا أن الخطر قد زال، فإن مسألة إنهاء الاحتلال سوف تتخذ شكلاً جديدًا. وعلى كل حال، فالمرجح هو أن أذهان كل المطلعين والمراقبين الهادئين، يرون مرور فترة زمنية، قبل أن تتأكد هذه الأذهان من أن ذلك التحول السياسى قد حدث بالفعل.

القسم الثاني

الثورة العرابية

من أغسطس ١٨٧٩ إلى أغسطس ١٨٨٣

سَتُغلب ابنة مصر؛ ستُسلَّم إلى أيدى أهل الشمال.

أرميا النبى الإصحاح ٤٦ آية ٢٤

الفصل التاسع

تنصيب توفيق

أغسطس ـ نوفمبر من العام ١٨٧٩

أحوال البلاد، وزارة شريف باشا، تولى الخديوى رئاسة مجلس الوزراء، وزارة رياض باشا، العلاقات بين الخديوى والوزراء، السلطان يلغى فرمان العام ١٨٧٣، اعتراض كل من فرنسا وإنجلترا، الشريعة الإسلامية فى الولاية، حق عقد المعاهدات التجارية، وإبرام القروض، الجيش، منح الخديوى الأوسمة والنياشين، تعيين المراقبين، تقسيم العمل بين المراقبين، لجنة التصفية.

مع عزل إسماعيل باشا تكون العقبات الرئيسية التى كانت تقف فى طريق الإصلاح المصرى قد انتهت وأزيلت. يزاد على ذلك، أن نفوذ إسماعيل الخطير بقى فترة طويلة بعد تنازله عن العرش. واقع الأمر، أن إسماعيل باشا خلّف ميراثًا خاسرًا لمن جاء بعده. كانت الخزانة العامة مفلسة. ونظام الجيش كان مهتزًا، وكانت كل طبقات المجتمع المصرى تحس بالاستياء؛ استاء الفقراء من الإجراءات القمعية التى كان حاكمهم يَتَّبِعُها؛ واستاء الأغنياء لأن الخطر تهدد الامتيازات التى كانوا يحصلون عليها؛

واستاء الأوروبيون لأن الأموال المستحقة لهم لم تُدفع، واستاءوا أيضًا بسبب الكساد التجارى الذى حدث نتيجة ذلك الارتباك العام. وترابطت القوى الأوروبية، فترة من الوقت، فى وجه خطر مشترك، لكن لم يتوقف دولاب المنافسات الدولية الصغيرة، التى كانت تكشف عن نفسها، عند مناقشة أية مسألة من المسائل المحلية المهمة. كان العرب يكرهون الأتراك ولا يثقون بهم . وكان الأتراك بدورهم يكرهون الأوروبيين ولا يثقون بهم. كانت هناك حاجة ماسة إلى المساعدة الأوروبية، لكن كان من الصعب تحديد الشكل الذى تقدم به هذه المساعدة. يزاد على ذلك، أن الإصلاحات التى تمليها مصلحة البلاد كان يساء فهمها وتفسر تفسيرا سيئًا. كان من شبه المستحيل أن تؤتى تلك الإصلاحات ثمارها العاجلة، هذا فى الوقت الذى كانت تنتقل فيه مسئولية عدم انتشارها وتعميمها، لتلقى بصفة أساسية على عاتق العناصر الأجنبية والمسيحية فى الحكومة. وكان لابد من مرور بعض الوقت قبل أن يتمكن الشعب المصرى المرهق، من الرؤية خلال ضباب الجهل الكثيف والتمثيل السيئ، أن بعض المنافع المادية قد تعود عليهم من التدخل الأجنبى. كان على رأس ذلك كله، أمير شاب مفعم بأفضل النوايا لكنه يفتقر إلى الخبرة. يزاد على ذلك، أن هيأته وطبيعته الخاصة، هما والانتقادات التى وجهت لنظام حكم والده القمعى، كل ذلك جعل الأمير توفيق يحبذ الحكم بالقانون والنظام. لكن الإعمال الصحيح للعدالة كان مستحيلاً إلا بعد إنشاء المحاكم وتعيين القضاة المؤهلين. من هنا فإن فترة الانتقال من نظام الحكم العرفى إلى نظام الحكم القانونى لم تكن مؤلمة فقط، وإنما كانت خطيرة أيضًا. كانت أذهان الناس قد احتارت بسبب كثرة الكلام عن التغييرات العضوية. قال واحد من كبار مفكرى بريطانيا السياسيين "ليس من الحكمة، أن يكون دواء الدستور

المبالغ فيه، خبزًا يوميًا له"[1]. لقد اهتزت عادات الطاعة التى ورثها المصريون عن أجدادهم، اهتزازًا مريعًا. لم يكن بالإمكان تسوية كل ذلك الاضطراب على الفور. كان لابد من حدوث انهيار أكثر خطورة فى آلة الدولة قبل أن تعود مياه التقدم السلمى الهادئة إلى مجاريها. عبر سياسى شهير محافظ، فى حوار جرى بينى وبينه ذات مرة، عن رأى يقوم على عدم المبالغة فى التطرف فى المبادئ المعادية للنظام المحافظ. قال ذلك السياسى الشهير: "الشرق متعطش للثورة ومشتاق إليها". هذه العبارة صحيحة؛ والسبب فى ذلك أن التغييرات العنيفة من إمارة **Amurath** إلى أخرى، والتى سجلها تاريخ الشرق فى كثير من الأحيان، كانت فى معظم الأحيان نتيجة من نتائج مؤامرات القصر، لا الثورة. كانت يتعين على المصريين تجربة ما إذا كان مصيرهم يمكن أن يتحسن عن طريق حركة، سمتها الرئيسة تتمثل فى أنها تضم بعض الآمال القومية الغامضة العاجزة عن التحقق، فى ظل وجود تكتيكات الحرس البريتورى[*] المتمرد القديم. كان جهاز الدولة يعمل بجد طوال ذلك الوقت، لكن هذا العمل كان منطويًا على شىء من النجاح المرتقب. لم يحدث ذلك إلا بعد أن وصل سيزيف[**] **Sisyphus** المصرى بحجره إلى مسافة قريبة من رأس التل، ثم هوى الحجر من قبضته متدحرجًا إلى هوة الفوضى. ثم يبدأ من جديد ذلك الذى فعله من قبل، لكن فى ظل ظروف جديدة تكون مواتية للنتيجة النهائية.

---

(١) إدموند بيرك، تأملات فى الثورة الفرنسية.

(*) بريتورى: إشارة إلى الحرس الرومانى القديم. (المترجم)

(**) الإشارة هنا إلى سيزيف اليونانى القديم الذى كان لا عمل له سوى رفع الحجر إلى أعلى التل ثم يتركه يتدحرج نازلا؛ ليبدأ ذلك الذى سبق أن فعله من جديد. (المترجم)

كان لابد من ضبط مختلف أجزاء ماكينة الدولة قبل أن تبدأ عملها. كان لابد من تشكيل وزارة. وكان لابد من تحديد الدور الفعال الذى يجب أن يلعبه الخديوى. وكان لابد أيضًا من تقنين العلاقات بين السلطان والخديوى. وكان من الضرورى أيضًا اتخاذ الإجراءات التى تضع العلاقات الجديدة بين الحكومة المصرية ودائنيها على قدم المساواة من الناحية القانونية.

كلف الخديوى شريف باشا بتشكيل الوزارة. وعلى الفور تقدم شريف باشا للخديوى بتشكيل لم يوافق عليه سموه. وفى اليوم الثامن عشر من شهر أغسطس، تقدم شريف باشا باستقالته، التى قبلها الخديوى، قرر الخديوى فى ذلك الوقت، الاحتفاظ لنفسه برئاسة مجلس الوزراء. وأوضح سموه للسير فرانك لاسيلز الأسباب التى جعلته لم يوافق على مقترحات شريف باشا. كتب السير فرانك لاسيلز يقول: "كان الخديوى توفيق يعرف أنه قد يُقال إن عمله كان محاولة منه للعودة إلى النظام القديم الذى يقوم على الحكم الشخصى. وأكد لى أنه ليست لديه رغبة القيام بذلك؛ لكن المؤسسات الليبرالية لم تكن مناسبة تمامًا للبلاد فى ذلك الوقت، كما أن التشكيل الوزارى الذى قُدِّم له لم يعدُ أن يكون ديكورًا مسرحيًا **décor de theatre**... وأنه هو نفسه مسئول عن حكومة البلاد، وأنه مصمم على الاضطلاع بنصيبه من العمل، وأن لا يوارى نفسه خلف تشكيل وهمى غير حقيقى". أبلغ شريف باشا، من الناحية الأخرى، السير فرانك لاسيلز أنه، على الرغم من سعادته بإعفائه من مهامه فإنه "بصفته مصريًا، فهو آسف للعودة إلى السلطة الشخصية. وأن هناك أشخاصًا كثيرين داخل القصر وخارجه، سوف يسعدون، من منطلق أغراضهم الشخصية، بعودة السلطة المطلقة للخديوى، لكن ذلك سيكون من سوء طالع البلاد بحق إذا ما وقعت من جديد تحت حكم ملكى مطلق".

ليس هناك شك فى أن الخديوى تصرف تصرفًا حكيمًا عندما رفض المقترحات المقدمة له من شريف باشا. ذلك أن أى تشكيل وزارى لابد وأن يكون بحكم الضرورة فى تلك الأيام، مجرد شكل من أشكال الديكور المسرحى[1]. هذا يعنى أن نظام الحكم الوحيد الذى يناسب مصر، هو النظام الإقطاعى المستبد، لكن يتعين لذلك النظام أن يكون خيرا، الأمر الذى يستلزم وضعه تحت السيطرة الفاعلة إلى حد ما. كان لابد لتلك السيطرة أن تتجلى بشكل أوضح فى اختيار الأفراد الذين عُهد إليهم بالسلطة أكثر من أية محاولة أخرى من محاولات نسخ المؤسسات الأوروبية، التى لم تكن مناسبة لسلوكيات وتقاليد الشعب من ناحية، وحال المجتمع الموجود فى مصر فى ذلك الوقت من ناحية أخرى. وعلى الرغم من ذلك، فإن الموقف الذى كان يقفه شريف باشا فى ذلك الوقت كان جديرًا بالتعاطف معه. كان شريف باشا

---

(١) كانت نظم الحكم المفضلة فى ذلك الوقت بين كثيرين ممن يفضلون، أو يتظاهرون بتفضيل حكومة دستورية، يمكن الحكم عليها من البيان الذى صدر من الشيخ محمد عبده فى العام ١٩٠٣ إلى السيد/ ولفريد سكاون بلنت (التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزي لمصر، ص٤٠٣)(*). قال الشيخ محمد عبده: "إن سلطان باشا وعد بإحضار التماسات من كل عضو من أعضاء مجلس النواب فى مصر، وأن كل هذه الالتماسات ستكون مؤيدة للدستور. كان ذلك الكلام صحيحًا، لأن العُمد كلهم كانوا غاضبين من رياض باشا لأنه عطّل سلطتهم فى الإفادة من عمالة السخرة". هذا يعنى أن رياض باشا الذى كان مفترضًا أن يكون ممثلاً إلى حد ما للحكم الشخصي المتطرف، كان يحاول إلغاء نظام السُخرة الجائر، فى الوقت الذى كان الدستوريون فيه، يتطلعون إلى تأكيد استمرار وجود نظام السخرة، من خلال إدخال المؤسسات الليبرالية. (*) هذا الكتاب من منشورات المركز القومى للترجمة، فى جمهورية مصر العربية، وهو من ترجمة الدكتور/ صبرى محمد حسن.

رجلاً أمينًا بمعنى الكلمة. وكان مقتنعًا بالضرر الناتج عن الحكم المطلق الذى يمارسه الخديوى. لم يكن على قناعة تامة، أن تغيير المستبد، يمكن أن يحدث تغييرًا ماديًّا فى الاستبداد نفسه. وعلى الرغم من أن آراءه الخاصة بأفضل نظام حكم للبلاد، كانت تبدو غير مناسبة لظروف ذلك الزمان، فإن مقترحاته واستقالته أفاداه هو شخصيًّا.

كانت الحكمة فى إصرار الخديوى على تولى منصب رئاسة الوزارة تدور من حولها شكوك كثيرة. ومن يمن الطالع، أن احتفاظ الخديوى بمنصب رئيس الوزراء لم يدم طويلاً. فقد جرى استدعاء رياض باشا إلى مصر، وجرى فى اليوم الثانى والعشرين من شهر سبتمبر، تكليفه بتشكيل الوزارة. وجرت المحافظة على المبادئ التى وردت فى مرسوم إسماعيل باشا الصادر بتاريخ اليوم الثامن والعشرين من شهر أغسطس من العام ١٨٧٨الميلادى. وعُيِّن رياض باشا رئيسًا لمجلس الوزراء، لكن الخديوى احتفظ لنفسه بحق رئاسة اجتماعات المجلس كلما رغب هو فى ذلك.

كانت مدة هذه الوزارة أطول من مدة الوزارة السابقة لها. ومن بين الأسباب التى أضفت على هذه الوزارة طابع الاستقرار، أن العلاقات بين الخديوى ووزرائه كانت فى وضع مناسب للمتطلبات الحقيقية للبلاد. وجرى الوصول إلى حل وسط بين نظام استبعاد الخديوى كلية عن ممارسة أى شكل من أشكال السلطة الفعلية، والنظام الذى يحتم أن تكون له السلطة المطلقة. كان من الضرورى ربط الخديوى بحكومة البلاد. وقد تحقق ذلك الربط عن طريق الموافقة على حقه فى ترأس مجلس الوزراء كلما وجد ذلك مناسبًا. على الجانب الآخر، كان مفهومًا أن الخديوى ينبغى أن يكون هو رئيس وزرائه، لكن إذا ما أضفنا إلى ذلك مخاطرة العودة إلى النظام القديم، التى ينطوى عليها هذا النظام الجديد، نجد أنه كانت هناك أيضًا معارضة مفادها

أن حاكم الدولة قد أصبح مسئولاً مسئولية شخصية عن كل عمل من أعمال الإدارة الحكومية. معروف أن العلاج الطبيعي لأى عيب من العيوب الخطيرة فى نظام حكم الدولة يكون عن طريق تغيير الوزارة. والخديوى لو أصبح رئيسًا لوزرائه لكان قد جرى رفع صمام الأمان هذا. ولربما نشأت حالة، أصبح معها تغيير السياسة أمرًا شبه مستحيل فى ظل عدم تغيير الخديوى. واقع الأمر، أن الكثير كان يعتمد على الروح التى جرى خلالها التوصل إلى الحل الوسط. لو كان الخديوى يقصد الروغان من روح المرسوم الصادر فى شهر أغسطس من العام ١٨٧٨ الميلادى، فقد كان بوسعه أن يفعل ذلك. لكن الرجل، على العكس من ذلك، قبل قبولاً صادقًا مبدأ المسئولية الوزارية. لقد نجح النظام تمامًا، وعلى الرغم من أن القدر كان يخبئ لمصر الكثير من المصاعب المختلفة، فإن مسألة الدور الذى يجب أن يقوم به توفيق باشا فى حكم البلاد، جرى تحديده فى نهاية المطاف من خلال الاتفاق الذى أُجرى فى شهر سبتمبر من العام ١٨٧٩ الميلادى.

أدت تسوية العلاقات بين تركيا ومصر إلى ظهور مشكلات كبيرة، لم يجر ترتيبها إلا بعد تفاوض دبلوماسى عاصف إلى حد ما. كان الباب العالى قد بذل جهدًا مضنيًا من أجل تقوية قبضته على مصر.

وتزامنًا مع صدور أمر عزل إسماعيل باشا، جرى أيضًا توقيع مرسوم(*) إمبراطورى يلغى الفرمان الصادر فى العام ١٨٧٣ الميلادى. كان لابد من إصدار فرمان جديد بناء على هذا العمل من جانب السلطان. وأعرب الباب العالى عن استيائه الكبير ورفضه إطلاع الحكومتين البريطانية

(*) استعمال المؤلف كلمة Irade وهى مأخوذة من الكلمة العربية "إرادة"، ولا تطلق إلا على المرسوم الكتابى الذى يصدر عن السلطان فى إستنبول. (المترجم)

والفرنسية على بنود الفرمان قبل صدوره. ونتج عن ذلك إرسال أوامر عاجلة للسفراء فى إستنبول. وجرى لفت نظر السلطان ووزرائه، أنهم فى محاولتهم إحكام قبضتهم على مصر، إنما يخاطرون بضياع البلاد منهم بصفة نهائية. وعندها استسلم السلطان ووزراؤه، وجرت الموافقة على مبدأ مناقشة بنود الفرمان بواسطة الحكومتين البريطانية والفرنسية قبل صدوره. وهنا بدأت مناقشات البنود التى سيحتوى عليها الفرمان الجديد.

حصل، إسماعيل باشا فى العام ١٨٧٣ الميلادى، على أربعة امتيازات من السلطان، مقابل الأموال التى أغدقها على إستنبول. أول هذه الامتيازات، أن الشريعة الإسلامية جرى تجنيبها فى مسألة ولاية العرش. وأن تولى الابن البكر للعرش، سيكون هو المبدأ الذى سيجرى اتباعه فى تولى الخديوى العرش. ثانى هذه الامتيازات، أُعطيت مصر حق إبرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى. ثالثًا، أُعطيت الحرية المطلقة للخديوى فى إبرام عقود القروض الأجنبية. رابعًا، حصل الخديوى على حق تحديد قوة الجيش المصرى، بالرقم الذى يراه هو ضروريًا دون الرجوع إلى إستنبول. كان السلطان يود إلغاء هذه الامتيازات فى ذلك الوقت.

لم تكن آراء الحكومتين البريطانية والفرنسية متطابقة بشأن النقاط التى سيتضمنها الفرمان. كانت السياسة التقليدية الفرنسية تحبذ ــ إن لم تكن مصر مستقلة ــ فى كل الأحوال تخفيف الروابط التى تُوَحِّد الحاكم المطلق مع إقطاعيته. وعليه، لم تكن الحكومة الفرنسية موافقة على الإجراءات الصارمة التى كان السلطان يود فرضها. وكان السيد / م. فورنيه **Fournier**، الذى كان سفيرًا لفرنسا لدى إستنبول فى ذلك الوقت، مصرًا إصرارًا شديدًا على تقديم ذلك الاعتراض. يزاد على ذلك، أن الحكومات البريطانية المتوالية، كانت من جانب آخر، ولفترة طويلة من الزمن تعارض الإجراءات الرامية إلى تجزئة

الإمبراطورية العثمانية. وإذا ما استثنينا موضوع تولى العرش، نجد أن اللورد سالسبورى، لم يكن لديه أى اعتراض على المقترحات المقدمة من السلطان. يزاد على ذلك أن السير أوستن ليارد **Layard**، المتحدث الرسمى باسم الحكومة البريطانية فى إستنبول، كان من المُحبِّذين المحبين لكل ما هو تركى.

أضف إلى ذلك، أن الحكومتين اتفقتا على مسألة تولى العرش. تنص الشريعة الإسلامية على أن ولاية العهد تكون لأكبر أبناء العائلة. وظل هذا المبدأ على امتداد التاريخ العثمانى كله مصدرًا خصبًا من مصادر الدس والتآمر، وأدى فى كثير من الأحيان إلى سفك الدماء. القول المأثور المأخوذ عن باجازيت **Bajazet** الأول — "وفاة الأمير أفضل من خسارة المقاطعة" — لا يزال منقوشًا على البوابات الداخلية للقصر الإمبراطورى فى إستنبول. واقع الأمر أن ذبح أفرع الأسرة كلها، هو وسيلة من وسائل التحوط للمؤامرات التى ضلع فيها حكام الدول الشرقية فى كثير من الأحيان(١).

---

(١) ليس هناك شك فى أن اغتيال ولى العهد أو سجنه، وبخاصة عندما يكشف عن شيء من المقدرة، يعد سببًا من الأسباب الكثيرة التى أدت إلى تحلل العثمانيين وانهيارهم. وعلى سبيل المثال، فإن السلطان إبراهيم (١٦٤٠-١٦٤٨) كان هو الأخ الوحيد لأميوريث Amuraith الرابع(*)، أما باقي الأخوة فقد جرى إعدامهم عندما تولى الأخير العرش. عندما كان أميوريث على فراش موته، أمر بقتل إبراهيم الذى حُبس فى السجن ثمانية أعوام لكن الأمر لم يُنفذ. يقول كريسى Creasy (في كتابه "الأتراك العثمانيون"): "عندما توفى أميوريث جاء إبراهيم وتولى عرش تركيا، الذى لقى فيه رجلاً أنانيًا شهوانيا، أدى السَّجْن الطويل والرعب المستمر، إلى تمزيق كل ما وهبته الطبيعية إياه، وكان هو الآخر سلابا ونهابًا وجشعًا، ومتعطشًا لسفك الدماء، كما كان جبانًا ووضيعًا أيضًا". =

وعليه٭، أصرت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مبدإ تولى الابن البكر للخديوى للعرش وأن ينص على ذلك فى الفرمان. ووافق الباب العالى على هذه النقطة.

كتب اللورد سالسبورى يقول: "إن حكومة صاحبة الجلالة لن تعترض على الحدود التى يضعها الخديوى للقوات العسكرية والقوات البحرية التى يرى هو الاحتفاظ بها، كما أنها أيضًا لا تعترض على سلطته فى إبرام المعاهدات التجارية". علقت الحكومة الفرنسية، من الناحية الأخرى، أهمية كبيرة على مسألة حق الخديوى فى إبرام اتفاقيات تجارية، ونتج عن ذلك موافقة الباب العالى على هذه المسألة. وبهذه الطريقة أصبح الفرمان الجديد تحصيل حاصل لهذه النقطة كما وردت فى فرمان العام ١٨٧٣ الميلادى.

يزاد على ذلك أن الباب العالى كسب النقطة المتعلقة بالقيود التى كان يود فرضها على قوة الجيش المصرى. نص الفرمان الجديد على ألا يزيد عدد الجيش فى زمن السلم على ١٨٠٠٠ رجل.

كتب اللورد سالسبورى عن سلطة الخديوى فى اقتراض المال: "لقد أُسيء استعمال سلطة الحصول على القروض إساءة بالغة، الأمر الذى جر الكوارث على رفاة مصر، الأمر الذى يجعل من المفيد سحب هذه السلطة من الخديوى تمامًا، إذ من الواضح أن البلد ليس على استعداد لتحمل المزيد من المحاولات التى تثقل ديونه بأساليب من هذا القبيل". هذا يعنى أن الحكومة

= هذا الأسلوب قديم جدا. فقد قتل جيهو Jehu، عندما وصل إلى العرش، أبناء أخيه Ahab السبعين. ــ ٢ الملوك : الإصحاح العاشرة. الآيات من ١ إلى ١١. (٭) المقصود به السلطان مراد الرابع (١٦٢٣- ١٦٤٠) وقد أعقبه أخوه السلطان إبراهيم الأول (١٦٤٠-١٦٤٨). (المراجع)

الفرنسية كانت سعيدة بالإبقاء على فرمان العام ١٨٧٣ الميلادى بلا مساس، لكن عندما وجدت أن الحكومة البريطانية كانت غير متحمسة لهذا الموضوع، وأنهما حققتا انتصارًا دبلوماسيًّا بالفعل فى المسألتين المهمتين الخاصتين بتولي العرش وسلطة إبرام الاتفاقات التجارية، وافقتا على سحب سلطة إبرام القروض المالية من الخديوى.

التنبؤ فى السياسة بصفة خاصة أمر صعب. لم يستطع أحد التنبؤ بأن الحكومة البريطانية، يمكن أن تتوقع فى غضون سنوات قلائل بعد ذلك، أن يجرى فى مصر تعويق مسألة الإصلاح إلى حد ما، فى عام ١٨٧٩ بقيود لم تكن محل اعتراض، وكان يُنظر إليها على أنها مفيدة. على كل حال، هذا هو ما حدث فى واقع الأمر، كانت الدبلوماسية الفرنسية، قد بدأت العمل، عن غير وعى، فى تسهيل المهمة المستقبلية للحكومة البريطانية، فى حين استعملت الأخيرة نفوذها، بغير وعى أيضًا فى وضع العراقيل أمام الفرنسيين.

أُقيم فى اليوم الرابع عشر من شهر أغسطس فى القاهرة احتفال قراءة فرمان منح الأوسمة والنياشين وتقليد المناصب.

تمثلت المسألة الثانية التى يتحتم البت فيها، فى الشكل الذى سيكون عليه ارتباط الأوربيين بحكم مصر. وعقب اعتلاء الخديوى عرش مصر مباشرة، وجه شريف باشا رسالة إلى ممثلى كل من إنجلترا وفرنسا، يعرب فيها عن الأمل الذى مفاده أنه إذا كان المراقبان قد عينا طبقًا للمرسوم المؤرخ اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٦، فإن مهامهما ستكون مقصورة على التحقيق والتحرى، لن تكون لهما سلطات إدارية

أو تنفيذية. وردًا على هذه الرسالة جرى تخويل القنصلين سلطة الرد بأن "الحكومتين قبلتا من حيث المبدأ عرض سموه بإعادة منصب المراقبين العامين، وأن التفاصيل الخاصة بسلطاتهما ومهامهما ستكون محلاً لمزيد من التفاهم".

كان لابد، بعد ذلك، من البت فى ثلاث مسائل. أولاها، من هما اللذان سيكونان المراقبين العامين؟ والثانية، ما شكل العلاقات التى ستكون بينهما وبين الحكومة المصرية؟ والمسألة الثالثة، ما طريقة تقسيم العمل بين هذين المراقبين؟

ربما كانت المسألة الأولى هى الأهم من بين هذه المسائل الثلاث؛ لأنها تعتمد بصورة أكبر على شخصية ونفوذ الفردين اللذين يجرى اختيارهما، أكثر من اعتمادها على المهام الخاصة التى ستخصص لهما بناء على مرسوم الخديوى. هذا يعنى أن موقف المستشارين الأوروبيين العاملين مع الخديوى، سيكون صعبًا بحق. هذا يعنى أنهما سوف يتعين عليهما تقديم النصح والإرشاد بأقل قدر ممكن من الظهور فى موقف الناصحين. ولم يكن بوسع هذين المراقبين النجاح إلا بتحقق شرطين. أولهما، أنهما يجب أن يكونا متعاطفين إلى حد ما مع الحكومة المصرية. ثانيهما، أن المراقبين يجب أن يكونا متعاطفين مع بعضهما البعض. وإذا ما جرى استمرار مظاهر التدخل الأوروبى المقيت فى شئون الوزراء المصريين دون حصول هؤلاء الوزراء على مزايا تعويضية من المساعدة الأوروبية، فى مجال الدفاع عن المصالح المصرية، فإن انهيارًا كبيرًا يتوقع حدوثه فى الأجل القريب. يزاد على ذلك، أن اختيار إنجليزى مكروه من الفرنسيين أو اختيار فرنسى يبغض الإنجليز، يمكن أن يؤدى إلى فشل التجربة التى كانت على وشك أن تبدأ.

وقع اختيار الحكومة الفرنسية علـــى م. دى بلنييـــر. وقـــدم اللـــورد سالسبورى لى منصب المراقب البريطانى. وقبلت العرض بعد شـــيء مـــن التردد[1].

فيما يتعلق بالعلاقات التى ستكون بين الحكومة المصرية والمـــراقبين، لم تكن هناك أية عقبات فى الوفاء برغبات الخديوى. كنت أنا والسيد/ م. دى بلنيير، قد جرى استشارتنا فى هذا الأمر، وكنا نرى أن نظام الحكم المباشر من الأوروبيين لم يكن مناسبًا للظروف التى كانت سائدة آنذاك فى مـــصر، وأن الأفضل هو تخويلنا سلطات عامة للإشراف والتفتيش، وأن يعتمد تنفيـــذ الجزء الباقى على ممارسة النفوذ الشخصى. ونص المرسوم الذى صدر بعد ذلك، على تخويل المراقبين أكبر قدر ممكن من سلطات التحقيـــق، على أن لا تستعمل هذه السلطات أو تستغل فى أية أعمـــال إداريـــة. أى أن بوســـع المراقبين تقديم مقترحات. وتقرر أن يكون لهما مقعدان فى مجلس الـــوزراء وصوتان استشاريان؛ بمعنى أنهما يمكن لهما الإدلاء برأييهما، لكن ليس لهما حق التصويت.

جرى النص أيضًا على أن المراقبين لا يمكن طردهما دون موافقة من حكومتيهما. وعندما جرى احتلال مصر، بعد ذلك بثلاث سنوات، بواســـطة

(١) كانت نِيَّتى فى هذه المرة تمثيل شرق نورفولك Norfolk فى الانتخابات العامة التالية. وأدى قبولى لعرض اللورد سالسبورى إلى التخلى عن فكرة دخول البرلمان. أذكر أنى فى العام ١٨٨٠، حدث أن التقيت السيد/ جلادستون فى سودريوغام Saudriugham، وتحدثت معه حول هذا الموضوع. وأبلغنى أنه يرى أن من الـــصواب أن لا أدخـــل البرلمان؛ نظرًا لأن المشكلات الرئيسية التى تهم البرلمانيين قد حُلَّت. وبعد ذلك بفترة قصيرة جدًا جرى بدء مشروع الحكم المحلى على عالم مندهش.

القوات البريطانية، دارت مناقشة حول ما إذا كانت حكومة العمال أو حكومة المحافظين هى المسئولة عن الأحداث التى أدت إلى الاحتلال. لكن المسألة أصبحت الآن من قبيل الاهتمام التاريخى ليس إلا، ولم تعد لها أهمية إلا عند سياسى الحزب. يزاد على ذلك، أننا هنا يمكن أن نلاحظ، من المناقشات التى دارت فى العام ١٨٨٢ الميلادى، أن السياسيين الذين كانوا فى الجانب الليبرالى من مجلس العموم أكدوا أن التدخل البريطانى يرجع فى الأصل إلى أن المراقبة العامة فى عام ١٨٧٩، والتى كانت من قَبْلُ مراقبة مالية، أصبحت الآن مراقبة سياسية. قال السيد جلادستون، عندما كان يتحدث فى اليوم السابع والعشرين من شهر يوليو من العام ١٨٨٢ الميلادى: "ما المراقبة السياسية؟ وأنا أؤكد أن تلك لم تكن مراقبة سياسية فى ذلك الوقت (أى قبل العام ١٨٧٩)؛ لأن الحكومة لم تكن معنية بتلك المراقبة. والحقيقة التى مفادها أن المصريين اختاروا تعيين مراقبين أجنبيين، ذلك الترتيب الذى ينطوى على مزايا كثيرة للشعب الإنجليزى (المصرى؟) لم تكن بالضرورة عملاً يقتضى التدخل الأجنبى؛ لأن المصريين كانوا محتفظين بحق طرد المراقبين، لكن فى العام ١٨٧٩ الميلادى، عندما حُرموا من هذا الحق، فذلك يعنى أنكم أقحمتم التدخل الأجنبى إلى داخل البلاد، وأقمتم، بالمعنى الحرفى لهذه العبارة، شكلاً من أشكال "السيطرة السياسية". هذا الجدال ينطوى على شيء من القوة. ومع ذلك، وكما سيتضح فى قسم لاحق من هذه الرواية، فإن المسئولية الرئيسية عن الاحتلال البريطانى، من منطلق أن ذلك الاحتلال راجع إلى أحداث قادرة على السيطرة بشكل أو آخر، يبدو أنها تقع على عاتق حكومة السيد/ جلادستون، وليس حكومة سالسبورى، التى سبقتها.

المسألة الأخرى التى كان لابد من حلها، تمثلت فى كيفية تقسيم العمل بين هذين المراقبين.

أصبح الإنجليزى مسئولاً عن منصب المراقــب العــام للإيــرادات، وأصبح الفرنسى مسئولاً عن منصب المراقب العام للمصروفات، وذلك طبقًا للمرسوم الخديوى الصادر بتاريخ اليوم الثامن عشر من شهر نــوفمبر مــن العام ١٨٧٦ الميلادى. وعليه، وبعد تعيين الــوزراء الأوروبيــين، أصــبح الإنجليزى مسئولاً عن وزارة المالية والفرنسى مسئولاً عن وزارة الأشــغال العامة. وبمقتضى هذين الترتيبين أصبح التأثير الأكبر فى يدى الإنجليــزى. غضب الفرنسيون من مــركــزهم المتــدنى، واتضـــح أن ليس من الحكمة أو الضرورى الإصرار على إعطاء الإنجليزى مركزًا مرموقًا. هذا يعنى أن م. دى بلنيير وأنا، شئنا أم أبينا، كان لابد من أن نعمل معــا. وإذا ما تمكنــا من ذلك، فإن أية خلافات بيننا لا ضرورة لها، وأنها لن تخدم فقــط إلا فــى تعكير صفو الفرنسيين دون أن تترتب على ذلك نتائج مفيــدة. أمــا إذا لــم نستطع العمل معا، فإن انهيار النظام سيصبح أمرًا محتومًا، ولن يمكن تجنب ذلك الانهيار عن طريق تحديد مهام كل منا. قُدِّمت مقترحات عديــدة طلبًــا لتحديد المهام تحديدًا دقيقًا، ومنها على سبيل المثال أن يكون هناك مراقــب واحد للوجه القبلى والثانى للوجه البحرى فى مصر. ولكــن رؤى أن مــن الحكمة، فى نهاية المطاف ترك الأمر لتمييز المراقبين نفسيهما.

تمثلت آخر النقاط التى ينبغى تسويتها فى الطريقة التى بمقتضاها يمكن إضفاء الصبغة القانونية على العلاقات التى على وشك أن تبدأ بين الحكومــة المصرية ودائنيها. هذا يعنى أن إفلاس مصر لابد من تفنيده قانونيــا. كــان القراران الصادران عن لجنة التحقيق قد مهّدا الطريق أمام التوصــل إلــى

تسوية لهذا الأمر، لكن كان من الضرورى جعل هذه التسوية ملزمة لكل أطراف الموضوع. وصدر فى اليوم الثانى من شهر أبريل من العام ١٨٨٠، بعد مناقشات طويلة مرهقة، مرسوم خديوي ينص على تشكيل لجنة تصفية لها كل الصلاحيات اللازمة لتقنين الموقف المالى. التزمت الدولتان الكبيرتان بالموافقة على النتائج التى يتوصل إليها المفوضون. عين السير ريفرز ولسون رئيسًا للجنة، وعين مفوضو الدين الأربعة أعضاء فى اللجنة. وجرى تعيين عضو فرنسى آخر (م. ليرون ديرول **d'Airolles**) كيما تكون فرنسا متساوية مع إنجلترا فى التمثيل. ومثل ألمانيا السيد/م دى ترسكو **Trescow**. وواقع الأمر، أن لجنة التحقيق القديمة "الكبيرة" ــ أى التى لها سلطات واسعة – زيد عليها الممثل الألمانى. ولم يجر تعيين المراقبين عضوين فى اللجنة. كانت مصالح الدائنين ممثلة تمثيلاً قويا، ورؤى أن من العدل ومن السياسة أيضًا أن يبقى المراقبان خارج اللجنة وأن يمثلا مصالح الحكومة المصرية والشعب المصرى، بدلاً من مصالح الدائنين. وبدون المساعدة الأوروبية، فإن الوزراء المصريين لن يستطيعوا مقاومة الضغط الذى كانت اللجنة على يقين من أنها ستمارسه على الوزراء المصريين من أجل مصلحة حملة الأسهم.

بذلك يكون قد جرى ضبط مختلف الأجزاء الضرورية فى ماكينة الدولة. هذا هو خديوى جديد قد تولى الحكم. وجرى وضع العلاقات التى بين الخديوى ووزرائه على قدم المساواة. وجرى أيضًا تعيين رئيس للوزراء، لعب دورًا فى الاعتراض على المساوئ التى حدثت خلال حكم إسماعيل باشا. وجرى أيضًا تقنين العلاقات التى بين السلطان والخديوى وبشكل يحمى

الأخير من التدخل التركى المفرط. وبدأت تلوح بشائر نجاح النظـــام الـــذى جرى ابتكاره لإشراك الأوروبيين فى الحكم، وبالقدر الذى يناسب توجهـــات الخديوى. وجرى أخيرًا تشكيل لجنة دولية خولت الـــسلطات الكاملـــة التـــى تمكنها من تنظيم الأمور بين الحكومة المصرية والدائنين.

لم يتبق بعد ذلك سوى الوقوف على مدى نجاح الماكينة فـــى العمـــل. كانت لا تزال هناك مصاعب كبيرة يتعين التغلب عليها، لكن الأمر بـــشكل عام، كان أفضل كثيرًا عما كان عليه خلال أية لحظة من لحظات الأزمـــات الأخيرة.

الفصل العاشر

المراقبة الثنائية

نوفمبر ١٨٧٩ ـ ديسمبر ١٨٨٠

تفعيل المراقبة، العلاقة بين المراقبين والحكومة المصرية، التأخر فى دفع الجزية، دفع فائدة على الدين الموحد بواقع واحد فى المائة، المشروع المالى المقترح من جانب المراقبين، موازنة العام ١٨٨٠، إصلاحات النظام المالى، استلهام الثقة من المراقبة، إعداد تقرير عن أحوال البلاد، قانون التصفية، الخطر العسكرى.

كتبت فى اليوم الثلاثين من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٩ الميلادى إلى السير إدوارد ماليت، الذى عين قنصلاً عامًّا فى مصر: "أنا أرى أن البداية كانت موفقة بشكل عام. وإذا ما استطعنا البقاء هادئين مدة ستة أشهر، أعتقد أننا سننجح فى هذا الأمر. لكنى أود من كل قلبى أن لا يحدث تغيير فى الوزارة، أو وقوع أى حادث عارض، كما هو الحال فى الشرق، يؤدى إلى قلب كل شيء ونضطر إلى بداية العمل من جديد". الزمن، والموقف السياسى المستقر، ــ شرطان ضروريان للنجاح. ولم يتحقق إلا إلى حد معلوم وطفيف سوى الشرط الأول من هذين الشرطين.

استمرت وزارة رياض باشا مدة عامين تقريبًا، وكتب أحد المراقبين المقربين يقول: "كانت هذه الإدارة (الوزارة) على الرغم من كل أخطائها هى أحسن الوزارات التى شهدتها مصر من قبل أو منذ ذلك الحين"(١).

كانت الأسباب الرئيسية وراء انتظام عمل الآلة الحكومية فترة من الوقت، تنقسم إلى قسمين. أولهما العلاقات الممتازة التى كانت قائمة بين المراقبين. وثانيهما الحل المؤقت لحين الوصول إلى تسوية نهائية، الذى أمكن التوصل إليه بين المراقبين والحكومة المصرية.

سبق أن قلنا فى الفصل السابق إنه جرى، قبل تعيين المراقبين العامين شيء من النقاش حول طريقة تقسيم العمل بين المراقبين. وعليه جرى، فى نهاية الأمر، تسوية ذلك الأمر فيما بيننا. وجاء الحل الذى توصلنا إليه بسيطًا. نحن لم نحاول قط حل هذه المسألة. فقد كنا على تفاهم مستمر فيما بيننا وكنا نعمل عملاً مشتركًا. هذا يعنى أن أى تحديد دقيق لمهام كل منا يمكن أن يكون أمرًا صعبًا، ولم يكن لذلك داع مطلقًا.

كانت مسألة إقامة علاقات ودية مع الحكومة المصرية هي الأكثر صعوبة. كان رياض باشا أمينًا تمامًا، وحسن النية، لكنه كان عاجزًا عن التعامل، بلا عون أو مساعدة، مع المسائل المالية المحيِّرة التى فرضت نفسها كعلاج فى ذلك الوقت. أدرك رياض باشا ضرورة المساعدة الأوروبية، لكن الشكل الذى يمكن أن تكون عليه تلك المساعدة، كان مقيتًا إلى نفس الرجل. كان رياض باشا نفسه مصلحا، وكان شجاعًا فى احتجاجه على الإساءات التى وقعت فى أثناء حكم إسماعيل، لكن الرجل كان بطيئًا فى قبول النتيجة

---

(١) الخديويون والباشاوات، ص ١٣٤. كُتب هذا الكلام فى العام ١٨٨٤، أى قبل أن تؤتى الإصلاحات التى أُدخلت بعد الاحتلال الكثير من نتائجها.

التى مفادها أن الإصلاحات لا يمكن أن تحدث بلا عون وتوجيه أوروبيين. لم يكن لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة(*)، دور فى مستقبل رياض باشا العملى. كـان واضحًا، فى ظل هذه الظروف، أن أفضل الآمال التى يمكن أن تصيب نجاحًا تتمثل فى التزام المراقبين مبدأ إنكار الذات. كان يتعين عليهما الإمساك بالحبال من خلف الستار، وأن يكون ظهورهما على المسرح فى أضيق الحدود.

كان هناك مطلب آخر من مطالب النجاح، تمثل فى أن الوزراء المصريين، هم والشعب المصرى، يتعين أن يقفوا على ما مفاده أن المراقبين كانا مفيدين للوزراء وللشعب. كان الواجب والعدل على حد سواء، يشيران إلى حتمية وقوفهما على شكل حاجز فيما بين الحكومة المصرية والدائنين. لم تكن لدى الوزراء القوة التى تمكنهم من مواجهة الضغط الواقع عليهم بسبب المصالح الأوروبية، ولم يكن لديهم أيضًا متطلب المعرفة التى تمكنهم من مقاومة ذلك الضغط. كانت السياسة التى انتهجها السيد م. دى بلنيير وأنا معه تقوم على ربط نفسينا قدر المستطاع، بالحكومة المصرية، والدفاع عنها فى وجه المطالب المفرطة والافتئات على حقوقها. كنا نتطلع من وراء السير على هذا الخط، إلى استلهام الثقة، وتخليص أذهان كل من الوزراء والشعب المصرى من الإساءات التى كانت تدور فيها عن الأوروبيين. هذا يعنى أننا لو استطعنا الحصول على ثقة الوزراء والناس، فإن الناس، على حد ظننا، سوف يعملون بنصائحنا، وبالتالى يمكن الإفادة من نفوذنا فى إفادة كل من البلد والدائنين.

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

لم يستغرق ظهور الفرص المواتية لتنفيذ هذه المبادئ وقتًا طويلاً. كان لابد من سداد أقساط الجزية الثقيلة والفائدة نصف السنوية على الدين الموحَّد. لم يكن المال المجموع يبشر بالوفاء بهذه الالتزامات. لم أكن أنا ولا السيد م. دى بلنيير قد وصلنا بعد إلى مصر. وطُلب إلينا إرسال نصائحنا عن طريق البرق. كانت الحكومة المصرية قد تراجعت عن مسئولية الإقدام على ارتكاب إثم مسألة الإعسار. سألتنا الحكومة المصرية عما إذا كان يصح لها اقتراض المال كيما تفى بالتزاماتها. وكانت الإجابة لا يرقى إليها أى شك. وما لم يتم دفع الجزية، فسوف يزداد الأمر سوءًا. كان الشيء نفسه يقال فيما يتعلق بالفائدة على الدين الموحد. كان الشيء الوحيد أولا وآخرًا يتمثل فى التخلى عن ذرائع الماضى. كان يتعين فى المقام الأول، دفع رواتب موظفى الحكومة؛ ثم دفع الجزية بعد ذلك. وفيما يتعلق بالدين الموحد، فإن الضرائب لا يتعين جبايتها مقدمًا بأى حال من الأحوال. وإذا ما حل موعد استحقاق الفائدة، وكانت الإيرادات المخصصة لخدمة الدين غير كافية للوفاء بالمطلوب كله، تعين دفع أرباح الأسهم(*).

جرى نشر الرسالة التى كتبناها من باريس حول هذا الموضوع. وتمثلت النتيجة التى ترتبت على نصائحنا بقاء الجزية المستحقة للباب العالى بلا سداد، فترة قصيرة. تمثلت النتيجة الثانية فى عدم دفع فائدة الدين الموحد كلها دفعة واحدة بصورة مطلقة. كان المبلغ واجب الدفع فى اليوم الأول من شهر نوفمبر يقدر بحوالى ١،٩٨٩,٠٠٠جنيه إنجليزى. وكان معدل سعر الفائدة الذى جرى تحديده يقدر بحوالى ٦ فى المائة، طبقًا للمرسوم الخديوى

(*) دفع أرباح الأسهم: تتأثر سياسة دفع الأرباح إلى المساهمين بعوامل عديدة مثل الحاجة إلى التوسع، وتوافر النقود والقوانين التجارية والضريبية، وكذلك مبلغ الأرباح المتوافرة. (المترجم)

الصادر فى ١٨ نوفمبر من العام ١٨٧٦ الميلادى، ولم يكن ذلك المعدل قد تغير بعد. ومع حلول اليوم الأول من شهر نوفمبر، لم يكن فى أيدي مفوضي الدين سوى ١،١٤٧،٠٠٠جنيه إنجليزى. وجرى توزيع معدل سعر فائدة ٤ فى المائة على حملة الأسهم.

جرى عقب وصولنا إلى مصر مباشرة اتخاذ خطوة مهمة أخرى. فقد واجهنا بعض المصاعب فى عمل الترتيبات التى تمكن لجنة التصفية من القيام بتسوية نهائية للشئون المالية المصرية. كانت البلاد، والدائنون يعانون فى آن واحد. وعليه أوصينا الحكومة المصرية بتجاوز العقدة الدبلوماسية، عن طريق إعداد خطتها الخاصة التى يمكن تقديمها إلى لجنة التصفية، إذا ما جرى إنشاء مثل هذه اللجنة، والتى يمكن أن تبدأ عملها بلا أى إذن قانونى، وذلك فى حال عدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه اللجنة. جرت الموافقة على هذا المقترح، وبدأنا فى إعداد الخطة المطلوبة بالتنسيق مع السلطات المصرية.

قدمنا تقريرنا إلى الخديوى فى اليوم الأول من شهر يناير من العام ١٨٨٠ الميلادى. قلنا: "لقد أثبتت الخبرة أن النتيجة الرئيسية لكل المحاولات السابقة الخاصة بتنظيم الموقف المالى المصرى كانت شديدة التفاؤل". وكان من الضرورى توضيح ذلك الخطر. كانت لجنة التحقيق قد أوصت بتحديد فائدة الدين الموحد بحوالى ٥ فى المائة. كان من رأيي ورأى م. دى بلنيير أن سعر الفائدة هذا عال جدًّا. وأوصينا بسعر فائدة مضمون لا يزيد على ٤ فى المائة. وعندما أذيعت مقترحاتنا، ارتفعت سندات الدين الموحد من ٥١ إلى ٥٦، دون أن يترتب على ذلك أى ضرر. كان هناك مبلغ ١،٦٨٤,٠٠٠ جنيه إنجليزى مستحق لحملة الأسهم عن فائدة متأخرة على كوبونات لم يتم سداد سوى جزء منها. قلنا: "نحن لا يمكن أن نعلق أقل الآمال على دفع هذه المبالغ بأى حال من الأحوال".

تمثل الأمر الثانى فى وضع إطار موازنة للعام ١٨٨٠الميلادى. كانت لجنة التحقيق قد قدرت الإيرادات المصرية بحوالى ٩،٠٧٦،٠٠٠ جنيه إنجليزى. اعتبرنا ذلك التقدير عاليًا جدًا. خفضنا هذا التقدير إلى ٨،٥٦٢،٠٠٠ جنيه إنجليزى. كان مطلوبًا توفير مبلغ ٤،٣٢٣،٠٠٠ جنيه إنجليزى لسداد الجزية ودفع المرتبات الحكومية، ويتبقى بعد ذلك ٤،٢٣٩،٠٠٠ جنيه إنجليزى لدائنى الحكومة المصرية.

جرى الأخذ بالإصلاحات التى اقترحتها لجنة التحقيق. وأُلغى قانون المقابلة فى اليوم السادس من شهر يناير من العام ١٨٨٠ الميلادى. وفي اليوم الثامن عشر من شهر يناير من العام نفسه، جرى فرض ضريبة إضافية بلغت قيمتها حوالى ١٥٠،٠٠٠ جنيه مصرى على أراضى العشور. وجرى فى اليوم السابع عشر من شهر يناير إلغاء ضريبة الرؤوس. أدى ذلك إلى إيرادات تقدر بحوالى ٢٠٥،٠٠٠جنيه إنجليزى. وجرى فى ذات الوقت إعفاء الأشخاص الذين يمتهنون الزراعة من الضريبة المهنية. جرى فرض رسوم دخول(*)، وجرى أيضًا فرض رسوم على الطرق السريعة، وعلى السوق، كما ألغيت رسوم الوزن فى القرى، فى الوقت الذى ألغيت فيه رسوم الدخول فى المدن على ١٥٠ سلعة، معظمها منتجات زراعية. وجرى أيضًا إلغاء حوالى أربع وعشرين ضريبة بجرة قلم.

أجرى إصلاح مهم آخر فى طريقة فرض ضريبة الملح. كان قد تقرر بناء على القانون الذى صدر فى العام ١٨٧٣الميلادى، أن يستهلك كل فرد فى مصر كمية محددة من الملح كل عام. وعليه جرى تعداد سكان كل قرية من القرى بصورة تقريبية، فى زمن صدور القانون، وجرى توزيع الضريبة على هؤلاء السكان القرويين. وبذلك تتحول ضريبة الملح إلى ضريبة على

(*) رسم الدخول: رسم تجبيه البلديات عن السلع المجلوبة إلى المدينة. (المترجم)

الرؤوس، وكانت تجرى جبايتها بالتساوي من أولئك الذين يستهلكون كميات كبيرة من الملح، وأولئك الذين يستهلكون كميات صغيرة أو حتى الذين لا يستهلكون الملح. لم يجر الانتباه إلى التغييرات، التى ربما تكون قد طرأت على أعداد سكان القرى اعتبارًا من العام ١٨٧٣ الميلادى. وجاءت نتائج هذا النظام واضحة للعيان. ألغيت ضريبة الملح واعتبر الملح واحدًا من المحتكرات الحكومية.

أدى نظام جباية ضريبة الأرض العينية، والذى كان موجودًا حتى ذلك الوقت، إلى إساءات وأضرار بالغة الوضوح، فى بعض مناطق الوجه القبلى. أُلغيت ضريبة الأرض العينية. واكتُفِى بعد ذلك بدفع الضريبة نقدًا.

وجرى تحديد مواعيد حلول سداد أقساط ضريبة الأرض على نحو يناسب المزارعين. وجرى فى الوقت نفسه تسجيل أسماء ممولى هذه الضريبة فى سجل خاص. وأعطى كل مزارع قسيمة من هذا السجل توضح إجمالى المبالغ المطلوبة منه تحت المسميات المختلفة، والتواريخ التى سيجرى عندها الاتصال به لسداد المطلوب منه. وجاء هذا الإصلاح بمثابة أهم الإصلاحات التى أجريت، بل وأنفعها أيضًا. لم تكن ضريبة الأرض، منذ ذلك الحين، هى الأثقل وطأة على البلاد؛ نظرًا لأن مواعيد جباية هذه الضريبة لم يُراع فيها أن تكون مناسبة لأحوال الممولين. يزاد على ذلك، أنه نظرًا لأن كل ممول لم يكن يعرف على وجه الدقة المبلغ المطلوب منه، فقد أدى ذلك إلى فتح باب الاستغلال وتحصيل أموال بطريقة غير قانونية.

كان السبب الرئيسى وراء إنجاز هذه الإصلاحات، هى وبعض الإصلاحات الأخرى، يتمثل فى العمل المخلص الذى قام به المراقبان هما والوزراء المصريون. واقع الأمر، أن المراقبة بدأت تحظى بثقة الناس.

يحضرنى هنا واحد من الأحداث التى أسهمت بدرجة كبيرة فى بث هذه الثقة فى نفوس الناس. تشكل اتحاد من رجال الأعمال البريطانيين، ضمت قائمة أسمائه بعض الشخصيات الكبيرة، لشراء السكك الحديدية المصرية. قام مفوضو ذلك الاتحاد بعرض مقترحاتهم على الحكومة المصرية. أحس الوزراء بالقلق من الفكرة التى أوحى بها المراقبان وبخاصة المراقب البريطانى، حول هذا الأمر. لم يخطر ببال الوزراء سوى أن أى أجنبى لم يعمل شيئًا سوى مساعدة مصالح إخوانه المواطنين. وجاءت المفاجأة مدهشة بشكل كبير عندما جرى عرضها على مجلس الوزراء، وقلت إن الوزراء هم الذين سيحددون مسألة شراء أو عدم شراء السكك الحديدية؛ وقلت أيضًا إنهم إذا ما رفضوا العرض فلن أضغط عليهم لقبوله، وقلت أيضًا إذا ما قرروا قبول العرض، فأنا على استعداد للدخول فى التفاصيل والتأكد من أنها حققت شروطًا معقولة. كنت متوقعًا لحدوث ذلك الحوار. واعتبارًا من ذلك اليوم فصاعدًا، لم أعد أجد صعوبة فى القبول بنصائحى ومشورتى. بعد وقوع ذلك الحادث بفترة قصيرة، طُلب منى النظر فى تسوية الأمور مع السادة جرينفيلد Greenfield، مقاولى الأعمال فى ميناء الإسكندرية، والذين كانوا مستحقين لمبلغ مالى كبير وجب سداده. كان ذلك الموضوع مليئًا بالمصاعب. ومع ذلك، استطعت خلال ثمان وأربعين ساعة التوصل إلى اتفاق بدا معقولاً. وكان لابد من توقيع رياض باشا على العقد. وجرى إعداد العقد عند الساعة الثالثة من عصر أحد الأيام. كان مندوبو شركة جرينفيلد Greenfield يودون مغادرة القاهرة عند الساعة الخامسة من عصر اليوم نفسه على القطار المسافر إلى الإسكندرية حتى يلحقوا بالباخرة المسافرة إلى إنجلترا. وجدت أن ذلك أمرٌ صعب؛ نظرًا لأن رياض باشا لم يكن قد تم شرح الأمر له بعد. لكنى قلت لهم إنى سوف أبذل قصارى جهدى. أخذت العقد إلى رياض باشا وشرحت له نصوص العقد. وقال: إذا كنت أنا

راض فهو على استعداد للموافقة على ما توصلت إليه أنا، وعليه وقَّع على العقد دون أن يقرأه.

في اليوم الثلاثين من شهر أبريل كتب اللورد ماليت إلى وزارة الخارجية يفيد أن المراقبين لم يجبرا مطلقًا على طلب المساندة الدبلوماسية.

طلب السير إدوارد ماليت خلال صيف العام ١٨٨٠الميلادى، من موظفى القنصلية البريطانية فى مصر تقريرًا عن أحوال البلاد. وجاءت تقارير القناصل كلهم واحدة. يسود البلاد "إحساس عام بالرضا". كانت الضرائب يجرى تحصيلها بصورة منتظمة. وانخفض معدل الفائدة عند المرابين فى القرى إلى نسبة ٥٠ ٪. وارتفعت قيمة الأرض، فى بعض الحالات بنسبة ١٠٠ ٪، وانخفض استعمال الكرباج إلى حد بعيد.

مع تواصل هذه الإصلاحات، انخفضت المصاعب المصاحبة لتعيين لجنة التصفية، بل وجرى التغلب عليها. وبعد مناقشات استمرت ثلاثة أشهر، وافق أعضاء اللجنة على قانون جرى تقديمه للخديوى ووقعه فى اليوم السابع عشر من شهر يوليو من العام ١٨٨٠ الميلادى. لم يرسل أعضاء اللجنة مطلقًا أية تقارير استفسارية عن أى نص قانونى. قال السير ريفرز ولسون فى الرسالة التى أرسلها إلى اللورد جرانفيل، الذى خلف اللورد سالسبورى فى وزارة الخارجية فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من العام ١٨٨٠: "إن هناك تخوفًا من أن يؤدى تباين الرأى، الذى كشف عن نفسه فى بعض النقاط فيما بين أعضاء اللجنة، إلى استحالة التوصل إلى تقرير جماعى، الأمر الذى قد يؤدى إلى بعض التحفظات أو حتى الاحتجاجات التى تقلل من شأن القرارات الرسمية للجنة".

ليس من الضرورى هنا الإفاضة فى شرح هذه الاختلافات فى الرأى. يكفى أن نقول هنا إن بعض أعضاء لجنة التحقيق، الذين كانوا يحظون بمساعدة وعون المراقبين، كانوا يحبذون التقدير الحريص للإيرادات، وتقدير الاتفاق الإدارى بما يحقق هامشاً يستخدم فى صالح البلاد، فى الوقت الذى كان هناك بعض آخر من أعضاء اللجنة، يتبنون وجهة نظر أكثر تفاؤلاً بالنسبة للإيرادات، وحاولوا، بغية خدمة مصلحة حملة الأسهم، الإبقاء على الاتفاق الإدارى عند أقل حد ممكن. وفي نهاية المطاف جرى التوصل إلى حل وسط. وقدرت الإيرادات فى العامين ١٨٨٠ و ١٨٨١ الميلاديين بحوالى ٨٣٦٢٠٠٠ جنيه مصرى، ثم قدرت فى السنوات التى تلت هذين العامين بحوالى ٨،٤١٢،٠٠٠ جنيه مصرى. وتحدد الإنفاق الإدارى بحوالى ٤،٢٥٠،٠٠٠جنيه مصرى، وكان معدل سعر الفائدة على الدين الموحد يقدر بحوالى ٤ فى المائة فى العام. وجرى إضافة الأجزاء المتبقية من القروض قصيرة الأجل، إلى الدين الموحد. وجرى طرح إصدار جديد من الأسهم الممتازة إلى ما قيمته ٥٦٠٠٠٠٠ جنيه مصرى حتى يمكن دفع الدين السائر. جرى تقسيم أصحاب الدين العارض إلى ثلاث فئات: الدائنون أصحاب الامتياز، والدائنون الحائزون على ضمانات خاصة، ثم الدائنون العاديون. وجرى سداد الديون الممتازة كلها. وجرى التوصل مع الدائنين الحائزين على ضمانات خاصة، إلى ترتيبات معينة. وجرى تخفيض مطالبات هذا النوع من الديون بنسبة حوالى٧،٥ فى المائة. وحصل الدائنون العاديون على ٣٠ من ديونهم نقدًا، وحصلوا على ٧٠٪ من ديونهم على شكل أسهم ممتازة. هذا

يعنى أن هذه النوعية من الدائنين خسرت فى ظل الأسعار الموجودة فى ذلك الوقت، ٨،٥ فى المائة من رأسمال مطالباتهم. ويمكن القول بشكل عـام إن هذه التسوية كانت عادلة. العيب الوحيد فى هذه التسوية، هو أن نسبة كبيـرة من الإيرادات (٦٦٪) كان رهنًا لحساب حملة الأسهم، فى الوقت الذى كـان المبلغ المتبقى تحت تصرف الحكومة غير كاف.

وعليه، بدأت الأمور تتحسن فى مصر. جـرى القيـام بالعديـد مـن الإصلاحات. كما اختفت أيضًا بعض الملامح بالغة السـوء لنظـام الحكـم التعسفى القديم. وأصبحت العلاقات بين الحكومة ودائنيها تقـوم علـى قـدم المساواة من الناحية القانونية. وعلى الرغم من أن تكلفة حساب الدين كانـت لا تزال ثقيلة جدًا، فإنها أصبحت مناسبة أكثر من ذى قبل لموارد البلاد. ومع ذلك ظهرت أيضًا بعض البقع المعتمة فى الأفق. من بين هذه البقـع علـى سبيل المثال، أن جرى تداول التماس بين ضباط الجيش، وجـرت صـياغته بلغة استهدفت إثارة السكان المسلمين ضد السيطرة الأوروبية. وجاءت خاتمة ذلك الالتماس على شكل تهديد من قبل مقدميه باستعمال السيف فى تحقيـق أهدافهم.

جرى تعيينى فى شهر يونيو من العام ١٨٨٠، عضوًا ماليًا فى مجلس الحاكم العام فى الهند. وحل السير أوكلاند **Auckland** كـولفن محلـى فـى منصب المراقب العام فى مصر.

زرت مصر فى شهر ديسمبر من العام ١٨٨٠ المـيلادى وأنـا فـى

طريقى إلى الهند. كان واضحًا فى ذلك الوقت أن الخطر المحدق الوحيد الذى يهدد مصر، ينبع من الحقيقة التى مفادها أن النظام فى الجيش قد اهتز اهتزازًا شديدًا بسبب أحداث العام ١٨٧٨الميلادى. حذرت رياض باشا من هذا الخطر، وحثثته على علاج المظالم التى قد تكون محلاً لشكوى الجيش، لكنى نصحته أيضًا بالتعامل بقسوة مع أى خروج على النظام أو عدم الانضباط. وقال رياض باشا إن تحذيرى لا مبرر له؛ نظرًا لأنه لا يمكن التخوُّف من الجيش بأى شكل من الأشكال.

وعليه، بدا أن مصر، فى تلك الأثناء كانت تبدو وكأنها شرعت فى السير على طريق الإصلاح، وأن المطلوب هو مجرد وقت لاستكمال البنية التحتية التى جرى وضع أساساتها بعد جهد جهيد.

الفصل الحادى عشر

تمرد الجيش المصرى

يناير - سبتمبر من العام ١٨٨١

استياء ضباط الجيش، الالتماس المقدم من ضباط الجيش إلى رياض باشا، تمرد اليوم الأول من شهر فبراير، طرد وزير الحربية، التصرف الطائش من جانب الخديوى، تصرف القنصل العام الفرنسى، زيادة الاستياء فى الجيش، تمرد اليوم التاسع من سبتمبر، السير أوكلاند كولفن، طلبات المتمردين، طرد الوزراء، التردد من جانب شريف باشا فى قبول المنصب، تعيين وزارة شريف باشا، شريف باشا يؤيد المراقبة الأوروبية، عرابى حاكم فعلى لمصر، سلوك عرابى فى ظل الخوف، الموقف الناجم عن التمرد.

كتب السير جون بورنج يقول فى العام ١٨٤٠ الميلادى: "إن موقف العثمانيين فى مصر يسترعى الانتباه؛ وهم يمارسون نفوذًا غير عادى، ويشغلون أعلى المناصب فى الدولة، كما أنهم فى واقع الأمر مصدر السلطة فى كل أنحاء البلاد... إنهم قلة ولكنهم مستبدون؛ والعرب كثيرون، لكنهم طائعون".

بعد أن كتب السير بورنج هذا الكلام، بدأ المصريون، كما يُسَمَّوْن، يشغلون بصورة متدرجة النصيب الأكبر من إدارة البلاد، لكن الأتراك في العام ١٨٨١، ومثلما حدث في العام ١٨٤٠ كانوا هم "الحكام الكبار". يزاد على ذلك، أن عدد الأتراك ونفوذهم في الجيش بدأ يتقلص بشكل ملحوظ مع مرور الزمن. وفي أثناء حكم كل من عباس، وسعيد، وإسماعيل تزايد العنصر المصري بين الضباط بشكل عرَّض الأقلية الصغيرة المتبقية من العنصر التركي للخطر ـ الشركسي الذي كان لا يزال مهيمنًا حتى ذلك الوقت.

كان العدد الكبير من الضباط الذين كانوا يعملون بنصف أجر في العام ١٨٧٨الميلادي، من المصريين في أغلب الأحيان. وقد تزايد الاستياء الناجم عن هذا السبب؛ لأنه في الوقت الذي بذلت فيه جهود كبيرة وناجحة في بعض الأحيان لتحسين الإدارة المدنية في البلاد، لم يُبْذَلْ أي جهد لتحسين أحوال الجيش. وقد وجد هذا الاستياء لنفسه متنفسًا في الالتماس الذي تقدم به بعض الضباط من الجيش إلى رياض باشا في اليوم الخامس عشر من شهر يناير من العام ١٨٨١ الميلادي.

تولى أحمد عرابي، ذلك المصري فلاح الأصل، والذي كان عقيدًا Colonel(*) للكتيبة الرابعة، دور القيادة في الحركة التي بدأت في الجيش. لكن المحرك الأول وراء إعداد الالتماس، كان العقيد على بك فهمي، الذي كان قائدًا للكتيبة الأولى، التي كانت محطًا لاهتمام الخديوي الخاص، حيث كانت تقوم بحراسة القصر. يزاد على ذلك، أنه لُوحظ قبل ذلك توقف

(*) كانت رتبة عرابي وعلى فهمي طبقًا لنظام الجيش آنذ هي الأميرالاي (قائمقام)؛ وهي رتبة تركية. تعادل رتبة الكولونيل الإنجليزية، أو العقيد بالعربية، وقد آثرنا الاحتفاظ بالترجمة العربية الحديثة في النص بدلاً من أميرالاي وكذلك لسهولة تثنيتها وجمعها. (المراجع)

العلاقات الودية بين الخديوى وعلى بك فهمى. وقد جرى العرف فى الشرق، أنك إذا ما خسرت الحظوة أصبحت خطرًا. صمم على بك على تقوية مركزه عن طريق إظهار أن الجزء المصرى من الجيش لا يمكن أن يتحمل الإهمال أكثر من ذلك، وأنه هو نفسه لا يمكن أن يقبل أن يُطرد أو يُنفى بدون قصاص.

أوضح الالتماس المقدم من الضباط أن وزير الحربية، عثمان باشا رفقى، عامل ضباط الجيش معاملة غير عادلة فيما يتعلق بالترقيات. وأنه كان يتصرف معهم "كما لو كانوا أعداءً له، أو كما لو أن الله أرسله ليصب على المصريين جام غضبه". جرى طرد الضباط من الخدمة بلا أى تحقيق قانونى. وعليه تقدم مقدمو الالتماس بمطلبين. أولهما، يُحتم إبعاد وزير الحربية؛ "لعدم كفايته لشغل منصب كبير من هذا القبيل". وثانيهما، عمل تحقيق فى أمر الضباط الذين جرت ترقيتهم. قيل: "إن شيئًا لا يؤهل الضابط للترقى سوى الاستحقاق والمعرفة، ومن هذين الجانبين فنحن أفضل من أولئك الذين جرت ترقيتهم".

قدم العقيدان بشخصيهما الالتماس إلى رياض باشا. كان رياض باشا جاهلاً تمامًا بالشئون العسكرية، ولم يحدث أن تدخل قط فى إدارة الجيش، الذى كان يعتبره من الشئون الخاصة بالخديوى وحده. فشل رياض باشا فى محاولته إقناع العقيدين بسحب التماسهما، ووعد فى ذات الوقت بإجراء تحقيق فى هذا الأمر. مر أسبوعان، جرت خلالهما محاولات غير ناجحة فى الاتجاه نفسه. علم العقيدان أن التماسهما لم يحظ برضى الخديوى والمحيطين به. تلقى رياض باشا إشارة من القصر تفيد أن التلكؤ الذى لجأ إليه فى التعامل مع هذه المسألة، يلقى ببعض الشكوك على ولاء الرجل. وصمم، بناء على ذلك، على استصدار قرار عاجل. وجرت مناقشة الأمر فى اجتماع

لمجلس الوزراء برئاسة الخديوى، فى اليوم الثلاثين من شهر يناير، استبعد منه بطريقة غير حكيمة كلا من السير أوكلاند كولفن والسيد م. دى بلنيير. ورُفِضَت كل أفكار الحلول الوسط. وتقرر إلقاء القبض على العقيدين، ومحاكمتهما محاكمة عسكرية، ثم يجرى بعد ذلك بحث تظلماتهما. وجرى إعداد الأمر المطلوب ووقعه الخديوى، ويقضى باستدعاء العقيدين إلى وزارة الحربية فى اليوم الأول من شهر فبراير.

من غرائب الحياة الرسمية المصرية، أنه لا يجرى الاحتفاظ بسر من الأسرار. وجرى إبلاغ العقيدين بالقرار الذى توصل إليه مجلس الوزراء. وبذلك، يكون قد جرى إعداد كل شيء لما سيحدث بعد ذلك. وتقرر أنه فى حال عدم حضور العقيدين خلال ساعتين، فإن ضباط وأفراد الكتيبتين ينبغى عليهم التوجه إلى وزارة الحربية وتخليصهما إذا كانا مقبوضًا عليهما. وجرى فى الوقت نفسه إرسال برقية إلى طره Toura، التى تبعد مسافة عشرة كيلو مترات عن القاهرة، بغرض إحداث نوع من التنسيق مع الكتيبة الموجودة فى طره. وجرى تنفيذ هذا البرنامج تنفيذًا مخلصًا. وجرى استدعاء العقيدين إلى وزارة الحربية بدعوى أن هناك بعض الترتيبات التى ينبغى اتخاذها من أجل الموكب الذى سيجرى تسييره لمصاحبة أميرة من الأميرات عقد قرانها. أطاع العقيدان الأمر. وعندما وصلا إلى وزارة الحربية ألقى القبض عليهما ووضعهما فى السجن انتظارًا للمحاكمة. وأثناء انعقاد المحكمة وصل أفراد وضباط كتيبتى الضابطين، واقتحموا غرفة المحاكمة. وتعاملوا مع وزير الحربية تعاملاً جافا، وحطموا الأثاث، وخلَّصوا العقيدين اللذين سارا مع قواتهما إلى قصر الخديوى، وطلبوا طرد وزير الحربية. وسرعان ما تجمع الوزراء والموظفون الآخرون حول الخديوى. أشار بعضهم بالمقاومة، لكن الصعوبة العملية فرضت نفسها إذ لم تكن هناك قوة يمكن استعمالها فى

المقاومة. تمثلت إشارة الولاء الوحيدة الصادرة عن القوات الموجودة في حامية القاهرة، في أن الكتيبة المتمركزة في العباسية، التي تبعد حوالي ميلين عن المدينة، رفضت الانضمام إلى المتمردين، لكن أقصى ما استطاع ضباطهم الأتراك فعله، هو الإبقاء على هذه القوات في مكانها. هذا يعني أن هذه القوات كان لا يمكن أن تحمي الخديوي من الكتيبتين المتمردتين. تحركت الكتيبة المتمركزة في طره إلى القاهرة، بناء على ترتيبات مسبقة، وأصرت على مواصلة سيرها، على الرغم من إرسال مندوبين لجعل الكتيبة تحيد عن رأيها وتقدمها بعد طرد الوزير الكريه.

كانت المقاومة مستحيلة في ظل هذه الظروف. أرسل الخديوي، بعد شيء من التردد، إلى العقيدين ليبلغهما أن عثمان باشا رفقي قد أُقيل وعُيِّن مكانه محمود سامي باشا البارودي(١) وزيرًا للحربية. استقبل هذا الإعلان بالهتافات. وانصرفت القوات. وأُعيد النظام فترة من الوقت. سُمِح للعقيدين بالبقاء في قيادة كتيبتيهما. والتقيا الخديوي، وسألاه الصفح عن سوء تصرفهما، وأكدا عدم إخلالهما بولائهما وإخلاصهما لشخصه.

كان ذلك هو التمرد الثاني للجيش المصري. وجاء على صورة التمرد الأول نفسها. فقد نشأ هذا التمرد الثاني عن المظالم الحقيقية التي لم يجر الانتباه إليها. وتمثلت المرحلة الثانية في حدوث التمرد نفسه. وتمثلت النتيجة النهائية في الخضوع الكامل لإرادة المتمردين. لقد أُدير الأمر كله إدارة سيئة، ويبدو أن الخديوي يعد مسئولاً إلى حد كبير عن هذا التناول السيء لهذا الأمر. وكان هناك طريقان أمام الخديوي في ضوء ما حدث. أولهما، محاولة إبعاد العقيدين عن قواتهما عن طريق الخداع ثم معاقبتهما دون أن

---

(١) البارودي: هو لقب العائلة. وكان يدعى في معظم الأحيان "محمود باشا سامي".

تكون هناك قوة دافعة له على تنفيذ الأحكام العسكرية، ولو نفذ ذلك لكان أخرق الطريقين وأقلهما حكمة. وعبر السير إدوارد ماليت عن رأيه الذى مفاده أن الضباط عُوملوا "بطريقة جعلتهم يتسببون فى اهتزاز الثقة بكل من الخديوى والحكومة على الرغم من انسجام ذلك مع التقاليد الشرقية فى إدارة الدول".

وهنا تعلم الضباط والجنود المصريون للمرة الثانية أن كل ما يتعين عليهم هو إثبات وجودهم حتى يمكن تحقيق مطالبهم. وهذا القدر من التشجيع كفيل بجعلهم يتمردون مرة ثالثة، إذا ما دعت الضرورة إلى مثل هذا التمرد.

يزاد على ذلك، أنه جرى إبرام هدنة مؤقتة بين الخديوى وضباطه المتمردين؛ لكن الشكوك والمخاوف كانت تراود الجانبين. كان الخديوى ووزراؤه متخوفين من تسريح الكتيبتين المستاءتين، أو حتى إبعادهما عن القاهرة. كان الضباط، على الجانب الآخر، متخوفين على الرغم من انتصارهم الكامل، من النتائج المترتبة على ما قاموا به. فقد الضباط الثقة بالخديوى، وكانوا يعلمون، إذا ما سنحت الفرصة، أن الخديوى سيلغى العفو الذى أصدره بحقهم، وأنهم سوف يُنزِل بهم عقاب شديد. أحس الضباط أيضًا باستياء أكبر تجاه رياضا باشا، وبدءوا سلسلة من المؤامرات مستهدفين بها تغيير الوزارة.

شجع البارون دى رنج **Ring**، القنصل الفرنسى العام، هذه المؤامرات، إذ سبق له الالتقاء مرارًا بالعقيدين المتمردين. زاد العمل الذى قام به البارون دى رنج من صعوبات الموقف. إذا ما سلمنا بالإدارة الفاسدة، علاوة على المصاعب المالية، والجيش المتمرد، إضافة إلى الدس المعادى من جانب الحكومة الفرنسية، يتضح لنا أن الوزارة المصرية كانت فى وضع لا يمكن الدفاع عنه. أعرب رياض باشا عن رغبته فى الاستقالة، لكنه مُنع من ذلك.

وعليه أرسل الخديوى إلى رئيس الجمهورية الفرنسية يشتكى من سلوك البارون دى رنج. وأسفر ذلك عن استدعاء البارون إلى فرنسا. غادر البارون دى رنج مصر فى اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير، استدعى الخديوى بعد ذلك كبار الضباط إلى قصره، وعبر عن ثقته بوزارة رياض باشا، بل راح يمتدح الرجل ويثنى عليه. وجرى بالفعل زيادة مستحقات الضباط المصريين العاطلين أو المحالين للاستيداع. وأصدر الخديوى إعلانًا مفاده أن كل طبقات الضباط سواء أكانوا أتراكًا، أم شراكسة، أم مصريين ستكون معاملتهم على قدم المساواة. أدت هذه الإجراءات إلى تحسين موقف الوزارة إلى حد ما. وعندما غادر السير إدوارد ماليت مصر فى شهر مايو، للقيام بإجازة قصيرة، كان لديه "من الأسباب ما جعله يعتقد أن الثقة بالوزارة قد عادت؛ وأن الضباط، فى واقع الأمر، لم يعد لديهم ما يخيفهم من التآمر؛ وأنهم بدءوا يتخذون الإجراءات اللازمة لحمايتهم، وبدءوا يحسون أن الخديوى ووزراءه لم يعودوا بعد يستهدفون حياتهم".

ليس من الضرورى هنا تناول ما حدث خلال الأشهر القلائل التى تلت ذلك، فقد بقى الضباط يضمرون شكا قويًا فى نوايا الخديوى ووزرائه. كتب السير إدوارد ماليت يقول: "كانت موروثات عهد إسماعيل باشا تنتشر فى جميع الأرجاء كما لو كانت أشباحًا تعترض مساراتهم". أحس الضباط أن حياتهم يتهددها الخطر. وغدا التمرد يتزايد يومًا بعد يوم. وعُيِّنت لجنة للتحقيق فى مظالم الجيش. كان عرابى بك عضوًا فى تلك اللجنة. كانت لغته غير مهذبة مع رئيس الوزراء. وفى شهر يوليو دهست إحدى العربات أحد رجال المدفعية وقتلته فى الإسكندرية. حمل رفاقه جثمانه إلى القصر، ودخلوه عنوة متحدين بذلك أوامر ضباطهم. وجرت محاكمتهم وحكم على رؤساء الفتنة بالإعدام. فى الوقت نفسه تقريبًا، وجه بعض الضباط اتهامات

إلى عقيدهم (عبد العال) (*). وفتح تحقيق حول هذه الاتهامات. واتضح أن هذه الاتهامات كانت بلا مبرر، وعليه جرى طرد هؤلاء الضباط من الخدمة العاملة بالجيش، لكن جرى إعادتهم بواسطة الخديوى إلى مناصبهم بعد فترة قصيرة. استاء العقداء من هذا العمل استياءً كبيرًا. وظنوا أن الخديوى أقدم على هذه الخطوة بنية تشجيع الضباط الصغار على التمرد على قادتهم. وجرى فى ذات الوقت إقالة محمود باشا سامى البارودى، وزير الحربية، الذى كان متعاطفًا مع الضباط المشاركين فى تمرد الأول من فبراير، وعين داود باشا، صهر الخديوى، فى منصب وزير الحربية. أدى هذا التصرف بدوره إلى إحداث المزيد من الاستياء.

وسيطر على الدائرة الوزارية قدر كبير من الاستياء. وتوترت العلاقات بين رياض باشا والسيد/ م. دى بلننير. واهتزت ثقة الخديوى برياض باشا. وتهامس الناس بأن صاحب السمو كان يحبذ عودة شريف باشا إلى السلطة.

اتضح أن أزمة أخرى كانت تلوح فى الأفق، لكنها كانت على وشك الحدوث فى ذلك الوقت، فى حين كانت الحكومة تشعر بالتفاؤل لأن مصاعبها الرئيسية جرى التغلب عليها. كتب السير إدوارد ماليت يقول: "لم يحدث فى وقت من الأوقات، منذ اليوم الأول من شهر فبراير، أن اكتملت الثقة بين الخديوى ووزرائه، مثلما حدث قبل التمرد الذى حدث قبل اليوم التاسع من شهر سبتمبر. فى صباح التاسع من سبتمبر، أكد رياضا باشا لكل من تحاور معهم بأن الحكومة كانت هى سيدة الموقف، وأن خطر أى تحرك عسكرى قد انتهى بالفعل. لكن، واقع الأمر، أن مخاوف العقداء على سلامتهم الشخصية،

(*) هو عبد العال حلمى أحد قادة الثورة العرابية البارزين. (المراجع)

أثيرت من جديد. ترددت فى الخارج شائعة تقول إن الخديوى حصل على فتوى سرية، أو إن شئت فقل مرسومًا من شيخ الإسلام يقضى بإعدام الضباط بتهمة الخيانة العظمى. واقع الأمر أن هذه القصة كانت بلا أساس، لكنها تشيع بين الناس، وفى مثل هذه اللحظة يصبح موقف شيخ الإسلام متأرجحًا بناء على هذا الكلام. كان الجواسيس يحومون بصورة مستمرة حول مساكن العقداء، وفى ليلة الثامن من سبتمبر، طرق أحد الرجال باب منزل أحمد عرابى بك، ولم يسمح له بالدخول، وجرت متابعته بعد ذلك، وشوهد وهو يعود إلى مركز الشرطة. وهنا أصبح عرابى على يقين من أنه سوف يُقتَل؛ غادر أحمد بك عرابى منزله وذهب إلى منزل العقداء الآخرين، الذين وقع لهم حادث مشابه. وأنا أعتقد أن تلك كانت اللحظة الحاسمة التى جرى خلالها التسريع فى اتخاذ الإجراءات، بمعنى أنه جرى التخطيط والتنسيق والتجهيز، فى الليل وجرى التنفيذ فى اليوم التالى".

فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر، صدرت الأوامر إلى الكتيبة الثالثة مشاة، التى كانت متمركزة فى القاهرة، بالتحرك إلى الإسكندرية. وأسفر هذا الأمر عن حدوث تمرد. وهنا تحرك عرابى بك ومعه ٢٥٠٠ فرد و ١٨ مدفعًا إلى ميدان قصر عابدين. كان الخديوى فى قصر الإسماعيلية، الذى يبعد حوالى ربع الميل عن قصر عابدين. وتصرف الخديوى تصرف العقلاء فى مثل هذه الظروف وأرسل فى طلب السير أوكلاند كولفن.

كان السير أوكلاند كولفن عضوًا فى الخدمة المدنية الهندية. لم يرفع كولفن، فى ساعة المحاكمة شعار الفخار "اتزان العقل فى وقت المحن" الذى كان محفورًا أسفل صورة وارين هيستنجز(*) **Warren Hastings** المعلقة فى

(*) اتزان العقل فى وقت المحن، عنوان قصيدة كتبها وارين هيستنجز. (المترجم)

غرفة مجلس الوزراء فى كلكتا. هذا الشعار ينطبق على تلك الهيئة من البريطانيين العاملين فى الخدمة المدنية الهندية. ارتفعت روح السير أوكلاند كولفن، بصفته بريطانيًا، فى ساعة الخطر. لم تكن تلك المرة الأولى التى يشهد الرجل فيها تمردًا. كما أنه يعرف جيدًا كيف أن إخوانه المواطنين واجهوا أخطارًا من هذا القبيل. لقد حدد كل من لورنس، وأوترام، ونيكلسون، وإدواردز، الطريق ومهدوه للمواطن الهندى. كانت مهمة الرجل واضحة. كان محتمًا عليه، حتى وإن خاطر بحياته، أن ينقل إلى الخديوى جزءًا من الروح التى تسيطر على العرق الإمبريالى. تكلم كولفن كلامًا مؤكدًا، فقد كتب بعد ذلك يقول: "طلب الخديوى رأيى فيما ينبغى عمله. ونصحته بالاحتفاظ بالمبادأة. قيل عن رياض باشا إن هناك كتيبتين متمركزتين فى القاهرة مواليتين. نصحت الخديوى باستدعاء الكتيبتين إلى ميدان عابدين، ومعهما كل أفراد الشرطة العسكرية الموجودين هناك، وأن يتولى هو (الخديوى) قيادة هذه القوات، وأن يقوم بإلقاء القبض على عرابى بك فور وصوله. ورد الخديوى أن عرابى معه المدفعية، والخيالة، وأنهم قد يفتحوا النار. قلت: إنهم لن يجرؤوا على ذلك، وأنه إن كانت لديه الشجاعة فى أخذ المبادأة، وتعريض نفسه هو شخصيًا، فإنه قد ينجح فى التغلب على المتمردين. وأنه بغير ذلك قد يضيع ويخسر كل شيء. وأيدنى ستون باشا(١) فيما ذهبت إليه... وبينما كانت عربة السير شارلز كوكسون(٢) قادمة، أعرب للخديوى عن تأييده لما قلت به، ثم عاد بعد ذلك إلى دار الوكالة ليبرق ما جرى إلى حكومته".

---

(١) ضابط أمريكى فى الجيش المصرى.

(٢) كان السير شارلز كوكسون يقوم بعمل القنصل العام، أثناء الغياب المؤقت للسير إدوارد ماليت.

أما ما حدث بعد ذلك، فهو واضح جلي في كلام السير أوكلاند كولفن، كتب الرجل يقول: "صحبت الخديوى، فى عربة مستقلة؛ وفعل الوزراء الشيء نفسه؛ ومعهم حوالي خمسة أو ستة من الضباط الوطنيين العظام، فى عربة ستين باشا. ذهبنا أولاً إلى ثكنات عابدين، حيث توجد كتيبة الحرس، التى أقسمت على الولاء. ثم اتجهنا بعد ذلك إلى القلعة، حيث حدث الشيء نفسه؛ لكن بلغنا أن هذه الكتيبة قبل وصولنا، كانت قد أرسلت إشارة إلى كتيبة (عرابى بك) فى ثكنات العباسية.

أعلن الخديوى بعد ذلك عن انتوائه الذهاب إلى ثكنات العباسية. كانت الساعة قد قاربت على الثالثة والنصف؛ وحثثته على العودة إلى ميدان عابدين، مصطحبًا معه كتيبة القلعة، وأن يتولى قيادة هذه الكتيبة بعد الوصول إلى الميدان، ومعها كتيبة الحرس والشرطة العسكرية. ولكن الخديوى واصل السير إلى العباسية. كانت الرحلة طويلة، وعندما وصلنا العباسية كانت الساعة قد اقتربت من الرابعة (كان الوزراء قد تركونا فى القلعة وعادوا على الفور)، واكتشفنا أن عرابى بك تحرك بالكتيبة إلى القاهرة. تبعناه وعندما وصلنا المدينة، اتخذ الخديوى تحويلة طويلة، ليصل إلى قصر عابدين من باب جانبي، فقفزت نازلاً من عربتى ونصحته بعدم البقاء فى القصر بأى حال من الأحوال، وأن ينزل إلى ميدان عابدين. ووافق على الفور ونزلنا معًا إلى الميدان، ومن خلفنا على بعد مسافة كبيرة أربعة أو خمسة من الضباط الوطنيين، وستون باشا، وواحد أو اثنان من الضباط الأوروبيين. كان الميدان محتلاً تمامًا بواسطة جنود يحيطون به، ويبعدون الناس إلى مسافة بعيدة. تقدم الخديوى فى حزم إلى الميدان فى اتجاه مجموعة صغيرة من الضباط وبعض الأفراد (كان بعضهم راكبًا) فى منتصف الميدان. قلت للخديوى: "عندما يمثل عرابى بك أمامك، مُره بأن يعطيك سيفه، وأن يأمر الجنود بالانصراف. ثم

اتجه بعد ذلك إلى أرجاء الميدان، ومر كل واحدة منها بالانصراف". وصل عرابى بك على ظهر حصانه؛ طلب منه الخديوى النزول. فترجل عرابى عن حصانه، وتقدم نحو الخديوى ماشيًا على قدميه، ومع حرس كبير شاهرين حراب بنادقهم، وحيوا الخديوى. قلت للخديوى: "الدور عليك الآن". رد على قائلاً: "نحن الآن بين أربع نيران؛ قلت: "تشجع". استشار الخديوى ضابطًا وطنيًا كان يقف على يساره، وكرر على السؤال "ماذا أفعل الآن؟ نحن بين أربع نيران. سوف نُقْتل". ثم طلب من عرابى بك بعد ذلك أن يغمد سيفه. وأطاع عرابى الأمر؛ ثم سأل عرابى بعد ذلك عن ذلك الذى يحدث؛ ورد عليه عرابى بك محددًا ثلاث نقاط، وأضاف أن الجيش جاء إلى ميدان عابدين نيابة عن شعب مصر لفرض هذه النقاط الثلاث، وأنه لن يتراجع إلى ثكناته إلا إذا أجيبت هذه المطالب الثلاث. تحول الخديوى ناحيتى وقال: "أنت تسمع ما يقول". ورددت عليه ليس من اللائق أن يناقش الخديوى مسائل من هذا القبيل مع العقداء، واقترحت عليه الدخول إلى قصر عابدين، وأن يتركنى أتحدث مع العقداء. تصرف الخديوى مثلما قلت، وبقيت حوالى ساعة إلى أن وصل السير شارلز كوكسون، وأنا أوضح لهم خطورة الموقف بالنسبة لهم، ورحت أحثهم على العودة إلى ثكناتهم قبل فوات الأوان".

كانت النقاط الثلاث التى أشار إليها السير أوكلاند كولفن على أنها تمثل مطالب عرابى:(١) إقالة الوزراء جميعًا؛ (٢) ضرورة عقد مجلس النواب؛ (٣) وحتمية زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ رجل.

دخل السير شارلز كوكسون بعد ذلك فى مفاوضات مع المتمردين. ووافق الخديوى على إقالة الوزراء، اعتمادًا على أن النقطتين الأخيرتين اللتين يطالب بهما الضباط ستبقيان معلقتين إلى ما بعد إحالة الأمر إلى الباب العالى (السلطان). وافق عرابى على هذه الشروط. وجدّت بعد ذلك مسألة من الذى

يجب أن يتولى رئاسة مجلس الوزراء. قدم الخديوى اسمًا أو اسمين، ولكنهما رفضا من قبل عرابى هو ورفاقه. وهنا أشار الخديوى إلى أنه على استعداد لتعيين شريف باشا رئيسًا للوزراء. ولقى هذا الإعلان "ترحيبًا كبيرًا، وتعالى الهتاف "أطال الله عمر الخديوى!"... طلب عرابى بك بعد ذلك السماح له بمقابلة الخديوى ليعرب له عن ولائه. ومُنح عرابى هذا الفضل هو والعقداء الآخرون، وجرى بعد ذلك سحب القوات فى هدوء كامل إلى ثكناتها".

نشأت بعض المصاعب أثناء إقناع شريف باشا بقبول منصب رئيس الوزراء. رفض شريف باشا أن يصبح رئيسًا للوزراء معينا من قبل جيش متمرد. حاول كل من السير شارلز كوكسون، والسيد/ م. سنكفكز Sienkiewicz (القنصل الفرنسى العام)، ومعهما السير أوكلاند كولفن التغلب على هذا التردد من جانب شريف باشا، والمعروف أن هذا التردد لم يكن من قبيل التمنع بأى حال من الأحوال. ونجح هؤلاء الوسطاء فى جعل شريف باشا يوافق على الدخول فى مفاوضات مع زعماء الحركة العسكرية. بدا فى البداية، أنه لا أمل فى الوصول إلى اتفاق. طالب شريف باشا، شريطة تولية الحكم، مع ضمان السلامة الشخصية لزعماء الحركة، أن تنسحب الكتائب المتمردة إلى المواقع المخصصة لها. وأصبحت اليد العليا للضباط الأكثر تطرفًا. لم يخشوا التدخل التركى، الذى بدأت مناقشة احتمالاته تلوح فى الأفق. واقع الأمر، أنه كانت هناك بعض الأسباب التى تبرر أن المتمردين ربما كانوا يحظون بشيء من التشجيع من إستنبول. رُفضت شروط شريف باشا، وأعلن الرجل أنه لن يقبل تكليفه بتشكيل الوزارة.

فى ظل هذه الظروف، قال الخديوى: إنه "مستعد لعمل كل شيء من أجل الحفاظ على الأمن العام". وتحولت الأمور فجأة إلى الأحسن فى اليوم الثالث عشر من شهر سبتمبر. وجاء الغوث من مكان غير منتظر. كان

عرابى قد استدعى أعضاء مجلس النواب إلى القاهرة. وعندما وصل أعضاء المجلس "أثبتوا أنهم قادرون على تقييم الموقف الحقيقى بصورة أفضل من حلفائهم العسكريين. وعندما أُبلغ أعضاء المجلس بالمفاوضات الدائرة مع شريف باشا، ذهبوا جميعًا إليه، ورجوه أن يقبل تشكيل الوزارة، وأعطوه ضمانهم الشخصى، أنه فى حال موافقته على تشكيل الوزارة، فإن الجيش سوف ينصاع كلية لأوامره. وهنا بدا القادة العسكريون أكثر اندهاشًا أمام هذا العرض، أكثر من العروض السابقة التى قدمت لهم". وعندما وجد عرابى أن الرأى العام لم يكن معهم تمامًا، قام هو ورفاقه بتعديل لهجتهم. عرضوا "خضوعهم الكامل لسلطة شريف باشا باعتباره وزيرًا من وزراء الخديوى". وتقدم القادة العسكريون بشرطين. أولهما، إعادة محمود باشا سامى البارودى إلى منصبه. وثانيهما، أن القانون العسكرى، الذى أوصت به اللجنة، والذى جرى تعطيله مؤخرًا، ينبغى وضعه موضع التنفيذ على الفور. كتب السير شارلز كوكسون عن هذين المطلبين: "كان شريف باشا، مضطرًا وهو بالغ التردد، فى الموافقة عليهما، لكنه تحفظ على المطلب الثانى، واحتفظ لنفسه بحق إلغاء بأهم مادة فى القانون، والتى تقضى بزيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ فرد".

كان الحادث جللا. فقد كشف عن وجود معارضتين للخديوى. أولى هاتين المعارضتين تمثلت فى جيش متمرد يتحسب خوفًا من العقاب، وثانيتهما، جماعة من عهد إسماعيل باشا، تساند الحياة الدستورية، وكان لديها بعض الآمال الوطنية الغامضة، رفضت فكرة الحكومة العسكرية الكاملة، من منطلق أن هذه الجماعة لا تمثل العناصر المدنية فى المجتمع. وفى ظل هذا التوجه شبه السياسى، أصبح الفصل بين هاتين الجماعتين أمرًا يجب أخذه بعين الاعتبار. كان الهدف الرئيسى يتمثل فى منع التجمهر. وإذا ما صدق

الحزب الوطنى، ولو لمرة واحدة، أن الأمل الوحيد فى تحقيق آماله وتطلعاته يتمثل فى طلب العون من العسكر، فإن ذلك سوف يؤدى إلى اختفاء سلطة الخديوى كلية، وسوف تضيع أيضًا كل الآمال المعلقة على إقامة نظام حكم مدنى يكون الجيش فيه تابعًا للحكومة المدنية.

هناك قول سياسى مأثور يعزى إلى الأمير بسمارك يقول: "**السياسة هى فن التكيف مع الظروف، والإمساك بجزء منها حتى وإن لم يكن ذلك متفقًا مع هواك.**" ربما كان من الحكمة فى تلك اللحظة أن يتصرف الخديوى طبقًا لذلك القول المأثور. لقد كان الحزب العسكرى والحزب الوطنى كريهين إلى نفسه. كانت مصالح أسرة الخديوى المالكة ومصالح بلده تحتمان التصالح مع الحزب الوطنى حتى يمكن السيطرة على الحزب الأول من هذين الحزبين. ومن سوء الطالع، أن الخديوى لم يكن لديه بعد النظر السياسى الكافى لانتهاز الفرص التى كانت تسنح له بكثير من الأشياء.

جرى تشكيل الوزارة الجديدة فى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر. وكان شريف باشا متأكدًا من مساعدة الحكومتين البريطانية والفرنسية له. وبناء على طلبه، جرى التأكيد له "إنه إذا ما أثبت الجيش خضوعه وطاعته، فإن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية سوف تستعملان نفوذهما لدى الباب العالى لمنع احتلال مصر من قبل أى جيش عثمانى". حدث تبادل الرسائل المعتاد بين الخديوى ورئيس وزرائه الذى كان يحدد المبادئ التى ستسير عليها الوزارة الجديدة. اشتملت تلك الرسائل على ملاحظة واحدة هى الأجدر بالاهتمام. لم يكن شريف باشا من المرحبين بالتدخل الأوروبى فى مصر. لكنه تعلم أن ذلك التدخل يمكن أن يكون مثمرًا إلى حد ما. وقد اشتملت الرسالة التى أرسلها شريف باشا إلى الخديوى على النص التالى: "إن إنشاء المراقبة، التى جرى انتقادها فى بداية الأمر من وجهات نظر مختلفة،

ساعدت وإلى حد كبير فى تنظيم الأمور المالية، وكانت فى ذات الوقت مساندة حقيقية لحكومة صاحب السمو. وعليه، وفى ضوء هذين الجانبين، أرى أن من المهم المحافظة عليها كما هى منصوص عليها فى المرسوم الخديوى المؤرخ اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٧٩ الميلادى". ورد الخديوى على هذه الرسالة بقوله: "التفاهم الكامل بين المراقبة وحكومتى أمر ضرورى؛ ولابد من المحافظة عليها وتقويتها".

وعليه، بدأت الوزارة الجديدة عملها، بدعم من الخارج قدر المستطاع، فى ظل الظروف التى كانت سائدة فى ذلك الوقت. لكن على الرغم من ذلك كله، اتضح أن سادة الموقف الحقيقيين كانوا هم قادة الجيش المتمرد. وكان عرابى تجرى معاملته على قدم المساواة مع ممثلى الدول. كان عرابى قد أصدر منشورًا دوريًا فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر على توقيع "عقيد أحمد عرابى، ممثل الجيش المصرى"، وأكد فى هذا المنشور للقنصل العام أنه هو والعاملين معه "سيواصلون حماية مصالح جميع رعايا الدول الصديقة". والواقع أن هذه اللغة لا يمكن أن يخطئ أحد فى فهم مغزاها، كانت لغة حاكم يفرض سلطة جرد منها كيما يؤكد إرادته، وينوى استخدام القوة تحقيقًا لهذه الإرادة.

وعلى الرغم من أن عرابى، كان يقود تمردًا ضد مولاه، ويستخدم لغة لا تصدر من الناحية القانونية إلا عن الخديوى، أو واحد من وزرائه، فلم يكن هناك شك فى أن سلوك عرابى كان يقوم فى المقام الأول على تخوفه من استياء الخديوى ومن احتمال ثأره لما حدث. ظن السير شارلز كوكسون أن الضباط "كانوا ينظرون طوال هذا الغليان إلى سلامتهم ومصلحتهم بصورة محددة". وكان لدى السير إدوارد ماليت رأى مماثل. واقع الأمر، أن كل كلمة وكل عمل من أعمال التمرد كان يقوم به المتمردون وقد تملكهم

الخوف وسيطر عليهم. قال عرابى فى المنشور الدورى الذى أرسله إلى ممثلى الدول: "لقد أخذت المكائد والمؤامرات فى التزايد منذ عودة الخديوى إلى القاهرة، فى الوقت الذى جرى فيه تهديدنا سرًا وعلانية؛ وقد انتهت تلك الدسائس والمؤامرات إلى إحداث الفرقة بين العسكر، وذلك من باب تسهيل الهدف المبتغى، ألا وهو تدميرنا والثأر منا. ونحن فى ظل هذه الظروف، نجد أن من واجبنا حماية أرواحنا ومصالحنا". وقد أبلغ السير إدوارد ماليت بواسطة "مسلم كريم المحتد، كان يتحاور مع عرابى محاورات كثيرة مطولة"، أن عرابى كان يعتقد أن العمل من أجل الدفاع عن النفس أصبح مطلبًا ملحًا. وفى مرحلة لاحقة، قال عرابى: إنه يعتقد أن جماعة من الشراكسة اتفقوا على قتله، هو وكل المواطنين الوطنيين الذين يشغلون مناصب مهمة، وأن ذلك الاتفاق كان فى اليوم الأول من شهر أكتوبر من العام ١٨٨١الميلادى. قال عرابى: "بلغنا أن ثلاثة صناديق حديدية جرى تجهيزها لوضعنا فيها، على أن يجرى إسقاطنا فى النيل بعد ذلك"(١). الرجال الذين يفكرون بهذه العقلية، لا يمكن أن يكونوا تحت السيطرة، فى المرحلة السابقة من تطورات من هذا القبيل. لكن ترويضهم يحتم اشتراط شيء واحد يتمثل ذلك فى التعامل معهم بمنتهى القسوة، أو بمنتهى اللين، إذا كانت القسوة مستحيلة أو غير مطلوبة، لكن يتعين فى الحالين معاملة هؤلاء الرجال بطريقة تجعلهم لا يشكون فى نوايا حكامهم. يزاد على ذلك، أن الممارسات التى وُجدت فى مصر وإلى عهد قريب جدًا، وبخاصة المصير الذى آل إليه وزير المالية إسماعيل باشا(٢)(*)، وكذلك طبيعة الشرقيين المتشككة، واعتقادهم الراسخ، فى وجود تآمر وراء كل عمل من أعمال الحكومة، كل

---

(١) "تعليمات إلى مستشارى" عن كتاب **القرن التاسع عشر**، ديسمبر ١٨٨٢ .

(٢) المرجع السابق ص٢٦ .

(*) يقصد إسماعيل صديق المفتش. (المراجع)

ذلك كان ينبغى أن يوضح للخديوى أن أقل همسة تكشف عن سوء النية يمكن أن يكون لها أثر بالغ على سمعته وبالتالى الولاء له. هذا يعنى أن الحذر البالغ كان أمرًا حتميًا. ويعنى كذلك أن التصرف الجرئ والمباشر، وكذلك القمع الحاسم لدسائس القصر، يمكن أن يهدئ من مخاوف الضباط. وعلى الرغم من أن رياض باشا، قد لا يكون قد أمسك بخيوط الموقف كلها، فقد كانت لديه الغرائز السياسية التى مكنته من تقييم طبيعة الخطر المحدق. فقد حذر رياض باشا الخديوى مرارًا من إتيان أو قول أى شيء يمكن أن يثير، حتى ولو أقل الشكوك، فى نواياه (الخديوى). ونحن لا نرجح أن الخديوى كانت لديه نية مبيتة للانتقام من المتمردين والثأر منهم. والمؤكد هو أن طبيعة إسماعيل باشا الإنسانية، كانت ترفض أية فكرة من أفكار القتل أو الاغتيال، وذلك على العكس تمامًا مما نسب إلى الرجل. يزاد على ذلك، أنه لو كان الخديوى يعد نفسه قويًا وقادرًا على التصرف، لما كشف عن استيائه بصورة أو بأخرى، وذلك على الرغم من العفو الذى جرى انتزاعه منه. والخديوى إسماعيل، شأنه شأن ما كبث لن يلعب من وراء الستار، لكنه قد يكسب عن طريق الخطأ. صحيح أن الشرقى قد يصفح صفحًا كاملاً فى بعض حالات الفوضى، لكنه يبدى تحفظًا فى الوقت، مما يجعله يتراجع عنه فى المستقبل. لقد سمح الخديوى للأشياء المحيطة به، والتى تمارس دومًا نفوذًا مُضرًا على أى بلاط مشرقى، بالدس والتآمر والحديث على نحو جرى تفسيره بأنه يهدف إلى إثارة مخاوف وشكوك المتمردين. ولذلك أشار عرابى بصفة خاصة فى منشوره الذى أرسله إلى القناصل العامة إلى دسائس ومؤامرات يوسف باشا كمال، عميل الخديوى، وإبراهيم أغا، توتنجى(*) (حامل غليون) الخديوى، الذى قال عرابى عنه: "إنه كان يبذر بذور الفرقة والشقاق والنزاع". وعليه يمكن القول: إن الدوافع الوطنية،

(*) توتنجى: كلمة تركية تعنى "حامل غليون التدخين". (المترجم)

والدسائس الأجنبية، كان لها بشكل أو بآخر علاقة بالتمرد الذى حدث فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر، لكن الذى لا شك فيه أن السبب الرئيسى هو الذى صرح به عرابى، وهو الخوف.

كان ذلك التمرد بمثابة التمرد الثالث الذى يقوم به الجيش المصرى. وكان المتمردون فى كل مرة يكسبون المزيد من الثقة فى قوتهم. وفى كل مرة، يصبح خضوع الحكومة أكثر من ذى قبل. جرى إخماد التمرد الأول عن طريق التضحية بوزير لا يحظى بالشعبية (نوبار باشا)، الذى لم يكن الخديوى الحاكم يود بقاءه فى منصبه. وفى التمرد الثانى، جرت التضحية بوزير الحربية (عثمان باشا رفقى) لإنصاف المتمردين. وفى التمرد الثالث، أملى المتمردون شروطهم باستعمال الأسلحة البيضاء؛ ولم يهدأ المتمردون إلا بالتغيير الكامل للوزارة. هذا يعنى أن "الأشياء التى بدأت سيئة قوت نفسها من خلال ازديادها سوءًا". لم تعد بعد ذلك هناك أية بقية من بقايا الانضباط العسكرى. جرى تجريد الخديوى من سلطته الحقيقية. وكانت أقل الأحداث شأنًا تثبت أن الوزراء يشغلون مناصبهم على مضض أمام المتمردين، وكانت الأحداث التى من هذا القبيل تتوالى سراعًا.

الفصل الثانى عشر

وزارة شريف

سبتمبر - ديسمبر ١٨٨١

رغبة الباب العالى فى التدخل، معارضة فرنسا وإنجلترا لذلك التدخل، إرسال مبعوثين أتراك إلى القاهرة، الآثار التى ترتبت على إرسال هذه البعثة، إرسال السفن البريطانية والفرنسية إلى الإسكندرية، مغادرة عرابى القاهرة مع آلايه، ملاحظات على التدخل التركى، اختلاف إنجلترا وفرنسا فى الرأى، يأس الخديوى، سياسة شريف باشا، آراء السير أوكلاند كولفن، سياسة عرابى، تمرد الجيش، عنف الصحافة المحلية، موقف السكان المدنيين، ملخص الموقف فى نهاية العام ١٨٨١.

تمثلت إحدى النتائج الأولى للأحداث التى تناولناها فى الفصل السابق، فى زيادة مطامح السلطان، الذى رأى فى الفوضى والارتباك الذى كان يتهدد مصر، فرصة سانحة كى يؤكد من خلالها السيطرة التركية على البلاد.

واقع الأمر، أن كانت هناك أسباب كثيرة، تثير قلق هذا الحاكم الذى أصبحت البقية الباقية له من السلطة متأرجحة، من منطلق أن هذه السلطة كانت ولا تزال تقوم بصفة أساسية على مطامع ورثة العرش من بعده. كان

عرابى قد أرسل التماسًا إلى إستنبول يقول فيه: إن مصر كانت تسقط في أيدى الأجانب وإنها يجرى تنصيرها، وأنه إذا لم يتدخل السلطان، فإن البلد سيؤل مصيره إلى المصير الذى آلت إليه تونس. كان السلطان يرى، أنه ليس مطلوبًا تثبيط همة عرابي بشكل كبير، وعليه جرى إعطاء عرابى قليلاً من التشجيع. لكن، فى الوقت الذى كان يجرى فيه الجرى وراء الأرنب، كان من الضرورى أيضًا اصطياده بمعاونة كلاب الصيد(*). لقد شاعت آراء هيترودكس Heterodox السياسية؛ حيث كان هناك حديث غامض عن دستور مصرى. فى ذلك الوقت، كان السلطان يعارض معارضة شديدة فكرة إدخال الحكم الدستورى إلى أى جزء من ممتلكات الدولة العثمانية. وهنا جرى، من جديد، اتهامى بتحرك سرى كان على وشك الوقوع، وكان يستهدف إنشاء مملكة عربية فى كل من مصر وسوريا. ولو قدر لذلك أن يحدث، فكيف سيكون حال التجانس فى الإمبراطورية العثمانية، بل وفى البيت العثمانى نفسه فى واقع الأمر؟ لقد بدأ اضمحلال الإمبراطورية العثمانية، اعتبارًا من تاريخ طرد سوبيسكى Sobieski للأتراك من أمام أسوار فيينا. جرى بعد ذلك تمزيق وانتزاع مقاطعة بعد أخرى من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية. فى ذلك الوقت، لم يواجه تقدم الحضارة الأوروبية بأى شكل من أشكال الصراع؛ لكن المرجح هو أن المعركة التى كانت دائرة منذ قرنين من الزمان أو أكثر، سوف تتجدد إن آجلاً أم عاجلاً، وأن هذه المعركة إذا ما تحددت، فمن المحتمل ــ وعلى الرغم من تقاتل الدول الأوروبية حول الميراث ــ أن تضع حدًا يظفر بتركة الإمبراطورية. وقد يتعين على البيت العثمانى التخلى عن ممتلكاته الأوروبية. ومع مثل هذا الحال، فإن الملاذ

(*) هذا مثل إنجليزى يفيد "اللعب على الحبلين" أو "مسايرة الطرفين"، وهو شبيه بالمثل العامى المصرى "يمسك العصا من المنتصف". (المترجم)

الوحيد سوف يتمثل فى إنشاء الخلافة فى مكان آخر، على الضفة الأخرى من مضيق البسفور، أى فى بغداد بصفة خاصة، المعروفة فى الأساطير القديمة عند الأسرة العثمانية بدار السلام. ومسألة إنشاء مملكة عربية، وبخاصة إذا ما كانت هذه المملكة تقوم على أسس دستورية وما إلى ذلك، يمكن أن يؤثر تأثيرًا كبيرًا فى هذه السياسة. وعليه فإن أى مقترح من هذا القبيل، ينبغى مقاومته مقاومة شديدة قدر المستطاع.

كانت أولى أفكار السلطان تتمثل فى احتلال البلاد بقوات تركية، ففى مطلع شهر سبتمبر من العام ١٨٨١، جرى اتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل قوة عثمانية إلى مصر. وهنا، قامت فرنسا، فى ضوء سياستها التقليدية، بالتعبير عن اعتراضاتها الشديدة على أى شكل من أشكال التدخل التركى فى مصر. كان من رأى الحكومة البريطانية أيضًا "أنها لا ترغب فى اتخاذ أية إجراءات قمعية إيجابية من قبل السلطان، فى كل الأحوال، إلا بعد ثبوت حتمية اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات، وبعد مناقشة الأسلوب والطريقة التى سيجرى بها تنفيذ هذه الإجراءات، مناقشة مستفيضة والموافقة عليها. فإنهما لم يريا معارضة للسلطان، إذا كان جلالته ميالاً إلى ذلك؛ على أن يقوم جلالته بإرسال جنرال تركى إلى مصر، بموافقة كل من إنجلترا وفرنسا، ليقوم بمساندة سلطة الخديوى، وأن يقدم لسموه (الخديوى) النصح والمشورة".

غير أن الحكومة الفرنسية، كان من رأيها "أن إرسال جنرال تركى إلى مصر، يمكن أن يؤدى إلى ما هو أبعد من ذلك، وأن ذلك قد يسفر عن احتلال دائم للبلاد بواسطة القوات التركية". ومن ثم استجابت الحكومة البريطانية للمطالب الفرنسية بشأن هذا الأمر، وفى اليوم الثامن عشر من شهر سبتمبر، صدرت التعليمات للورد دفيرن، الذى كان فى ذلك الوقت سفيرًا لبريطانيا فى إستنبول، بأن يحاول "منع السلطان" ــ فى حال انتوائه

إرسال جنرال تركى إلى القاهرة ــ "من السير فى هذا الطريق". وكان السفير الفرنسى لدى إستنبول قد تلقى تعليمات بالاحتجاج على أى شكل من أشكال التدخل من جانب تركيا فى الشئون المصرية".

يزاد على ذلك، أنه إذا ما استحال إرسال قوات تركية إلى مصر؛ واستحال عزل توفيق باشا لصالح حليم باشا ــ وهو أمر جرت مناقشته ــ بسبب المعارضة البريطانية؛ وإذا ما جرى التخلى عن فكرة إيفاد جنرال تركى إلى مصر، فإن شكلاً من أشكال السلطة الشكلية لابد من تأكيدها، فى حال إرسال مسئول تركى بأية صفة من الصفات إلى مصر، على الرغم من أنه لا المبعوث ولا السلطان لديهما فكرة واضحة عن المهام التى يتعين على ذلك المبعوث القيام بها عند وصوله إلى مصر. وعليه أبلغ السلطان السفير الفرنسى "أنه، فى ضوء مصالح تركيا الكبيرة فى كل من مصر والحجاز، فمن حقه الكامل إرسال مبعوث يحمل تحياته ونصحه إلى الخديوى، وأنه ينوى القيام بذلك، على الرغم من أن هذا المبعوث لن تكون له صفة المفوض". وعليه جرى إيفاد كل من على فؤاد بك، وعلى نظامى باشا، إلى مصر، اللذين وصلا إلى الإسكندرية بالفعل فى اليوم السادس من شهر أكتوبر.

جاء تأثير إرسال هذين المبعوثين فوريًا على كل الأطراف المعنية بالأمر. فبالرغم من أن الجميع كانوا يعترفون بحق السلطان فى التدخل عمليًا. من يرى، أن تدخل السلطان، فى الحالات القصوى، يمكن أن يكون بمثابة أخف الأضرار. بينما هناك بعض ثالث كان يود التلاعب بحقوق السيادة التركية وذلك خدمة لمصالحهم الخاصة. لكن كانت هناك نقطة واحدة

كانت محل موافقة الجميع، مثل اللورد جرانفيل[1]، والسيد/ م. بارثليمى سينت هيلير M. Barthelemy st. Hilaire[*]، وشريف باشا، وعرابى، والحزب العسكرى المصرى، والحزب الوطنى المصرى، ومصلحة حملة الأسهم، والرأى العام فى أوروبا. تمثلت تلك النقطة فى أن التدخل التركى فى مصر قد يتسبب فى ضرر كبير، وأنه لابد من تحاشى ذلك التدخل إذا ما أمكن ذلك.

أبلغت الحكومتان الفرنسية والبريطانية السلطان "بأنهما علما بطريقة مفاجئة ومؤسفة" بقرار إيفاد مبعوثين إلى مصر. وقد صدرت التعليمات لكل من السير إدوارد ماليت، والسيد/ م سنكفكز Sienkiewicz "باستقبال المبعوثين التركيين بكل الترحيب طبقًا لمقاميهما، وأن يعارضا أى تدخل من جانبهما فى شئون الإدارة الداخلية فى مصر". يزاد على ذلك، أن الحكومتين البريطانية والفرنسية اكتشفتا فجأة أنه "بالنظر إلى التقليل من خطر الرعب بين السكان الأجانب فى كل من القاهرة والإسكندرية، والذى قد ينجم عن عدم وجود مكان يلجأون إليه فى حال وقوع الاضطرابات"، فإنهما ترغبان فى إرسال سفينتين إلى الإسكندرية، وقد أثار ذلك استياءً كبيرًا فى إستنبول. واعتبر السلطان أن ذلك كان يستهدف "إثارة الاستياء والاضطراب بين السكان العرب فى مصر، ويرجح أن يؤدى ذلك إلى ثورة عامة".

لم يكن الخديوى "يتوقع بأى حال من الأحوال"، إبلاغه بحتمية وصول مبعوثين تركيين إلى القاهرة، وعليه سأل الخديوى كلا من السير إدوارد

---

(١) تولي اللورد جرانفيل مهام وزارة الخارجية فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من العام ١٨٨٠الميلادى.

(*) وزير خارجية فرنسا آنئذ. (المراجع)

ماليت هو والسيد/ م. سنكفكز أن "يفسرا له هذا الإجراء"؛ وذكر السيد إدوارد ماليت إننا "رددنا على هذا التساؤل بالنفى". وفيما يتعلق برأى شريف باشا، فإنه كان يرى أنه طالما أن مبعوثين قد تقرر مجيئهما إلى القاهرة، فإن الأمر الملح والرئيسى هو التخلص من هذين المبعوثين بأسرع ما يمكن. وبناء على ذلك، وبناء على طلب من الحكومة المصرية، صدرت تعليمات لكل من السفير البريطانى والسفير الفرنسى فى إستنبول "لحمل الباب العالى على تقصير مقام هذين المبعوثين التركيين فى مصر إلى أقل فترة ممكنة".

كان لذلك تأثير كبير أيضًا على عرابى. فقد كان الرجل يود دعم قضيته فى مواجهة كل من الشراكسة والأوروبيين، عن طريق الاحتكام إلى السلطان وطلب العون منه، لكنه لم يكن واثقًا من أخذ هذا المسعى بعين الاعتبار. واقع الحال، أن الأمر كان ينطوى على شيء من التناقض الغريب، لا أقول كوميديًا، من حيث مناشدة السلطان لتأييد حركته التى هى فى الأساس مضاد للسيادة التركية فى مصر. وعليه، لم يتسبب عرابى فى خلق مزيد من المتاعب حول تحريك كتيبته المتمردة من القاهرة إلى السويس. وورد فى تقرير كتبه السير إدوارد ماليت "كان (عرابى) يقول دومًا: إنه على استعداد للانصراف، لكنه لم يحدد تاريخًا لذلك الانصراف، وأنه هو نفسه كان قد تحدث عن الرحيل خلال ثلاثة أسابيع، لكن لا يساورنى شك، فى أنه ربما تكون هناك مشكلة كبيرة، فى إقناع الرجل بتحديد موعد محدد للرحيل، لولا الإعلان عن المجيء المفاجئ للمبعوثين التركيين".

كان واضحًا أن البعثة التركية، لا يمكن أن تحقق الكثير من النتائج العملية المثمرة فى ظل كل هذه الظروف. واقع الأمر أن كل ما فعله المبعوثان التركيان هو التفتيش على القوات فى القاهرة. وبعد التفتيش، قام على نظامى باشا بتكدير الضباط. وذكرهم أن الخديوى هو ممثل السلطان،

وعليه فإن أى عصيان للخديوى يعد عصيانًا للسلطان. ولم يفعل المبعوثان أى شيء آخر بعد ذلك. يزاد على ذلك، أن الضغط الذى انهال على المبعوثين التركيين من جميع النواحى، بغرض إخراجهما من البلاد، بلغ من القوة حدًّا يتعذر معها مقاومته. وأصبحت المسألة تدور، حول من يتعين عليه أن يرحل أولا: السفن البريطانية والسفن الفرنسية، أم المبعوثان التركيان. وهنا قام موزريس باشا Musurus، السفير التركى لدى بريطانيا، بإبلاغ اللورد جرانفيل "أن من المستحيل أن يسحب السلطان بعثته إلا بعد رحيل السفن". وعلى الجانب الآخر، قال اللورد جرانفيل: إن السفن قد غادرت بالفعل مالطة إلى الإسكندرية، لكنها لن تصل الإسكندرية قبل اليوم التاسع عشر من شهر أكتوبر "وهو الوقت الذى ينبغى أن يكون المندوبان التركيان قد بدءا يرحلان". وقد صدرت تعليمات للورد دفرين Dufferin بإبلاغ السلطان أن السفن سترحل فى اليوم الذى يرحل فيه المفوضان التركيان. أبلغ السيد بارثليمى سينت هيلير Hilaire اللورد لايونز Lyons(*)، إنه فى حال مغادرة المفوضين التركيين، فإن السفن الفرنسية والبريطانية سوف تغادر الإسكندرية على الفور، وفي آن واحد. كانت الحكومتان تريان، أنه بعد رحيل المبعوثين التركيين، لن تكون هناك ضرورة لتوفير ملجأ للأوروبيين فى حال وقوع اضطرابات. أسفرت كل هذه المبارزة الدبلوماسية عن وصول سفينة صاحبة الجلالة "إنفنسبل" Invincible إلى الإسكندرية فى اليوم التاسع عشر من شهر أكتوبر. قبل وصول الباخرة بأربع وعشرين ساعة، كان المبعوثان التركيان قد سافرا إلى الإسكندرية بنية الإبحار من ذلك الميناء، وبعد أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة غادرت السفن البريطانية والفرنسية ميناء الإسكندرية.

(*) سفير بريطانيا فى باريس.

هذا الحادث جرت روايته باستفاضة، نظرًا لدخول مبدإ مهم في الحوار المتعلق بمهمة المبعوثين التركيين. من الذى سيكون مسئولاً، أولاً وآخـرًا، عن المحافظة على النظام فى مصر؟

ومما يزيد الطين بلة، أنه لم يحدث فى أية مرحلة من مراحل المسألة المصرية، تقديم مقترح دون أن يتم الاعتراض عليه. كان التدخل التركى فى شئون مصر مثارًا لكثير من الاعتراضات الواضحة؛ لكن هل يمكن أن تكون هناك سياسة أخرى بديلة تكون بمنأى عن هذه الاعتراضات؟ كانت الحكومة البريطانية ترى أن هذه السياسة غير موجودة؛ وعليه، اعتمد البريطانيون منذ البداية على فكرة، أن السلطان فى نهاية الأمر، ينبغى أن يكون بمثابة الملجأ الأخير، الذى ينبغى أن يستعيد النظام. يزاد على ذلك، أن البريطانيين كانوا معوقين بحكم مشاركتهم مع الفرنسيين، مما يجعلهم عاجزين عن تنفيذ آرائهم الخاصة.

كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية راغبتين بحق فى العمل معًا. وقد ذكر السيد / بارثليمى سينت هيلير "إن سياسته الخاصة بمصر كانت معروفة جيدًا، ولم تتغير مطلقًا؛ وأن هذه السياسة كما كانت فى الماضى، فإنها فى المستقبل ستعتمد على المصارحة الكاملة بين الحكومتين، والعمل المشترك فى كل مناسبة من المناسبات". وليس هناك أدنى شك فى أن هذا الكلام كان يمثل بحق آراء الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت، وأن الرغبة فى التعاون كانت متبادلة أيضًا من جانب الحكومة البريطانية. والمؤسف أن وجهتى نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا مختلفتين فيما يتعلق بنقطة مهمة. كانت الحكومة الفرنسية تنظر إلى التدخل التركى فى مصر على أنه أسوأ حل ممكن للمسألة المصرية. كان السيد بارثليمى سينت هيلير قد أبلغ القائم بالأعمال البريطانى أنه يفضل احتلالاً إنجليزيًا ـ فرنسيًا على الاحتلال

التركى لمصر. يزاد على ذلك، أن الحكومة الفرنسية، كانت تخشى أنها إذا ما سمحت بالتدخل التركى، فإن ادعاءات السلطان سوف تتزايد ويزداد معها نفوذه بين السكان المسلمين فى شمال أفريقيا. وعليه، قد يؤدى ذلك إلى إثارة روح التطرف والتعصب فى تونس.

جاءت اعتراضات الحكومة البريطانية هى الأخرى، على التدخل التركى، لكن أقل بكثير من الاعتراضات الفرنسية، والشاهد على ذلك هو سماح البريطانيين للسلطان بإرسال جنرال تركى إلى مصر، على الرغم من أن الفرنسيين سحبوا تأييدهم تمامًا لهذا الإجراء. كانت الحكومة البريطانية تفضل فى حال حدوث احتلال مسلح أن يكون ذلك الاحتلال تركيا وليس إنجليزيا ـ فرنسيا. لكن البريطانيين أسلموا قيادة الأمر للفرنسيين، وأصبح الهدف الرئيسى للدبلوماسية الفرنسية يتمثل منع أى تدخل تركى فى شئون مصر.

وعندما جرت مناقشة المسألة المصرية بعد ذلك فى البرلمان الإنجليزى (فى اليوم الرابع والعشرين من شهر يوليو من العام ١٨٨٢) قال اللورد سالسبورى: "هناك أسلوبان للعمل مع حكومة مصر. كان لابد من استعمال القوة المعنوية بدلاً من القوة المادية[١]. لو استعملتم القوة المعنوية لحظى ذلك بتعاون صادق من السلطان التركى. لكنكم سلكتم أفضل الطرق التى تبعدكم عن ذلك التعاون الوثيق. لو كنتم قد ذهبتم إليه فى البداية، وأشركتموه فى مشاوراتكم، وجعلتموه أداة لما تودونه، وأوضحتم من البداية أنكم لا ترغبون فى الإقدام على أية خطوة دون تشاور معه وتعاون من

(١) كانت تلك الإشارة إلى ضرب الإسكندرية بالقنابل، الذى كان قد حدث بالفعل، قبل أن يتكلم اللورد سالسبورى.

جانبه، لما حدثت أية اعتراضات على هذه الخطة؛ فذلك، كان يمكن أن يجعله يقف إلى جانبكم فى أضعف الأحوال". وأوضح اللورد سالسبورى الخطوات المختلفة التى حدثت بعد ذلك، والتى يرى "أنها لابد أنها كانت ستسفر عن وقوف أى سلطان تركى موقف المعارض".

كان نقد اللورد سالسبورى متسمًا بالتعسف، فلم تكن مسألة ضرورة التدخل العسكرى المسلح قد برزت حتى شهر أكتوبر من العام ١٨٨١الميلادى. والذى لا شك فيه أن اللورد جرانفيل، كان يتصرف بحكمة ويرى عدم اتخاذ أى إجراءات للضغط على السلطان إلى أن تصبح حتمية اللجوء إلى هذه الإجراءات أمرًا واضحًا. يزاد على ذلك، أنه كان واضحًا أيضًا أن مصر كانت تتهددها درجة من الفوضى يصبح معها اللجوء إلى القوة المعنوية، وإلى الإقناع، بل وحتى التهديدات أمورًا لا طائل من ورائها. كان ضروريًا منذ البداية، أن تكون هناك فكرة واضحة عن الطريقة التى يمكن اللجوء إليها، حتى يمكن بها استعمال القوة المادية إذا ما تطلب الأمر ذلك. لم يكن هناك سوى طريقين فى هذا الصدد. أولهما، الاحتلال الإنجليزى ــ الفرنسى، لأن أحدًا فى ذلك الوقت لم يخطر بباله، حدوث احتلال تقوم به فرنسا أو إنجلترا كل على حدة. ثانيهما، الاحتلال التركى. كان الفرنسيون يفضلون احتلالاً إنجليزيا ــ فرنسيا من منطلق أنه هو الأقل شرًا. وكانت وجهات النظر البريطانية والفرنسية منطقية ومترابطة تمامًا، وظلت الحكومة الفرنسية، طوال فترة من الزمن، تعمل طبقًا لوجهات النظر هذه. لكن مسألة ما إذا كانت هذه السياسة، التى كانت الدولتان تساندانها، فى مصلحة فرنسا أو إنجلترا، فإن ذلك كان محلاً لتباين الآراء.

كانت الحكومة البريطانية، هى الأخرى، قد درست احتمال حدوث احتلال تركى لمصر، وكانت تفضل هذا الحل على أى حل آخر. حدد اللورد

جرانفيل فى الرسالة التى وجهها إلى السير إدوارد ماليت فى اليوم الرابع من شهر نوفمبر من العام ١٨٨١ الميلادى الخطوط العامة للسياسة البريطانية الخاصة بالشئون المصرية. وقلل الرجل من شأن الفكرة التى مفادها أن الحكومة الفرنسية أو الحكومة البريطانية كانت لديهما أية خطط أو ترتيبات خاصة فيما يتعلق بمصر. وأردف جرانفيل يقول: "قد يشعر الخديوى هو ووزراؤه، بالأمان عندما يعرفون أن حكومة صاحبة الجلالة لا تفكر فى الخروج على السياسة التى رسمتها لنفسها". وأبرز اللورد جرانفيل وجهة النظر البريطانية فى العلاقة التركية بمصر. والتى كانت تقوم على المحافظة على الوضع الراهن. وأنه لا ينبغى قطع الروابط مع تركيا. كما أوضح اللورد جرانفيل فى ذات الوقت، أن الحكومة البريطانية "تود الإبقاء على مصر متمتعة بالاستقلال الإدارى، الذى ضُمن لها بمقتضى الفرمانات السلطانية. وأن الحكومة البريطانية سوف تخرج على أعز موروثات تاريخها الوطنى لو أن هناك رغبة فى التقليل من تلك الحرية أو العبث بالمؤسسات التى أوجدتها الحكومة البريطانية". واستطرد اللورد جرانفيل بعد ذلك يقول: "إن الظرف الذى يمكن أن يضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الانحراف عن الطريق المشار إليه، يتمثل فى حدوث حالة من الفوضى فى مصر". كان ذلك الكلام صائبًا وحكيمًا. فقد أوضح هذا الكلام أن التدخل التركى أمر غير مرغوب فيه، لكن إذا ما كان هناك داع لاستخدام القوة، فإن القوة التركية تكون هى المفضلة على الاحتلال الإنجليزى ــ الفرنسى.

المؤسف أنه فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة البريطانية تفكر فى استعمال الأتراك، بكل نقائصهم أداة يمكن اللجوء إليها، فى نهاية المطاف، لاستعادة النظام والمحافظة عليه فى مصر، سمحت لنفسها بالانقياد إلى الاعتراضات على التدخل التركى، والتى اقتصرت فقط على مزايا ذلك

التدخل. هذا يعنى أن الحكومة البريطانية سارت على الخط نفسه الذى كانت تسير عليه الحكومة الفرنسية، والذى كان يرمى إلى استثارة السلطان وتثبيط همته. ولما كانت قوات السلطان العسكرية، قد تستخدم مستقبلاً فى المحافظة على النظام، فلربما كان من الأعقل والأوفق تشجيع السلطان على ممارسة سلطته عن طريق النظر بصورة ودية إلى البعثة التى أوفدها إلى مصر، وذلك بدلاً من الاعتراضات التى صدرت من القاهرة بغرض التقليل من شأن هذه البعثة، لكن ذلك لم يتحقق؛ فقد جرى تثبيط همة السلطان، وجرى أيضًا معارضة استخدامه لسلطته. وعليه دخلت الحكومة البريطانية فى خط معارضة أو معاداة التدخل التركى، الأمر الذى حتم التدخل البريطانى فى نهاية الأمر.

والواقع، أن لهذا الموضوع وجهه الآخر، ففيما يتعلق برفاة الشعب المصرى وبرفاة الأوروبيين المهتمين بالشئون المصرية، فإن التدخل الأوروبى، سواء أكان بريطانيا، أم فرنسيا، أو إنجليزيا ـ فرنسيا، سيكون مفضلاً على التدخل التركى. لكن، إذا ما سلمنا بأن هناك رغبة فى عدم احتلال مصر بقوات بريطانية أو فرنسية، فإن التدخل التركى، على الرغم من عيوبه الواضحة، كان لا ينبغى إحباطه تمامًا منذ البداية.

عجيب ونحن نقرأ هذه المراسلات بعد سنوات عديدة، أن نلاحظ كيف أن الحكومة الفرنسية كانت تعمل مخلصة فى الوصول إلى الحل الذى جرى التوصل إليه فى نهاية المطاف، والذى ربما كان مقيتًا إليهم أكثر من أى حل آخر، وبخاصة الاحتلال الإنجليزى لمصر. كانت الحكومة البريطانية، من جانبها تتصرف طوال هذه المدة طبقًا للمبدأ الذى يقول: **انظر وادرس بعناية،**

وافحص ما وصلت إليه، ثم قرِّر بعد ذلك[*]. كان البريطانيون يرون أن هناك اعتراضات على أى شكل من أشكال الاحتلال الأوروبى. وكانوا يفضلون الاحتلال التركى. ومع أن البريطانيين كانوا أبعد نظرًا من الناحية السياسية، عن الفرنسيين، فقد فشلوا فى التصرف على نحو يمكنهم من تفعيل المبادئ التى كانوا يعتنقونها. قال غير المنطقيين من بين الفرنسيين، إن إنجلترا بخيانتها المعتادة، إنما كانت تلعب دورًا يهدف فى النهاية إلى القيام بالاحتلال الإنجليزى لمصر. كان هؤلاء مخطئين تمامًا. كانت الحكومة البريطانية، تتصرف كما هى عادتها بأمانة كاملة، لكنها فى ذات الوقت لم تكن مصرة تمامًا على الأهداف السياسية، حتى لا يمكن أن تفاجأ إذا ما جرى تحريف الدوافع فى نهاية المطاف. كان هدف البريطانيين يتمثل وبلا أدنى شك، فى رغبتهم فى التأكيد على التعاون الفرنسى من ناحية، والإعلاء الكامل للرأى العام الإنجليزى من الناحية الأخرى. لكن لا يمكن قبول هذه الحجة باعتبارها مبررًا للدفاع عن التخلى عن السياسة. فكرة تسليم مصر، ولو بصورة مؤقتة، لحكم السلطان، كان يمكن أن تُقَابل بنقد معادٍ كبير فى إنجلترا، وبخاصة من الطبقات نفسها التى عارضت مسألة الاحتلال البريطانى معارضة شديدة. لكن لا يمكن قبول هذه الأسانيد باعتبارها مبررًا للدفاع عن التخلى عن السياسة البريطانية. لم يكن هناك أى أحد قادرًا على تقديم سياسة بديلة أفضل من السياسة القائمة فى ذلك الوقت. وواجب الحكومة يتمثل فى تولى القيادة وبخاصة فيما يتعلق بالشئون الخارجية، وواجبها أيضًا أن تتحمل النقد، فى الأمور بالغة الأهمية، حتى وإن كان ذلك يمكن أن يتسبب فى سقوط الحكومة.

(*) وردت هذه العبارة باللغة اللاتينية. (المترجم)

كتب السير إدوارد ماليت، تقريرًا، بعد فترة قصيرة من حدوث تمرد اليوم التاسع من شهر سبتمبر يقول فيه: "الخديوى يعانى إحساسًا عاما بالقنوط تجاه المستقبل. وقال سموه، إنه لم يعد يصدق بعد أى قسم للولاء يقسمه ضباط الجيش". جاءت هذه الملاحظات بمثابة المؤشر الرئيسى إلى السلوك الذى سينتهجه الخديوى خلال الأشهر القلائل التالية. لقد رفض الخديوى الإهانة التى تعرض لها نتيجة تمرد الضباط. حيث اعتملت هذه الإهانة فى ذهنه وجعلته يفكر فى تدبير خطط للانتقام. وهو يعرب دومًا عن رأيه الذى مفاده أنه لا يمكن أن يكون هناك هدوء فى البلاد إلا بعد أن يحكم قبضته عليها. وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة، إذا ما كانت أفكار من هذا القبيل تدور فى ذهن الرجل، لكن ربما كان من الأعقل، ومن السياسة أيضًا، لو أنه استطاع أن يسقط من ذهنه مشاعر الاستياء من الجيش. والذى حدث هو أن الشرخ الذى حدث بين الخديوى من ناحية والجيش والحزب الوطنى من الناحية الأخرى، أخذ فى الاتساع مع مرور الأيام.

كانت نظرة شريف باشا إلى هذا الأمر أوسع. فقد كان الرجل يرغب فى فصل الحزب الوطنى عن الجيش. قال شريف باشا بعد ذلك، فى اليوم الحادى والعشرين من شهر سبتمبر: "إنه ينتوى عقد مجلس النواب، الذى يتطلع إلى أن يصبح بصورة متدرجة، الممثل الشرعى للشئون الداخلية للبلاد، وبذلك يمكن بهذه الوسيلة حرمان الجيش من المزايا التى اكتسبها لنفسه فى الحركة الأخيرة.... سوف يتحول مجلس النواب إلى هيئة يمكن للخديوى وحكومته الاعتماد عليها فى الحصول على التأييد الشعبى فى مواجهة السلطة العسكرية".

صدر فى اليوم الثامن من شهر أكتوبر مرسوم بانعقاد مجلس النواب بتاريخ الثالث والعشرين من ديسمبر. لقد جرى تشكيل مجلس النواب وتحديد

مهامه طبقًا للقانون الذى أصدره إسماعيل باشا فى العام ١٨٦٦الميلادى. وضغط عرابى من أجل إصدار قانون يخول هذا المجلس سلطة أقوى، لكنه استسلم للواقع فى نهاية الأمر. كتب السير إدوارد ماليت تقريرًا فى اليوم الثانى من شهر أكتوبر يقول فيه: إن عرابى بدأ "يعرب من جديد عن ثقته فى شريف باشا، كما أفصح عن انتوائه ترك الأمر كله بين يدى شريف باشا".

كان الموقف فى ذلك الوقت موصوفًا وصفًا جيدًا فى المذكرة التى أعدها السير أوكلاند كولفن بتاريخ اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر؛ التى قال فيها: "فيما يتعلق بالوضع القائم، فأنا أرى أن مسألة وجود هدنة تعد أمرًا مهمًا، كما أن الترتيب الذى استطعنا الوصول إليه أعطانا فسحة قليلة لالتقاط الأنفاس، مما يمكننا من وضع القوى التى تعمل من حولنا فى حسباننا، وأن نحاول ترشيد هذه القوى أو قمعها. ويتعين أن تكون هذه المسألة خالية من الأوهام. ولما كان على وشك الدخول إلى فترة جديدة من النظام والانتظام، فليس هناك مبرر للتخمينات. لقد ارتفع نجم الجيش بفعل ذلك الذى حققه، كما أن قادة الجيش متشبعون بقناعة مفادها أن مهمتهم تتمثل فى إعطاء الحرية لمصر. وها هم الأعيان، الموجودون بأعداد كبيرة فى القاهرة، وعلى الرغم من أنهم أصبح من حقهم المطالبة بمزيد من الحريات المدنية، مع إنكار حق الضباط فى طلبها باسمهم، يقفون اليوم واضعين أيديهم فى أيدى الضباط فى مطالبتهم بالحصول على امتيازات لهم. كل ذلك يجرى بطريقة منظمة ومثالية: ولكن فرصة التوصل إلى تسوية نهائية تعتمد:-

(١) على انصراف الجيش إلى الثكنات المخصصة له.

(٢) على اعتدال الأعيان فى مطالبهم.

(٣) على كياسة الوزراء وحزمهم فى التعامل مع كل من الجيش والأعيان.

وأنا لا أعتقد مطلقًا أن مهمتي تتمثل في معارضة الحركـة الـشعبية، وإنما تتمثل في توجيه هذه الحركة وإعطائها شكلا محددًا. وطالما أن الموقف المالي في البلد، أو نفوذ الرقابة لن يتأثرا بالامتيازات التي ستعطى للأعيان، فأنا أعتقد أني سأكون شديد الحماقة لو عبرت عن معارضتي أو عدائي لهذه الطلبات. وهذا هو ما أردت اقتراحه على شريف باشا، كي يتصرف بمقتضاه عندما يئن أوان مناقشة هذا الأمر. وأريد أن أوجز الأمر فأقول: إنـه عـن طريق الإسـراع في تنفيذ الإجراءات الخاصة بالجيش، ثـم عـن طريـق المناقشة العقلانية للمطالب المقدمة من الأعيان، يمكن لنـا تحويـل الهدنـة الحالية إلى سلام".

قيَّم السير أوكلاند كولفن الموقف تقييمًا سليمًا. كان شريف باشا رئيس وزراء البلاد الاسمِي في حين كان عرابي، على حد تعبيـر الـسير إدوارد ماليت، هو "المتحكم في أقدار البلد". وقد تحدثت صحيفة الحجـاز المحليـة، الناطقة بلسان العرابيين" عن الأمير الشهم النبيل، صاحب السمو، أحمد بـك عرابي". وعندما تلقى عرابي أوامر مغادرة القاهرة مع كتيبته، لـم يرحـل الرجل رحيل عقيد بسيط أو مجرد قائد كتيبة (أميرالاى). لقد أحدث عرابـي شيئًا شبيهًا بالموكب الملكي في شوارع القاهرة، التي ازدحمت بـالمتفرجين في تلك المناسبة. استقبله الناس بحماسة، وعندما وصل إلى محطـة الـسكة الحديدية، ألقى خطابًا حماسيًا في القوات؛ قال عرابي: "لقد بدأ عهـد جديـد يشرق على مصر وذلك بفضل الرجال الذين يمسكون بزمام الأمور، والذين نثق بهم كل الثقة، لقد حان وقت الخلاص والازدهار لنا جميعًا. ونحن نثنـي على كفاءة وجدارة أعضاء الحكومة الجديدة وعلى وجه التحديد محمود باشا سامي البارودي، وزير الحربية. أود أن تفهموا جميعًا أن هناك مهمة عظيمة بانتظار جيش موحد تحت قيادة جيدة ومنضبطة، ليس لها سوى هدف واحـد

ألا وهو رفعة الوطن. بين أيديكم قوة وطالما بقيتم متحدين فلن تُقْهَـرُوا"[١]. أقيم بعد ذلك احتفال لعرابى فى الزقازيق. وقد حضر هذا الاحتفال حـوالى ١٠٠٠ رجل، فقد دُعى "كل الوطنيين" لحضور ذلـك الاحتفـال. واسـتقبل عرابى استقبالاً حماسيًا. وألقى خطبة عن حتمية إجراء الإصلاحات، وحمل حملة شعواء على استخدام الأوروبيين فى مصر، وقال إن لديه ثلاث كتائب (آلايات) فى القاهرة يمكن الاعتماد عليها فى تنفيذ أوامره.

يضاف إلى ذلك، أن عرابى على الرغم من تحريضه فى العلن علـى كراهية الأوروبيين، فإنه كان يستعمل فى السر لغة مختلفة. حدث فى اليـوم الأول من شهر نوفمبر لقاء بين عرابى، وعلى بك فهمى، وطلبة بك عصمت والسير أوكلاند كولفن. "ووصف" عرابى "حكومة المماليك وحكومة الأسـرة المالكة الحالية بأنهما متعسفتان مع السكان العرب. وكان عرابى يهدف مـن وراء ذلك إلى إثبات أن المصريين حتى ذلك الوقت لم يشعروا بأمن حيـاتهم وممتلكاتهم. كانوا يُسجنون، ويُنَفَوْن، ويشنقون، ويُلْقى بهم فى النيل، ويموتون جوعًا، ويُنْهبُون طبقًا لإرادة سادتهم. كان العبد المُحرَّر، أكثر حريـة مـن العربى حر المولد. وكان التركى الجاهل مفـضلاً ومكرمًـا علـى أفـضل المصريين. وأعطى مثلاً على ما يقول: بأن ذكر اسم المفتش[٢]. واسـتطرد عرابى بعد ذلك ليوضح أن البشر جاءوا من أصـل واحـد، وأن حقـوقهم متساوية فى الحرية الشخصية والأمن. واستغرق حديثه فى هذه النقطة وقتًـا طويلا، وبسيطًا من حيث طريقة التناول الساذجة، لكن من الواضح أنها من أفكاره التلقائية ولم تكن من قبيل البلاغة وإنما من قبيل الاقتنـاع. وعنـدما

---

(١) ألقى عرابى هذه الخطبة باللغة الفرنسية. وقد اقتبست هذه الترجمة الفرنـسية عـن الصحف المحلية.

(٢) هذا المفتش، كان وزير المالية إسماعيل باشا، وقد اغتيل فى العام ١٨٧٦.

ننتقل إلى ربطه بين الحقائق، نجد أنه قال فى اليوم الأول من شهر فبراير إن الحكم الشركسى (وهو يقصد بذلك الحكم التركى المستبد) قد سقط فى مصر؛ ثم يضيف أنه فى اليوم التاسع من شهر سبتمبر، كانت حتمية استبدال هـذا الحكم بنظام يقوم على القانون والعدل قد تأسست واستقرت بالفعل. هذا يعنى أن عرابى والجيش كانا يناضلان من أجل القانون والعدالة. وأنكر عرابى فى التاريخ نفسه، وبكلام واضح، رغبته فى التخلص من الأوروبيين سواء أكانوا مستخدمين أم مقيمين؛ وتحدث عن الأوروبيين بأنهم معلمو الشعب. وقال إنه هو نفسه، (وأشار إلى الضابطين اللذين كانا معه) لم يتعلموا فى المدارس. وأنه هو والجميع يحسون احتياجًا شديدًا إلى التعليم؛ وأنهم ليست لديهم أية رغبة فى الجدل فى مسألة احتياج الإدارة إلى الأوروبيين؛ وعلى العكس من ذلك، "إذا كنا بحاجة إلى المزيد من الأوروبيين فمرحبًا بهم....". كان الانطباع الذى تكوَّن لدى أن عرابى الذى يتحدث باعتدال كبير وهدوء، ومصالحة، يجعل منه شخصًا أمينًا وحازمًا، لكنه ليس رجلاً عمليًّا. تتمثل قوة هذا الرجل فى عرض أفكاره وليس فى تنفيذ هذه الأفكار. كان واضحًا أن الضابطين الآخرين كانا عمليين أكثر منه، وكانا يتصرفان باعتبارهما مهدئين لعرابى، كلما حركته أفكاره وشطحت به نحو الخطر.

فى الوقت الذى كان فيه ضبّاط القيادة فى الجيش يسلكون سلوك الدهماء، أخذ الانتظام والانضباط يهتزان يومًا بعد يوم. ففى مطلع شهر نوفمبر، جرى إطلاق سراح جنديين، كانت الشرطة قد ألقت القبض عليهما بتهمة العراك، عنوة بواسطة رفاقهما، من المخفر الذى كانا قد أرسلا إليه. وبعد ذلك بفترة قصيرة، قررت الحكومة تغيير العقيد، قائد المدفعية المتمركزة فى القاهرة، لكن جنود الكتيبة رفضوا ذلك التغيير، وأعلنوا أنهم لن ينصاعوا إلى أى عقيد جديد يجرى تعيينه. وجرى التغلب على معارضة

هؤلاء الجنود، ولكن ذلك لم يتم بدون تنازلات كبيرة لهؤلاء الجنود. فى ذات الوقت تقريبًا، رفضت إحدى الفرق الموسيقية المتمركزة فى القاهرة العزف على المسرح. كما كشفت القوات المتمركزة فى السويس أيضًا عن شيء من عدم الانتظام والانضباط، عندما جرى اغتيال أحد الجنود بواسطة رجل إيطالى. كانت تلك الأعراض كافية للتدليل على عدم وجود قوة عامة مسيطرة فى مصر، يمكن الاعتماد عليها فى المحافظة على النظام.

جرى فى ذات الوقت استثارة أذهان السكان المدنيين عن طريق الصحافة السوقية التى كانت تهاجم الأوروبيين ونظم حكمهم هجومًا عنيفًا وراحت تنادى بالتطرف الإسلامى. كتبت صحيفة من تلك الصحف تقول: "نحن فريسة لأسدين هما إنجلترا وفرنسا، وهما تترقبان اللحظة المناسبة كيما تحققا خططهما المختبئة تحت سياسة الخداع.... نتمنى أن نرى إدارتنا، فى يوم من الأيام، وقد تخلصت من الأوروبيين كلهم، وإذا ما جاء هذا اليوم يمكن أن نقول: إن إنجلترا وفرنسا أسديتا لنا خدمة كبيرة، يتعين علينا أن نشكرهما فى مقابلها". وكتبت صحيفة أخرى: "يدعى بعض الناس أن التطرف مدمر للتقدم، لكن أحسن أيامنا تمثلت فى تلك الأيام التى غزونا الكون خلالها بفضل ولائنا لإيماننا. لقد تجاهلنا ذلك الإيمان فى أيامنا هذه، ونحن وبلدنا فى أيدى الغرباء، لكن سوء طالعنا هو مجرد عقاب لنا على خطايانا. **أين أنتم يا علماء الأزهر!** يا من يجب أن يتمثل واجبكم فى محاربة هذا الانحلال الدينى، ماذا ستقولون يوم القيام لله ﷻ الذى يعلم ما تسرون وما تعلنون؟".

أسفرت الكتابات التى من هذا القبيل بطبيعة الحال، عن ردود حادة من جانب الصحافة المحلية الأوروبية. وصفت الصحيفة الفرنسية **L'Egypte** (مصر)، عثمان **Osman**، ثالث الخلفاء "**بأنه خليفة متعصب لنبى كاذب**".

وعليه أصبحت حياة المحرر مهددة بالخطر، وغادر البلاد. وأوقفت صحيفة ذلك المحرر، كما أوقفت صحيفة **الحجاز** أيضًا، تلك الصحيفة التـي ميـزت نفسها بلغتها العنيفة المؤيدة لآرائها الخاصة بالجامعة الإسلامية. كتب السير إدوارد ماليت يقول: "وقف صدور هذه الصحيفة وبخاصة أثناء وجود عرابى بك فى القاهرة، اعتُبر إشارة إلى عودة السلطة إلى الحكومة؛ وترتب علـى ذلك، إلى حد ما، استعادة الثقة".

وعلى الرغم من كل هذه الأدبيات الملتهبة، بقيت الغالبية العظمى من الناس غير مبالين بكل ما يدور فى البلاد. يـزاد علـى ذلـك، أن انعـدام الانضباط، الذى كشف عن نفسه فى الجيش، بدأ فى الانتـشار، فـى نهايـة المطاف، بين السكان المدنيين. وكان لابد من حدوث ذلك، للسبب الذى أورده السير أوكلاند كولفن فى مذكرة بتاريخ ٢٤ سبتمبر. التى قال فيها: "يتمثـل هذا الذى يعد تبريرًا للسلوك الأخير من جانب الجيش، ويُكسبه مساندة كبيرة من أعداد كبيرة من المصريين المحترمين، فى أن شكاوى الجيش تنطـوى على قدر كبير من الحقيقة. وهم على يقين من حصولهم على التعاطف عندما يطالبون بالعدالة، وعندما يحتجون على أعمال العنف الاسـتبدادى. تتمثـل الطريقة الوحيدة التى تستطيع بها الحكومة حرمان قادة الجيش مـن النفـوذ الذى يكتسبونه عن طريق التواصل مع تذمر الناس، هى انتزاع هذه اللعبـة من أيدى قادة الجيش".

مع انتهاء العام ١٨٨١ الميلادى كانت الأحوال على النحو التالى: كان الخديوى يفكر مليًا فى الإهانة التى أصابته من الجيش المتمرد، وكان يتطلع إلى تحين الفرصة التى تمكنه من إعادة تأكيد سلطته. كان شريف باشا ملهمًا ببعض المبادئ السياسية، وكان يحاول استعادة السلطة الشرعية للحكومـة، لكن الرجل كان يفتقر إلى الطاقة وقوة الشخصية اللازمين للـسيطرة علـى

العناصر المتمردة التى انفك عقالها. كان كل من السير إدوارد ماليت والسير أوكلاند كولفن يساندانه فى هذا الاتجاه. لقد كان عرابى هو الحاكم الحقيقى للبلاد. وكان الجيش يسانده. وفى مطلع يناير من العام ١٨٨٢ الميلادى عين عرابى وكيلاً لوزارة الحربية ظنا أن الأفضل أن يكون عرابى ضمن الحكومة وليس خارجها". كان سكان مصر مستائين، لكن الصلة لم تكن كاملة بين الحزب الوطنى والجيش الثائر. كان العنصر المدنى لا يزال ينظر إلى العسكر نظرة شك وارتياب. وكانت الصحف المحلية لا تزال تنادى بالتطرف الإسلامى، وتثير الكراهية ضد الأوربيين.

كان لابد من التزام أكبر قدر من الحيطة والحذر فى مثل هذه الظروف. من هنا تصبح أية زلة أمرًا بالغ الخطورة فى مثل هذه الظروف. وكانت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية توشكان على الإقدام على خطوة شبه مدمرة لكل آمال ترويض الحركة الوطنية، لتجعل من التدخل الأجنبى، بشكل أو بآخر، سواء أكان تركيا أم أوروبيا، أمرًا محتومًا.

الفصل الثالث عشر

المذكرة المشتركة

يناير ١٨٨٢

اقتراح إنشاء سيطرة عسكرية إنجليزية- فرنسية، تغيير الوزارة الفرنسية، اقتراح بالعمل المشترك من جانب السيد جامبيتا، موافقة اللورد جرانفيل على الاقتراح، الرجوع إلى السير إدوارد ماليت طلبًا للرأي، توصيات السير أوكلاند كولفن، السيد جامبيتا يعد مشروع مذكرة، موافقة اللورد جرانفيل على مشروع المذكرة، إرسال التعليمات إلى القاهرة، الزيادة المقترحة فى الجيش، إعادة تنظيم مجلس النواب، الآثار التى ترتبت على المذكرة، ملاحظات على المذكرة.

اقترح السيد/ م. بارتليمى سينت هيلير، عقب تمرد اليوم التاسع من سبتمبر مباشرة، على اللورد جرانفيل حتمية إنشاء سيطرة عسكرية مشتركة فى مصر، فتقرر إيفاد لواءين أحدهما فرنسي والثاني بريطاني إلى القاهرة. كان من رأى الوزير الفرنسي، أن هذين الضابطين "سيكونان قادرين على فرض النظام والانتظام على الجيش المصري". تساءلت الحكومة البريطانية" ما النتائج التى يمكن أن تترتب على عدم توصل هذين الضابطين إلى شيء بشأن الجيش

المصرى؟". رد على التساؤل السيد/ م. بارثليمى سينت هيلير قائلاً: إنه فى مثل هذا الحال، يصبح من الضرورى علينا توضيح الحقيقة التى مفادها أن هذين الضابطين يحظيان بمساندة كل من إنجلترا وفرنسا. ثم تكلم بشكل عام عن مظاهرة بحرية، يجرى خلالها إرسال سفن إنجليزية وسفن فرنسية حربية إلى ميناء الإسكندرية، لكنه لم يقدم مقترحًا أو عرضًا محددًا للموضوع. وأحيل الموضوع إلى القاهرة، حيث جرى تجاهله من قبل شريف باشا هو والسير أوكلاند كولفن. أوضحت حقيقة حتمية القيام بهذه المظاهرة مدى إدراك الحكومة الفرنسية للطابع الحقيقى للموقف المحلى. كان من العبث التفكير فى أن يستطيع ضابطان أوروبيان، بقوة شخصيتهما، تحقيق السيطرة على جيش متمرد. فى اللحظة التى كان يجرى خلالها تحريض السكان على التدخل الأوروبى من أى نوع كان، ومن هنا تصبح النتيجة الوحيدة لإرسال هذين الضابطين، حدوث تمرد آخر أكثر خطورة.

لم يجر تقديم أى مقترح آخر بالعمل المشترك من جانب إنجلترا وفرنسا إلا بعد منتصف شهر ديسمبر، وهو الوقت الذى حدث فيه التغيير الوزارى فى فرنسا. وعليه أصبح السيد/ جامبيتا هو الذى يتولى تصريف الأمور. سرعان ما أضفت روحه المتسلطة دفقًا جديدًا على السياسة المصرية، التى حظيت باهتمامه الشخصى.

أبلغ السيد/ جامبيتا اللورد لايونز Lyons فى اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر أنه "من الأهمية بمكان تقوية سلطة توفيق باشا. فمن ناحية، يتعين بذل كل ما فى الوسع لبث الثقة فى نفس توفيق بحيث تجعله يرتكن إلى مساعدة كل من فرنسا وإنجلترا له، وبث الحزم والطاقة فى داخله. ومن ناحية أخرى، فإن أعداء النظام الحالى، أى المؤيدين لإسماعيل باشا وحليم باشا، ومعهم المصريون بصورة عامة، يجب أن يفهموا أن فرنسا وإنجلترا،

اللتين بفضل نفوذهما جرى تنصيب توفيق باشا على عرش مصر، لن ترضخا لعزله عن العرش... وأعلن السيد/ جامبيتا مؤكدًا، أن أى تدخل من جانب الباب العالى، لن يُسمح أو يُعترف به... وقال السيد/ جامبيتا "لقد حان الوقت الذى يتعين على الحكومتين فيه دراسة الأمر بصورة مشتركة حتى تكونا مستعدتين للقيام بعمل مشترك إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك".

رد اللورد جرانفيل على هذه الرسالة فى اليوم التاسع عشر من شهر ديسمبر بقوله: "توافق حكومة صاحبة الجلالة على أن الوقت قد حان كى تفكر الحكومتان معا فيما يمكن عمله، وأنه لابد من إبداء ما يثبت ويؤكد على أن هناك تفاهما بين الدولتين؛ لكن الأمر يتطلب تفكيرًا واعيًا فى الخطوات التى يمكن اتخاذها فى حال ظهور الفوضى مرة ثانية".

هذه المراسلات تعنى الكثير عند من يجيدون قراءة ما بين السطور. فهى تعطى مؤشرًا صحيحًا على ما يمكن أن يحدث بعد ذلك. كانت الحكومتان تفكران فى الشئون السياسية الخطيرة بعقلية واحدة، لكنهما تريان؛ بلغة الحوار العادى أنه "لابد من عمل شيء ما". كان عمل الحكومة الفرنسية يجرى تسييره بواسطة وزير متحمس، لا يصطبر على القعود عن العمل. كان السيد جامبيتا يفهم ما يريده تمامًا. كان الرجل يود إخضاع مصر للسيطرة الإنجليزية ـ الفرنسية، دون أن يكون هناك احتلال مسلح، إذا ما أمكن ذلك؛ لكن ذلك كان أمرًا مستحيلاً، وعليه فهو يفضل الموافقة على الاحتلال باعتباره آخر الحلول المتيسرة لهذه المسألة.

على الجانب الآخر من القتال الإنجليزى، كانت الأمور تدار بواسطة وزير صاحب حكم أهدأ من أحكام السيد جامبيتا، لكنه كان يفتقر إلى المبادأة. وإنه لمبدأ خطير فى السياسة أن يوافق وزير مسئول على مبدإ غامض من قبيل أن "شيئًا ما لابد من عمله"، فى الوقت الذى ليست لديه فكرة واضحة

عما ينبغي عمله. قبول هذا المبدإ يمكن أن يقود مثل هذا الوزير إلى عمل أشياء قد يتمنى بعد ذلك لو أنها لم تتم. وفى فترة لاحقة، كان على اللورد جرانفيل أن يتبين، على الرغم من "وجود اعتراضات على كل الأساليب الممكنة"، فى الوقت نفسه، أن المسألة الرئيسية كانت تتمثل فى "أى الطرفين كان أقل مضايقة وإزعاجًا للآخر". لكن الرجل اكتشف ذلك بعد فوات الآوان. سمح اللورد جرانفيل فى ذلك الوقت لرفيقه الفرنسى العنيد أن يقتاده إلى اتجاه معاكس تمامًا لذلك الاتجاه الذى كان يود السير فيه، وهو اتجاه الاحتلال التركى. وانجرف اللورد جرانفيل، فى نهاية المطاف إلى حل كان هو معترض عليه تمامًا، ألا وهو الاحتلال الإنجليزى، وتشاء الأقدار أن تتغير الوزارة فى فرنسا، مما ترتب عليه منع جرانفيل من الانجراف إلى ذلك الحل الذى كان يمكن اعتباره أسوأ الحلول الممكنة، ألا وهو الاحتلال الإنجليزى-الفرنسى لمصر.

تكونت لدى السيد/ جامبيتا، فى اليوم الرابع والعشرين من شهر ديسمبر، فكرة أكثر اكتمالا ونضجًا عن طبيعة الخطوات التى كان يرى أنه لابد من اتخاذها ابتغاء لمصلحة الحكومتين البريطانية والفرنسية. كان مجلس النواب على وشك الاجتماع فى القاهرة، بينما كان السيد/ جامبيتا يرى أن اجتماع النواب "سيحدث تغييرًا كبيرًا فى الموقف السياسى لمصر". وعليه قدم جامبيتا مقترحًا مفاده "أن الحكومتين يتعين عليهما إبلاغ ممثليهما فى القاهرة أن يبلغا توفيق باشا بتعاطف إنجلترا وفرنسا الشديد معه ومساندتهما إياه، وأن يُشجِّعا سموه على التأكيد على سلطته والمحافظة عليها... وقد بدا ذلك له أمرًا سهلاً وعمليا، وأنه يمكن الشروع فيه على الفور، وأن الحكومتين يمكن أن تعدا هذه المسألة بمثابة نقطة البداية، لتشاور البلدين فيما بينهما على الترتيبات التى يجب أن تكون جاهزة للتنفيذ فى حال الضرورة".

نقل اللورد جرانفيل مقترح السيد/ جامبيتا إلى السير إدوارد ماليت، وفى اليوم السادس سأل جرانفيل السير إدوارد ماليت ما إذا كان لديه اعتراض على مقترح السيد/ جامبيتا. "أنا ليس لدى اعتراض على مقترح السيد/ جامبيتا. العون الذى يحتاج إليه الخديوى احتياجًا كبيرًا، يتمثل فى المحافظة على استقلال مجلس النواب والنأى به عن شكوك الباب العالى". وعليه قام اللورد جرانفيل بإبلاغ اللورد لايونز **Lyons** أن يقوم بدوره بإبلاغ السيد/ جامبيتا أن الحكومة البريطانية وافقت على مقترحه. وعندما أبلغت هذه الرسالة إلى السيد/ جامبيتا، قال: إنه سيقوم بإعداد مسودة التعليمات التى سيرسلها إلى المندوبين الفرنسى والإنجليزى فى القاهرة وسوف يعرضها على الحكومة البريطانية.

أبرق السير إدوارد ماليت، فى اليوم الثلاثين من شهر ديسمبر، إلى اللورد جرانفيل ليقول له إنه يفضل الانتظار لحين وصول الرسالة، التى كانت فى طريقها إليه فى القاهرة، قبل إصدار قرار بشأن الرسالة التى سيجرى تقديمها للحكومة المصرية. وأردف السير إدوارد ماليت "نحن لا ننصح بتشجيع الخديوى على التطلع وتعليق الأمل علينا فى مساعدتنا له فى موقفه المتحفظ تجاه مجلس النواب. فقد جرى عقد مجلس النواب بموافقة كاملة من شريف باشا، الذى يتطلع إلى المجلس طلبًا للدعم والمساندة. إن التموين من شأن المجلس فى مثل هذه الظروف، يمكن أن يكون خطأ يستفيد منه الباب العالى، ويزيد أيضًا من نفوذ العسكر، ويقلل من ذلك الذى نحصل عليه حاليًا باعتباره إصلاحًا معتدلاً صادقًا. ويقال إن رد مجلس النواب على خطاب الخديوى كان معتدلاً ومرضيًا للغاية".

كانت الرسالة التى أشار إليها السير إدوارد ماليت فى برقيته المؤرخة فى ٢٦ ديسمبر، وقد احتوت هذه الرسالة على مذكرة خطيرة أعدها السير أوكلاند كولفن وجاءت على النحو التالى:-

"لابد للأحداث التى وقعت فى مصر خلال الأشهر الثلاثة الماضية، هى والحركة التى لا تزال دائرة فى مصر إلى الآن، أن يكون لها تأثير ملموس على علاقات مصر بالدولتين. وقد يكون من المفيد أن نوجز هنا الشكل الذى عليه الحركة الحالية فى مصر، ومن أى الاتجاه يتهدد ما قامت به إنجلترا وفرنسا.

أنا أرى، أن هذه الحركة، فى أساسها حركة مصرية بلا أدنى شك، ومضادة للحكم التركى الاستبدادى. وأنا أرى أنها رد فعل لاستبداد إسماعيل باشا، وترجع إلى زيادة تحرر الذهن المصرى بحكم اتصاله الوثيق بالأوروبيين، وكذلك ترجع إلى الوضع الشاذ الذى وجدت مصر نفسها فيه فى علاقتها بكل من تركيا والدولتين، كل ذلك هو الذى عجّل بالأحداث التى نشهدها الآن. وهذا هو شريف باشا، بعد أن وُضع على رأس هذه الحركة، من باب الاقتناع به إلى حد ما، ومع ما فيه من ضعف، قد يجرفه مع تيار هذه الحركة، وأنا أرى أيضًا أنها سوف تكتسحه فى نهاية المطاف. شريف باشا ليست لديه الكفاية التى تمكنه من السيطرة، وليست لديه القدرة أيضًا على ترشيد هذه الحركة.

على الرغم من أن هذه الحركة، هى فى الأساس معادية للأتراك، فهى بحد ذاتها حركة وطنية مصرية. وهذه الحركة، فى الوقت الراهن، حريصة فى موقفها تجاه الأوروبيين؛ لأنها بحاجة إليهم فى صراعها مع أعدائها المباشرين، لكنها لا تنظر إليهم نظرة محاباة أو تفضيل، أو تشجيع؛ وهذه الحركة، ليست لها فى الأساس أية رغبة أخرى، سوى التخلص من الأوروبيين فى نهاية المطاف.

أفضنا فى طبيعة الحركة؛ يلي ذلك، الاتجاه الذى تسير فيه الحركة للاستيلاء على المكانة التى تحتلها حاليًا كل من إنجلترا وفرنسا.

وأنا أرى، أنه سيكون هنا خطر مزدوج؛ أولاً، الميل إلى تجاهل أو تعديل الالتزامات التى ارتبطت بها مصر؛ ثانيًا، التخلص من التدخل الأجنبى فى فروع الإدارة التى ليس فيها التزام مباشر إلى الآن".

"وفيما يتصل بهذه النقطة... إذا ما أُعْطى مجلس النواب حق التصويت على الميزانية، أو بالأحرى، حق التصويت على الشئون المالية فإن ذلك سوف يؤثر تأثيرًا كبيرًا على السيطرة الإنجليزية ـ الفرنسية ويُحْدِث فيها تعديلات جوهرية. والواقع أن السيطرة الإنجليزية ـ الفرنسية، فاعلة ومؤثرة فى الوضع الراهن؛ نظرًا لأن المجلس هو الذى يحكم البلاد، والسيطرة لها مقعد فى المجلس ولها صوت فاعل أيضًا، كما أنها فى ذات الوقت على علاقات ثابتة وحميمة مع مختلف الأفراد الذين يتشكل منهم مجلس الوزراء. ولا يمكن للسيطرة الإنجليزية ـ الفرنسية، أن تكون لها علاقات مع مجلس النواب، سوى تلك العلاقات غير المباشرة تمامًا، كما أنها لا يمكن أن تثق بقرارات تلك الهيئة غير المسئولة وغير المتعلمة أيضًا. كيف يمكن للسيطرة الإنجليزية- الفرنسية، إذا ما أعطى مجلس النواب حق التصويت على الموازنة، وهل تستطيع السيطرة والتحكم فى الشئون المالية بشكل مفيد؟ إذا أعطى مجلس النواب، حق التصويت على الموازنة، يجب عليه أن يفعل ذلك فقط من خلال الشروط الواردة فى قانون التصفية؛ لكن هذه الشروط مرنة بما فيه الكفاية مما يسمح بسوء التصرف فى الأمور المالية بطريقة يمكن أن تنزل الخطر بالتوازن المالى.

لقد أوضحنا ذلك كيما يكون واضحًا لشريف باشا، الذى يقال إنه مستعد لتعديل مشروعاته بما يتفق مع آرائنا. ولكن مسألة موافقة مجلس النواب على تعديلات يعد شيئًا آخر".

وفيما يتصل بالنقطة الثانية، ألا وهى الرغبة فى التخلص من التدخل الأجنبى فى أفرع الإدارة، التى ليس للحكومة المصرية أية التزامات دولية، قال السير أوكلاند كولفن إن: "الهجوم الناجح على فرع أو أكثر من أفرع تلك الإدارات يمكن أن يتسبب فى وهن نفوذ السيطرة، كما يمكن أن يؤدى اضطراد نجاح مثل هذا الهجوم، إلى تدمير القبضة المادية التى للدولتين على البلاد".

كان السير أوكلاند كولفن، فى مثل هذه الظروف، يرى أن "رغبات الحكومتين يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالموقف الذى سيتخذانه"، وذلك من باب إرشاده هو وكبار المسئولين البريطانيين والفرنسيين فى مصر.

ويستطرد السير أوكلاند كولفن، ليضع التوصيات التالية أمام الحكومة البريطانية. قال كولفن: "أنا أرى أن الحركة التحررية الدائرة الآن لابد من تثبيط همتها. الحركة لها أعداء كثر ليس بين الأوروبيين وحدهم وإنما بين الأتراك أيضًا. ولكنى أعتقد أن ذلك ناجم عن نمو الروح الوطنية، ويجرى توجيهه لمصلحة البلاد، وأن مسألة إحباط هذه الحركة سيكون خطأ فادحًا. ولكن لأنى أريد بحق لهذه الحركة أن تنجح، فأنا أرى أن من الضرورى أن تعرف هذه الحركة، منذ البداية، الحدود التى ينبغى أن تتحرك فى إطارها. وبغير ذلك، سوف تتشكل التوقعات، وتزداد الآمال، وسوف يؤدى فشل هذه التوقعات وتبخر تلك الآمال إلى وأد وإرباك الحركة تمامًا. وينبغى عدم السماح للحكومة، فى كل ما يجرى وما سيجرى، بنسيان أن الدولتين (إنجلترا وفرنسا) هما صاحبتا السيطرة المالية المباشرة على البلاد وأنهما تودان الاحتفاظ والإبقاء على هذه السيطرة. وأنا أرى أن الدولتين (إنجلترا وفرنسا) ينبغى أن لا توافقا على أية إجراءات مقترحة يمكن أن تشكل خطرًا على هذه السيطرة، التى تعد أمرًا مهمًا لرفاة البلد، ومن ثم تصبح الواقى الرئيسى من

تكرار "المسألة المصرية". يزاد على ذلك، أن كل ما يضمنه قانون التصفية هو والمراسيم الخديوية السابقة له، يجب أن يكون خارج نطاق المناقشة أو الحوار. ويجب أيضًا تثبيط همة كل الجهود التى ترمى إلى نقل مركز السيطرة المالية من هيئة المراقبة إلى مجلس النواب، بل وإبطال هذه الجهود، فى حال الضرورة، باعتبار محايد للوكالة التى تثبت الدولتان من خلالها، أنهما تتأكدان من سلامة سير المسائل المالية، التى تعد نفسيهما مسئولين عنها فى مصر.

"يتعين علىّ، جعل شريف باشا، أو ممثل الحكومة كائنا من كان، يفهم أن من واجبه عدم تشجيع هجمات الوطنيين، ومعارضتهم للإدارات الأوروبية، وأن الدولتين (إنجلترا وفرنسا) لن تباليا بنجاح أية هجمة من هذه الهجمات، فكل إدارة من هذه الإدارات، على الرغم من انطوائها على كثير من النقائص، تعد مركزًا من مراكز الإصلاح. هذه الإدارات، هى بمثابة تروس العجلة التى تمثل المراقبة... ولهذا فإن خط السير الذى أحبذه فى ظل هذه الظروف الخاصة بالأوضاع الداخلية فى مصر، هو أن تنوه الدولتان- إنجلترا وفرنسا- بواسطة ممثليهما السياسيين، بأن لهما مصالح مادية تنويان الاحتفاظ بها فى الإدارات الأوربية، وأنهما تتركان الحرية الكاملة للمصريين فى اتخاذ الإجراءات التى تروق لهم فى الحكم الداخلى، طالما .. أنها لا تتعارض مع ما اكتسبته الدولتان(إنجلترا وفرنسا).

جرى اقتباس الكثير عن مذكرة السير أوكلاند كولفن والسبب فى ذلك، أنه كان من المهم إيضاح المعلومات الخاصة بالموقف الذى يواجه الحكومة البريطانية فى مصر، بعد أن قررت بريطانيا أن توافق على مقترح السيد/ جامبيتا. لقد جرى تسلم مذكرة السير أوكلاند كولفن بواسطة وزارة الخارجية فى اليوم الثانى من شهر يناير. وفى اليوم نفسه، وصلت إلى لندن مسودة

المذكرة التى أعدها السيد/ جامبيتا، كيما يجرى إرسالها إلى القنصلين العامين البريطانى والفرنسى فى القاهرة. وقد صيغت تلك المذكرة على النحو التالى:-

"لقد صدرت إليكما، فى أحيان كثيرة، تعليمات تقضى بإبلاغ الخديوى وحكومته، عن تصميم كل من إنجلترا وفرنسا على تقديم المساندة لهم فى مواجهة المصاعب المختلفة التى يمكن أن تؤثر على مجرى الأحداث العامة فى مصر. والدولتان متفقتان اتفاقًا تامًّا على هذا الموضوع، كما أن الظروف الأخيرة، وبخاصة اجتماع مجلس النواب الذى دعى إليه الخديوى، قد هيأت للدولتين فرصة تبادل المزيد من الآراء. وعليه، يتعين على إبلاغكما بأن تعلنا للخديوى أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تنظران إلى بقاء سموه على عرش البلاد، وأن يكون ذلك فى ضوء الشروط الواردة فى فرمانات السلطان، والتى جرى الاعتراف بها رسميًّا من قبل كل من الحكومتين، وهو ما تستطيع الدولتان الحفاظ عليه وضمانه فى الوقت الحاضر، وفي المستقبل، وضمان الهدوء، وتنمية الرفاة العام فى مصر، وهو أمر تهتم به كل من إنجلترا وفرنسا. ولما كانت الدولتان على اتفاق تام فى تصميمهما على التصدى، من خلال جهودهما المشتركة، لكل الأسباب الداعية إلى المضاعفات سواء أكانت داخلية أم خارجية، والتى يمكن أن تهدد الأشياء المستقرة فى مصر، فإنهما لا تشكان فى أن التأكيد الذى أُذيع على الملأ، حول نواياهما الرسمية فى هذا الصدد، سوف يغلب عليه تفادى الأخطار التى يمكن أن تتعرض لها حكومة الخديوى، والتى ستواجهها بالتأكيد كل من فرنسا وإنجلترا، والدولتان مقتنعتان أن سموه سوف يستمد من هذا التأكيد الثقة والقوة اللتين هو بحاجة إليهما فى إدارته لشئون مصر وشئون رعاياه".

وافقت الحكومة البريطانية فى اليوم السادس من شهر يناير على المسودة التى أعدها السيد/ جامبيتا، وتحفظت "علـــى أن ما ورد فى المذكرة لا يجب أن يكون ملزمًا للبريطانيين بأسلوب عمل معين، إذا ما تحتم القيام بعمل ما". كتـــب جامبيتا، فى اليوم السابع من شهر يناير، إلى اللورد لايونز **Lyons** يقول: "نحـــن نراعى بكل سرور بأن التحفظ الوحيد من جانب حكومة جلالة الملكـــة يتعلـــق بطريقة العمل التى يجب استعمالها من قبل الـــدولتين، عنـــدما يـــصبح العمـــل ضرورة حتمية؛ ونحن بدورنا نشارك حكومة جلالتها هذا التحفظ".

وعليه، وبعد أربعة أيام من وصول مذكرة السير أوكلاند كولفن إلـــى لندن، وهى المذكرة التى أخذنا عنها الاقتبـــاس الـــسابق، أكـــدت الحكومـــة البريطانية موافقتها وقبولها لمقترحات السيد/ جامبيتا. وفى اليوم السادس من شهر يناير، أرسلت التعليمات إلى السير إدوارد ماليت عن طريـــق البـــرق. وأرسلت الحكومة الفرنسية، فى الوقت نفسه، هذه التعليمات نفسها إلى السيد سنكفكز **Sienkiewiez**.

عندما وصلت هذه التعليمات إلى القاهرة كان الموقف الـــداخلى فيهـــا على النحو التالى. كان مجلس النواب قد افتُتِح بواسطة الخديوى فـــى اليـــوم السادس والعشرين من شهر ديسمبر. وقد رد سلطان باشا، رئـــيس مجلـــس النواب، هو وسليمان باشا أباظه، أحد كبار أعضاء المجلس، علـــى خطـــاب العرش الافتتاحى، ردًّا يعبر عن ولاء الرجلَين وإخلاصهما للمصالح العامة. وجاء رد السير إدوارد ماليت فى اليوم الثانى من شهر يناير: "فى لقاء لي مع الخديوى فى اليوم الحادى والثلاثين من الشهر الماضـــى، وجـــدت ســـموه، ولأول مرة منذ عودتى فى شهر سبتمبر، منشرح الـــصدر، وينظـــر إلـــى الموقف نظرة أمل وتفاؤل. تكلم عن ارتياحه للسلوك المعتدل للنواب، وعبر أيضًا عن ثقته بأن البلاد ستبدأ فى التقدم. كان التغيير ملحوظًـــا تمامًـــا لأن

سموه حتى ساعة افتتاح المجلس كانت تنتابه الرِّيب والشكــوك، وخشيت أن لا يكون ذلك الإحساس ناجمًا فقط عن عدم وثوق الخــديوى بمــا ســيفعله أعضاء المجلس، وإنما أيضًا عن قلقه من المجلس كهيئة".

يضاف إلى ذلك، أنه كانت هناك مــشكلتان. أولاهمــا، أن الحــزب العسكرى كان يود زيادة عدد الجيش إلــى ١٨٠٠٠ رجــل، وهــو العــدد المنصوص عليه فى فرمان العام ١٨٧٩ الميلادى. كان المراقبان مــستعدين للسماح بزيادة محددة، لكنهما رفضا، لأسباب مالية، تحقيــق كــل رغبــات الجماعة العسكرية، وكانت الحكومة البريطانية تساعدهما فيما ذهبا إليه. كان شريف باشا ميالاً، فى بداية الأمر، إلى أبعد مما وافق عليه المراقبان فيمــا يتعلق بزيادة عدد الجيش. لكن الرجل، "وقف فى نهاية الأمر، فــى صــف المراقبة وأصبح هو الآخر مصرًّا على عدم التنازل". وفى عــشية اجتمــاع مجلس النواب، تقرر تحديد الميزانية العــسكرية للعــام ١٨٨٢ المــيلادى، بحوالى ٥٢٢٠٠٠ جنيه إنجليزى، أى بزيادة تقدر بحوالى ١٥٤٠٠٠ جنيــه إنجليزى عن ميزانية العام السابق. لم يكن وزير الحربية راض عن ذلــك. كان يود زيادة أخرى تقدر بحوالى ١٢٦٠٠٠ جنيه إنجليزى، وبذلك يمكــن زيادة عدد الجيش إلى ١٨٠٠٠ رجل.

كانت المشكلة الأخرى ذات طابع مختلف. كان مجلس النواب قد دعى إلى الاجتماع بناء على القانون الذى أصدره إسماعيل باشا فى العــام ١٨٦٦ الميلادى. كان معلومًا أن المجلس قد يطالب عندما ينعقد بسلطات أكبر مــن تلك السلطات التى يخولها له هذا القانون. ومن باب توقع مطالب مــن هــذا القبيل، كانت الوزارة المصرية قد أعدت قــوانين جديــدة، جــرى تقــديمها للمجلس فى اليوم الثانى من شهر يناير. وعندما أُرسلت تلك المقترحات إلى اللورد جرانفيل، سجل عليها السير إدوارد ماليت الملاحظة التالية: "ستلاحظ

سيادتكم أن هذه القوانين تشتمل على ضمانات تحتم علـى مـصر مراعـاة واجباتها تجاه الدول الأجنبية (إنجلترا وفرنسا). وإذا ما استثنينا هذه القيـود، نجد أن دستور المجلس كان ليبراليًا للغاية؛ وبالتالى نحن لا نشك مطلقًا، مع مرور الوقت، فى حدوث أى تغييرات أكثر فى الاتجاه الليبرالى". يتبقى بعد ذلك معرفة ما إذا كان المجلس سيكون راضيًا أم غير راض عن مقترحـات الحكومة.

كان الموقف شديد الحرج. ومع ذلك، كـان لا يـزال هنـاك أمـل، فى أنه مع التزام التوجيـه الحـريص جـدا، قـد يمكـن التغلـب علـى المصاعب الموجودة بالفعل، وبالتالى تحاشى انهيـار آليـة الدولـة رأسـا على عقب.

كان لابد من أخذ نقطة واحدة رئيسية بعين الاعتبار قبل تسليم المذكرة المشتركة. تمثلت تلك النقطة فى حتمية وجود حزب وطنى فى مصر. ويبدو أن الحكومة البريطانية، كانت تعيش منذ البداية فى ظـل وهـم عـن هـذا الموضوع. كان البريطانيون يظنون أن الحركة كلهـا عـسكرية الطـابع، وبالتالى لم تكن تستحق أى قدر من التعاطف. وفى فترة لاحقة (بالتحديد فى اليوم الثانى والعشرين من شهر يوليو من العام ١٨٨٢ الميلادى)، وعنـدما أصبح التدخل العسكرى البريطانى ضرورة لا محيص عنها، قـال الـسيد/ جلادستون، عندما كان يتحدث فى مجلس العموم: "**التاريخ فيه فترات يعتقد الناس فيها، من باب البر، وحتى فى هذا البلد، أن الجماعة العسكرية ذائعة الصيت كانت هى التى تمثل الشعب، وأنها هى التى كانت تناضل من أجـل الحريات فى مصر. وليست هناك حتى، ولو أقل من القليل من الأدلة علـى صدق هذا القصد... معروف أن استعمال القوة العـسكرية وإنـشاء نظـام يستند إلى القوة والتشدد العسكرى لا يتفـق مطلقًـا مـع نمـو الحريـة**

ووجودها... صحيح أن حكم أوليفر كرمويل كان حكمًا عظيمًا، لكنه لم يفعل شيئًا للحرية الإنجليزية.... حكم نابليون أيضًا كان حكمًا عظيمًا ورائعًا، لكنه كان مؤسسًا على القوة العسكرية، ولذلك لم يقدم شيئًا للحرية في فرنسا".

وأيًا كانت صحة هذه المبادئ العامة، فليس هناك ما أهو أصدق من الحقيقة التى مفادها أن مصر، فى ذلك الوقت، كان فيها حزب وطنى يعمل، بشكل أو آخر، متعاونًا مع الحزب العسكرى. قال شريف باشا الذى كان من رأى السير أوكلاند كولفن: أنه سيد عظيم، والذى كان ينتمى لطبقة ألفت التسلط، كان يعترف أيضًا بوجود الحزب الوطنى، وأوصى فوق ذلك كله بأن يحكم، وحرص على تشجيع السياسة التى ترمى إلى تشجيع تنمية كل ما هو وطنى(*)، على حساب العناصر العسكرية فى الحركة. كان السير إدوارد ماليت هو الآخر[1]، قد حذر الحكومة تحذيرًا واضحًا من مغبة الإقدام غير الحكيم على أى عمل من الأعمال التى يمكن أن تعد عداء للحركة الوطنية. كان السير أوكلاند كولفن، من أكفأ الأوروبيين فى مصر فى ذلك الوقت. كان واحدًا من المسئولين الإنجليز ـ المدرَّبين بالهند ، ولم يكن منجرفًا إلى أفكار المدينة الفاضلة Utopain، الخاصة بإمكانية، أو الرغبة فى التطوير السريع للمؤسسات الحرة بين شعب شرقى متخلف. وقد أجبره منصبه الرسمى على الاهتمام بمصالح الخزانة المصرية، لكن بعد نظره السياسى بلغ من الحدة مبلغًا استحال معه أن يسمح لنفسه بالانخداع بالطابع الحقيقى للحركة التى كانت مستمرة فى تقدمها. كان السير أوكلاند كولفن قد حذر الحكومة البريطانية من "أن الحركة التحررية الجارية الآن ينبغى عدم إحباطها بأى

(*) يقصد الحزب الوطنى المدنى أو العناصر المدنية. (المراجع)

(١) المرجع السابق.

حال من الأحوال، وهى على الرغم من عدائها للأتراك بشكل أساسى، فهى بحد ذاتها حركة وطنية مصرية".

وعليه، كان ذلك هو الحال فى مصر، عندما قامت الحكومتان البريطانية والفرنسية بتوصيل، أو بنقل المذكرة المشتركة إلى ممثليهما الدبلوماسيين فى القاهرة.

جرى تسلم هذه التعليمات فى القاهرة فى ليل اليوم السادس من شهر يناير. وعند الساعة الخامسة والنصف من مساء اليوم الثامن من شهر يناير أبرق السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل: "قمت أنا وزميلى الفرنسى بتوصيل المذكرة المشتركة إلى الخديوى اليوم". وأردف قائلاً: "طلب سموه منا أن نعبر لحكومتينا عن خالص امتنانه للعناية الكبيرة التى أولتها المذكرة لرفاة سموه ورفاة شعبه".

وقد وصف السيد/ جون مورلى، فى مقالته، التى نشرها فى مجلة فورتنايتلى ريفيو Fortnightly Review (بتاريخ يوليو من العام ١٨٨٢)، التأثير الناجم عن هذه المذكرة المشتركة بقوله: "سقطت المذكرة على القاهرة كما لو كانت شظية من شظايا إحدى القنابل. لم يكن أحد يتوقع مثل هذا الإعلان، ولم يكن أحد يعرف السبب الذى دعى إلى إرسال هذه المذكرة. كان الإحساس هنا، أن هذه الخطوة الخطيرة، فى منطقة حساسة من هذا القبيل، لا يمكن الإقدام عليها بدون حسابات دقيقة أو نية سيئة. وقد أُخذت المذكرة، على محمل أن السلطان لابد وأن يكون هو الذى لا يزال يطعن من الخلف؛ وأن الخديوى تقرر له أن يكون على الملأ صنيعة لكل من إنجلترا وفرنسا؛ وأن مصر إن آجلاً أو عاجلاً، وبشكل أو بآخر، سوف تلقى المصير نفسه الذى آلت إليه تونس. وعليه كان التأثير العام للمذكرة يوحى بالضرر والسوء إلى أبعد الحدود. جرى تشجيع الخديوى فى معارضته لتوجهات مجلس

النواب. كما انزعج الحزب العسكرى، والحزب الوطنى معًا، من هذه المذكرة. واستاء السلطان هو الآخر. وأدت هذه المذكرة أيضًا إلى إثارة القلق لدى الدول الأوروبية الأخرى. وهكذا ثارت كل عناصر الاضطراب وراحت تعمل عملها".

قام شريف باشا بزيارة السير إدوارد ماليت والسيد/ سنكفكز Sienkiewicz فى اليوم العاشر من شهر يناير وقال: "إن الرسالة (المذكرة المشتركة) اعتبرت فى المقام الأول، تشجيعًا للخديوى على مناصبته العداء للإصلاح؛ ثانيًا؛ إن صياغة المذكرة بشكل، يبدو كما لو كان يربط أحداث شهر سبتمبر بافتتاح مجلس النواب، كشف عن روح معادية للمجلس؛ ثالثًا؛ أن المذكرة إشارة إلى الرغبة فى تخفيف الارتباط بالباب العالى؛ رابعًا؛ أنها (المذكرة) تنطوى على التهديد بالتدخل، الذى لم يكن له ما يبرره فى مصر فى ذلك الوقت".

لم تكن أقوال السير إدوارد ماليت الشخصية أقل إقناعًا. فقد أبرق السيد فى اليوم التاسع من شهر يناير إلى اللورد جرانفيل يقول: "لقد أدت المذكرة، فى كل الأحوال، إلى نزع الثقة بنا. كان كل شيء يسير على ما يرام، وكان يُنظر إلى بريطانيا على أنها تتمنى الخير بإخلاص لمصر، وحامى البلاد. أما الآن، فالناس يرون أن إنجلترا ربطت مصيرها بمصير فرنسا؛ وأن فرنسا من منطلق دوافع تتعلق بحملتها فى تونس، مصممة تصميمًا قاطعًا على التدخل هنا". وكتب السير إدوارد ماليت فى اليوم العاشر من شهر يناير "من المبكر جدًّا الحكم على النتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك؛ لكن فيما يتعلق بما هو جار حاليًا، فقد تسببت المذكرة المشتركة فى اكتمال الوحدة بين الحزب الوطنى، والعسكر، ومجلس النواب، وقد أدى ذلك إلى اتحاد هؤلاء الثلاثة، على شكل معارضة مشتركة لكل من إنجلترا وفرنسا، وسيؤدى ذلك

أيضًا إلى جعلهم يحسون بحكم الضرورة أكثر من ذى قبل، بأن الرابطة التى تربط مصر مع الإمبراطورية، هى بمثابة الضمان الذى يتعين على هـؤلاء الثلاثة الالتزام والتمسك به بغية إنقاذ أنفسهم من العدوان. وهؤلاء هم العسكر الذين، كانوا فى خلفية الصورة مع انعقاد مجلـس النـواب، أصـبحت الآن سيرتهم على كل لسان، كما أن عرابى بك يقال إنه فى مقدمة المحتجين على ذلك الذى يعد تدخلاً غير عادل".

يقال إن أعظم الجنرالات، هو ذلك الذى يرتكب أقل عدد من الأخطاء. هذا الكلام، يمكن أن يقال أيضًا عن السياسيين والدبلوماسيين. جاءتنى قبـل سنوات كثيرة ملاحظة من هذا القبيل من السير فرانـسس بـارنج Baring، اللورد نورثبروك الأول، ووقرت فى ذاكرتـى. كنـت فـى العـام ١٨٦٤ الميلادى، مقيما فى منزل ريفى يملكه هذا الرجل، وذلك بعد عودتى مباشرة من أمريكا، التى كنت فيها مراقبًا مع الجيش الشمالى. ناقشت مع الرجل آفاق الحرب الدائرة فى ذلك الوقت، وعبرت عن آرائى وأفكارى مستلهما فى ذلك كل ثقة الشباب. وبعد أن استمع إلى السير فرانسس برهة من الوقـت، قـال لى: "باعتبارك شابًا، لا يجب عليك تدوين ذلك الذى يحدث وإنما ذلك الـذى سيحدث من وجهة نظرك. وعندها ستدهش عندما تكتشف أنك لـست علـى صواب". وبعد حوالى نصف قرن من الحياة الرسمية، التى كنت خلالها فـى كواليس المسرح، طوال الوقت الذى وقعت فيه الأحداث المفيـدة والمهمـة، أجدنى مقتنعًا بصحة تلك الملاحظة التى أبداها ذلك القريب الفطن. فقد أبديت أنا شخصيًا فى الكثير جدًا من التكهنات السياسية الخاطئة، الأمر الذى جعلنى لا أميل إلى القسوة فى انتقاد أخطاء الآخرين. وهنا لابد من الاعتراف بـأن اللورد جرانفيل ارتكب خطأ خطيرًا عندما وافق على المذكرة المشتركة. من الواضح أن الحكومتين البريطانية والفرنسية كانتا ترميان إلى أهداف مختلفة. وفى الوقت الذى كانت الحكومة الفرنسية تقر فيه بأن مشاركتها لإنجلترا أمر

لا محيص عنه، على الرغم من كون هذه المشاركة ضرورة غير مستحبة، كانت تود إحكام قبضتها على مصر. بينما كانت الحكومة البريطانية، من جانب آخر، ترغب أولاً وقبل كل شيء تحاشى حتمية التدخل الخطير في مصر. وعندما أبدى اللورد جرانفيل، فى اليوم السادس من شهر يناير تحفظًا على الموافقة على المذكرة المشتركة بقوله إنه لم يكن ملتزمًا "بأى أسلوب معين من أساليب العمل"، وعندما رد عليه السيد/ جامبيتا فى اليوم السابع من شهر يناير "**نحن نشارككم هذا التحفظ**"(*) كان ذلك يوضح أن الدولتين كانتا بعيدتين جدًا عن الاتفاق. هذا يعنى أن كلا منهما كانت تفسر ذلك التحفظ بطريقة مختلفة. كان اللورد جرانفيل يعنى أنه سوف يعتمد فى نهاية المطاف على التدخل التركى الملح. فى حين كان السيد/ جامبيتا، يرى من الناحية الأخرى، "وبشكل مؤكد تمامًا أن أى تدخل من جانب الباب العالى هو أمر غير مسموح به "تمامًا". وفى اليوم الرابع عشر من شهر يناير أعلنت صحيفة Republique Francaise (الجمهورية الفرنسية) الناطق الرسمى بلسان جامبيتا أنه "سيكون من الخطأ الجسيم تصور أن الدولتين ليستا مصممتين تصميمًا حاسمًا، على متابعة تظاهرتهما بالطريقة المناسبة، فى حال اضطراب النظام، أو إذا ما أصبح الخطر يتهدد سلطة الخديوى من جديد". هذا يوضح أن السيد/ جامبيتا قد أنعم النظر فى مسألة الاحتلال الإنجليزى – الفرنسى لمصر.

كان هناك اعتبار آخر يمكن أن يجعل اللورد جرانفيل يتمهل. كانت مذكرة السير أوكلاند كولفن المؤرخة بتاريخ اليوم السادس والعشرين من شهر ديسمبر، بحوزة اللورد جرانفيل قبل توقيعه على المذكرة المشتركة. ولقد لفت السير إدوارد ماليت، انتباه اللورد جرانفيل بصفة خاصة إلى هذه

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية. (المترجم)

المذكرة، وأصر على حتمية النظر فى هذه المذكرة قبل اتخاذ أى قرار. هذه المذكرة على مستوى عال من الكفاية. فهى تصف الموقف المحلى وصفًا دقيقًا. لقد أوضح السير أوكلاند كولفن أنه "ليس من الأدب فى شيء إحباط" الحركة الدائرة فى مصر فى ذلك الوقت؛ وبخاصة أنه كان يعرف حق المعرفة الطابع الوطنى لتلك الحركة. يزاد على ذلك، أن مهمة السير أوكلاند كولفن كانت تتمثل فى مراقبة الشئون المالية فى مصر. كان الرجل يعى أنه، لا أمل فى إصلاح الأحوال المالية فى ظل غياب المساعدة الأوروبية. ولم يستحسن السير أوكلاند كل الأشياء التى يمكن أن تعرض للخطر المراقبة المالية من قبل كل من إنجلترا وفرنسا. وكان الرجل يحبذ ويدافع عن "الاعتراف الصريح والحاسم للدولتين.... بالمصالح المادية، والتى يودان الاحتفاظ بها والإبقاء عليها فى الإدارة". واقع الأمر، أن الإدارة المصرية، كانت بين "شركاء ثلاثة"، وكان كولفن يحبذ مبدأ عدم إحداث أى تغيير فى نصوص الارتباط بدون موافقة جميع الأطراف.

كان ذلك كله صحيحًا. يزاد على ذلك، أنه كان من الطبيعى، أن يحبذ كولفن أفكارًا من هذا القبيل، فى ظل الموقف الذى كان هو عليه. هذه الأفكار والآراء، كانت من النوع الذى يمكن أن توافق عليه الحكومة الفرنسية عن طيب خاطر، والسبب فى ذلك أن السياسة الفرنسية فى مصر، كانت تسترشد منذ وقت طويل مضى، وإلى حد بعيد، بمصالح الأفراد الفرنسيين فى أثناء إعسار الخزانة المصرية. لكن قضية الحكومة البريطانية كانت مختلفة بعض الشيء. كانت الحكومة البريطانية قد وافقت على تعيين المراقبين الماليين. يزاد على ذلك أن البريطانيين كانوا طرفًا فى قانون التصفية. لكن بريطانيا كانت متقدمة بخطوة واضحة فى اتجاه التعهد بأن البريطانيين قد يتدخلون فعلاً، فى حال حدوث بعض المضاعفات، سواء أكانت "داخلية أم خارجية"، التى يمكن أن تعرّض النظام القائم فى مصر للخطر". لو كان لذلك التعهد

معنى، فهو أن الحكومة البريطانية سوف تقدم المساعدة المادية للمراقبين الماليين؛ وعندما حان، موعد مناقشة هذا الأمر في البرلمان ارتكزت الحكومة على التزام مزعوم بمساندة المراقبة. واقع الأمر، أنه كان هناك التزام، لكن ذلك الالتزام لم يكن ممتدًا تمامًا إلى الهدف الذى تبتغيه الحكومة الفرنسية، وذلك الذى تنشده الحكومة البريطانية. ربما كانت الحكومة البريطانية قد قبلت بحق ذلك الوصف الذى أورده كولفن عن حقائق الموقف فى مصر، لكنهما لم تأخذ توصيات الرجل كلها مأخذ الجد. كانت الحكومة الإنجليزية فى موقف يحتم عليها تبنى وجهة نظر غير منحازة أكثر من وجهة نظر السير أوكلاند كولفن، عن مدى معقولية السير فى اتجاه التدخل فى شئون مصر من منطلق أسباب مالية بحتة. لم يكن هناك، فى تلك اللحظة، أى سبب يدعو إلى عدم إبلاغ المراقبين أن بإمكانهما الاعتماد على لا شيء سوى المساعدة المعنوية، وأنهما ينبغى أن يبذلا قصارى جهدهما، فى ظل الظروف الصعبة التى وُضعا فيها، وذلك عن طريق الإقناع وقوة الشخصية. وربما تكون الحكومة المصرية هى والعرابيون قد جرى إبلاغهما أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية لم تكن لديهما الرغبة فى عرقلة أى شكل من أشكال التطور المعقول للحركة الوطنية. وربما جرى أيضًا تشجيع الخديوى على التوافق مع شعبه بدلاً من مقاومة رغبات هذا الشعب. وربما جرى أيضًا لفت الانتباه إلى آراء المراقبين الماليين، من منطلق أن معرفتهم وخبرتهم المالية قد يكون فيها فائدة كبيرة للشعب المصرى، وأنه فى حال تجاهل نصائحهما، قد يصبح الاضطراب المالى الذى سينجم عن ذلك، أمرًا لا مفر منه. وربما جرى فى ذات الوقت أيضًا، التنويه إلى عدم التخوف من حدوث تدخل مسلح بسبب المسألة المالية وحدها، على الرغم من أن الحكومتين قد تأسفان لتفاقم ذلك التوتر المالى. وأن التدخل المسلح سيؤجل إلى الوقت الذى تصبح فيه الحياة والممتلكات غير آمنة ويتهددها الخطر.

وهنا، لا يمكن لنا فى واقع الأمر، التصريح بأى شكل من أشكال الثقة، أنه لو كانت اللغة التى استعملت على هذه الشاكلة لأمكن تحاشى احتلال مصر بواسطة قوات أجنبية. لقد كانت المصالح المادية الداخلة فى الموضوع كبيرة، وكان خطر الفوضى التى يمكن أن تنتج عن الارتباك المالى عظيمًا أيضًا، إلى حد أن تدخلاً مسلحًا بشكل أو بآخر، أصبح أمرًا لا مفر منه. هذا من قبيل التحذير ليس إلا. والأمر المؤكد أن الحكومة البريطانية، عندما سارت وراء السيد جامبيتا، تعهدت بالتدخل بدرجة أكبر فى الشئون الداخلية المصرية، وفى الشئون المالية بصفة خاصة، وكان ذلك بدرجة أكبر مما تحتمه الظروف القائمة فى ذلك الوقت.

ليس هناك شك فى أن اللورد جرانفيل ربط نفسه بمذكرة السيد جامبيتا، لأنه فشل فى تقييم الآثار التى يمكن أن تترتب على المذكرة. وقد أشار اللورد جرانفيل، فى المناقشة التى دارت مؤخرًا فى مجلس اللوردات إلى رسالته المؤرخة باليوم الرابع من شهر نوفمبر من العام ١٨٨١الميلادى، والتى حددت سياسة الحكومة البريطانية[1]، قال اللورد جرانفيل: "لقيت هذه الرسالة حظًا فريدًا، إذا جرت الموافقة عليها فى الداخل والخارج". كانت هذه العبارة صحيحة تمامًا. هذه الرسالة، عندما جرى إرسالها إلى شريف باشا بواسطة السير إدوارد ماليت، أعرب عن موافقته الكاملة عليها، وصرح بأنه حتم ترجمتها لإرسالها إلى الصحافة المحلية، من منطلق أنها سيكون لها تأثير ممتاز". استطرد اللورد جرانفيل يقول: "اقترح السيد/ جامبيتا فى نهاية شهر ديسمبر أننا ينبغى أن ننضم إلى فرنسا فى المذكرة الثنائية، طبقًا لما هو محدد فى رسالتى المؤرخة شهر نوفمبر، مع احتمال تعديل لهجة نصوصها من منطلق أنها جرت صياغتها بقلم أكثر بلاغة". كان هناك اختلاف كبير بين

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٣.

نغمة ومضمون رسالة اللورد جرانفيل المؤرخة بتاريخ ٤ نوفمبر والمذكرة المشتركة التى كانت مؤرخة بتاريخ اليوم الثامن من شهر يناير. كانت الرسالة الأولى ودية ومتعاطفة. أما الثانية فكانت تهديدية. كانت الرسالة الأولى تنص على أنه "لا شيء فى مصر يمكن أن يؤدى إلى التدخل سوى حالة من الفوضى". بينما نصت المذكرة المشتركة، من خلال نصوص جافة، أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية مصممتان على المحافظة على "منظومة الأمور القائمة فى مصر"، وهذا التعبير يمكن أن يغطى مجالاً واسعًا تمامًا. يزاد على ذلك، أن الرسالة المؤرخة اليوم الرابع من شهر نوفمبر يمكن أن يُستَنتَج منها، أنه فى حال إذا ما دعت الضرورة إلى التدخل الأجنبى، يمكن استخدام قوات السلطان العسكرية. بينما قللت الحكومتان: الإنجليزية والفرنسية من شأن الفكرة التى مفادها أنهما كان لديهما "أية خطط لتعظيم نفوذهما". من ناحية أخرى، نجد أن الصمت المتعمد للمذكرة المشتركة فيما يتعلق باحتمال حدوث تدخل تركى، من الطبيعى أن يؤدى إلى فرضية مفادها، أنه فى حال الضرورة القصوى، فإن التدخل الإنجليزى ـ الفرنسى وليس التدخل التركى، هو محط الاهتمام. وهو ما يتفق ونوايا السيد/ جامبتيا مما تكشف عنه المذكرة.

إن الأيدروجين المختلط بالكربون، عندما يوجد مع الهواء بنسب محددة داخل منجم من المناجم، لا ينتج عنهما ضرر كبير إذا ما تركا وحالهما. لكن إذا ما دخل عامل من عمال المناجم ومعه شمعة مشتعلة، يحدث انفجار على الفور. وهذا هو ما فعلته الحكومتان الفرنسية والبريطانية فى مصر عندما أصدرتا المذكرة المشتركة، فقبل إصدارها كان الحزب الوطنى والحزب العسكرى موجودين جنبًا إلى جنب. كان شريف باشا، بالتعاون مع كل من السير إدوارد ماليت والسير أوكلاند كولفن، يعمل بجد وحكمه محاولاً إبعاد أو تفريق الحزبين عن بعضهما. كان هناك بصيص من أمل فى أن تصيب

جهودهما الموحدة شيئًا من النجاح، وأن يتمكن الحزب الوطنى، الذى كان يضم العناصر الأفضل بين فريقيه، أن يسيطر فى النهاية على الحزب العسكرى. فى هذه اللحظة، ظهرت الحكومتان البريطانية والفرنسية، على المسرح، بلا سبب. وقامتا بتقديم شمعة مشتعلة إلى المادة القابلة للاشتعال. وفى الحال، اتحد العنصران وأحدثا انفجارًا. الأرجح أن الحكومة الفرنسية كانت تود حدوث ذلك الانفجار. وهكذا فإن الفرنسيين قساة الفؤاد لم يهتموا بحدوث أو عدم حدوث ذلك الانفجار. لكن تصرف اللورد جرانفيل يمكن تفسيره فقط فى ضوء الفرضية التى مفادها أن الرجل، وهو فى غمرة رغبته فى العمل مع الحكومة الفرنسية، كان يغيب عنه من لحظة لأخرى مصباح أمان الحرص الدبلوماسى والتحفظ، أو أنه لم يقدر تمامًا أن المنجم كان عامرًا بغاز مناجم الفحم(١).

وبذلك أصبح التدخل الأجنبى أمرًا مقضيًا تمامًا، منذ اللحظة التى جرى فيها إصدار المذكرة المشتركة.

---

(١) يقال بين الحين والآخر – والعهدة على السيد / ولفرد سكاون بلنت فى كتابه (التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر ص ١٥٩ و ١٨٢ – إن الحكومة البريطانية فى سيرها وراء الحكومة الفرنسية أثناء هذه المفاوضات، كانت متأثرة برغبتها فى إبرام معاهدة تجارية مع فرنسا. وأنا أرى أن هذه العبارة لا أساس لها على الإطلاق. فى اليوم السابع والعشرين من شهر يونيو من العام ١٩٠٧ كتب السير شارلز ديلك، الذى كان فى ذلك الوقت وكيلا لوزارة الخارجية، والذى تعد شهادته حاسمة فى هذا الأمر؛ إلى جريدة مانشستر جارديان يقول: "لم يحدث فى أى وقت من الأوقات، أن كان لسياسة مجلس الوزراء فى البلدين تأثير على العلاقات التجارية بين الدولتين". وبينما كانت الصحافة تتناقل البراهين الدالة على هذا العمل، كانت الطبعة الثانية من كتاب ولفريد سكاون بلنت قد صدرت. وورد ضمن ملحق هذه الطبعة رسالة متبادلة بين السير شارلز ديلك، والسيد/ سكاون بلنت تؤكد الرأى الذى يقول إنه لم تكن هناك علاقة من أى نوع بين السياسة المحددة فى المذكرة المشتركة، والعلاقات التجارية التى بين إنجلترا وفرنسا.

الفصل الرابع عشر

الآثار المترتبة على المذكرة المشتركة

يناير - فبراير من العام ١٨٨٢

رغبة الحكومة البريطانية فى تفسير المذكرة المشتركة، هدف الحكومة الفرنسية، مجلس النواب يطالب بحق التصويت على الميزانية، مقترحات الحكومة البريطانية، معارضات الحكومة الفرنسية، إصدار التعليمات للقنصل العام بمعارضة مجلس النواب، المجلس يطالب بتغيير الوزارة، تعيين وزارة وطنية، ضغط الحكومة الفرنسية من أجل القيام باحتلال إنجليزى- فرنسى، الحكومة البريطانية تحبذ احتلالاً تركيًا، استقالة السيد جامبيتا، ملاحظات على سياسة جامبيتا.

يرجح أن اللورد جرانفيل، عندما وافق على المذكرة المشتركة كان يعتقد أن أفضل الطرق لتجنب حتمية التدخل المسلح فى مصر، سواء أكان تركيا أم إنجليزيا- فرنسيا، هو التهديد بالتدخل. واقع الأمر، أن المذكرة المشتركة نفسها، كانت تعبر عن هذه الفكرة بكلمات واضحة. يضاف إلى ذلك، أن المذكرة بدت وكأنها أحدثت تأثيرًا معاكسًا للتأثير الذى كان مقصودًا بالفعل، لقد زادت هذه المذكرة من فرص حتمية التدخل المسلح. وقد اعترف

اللورد جرانفيل أنه وقع فى أحد الأخطاء. وعليه، كرس الرجل كل جهده لتصحيح هذا الخطأ. وعلى العكس من ذلك، التزم السيد/ جامبيتا بالسياسة المحددة فى المذكرة المشتركة.

وفى اليوم العاشر من شهر يناير، أعرب شريف باشا عن أمله فى قيام الدولتين بالمزيد من التواصل والتفاهم الذى يمكن أن يزيل الانطباع السيئ الذى نجم عن المذكرة المشتركة. وفى اليوم نفسه، أصدر اللورد جرانفيل تعليماته إلى اللورد لايونز للتشاور مع الحكومة الفرنسية حول الرغبة فى إرسال "برقية تفسيرية إلى السير إدوارد ماليت تفيد أن طبيعة التواصل الثنائى أسئ فهمها".

أبلغ اللورد لايونز، فى اليوم الحادى عشر من شهر يناير نتيجة التشاور الذى أجراه مع السيد جامبيتا. "بأن" السيد جامبيتا، بطبيعة الحال، كان مستعدًّا تمامًا لدراسة أى مقترح من مقترحات حكومة صاحبة الجلالة، لكنه شخصيًّا كان مصرًّا على رأيه بعدم إرسال أية مذكرات تفسيرية بخصوص المذكرة المشتركة".

يزاد على ذلك أن شريف باشا قدم مقترحًا بأن الخديوى قد يرد على المذكرة المشتركة ردًّا قد يخفف من آثارها الوخيمة. (وفى اليوم الحادى عشر من شهر يناير) "لم يبد" السير إدوارد ماليت "أى اعتراض" على هذا المقترح، لكن زميله الفرنسى لم يلق بالاً لذلك. كان من رأيه "أن الحكومة ما عليها سوى أن تصغى إلى نصيحة الدولتين وتلتزم الصمت".

كان الهدف العاجل من المذكرة المشتركة تصعيد النزاع بين الوزارة المدعومة من المراقبين الماليين من ناحية ومجلس النواب من الناحية الأخرى. كانت الموازنة المصرية فى ذلك الوقت مقسمة إلى قسمين. كان

القسم الأول خاصًا بالإيرادات المخصصة لسداد فائدة الدين. أما القسم الثانى فكان خاصًا بالجزء المتبقى من الإيرادات، وكان متروكًا لتصرف الحكومة. طالب مجلس النواب بحق التصويت على القسم الثانى من الموازنة. واعترض المراقبان الماليان ومعهما شريف باشا على هذا الطلب، من منطلق أنه إذا ما أُعطى مجلس النواب هذا الحق، فإن مجلس الوزراء هو والمراقبين الماليين قد يفقدا سيطرتهما على ماليات البلاد. أبرق السير إدوارد ماليت فى اليوم العاشر من شهر يناير يقول: "كانت هناك فرصة للتوصل إلى تفاهم، لكن هذه الفرصة ضاعت تمامًا الآن. قد يمارس مجلس النواب حقه فى شيء من الاعتدال والتفهم، لكن هذه فرضية تدعو إلى التفاؤل. على الجانب الآخر، يستحيل فى الوقت الراهن كبح جماح مجلس النواب إلا عن طريق التدخل، الذى أرى أنه لا مبرر له، بل إنى أقلل من شأنه. واقع الأمر، أن التدخل يمكن تبريره فقط فى حال الإخلال بقانون التصفية، وليس من منطلق التخوف من انتهاك القانون، ثم يصح بعد ذلك أن تقول: لم يبلغنى أن أى طرف من الأطراف ينتوى الإخلال بهذا القانون".

بذل اللورد جرانفيل جهدًا، بعد وصول هذه البرقية إليه، للتخلص من التوجيه الفرنسى. ولما كان جرانفيل واحدًا من الإنجليز الليبراليين، لم يكن بوسعه فعل أى شيء سوى التعاطف إلى حد ما مع تطوير المؤسسات الحرة فى مصر. ويبدو أنه كان يجرى حثه على تسريع خطاه على الطريق المؤدية إلى زيادة التدخل فى شئون مصر الداخلية. يزاد على ذلك، أن السلوك المتعجرف إلى حد ما، من جانب الفرنسيين، كان مكروهًا من السياسى الإنجليزى، صاحب الذهن العادل، الذى قادته طبيعته وتدريبه إلى تفضيل الحل الوسط ورفض الإجراءات المتطرفة. وعليه، أبرق اللورد جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت: "حكومة صاحبة الجلالة لا تود أن تلزم نفسها بمسألة

الاستبعاد الكلى أو الدائم لمجلس النواب من التعامل مع الموازنة. وعليه، مطلوب الحذر، فى أثناء التعامل مع هذه المسألة، مع الأخذ فى الاعتبار المصالح المادية، التى تتولى حكومة صاحبة الجلالة التصرف نيابة عن هذه المصالح". ومع ذلك، سارعت الحكومة الفرنسية بوضع قيود على كل الأفكار التى ترمى إلى تقديم تنازلات لمجلس النواب. كتب اللورد لايونز يقول: إن السيد جامبيتا "أعرب عن معارضة قوية لأى تدخل من جانب مجلس النواب المصرى، فى شئون الموازنة. وقال: إن ذلك حتم على فرنسا وإنجلترا أن تكونا شديدتى الحزم، مخافة أن يؤدى أى مظهر من مظاهر التردد من جانبهما إلى تشجيع مطالبات مجلس النواب بوضع يديه على الموازنة؛ واعترض الرجل أن لمس أعضاء مجلس النواب للموازنة لابد وأن يطيح بالترتيبات التى اتخذتها لجنة التصفية، وإلى تخريب المراقبة الفرنسية والإنجليزية، وإلى تخريب الماليات المصرية. وفي النهاية، أعرب السيد جامبيتا عن قناعته بأن أى تفسير للمذكرة المشتركة الصادرة عن الحكومتين، يمكن أن يسهم فى زيادة غطرسة خصوم كل من فرنسا وإنجلترا، ويساعدهم فى الاستمرار فيما يخططونه بشأن الموازنة".

استسلم اللورد جرانفيل للضغط الفرنسى. وكتب يقول للورد لايونز: "مقترح مجلس النواب، بشكله الحالى، لا يمكن الموافقة عليه بأى حال من الأحوال، على الرغم من احتوائه على بعض النقاط الجديرة بالاهتمام من الآن فصاعدًا، وعليه صدرت التعليمات للسير إدوارد ماليت بالانضمام إلى زميله الفرنسى فى مساندته لشريف باشا فى معارضته لمطلب مجلس النواب الخاص بهذا الأمر". وعندما جرى توصيل هذه الرسالة إلى السيد جامبيتا، أصبح واضحًا تمامًا أن جامبيتا لم تكن لديه نية الإبقاء على الباب مفتوحًا تحسبًا للتنازلات المستقبلية. وركز الرجل على ذلك القسم، الذى يتفق مع

وجهات نظره من رسالة اللورد جرانفيل، ورفض باقى الرسالة. كان الرجل قد قال: "إن تعليمات مشددة جدًّا" كانت قد أُرسلت بالفعل إلى المندوب الفرنسى فى القاهرة "تطلب منه التنسيق مع السير إدوارد ماليت، وأن يصر على أن يرفض شريف باشا رفضًا قاطعًا مطالب النواب، من منطلق أن هذه المطالب لا تتفق مع الأحوال الثابتة فى مصر بمقتضى الالتزامات الدولية مع كل من فرنسا وإنجلترا". وجرى فى القاهرة اقتراح حل وسط مفاده أن رفض هذه الطلبات يجب أن يكون مصحوبًا بتأكيد مفاده أن هذه الطلبات يفضل بحثها فى فترة لاحقة. يزاد على ذلك، أن السيد/ جامبيتا، أبلغ اللورد أنه "أصدر إلى السيد/ م. سنكفكز بصفة خاصة، تعليمات بأن لا يستمع، حتى ولو للحظة، لأى شيء من هذا القبيل".

وعلى الرغم من المساندة من جانب الدولتين، هما والمراقبان الماليان، لشريف باشا، فإن الموقف كان يزداد وضوحًا يوما بعد يوم، ليؤكد أن مجلس النواب لن يستسلم للضغوط مطلقًا. وفى اليوم العشرين من شهر يناير أبرق السير إدوارد ماليت يقول: "سوف يصوت مجلس النواب على مشروع مضاد للقانون، وسيؤدى ذلك إلى وضع السلطتين الإدارية والمالية فى يد المجلس، كما سيعطى الحكومة أهمية كبيرة، بحكم العرف والتقاليد.... ونحن إذا ما تمسكنا برفض السماح للمجلس بالتصويت على الموازنة، فسوف يصبح التدخل المسلح أمرًا محتومًا".

بعد ذلك بيومين (أى فى اليوم الثاني والعشرين من شهر يناير) سأل السير إدوارد ماليت، اللورد جرانفيل حول "دراسة المقترحات التى قدمها له بطريقة غير رسمية رئيس مجلس النواب، وذلك بهدف الوصول إلى ترتيب يخول بعض نواب المجلس حق التعاون مع الوزراء فى التصويت على الميزانية وفحصها". كان من رأى السير أوكلاند كولفن "أن التفاوض يمكن

أن يسفر عن التوصل إلى ترتيب معقول"، لكن زميله الفرنسي السيد/ م دى بلننير "كان يعارض معارضة شديدة التراجع عن الرفض القاطع للسماح لمجلس النواب بالمشاركة فى فحص الميزانية".

ويبدو أن هذا المقترح لم يرسل بشأنه أى رد، لكن جرى فى لندن إعداد خطة يتم بمقتضاها إعطاء مجلس النواب شيئًا من السيطرة على الإيرادات العامة. وعندما قال اللورد جرانفيل: "من الواضح أن الطلب الذى تقدم به مجلس النواب، يعد غير مقبول بالشكل الذى قُدِّم به، هذا إن لم يكن غير عملى... وهذا يتفق، فى ذات الوقت، مع رغبة حكومة صاحبة الجلالة ورغبة الحكومة الفرنسية فى تشجيع التطوير الحكيم للمؤسسات فى مصر، وأنه من أجل هذا الهدف، وأيضًا من أجل الميزة العملية التى يمكن استخلاصها من ذلك، فنحن ننصح، ولن يكون أيضًا من الصعب أن نجد الأمور المتعلقة بجانب الإنفاق فى الميزانية، وقد جرى الإفادة فيها بالمعرفة المحلية المتوفرة لدى مجلس النواب".

وعندما تسلم السيد جامبيتا هذه الرسالة، رد عليها (فى اليوم التاسع والعشرين من شهر يناير) بأن الحكومة الفرنسية وافقت من حيث المبدأ على المقترحات المقدمة من اللورد جرانفيل. معروف أن الموافقة من حيث المبدأ على مقترحات مقدمة من حكومة أجنبية تكون فى كثير من الأحيان مجرد تعبير دبلوماسى رقيق بدلاً عن الرفض الكلى. وهذا هو ما حدث فى ذلك الموقف بالضبط. هذا يعنى أن السيد جامبيتا تقدم باعتراضات كثيرة مفصلة، على مقترحات اللورد جرانفيل الخاصة بتقديم تنازلات ولو قليلة للحزب الوطنى فى مصر. يزاد على ذلك، أن السيد جامبيتا كان يرى أن ميزانية الشرطة، وكذلك ميزانية إدارة الأوقاف (الأوقاف الدينية) يجب أن لا تخضعنا لسيطرة مجلس الأعيان.

والرد الذى جاء من اللورد جرانفيل، بتاريخ اليوم الثانى من شهر فبراير، يعرض بشكل واضح الروحين المختلفتين اللتين كانتا تحركان الحكومتين الإنجليزية والفرنسية. فقد كتب اللورد جرانفيل يقول: "حكومة صاحبة الجلالة، غير قادرة، فى ضوء عدم توفر المزيد من المعلومات، على إعطاء رأى فى مسألة تصنيف الشرطة المصرية، ولا يبدو لحكومة صاحبة الجلالة أيضًا أن حكومتى إنجلترا وفرنسا مطلوب منهما التدخل فى مسألة المؤسسات الدينية الإسلامية، التى لا ترى الدولتان أن مصالحهما قد تأثرت فيها، والتى تبدو من الوهلة الأولى أنها من الأمور التى يكون مجلس النواب هو الأكفأ فى التعامل معها... وحكومة صاحبة الجلالة تفهم أن هاتين المسألتين، ليس من حق حكومتى إنجلترا وفرنسا إعطاء أو سحب أية امتيازات خاصة بهاتين المسألتين، لكن إذا كانت السلطات المصرية ميالة إلى التنازل عنهما، فإن الدولتين لا تعتقدان أنهما ستمانعان فى ذلك".

هذه الرسالة توضح أن السيد جامبيتا كان يود التدخل فى كل كبيرة وصغيرة فى الإدارة المصرية، على الرغم من عدم وجود أى مظهر من مظاهر الحقوق الدولية التى يمكن استلهامها فى تبرير تدخل من هذا القبيل. كان اللورد جرانفيل هو الآخر، يود البقاء داخل نطاق حدود الحقوق الدولية الصارمة، وأن يتعامل بروح عادلة من أجل التوصل إلى حل وسط مع الحركة الوطنية فى مصر.

فى الوقت الذى كانت فيه تلك المفاوضات تدور فى كل من لندن وباريس، قام السير إدوارد ماليت هو والسيد/ م. سنكفكز بإرسال رسالة إلى شريف باشا يحددان فيها الموقف الذى ستقفه الحكومتان البريطانية والفرنسية تجاه مجلس النواب. وقد أوضحا "أن مجلس النواب لا يمكن أن يصوت على الميزانية دون المساس بالمراسيم الخديوية التى تنظم الرقابة الثنائية، وأن

التجديد بشكله المقترح من مجلس النـواب لا يمكـن إدخالـه دون موافقـة الحكومتين الإنجليزية والفرنسية". ومع ذلك، ومنعًا لغلق باب إمكانية التفاهم، أردف القنصلان العامان "أنه إذا كانت حكومة الخديوى تجد أن من المناسب بدء المفاوضات حول الموضوع، فإن الحكومتين مستعدتان لإرسال مقترحات حكومة الخديوى إلى حكومتيهما، لكنهما تريان أن المفاوضات التى من هـذا القبيل يجب أن تتم على أساس أن حكومة الخديوى هـى ومجلـس النـواب موافقان على باقى القانون الأساسى". وعندما تسلم شريف باشا هذه الرسـالة كتب (فى اليوم الأول من شهر فبراير) إلى مجلس النواب، شارحًا الموقـف وطالبًا من أعضائه "صياغة أساس للتفاوض مع الدولتين".

أدت هذه الرسالة إلى تصعيد الأمور. ففى اليوم الثـانى مـن شـهر فبراير، التقى وفد من مجلس النواب الخديوى وطلب منه تغييـر وزرائـه. "تساءل سموه عن القانون الذى أسس عليه أعضاء المجلس، ذلك الحق الذى جعلهم يطلبون هذا الطلب. لم يستطيع أعضاء الوفـد الإجابـة علـى هـذا التساؤل، ولكنهم أصروا على التغيير. وقدم أعضاء الوفد أيضًا نـسخة مـن مسودة قانون أساسى خاص بالمجلس، وطلبوا من سموه التوقيع علـى هـذه المسودة، وقالوا لسموه: إن حق التصويت على الميزانية من الحقـوق التـى لا تجرى مناقشتها مع الدولتين الأجنبيتين. وصرف سموه أعضاء الوفد، وهو يقول: إنه سوف ينظر فى طلبهم".

كان واضحًا أن التغيير الوزارى أمر حتمى. اضطر الخـديوى إلـى الرضوخ، حيث إنه أبلغ السير إدوارد ماليت، "أنه لم تكن لديه القوة المطلوبة للمقاومة". وفى فترة لاحقة من اليوم نفسه، استقبل الخديوى الوفد مرة ثانيـة وطلب منهم "تسمية الأشخاص الذين يودون لهـم أن يكونـوا وزراء. فـى البداية، رفض أعضاء الوفد ذلك، من منطلق أن الاختيار حق مـن حقـوق

سموه الخاصة". وفى اليوم التالى جاء وفد آخر من مجلس النواب إلى الخديوي، وقالوا له: إنهم يريدون محمود باشا سامى البارودى الذى كان قد وقتئذ وزيرًا للحربية، أن يكون رئيسًا للوزراء. وجرى، بناء على ذلك، تعيين محمود باشا سامى البارودى رئيسًا لمجلس الوزراء فى اليوم الخامس من شهر فبراير. وجرى فى ذات الوقت، تسمية عرابى بك وزيرًا للحربية. وكان أعضاء مجلس الوزراء الآخرين، باستثناء مصطفى باشا فهمى، الذى كان يتولى تصريف الشئون الخارجية، من الحزبين الوطنى أو العسكرى، الأمر الذى جعل هذين الاسمين مترادفين اعتبارًا من ذلك التاريخ.

كان تأثير التغيير الوزارى كبيرًا على الحزب الخديوى فى مصر. كان شريف باشا حتى ذلك الوقت، تراوده آمال ترشيد هذه الحركة الوطنية، وبرز معارضًا فكرة التدخل التركى المسلح. وقام بإبلاغ السير إدوارد ماليت أن "المشكلة الوحيدة فى الموقف تتمثل فى التعجيل بإرسال مفوض إلى مصر من الباب العالى، على أن يُتْبَع ذلك المفوض، بأسرع ما يمكن، بقوة تركية.... كان شريف باشا يرى، أن هذا التصرف الكيِّس، هو والموافقة على الوزارة التى يطلبها المجلس، يمكن أن يؤدى إلى مرور الموقف الراهن دون حدوث اضطرابات شعبية؛ لكن كان من رأى الرجل، أنه طالما أن الجيش بدأ يمارس الديكتاتورية من جديد، فإنه لن يكون هناك أمل فى المستقبل إلا بعد تجريد الحزب العسكري من قوته عن طريق القوة أيضًا". كان الخديوى يشارك شريف باشا هذا الرأى.

وكما تطورت الأحداث ازداد وضوحًا أن جامبيتا ازداد إصراره على احتلال مصر بقوات فرنسية وإنجليزية، وفى ٢٥ يناير كتب اللورد جرانفيل إلى اللورد لايونز ما معناه:

"أبلغنى السفير الفرنسى مساء أمس أن السيد جامبيتا كتب إليه معبرًا عن رأى مفاده أنه مطلوب فى ظل الأزمة المحتمل حدوثها فى مصر، أن تتوصل الحكومتان الإنجليزية والفرنسية إلى تفاهم حول الطريق التى ينبغى السير عليها. ومن الواضح، أن السيد جامبيتا، لم يدل فى رسالته برأيه فيما يتعلق بالخطوات الواجب اتخاذها، لكنه كان راغبًا فى الوقوف على آراء حكومة صاحبة الجلالة. ويرى السيد جامبيتا، أن التدخل التركى هو أسوأ الحلول الممكنة. وجرى لفت انتباه السيد جامبيتا إلى خطة، كانت قد ظهرت فى الصحافة، نُودى فيها بتعاون من جانب أوروبا. وأبدى السيد جامبيتا ملاحظة مفادها أن موقف إنجلترا فى مصر يعد موقفًا فريدًا، بحكم ممتلكاتها فى الهند. وأن موقف فرنسا فى مصر بالغ الأهمية، لكونها دولة أفريقية كبيرة ولظروف أخرى. وبالإضافة إلى هذا الموقف المعتاد للدولتين الكبيرتين، جرى إدخال بعض الترتيبات فى مصر، وأن هذه الترتيبات ارتضتها الدول الأوروبية بشكل عام. ويرى السيد جامبيتا، أنه إذا ما جرى إضعاف هذه الترتيبات بأى شكل من الأشكال، فإن ذلك سيكون له أسوأ الآثار على مصر وعلى الدولتين الكبيرتين".

عندما أدرك اللورد جرانفيل فحوى رسالة جامبيتا، غدت مسألة تجاهل الخلاف الجذرى فى الرأى بين الحكومتين البريطانية والفرنسية أمرًا مستحيلاً وقد حدد اللورد جرانفيل، فى الرسالة التى أرسلها إلى اللورد لايونز، بتاريخ اليوم الثلاثين من شهر يناير السياسة التى تسير عليها الحكومة البريطانية؛ عندما قال: "ترغب حكومة صاحبة الجلالة فى الإبقاء على حقوق السيد والتابع بالشكل التى هى عليه الآن بين السلطان والخديوي، وذلك من باب تأمين الوفاء بالالتزامات الدولية، وحماية المؤسسات القائمة فى هذا النطاق. وهم يعتقدون أن الحكومة الفرنسية تشاركهم هذه الآراء. يتبقى بعد ذلك

السؤال– لو أن حالة من الفوضى حدثت فى مصر، مما يخالف هذه السياسة، فما الإجراءات التى ينبغى اتخاذها لمواجهة هذه المشكلة؟... هذا حال مؤسف، لكن حكومة صاحبة الجلالة، ترى أنه فى حال وقوع طارئ كهذا، فسوف تنشأ اعتراضات على كل السبل الممكنة. ويتبقى بعد ذلك السؤال – ما السبيل الذى يمكن أن يترتب عليه أقل عدد ممكن من المضايقات؟... حكومة صاحبة الجلالة تعترض بقوة على قيامها وحدها باحتلال مصر. هذا الاحتلال سيلقى معارضة من مصر وتركيا؛ وسوف يثير هذا الاحتلال شكوك الدول الأوروبية الأخرى وغيرتها، التى تعتقد حكومة صاحبة الجلالة، أنها ستقوم بمناورات مضادة من جانبها، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى مضاعفات شديدة الخطورة، ويضع على عاتق هذه الدول مسئولية حكم بلد يسكنه شرقيون فى ظل ظروف مختلفة تمامًا.

وترى حكومة صاحبة الجلالة أن احتلالنا لمصر سيكون مكروهًا من الشعب الفرنسى، كما أن احتلال الفرنسيين وحدهم لمصر سيكون مكروهًا أيضًا من الشعب البريطانى.

لقد فكرت الحكومتان تفكيرًا جادا فى مسألة الاحتلال المشترك لمصر من جانب كل من إنجلترا وفرنسا، ووصلنا إلى نتيجة مفادها، أنه على الرغم من أن الاعتراضات سالفة الذكر يمكن تقليلها، فإن هناك بعض الاعتراضات الأخرى التى يمكن أن تتفاقم تفاقمًا خطيرًا جراء السير فى هذا الطريق.

فيما يتعلق بالاحتلال التركى. فإن حكومة صاحبة الجلالة متفقة على أن ذلك سيكون شرًّا كبيرًا، لكنها ليست مقتنعة بأن ذلك الاحتلال يمكن أن ينطوى على أخطار سياسية كبيرة مثل تلك التى تنطوى عليها البدائل الأخرى التى سبق الإشارة إليها... وأهم ما فى الأمر هو أن وحدة البلدين ينبغى أن تكون حقيقية وواضحة.

"يعترض السيد جامبيتا على إشراك أى من الدول الأوروبية الأخـــرى فى التدخل فى الشئون المصرية. وتوافق حكومة صاحبة الجلالـــة علـــى أن إنجلترا وفرنسا لهما موقف استثنائى من ذلك البلد، بسبب الظروف الفعلية من ناحية، والالتزامات الدولية من ناحية أخرى، وتعتقد حكومة صاحبة الجلالة أن الإزعاج قد ينشأ عن إشراك دول كثيرة فى المهام الإدارية؛ لكنها تـسأل الحكومة الفرنسية بشأن ما إذا كان مطلوب التفاهم مع الدول الأخرى حـــول الأسلوب الأمثل للتعامل مع الأمور التى يمكن أن تمس فرمانـــات الـــسلطان والتزامات مصر الدولية".

استقال السيد/ جامبيتا من منصبه فى اليوم التالى (٣١ يناير) لتحريـــر هذه الرسالة، وخلفه السيد دى فريسنييه **Freycinet**، الذى حدث فـــى عهـــده تغيير كامل فى سياسة الحكومة الفرنسية تجاه سياستها فى مصر.

كان للسيد جامبيتا، طوال مدة حكمه القصيرة، تأثير حاسم ودائم علـــى مستقبل مسار التاريخ المصري. ربما كان اللـــورد جرانفيـــل، والـــسيد دى فريسنييه، وآخرون يحاولون بذل قصارى جهدهم لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لكن كان مستحيلاً عليهم استعادة الوضع الذى كان سائدًا قبل جامبيتا. عندما تولى جامبيتا السلطة، بدأ المصريون يثقون فى نوايا كل من إنجلتـــرا وفرنسا، وفي النوايا البريطانية بصفة خاصة. لم يكن قد اكتمل فـــى مـــصر دمج الحزبين الوطنى والعسكرى. لم تكن الحركة المصرية خارج الـــسيطرة تمامًا. وعندما ترك جامبيتا السلطـــة كـــان المصـــريون لا يثقون بـــإنجلترا ولا بفرنسا على حد سواء. واكتمل خلال تلك الفترة إعلاء الحزب العسكرى على الحزب الوطنى. واختفت كل آمال السيطرة على الحركـــة المـــصرية، اللهم باستثناء ممارسة القوة المادية. المرجح أن الحركة كان يصعب السيطرة عليها، لكن تفكيرًا من هذا القبيل يصعب أن يكون ردًا كافيًا على الدَّفع الذى

مفاده، أنه قبل اللجوء إلى الإجراءات الصارمة، كان لابد من بذل كل المحاولات الممكنة للسيطرة على هذه الحركة.

ترى بعض السلطات المختصة أن السيد جامبيتا انتهج سياسة خاطئة. لكن مسألة من المسائل لها وجهان. وعليه قد يكون من المفيد أيضًا دراسة المسألة من وجهة نظر السيد جامبيتا. وقد وردت وجهة النظر هذه على لسان صديقه ومؤيده السياسى السيد جوزيف رايناك **M. Joseph Reinach**، فى مقال نشره فى مجلة "القرن التاسع عشر" **Ninetennth century** عدد شهر ديسمبر من العام ١٨٨٢الميلادى.

وهنا يمكن لنا أن نتناول باختصار جزءًا من جدل رايناك. اشتكى رايناك من افتقار تعاملات وزارة الخارجية البريطانية مع فرنسا "إلى الإخلاص والود". ظن رايناك أيضًا أن الرأى العام فى إنجلترا كان "متأثرًا بنفوذ بعض الشخصيات المحافظة، الذين كانوا يظنون أن من الأفضل إيطاء الخطوات والإجراءات قدر المستطاع، حتى تتهيأ فرصة دخول وادى النيل بدون فرنسا". فيما يتعلق بهذه الحجة، فإن كل ما يمكننى قوله هو أنى أعتقد أني اطلعت على كل الوثائق الرسمية، المنشورة وغير المنشورة، التى فى حوزة وزارة الخارجية البريطانية، والتي لها صلة بالمسائل التى نناقشها هنا. كما تهيأت لي أيضًا فرص التأكد، عن طريق الاتصالات الشخصية والشفاهية، من آراء اللاعبين الرئيسيين فى المشهد. لقد أصبحت هذه الأحداث الآن فى ذمة التاريخ كما وافت المنية كثيرًا من الشخصيات الرئيسية الداخلة فى الموضوع. لو كانت هناك خطة للتفوق على فرنسا فى المكر، على حد قول السيد/ م. رايناك، لما منعنى أى شعور زائف بالوطنية من ذكر الحقائق الصحيحة لهذا الأمر. يضاف إلى ذلك، أن بوسعى، وبمنتهى الثقة، القول: إن التلميحات الجارحة التي وردت على لسان السيد/ م. رايناك ليس

لها أساس من الصحة. ربما كانت سياسة الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت، صحيحة أو غير صحيحة، لكن المؤكد أنها كانت سياسة تتسم بالإخلاص. واللورد جرانفيل عندما قال من شأن قيمة التدخل المسلح البريطانى، أو البريطانى ــ الفرنسى فى مصر، فهذا يعنى أن الرجل لم يكن يراوده أى شك فيما قال، وأنه كان يحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الرأى العام البريطانى.

وأنا عند هذا الحد، أنحي هذه المشكلة متعددة الجوانب جانبًا، وأواصل كلامى عن الحجج التى ارتكن عليها السيد/ م. رايناك. الذى يرى أن الحكومة البريطانية وقعت "فى أخطاء كبيرة وخطيرة". فقد فشلت وزارة الخارجية البريطانية فى تفهم مدى خطورة الوضع فى مصر عندما انعقد مجلس النواب. **لم يتبين السيد/ جلادستون ولا اللورد جرانفيل الحقيقة التى مفادها أن "مجلس النواب كان تجمعًا مظهريًا، وأن عرابى كان متآمرًا طموحًا، يحظى بتشجيع وإغراء من قبل مجلس الوزراء المتطرف فى إستنبول، وأن الحزب الوطنى ما هو إلا اختراع سخيف من عنديات صحفى مأجور أو قليل المعلومات"**. كان السيد/ جامبيتا هو الآخر، "لم يستغل سوى عينيه وأذنيه فقط". كان الرجل يرى كل هذه الأمور رؤية واضحة. واصل السيد/ م. رايناك كلامه قائلاً: "كان تردد الحكومة البريطانية فى كبح جماح أول أعمال التمرد الذى جرى تدبيره فى القاهرة من قبل العصابة العسكرية فى القاهرة كان عملاً مجردًا من الإخلاص تجاهنا (نحن الفرنسيين) وتجاه تحالفنا؛ كان الأمر فيما يتعلق، بالأمور المصرية، مؤذيا ومؤسفا إلى أبعد الحدود. كان الحال يشجع روح التمرد بين أتباع عرابى. لقد ساعد ذلك الوضع على إشعال النار وازدياد الحريق، الذى كان يمكن إخماده بسكب دلو واحد من الماء عليه فى الوقت المناسب، وبذلك كان يمكن إخماد الحريق الذى دُمِّرت فيه أرواح وكنوز بلا طائل".

باختصار، وبغية طرح الأمر وبصورة واضحة، كان السيد/ م. جامبيتا، مقتنعًا فى مطلع شهر ديسمبر من العام ١٨٨١ الميلادى أن التدخل المسلح بشكل أو بآخر فى مصر، قد يصبح إن عاجلاً أو آجلاً، أمرًا ضروريا فى مصر. وعليه لم يتردد جامبيتا فى اتخاذ الخطوات التى كان يعرف أنها ربما تعجل بالنتيجة النهائية أو ربما النتيجة الحتمية على حد تفكيره.

من المستحيل إثبات أن السيد جامبيتا لم يكن على صواب، ومن المستحيل أيضًا إثبات أنه كان على صواب. وليس هناك شك فى أن حركة عرابى، كانت في بعض جوانبها حركة وطنية مخلصة. وليس هناك شك أيضًا فى أنه لو تُرك زمام الأمور فى يد عرابى هو وأتباعه بلا أية قيادة رشيدة، لنجمت عن ذلك حالة من الفوضى البالغة فى مصر، ولأصبح التدخل المسلح الأجنبى أمرًا ضروريًّا فى نهاية المطاف. وفى شهر ديسمبر من العام ١٨٨١ الميلادى، أصبح السؤال العملى الوحيد، الذى كان يتردد هو: هل بالإمكان السيطرة على الحركة وتوجيهها؟ المؤكد أن ذلك لم يكن أمرًا مستحيلاً. لو أن قلة من الأوروبيين الأكفاء، من أمثال السير أوكلاند كولفن، وعن طريق ممارسة الكياسة وحسن التصرف، وعن طريق تشجيع العناصر المدنية فى المجتمع المصرى، وعن طريق إبداء شيء من التعاطف تجاه التطلعات الوطنية المعقولة، واستطاعت في الوقت نفسه، كسب قدر كاف من السيطرة المعنوية على الحركة، لأدى ذلك إلى تحاشى ضرورة التدخل المسلح. وعلى أى حال، وبفرض أن التدخل المسلح كان يمكن تحاشيه كحل من الحلول، اللهم فى حال الضرورة القصوى، فإن التجربة كان لابد من الإقدام عليها. يزاد على ذلك، أنه من المستحيل الاطلاع على المراسلات الخاصة بهذا الموضوع دون الوقوف على أن السيد/ جامبيتا لم ينظر إلى

التدخل المسلح، شريطة أن يكون إنجليزيا ـــ فرنسيا، وليس تدخلاً تركيا، من هذا المنظور. كان جامبيتا على العكس من ذلك، يرغب فى إحـداث حالـة تجعل من التدخل الأجنبى أمرًا ضروريا. وعليه، فإن هذه النقطة توضح من وجهة نظر جامبيتا، أن التجربة لم تكن جديرة بالإقدام عليها. لكن اسـتنتاج جامبيتا لا يمكن أن يحظى بالموافقة إلا إذا كانت معطياته مقبولـة، وهنـاك أسباب قوية تؤكد أن معطيات (فرضيات) الرجل كانت خاطئة. كانت النقطة الرئيسية، من المنظور البريطانى تتمثل فى تحاشى أى شـكل مـن أشـكال التدخل المسلح.

أوجز السيد/ جون مورلى هذه المسألة، ويبدو أنه مصيب فيما ذهـب إليه. قال مورلى: "من المستحيل تصور موقف أكثر إلزامًا بالحذر، واحترامًا لمعرفة مراقبى المشهد، أو بالأحرى ذلك المشهد الذى جرى التعامـل معـه باندفاع وعجلة كبيرين. كان السيد/ جامبيتا قد ترسخ فى ذهنـه أن الحركـة العسكرية كانت متجهة صوب الهاوية، وعليه لابد من التعجيل بوقفها. ربما كان صادقًا فى زعمه، أن الجيش الذى اكتشف قوته أول مـرة فـى عهـد إسماعيل باشا، قد ينتقل من السيئ إلى الأسوأ، لكن الذى فات على جامبيتـا فهمه أنه من الصعب قهر سلطة الجيش دون أن يتـسبب ذلـك فـى إثـارة عناصر أخرى أكثر خطورة. هذا يعنى أن سياسة السيد جامبيتا المتعجلـة، إنما هى نتاج لذهنه هو شخصيا، دون الرجوع إلـى الظـروف المحيطـة بالمشهد، وعليه جاءت النتيجة مثلما كان منتظرًا"(١).

(١) جريدة، "فورتنايتلى ريفيو"، بتاريخ يوليو ١٨٨٢.

ونحن هنا نتفق مع السيد/ م. راريناك على أن "أخطاءً كبيرة" وقعت فيها الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمصر. وأى رجل إنجليزى يقول، مثلما قال اللورد جرانفيل- إن الاحتلال البريطانى، أو الاحتلال البريطانى ـ الفرنسى لمصر كان يمكن تحاشيه، لابد أن يكون قادرًا على تحديد هذه الأخطاء وتوضيحها. لكن أى رجل فرنسى، وبخاصة من المتشيعين للسيد/ جامبيتا، ليس من حقه انتقاد هذه الأخطاء. هذا يعنى أن مثل هذا الفرنسى ينبغى أن يغلق فمه نظرًا لأن "التردد، وعدم الحزم فى إدارة الأمور، والارتباك، والإجراءات غير المكتملة، فضلاً عن الإرجاء والتعطيل، الذى تميزت به التحركات والخطط الإنجليزية"، والذى انتقده السيد/ م. راريناك، كل ذلك يمكن رده إلى رغبة الحكومة البريطانية القوية فى التعاون مع الفرنسيين. كانت لدى اللورد جرانفيل رغبة حقيقية فى تحاشى أى تدخل مسلح فى مصر، وكانت لدى الرجل رغبة صادقة أيضًا، أنه فى حال أصبح التدخل أمرًا ضروريًا فى نهاية المطاف، فإن السلاح الذى سيستخدم فى ذلك التدخل، يكون هو سلاح صاحب السلطة الشرعية فى مصر، وليس السلاح الإنجليزى أو الفرنسى. لو تُرك الرجل، منذ البداية، يتصرف طبقًا لما يمليه عليه فكره، لما أصبح التدخل ضرورة، ولكان احتمال عدم حدوث احتلال بريطانى هو الأرجح. لكن الرجل سمح لنفسه بالوقوع تحت نفوذ زميله الفرنسى، الذى جرَّته إرادته القوية وسياسته المندفعة إلى السير فى طريق لم يكن راغبًا فيه، إلى الحد الذى أصبح التراجع عنه أمرًا مستحيلاً. قد ينتقد الإنجليز اللورد جرانفيل لاستسلامه الكبير أمام فرنسا. ويجوز أن يستند النقد الفرنسى على الفرضية التى مفادها أن العمل الذى قام به السيد/ جامبيتا كان يرمى أصلاً إلى منع حدوث الاحتلال الأجنبى؛ وبالإمكان بناء هذا النقد الفرنسي أيضًا على زعم مفاده أن الاحتلال الإنجليزى ـ الفرنسى لمصر، كان مقصودًا له أن يكون بمثابة مانع يقف فى وجه الأخطار التى قد تنشأ فيما بعد، ولم يكن

مقصودًا له أن يكون علاجًا للشرور الموجودة بالفعل. لكن سير الأحداث التى وقعت بعد ذلك فنّد هذه الفرضية. ومعروف أن الزعم هو مسألة رأى. لقد كان رأى كل من السيد / جامبيتا وصاحبه رايناك واحدًا حول هذا الموضوع. لكن اللورد جرانفيل كان له رأى آخر، وأنا هنا أقول، إن ذلك الرأى كان أصوب وأحكم.

جرى خلال المناقشات البرلمانية التى دارت فى إنجلترا، طوال فترة انعقاد البرلمان، تقديم قدر كبير من الدفاع الساذج البسيط لإثبات أن احتلال مصر لم يترتب عليه أى عمل من الأعمال التى حدثت فى العامين ١٨٨١ و١٨٨٢، وإنما كان الاحتلال بسبب تعيين المراقبين الماليين الأوربيين فى العام ١٨٧٩[1]. ويمكن تفسير الحقائق المتصلة بهذا الموضوع من خلال الاستعارة التالية. بفرض أن هناك رجلاً يعانى من مرض عضال لكنه ليس مميتًا. ويستدعى هذا الرجل طبيبًا فيصف له بعض العلاجات المعتدلة، ويحذره من أنه إذا لم يكن حريصًا فإن المرض سيزداد حدة. ويفشل هذا الرجل فى الإفادة من النصيحة التى قدّمت له، ويترتب على ذلك سوء حاله أكثر مما كان عليه. ويستدعى هذا الرجل طبيبًا آخر، فيلغى هذا الطبيب العلاج الذى وصفه الطبيب السابق، ويصف دواء جديدًا. وبدلاً من أن يُحسِّن هذا العلاج حال المريض، زاد من حدة المرض، الأمر الذى يؤدى إلى وفاة المريض. فى ظل مثل هذه الظروف، فإن أصدقاء المريض، إذا ما كانوا منصفين، فلن يبحثوا فى مدى مناسبة أو عدم مناسبة العلاج الذى وصفه الطبيب الأول، بل سينظرون بطريقة عقلانية إلى أن وفاة المريض جرى تسريعها، حتى وإن لم تكن قد نجمت عن العلاج الخاطئ الذى وصفه الطبيب الثانى. فى المسألة المصرية نجد أن اللورد سالسبورى كان يمثل الطبيب

(١) المرجع السابق، ص ١٦٠ .

الأول فى الاستعارة التى أوردناها هنا. وأن اللورد جرانفيل، عندما كان يسترشد بنصيحة زميله الفرنسى، كان يمثل الطبيب الثانى فى الاستعارة نفسها.

لقد جرى فى فرنسا أيضًا نسيان الأخطاء التى وقع فيها جامبيتا، وترتب على ذلك أن عزا جوزيف رايناك، هو وأتباع جامبيتا الآخرون الاحتلال البريطانى لمصر للحقيقة التى مفادها أن "التصرف الذى أقدمت عليه حكومة فريسنيه **Freycinet** لم يكن يليق بفرنسا وبالجمهورية".

أما مسألة إن كان هذا الاتهام صحيحًا أو غير صحيح فذلك أمر يحدده الفرنسيون أنفسهم. الإنجليزى يرى أن حقيقة معارضة السيد دى فريسنيه للاحتلال الإنجليزى ـ الفرنسى لمصر، لا تعفي السيد جامبيتا من المسئولية عن المشاركة بدرجة كبيرة فى خلق موقف أصبح معه الهروب من التدخل المسلح، بشكل أو بآخر أمرًا شبه مستحيل.

كان جو السياسة الحزبية فى إنجلترا وفرنسا غير مناسب لتكوين حكم محايد. والوزير الذى يخوض معمعة النضال البرلمانى الشائك، يتحتم عليه استعمال كل الحجج مهما كانت، فى الدفاع عن قضيته، دون أن يُعمل فكره فيما إذا كانت هذه الحجج صحيحة أو غير صحيحة أو واهية. وأيا كانت صحة هذه الحجج، فإنها لن تقنع خصومه السياسيين،، وقد تكون هذه الحجج سيئة على نحو لا يؤدى إلى إقناع عقول أولئك المهيئين لمساندته. فالسياسيون الذين لا تربطهم بالأحزاب روابط قوية هم الأقدر على وزن هذه الحجج بقدر أكبر من الإنصاف إلى حد ما. وأنا أرى أن النتائج التى جرى التوصل إليها فى هذا الفصل، سوف تحظى بتقدير كل أولئك الذين يقفون خارج مجال التحزب السياسى.

الفصل الخامس عشر

وزارة عرابى

فبراير ـ مايو من العام ١٨٨٢

اقتراح تعديل القانون الأساسى، السيد/ ولفريد بلنت، استقالة السيد/ دى بلبير، امتيازات أعطيت للجيش، سوء التنظيم فى المديريات، الباب العالى يحتج على المذكرة المشتركة، دعوة الدول للمشاركة فى إبداء الرأى، رغبة السيد/ دى فريسنييه Freycinet فى عزل الخديوى، اللورد جرانفيل يقترح إرسال مفوضين ماليين إلى مصر، المؤامرة المزعومة لقتل عرابى، استقالة الوزراء، واستمرارهم فى أداء أعمالهم- موافقة السيد/ فريسنييه على التدخل التركى، عرابى يُطلب منه مغادرة مصر، رفض عرابى ذلك الطلب، استقالة الوزراء مرة ثانية، الخديوى يُعيد عرابى، الخديوى يطلب مفوضًا تركيًا.
ملحق: مذكرة عن العلاقات بين السيد/ جلادستون والسيد/ ولفريد بلنت.

المعاملات الرسمية التى جرت طوال الأشهر الأربعة التالية، جرى تسجيلها فى مجلدات عدة، لكن الحقائق الرئيسية يمكن إيرادها هنا على نحو شديد الإيجاز.

كتب السير أوكلاند كولفن فى اليوم الثالث عشر من شهر فبراير، أن مجلس النواب، الذى زادت الوزارة الجديدة من سلطاته كان "كله واقعًا تحت نفوذ جيش متمرد وناجح". قدمت الحكومة البريطانية مقترحات لها مغزاها، تهدف إلى مراجعة القانون الأساسى، كيما يصبح ليبراليا، لكنه لا يعطى المجلس فى الوقت نفسه سلطات أكثر من اللازم. وقبل ذلك بأشهر قلائل، كان يمكن لمقترح من هذا القبيل أن يصيب شيئًا من النجاح. لكن اللحظة المواتية ضاعت، وكان أوان تحجيم الثورة المصرية قد فات، كما فات أيضًا أوان إضافة مادة جديدة إلى المرسوم الخديوى. كان من رأى السيد دى فريسنييه (فى اليوم العشرين من شهر أبريل)، "أنه من العبث مناقشة طراز السَّجَّادة فى الوقت الذى أضرمت النار فى المنزل الذى بداخله هذه السجادة". وهنا نجد أن رأى السير أوكلاند كولفن لم يكن أقل حسمًا ولم تكن استعارته أقل فطنة. قال كولفن: "إن المنزل يتهاوى على مسمع ومرأى منا، كما أن اللحظة لا تسمح لنا بمناقشة مسألة إضافة طابق جديد إليه. ومسألة مناقشة القانون الأساسى تبدو عديمة النفع وسابقة لأوانها قبل تأكيد السلطة المدنية وتدمير الحكم العسكرى".

بقيت العناصر المدنية فى الحزب الوطنى تبدى شيئًا طفيفًا من الاستقلال، لكن الميول التى كانت تعمل عملها من أجل هيمنة الجيش المتمرد، بلغت من القوة حدا استعصت معه مقاومتها. لم يكن عرابى يتلقى تشجيعًا من السلطان وحسب، ولكن المشورة التى كان يحظى بها من بعض المتعاطفين الإنجليز مع القضية الوطنية المصرية، ساعدت على دعم الوحدة بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية فى الحركة.

كان السيد/ ولفريد بلنت، هو الأبرز من بين السواد الأعظم من هؤلاء المتعاطفين. كان بلنت قد عاش فترة طويلة مع المسلمين، وأصبح مهتمًا

اهتمامًا كبيرًا بكل ما يتصل بهم وبدينهم. يبدو أن بلنت كان مؤمنًا بإمكانية توليد جيل جديد على أساس من المبادئ الإسلامية. حدث أن كان بلنت مصادفة فى مصر خلال شتاء العام ١٨٨١ - ١٨٨٢ الميلادى. وألقى الرجل بنفسه، وبكل حماسه الشاعرى، فى خضم المسألة العرابية، وأصبح بمثابة مرشد لعرابى، وفيلسوفه، وصديقه أيضًا هو ومساعدوه. فهم السيد بلنت أنه كان يتعين عليه التعامل مع حركة تعد إلى حد ما حركة وطنية بلا جدال. **وفشل الرجل أيضًا فى تقييم الحقيقة التى مفادها أن سيطرة العنصر العسكرى سيكون مهلكًا للطابع الوطنى للحركة. وجرى الاستفادة من خدماته**، فى فترة من الفترات، كوسيط بين السير إدوارد ماليت والوطنيين. كان الاختيار غير موفق، إذ من الواضح فى الرواية التى أوردها عن الدور الذى قام به[١]، أنه باستثناء معرفته شيئًا من اللغة العربية، لم تكن لديه المؤهلات اللازمة للنجاح فى مهمة صعبة من هذا القبيل. نصح بلنت للوطنيين بالانضمام إلى الجيش أو أن أوروبا ستستولى على بلادكم[٢]. كانت النصيحة بحسن نية، لكنها كانت بالتأكيد فى وقت غير مناسب ومضرة أيضًا. خطر يضم إلى أوروبا كان يتمثل فى تدعيم كل من الحزبين الوطنى

---

(١) عن كتاب بلنت "التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر".

(٢) رسالة من الدكتور شواينفرث، عالم النبات الشهير، وقد نشرت فى مجلة التايمز بتاريخ ٢١ يونيو ١٨٨٢. أورد مقابلة جرت بينه وبين بعض أعضاء مجلس النواب. وقد ذكر الدكتور اعتدال هؤلاء الأعضاء ثم مضى إلى القول: "هم يتوقعون من بريطانيا عمل المزيد من أجل قضيتهم، أكثر مما ينتظرونه من فرنسا. هؤلاء الأعضاء يتخيلون أن بريطانيا كلها على رأى بلنت، أو رأى السير وليم جريجورى في أضعف الأحوال، لقد أطلعونى فى جرجا، وهم سعداء، على برقية السيد بلنت التى وجهها إلى كل أعضاء مجلس النواب فى مصر، إذا لم تتحدوا مع الجيش فإن أوروبا ستضمكم" راجع كتاب التاريخ السرى ص٢٧١.

والعسكرى وليس فى الفصل بينهما. السياسى المحنَّك هو الذى يستطيع إدراك ذلك. لم تكن لدى بلنت خبرة سياسية كافية. كان بلنت واحدًا من المتحمسين الذين كانوا يحلمون بمدينة فاضلة عربية. هذا يعنى أن بلنت فشل فى فهم ذلك الذى كان يراه شريف باشا هو والآخرون على أرض الواقع. لقد بذل شريف باشا قصارى جهده لمنع الاحتلال الأجنبى لمصر. لكن المؤرخ المحايد يتعين عليه تسجيل اسم هذا الرجل، بين أسماء أولئك، الذين ساهموا، نتيجة العمل السيئ فى لحظة حرجة، وعن غير وعى فى إيجاد حل مؤسف دون سائر الحلول الأخرى.

لقد أصيب النواب بالرعب الناجم من الجيش المتمرد من جهة، ثم ابتلوا بمستشارين إنجليز لا وزن لهم لدى الرأى العام البريطانى من ناحية أخرى[1]، لا هَم لهم إلا تحريضهم على الرضوخ للدكتاتورية العسكرية، فلم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة أن هؤلاء الرجال الجهلة عديمى الخبرة، عدا إلمام قليل بالمسائل الدستورية، ينضمون أيضًا إلى جانب المتمردين. اختفت أيضًا سلطة المراقبين الماليين. كتب السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل (فى اليوم العشرين من شهر فبراير) ليقول له: إنه يعتقد "أن مسألة بقاء المراقبين أو عدم بقائهما، أصبحت موضع تساؤل، وبخاصة أن وجودهما أصبح اسميا فقط. واستقال م. دى بلنيير من وظيفته.

لقى محمود باشا سامى، رئيس مجلس الوزراء المصرى الجديد، مصير الزعماء الثوريين أنفسهم. فقد هُوجم الرجل هجومًا عنيفًا؛ لأنه فشل فى تنفيذ التزامه بإخراج الأوروبيين كلهم من الخدمة المصرية. كتب السير أوكلاند كولفن (فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير) يقول: إن عرابى

---

(١) راجع ملحق هذا الفصل.

حذره قائلاً: "إنه يشبه رجلاً يحاول أن يحتفظ بتوازنه وهو يقف على لوح ضعيف من الخشب". بُذلت كل الجهود الممكنة طلبًا للمحافظة على تحسين أوضاع الجيش. وجرى أيضًا تشكيل كتائب جديدة. وزيدت رواتب الضباط والجنود دونما نظر إلى كفاية الإيرادات اللازمة لتغطية المصروفات الإضافية الناجمة عن ذلك. وجرى أيضًا ترقية مئات الضباط. وأوضح الخديوى أن "القانون يحتم اختبار الضباط الذين تحت رتبة العقيد"، لكن عرابى كان لديه تفسير جاهز لهذا النص، حين قال: " الضباط يبلغون من الكفاية حدًّا يجعل مسألة الاختبار هذه غير ذى بال أكثر من ذلك" ــ وربما كانت تلك أهم نقطة ــ "أن الضباط رفضوا الاختبار، وأيدهم باقى الجيش فى هذا الرفض". فاضطر الخديوى إلى الرضوخ. كان واضحًا، على حد قول السير شارلز كوكسون "إلى أن كل الآمال العريضة فى إعلاء القانون والحياة الدستورية، انتهت إلى قبضة جيش أمسك بكل السلطات القانونية".

عم التسيب التنظيمى المديريات كلها. ضاعت كل سلطات المديرين. اكتشف السيد/ روسل **Rowsell**، المدير الإنجليزى لمصلحة الأملاك فى المنصورة أن "سلطته كلها أصيبت بالشلل". وفى إحدى المناطق القريبة من الزقازيق، أبلغ نائب القنصل البريطانى أن "العصابات المسلحة تواصل الهجوم على القرى طلبًا للسلب والنهب". ونشط أيضًا الإتجار فى الأسلحة النارية. وفى دمياط، قام الجنود السود كتيبة عبد العال حلمى بنهب السكان ومعاملتهم معاملة وقحة. كما قامت الحكومة بمحاولة رعناء لحرمان البدو من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها منذ أيام محمد على، ولكن مشايخ مختلف القبائل اجتمعوا فى اليوم الثامن من شهر أبريل، وأعلنوا أنهم لن يسمحوا لأحد بالتدخل فى شئونهم. وتوقفت البنوك عن إقراض أية مبالغ كبيرة؛ وهنا بدأ المرابون يطلبون فائدة بواقع ٦ فى المائة شهريًّا، على

القروض الصغيرة. وانخفضت قيمة الأرض فى سائر أنحاء البلاد. أورد السير إدوارد ماليت مثالاً على ذلك، أوضح به أن الأرض التى كانت تشترى قبل ذلك ببضعة أشهر بمبلغ ٦٠ جنيهًا إنجليزيا للفدان الواحد، كانت تباع بواقع ثمانية وعشرين جنيهًا إنجليزيًا للفدان. أبلغ أحد ضباط الجيش الفلاحين فى الزقازيق ان الأرض المملوكة لملاك الأراضى "أصبحت ملكًا لهم". خلاصة القول: أن أعراض الثورة كانت تعم مصر كلها. وأن المعتدلين فى مصر كانوا فى فزع. كتب السير شارلز كوكسون يقول: "تسببت حالة الفوضى والقلق التى سادت المديريات، فى انسحاب كثير من أعضاء مجلس النواب وآخرين ممن لهم نصيب فى شئون البلاد، من تحالفهم العاجل مع الحزب العسكرى، وراحوا يبحثون عن وسائل أخرى للهرب من سيطرة هذه الجماعة".

آن الآن أوان العودة إلى الجانب الدبلوماسى من هذه العملية. احتج الباب العالى على المذكرة المشتركة. وجاء رد الدول (روسيا، النمسا، ألمانيا، وإيطاليا) يفيد أن هذه الدول "تود الإبقاء على الوضع الراهن فى مصر، وذلك تأسيسًا على الترتيبات الأوروبية والفرمانات السلطانية، وأن هذه الدول ترى أن الوضع الراهن لا يمكن تعديله إلا بناء على تفاهم بين الدول الكبرى والدولة صاحبة السيادة الاسمية على مصر". لم يف هذا الرد بما كان ينتظره السلطان. وقد غضب السلطان من استخدام كلمة "الاسمية" **Suzerian** بدلا من كلمة "الفعلية"(١) **Sovereign**. يزاد على ذلك أن خطته الرامية إلى اكتساب

---

(١) السلطان هو الحاكم المطلق فى بلغاريا. تقول المادة ١ من معاهدة برلين "تعد بلغاريا ولاية مستقلة الحكم الذاتى خاضعة للحكم المطلق من جانب صاحب الجلالة السلطان". وفيما يتعلق بمصر، فإن كلمة "فعلى" هو الأدق من الناحية الفنية. فرمان العام ١٨٤١ الذى مُنح لمحمد على يستخدم العبارة "معرفتى الفعلية". يزاد على ذلك، أن السلطان=

المزيد من السلطة المطلقة على الشئون المصرية لم تعد قائمة في ضوء الرأى الذى عبرت عنه الدول، والذى مفاده أن أى تغيير فى الوضع الراهن فى مصر يعد أمرًا يهم المصلحة الأوروبية العامة.

يزاد على ذلك أن احتجاج الباب العالى حث الحكومتين البريطانية والفرنسية على التواصل مع الدول الأخرى. وكان للحكومة البريطانية سبق المبادأة في ذلك. ودعيت الحكومة الفرنسية إلى الانضمام إلى حكومة صاحبة الجلالة فى حوارها مع الدول الأخرى. وافق السيد فريسنييه على ذلك مع "تحفظ مفاده أنه يجب أن يكون مفهومًا جيدًا أن الحكومة الفرنسية تحتفظ بحق عدم التدخل العسكرى فى مصر، مع استعدادها لدراسة هذه المسألة فى حال نشوء الضرورة القصوى التى تستدعى ذلك التدخل". وعليه، جرى فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير، إصدار منشور دورى من قبل الحكومتين البريطانية والفرنسية إلى مجالس الوزراء فى كل من برلين، وفيينا، وروما، وسانت بطرسبرج(*)، يسأل هذه الدول عن استعدادها للدخول في تبادل للآراء حول شئون مصر. قيل إن "حكومتى إنجلترا وفرنسا لم تنظرا إلى هذه المناقشة باعتبارها أمرًا عاجلاً أملته الظروف الحاضرة... لكن إذا ما نشأ الظرف الداعى لذلك التدخل، فإن الدولتين تودان أن يكون التدخل ممثلاً للعمل الأوروبى الموحد باسم أوربا الموحدة. فى مثل هذا الحال، فإن الدولتين تريان، أن السلطان ينبغى أن يكون طرفًا فى الفعاليات أو المناقشات التى يمكن أن تترتب على ذلك".

=لا يستطيع عزل أمير بلغاريا. من الناحية الفنية يستطيع السلطان عزل الخديوى، وواقع الأمر أن السلطان هو الذى عزل إسماعيل باشا فى العام ١٨٧٩ الميلادى.

(*) العاصمة القديمة لروسيا. (المراجع)

رحبت الدول بالتعامل مع الشئون المصرية على أنهـا شـأن دولـي وليست شأنًا إنجليزيا- فرنسيا خالصًا وأعربت الدول كلها عـن اسـتعدادها لتبادل الآراء. يضاف إلى ذلك، أنه في ذلك الوقت، لم يكن قد طرأ تقدم على طبيعة الآراء التي سيجري تبادلها. وقد بقيت يائسًا من التوصل إلى اتفـاق عام إلى ما بعد اتفاق الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على المقترحات التـي سيقدمانها إلى الدول الأخرى.

أخذ اقتناع الدولتين يزيد يومًا بعد يوم، بأن القيام بعمل ما أصبح أمرًا ضروريًا. قال السيد/ م. دي فريسنييه للورد لايونز (بتاريخ اليوم الثالث من أبريل): "إن المسألة المصرية كانت شبيهة بالكمبيالة، وإن لم يكن معروفًـا، التاريخ الدقيق لتقديم هذه الكمبيالة للسداد، فمن المؤكد أن تقديم الكمبيالة لـن يتأخر طويلا، وأنه من الحكمة فقط توفير وسيلة الوفاء بالدين قبل أن يُطْبِـقَ علينا الشرطي". كان العلاج الذي اقترحه فريسنييه يتمثل في عزل الخديوي، على أن يحل حليم باشا محله. وهذا يحتم، بلا شك، تفعيل سلطة الـسلطان، لكن السيد/ م. دي فريسنييه كان يعتقد أن "الهدف الأكبر هو تجنب التـدخل العسكري أيًا كان نوعه، وأنه يفضل قيام السلطان بعزل عشرين خديويا على إرسال جندي واحد إلى مصر". كان السيد / فريـسنييه يـرى أن التـدخل العسكري لن يكون فيه أي خير، وأوضح أيضًا "أنه بعـد إعلانـات التأييـد للخديوي التي أطلقت مؤخرًا من جانب كل من الحكومة الإنجليزية والحكومة الفرنسية ستصبح النوايا الإنجليزية والفرنسية موضع شك، إذا ما قمنـا الآن ليس بالتخلي عنه فقط، وإنما أيضًا بالتآمر على عزله بلا أي سبب واضـح، غير ما هو قائم الآن".

وجد الخديوى أيضًا فى السير إدوارد ماليت، مدافعًا متحمسًا عنه؛ فقد عبر ماليت عن رأيه على النحو التالى: "عندما أسمعه (الخديوى) وهو يلعن عدم توفر الطاقة والمقدرة، تساورنى الشكوك حول إمكانية وجود رجال كثر، قادرين على تخليص أنفسهم من المصاعب التى ورَّط نفسه فيها". قدم اللورد جرانفل مقترحًا محددًا من عندياته هو، ليكون بديلاً عن ذلك العلاج الجذرى المتمثل فى العزل. كانت فكرة إرسال مفوضين خاصين لإعداد تقارير عن الحال فى مصر، قد بدأت، خلال فترة زمنية محددة، تحظى بجاذبية كبيرة لدى الحكومة البريطانية. كان اللورد جرانفيل فى ذلك الوقت قد لجأ إلى مقترح من هذا القبيل. وقدمه إلى الحكومة الفرنسية متضمنًا "أن الممثلين البريطانى والفرنسى فى القاهرة يمكن مساندتهما فى الوقت الراهن، بأن يكون إلى جوارهما مستشار، لديه الخبرة الفنية اللازمة، وأن يكون صاحب خبرة سابقة فى الإصلاحات الاقتصادية، وأن يلجأ إليه الممثلان فى اتخاذ الرأى المستقل والمحايد فى النقاط التى تبدو لهما موضع شك أو معقدة". كان اللورد جرانفيل يود من الحكومة الفرنسية دراسة هذا المقترح، لكن الرجل لم "تكن لديه الرغبة فى الإصرار عليه، فى حال إذا ما كانت للسيد/ م. دى فريسنييه اعتراضات محددة عليه". كانت للسيد فريسنييه بعض الاعتراضات الواضحة على ذلك المقترح؛ منها، على سبيل المثال، أنه يعتقد "أن من الصعب منع المراقبين من التكهن بأن مسألة إرسال مندوبين ومعهما مستشارين ماليين، إنما تستهدف فى المقام الأول السيطرة على المراقبين الماليين. وأنهما سوف يجرى تنزيلهما من مركز "المُراقبين"، إلى مركز

"المُراقَبين(*)". وعليه جرى إسقاط هذا المقترح. يزاد على ذلك أن الفكرة الأكثر غرابة والتى تقوم على إرسال رجلين كريمى المحتد "صاحبى خبرة فى مجال الإصلاحات الاقتصادية" للسيطرة على جيش متمرد لا يمكن أن يخطر على بال أى سياسى مسئول أو ينطلى عليه[١].

فى الوقت الذى كانت تدور فيه هذه المفاوضات العقيمة فى أوروبا، وقع فى القاهرة حادث آخر زادت طبيعته من التعجيل بالأزمة، التى أصبحت أمر محتومًا. كان قد جرت، كما سبق أن قلنا، ترقية عدد كبير من الضباط، وقد أدى ذلك إلى حدوث استياء كبير بين الضباط الأتراك والضباط الشراكسة، الذين جرى تخطيهم. وقد خشى عرابى ورفاقه من استياء هؤلاء الضباط، وراجت قصة مفادها أنه لابد من اغتيال زعماء الحزب العسكرى والحزب الوطنى. وجرى فى اليوم الثانى عشر من شهر أبريل، جرى إلقاء القبض على تسعة عشر من الضباط والجنود بتهمة التآمر على اغتيال عرابى. وبحلول اليوم الثانى والعشرين من شهر أبريل كان قد ألقى القبض على ثمانية وأربعين شخصًا. وكان المرحوم عثمان باشا رفقى، وزير الحربية، من بين المقبوض عليهم، وحوكم المقبوض عليهم أمام محكمة عسكرية، كانت جلساتها سرية. لم يجر الدفاع عن هؤلاء المتهمين. وجرى

(*) وردت هاتان الكلمتان بالفرنسية: Controleurs بمعنى "مُراقبان" بضم الميم وكسر القاف، والكلمة controles بمعنى "مُرَاقبين" بضم الميم وفتح الراء وفتح القاف. (المترجم)

(١) يبدو أن هذا المقترح، وعلى الرغم من وروده بصيغة مختلفة إلى حد ما، صدر عن سكاون بلنت. فقد كتب بلنت فى اليوم العشرين من شهر مارس عام ١٨٨٢، إلى اللورد جرانفيل، يقترح عليه إرسال شيء "شبيه بلجنة التحقيق" إلى مصر. راجع كتاب "التاريخ السرى" ــ إلخ، ص ٢٣٢ .

الحكم بنفي أربعين ضابطًا مدى الحياة، من بينهم عثمان رفقى باشا، إلى أقاصى حدود السودان(*).

وردت رواية عرابى عن هذه الواقعة ضمن وثيقة معنونة "تعليمات لمحامي"، جرى نشرها فيما بعد. قال عرابي: "دبر مملوك شركسى عبد، من عبيد الخديوى مؤامرة لاغتيال عبد العال باشا حلمى فى مدرسة القبة عن طريق استعمال سم الزرنيخ. نجح الشركسى فى دس شيء من السم فى حليب الباشا، الذى كان يتعاطاه فى المساء، لكن من يمن الطالع أن تمكن الخادم من اكتشاف الأمر، وأنقذ حياة الرجل فى الوقت المناسب... بعد فشل هذه المؤامرة جرى تدبير مؤامرة أخرى للتخلص منى. لقد اتفقت مجموعة من الشراكسة على قتلى، وكل مواطن مصرى يشغل منصبًا كبيرًا". على كل حال، ليس هناك دليل أكيد يوضح ويؤكد أن تهمة التآمر كانت صحيحة. جاء حكم المحكمة العسكرية على شكل وثيقة مفككة، تتسم بطابع البيان السياسي أكثر منها قرارًا قضائيا. كان عرابى، مثل السود الأعظم من الجهلة، رجلاً متشككًا. ولم يكن لمؤامرة اغتياله وجود إلا فى خياله هو.

كان الخديوى، فى ذلك الوقت، فى موقف صعب للغاية. كان حكم المحكمة العسكرية ظالمًا بشكل واضح، لكن مسألة قدرة عرابى على مقاومة الضغوط الواقعة عليه من وزرائه، كانت محل شك، وبخاصة أن هؤلاء الوزراء، كانوا بطبيعة الحال، يحبذون تأييد الحكم. تَدَخَّل الباب العالى. كان عثمان باشا رفقى يحمل لقب فريق، (جنرال)، وكان الرجل قد حصل من السلطان على هذا اللقب، كما أن نزع هذا اللقب يكون أيضًا بواسطة جلالته. وعليه، كان السلطان يود إحالة الأمر إليه. ورد الخديوى بأنه سوف يرضخ

(*) عرفت هذه المسألة بالمؤامرة الشركسية. (المراجع)

لهذا الأمر. وبهذه الطريقة، يكون الخديوى قد ألقى بنفسه بين ذراعى الباب العالى، ووقف موقف العداء المباشر للوزراء، لكنه أوضح للسير إدوارد ماليت (بتاريخ اليوم السادس من شهر مايو)، أنه يفضل أن تخسر مصر بعض امتيازاتها على يدى الباب العالى، وأن يعاد تأسيس السلطة الحقيقية، على استمرار فساد الحكم القائم حاليًا". أثار ذلك حفيظة الوزراء إلى حد بعيد. أبلغ رئيس المجلس السير إدوارد ماليت "أنه إذا ما أرسل الباب العالى أمرًا بإلغاء حكم المحكمة العسكرية على المسجونين الشراكسة، فإن الأمر لن يُطَاع، وأنه فى حال إرسال الباب العالى مفوضين، فإنهم لن يسمح لهم بالنزول إلى أرض مصر، بل سيجرى صدهم بالقوة إذا ما تطلب الأمر ذلك".

كان موقف التحدى الذى اتخذه الوزراء المصريون، من الباب العالى، قائمًا بلا شك، ومرتكنا إلى حد كبير على اعتقاد مفاده، أنهم فى مقاومتهم للتدخل التركى، يمكن أن يعتمدوا على المساندة الفرنسية. واقع الأمر، أنه جرى على الفور التنويه إلى أن، رتبة عثمان باشا رفقى، تجعل التدخل التركى أمرًا ضروريًّا؛ ونجد السيد/ م. دى فريسنييه يقول: "إنه كان مؤيدًا للرأى الذى يقول بحتمية عفو الخديوى عن المسجونين على الفور بحكم سلطته الخاصة دونما انتظار لأى عمل من جانب الباب العالى". وافق اللورد جرانفيل على ذلك. وجرى بعد ذلك، إرسال تعليمات موحدة – تنصح للخديوى بهذا المعنى– إلى الممثل البريطانى والممثل الفرنسى فى القاهرة. عمل الخديوى بهذه النصيحة. وفى اليوم التاسع من شهر مايو، أصدر الخديوى مرسومًا بتخفيف حكم المحكمة العسكرية على الضباط الأربعين بالنفى من مصر، ولكن ليس إلى السودان. أدى تخفيف الحكم هذا إلى زيادة الشقة بين الخديوى ووزرائه. أبلغ السير إدوارد ماليت يقول فى اليوم الثامن عشر من شهر مايو: "إن العلاقات جرى قطعها بين الخديوى ووزرائه"،

وأضاف "إن الموقف أصبح بالغ الخطورة". طلب ممثلو الدول الكبرى، بشيء من الاستخفاف، من رئيس المجلس "وصف الموقف". ورد الأخير، إنه نظرًا لأن الخديوى هو ووزراءه لم يتفقا، فقد انعقد مجلس النواب، بغير أمر من الخديوى. "وتمثلت الشكوى من جلالته فى أنه تصرف على نحو يقلل من شأن الحكم الذاتى فى مصر، وأنه كان يتصرف فى كثير من الأحيان دون الرجوع إلى وزرائه". وليس هناك شك إطلاقًا فى أن الحزب العسكرى، كان ينوى عزل الخديوى فى ذلك الوقت، ونفى أسرة محمد على، وتعيين محمود باشا سامى حاكمًا عاما بناء على الإرادة الوطنية.

عند هذا الحد، فطنت العناصر المدنية فى الحركة الوطنية، إلى حماقة تصرفها عندما تحالفت مع المتمردين. وقد أبلغ سلطان باشا، رئيس مجلس النواب، السير إدوارد ماليت "أن المجلس عندما أطاح بشريف باشا، كان واقعًا تحت ضغط من عرابى، وأن النواب أنفسهم الذين أصروا على الطريق الذى جرى السير فيه، وبعد أن اكتشفوا أنهم خُدعوا، يودون الآن الإطاحة بالوزارة". كتب السير إدوارد ماليت بتاريخ اليوم الثالث عشر من مايو، يقول: "إن رئيس مجلس النواب هو والنواب يقفون ظاهريًّا فى صف الخديوى، لكنهم طلبوا من جلالته الصفح عن الوزراء والتصالح معهم. ولكن الخديوى رفض ذلك. وجلالته لا يزال حازمًا، ولن يتصالح مع وزارة تحدته على الملأ، وهددته وهددت عائلته، وأن انعقاد المجلس بدون الرجوع إليه، يعد خرقًا للقانون. لقد ساد القاهرة، قدر كبير من الاضطراب والقلق، وبدأ عدد كبير من الناس يغادرونها".

قدم رئيس الوزارة بعدئذ استقالته للخديوى. واقترح القنصلان العامان البريطانى والفرنسى تعيين مصطفى باشا فهمى رئيسًا للوزراء. وقد ذكر السير إدوارد ماليت: "نحن نوافق على تعيين أى إنسان آخر، غير عرابى

باشا". وكان زعماء الحزب العسكرى قد صرحوا "أنهم لن يكونوا مسئولين عن المحافظة على الأمن، إذا ما تغيرت الوزارة. لم توافق الحكومتان البريطانية والفرنسية على مثل هذا التنصل من المسئولية. بينما كان ممثلا الحكومتين فى القاهرة مفوضين "بأن يرسلا إلى عرابى ويبلغاه، أنه إذا ما حدث إخلال بالأمن والنظام، فإنه سيجد أن أوروبا وتركيا، فضلا عن إنجلترا وفرنسا تقف فى مواجهته، وسوف يعد مسئولاً عما يجرى".

عندما عُرضت رئاسة المجلس على مصطفى باشا فهمى، رفض الرجل هذا العرض. وقال الوزراء أيضًا "إنهم لن يتركوا مناصبهم إلا إذا كانت هذه هى رغبة مجلس النواب". وأعلن رئيس مجلس النواب "أنه سيكون مستحيلاً تغيير الوزارة طالما بقيت السلطة العسكرية فى يد عرابى باشا"(*). فى ظل هذه الظروف قام القنصلان العامان البريطانى والفرنسى بإبلاغ الخديوى أنه "لابد من تنحية المسائل الشخصية جانبًا". ولما كان سموه غير قادر على تشكيل وزارة جديدة فقد طُلب منه استئناف علاقاته مع الوزارة القائمة".

أصبح واضحًا عند هذه المرحلة، أن مسألة حدوث شيء من التدخل الحاسم فى مصر أمرًا محتومًا، لكن مسألة هل سيكون هذا التدخل تركيا أم إنجليزيا فرنسيا، فقد بقيت بلا حسم. يزاد على ذلك، أنه فى اليوم الحادى والعشرين من شهر مايو، خطا السيد/ م. دى فريسنييه خطوة إلى الأمام. فقد طرح الرجل إمكانية حدوث تدخل تركى مسلح. على أساس المقترحات التالية للحكومة البريطانية:-

(١) إرسال فرقة بحرية إنجليزية ــ فرنسية إلى الإسكندرية.

(*) وهو سلطان باشا. (المراجع)

(٢) أن "تطلب الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى الباب العالى عدم التدخل بأى شكل من الأشكال فى مصر".

(٣) إبلاغ كل من الوزارة الألمانية، ووزارة النمسا، والوزارة الروسية، وكذلك الوزارة الإيطالية بأمر إرسال فرقة بحرية إنجليزية- فرنسية إلى الإسكندرية، وأن على هذه الدول إبلاغ ممثليها فى إستنبول بتعليمات مماثلة لتلك التى أصدرت للسفيرين الفرنسى والإنجليزى.

(٤) الحكومة الفرنسية توافق على التخلى عن فكرة عزل الخديوى، "التى لو كانت قد نفذت فى وقتها، فلربما منعت، من وجهة نظرهم، مضاعفات كثيرة".

(٥) عبر السيد / م. دى فريسنييه، عن رأيه فيما يتعلق بمسألة التدخل التركى المهمة بقوله: "إن بلاده لا تزال، عند معارضتها للتدخل التركى على إطلاقها، لكنها تستثنى التدخل الذى ينشأ إذا ما استدعت إنجلترا وفرنسا قوات تركية إلى مصر، وعملت تلك القوات تحت الرقابة الإنجليزية والفرنسية، لتحقيق هدف معين، وطبقًا لشروط تحددها الدولتان. وإذا ما ارتأت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية، بعد وصول سفنهما إلى الإسكندرية، أن من الأفضل إنزال القوات، فإن هذه السفن لن تنزل قواتهما إلى البر، وإنما يتعين عليها طلب قوات تركية، طبقًا للشروط التى سبق تحديدها.

(٦) تقرر إصدار تعليمات للقناصل العامة "بعدم الاعتراف القانونى بأية سلطة أخرى غير سلطة الخديوى توفيق باشا، وعدم الدخول

فى أية علاقات مع أية حكومة أخرى من حكومات "الأمر الواقع"، اللهم بهدف تأمين سلامة مواطنيهم".

وافق اللورد جرانفيل، فى الحال، على هذه المقترحات. وكان من رأيه أن الطلب من السلطان الامتناع، بصفة مؤقتة، عن التدخل بأى شكل من الأشكال، فى أحوال مصر، يجب أن يكون من خلال "لغة ودية شديدة الحرص، تفيد أنه قد يجرى التقدم بالمزيد من الطلبات إلى الباب العالى". يزاد على ذلك، أن اللورد جرانفيل اقترح "أنه فى ضوء القوة الكبيرة جدًا المقترح إرسالها إلى الإسكندرية بواسطة كل من إنجلترا وفرنسا، أنه يجوز — حتى وإن كان ذلك لا يتسق مع الأهداف الأخرى التى يراها السيد/ م. دى فريسنييه — دعوة الدول الأخرى، بما فى ذلك تركيا، أن تكون أعلامها ممثلة فى هذه القوة". هذا يعنى أن الحكومة البريطانية كانت ترغب أن يكون العمل التنفيذى التركى فى إطار حماية دولية. على الجانب الآخر كان كل من العمل التركى، والعمل الدولى غير مرغوب فيهما من الفرنسيين. يضاف إلى ذلك، أن السيد/ م. دى فريسنييه، كان قد وافق على مقترح اللورد جرانفل الأول، الخاص بإصدار تعليمات إلى السفير الفرنسى فى إستنبول بأن يُلمِّح للسلطان، بمصطلحات شديدة التواضع، أنه ليس من غير المحتمل التقدم بمقترحات أخرى بعد ذلك للباب العالى". ولم يوافق م. دى فريسنييه على مسألة التفويض الدولى، وقال: "أنا لست موافقًا على أن نطلب، فى الوقت الراهن، إلى الدول الأخرى، إرسال سفنها لتكون بجوار سفننا. وأنا فى تقديرى أرى أنه ليس من مصلحتنا، الإقدام على مبادأة يمكن أن تحرم العمل الإنجليزى — الفرنسى من طابعه القيادى، الذى خصت به أوروبا هذا العمل، ونبدو مستعدين للتخلى عنه فى مصر". وعندما أُبلغ رَدُّ م. دى فريسنييه إلى اللورد جرانفيل "أبلغ السفير الفرنسى أن السيد جلادستون متفق مع الأسف على عدم

دعوة الدول الأخرى للتعاون. وأن حكومة صاحبة الجلالة تظن أن ذلك سيعتبر خطأ، ولكن نظرًا لأن الحكومة الفرنسية قطعت شوطًا كبيرًا على طريق الوفاء بوجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة، فقد اتفقت الحكومتان على المسار المتفق عليه".

تمثلت نقطة ضعف هذه الخطة فى أن التفكير فى مسألة التعاون التركى لم تكن معلنة على الملأ. وسرعان ما تبين السير إدوارد ماليت هذا الخطر. فقد أبرق فى اليوم الرابع عشر من شهر مايو، إلى اللورد جرانفيل ليبلغه أنه: "فى ظل الشعور السائد هنا (فى القاهرة)، أخشى أنه فى حال عدم إذاعة تعاون السلطان الضمنى على الملأ، وأنه إذا لم يعط السلطان موافقته للدول على العمل منذ البداية، فسوف يتحد مجلس النواب والجيش من جديد ويشكلان مقاومة، أظن أنها ستكون مستحيلة بغير هذا الطريق". لم يكن الخديوى أقل قلقًا بشأن الحصول على المساندة المعنوية من جانب السلطان. طلب الخديوى فى اليوم العشرين من شهر مايو، من السير إدوارد ماليت أن "يرجو الحكومة البريطانية إقناع الباب العالى بأن يرسل برقية بموافقته على الدخول فى مفاوضات معنا طلبًا لاستعادة سلطته، والمحافظة على الوضع الراهن. كان الخديوى يود هذه البرقية لتكون ركيزة له فى تعامله مع النواب، وتبديد الفكرة التى كانت رائجة فى ذلك الوقت بين النواب والعسكريين، والتى مفادها أن السلطان معترض على عمل الدول". التفسير الصريح لنوايا الدول، ربما يكون، فى تلك الساعة، قد أمَّن مسألة التعاون الودى مع السلطان. والذى حدث هو، أن السلطان استاء من العمل الذى قامت به الحكومتان الإنجليزية والفرنسية، وبخاصة مسألة إرسال فرقة بحرية إنجليزية – فرنسية إلى الإسكندرية. وصدرت التعليمات للسفيرين التركيين فى كل من باريس ولندن بالاحتجاج على هذا العمل. يزاد على ذلك أن إرسال الفرقة

البحرية أساء إلى الدول الأخرى، التى رأت أنه كان لابد من استشارتها مسبقًا حول هذا الأمر، وترتب على ذلك أن رفضت هذه الدول المشاركة فى التوصية الإنجليزية ـ الفرنسية التى تطلب من السلطان الكف عن التدخل بكل أشكاله فى مصر.

يزاد على ذلك، أن كراهية الحكومة الفرنسية للتدخل التركى وصلت إلى حد أصبح يستحيل معه الحصول على الميزة الكاملة، التى لا يمكن الحصول عليها بغير التعاون مع السلطان. أبلغ السيد/ م. دى فريسنييه اللورد لايونز فى اليوم التاسع عشر من شهر مايو أنه "كانت هناك اعتراضات قوية على إجراء محادثات بصورة علنية، فى تلك اللحظة، فى كل من إستنبول أو غيرها، عن الاتفاق على استدعاء القوات التركية، فى حال أصبح التدخل العسكري فى مصر أمرًا محتومًا". وعليه أبرق اللورد جرانفيل فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مايو، إلى السير إدوارد ماليت ليقول له: "تشعر الحكومة الفرنسية بالقلق مخافة أن تذاع على الملأ الموافقة المشروطة لقبول التدخل التركى، فى القاهرة أو إستنبول، وتؤدى إلى تفجر الشعور العام فى باريس". وفى ظل مثل هذه الظروف، تمثل كل ما يمكن عمله فى إرسال مذكرة تفسيرية غامضة، إلى حد ما، إلى كل من الممثلين البريطانيين والفرنسيين فى برلين، وروما، وسينت بيترسبرج، وفيينا وإستنبول. وقد ذكر اللورد جرانفيل أنه: "لم يحدث مطلقًا أن كان هناك مقترح بإنزال القوات إلى البر، أو اللجوء إلى الاحتلال العسكرى للبلاد. كانت نية حكومة صاحبة الجلالة تتركز فى سحب فرقتها البحرية وترك مصر لحالها، بعد عودة الهدوء، وتأمين المستقبل. وإذا لم يكن، على العكس من التوقعات، الوصول إلى حل هادئ، فإن الدولتين ستنسقان مع الدول الأخرى ومع تركيا، الإجراءات التى تبدو هى الأفضل عند هذه الدول، وعند الحكومة الفرنسية".

فى ذات الوقت (أى فى اليوم الثالث والعشرين من شهر مايو) كان اللورد دفرين قد أبلغ وزير الخارجية فى إستنبول إنه إذا "ما قام الباب العالى بتعقيد الموقف عن طريق تزييف الحقائق، والخروج عن نصائحنا، بدلاً من التعاون فى إنهاء الأزمة بالطريقة المطلوبة، فإننا سنضاعف عدد سفننا فى الإسكندرية، وسوف يطول بقاؤها هناك إلى أجل غير مسمى". كان اللورد دفرين قد ألمح، فى السر إلى سعيد باشا(*)، إلى أن الحكومة العثمانية إذا ما تصرفت بطريقة مخلصة ومعقولة، فإن الثمار الأولى لذلك الإخلاص والاعتدال ربما يتمثل فى إلغاء قرارى مجئ السفن الحربية الإضافية التى كانت فى انتظار صدور الأوامر لها بالانضمام إلى الفرقة البحرية".

صدرت فى ذات الوقت (اليوم الثامن عشر من شهر مايو) تعليمات إلى القنصلين العامين الإنجليزى والفرنسى (بأن ينصحا الخديوى باغتنام ميزة اللحظة المواتية، التى منها، على سبيل المثال، وصول الأسطولين، واستعمالها فى عزل الوزارة الحالية وتشكيل وزارة جديدة برئاسة شريف باشا، أو برئاسة أى شخص آخر يحظى بالثقة نفسها". ورد السير إدوارد ماليت (فى اليوم العشرين من شهر مايو) بأنه هو والسيد/ م. سنكفكز Sienkiewicz قد درسا هذه التعليمات. وأردف السير إدوارد ماليت يقول: "سيظل الخديوى بلا حول أو طول فى شأن تأليف وزارة جديدة، إلى أن يتم تحطيم تفوق الحزب العسكرى. لن يقبل أحد تشكيل الوزارة إلا بعد أن يحدث ذلك التحطيم". وعليه، اقترح السير إدوارد ماليت دخوله فى مفاوضات مع عرابى ورفاقه الثلاثة بغرض إقناعهم بمغادرة البلاد. وافق سلطان باشا، رئيس مجلس النواب على القيام بدور الوسيط، وسأل القنصلين العامين "عما إذا كان هناك انتهاك لحقوق الباب العالى الشرعية، جراء العمل الذى قامت

(*) رئيس الوزراء التركى. (المراجع)

به إنجلترا وفرنسا". فرد عليه السير إدوارد ماليت "إن نية الحكومتين كانت تنصب على احترام تلك الحقوق وعدم انتهاكها بأى حال من الأحوال". فشلت المفاوضات. ورفض عرابى رفضًا قاطعًا "التقاعد من منصبه أو مغادرة البلاد". قال عقيد مصرى فى حضرة عضو من أعضاء القنصلية الفرنسية إن "الضباط يمكن أن يقطعوا عرابى إربًا إربًا إذا ما تخلى عنهم". حدث اجتماع لمجلس الوزراء، تقرر فيه أن تقوم الحكومة بالرد على "أى طلب رسمى يصل إليها، بأنها لا تعترف بحق الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى التدخل، وأن الوزارة لا تعترف بأية سلطة مطلقة غير سلطة السلطان". قام رئيس مجلس النواب فى ذات الوقت بإبلاغ القنصل العام الفرنسى "أنه لم يعد قادرًا على الاعتماد على النواب، بسبب الشعور المعادى للتدخل من جانب الدولتين الذى بدأ بالفعل". كان واضحًا أن المخاوف التى سبق أن عبر عنها السير إدوارد ماليت فى اليوم الرابع عشر من شهر مايو قد أصبحت حقيقة واقعة. لقد أدى تردد الحكومة الفرنسية فى الاستعانة بنفوذ السلطان، إلى التشكك فى نوايا الدول الغربية، وأدى ذلك من جديد إلى تضامن العنصرين: المدنى والعسكرى، فى الحركة المصرية. أكثر من ذلك أن كشف فرنسا عن غيرتها من التدخل التركى، أسفر عن تقوية التحالف غير الطبيعى بين عرابى والسلطان. وصل أسعد أفندى، المندوب السرى للسلطان، إلى القاهرة. ومن المؤكد أن موقف التحدى الذى وقفه الوزراء المصريون، كان راجعًا بدرجة كبيرة إلى الرسائل التى أحضرها أسعد أفندى من إستنبول.

فى ذات الوقت، ومن باب توقع فشل المفاوضات مع عرابى، اقترح كل من السير إدوارد ماليت هو والسيد/ م. سنكفكز **Sienkiewicz**، فى اليوم الحادى والعشرين من شهر مايو، على حكومتيهما تفويضهما فى تقديم طلب رسمى، بحتمية إبعاد عرابى ومساعديه الرئيسيين عن البلاد. على كل حال،

فإن القنصلين عندما رأيا الموقف الحاسم الذى يقفه زعماء الحزب العسكرى، ترددا فى أن يأخذا على عاتقيهما مسألة الإقدام على إجراء قوى من هذا القبيل. وأبرق السير إدوارد ماليت، فى اليوم الثالث والعشرين من شهر مايو، إلى اللورد جرانفيل بما يلى: "السيد/ م. سنكفكز وأنا معه مترددان فى تقديم طلب رسمى إلى الوزراء، نحن نعرف مسبقًا أنهم سيرفضون، إلى أن نتبين النتائج التى يمكن أن تترتب على مثل هذا الرفض، وعليه أستميح سيادتكم تزويدى بالمزيد من التعليمات. الموقف الحالى ناجم عن موقف الوزراء وعن الشعب المصرى الذى يعتقد بأن الدولتين لن ترسلا قوات، وأن معارضة فرنسا تجعل التدخل التركى أمرًا مستحيلاً. بينما يجرى فى الوقت ذاته عمل التجهيزات العسكرية، كما أن هناك شعورًا متطرفًا ضد الأجانب، يقْوى بصورة متواصلة. وأنا مازلت عند رأيى أن السلطان إذا ما أعلن عن نفسه فى الحال، وإذا ما ذاع أن القوات جاهزة للإرسال، قد يتحقق النجاح المطلوب دونما حاجة إلى إبرار هذه القوات". عندما تلقى اللورد جرانفل هذه الرسالة، أبرق إلى اللورد لايونز (فى اليوم الرابع والعشرين من شهر مايو) بما يلى: "بلّغ السيد/ م. دى فريسنييه أن الأخبار الواردة من القاهرة مزعجة، وأن الوقت مهم للغاية. اقترح عليه أن تقوم الحكومتان بإرسال منشور دورى عن طريق البرق، إلى الدول بطلب المشاركة دعوة السلطان لتجهيز القوات حتى يمكن إرسالها إلى مصر إذا ما استحكمت الظروف".

لم يتلق ماليت ردًا عاجلاً على برقيته، لكن الحكومتين فوضتا قنصليهما العامين اتخاذ الخطوات التى يرياها ممكنة بما يضمن رحيل عرابى وشركائه الأساسيين، عن مصر، وتعيين شريف باشا رئيسًا لمجلس الوزراء.

عندما وصلت هذه البرقية إلى القاهرة، كانت هناك وثيقة متداولة بين الضباط والجنود فى الجيش؛ كانت تتضمن أن الحكومتين البريطانية والفرنسية مصرتان على النقاط التالية: لابد من نفى الوزراء جميعهم، لابد من مغادرة ضباط الجيش كلهم أرض مصر، يجب تسريح الجيش كله؛ تقرر احتلال مصر بواسطة قوات أجنبية؛ تقرر حل مجلس النواب. أنا والممثل الفرنسى أبرقنا فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو بأننا مقتنعان بأن الموقف سيزداد تعقيدًا، وخطورة على أرواح الأجانب، لو اعتقد الناس أن هذه المطالب حقيقية، وأن هناك تصميما على الإقدام على الخطوة الرسمية التى سبق أن تراجعنا عنها." قدمت أنا وزميلى الفرنسى مذكرة رسمية إلى رئيس مجلس الوزراء المصرى، أدرجنا فيها المطالب التالية:-

١- مغادرة عرابى باشا لمصر بصفة مؤقتة، مع احتفاظه برتبته وراتبه.

٢- انسحاب كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا حلمى إلى داخل مصر، على أن يحتفظ كل منهما برتبته وراتبه.

٣- إقالة الوزارة الحالية".

أضافت المذكرة "لما كان تدخل الدولتين، خال تمامًا من طابع الثأر أو الانتقام، فإنهما سوف تستغلان مكانتيهما الطيبة فى الحصول على عفو عام من الخديوى، وسوف تراقبان بصرامة تنفيذ هذا العفو".

استقال الوزراء فى اليوم السادس والعشرين من شهر مايو بعد تسلم هذه المذكرة، وفى نفس الوقت أرسل الوزراء رسالة إلى الخديوى تقول: إنه فى ضوء قبول جلالته لشروط الدولتين، فإنه يكون قد أذعن للتدخل الأجنبى وذلك يتناقض مع نصوص الفرمانات. ورد الخديوى بأنه قبل استقالة الوزارة

لأن هذه هى إرادة الأمة، وأنه فيما يتعلق بباقى الأمور، فقد كانت أمرًا خاصًا بينه وبين السلطان، الذى يحترم حقوقه بصورة مستمرة.

لاح فى لحظة من اللحظات شيء من الأمل فى انتهاء الأزمة، فـأبلغ السير إدوارد ماليت (فى اليوم السابع والعشرين من شهر مايو) أن الوزراء "يدركون، أنهم إذا ما رفضوا الشروط التى وافق عليها الخديوى، فذلك يعنى أنهم يقومون بتمرد مكشوف لا تمرد مسنود، وهو أمر تحاشوه من قبل. وأن رضوخ الوزارة، يرجع إلى موقف سموه القاطع والحاسم. "ابتهجت الحكومة الفرنسية. وبذلك تكون الحكومة الفرنسية قد ردت على المقترح الذى تقدم به اللورد جرانفيل فى اليوم الرابع والعشرين من شهر مايو، بما يفيد أن الدول ينبغى مخاطبتها بشأن مسألة أن تكون القوات التركية جاهزة وعلى اسـتعداد للتحرك إلى مصر. كتب السيد/ م. تيسو Tissot، الممثل الفرنسى لدى لندن، إلى اللورد جرانفيل ليقول له: "أبلغنى م. دى فريسنييه، أن مجلس الـوزراء، الذى قدَّم له مقترحك، مجمع كله على رأى واحد مفاده أن الوضـع الحـالى ليس فيه أى مبرر للاستعانة بالقوات التركية. وأن قنصلنا العام فـى اليـوم الخامس والعشرين من الشهر الجارى قام بتقديم مذكرة تفيد أنه فى حال تقديم الوزارة استقالتها، فإن عناصر المقاومة ستبدأ فى التفكـك بـشكل واضـح؛ وعليه، فإن هناك من الأسباب ما يحبذ انتظار ما تسفر عنه الأحداث. يـرى السيد/ م. دى فريسنييه أنك يجب ألا تندهش من عدالة هذه الاعتبارات، وأنت إذا ما أخذت بعين اعتبارك الأحداث التى وقعت مؤخرًا فى القـاهرة، فإنـك شخصيًا، أيها اللورد العزيز، ستجد أنك لن توافق على الخطوة التى اقترحت من قبل".

لم يطل أجل ذلك التيه طويلاً. ففى اليوم السابع والعشرين من شـهر مايو، أبرق السير إدوارد ماليت بما يُفيد أن شريف باشا طُلب إليـه تـشكيل

الوزارة، لكنه رفض ذلك الطلب، "متعللاً بأنه لا يمكن تشكيل وزارة طالما بقى القادة العسكريون فى البلاد". وأردف السير إدوارد ماليت أن الخديوى" سوف يحاول الآن تشكيل وزارة أخرى، على الرغم من بصيص الأمل فى قدرته على تشكيل وزارة كفؤ، هذا إذا ما استطاع تشكيل وزارة على الإطلاق". نصح السير إدوارد ماليت بحث السلطان على أن يستعمل سلطته، وإعلان عزمه على إيفاد ضابط كبير إلى مصر قريبًا. وكان من رأى الخديوى أيضًا أن "إرسال مفوض تركى يمكن أن يجعل كلمة الخديوى مسموعة، ويمكن أن يؤدى أيضًا إلى استعادة الهدوء". كان طلبة باشا، أحد رفاق عرابى الكبار، قد حضر مقابلة مع الخديوى "صرح فيها بأن الجيش يرفض رفضًا مطلقًا المذكرة المشتركة، وينتظر قرار الباب العالى، الذى هو بمثابة السلطة الوحيدة التى يعترف بها العسكريون". لم يكن هناك شك فى أن الوزراء كانوا يتصرفون بناء على تآمرهم مع السلطان.

أبرق رئيس الوزراء العثمانى، فى اليوم الثامن والعشرين من شهر مايو، إلى الخديوى ليبلغه أن مفوضًا تركيا سيجرى إرساله، إذا ما طَلَب ذلك. وهنا سأل الخديوى كلا من القنصلين العامين: البريطانى والفرنسى عما يمكن عمله. وواقع الأمر أن موقف الخديوى كان بالغ الصعوبة. كان ضباط الكتائب وقوة الشرطة المتمركزة فى الإسكندرية قد أبرقوا للخديوى فى اليوم السابق (٢٧ مايو) "أنهم لن يوافقوا على استقالة عرابى باشا، وأنهم أمهلوا سموه اثنتى عشرة ساعة لتدبر الأمر، وأنهم بعد هذه المهلة لن يكونوا مسئولين عن استقرار الأمن". يزاد على ذلك، أن سلطان باشا وبعض النواب الآخرين أبلغوا الخديوى، فى حضرة القنصلين العامين الإنجليزى والفرنسى أنه "إذا لم يوافق على إعادة عرابى وزيرًا للحربية، فإن حياته ستتهددها الخطر". وعلى الرغم من ذلك قال السير إدوارد ماليت: "إن سموه رفض هذا الطلب". وأبرق ماليت معلقًا على طلب مفوض تركى: "صرَّحت إنه، إذا

كانت حياة سموه يتهددها الخطر، فإنه لا يمكننى أن أنصح له بشيء عكس الذى اقترحه، إذا ما كان ذلك هو الفرصة الوحيدة للسلامة. واقتصر السيد/ م. سنكفكز على القول بأنه "سيطلب تعليمات من الحكومة الفرنسية"، وغادرنا المكان دون أن نعطيه ردًا، على الرغم من أن الخديوى حثنا على الرد العاجل على رئيس الوزراء العثمانى". حسن، قد كان حريًا بالسير إدوارد ماليت أن يقول بأن: "موقف الخديوى هو أشد المواقف إيلامًا. فهو مهدد بالموت، وممنوع بواسطتنا من الذهاب إلى الإسكندرية، فى حين كان لا يزال هناك متسع من الوقت[1]، وغير مسموح له بمناشدة المكان الوحيد الذى يمكن أن تجيئه منه المساعدة الفاعلة، فى ظل كل هذا لابد أن يكون قد أحس بمرارة العمل بنصيحتنا والاعتماد على مساندتنا". كانت هناك حاجة ماسة إلى الإسراع فى العمل، إلى حد أن اللورد جرانفيل، أبرق، دون انتظار للتشاور مع الحكومة الفرنسية، إلى كل من اللورد دفرين **Dufferin** فى إستنبول وإلى كل السفراء الموجودين فى الدول الأوروبية الأخرى ليقول لهم: "إن حكومة صاحبة الجلالة ترغب بشدة فى أن لا يُضَيِّع السلطان وقتًا طويلاً، وأنه يتعين عليه إصدار أمر بمساندة الخديوى، ورفض الاتهام الموجه إليه من الوزارة المُقالة، وأن يأمر الرؤساء العسكريين الثلاثة[*]، وربما معهم أيضًا رئيس مجلس الوزراء السابق بالحضور إلى إستنبول ويفسروا ما أقدموا عليه". وعندما أُبلغ السيد/ م. دى فريسنييه بما تم، قام بإرسال تعليمات مماثلة إلى الممثلين الفرنسيين فى الخارج، لكن كان واضحًا أنه فعل ذلك فى شيء من التردد.

(١) كان الخديوى، قبل ذلك ببرهة قصيرة، قد أعرب عن رغبته فى الذهاب إلى الإسكندرية، ولكن الحكومتين البريطانية والفرنسية حثتاه على البقاء فى القاهرة.

(*) هم أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى. (المراجع)

بقيت القاهرة ومصر بشكل عام فى أيدى الحزب العسكرى. فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مايو، أبرق الأدميرال السير بوشامب سيمور (اللورد آلسستر فيما بعد)، الذى قاد الأسطول البريطانى، الذى كان قد وصل إلى الإسكندرية فى ذلك الوقت: "بدت الإسكندرية اليوم وكأنها تحت سيطرة الحزب العسكرى صباح هذا اليوم". وكان واضحًا، فى ظل غياب أية مساعدة فاعلة من الخارج، أن الخديوى سيضطر إلى الخضوع إلى رغبات الجيش المتمرد. وفى اليوم الثامن والعشرين من شهر مايو أبرق السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل بما يلى: "مَثُل مساء اليوم أمام الخديوى كبار رجال الدين بما فيهم البطريرك، وكبير الأحبار، والنواب كلهم، والعلماء وأناس آخرون، وطلبوا من الخديوى إعادة عرابى إلى منصب وزير الحربية. ورفض الخديوى؛ لكنهم توسلوا إليه، وهم يقولون: على الرغم من أنه يمكنه أن يكون مستعدًا للتضحية بحياته، فإن على سموه ألا يضحى بحياتهم، خاصة، وأن عرابى قد هددهم جميعًا بالموت إذا لم يحصلوا على موافقة سموه على إعادته. قال العقيد الذى يتولى قيادة حرس الخديوى، إن حرس القصر جرت مضاعفة عدده، وأن الأوامر صدرت للحرس بمنع الخديوى من مغادرة القصر للقيام بجولته المعتاده، وأن يفتحوا عليه النار إذا ما حاول شق طريقه عنوة. استسلم الخديوى، فى ظل هذه الظروف، لا لإنقاذ نفسه، ولكن من باب الحفاظ على المدينة من إهدار وسفك الدماء". فى الوقت نفسه تقدم الخديوى، بطلب إلى السلطان، يطلب منه إرسال مفوض إلى مصر.

كان الموقف فى نهاية شهر مايو، على النحو التالى: جرت محاولة تحرير الخديوى من ديكتاتورية الحزب العسكرى. وقد فشلت تلك المحاولة فشلاً ذريعًا على الرغم من المساندة التى لقيتها كل من إنجلترا وفرنسا.

وبذلك يكون عرابى ورفاقه قد انتصروا مرة ثانية. وعلى الرغم من أن الدبلوماسية البريطانية، أصبحت، أكثر تحررًا فى عملها عما كانت عليه قبل وصول السيد/ م. دى فريسنييه إلى السلطة، فإنها كانت لا تزال مُعَوَّقة بسبب ارتباطها بفرنسا. لم تجر أية مناشدة صريحة للسلطان كيما يمارس سلطته، على الرغم من أن كلا من اللورد جرانفيل والسير إدوارد ماليت كانا يريان أن هذه المناشدة تنطوى على الفرصة الأخيرة لتجنب حدوث تدخل عسكرى بشكل أو بآخر. كان السيد/ م. دى فريسنييه هو الآخر معارض مثل سلفه للتدخل التركى. أسفر كل هذا التردد عن إحاطة سياسة كل من إنجلترا وفرنسا بالشكوك من جميع الجوانب؛ من قبل السلطان الذى غضب غضبًا شديدًا، ومن قبل الدول الأخرى، ومن قبل المصريين. كان الخديوى، قد اكتشف هو الآخر، عند هذه المرحلة أن المساندة الإنجليزية ــ الفرنسية كانت أضعف من أن يجرى الاتكاء عليها وقت الشدة.

يضاف إلى ذلك، أن النهاية لم تعد بعيدة. فقد بدأ يتضح يومًا بعد يوم أن عرابى لن يمكن قمعه إلا عن طريق القوة. فإذا لم يكن هناك أحد آخر قادر على القيام بذلك، فإن هذه المهمة يمكن أن تقع بحكم الضرورة على عاتق إنجلترا.

ملحق الفصل الخامس عشر

مذكرة عن العلاقات بين السيد / جلادستون والسيد / ولفريد سكاون بلنت

ترجع المبالغة فى نفوذ السيد/ ولفريد سكاون بلنت، وإلى حد كبير، إلى الحقيقة التى مفادها أن بلنت كان على اتصال بالسيد/ جلادستون. وطبقًا لما أورد بلنت باستفاضة، فى كتابه المعنون "التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر"(*)، عن تعاملاته مع السيد/ جلادستون، الذى يقول عنه بلنت (ص ٣٦٩): إنه فى رأيه الشخصى، كان "قادرًا على القيام بأى نوع من الخيانة وارتكاب أى نوع من الجرائم"، أقول إنه من العدل والإنصاف لذكرى ذلك السياسى البارز، أن أقدم كل الأدلة التى فى حوزتى، والخاصة بنظرة الرجل إلى مسألة العلاقات التى بينه وبين السيد/ بلنت. فى فترة لاحقة من التاريخ المصرى (فى الثالث والعشرين من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٣) كتب إلى اللورد جرانفيل بصفة خاصة، مقدمًا لى رسالة موجهة من السيد/ بلنت إلى السير إدوارد هاميلتون، السكرتير الخاص للسيد/ جلادستون، ومدون بها الملاحظات التالية:-

---

(*) هذا الكتاب من منشورات المركز القومي للترجمة فى جمهورية مصر العربية، والكتاب ترجمة الدكتور/ صبري محمد حسن.

أرسل جلادستون إلى هذه الرسالة، التى تدين بلنت، لكنـــه يقتـــرح أن بوسعى إرسالها إليك.

رفضت ذلك، وتمنيت لو أن هاميلتون لم يرد عليه مطلقًا؛ ولم يكن أحد يعرف مدى استفادته من الحقيقة التى مفادها أن يتراسل مع أحد ممـــن فـــى دواننج ستريت (مجلس الوزراء البريطانى).

ولكن نظرًا للعودة لاتهام جلادستون، فقد رأيت أن أقدم لك هذه الرسالة بصفة خاصة.

يقول:

"هناك بعض أجزاء من رسالة بلنت ـ الذى لا أبالى به ـ كنت أتمنى بكل تأكيد أن يطلع عليها بيرنج (كرومر). لقد درجت على قاعدة البحث بين تصريحات ألد الخصوم، عن أى شيء قد يحتوى على ذرة من الحقيقة، وعدم تركها تمر بدون اعتراض عليها (اعتراض خاص فى هذه الحالـــة). أنـــا لا أعرف السبب الذى جعله يكتب إلى هاميلتون، لكن كما ترى الرسالة شخصية وليست رسمية".

مبدأ جلادستون يستحق الثناء، لكنى أتخيل أنـــه يـــضعه دومًـــا فـــى مشكلات لا لزوم لها.

لقد التقيت بلنت، واستمعت إلى كل ما عنده.

رددت عليه فى اليوم الخامس من شهر نوفمبر، على النحو التالى:

تمنيت لو أن السيد/ بلنت لم يتراسل مع أى أحد ممن هم فى الحكومة؛ ولو ذاع ذلك لجرى تفسيره تفسيرًا سيئًا.

مبدأ عدم تجاهل الانتقادات التى تأتى من الخصم مبدأ سليم جدًّا، وأنـــا أحاول الالتزام به بصورة مستمرة. لكن فى هذه الحالة بالذات، قد نفيد ممـــا يقوله بلنت دون أن نتبادل معه أية مراسلات. وهو لن يخفى علمه تواضعًا. ويجب أن تكون على يقين من أن هذا العلم سيكون على صفحات المجـــلات خلال وقت قصير.

وقد رددت، وهذا لمعلومية السيد جلادستون، باستفاضة على انتقادات السيد/ بلنت، لكن لا رسالة بلنت، ولا حتى ردى عليها، لهما أية أهمية تجعل الحديث يدور حولهما من جديد.

الفصل السادس عشر

ضرب الإسكندرية

مايو - يوليو ١٨٨٢

حال البلاد - التردد من جانب الباب العالى - اقتراح عقد مؤتمر - إرسال درويش باشا وأسعد أفندى إلى مصر - مذبحة الإسكندرية - فشل مهمة درويش باشا - الرعب في مصر - انعقاد المؤتمر - وزارة راغب - الأدميرال البريطانى يطلب وقف إنشاء طوابى مدفعية فى الإسكندرية - الفرنسيون يرفضون التعاون مع الإنجليز - قصف الإسكندرية - الهجرة من المدينة وإحراقها.

"اقترنت مسألة عودة عرابى إلى وزارة الحربية فى أذهان الناس باعتقاد أن المسيحيين سيجرى طردهم من مصر، وأنهم سوف يستردون الأرض التى اشتراها الأوروبيون أو جرى رهنها لديهم، وإن الدين الوطنى سيجرى إلغاؤه". ومن ثم بدأت أعداد كبيرة من المسيحيين تغادر المناطق الداخلية من البلاد. وأهاب المقيمون البريطانيون فى الإسكندرية بحكومتهم توفير الوسائل اللازمة للمحافظة على أرواحهم. أبرق السير شارلز كوكسون(*) فى اليوم الثلاثين من شهر مايو يقول: "يتسبب كل يوم من أيام

(*) قنصل بريطانيا فى الإسكندرية. (المراجع)

التأخير فى زيادة تفاقم خطر الجنود، كما يزيد أيضًا من تحديهم للنظام". كان ضباط الجيش "يجمعون عن طريق التهديد، توقيعات المواطنين على التماس يطلبون فيه عزل الخديوى". وطلب رئيس مجلس النواب من الأعضاء العودة إلى منازلهم "كيما ينقذهم من إجبارهم على التوقيع على الالتمــاس". توقــف العمل الرسمى فى كل مكان باستثناء وزارة الحربية. كانت حالة من الرعب تتملك البلاد كلها. حذر السير إدوارد ماليت الحكومة البريطانية (فى اليــوم الحادى والثلاثين من شهر مايو) "من احتمال وقوع صدام فى أية لحظة بين المسلمين والمسيحيين".

كان واضحًا تمامًا فى ذلك الوقت أن مسألة حماية المــصالح الماليــة الأوروبية فى مصر لم تعد فى الحسبان. وكان واضحًا أيــضًا أن الحركــة الوطنية كانت تحت السيطرة الكاملة للحزب العسكرى. وكان واضحًا أيــضًا أن التدخل الأجنبى بشكل أو بآخر أصبح ضرورة ملحة.

كانت الحكومة العثمانية تتطلع، منذ سنوات مــضت، إلــى اســتعادة قبضتها على مصر. كانت الدوائر القضائية والقانونية فى المحــاكم العليــا الأوروبية تعُجُّ بالمذكرات والاحتجاجات التى تجسد شكاوى التذمر المقدمــة من الباب العالى ضد تدخل الدول الأوروبية فى الشئون المــصرية، وضــد نقصان الاعتراف بالحقوق الملكية للسلطان. وتهيأت الفرصة لتركيا فى نهاية المطاف. كما أن ضغط الظروف جاء لصالح الادعاءات التركيــة. حــاول الخديوى هو والدولتان الأوروبيتان الغربيتان تسوية الشئون المصرية بعيــدًا عن السلطان. ولكن فشلت هذه المحاولة فشلاً ذريعًا. كانت الدول الأوروبية كلها، باستثناء فرنسا، تحبذ اللجوء إلى سلطة الــسلطان باعتبارهــا الــذراع التنفيذية التى يمكن بواسطتها استعادة النظام فى مصر. حتى إن المعارضــة الفرنسية جرى تعديلها إلى حد كبير. الواقع أن جريدة **Republique Francais**

(الجمهورية الفرنسية) التى كانت تستوحى مقالاتها من م. جامبيتا، كانت تعارض معارضة شديدة فكرة التدخل التركى. قالت الجريدة فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر مايو: "**يجب الحفاظ على استقلال مصر، ومنع وصول مفوض من قبل السلطان إليها**"(*) لكن السيد/ جامبيتا لم يكن فى منصبه. قال السيد/ م. دى فريسنييه فى مجلس النواب الفرنسى فى اليوم الأول من شهر يونيو: "لن أقدم أية تبريرات من فوق هذا المنبر البرلمانى لمختلف الطرق التى قد تُساق إليه، لكن أمرًا واحدًا على الأقل يجب استبعاده وهو تدخل عسكرى فرنسى فى مصر".

جاء هذا الإعلان الذى أدى إلى موجة متفجرة من الاستياء من جانب السيد/ م. جامبيتا، بمثابة اعتراف على الملأ بإمكانية حدوث تدخل تركى.

من عجائب السياسة الملتوية المترددة التى ينتهجها الباب العالى، أن السياسيين الأتراك يندر أن ينتهزوا اللحظة المناسبة للعمل على دعم وتأييد آرائهم. كان الخديوى قد طلب إرسال مفوض تركى إلى مصر. وبدا أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية تؤيدان بشكل ما هذا المقترح. ربما كان هناك افتراض معقول مفاده أن السلطان قد ينتهز تمامًا هذه الفرصة السانحة، فى تأكيد حقوقه الملكية التى بدت سهلة، لكن لم يفعل السلطان شيئًا من هذا القبيل. كان السلطان ميالاً إلى الكشف عن غضبه واستيائه من الطريقة التى جرى بها منعه من التدخل منذ بداية الاضطرابات فى مصر، وفى اللحظة التى كانت فيها إنجلترا وفرنسا راغبتين فى تدخله. جرى إصدار قرار مظهرى يفيد أن انسحاب الأسطول الموحد من الإسكندرية يتعين أن يكون شرطًا أوليًا من شروط إرسال المفوض التركى. وكان لابد للسلطان أن يعلم

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية، وهى من ترجمة المترجم. (المترجم)

أن تعاونه، على الرغم من أنه شيء غير مرغوب فيه أو مطلوب، فإنه لا يمكن الاستغناء عنه.

كان السيد/ م. دى فريسنييه، قد تغلب إلى حد ما وتحت ضغط الظروف، على اعتراضاته على التدخل الدولى. وفى اليوم الثلاثين من شهر مايو، أبرق فريسنييه إلى م. تيسو Tissot "لم يعد هناك أى بصيص من الأمل فى الوصول إلى حل هادئ من خلال التأثير المعنوى لقطع الأساطيل البريطانية والفرنسية، والمساعى الحميدة من جانب ممثلينا فى القاهرة". وعليه، اقترح فريسنييه على اللورد جرانفيل الدعوة إلى عقد اجتماع. وهنا أعرب اللورد جرانفيل على الفور، عن موافقته على هذا المقترح، الذى استقبلته الدول الأخرى استقبالاً حسنًا. كان من رأى الأمير بسمارك أن فكرة المؤتمر تعد "ذريعة جيدة جدًا لستر التغيير السياسى من جانب الحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالسماح بالتدخل التركى". وجرى الضغط على السلطان للمشاركة فى المؤتمر. كتب اللورد جرانفيل، فى اليوم الثانى من شهر يونيو يقول: "أعربت عن أملى فى قيام مسورس باشا[*] بتوضيح أهمية تسريع التعاون الودى مع إنجلترا. وأبديت ملاحظة مفادها أن السلطان إذا ما عمل على خلق المصاعب ووضع العقبات، سيكون من الصعب وجود الحجج التى تمكننا من مواجهة الضغط الذى سيقع علينا، الأمر الذى يجعلنا نقوم بعمل عاجل ومنفرد فى ظل الظروف الضاغطة والالتزامات المفروضة علينا".

لم يكن السلطان راضيًا عن فكرة عقد المؤتمر، ولكن كان المقترح كافيًا للتغلب على تردد السلطان فى إرسال مفوض تركى إلى مصر. غادر درويش باشا إستنبول قاصدًا الإسكندرية فى اليوم الرابع من شهر يونيو. كان

(*) سفير تركيا فى لندن. (المراجع)

الباب العالى "يأمل أن تكون بعثة درويش باشا كافية للعودة بالوضع فى مصر إلى وضعها الطبيعى"، وصدرت التعليمات إلى مسورس باشا أن يعبر للورد جرانفيل عن أمله فى تأجيل موضوع المؤتمر. وقيل فى الرد على درويش باشا إنه إذا بدت آفاق طيبة لآمال التوصل إلى تسوية سريعة عن طريق جهود درويش باشا، فإنه لن يكون هناك اعتراض على تأجيل انعقاد المؤتمر لفترة قصيرة لحين الوقوف على النتيجة التى ستترتب على بعثة درويش باشا".

أُحبطت النتائج الطيبة المتوقعة، التى كان يمكن الحصول عليها من إرسال البعثة التركية إلى مصر، بفعل الشروط التى جرى إرسال هذه البعثة على أساسها. ربما يكون قد جرى على العكس من تقاليد الدبلوماسية التركية والممارسة الفعلية اختيار مفوض كفؤ، يمكن الوثوق به، وإعطاؤه التعليمات الواضحة التى يمكن له الاسترشاد بها. وفى الوقت الذى تعين فيه على درويش باشا التعامل وديًا مع الخديوى من ناحية وبعداء مع عرابى من الناحية الأخرى، تعين على زميله أسعد أفندى العمل فى خطين وطبقًا لمبدأين عكسيين تمامًا، كان على أسعد أفندى أن يمد يد الصداقة إلى المتمردين. يزاد على ذلك، ومن باب التحوط للعمل المشترك من جانب المبعوثين، تعين على كل منهما التواصل مع السلطان بصورة مستقلة. ومعروف أن النهاية التى سيحصل عليها كل من المفوضين، ستكون واحدة، على الرغم من أن طريقة الوصول إلى هذه النتيجة كانت أكثر تحديدًا فى تعليمات درويش باشا أكثر منها فى تعليمات أسعد أفندى. لقد أبلغ أسعد أفندى أن الهدف الرئيسى الذى يتعين عليه وضعه فى اعتباره هو "أن يعمل على إفشال المؤامرات الخبيثة التى يحيكها الأجانب". فى حين أُبلغ درويش باشا، من ناحية أخرى، "أنه يتعين عليه ربط نفسه بقناصل ألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، بغية إحداث نوع من

الغيرة والتنافس بين القناصل، وذلك عن طريق دعوة هؤلاء القناصل للتشاور معهم فى بعض الاقتراحات، مع وعدهم بالتصرف طبقًا لنصائحهم".

كانت التعليمات الصادرة لكل مبعوث من المبعوثين مختلفة اختلافًا كبيرًا عن بعضها اللهم باستثناء هذا المبدأ الأساسي[1]. صدرت الأوامر لدرويش باشا، بإلقاء القبض على عرابي ورفاقه، إذا دعت الضرورة وإرسالهم إلى إستنبول، وإلغاء مجلس النواب، وتقليص سلطان الخديوى، وزيادة سلطة السلطان، وأخيرًا طلب إرسال قوات إذا ما تطلب الأمر ذلك. وصدرت التعليمات لأسعد أفندى، من الناحية الأخرى، بأن يشكر "النواب **ووجهاء مصر على إخلاصهم**"، "**وأن يؤكد للجميع أن السلطان لا ينوى تقليص السلطة المخولة للخديوى بمقتضى الفرمانات**". وصدرت إليه تعليمات أيضًا ليقول: "**أما مسألة إرسال قوة من الجيش، فهى أمر غير ضار**"[*]. واقع الأمر أن السلطان كان مترددًا فى إرسال قوة تصطدم مع السكان المصريين، وكان يفضل أن يكون فى موضع المدافع عن سكان مصر ضد الغزو الأوروبى. فى ظل هذه الظروف، ليس من المدهش أن نرى ارتباك أسعد أفندى، وهو يكتشف بعد فترة قصيرة من وصوله إلى القاهرة، يقول: إن سياسة درويش باشا تتعارض تمامًا مع التعليمات التى أعطيت له. وسأل أسعد أفندى، وسأل دون جدوى، عن دليل واحد واضح على ذلك أن الذى يتعين عليه القيام به.

---

(١) كانت التعليمات الصادرة لكل مبعوث من المبعوثين سرية، بطبيعة الحال. لكن لم يكن هناك أي شك فى الحقائق الواردة فى تلك التعليمات. راجع أيضًا شهادة السيد/ ولفريد بلنت، الذى ربما كان عليمًا بالنقطة قيد النقاش. كتاب "التاريخ السري"... إلخ، ص٣٠٥.

(*) وردت هاتان العبارتان باللغة الفرنسية وهما من ترجمة المترجم.

يزاد على ذلك، أن درويش باشا عجل فى تنفيذ التعليمات الصادرة له، حيث قرر تأكيد سلطته. استقبل الرجل فى اليوم العاشر من شهر يونيو، وفدًا من علماء القاهرة. قال السير إدوارد ماليت: إن "واحدًا من هؤلاء العلماء، كان من الموالين الشهيرين لعرابى، وتقدم لإلقاء خطبة، عظَّم فيها الطريق التى سار عليها الجيش، بغية المحافظة على البلاد من الوقوع فى أيدى الكفار. وعقب هذه الخطبة، نهض درويش باشا واقفًا من مقعده، ليذكر الحاضرين بلغة آمرة أنه جاء لإصدار الأوامر وليس لسماع النصائح والتوسلات. وجرى إلقاء القبض على ذلك العالم وأُجبر على الانسحاب من المجلس بواسطة مرافق ضخم القامة، يبدو أنه مخصص دومًا لمثل هذه الأمور".

اختصارًا للقول، وقع حادث عجيب مصادفة فى اللحظة التى بدا فيها أن حكم مصر قد يفلت من أيدى الحزب العسكرى، الذى كان يمارس السلطة العليا فى ذلك الوقت؛ هذا الحادث أثبت أنه بدون عرابى ورفاقه لن يمكن المحافظة على الهدوء العام. كان سكان الإسكندرية قبل ذلك بوقت غير طويل، قد كشفوا عن بعض دلائل الغليان. كان الأوروبيون تجرى مداهمتهم والبصق عليهم فى الشوارع. كان هناك شيخ ينادى بصوت عالٍ فى الميادين العامة وهو يقول: "أيها المسلمون، هيا تعالوا، وساعدونى على قتل النصارى!" وفى اليوم التاسع من شهر يونيو حذّر مصرى أحد اليونانيين "من أن العرب سيقتلون المسيحيين اليوم أو غدًا". وفى اليوم العاشر من شهر يونيو راحت مجموعة من مسلمى الطبقة الدنيا، يتجولون فى الشوارع وهم يصيحون "لقد اقترب يوم المسيحيين الأخير". هبت العاصفة فى اليوم الحادى عشر من شهر يونيو. ونحن فى حل من الدخول فى تفاصيل المظاهرة التى حدثت فى ذلك اليوم. يكفى القول: إن الاضطرابات اندلعت فى ثلاثة أماكن

فى يوم واحد وفى آن واحد أيضًا جرى فيها ذبح حوالى خمسين أوروبيًا بدم بارد فى ظل ظروف بالغة القسوة. وجُرِح آخرون كثيرون، من بينهم السير شارلز كوكسون، جروحًا بالغة، ونجوا بحياتهم بمعجــزة. كانــت الــدهماء "عندما يظهر أوروبى ويكون على مرأى منهم يصيحون قائلين "اقتلــوه! يــا مسلمين! اقتلوا هذا المسيحى!"(١)(*).

جرىْ فى بعض الأحيان توجيه الاتهام إلى كل من الخديوى وعرابى عن مذابح الإسكندرية(٢). يزاد على ذلك أن السير إدوارد ماليت، كان مراقبًا محايدًا، إلى الحد الذى جعله يقول إن الاتهامات لا أساس لها، وأن المــذابح التى دارت كانت نتيجة طبيعية للفوران السياسى فى ذلك الوقت. كانت هناك

---

(١) رويال Royle "حملات المصريين فى العام ١٨٨٢ إلى العام ١٨٨٥. المجلد الأول. ص٨٨ .

(*) بطبيعة الحال يقدم المؤلف تبريرًا إنجليزيا لاحتلال بلاده لمصر دون أن يكشف شيئًا عما فعل الأجانب فى هذه الأحداث . (المراجع)

(٢) يروى السيد/ ولفريد بلنت فى كتابه (التاريخ السرى، ص ٤٩٧ – ٥٣٤) وبطريقــة مستفيضة الدليل الذى اعتمد عليه فى توجيه الاتهام إلى الخديوى. وبعد أن درســت الحقائق دراسة دقيقة توصلت إلى استنتاج مفاده أن هــذا الــدليل لا قيمة له تمــامًا. والأمر هنا لا يتطلب أن أستفيض فى إبداء الأسباب.
جعل اللود راندولف تشرشل من نفسه الناطق الرئيسى فى البرلمان بلسان الخــديوى فى التهم المنسوبة إليه (انظر كتاب "مصر" رقم ٤، فى العام ١٨٨٤). هذه الاتهامات قدمت للسير إدوارد ماليت بواسطة اللورد جرانفيل فى اليوم الــسادس مــن شــهر أغسطس من العام ١٨٨٣، ومعها الملاحظات التالية: "دراسة كاملة للأوراق والحجج المقدمة بواسطة اللورد إندولف تشرشل، وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدم وجود أدلة (قانونية، أو أخلاقية) مؤيدة للاتهامات المقامة على الخديوى توفيق باشا.
فيما يتعلق بعرابى، فقد أعرب السير شارلز ولسون الذى شهد محاكمته، عــن رأى مفاده أنه "لم تكن هناك أدلة على وجود صلة بين عرابى ومذابح الإسكندرية فى اليوم الحادى عشر من شهر يونيو".

مسئولية أخلاقية كبيرة تقع على عاتق عرابى وزملائه بسبب سفك الدماء. كان عرابى هو وزملاؤه، قد بذلوا قصارى جهودهم لإثارة النعرة العرقية والتطرف من جانب الدهماء الجبناء فى الإسكندرية[١]. وكان طبيعيا أن يحدث ما حدث.

جاء تأثير المظاهرة فوريا. فقد أبلغ السير إدوارد ماليت اللورد جرانفيل في اليوم الحادى والثلاثين من شهر يونيو أن مهمة درويش باشا فشلت فشلاً ذريعًا فى تحقيق الهدف المطلوب منها. فقد أُجْبِر مبعوث السلطان على الانحناء أمام سلطة عرابى. وأبلغ درويش باشا ممثلى الدول أنه "فى ظل هذه الظروف العاجلة سوف يتولى المسئولية المشتركة مع عرابى، فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الخديوى". قام درويش باشا أيضًا بتوزيع النياشين على أعضاء حزب عرابى وحزب الخديوى، لكن الرجل كان بلا نفوذ. لم يذهب أحد من رجال الجيش للقاء درويش باشا. وقد قام عرابى، ومن باب الأدب ليس إلا، بالرد على الرسائل التى حملها درويش باشا إليه.

فى هذه اللحظة ذاتها، أبلغ السلطان اللورد دفرين أن "عرابى باشا قد استسلم تمامًا، وأن الوضع الراهن أصبح قاب قوسين أو أدنى من الاستقرار". أبلغ مُسُورُس **Musurus** باشا اللورد جرانفيل أيضًا أن السلطان منح عرابى النيشان المجيدى العظيم، وأن عرابى أكد من جديد إخلاصه وولاءه للسلطان". وأكد جلالته أنه "لم يعد هناك مجال للقلق". كان القلق القائم ناجمًا عن عدم الانضباط من جانب العسكريين، لكن العصاة أبدوا خضوعهم وتم استعادة الهدوء "وأزيلت الصعوبات كلها، ولم يعد ثمة ضرورة لاتخاذ إجراءات صارمة". يمكن الوقوف على مدى خضوع عرابى من الحقيقة التى

---

(١) جرى سرد أدلة كثير على صدق هذه العبارة فى أثناء محاكمة عرابي.

مفادها أن عرابى فى اليوم الخامس من شهر يوليو "صارح درويش باشا بأن من الأفضل له مغادرة مصر"، وأنه – عرابى – عندما طلب منه فى اليوم الثامن من شهر يوليو، عن طريق أسعد أفندى، السفر إلى إستنبول "رفض قبول دعوة صاحب الجلالة للسلطان". واستطاع اللورد دوفيرن بعد ذلك، أن ينتزع من وزير خارجية الباب العالى اعترافًا مفاده "أن عرابى قد تمرد، وأصبح واضحًا أنه لابد من القيام بعمل ما".

كان واضحًا أنه لابد من عمل شيء ما؛ نظرًا لأن الأوضاع الاجتماعية في مصر كانت على وشك الانهيار. وبحلول اليوم السابع عشر من شهر يونيو، كان حوالى ١٤٠٠٠ مسيحى قد غادروا البلاد، وأن حوالى ٦٠٠٠ آخرين كانوا ينتظرون وصول السفن التى ستجليهم عن البلاد. وجرى فى اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو قتل عشرة من اليونانيين وثلاثة من اليهود بأيدى الدهماء المتطرفين فى بنها. اقترح عرابى، ومن باب تقليده لليعاقبة الفرنسيين، على مجلس الوزراء، مصادرة[1] ممتلكات كل المصريين الذين يغادرون البلاد. وفى اليوم التاسع والعشرين، أبلغ السيد/ كارترايت **Cartwright**، نائب السير إدوارد ماليت[2]، أبلغ اللورد جرانفيل: "أن خروج الأوروبيين من البلاد والاستعداد للفرار يسيران على قدم وساق.... وليس بالإمكان تصور مدى الانهيار والدمار الذى بدأ يجتاح البلاد.... المواطنون، وكذلك الشيوخ الدينيون، يرفعون أصواتهم الآن فوق

(١) يمكن القول: إن عرابى كان يقلد ما قام به اليعاقبة. لقد عرفت من أحد المصادر المطلعة أن عرابى فى تلك الفترة، كان مهتمًا تمامًا بأدبيات الثورة الفرنسية.

(٢) اضطر السير إدوارد ماليت فى ذلك الوقت إلى مغادرة مصر بسبب اعتلال صحته. توصل ماليت بعد ذلك إلى استنتاج مفاده أن المرض المفاجئ الذى ألم به كان نتيجة لمحاولة اغتياله بالسم ـــ راجع رسالة ماليت المنشورة فى جريدة "التايمز" بتاريخ اليوم الثانى عشر من شهر أكتوبر من العام ١٩٠٧ .

صوت الحزب العسكرى، إضافة إلى أن عددًا كبيرًا من الذوات المصريين بدءوا يغادرون البلاد. والعائلات التركية تغادر البلاد بأعداد كبيرة".

أدى تأثير المذبحة فى الإسكندرية إلى تسريع خطو الدبلوماسية الأوروبية. وهنا ارتأى السيد/ م. دى فريسنييه Frecinet أن الأمر "يحتم أكثر من ذى قبل عقد المؤتمر بصورة عاجلة". وفى اليوم الثالث عشر من شهر يونيو، أصدرت الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية تعليمات لممثليها فى كثير من المحافل الأوروبية ليعلنوا أن "السلطان، بصفته الحاكم الشرعى، يجب عند الضرورة، دعوته من قبل الدول المتحدة فى المؤتمر، لأن يكون مستعدًا لإعارة الخديوى قوة كافية تُمكنه من المحافظة على سلطته، وأن يُطلب من السلطان التأكيد بصورة قاطعة أن هذه القوات لن تستخدم إلا فى المحافظة على الوضع الراهن، وأنه لن يجرى التدخل فى الحريات التى حصلت عليها مصر بمقتضى الفرمانات السابقة الصادرة من السلطان، كما ينبغى التأكيد أيضًا على أن هذه القوات لن تخل بالالتزامات الأوروبية القائمة؛ وأن هذه القوات لن يطول مقامها فى مصر لأكثر من شهر واحد، إلا بناء على طلب الخديوى، وبموافقة الدول الكبرى، أو الدول الغربية الممثلة لأوروبا؛ وأن الحكومة المصرية يتعين عليها تحمل تكاليف هذه الحملة". وأعقب ذلك على وجه السرعة مقترح بانعقاد المؤتمر على الفور "بحضور أو بدون حضور تركيا". رفض السلطان المشاركة فى المؤتمر. ارتأى أن المشاركة لا لزوم لها "طالما أن درويش باشا كان يحقق نجاحًا فى تحقيق مهمته فى مصر". أسفرت المناوشات الدبلوماسية عن انعقاد المؤتمر فى إستنبول فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو.

والأمر هنا لا يتطلب الإطناب فى الحديث عن وقائع المؤتمر العقيمة. كان واضحًا على حد قول، اللورد سالسبورى، فى مجلس اللوردات فى اليوم

الرابع والعشرين من شهر يوليو أن "التعاون الأوروبى كان إلى حد ما، مسألة صورية بحتة". كانت الحكومة البريطانية، من ناحية، ممثلة فى المؤتمر بواحد من أكفأ دبلوماسييها فى ذلك الوقت. كان اللورد جرانفيل هو واللورد دفرين يفهمان جيدًا ما يريدان. كانا يودان المحافظة على النظام فى مصر، وكانا يعيان الحقيقة التى مفادها أن النظام لا يمكن المحافظة عليه بدون استخدام القوة العسكرية المادية. أحس الرأى العام الأوروبى بالاستياء جراء "الوسائل الملتوية والغامضة من جانب السلطان". وإذا ما رفض السلطان إرسال قوات، قد يتحتم اللجوء إلى "الاحتلال المسلح لمصر عن طريق قوة أخرى غير تركيا". على الجانب الآخر، كانت الدول الأوروبية الأخرى على اختلافها، حريصة على مصالحها الخاصة، ولا ترغب فى تحمل أى قدر من المسئولية. وفى اليوم الثلاثين من شهر يونيو، أفاد اللورد دفرين أن المؤتمر "لم يفعل شيئًا" حتى ذلك الحين، وأنه ما لم يتم القيام على وجه السرعة بشيء ما "فإن إطالة أمد المؤتمر ستكون عديمة النفع". وحتى اليوم الثانى من شهر يوليو، لم يتوصل المؤتمر إلا إلى "الهدف الذى يجب تحقيقه عن طريق التدخل المسلح التركى فى مصر"، وكان رأى الوزراء حكيمًا ومعقولاً عند هذا الحد لكنهم مالوا إلى نتيجة عقيمة عند القول بأنه إذا ما رفض الباب العالى دعوة إرسال القوات فإن "المؤتمر يحتفظ لنفسه بحق التعبير عن رأيه فيما ينبغى عمله فى اللحظة المناسبة".

فى هذا الوقت نفسه فإن مجلس الحاكم المشوش (السلطان)، الذى كان مفروضًا استعمال كتائبه فى المحافظة على النظام، وكان راغبًا فى بعض الأحيان فى التصرف، وغير راغب فى أحيان أخرى- كان هذا الحاكم المشوش يود فقط أن يعرف ذلك الذى كان يعنيه اللورد جرانفل عندما أشار إلى "التحسن الآمن للإدارة الداخلية فى مصر". كان السلطان يود الحصول

على بعض التوضيحات حول هذه النقطة، التى أثارت شكوكه بالحقيقة التى مفادها أن المؤتمر دُعى للنظر فى مسألة "تقرير خير النظم للمؤسسات التى تطبق فى مصر" على أفضل وجه ممكن. كتب اللورد دفرين يقول: "الذى أثار شكوك جلالته هو بالتأكيد، الإشارة إلى الحكومة البرلمانية، التى تخيل ظلالها فى كلمة المؤسسات".

أخيرًا، وفى اليوم السادس من شهر يوليو توصل المؤتمر إلى دعوة السلطان لإرسال قوات بشروط محددة، جرى النص عليها بشكل عام، والتى إذا ما جرت الموافقة على الدعوة، سيجرى تحديدها فى اتفاقية بين الدول الستة وتركيا.

فى الوقت الذى كانت تدور فيه هذه المناقشات، كانت الأمور فى مصر تتحول من سيئ إلى أسوأ. كتب السيد/ كارترايت فى اليوم السادس والعشرين من شهر يونيو يقول: "يتمثل النفوذ القوى لعرابى باشا فى أفضل صوره فى صعود نجمه بصورة مستمرة، ومطالبه التى لا تحتمل، وموقف التهديد الذى يقفه الجيش". أُجرى تحقيق صورى فى مذابح اليوم الحادى عشر من شهر يونيو، لكن العضو الإنجليزى فى لجنة التحقيق سرعان ما انسحب من اللجنة، وأبلغ وزير الحربية (عرابى) سكرتير الخديوى الخاص أنه "لن يسمح بإعدام أى عربى، إلا إذا أُعدم مقابله أوروبى". ولم يجرؤ أحد على تقديم أى شهادة تغضب الحزب العسكرى. وقد حث الممثلان النمساوى والألماني فى مصر، على تشكيل وزارة يوافق عليها الحزب العسكرى. وكان من رأى الأمير بسمارك أن عرابى أصبح قوة "يتعين أخذها بعين الاعتبار".

حظيت المقترحات النمساوية والألمانية بالرضا فى باريس. وحدث السيد/ م. دى فريسنييه "عن إمكانية إصلاح المسألة المصرية إصلاحًا مؤقتًا

عن طريق العلاقات الطيبة مع عرابى"، لكن هذا الكلام قوبل على الفور بتصريح حاسم من الحكومة البريطانية بأنه "لا يمكن التوصل إلى ترتيب مرض أو دائم دون الإطاحة بعرابى باشا والحزب العسكرى المصرى".

وتحت الضغط الذى مارسه القنصلان العامان النمساوى والألمانى، قام الخديوى فى اليوم السابع من شهر يونيو بتعيين راغب باشا، ذلك الرجل الضعيف خائر القوى، رئيسًا لمجلس الوزراء ومعه عرابى وزيرًا للحربية. وجاءت النتيجة كما كان متوقعًا. فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يونيو كتب السيد/ كارترايت يقول: "يواجه راغب باشا مصاعب كبيرة فى محاولته السيطرة على العنصر العسكرى فى وزارته. وقد بلغنى أن سيادته يشعر بإحباط كبير إزاء افتقاره إلى النجاح، وهو يرى أن الضباط مشغولون بالخطط والتجهيزات العسكرية إلى الحد الذى يجعلهم منصرفين عن الانتباه إلى الإجراءات التى تبث الطمأنينة، أو الإقدام على خطوات جادة نحو إقرار النظام وعودة الأمور إلى سيرتها المعتادة".

كان الرأى العام البريطانى والحكومة البريطانية قد كشفا، قبل فترة وجيزة، عن ميل إلى اختراق بيوت العنكبوت الدبلوماسية التى كانت تعرقل الإجراءات الفاعلة كلها وتسمح لعرابى بتحدى أوروبا. والآن تهيأت الفرصة التى تسنح بذلك. فى ساعة مبكرة من مطلع اليوم الثالث من شهر يونيو، أُبلغت الإدميرالية البريطانية أن بطاريات المدفعية يجرى نصبها فى الإسكندرية بهدف استعمالها ضد الأسطول البريطانى. وهنا أصدر السلطان أمرًا بوقف إنشاء تلك البطاريات، وجرى الامتثال فى وقتها لأوامر السلطان. وبعد ذلك بشهر، بدأ العمل من جديد فى نصب تلك البطاريات. جرت بعد ذلك تقوية حامية الإسكندرية. وهنا قام عرابى بحثٍ زملائه على دعوة الشعب إلى الكفاح. قال السيد/ كارترايت فى اليوم الخامس من شهر يوليو:

"ألقى عرابى فى جلسة مجلس الوزراء التى عقدت أمس خطبة عنيفة ضد السلطان. يزاد على ذلك، أنه أمر ضباط الجيش المصرى كلهم بقطع الاتصال بدرويش باشا، الذى ينبغى إبلاغه أن زيارته لمصر قد انتهت". وفى اليوم الثالث من شهر يوليو، صدرت التعليمات للورد السستر(*) **Alcester** بمنع مواصلة العمل فى التحصينات. وإذا لم يتوقف العمل فورًا فى تلك التحصينات فإنه يتعين عليه "تدمير الأعمال الأرضية، وإسكات البطاريات إذا ما بدأت فى إطلاق النار". أُبلغت الحكومة الفرنسية بصدور هذه الأوامر وطُلب منها التعاون فى هذا الأمر. وجرى أيضًا إبلاغ الدول الأوروبية الأخرى. وفى اليوم الخامس من شهر يوليو، أبلغ السيد/ م. دى فريسنييه اللورد لايونز أن "الحكومة الفرنسية لا يمكنها إصدار تعليمات إلى الأدميرال كونراد بالانضمام إلى الأدميرال الإنجليزى فى استعمال القوة لوقف نصب بطاريات المدفعية أو المدافع فى الإسكندرية. اعتبرت الحكومة الفرنسية ذلك عملاً عدائيًا ضد مصر، لا يمكن أن تشارك فيه دون خرق للدستور، الذى يحرم الدخول فى الحرب دون الرجوع إلى مجلس الوزراء". وفى اليوم السادس من شهر يوليو، رد السيد/ م دى. فريسنييه، على سؤال وُجّه إليه من م لوكروى **Lockroy** فى مجلس النواب: "مؤكدًا تمامًا على أن أسلحة فرنسا لا يمكن استعمالها بدون موافقة صريحة من مجلس النواب". وفى اليوم السادس من شهر يوليو، أرسل اللورد السستر مذكرة إلى قائد الحامية يطلب فيها وقف استمرار العمل فى التحصينات والتجهيزات الأرضية. وتلقى ردًا بأنه لم تجر مؤخرًا إضافة مدافع جديدة إلى القلاع، أو القيام بتجهيزات عسكرية. وأكد درويش باشا صدق هذا الكلام. يزاد على ذلك، أن العمل بدأ من جديد فى تلك التحصينات فى اليوم التاسع من شهر يوليو. وجرى نصب

(*) الأدميرال سيمور قائد الأسطول البريطانى. (المراجع)

المدافع على قلعة السلسلة. وفى مطلع اليوم العاشر من شهر يوليو، أرسل اللورد السستر مذكرة إلى القناصل المقيمين فى الإسكندرية أنه "سيبدأ فى العمل بعد أربع وعشرين ساعة، ما لم تستسلم قلعة البرزخ هى والقلاع المتحكمة فى مدخل الميناء (البوغاز)". وجرى إبلاغ حكومات وزراء أوروبا كلها بهذه الخطوة.

تعد آراء حكومة النمسا فى هذه المسألة ذات أهمية خاصة، نظرًا لأهمية النمسا فى أية خطوة من الخطوات التى تهدد وحدة الإمبراطورية العثمانية. عندما قام السير هنرى إيليوت، السفير البريطانى فى فيينا، بإبلاغ الكونت كالنوكى Kalnoky بالإجراءات التى كان الأدميرال البريطانى على وشك القيام بها، "رد سيادته بلا تردد أنه يعتقد أن حكومة صاحبة الجلالة على صواب فى الخطوة التى يجرى اتخاذها، وأنه ليس هناك ما هو أكمل، أو أكثر ودًّا من الطريقة التى أعلن بها أن العمل مشروع تمامًا، نظرًا لأننا استحال علينا السماح بمواصلة التهديدات التى تنذر بالخطر، دون تدخل من جانبنا".

بلغ ارتباك السلطان أقصى مدى له عند هذه اللحظة. كان البارون دى رنج، الذى كان من قبل قنصلاً عاما فرنسيا فى مصر، والذى اشتهر بتعاطفه مع العرب، الذى تصادف وجوده فى إستنبول فى ذلك الوقت، وأوعز للسلطان بما يفيد أن فرنسا سينشرح صدرها إذا ما أمكن التوصل إلى حل وسط مع حزب عرابى. فى ظل هذه الظروف كان السلطان ميالا إلى الانضمام إلى المؤتمر. واقع الأمر، أن السلطان أبلغ فى اليوم العاشر من شهر يوليو القائم بالأعمال الفرنسى فى إستنبول "أن مفوضًا تركيًا سينضم إلى المؤتمر فى اليوم قبل الأخير". من هنا، أصبح واضحًا أن مسألة استعادة النظام فى مصر كانت على وشك الإفلات من أيدى المؤتمر. وعندما أُبلغ

السلطان، فى اليوم العاشر من شهر يوليو، عن انتواء ضرب الإسكندرية بالقنابل، قام بإبلاغ اللورد دفرين أنه "سيرسل ردًا قاطعًا على برقيته عند الساعة الخامسة من صباح الغد (المصادف لليوم الحادى عشر من شهر يوليو)". وطلب السلطان فى ذات الوقت تأخير موعد القصف، وعين فى الحال رئيس وزراء جديد قام على الفور بزيارة اللورد دفرين وقال له: "إنه سيتمكن غدًا (المصادف لليوم الثانى عشر) وسوف يتمكن (السلطان) من اقتراح حل مرضٍ للمسألة المصرية". قام اللورد دفرين بإبلاغ كلام السلطان إلى لندن وإلى الإسكندرية، لكنه لم يكن لديه أمل فى إمكانية تعديل خطة العمل الذى جرى الاتفاق عليها". وأوضح أيضًا، "حماقة تأجيل العمل الدبلوماسى، فى حال تعرض مصالح كبيرة من هذا القبيل للخطر، إلى أن يصبح التدخل فى سير الأحداث أمرًا مستحيلاً".

طال تأخر السلطان كعادته. ونفد أيضًا صبر الحكومة البريطانية وصبر الجمهور الإنجليزى. كان الجميع متفقين طوال العام والنصف الأخيرين، أنه لابد من عمل شيء ما، ولكن أحدًا لم يكن يعرف ذلك الشيء. أخيرًا وقع شيء مهم. فقد صرح اللورد السستر "عند الساعة السابعة من صباح اليوم الحادى عشر من يوليو" فى تقريره الخاص بضرب الإسكندرية بالقنابل "أصدرت إشارة من السفينة إنفنسبل **Invincible** إلى السفينة ألكسندر **Alexandra** بإطلاق دانة على التجهيزات الأرضية التى أُنشئت مؤخرًا، والتى يسمونها بطارية الخاصة بمستشفى الميدان، وأعقبت تلك الإشارة بإشارة عامة للأسطول بإطلاق مدافعه "على بطاريات العدو"، وهنا بدأت السفن الاشتباك من مواقعها المحددة لها، مع جميع القلاع التى تتحكم فى مدخل ميناء الإسكندرية". وعند الساعة الخامسة والنصف مساء كانت البطاريات قد اسكتت. وفى مساء اليوم التالى، انسحبت الحامية المصرية، بعد أن أضرمت

النار فى المدينة، التى سلبتها الجماهير ونهبتها. وقُتل العديد من الأوروبيين. وفى مساء اليوم الثالث عشر، جرى إنزال مائة وخمسين من مشاة الأسطول مسلحين ببنادق من طراز جاتلنج، لكنهم أُعيدوا إلى السفن بعد بقائهم نصف ساعة على الشاطئ. وفى صباح اليوم الرابع عشر، جرى إنزال قوة أخرى. وفى غضون اليوم أو اليومين التاليين، كانت التعزيزات قد وصلت وجرى الاستيلاء على المدينة، واستعادة شيء من النظام. وفى اليوم الثامن عشر بدأ الأوروبيون والمصريون يعودون إلى الإسكندرية.

يردد النقاد المعادون لإنجلترا فى كثير من الأحيان مقولة إن الإسكندرية أُضرمت فيها النيران بفعل دانات المدافع التى أنهالت عليها من الأسطول البريطانى. وهذه المقولة لا أساس لها من الصحة(١). ليس هناك شك فى أن الحريق كان بفعل فاعلين.

---

(١) تعد الشهادة التى أدلى بها ولفريد بلنت عن الشئون المصرية عديمة القيمة بشكل عام، لكن يمكن الاقتباس عنها فيما يتعلق بهذه النقطة بصفة خاصة. وقد سجل بلنت انطباعاته الأولى فى الكلمات التالية (عن كتاب التاريخ السرى إلخ، ص٣٧٢): "اليوم الرابع من شهر يوليو. ذهبت للقاء جريجورى. كان متخوفا من حرق الإسكندرية، ويؤكد أن عرابى لم يأمر بذلك. وأنا أقول: إنه أمر بذلك، وكان على حق عندما فعل ذلك. وهذه هى السياسة يتبعها الروس فى موسكو، والميادين والساحات، وأنا أعرف نواياهم". كتب السيد/ بلنت بعد ذلك (ص٣٩٠ – ٩١): "فيما يتعلق بحرق الإسكندرية، لم أتمكن من التوصل إلى رأى قاطع فى الدور الذى قام به الجيش المصرى فى هذه العملية. ينكر عرابى دومًا إنكارًا شديدًا أنه أصدر أى أمر بذلك، وعمل كبير كهذا يتباين تباينا كبيرًا مع تصرفاته المتأنية تمامًا فى الحرب، الأمر الذى يجعلنى أستبعد احتمال القيام بهذا العمل. وهذا هو نينيه Ninet، الذى حضر العملية كلها، يعزو اشتعال المدينة إلى دانات مدافع سيميور، وربما تكون هذه رواية صحيحة. وأنا لا أنظر إلى هذه المسألة على أنها مهمة ومؤثرة على الجانب الأخلاقي من القضية، إذ من الواضح أن هذا الحرق إجراء عسكري بشكل واضح.... هذه العملية لها أهميتها من الناحية التاريخية، وعليه أقول: إننا عندما نوازن بين الأدلة، أرانى أميل إلى الرأى الذى يقول: إن الجيش المنسحب له نصيب من هذا العمل، وأن ذلك النصيب لم يكن نتيجة الأوامر وإنما نتيجة للفوضى والاضطراب". =

جرى فى ذلك الوقت توجيه اللوم إلى الحكومة البريطانية؛ لأنها لم تتخذ على الفور بعد القصف الإجراءات اللازمة لوقف الحرق وإعادة النظام إلى المدينة. ومع مطلع اليوم السابع من شهر يوليو، كان الخديوى قد أشار إلى ضرورة إنزال القوات العسكرية. كانت وزارة الحربية البريطانية هى والأدميرالية راغبتين فى إنزال قوات إلى البر، لكن نصيحتهما جرى التخلى عنها فى مجلس الوزراء لأسباب سياسية. صرح السيد/ جلادستون فى مجلس العموم أن إنزال القوات جرى الاعتراض عليه لأنه يمكن أن ينطوى على "فرض سلطتنا على المسألة المصرية"، وأنه يمكن أن يبدو أمام أوروبا وأمام المؤتمر على أنه عمل خال من الإخلاص". من الصعب تصور أن لا يصدق إنسان أن إطلاق عدة آلاف من الدانات والقنابل على القلاع المصرية لا ينطوى على "فرض للسلطة"، فى حين يعد إنزال بعض الأفراد لمنع حرق مدينة مزدحمة بالسكان، منطويًا على فرض هذه السلطة. كانت تلك الألغاز الفنية، التى لا يهتم بها سوى المترافع المتخصص، كانت هى محور نقاش للحكومة البريطانية فى تعاملها مع المسألة المصرية فى ظل وزارة جلادستون. لو جرى إنزال قوة كافية للمحافظة على النظام فى الإسكندرية،

= وهذا هو السيد/ برودلى، الذى كان يدافع عن عرابى فى أثناء محاكمته، كانت لديه شكوك قوية فى أن حرق الإسكندرية كان من صُنع يد عرابى. كتب السيد / برودلى إلى بلنت فى اليوم السابع والعشرين من شهر نوفمبر من العام ١٨٨٢ يقول: "ليس هناك صعوبات سوى مسألة حرق الإسكندرية. وفيما يتعلق بهذه المسألة، فأنا أرى أن الدليل على إصدار عرابى أمر الإحراق، سوف يفشل، لكن تتبقى بعد ذلك حقائق كثيرة كئيبة (١) عدم بذل جهود لوقف الحريق والسلب والنهب. (٢) استمرار الحميمية مع سليمان سامى فيما بعد. (٣) عدم معاقبة المخطئين. (٤) المشتريات البترولية الكبيرة. (٥) طريقة الإحراق المنظمة التى اتبعها الجنود. هذا هو الشيء المقلق ــ ألم يكن بوسع عرابى وقف العملية برمتها؟ يزاد على ذلك أن بعض خطبه تبدو شديدة النارية". ــ عن كتاب، "التاريخ السرى، إلخ" ص ٤٦٨ .

عقب الانتهاء من ضرب المدينة بالقنابل مباشرة، لما كـــان هنـــاك مبـــرر للشكوى من قبل أية دولة من الدول الأجنبية.

تتبقى بعد ذلك مسألة ما إذا كانت عملية القصف لها ما يبررها(*)، إذا ما نحينا جانبًا تفاصيل تنفيذ عملية القصف. ليس هناك شك مطلقـــا فـــى أن القصف كان له ما يبرره، لا من منطلق السبب الذى ارتكزت عليه الحكومة البريطانية، والذى تمثل فى أن القصف كان أمرًا ضروريًا باعتباره دفاعًا عن النفس، وإنما كان واضحًا أن مسألة سحق عرابى، فى ظل غيـــاب العمـــل التركى الفاعل، أو العمل الدولى الفاعل، أصبحت ملقاة على عاتق إنجلترا[1].

(*) لا يخفى على القارئ أن المؤلف يفتعل المبررات تمشيًا مع سياسة حكومـــة بـــلاده، واعتبارها قصف المدينة "دفاعًا عن النفس" "وضرورة سحق عرابى"!!

(١) أدى قصف الإسكندرية إلى استقالة السيد/ برايت من وزارة جلادستون. معروف أن برايت هو "الزميل الذى كان أقرب المقربين إلى جلادستون" (راجع كتـــاب مـــورلى، حياة جلادستون، الفصل الثالث، ص٨٣). وردت المبررات التى لجأ إليها جلادستون فى دفاعه عما جرى فى الإسكندرية، فى رسالة أرسلها جلادستون فى ذلك الوقت، إلى السيد/ برايت ص٨٤). هذه المبررات منطقية عند الناس، باستثناء أولئك الذين يقولون بعدم استخدام القوة تحت أى ظرف من الظروف.

الفصل السابع عشر

التل الكبير

يوليو ـ سبتمبر ١٨٨٢

الأوضاع فى مصر، السياسة البريطانية، التصويت بالثقة، المفاوضات مع فرنسا، سقوط وزارة فريسنييه، فرنسا ترفض التعاون، التفاوض مع إيطاليا، إيطاليا ترفض التعاون، التفاوض مع تركيا، التل الكبير، ملاحظات عامة.

انسحب عرابى، بعد ضرب القلاع بالقنابل إلى كفر الدوار، التى على بعد أميال قليلة من الإسكندرية؛ ومن كفر الدوار أصدر عرابى إعلانًا يقول: "إن حربًا ضارية دارت بين المصريين والإنجليز، وكل أولئك الخونة الذين تثبت خيانتهم لبلدهم لن ينالوا فقط أقسى العقاب طبقًا للقانون العسكرى، وإنما ستلتصق بهم إلى الأبد تلك التهمة". وفى اليوم الثانى والعشرين من شهر يوليو، أقال الخديوى عرابى رسميًا من منصب وزير الحربية، لكن لم تتشكل فى الإسكندرية وزارة جديدة برئاسة شريف باشا، ورياض باشا وزيرًا للداخلية، إلا بعد اليوم السابع والعشرين من شهر أغسطس. فى ذلك الوقت، كانت الفوضى تعم المديريات كلها. جرى سلب ونهب المدن مثل طنطا، ودمنهور، والمحلة، حيث جرت مذابح للأوربيين.

ويمكن تلخيص الشهرين اللذين تليا ذلك جملة واحدة، تدخلت إنجلترا، وبضربة واحدة سريعة ومحكمة استطاعت سحق التمرد. لكن من المهم للباحث فى التاريخ الدبلوماسى أن يعرف بشيء من التفصيل، الطريقة التى أدت إلى جعل الحكومة البريطانية تتصرف وحدها فى الأمر.

اهتاج الرأى العام البريطانى اهتياجًا شديدًا بعد ضرب الإسكندرية بالقنابل. وفى اليوم الثانى والعشرين من شهر يوليو أدلى السيد/ جلادستون فى مجلس العموم ببيان عن سياسة الحكومة البريطانية. قال فيه: "نحن نعتقد أن ليس من واجبنا التخلى عن مسئوليتنا، إذا لم نحاول تغيير الوضع الداخلى القائم فى مصر، من الفوضى والصراع، إلى السلام والنظام. وسوف نتطلع طوال الوقت المتبقى لنا، إلى التعاون من جانب دول أوروبا المتحضرة، إذا ما كان الطريق مفتوحًا أمامنا تحت أى ظرف من الظروف". لكن، السيد/ جلادستون أردف قائلاً وسط هتاف المجلس: "إذا ما أحبطت كل فرص حصولنا على التعاون، فإن العمل سيجرى القيام به بواسطة إنجلترا وحدها". ووافق البرلمان، بأغلبية ٢٧٥ صوتًا ضد ١٩ صوتًا على مبلغ (٢٣٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى) الذى طلبته الحكومة. وجرى إصدار الأوامر بإرسال ١٥٠٠٠ جندى إلى مالطة وقبرص، كما صدرت الأوامر بإرسال ٥٠٠٠ جندى إلى مصر من الهند. وتولى السير جارنت (الذى أصبح اللورد ولسلى فيما بعد) منصب القائد العام. وتقرر له أن يذهب إلى مصر "لمساندة سلطة صاحب الجلالة الخديوى، طبقًا لما ورد فى فرمانات السلطان من ناحية والالتزامات الدولية القائمة من الناحية الأخرى، وذلك بغية قمع الثورة العسكرية فى ذلك البلد".

نشطت وتواصلت المفاوضات الدبلوماسية فى الوقت نفسه الذى كانت تجرى فيه الاستعدادات العسكرية. كانت الحكومة الفرنسية "مصممة تصميمًا

أكيدًا على الفصل بين مسألة حماية قناة السويس ومسألة التدخل فى حد ذاته". كانت الحكومة الفرنسية "ممتنعة عن المشاركة فى أية عملية من العمليات فى الداخل المصرى، اللهم إذا كانت هذه العمليات تهدف أصلاً لقمع أعمال التعدى والعدوان المباشر عليها. وعليه، إذا ما ارتأت القوات الإنجليزية أن من المناسب القيام بمثل هذه العمليات، فإنها يجب أن لا تعول على التعاون الفرنسى فى هذا الصدد". ومن بين الأسباب الأخرى التى دعت فرنسا إلى السير فى هذا الطريق، قيل إن وزراء الحربية والبحرية، صرحوا أن هذا الفصل من فصول السنة لم يكن مناسبًا، وأن ما لا يقل عن نصف القوات سوف يموتون بسبب المرض، وبخاصة إذا ما بدأت العمليات قبل شهر نوفمبر. فى الوقت نفسه قام القائم بالأعمال الفرنسى فى لندن، بإبلاغ اللورد جرانفيل "أنه من المؤكد أن السيد/ م. دى فريسنييه، كان يود أن يكون مفهومًا إلى الحكومة الفرنسية ليس لها اعتراض على تقدمنا (أى البريطانيين)، إذا ما قررنا ذلك التقدم". يزاد على ذلك، أن السيد/ م دى فريسنييه كان راغبًا فى القيام بعمل مشترك مع إنجلترا للدفاع عن قناة السويس. وفى اليوم التاسع عشر من شهر يوليو، وافق البرلمان الفرنسى على منح الحكومة، وبأغلبية ٤٢١ إلى ١٦ صوتًا، المبلغ الذى طلبته للأسطول والذى يقدر بحوالى ٣١٣٠٠٠ جنيه إنجليزى، واتضح خلال النقاش الذى دار حول هذا الموضوع، وجود خلاف كبير حول هذا الموضوع داخل البرلمان الفرنسى. استنكر السيد/ جامبيتا استنكارًا شديدًا مسألة إرسال قوات تركية إلى مصر، وقال كلامًا بليغًا فى حق التحالف الإنجليزى – الفرنسى[١]. قال: "أنا أُثمِّن التضحيات غاليًا. وأنا أقول: لا لكسر التحالف مع

---

(١) كان السيد/ جامبيتا، إلى حد ما، متكهنًا صادقًا، على الرغم من أن الزمن وحده كفيل بأن يثبت مدى صدق الرجل عندما استعمل كلمة "على الدوام" Pour toujours.=

بريطانيا. وأنا أقول ما يجول بخاطرى وليس لدى ما أضيفه، وهو بالضبط ما يدعونى للتحالف مع بريطانيا، والتعاون مع الإنجليز في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفى مصر، وأكثر ما أخشاه ـ انصتوا لى ـ هو كارثة إنهاء التحالف، فإنكم لن تقوموا بتسليم أراضى وأنهار وممرات؛ لكم فيها حق العيش والحركة". كان السيد / كليمنصو Clemenceau، من ناحية ثانية، مفعمًا بروح مختلفة تمامًا. فقد شجع الحكومة لأنها لم تشارك في ضرب قلاع الإسكندرية بالقنابل، ووافق على المؤتمر، ولم يستحسن فكرة أى تدخل إيجابى فى مصر من جانب فرنسا. وقال كليمنصو، عندما كان يتكلم متشككًا بشكل واضح فى نوايا ألمانيا، إنه يرى أن هناك بعض المحاولات تجرى لبعثرة القوات الفرنسية فى أفريقيا، وأنه مثلما جرى دفع النمسا إلى الدخول فى البوسنة والهرسك، فقد جرى أيضًا دفع فرنسا إلى الدخول في تونس، ويجرى الآن دفعها إلى التدخل فى مصر.

بدأت عندئذ الاستعدادات والتجهيزات فى أحواض السفن الفرنسية. وصدرت التعليمات للأدميرال الفرنسى فى بورسعيد بالتنسيق مع الرير الأدميرال الإنجليزى هوسكنز لحماية قناة السويس. لكن الحكومة الفرنسية هى والبرلمان الفرنسى كانت تسيطر عليهما فكرة عُزلة فرنسا فى أوروبا. كان السيد/ م. دى فريسنييه يريد من المؤتمر تحديد موعد محدد يفوض الدولتين حق حماية قناة السويس. وصدرت التعليمات إلى السفيرين

=يمكن أن نلاحظ فى الوقت نفسه أيضا، أن "حق الحياة والتجارة" فى مصر، جرى التأكيد عليه تأكيدًا تاما للفرنسيين، بدءا من الاحتلال الإنجليزى وليس قبل حدوثه. ونقلاً عن بيان منشور فى جريدة "جورنال أوفيسيال" (الصحيفة الرسمية) Journal official فى العام ١٩٠٣ فإن رأسمال فرنسى يقدر بأكثر من ٥٧ مليون جنيه إسترلينى كان مستثمرًا فى مصر فى ذلك الوقت. وأنا لا أشك فى زيادة هذه المبالغ زيادة كبيرة بعد ذلك.

البريطاني والفرنسي في إستنبول، أن يقترحا على زملائهما تفويض المؤتمر للدولتين اللتين ترتئيان أن فشل قيام تركيا بأي دور في هذه المسألة، يحتم عليهما اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية قناة السويس. وسرعان ما اتضح أن مسألة الحصول على موعد محدد أو تفويض من هذه الدول، تعد أمرًا مستحيلاً. كان الأمير بسمارك "متخوفًا من تحميل المسألة أبعادًا كثيرة، إذا ما جرى الإقدام على هذه الخطوة، فسوف تتحول المسألة إلى حرب بين الدول المسيحية الأوروبية والبلاد الإسلامية". يزاد على ذلك، أن الكونت مونستر **Munster**، أكد للورد جرانفيل، أنه في حال انفراد الحكومة بالعمل من جانب واحد وبمبادأة منها وحدها، فإنها سوف تحصل على المساعدة المعنوية من جانب ألمانيا، على الرغم من عدم استعداد الأمير بسمارك للذهاب إلى أبعد من التفويض الرسمي. وأعربت الحكومة النمساوية عن اتفاق آرائها مع الآراء المقدمة من ألمانيا.

بدأت في الوقت نفسه، تتزايد معارضة فرنسا لأي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في مصر. اتحد المعارضون للتدخل والمؤيدون للتدخل في مواجهة قانون امتياز قناة السويس. وتزايدت تلك المعارضة بفعل البرقية التي أرسلها السفير الألماني في باريس إلى السيد/ م. دي فريسنييه، الذي كان محبذًا للتدخل التركي بوصفه أفضل السبل لتأمين قناة السويس. اعتبرت هذه البرقية، أو بالأحرى الرسالة، واحدة من الخطوات الكثيرة التي قيل إنها اتخذت مؤخرًا من قبل الأمير بسمارك مستهدفة الإبقاء على السيد/ م. دي فريسنييه في منصبه. كان استياء الفرنسيين من التدخل في شئونهم الداخلية، الذي أدركه الفرنسيون من المساندة المكشوفة التي كان الأمير بسمارك يود تقديمها للسيد/ م. دي فريسنييه، لا يزال يعتمل متأججًا في صدور الفرنسيين وفي عقولهم. وقد كشف التقرير الذي أعدته لجنة مجلس النواب، عن شكوك

الفرنسيين فى ألمانيا. كان من رأى بعض أعضاء مجلس النواب. "أن مصلحة فرنسا تحتم عدم التدخل العسكرى فى مصر وعدم إرسال جزء من قواتها العسكرية فى غزو بعيد. وعلى الرغم من إدراككم أن سياسة عدم التدخل لها أخطارها، لكنهم رأوا أن سياسية التدخل تبدو أشد خطورة فى ظل الوضع السائد فى أوروبا". واصل السيد كليمنصو حديثه حول مشروع القانون بقوله: "سادتى، خلاصة ما يحدث فى هذه اللحظة: لا يوجد موطئ قدم فى أوروبا إلا وبه جنود، الجميع ينتظر ـ القوى الكبرى تحتفظ بحريتها ـ من أجل المستقبل ... فحافظوا على حرية العمل لفرنسا". حدث فى اليوم التاسع والعشرين انقسام أسفر عن هزيمة الحكومة بأغلبية كبيرة، فقد وصل الرقم إلى ٤١٦ صوتًا مقابل ٧٥ صوتًا. وأدى ذلك التصويت إلى سقوط وزارة فريسنييه، وبذلك تكون مسألة التدخل الفرنسى فى مصر قد سُويت. وتشكلت حكومة جديدة برئاسة م. دوكليرك M. Duclerc، الذى أبلغ البرلمان فى اليوم الثامن من شهر أغسطس. أن حكومته "سوف تستلهم الأفكار التى أقلاها هذا التصويت فى التأكيد على سياستها".

فى ذلك الوقت، كان موقف الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسى تجاه إنجلترا وديا ومواليًا. لم يكن هناك، فى واقع الأمر، مبررًا للكراهية. هذا يعنى أن الأمر كان سيان سواء رأت أم لم تر فرنسا أن من الحكمة عدم التدخل فى مصر. لكن كانت هناك نقطة واضحة؛ وهى أن الحكومة البريطانية بذلت كل ما فى وسعها لضمان التعاون من جانب فرنسا؛ وأن عدم حصول الحكومة البريطانية على ذلك التعاون كان يرجع إلى الحكومة الفرنسية نفسها وإلى الشعب الفرنسى، وذلك من خلال نوابه. بعد ذلك بوقت قصير، وعندما كانت الاستعدادات العسكرية البريطانية وصلت إلى مرحلة متقدمة، قام رئيس الجمهورية الفرنسية م. جريفى Grevy بإبلاغ القائم بالأعمال البريطانى فى باريس أنه "يتمنى النجاح العاجل لأسلحتنا ليس فقط

من أجل مصلحة بريطانيا وحدها وإنما من أجل مصلحة فرنسا أيضًا. كانت مسألة الجامعة الإسلامية تشكل عاملاً مهمًا فى المستقبل؛ وأنه كان يعد مسألة مواجهة القوات الإسلامية أو العربية للقوات الأوروبية فى المستقبل تعد، مسألة غاية فى الأهمية، ولا يرقى إليها الشك حتى ولو للحظة واحدة. وأن الإجراء الذى اتخذه المجلس النيابى هو الذى منع الحكومة الفرنسية من تقديم الدليل العملى على رغبتها فى نجاحنا، لكنه لم يستطع أن يؤكد لى (على الرغم مما يقوله البعض، على العكس من ذلك) أن فرنسا كانت نيتها حسنة تجاه إنجلترا فى هذا الأمر، وأنها ستفرح بحق النجاح الذى تحققه أسلحتها". يضاف إلى ذلك أن جريدة "الطان" The Temps، المفترض أنها ناطقة بلسان الحكومة الفرنسية، أبرزت أنه حتى فى حال إذا ما وطدت إنجلترا أقدامها فى مصر، مثلما فعلت فرنسا فى تونس "**فإن فرنسا ستوطد أقدامها بنفس المقدار**"(*) وأن الهدف الرئيسى هو إبعاد الأتراك. وأردفت الصحيفة نفسها تقول: "لدينا مصالح مختلفة ومتباينة فى مصر: حرية القناة، دفع الديون المستحقة للدائنين، تأمين مواطنينا المقيمين فى البلاد، وأيضًا مصالح لا تهدد مصالح إنجلترا، لكن لنا، فى وادى النيل مصلحة، تفوق هذه المصالح كلها، وهى ألا يغير الأتراك سيطرتهم الاسمية إلى سيطرة حقيقية، وبدلاً من حصول السلطة العثمانية على منفعة يجب أن تحصل على الفشل".

هنأ وزير الخارجية الفرنسى الحكومة البريطانية عقب معركة التل الكبيرة مباشرة "وأعرب عن خالص تمنياته الطيبة بذلك النجاح العاجل والكامل الذى حققته القوات البريطانية فى مصر". وأردف السيد/ دوكلرك يقول بعد يوم أو يومين (أى فى اليوم الخامس عشر من شهر سبتمبر): "لم يكن هناك شك أن فرنسا كانت فيها روح مُعيَّنة من الشوفينية(**) (لم يشارك

(*) وردت هذه العبارة باللغة الفرنسية. (المترجم)
(**) أى التعصب لمصالح فرنسا. (المراجع)

فيها هو شخصيًا)، وأن هذه الروح كانت تتفجر عندما ينشب القتال فى أى مكان دون أن تكون فرنسا طرفًا فى هذا القتال، وأن تلك الروح كان يمكن أن تتوهج فى أية لحظة. يضاف إلى ذلك، أن دوكلرك، كان على ثقة من أن حكومة صاحبة الجلالة كانت تعرف القيمة الحقيقية للتمسك بفيض العواطف الذى تزخر به بعض الصحف فى باريس. كانت البصيرة الفرنسية الواعية تحس أيضًا أن انتصار إنجلترا على عرابى يعد أيضًا مكسبًا قيمًا لحكام الجزائر (الفرنسيين)".

يزاد على ذلك، أنه على الرغم من كل هذا الود المظهرى، كان واضحًا أن الطريق سيكون حافلاً بالمصاعب. لقد أدت قوة الظروف وسوء الحظ، إلى فصم معاهدة الصداقة بين إنجلترا وفرنسا كما أدت الانقسامات الداخلية فى فرنسا، وانعدام الثقة فى ألمانيا إلى إصابة العمل الفرنسى بالشلل فى لحظة من اللحظات الحرجة. لكن، أيًا كانت الأسباب، فإن الحقيقة التى مفادها أن خسارة الفرنسيين موقع المساواة الذى كانوا يتمتعون به فى مصر من قبل، لم تحسب بالشكل الذى كان يمكن أن يُسَهِّل على الفرنسيين التعامل مع الترتيبات النهائية التى سيجرى اتخاذها فى وادى النيل عندما، يئن أوان مناقشة هذه الترتيبات. كان المراقبون لما يجرى فى الكواليس يرون بحق دلائل الجفوة القادمة.

عندما فشلت محاولات الحكومة البريطانية فى الحصول على تعاون الحكومة الفرنسية، تحولت إلى الحكومة الإيطالية بغية الحصول على هذا التعاون. كانت الغيرة الإيطالية قد ازدادت اشتعالاً بسبب الاحتمالات التى ينطوى عليها التدخل البريطانى. وبصورة أكبر التدخل الإنجليزى ــ الفرنسى فى مصر. وشنت الصحافة الإيطالية هجومًا قاسيًا على سياسة إنجلترا. وقيل إن المراقبة الإنجليزية ــ الفرنسية أدت إلى تحطيم مصر. كان

الأمر بحاجة ماسة إلى شيء من التسكين. وجرى فى اليوم الرابع والعشرين من شهر يوليو تفويض السير أوغسطس باجت Augustus Paget، السفير البريطانى فى روما فى "الانضمام إلى زميله الفرنسى فى الطلب الذى سيقدم إلى الحكومة الإيطالية كيما تتعاون مع كل من إنجلترا وفرنسا فى الخطوات التى يتعين اتخاذها لحماية قناة السويس؛ وتقرر للسير أوغسطس أيضًا أن يعرب عن سعادة حكومة صاحبة الجلالة البالغة، إذا ما انضمت إيطاليا إلى إنجلترا فى هذا العمل المهم". وتلى ذلك مباشرة (فى اليوم الخامس والعشرين من شهر يوليو) صدور تعليمات أخرى بطلب التعاون من إيطاليا دونما انتظار لأى إجراء من جانب السفير الفرنسى. وفى اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو، ذهبت الحكومة الفرنسية إلى ما هو أبعد من ذلك. إذ لم يعد البريطانيون يقصرون دعوتهم على التعاون من أجل تأمين سلامة القناة. وقام اللورد جرانفيل بإبلاغ السفير الإيطالى فى لندن أن "حكومة صاحبة الجلالة ترحب أيضًا بتعاون إيطاليا، فى تحرك داخلى، ترى الحكومة البريطانية أنه لا يمكن الاصطبار عليه، وأن استعداداتها له تقوم على قدم وساق". وصدرت أيضًا للورد دفرين تعليمات بأن يقول للمؤتمر: "إن الحكومة تحتفظ لنفسها بحرية التصرف، فى ظل ضغوط الظروف التى تحتم التعجيل بمثل هذا التصرف. وأن حكومة صاحبة الجلالة ستكون ممتنة للدول التى ستكون مستعدة لمثل هذا التعاون".

فى هذه اللحظة، وبعد كثير من التردد، كان السلطان قد أعرب عن استعداده لإرسال قوات تركية إلى مصر. وفى اليوم التاسع والعشرين من شهر يوليو، أبلغ الجنرال (اللواء) مينابيرا Menabera(*) اللورد جرانفيل أن "الحكومة الإيطالية سوف تتعرض، فى مثل هذه الظروف، إلى اتهامها

(*) سفير إيطاليا فى لندن. (المراجع)

بالتناقض، إذا ما دخلت فى مفاوضات، حول تدخل أية دولة أخرى، إن الحكومة الإيطالية لم يتبق لها عندئذ سوى التعبير عن شكرها للحكومة البريطانية على الفكرة التى جعلتها تأخذ الصداقة الإيطالية مأخذًا يرتقى بها إلى مستوى التعاون الإيجابى". وعليه، وعلى الرغم من أن المفاوضات لم تسفر عن نتيجة عملية، فإنها أدت إلى تهدئة الاستياء الإيطالى. واعتبارًا من ذلك الوقت، بدأت السياسة الإيطالية فى مصر، تسير على هدى من الخطوط الودية تمامًا مع إنجلترا.

وإذا ما نظرنا إلى الطموح القلق، الذى كانت تكشف عنه الحكومة الإيطالية فى بعض الأحيان، ورغبة هذه الحكومة التى تجلت فى كثير من الأحيان، فى رغبتها فى توسيع نفوذها فى البحر المتوسط، نجد أن رفض إيطاليا التعاون مع الحكومة البريطانية يعد أمرًا غريبًا من الوهلة الأولى. ونحن لا نرجح أن السيد/ مانسينى **Mancini**، الذى كان فى السلطة فى ذلك الوقت، قد علق أهمية كبيرة على الوعود التركية، أو أنه قد صدَّق إلى حد كبير فعالية المساعدة التركية. هذا يحتم البحث عن أسباب هذه السلبية الإيطالية فى مكان آخر غير الرغبة فى استثارة حساسية الباب العالى. والذى لا شك فيه أن شيئًا ما يمكن أن يعزى إلى التردد من جانب إيطاليا فى عزل نفسها عن التوافق الأوروبى. ترجع هذه السلبية الإيطالية أيضًا إلى الحقيقة التى مفادها أن الحكومة الإيطالية، ومن وجهة النظر البحرية والعسكرية، لم تكن على استعداد لاتخاذ إجراء سريع. لكن السبب الرئيس يمكن البحث عنه فى انعدام الثقة الفرنسية يومئذ بإيطاليا، والتخوف من الصدام فى نهاية المطاف مع الفرنسيين، الأمر الذى خلق ذلك التردد فى التعاون معهم. وأيًّا كانت الأسباب، فإن قرار الحكومة الإيطالية كان قرارًا حكيمًا بلا أدنى شك. لقد أبعد هذا القرار مسئولية ثقيلة عن كاهل إيطاليا. كما أبعد عنها أيضًا

مضاعفات المخاطرة سواء أكانت مع فرنسا أم إنجلترا. أدى هذا القرار أيضًا إلى وضع المصالح الإيطالية فى يدى دولة صديقة لإيطاليا بحكم التقاليد والضرورة، كما مكن هذا القرار الحكومة الإيطالية من تكريس جهودها لدراسة المسائل الداخلية.

إذا ما تحولنا عن باريس وروما إلى إستنبول، لن يكون من غير المجدى تمامًا تتبع بعض تفاصيل الدبلوماسية التركية فى منحنياتها الملتوية.

قام السلطان من جديد عقب ضرب الإسكندرية بالقنابل بعرض حلٍّ للمسألة المصرية. يقضى هذا الحل بعزل توفيق باشا وتنصيب حليم باشا محله. وأن حليم باشا يمكن أن يكون "حاكمًا ممتازًا" وتعيينه "سيمنع إراقة الدماء، وسيرضى الجميع". وقد رفضت الحكومة البريطانية هذا العرض رفضًا قاطعًا، وقيل للسلطان إنه "يضيِّع الوقت سدى عندما يتقدم باقتراحات من هذا القبيل".

جرى توجيه الضغوط إلى الباب العالى بغية جعله ينضم إلى المؤتمر، مما أسفر عن تعيين كل من سعيد باشا وعاصم باشا، فى اليوم العشرين من شهر يوليو، ليكونا ممثلين لتركيا لدى المؤتمر.

وافق السلطان، بعد كثير من التردد على إرسال قوات إلى مصر، فى ظل ظروف تجعل التدخل التركى تحت سيطرة الدول الأوروبية. وفى اليوم السادس والعشرين من شهر يوليو أبلغ سعيد باشا المؤتمر أن القوات كانت على وشك التحرك. وأعرب سعيد باشا، فى الوقت نفسه عن "أمله أن لا يصبح التدخل العسكرى الأوروبى فى مصر أمرًا ضروريًّا". وفى مقابل ذلك صرح اللورد جرانفيل "أن حكومة صاحبة الجلالة يمكن أن تقبل وصول القوات التركية إلى مصر والتعاون معها، بشرط أن يكون طابع هذه القوات

محددا وواضحا ومتفقا عليه وخاليا من الغموض الذى يمكن أن ينجم عن تصريحات السلطان السابقة".

كان واضحًا أن الشروط التى وعد السلطان فى ظلها بالتعاون كانت بعيدة عن خلوها من الغموض. يضاف إلى ذلك، أن السلطان لم يكن على استعداد لإصدار أى إعلان ضد عرابى. يزاد على ذلك أن رئيس الوزراء فى إستنبول أبلغ اللورد دفرين أنه "يحبذ عدم إصدار أى إعلان إلا بعد نزول القوات على أرض مصر". ورد عليه اللورد دفرين "إذا كان السلطان يرغب فى التعاون مع حكومة صاحبة الجلالة، فمن الضرورى أن يحدد أولاً وبوضوح الموقف الذى سيقفه من عرابى والحزب المتمرد".

فى الوقت الذى كان السلطان يتصرف خلاله وبشكل واضح فى ظل انطباع خاطئ مفاده أن مساعدته للدول الأوروبية أمر لا غنى عنه، كان جلالته يحاول التدخل متناسيًا الضوابط المفروضة عليه من قبل الدول الكبرى، كان التردد فى طلب العون التركى تحت أى مُسمى من المسميات يتزايد بشكل ملحوظ داخل مصر. فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر يوليو، أبلغ الخديوى السير أوكلاند كولفن Auckland Colvin إنه "يتوجس خيفة كبيرة من التآمر التركى، وأنه على ثقة من أن الأتراك سيكونون تحت سيطرة مُحْكمة".

كانت الاستعدادات تجرى فى ذلك الوقت لإرسال خمسة آلاف من القوات التركية إلى مصر، وفى اليوم الثانى من شهر أغسطس، تعهد سعيد باشا بتقديم مشروع (منشور) إعلان للمؤتمر يستنكر ما قام به عرابى بوصفه عملاً من أعمال التمرد، وأنه هو نفسه متمرد(*). وفوق هذا الإعلان، الذى

(*) الحديث عن الإعلان هنا يقصد به منشور السلطان الذى سيصدره بشأن "عصيان عرابى". (المراجع)

كان يعد ضمانًا ضروريًا لنوايا السلطان، كان لابد، قبل نزول القوات التركية على أرض مصر، عقد اتفاق عسكرى يحدد الطريقة التى سيجرى بمقتضاها استخدام القوات التركية. وفى اليوم الخامس من شهر أغسطس، قام اللورد دفرين بإبلاغ سعيد باشا وعاصم باشا "أنه إذا لم يصدر السلطان إعلانًا مرضيًا، وما لم توافق الحكومة التركية على الدخول فى اتفاق عسكرى مع حكومة صاحبة الجلالة، فإنه لن يُسْمح للقوات العثمانية بالنزول على أرض مصر". صدرت فى الوقت نفسه، التعليمات للأدميرالية البريطانية، أنه فى حال ظهور أية سفينة تحمل قوات تركية فى أى ميناء من الموانئ المصرية، تقوم الأدميرالية بإبلاغ قائد (قبطان) هذه السفينة، "وبمنتهى الأدب، أن إرسال القوات التركية سابق لأوانه ويرجع إلى سوء الفهم، وأن أوامر الأدميرال تقضى أن يقوم قائد السفينة بالتوجه إلى جزيرة كريت أو إلى أى مكان آخر، وأن يطلب من الحكومة التركية آخر المعلومات الخاصة بهذا الأمر، نظرًا لأن الأدميرال لديه تعليمات تقضى بعدم دعوة القوات التركية إلى النزول على أرض مصر". صدرت فى الوقت نفسه تعليمات للأدميرال "بمنع نزول القوات التركية فى حال عدم أخذهم بنصيحته". تمثلت النتيجة التى ترتبت على هذا الموقف الحازم، فى قيام المندوبين العثمانيين فى المؤتمر المنعقد فى اليوم السابع من شهر أغسطس بإعلان ما يلى: "أن الباب العالى يقبل الدعوة إلى التدخل العسكرى فى مصر، والذى طُلب منها فى مذكرة بهذا الشأن بتاريخ اليوم الخامس عشر من شهر يوليو، بالإضافة إلى الفقرات والشروط الواردة فى تلك المذكرة". جرى فى الوقت نفسه، قطع وعد للورد دفرين فى اليوم التاسع من شهر أغسطس. وفى اليوم العاشر، وافقت الحكومة البريطانية على نص الإعلان مع إحداث بعض التعديلات الطفيفة.

فى ظل الإثارة التى لا تنتهى والناجمة عن التآمر داخل القصر، وبصورة مستمرة فى إستنبول، بدأ الطرف المحبذ للتفاهم مع بريطانيا وكأنه هو صاحب اليد العليا. وبعد أن جرت تسوية مسألة الإعلان من الناحية الشكلية، بدأ التفاوض حول الترتيبات اللازمة لاتفاق عسكرى بين إنجلترا وتركيا. وقام مسورس باشا بتوصيل مشروع اتفاق إلى اللورد جرانفيل فى اليوم العاشر من شهر أغسطس. نص ذلك الاتفاق على أن لا تتجاوز القوات البريطانية المنطقة التى كانت تحتلها الذى ذلك الوقت الإسكندرية والمنطقة المجاورة لها، وأن لا يزيد بقاء هذه القوات فى هذه المنطقة عن ثلاثة أشهر، وأن جميع الأفراد الذين ألقى القبض عليهم يتعيَّن تسليمهم إلى سلطات الخديوى، وأن التفاصيل الأخرى يجب تسويتها بين المبعوثين العثمانيين والقائد البريطانى العام على أرض الواقع. كان واضحًا أن هذه الشروط لم تكن مقبولة. وهنا بذل السلطان جهدًا فى سبيل الحصول على الاتفاق العسكرى قبل المؤتمر وذلك بدلاً من التعامل على انفراد مع الحكومة البريطانية. لكن هذه المحاولة فشلت. وأصبح واضحًا للجميع عندئذ، باستثناء السلطان، أن مسألة إطالة جلسات المؤتمر عديمة النفع ـ "وعبَّر المندوبون"، فى الاجتماع الذى عُقِد فى اليوم الرابع عشر من شهر أغسطس "عن أن ممثلى الدول أجمعوا على رأى مفاده أن اللحظة المواتية لتعليق أعمال المؤتمر قد آن أوانها". يزاد على ذلك أن السلطان الذى كان يقاوم قبل وقت قصير، انعقاد المؤتمر، والذى جرى إقناعه بصعوبة بالسماح لممثل عثمانى بحضور اجتماعاته، أخذ يكشف من جديد عن العناد الذى تتسم به الدبلوماسية التركية. كان السلطان يتطلع إلى حتمية استمرار المؤتمر فى الانعقاد، ظنًا منه وبلا أدنى شك، أن فرصة الخلاف بين الدول سوف تتزايد مع استمرار انعقاد المؤتمر، عما لو علّق المؤتمر أعماله. وهنا صدرت التعليمات للمندوبين العثمانيين بأن يقولوا: "إنهم لا يشاركون مندوبى الدول

فيما ذهبوا إليه". واحتفظوا لأنفسهم بحق تحديد موعد للاجتماع القادم للمؤتمر. ومع ذلك، لم يتحدد ذلك الموعد، ولم يحدث مطلقًا أن أنهى المؤتمر بطريقة رسمية؛ هذا يعنى أن المؤتمر توفى وفاة طبيعية.

بعد أن فشلت محاولة السلطان فى طرح الاتفاق العسكرى على المؤتمر، لجأ إلى الحكومة البريطانية. وفى اليوم الثامن عشر من شهر أغسطس، أمضى اللورد دفرين خمس ساعات فى مناقشة هذا الأمر مع كل من سعيد باشا وعاصم باشا، الأمر الذى أسفر عن موافقة المندوبين الأتراك على اتفاق يستند إلى موافقة السلطان. ولكن السلطان رفض مشروع الاتفاق، وقدم مقترحات جديدة رفض اللورد دفرين مناقشتها. ورفضت الحكومة العثمانية فى الوقت نفسه السماح بنزول شحنة من البغال فى أزمير، وكانت تلك البغال قد جرى شراؤها لاستعمال القوات البريطانية فى مصر. وصور اللورد جرانفيل هذا العمل أنه "عمل شديد العداء". وفى ظل هذه الظروف كلها، كتب اللورد دفرين إلى سعيد باشا ورجاه "أن يعتبر كل التأكيدات والتعبيرات الودية فيما يتعلق بالمسألة المصرية فارغة من مضمونها، وبخاصة تلك التى جرى التعبير عنها خارج المؤتمر".

تجددت المفاوضات بعد أيام قلائل. جرى إرسال منير بك، وهو ضابط من أسرة السلطان، إلى اللورد دفرين ليؤكد له "أن مسألة منع إنزال البغال التى جرى الإصرار عليها لم تكن بدافع من عدم الصداقة، وأن صاحب الجلالة السلطان، من باب مشاعر الصداقة، أمر بإزالة ذلك المنع". وهنا "اغتنم دفرين الفرصة وراح يكرر من جديد لمنير بك تحذيره الصادق تمامًا من خطورة الموقف".

قام اللورد دفرين فى اليوم نفسه، وبناء على طلب سعيد باشا، بزيارة الأخير وناقش معه ومع عاصم باشا مسألة الاتفاق **Convention**. وأسفرت

تلك المحادثات عن موافقة المندوبين الأتراك على كل بنود الاتفاق العسكرى التى اقترحتها الحكومة البريطانية، باستثناء رغبة الحكومة البريطانيـــة فـــى إنزال القوات التركية فى أبى قير ورشيد ودمياط فى الوقــت الــذى كــان السلطان فيه يعلق أهمية كبيرة على إنزال هذه القــوات فـــى الإســكندرية. عرَّض اللورد دفرين بعد ذلك بعرابى مشيرًا إلى المنشور الــذى سيــصدر بشأنه، والذى لم يجر إصداره على الرغم من قيام الحكومتين بإعداد نــصه. وما حدث بعد ذلك يمكن الوقوف عليه تمامًا من خلال ما قاله اللورد دفرين. أبرق اللورد دفرين يقول: "وهنا بدأ سعيد باشا، وفى كثير من التــردد، إذ إن ما يدور لم يكن يحظى برضاه، وراح يقترح بطريقة ملتويـــة، أن المنــشور الذى جرى الاتفاق عليه، ينبغى عدم إصداره مطلقًا منذ الوهلة الأولى، وإنما يجب أن يصدر منشور آخر مختلف عن هذا المنشور، تجرى فيــه مناشـــدة إحساس عرابى بالولاء، قبل الإقدام على أى شيء آخر. وقد أغضبنى جــدًّا تنصُّله من تعهداته السابقة، الأمر الذى جعلنى أقف وأغادر الغرفــة، وأنـــا أقول: إنه من المستحيل التفاوض بشأن اتفاق أو أى شيء آخر فى ظل مثــل هذه الظروف. وعقب تصرفى هذا نزل الباشآن فى إثــرى وتبعــانى فـــى الشارع، ومعهما سكرتيراهما ومرؤوساهما، وهما يناديان علـــى ويقـــولان: إنهما سحبا كل ما قالاه، وأن أعتبر كل ما حدث كأن لم يكن، وأنهما لن يقدِّما بعد ذلك هذا العرض مطلقًا. وبعد أن أنهينا مقابلتنا بطريقة ودية، قلت لهما: إنى لا أستطيع توقيع أى اتفاق إلا بعد توصيل المنشور لى وبصورة رسمية، وباللغتين الفرنسية والعربية، وأنه لن يسمح لجندى واحد تركى بالنزول على أرض مصر، إلا بعد إصدار ذلك المنشور فى مصر. وهنا ظهر أن الباشيين كانا خجلانين من نفسيهما، واعترفا بأنهما أجبرا على تقديم المقترح غــصبًا عنهما". وعندما جرى إرسال تقرير عن هذه المقابلة إلى لندن، أبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين أن "حكومة صاحبة الجلالة، عجزت عن إحــداث

أى تغيير فى النصوص والبنود التى وردت فى الاتفاق العسكرى". وصدرت فى ذات الوقت للورد دفرين تعليمات بأن يبلغ الباب العالى بطريقة ودية "أنه فى ظل ضغوط الظروف الراهنة، أنه قد لا يليق بمقام إنجلترا أو تركيا أن تطول المفاوضات إلى أجل غير مسمى".

قام كل من سعيد باشا وعاصم باشا بزيارة ثانية إلى اللورد دفرين فى اليوم الرابع والعشرين من شهر أغسطس، وحاولا الحصول على بعض التعديلات فى مسودة الاتفاق. ووقعت فى اليوم الخامس والعشرين حادثة أظهرت مدى عدم جدية السلطان فى التأكيدات التى قدمها للحكومة البريطانية. وأبرق اللورد دفرين إلى اللورد جرانفيل: "يؤسفنى إبلاغ سيادتكم أنه على الرغم من قيام كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية بتحرير رسالة يطلبان فيها إطلاق سراح الرعاة والبغالة المستخدمين من قبل المقاولين، والسماح لهم بالتوجه إلى مصر بصحبة الحيوانات التى جرى شحنها من ميناء أوديسا **Odessa** ومن ميناء أزمير والتى سيستخدمها جيشنا، فإن أمرًا لاحقًا صدر من القصر بإلغاء ذلك القرار. كما صدر أمر آخر من القصر يهدد بسجن أولئك الذين قاموا بتوريد ستمائة سرج كانت مطلوبة من قبل المقاولين لاستعمالها مع هذه البغال".

وبذلك يكون الوقت المطلوب فيه التعاون من جانب الأتراك قد فات أوانه وضاع. وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر أغسطس أبرق السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل يقول: "يبدو أن ما قام به السلطان يرمى إلى منع المتمردين من الاعتقاد بأن السلطان قلق بحق فى مسألة مساعدتهم؛ وعليه فإن المساندة المعنوية، التى يمكن لنا الحصول عليها جراء تحالفنا مع تركيا، لم يعد بإمكاننا بعد، الحصول عليها. وقد عبر كل من شريف باشا ورياض باشا تعبيرًا صادقًا عن قلقهما البالغ بشأن تجنب المصاعب التى

يمكن أن ينطوى عليها وصول القوات التركية، وهما متفهمان بصفة خاصة للمضاعفات التى يمكن أن تترتب على وجود هذه القوات فى البلاد".

اجتمع المندوبون الأتراك مرة أخرى مع اللورد دفرين، فى اليوم السابع والعشرين من شهر أغسطس، وأبلغوه أنهم يقبلون بلا قيد أو شرط نصوص الاتفاق الذى وافقت عليه الحكومة البريطانية. وجرى بعد ذلك توقيع الاتفاق على الفور، وعليه سيجرى توقيع المنشور الذى يُعَرض بعرابى ويصفه بالتمرد والعصيان، وأن يتم نشر ذلك المنشور فى مصر، ثم يجرى إرساله بعد ذلك إلى السفير البريطانى. كان معلومًا أن الحكومة النمساوية كانت تشعر بالقلق إزاء اتفاق كل من إنجلترا وفرنسا. ومن باب احترام آراء الحكومة النمساوية، وليس أى شيء آخر، أبرق اللورد جرانفيل، فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أغسطس إلى اللورد دفرين، ليخوله سلطة الموافقة على الاتفاق طبقًا للشروط التالية: "أنه يتعين على الفور الإفراج عن الحيوانات، والإمدادات، والأشخاص المطلوبين للحملة البريطانية، وأن يقطع السلطان وعدًا بالمساعدة على نقل هذه الأشياء إلى مصر؛ ولابد من الحصول على تأكيد بعدم إثارة أية عقبات أو معوقات بعد ذلك؛ وأنه لابد من إصدار منشور عصيان عرابى على الفور، وأن الضباط البريطانيين، الذين سوف يتعين إرسالهم إلى جزيرة كريت أو إلى إستنبول، حسبما يراه السلطان، ينبغى أن ينسقوا مع الضباط الأتراك العمليات التى سيجرى القيام بها. وهنا بدت الأمور كما لو كانت قد استقرت. وفى اليوم الحادى والثلاثين، أبراق اللورد جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت بما يفيد ذلك".

وفى ذات اليوم أعرب سعيد باشا للورد دفرين عن حسن نيته وأن الحكومة البريطانية يتعين عليها السماح "بإنزال القوات التركية فى الإسكندرية، شريطة أن تمر القوات من خلال المدينة، ثم تتجه بعد ذلك إلى

أبى قير مباشرة". قال اللورد دفرين "إن السلطان جثا على ركبتيـــه". وأردف دفرين يقول: "وعليه فأنا أرجو حكومة صاحبة الجلالة رجاء حارًا أن تقبــل رجاء صاحب الجلالة". وعلى الرغم من قلة ثقة اللورد دفرين القلية بإخلاص الأتراك، فإن الرجل كان يرى أن فرصة إقامة علاقات طيبة مع الباب العالى قد آن أوانها فى ذلك الوقت. "وعد السلطان بعمل كل ما توده حكومة صاحبة الجلالة فى مسألة المنشور، وأكد أيضًا أن النغمة الصحفية سوف تتغير". فى اليوم الأول من شهر سبتمبر أبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين يقول إن رسالته الأخيرة "غيرت الموقف"، لكن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق عى إنزال القوات التركية فى الإسكندرية. وأن الحكومة "تفضل إنزال القوات التركية فى قناة السويس". وتمكن اللورد دفرين الذى اليوم الثانى من شـــهر سبتمبر من أن يبرق بالنص النهائى للاتفاق إلى اللورد جرانفيل، وأن يصرح بأن الاتفاق جاهز للتوقيع. فى اليوم الثالث من شهر سبتمبر يـــذهب اللـــورد دفرين للقاء السلطان. "لقد أكد جلالته، تأكيدًا واضحًا، التصريحات التى أدلى بها سعيد باشا". قال السلطان: إن المنشور تجرى ترجمته إلى اللغة العربيـــة وسوف يجرى إرساله إلى اللورد دفرين على الفور. وفى اليوم الرابع مـــن شهر سبتمبر، جرى تخويل اللورد دفرين سلطة توقيع الاتفاق العسكرى فور إعلان المنشور الخاص بعصيان عرابى.

احتج كل من الخديوى وشريف باشا احتجاجًا قويًا على إنزال القـــوات التركية فى مصر. وعلى الرغم من ذلك، قرَّر اللـــورد جرانفيـــل الالتـــزام بالاتفاق الذى توصل إليه مع السلطان. وقد بدأ ذلك بمثابة إخلاص من جانب الحكومة البريطانية، كما كان دليلاً أيضًا على التواطؤ المقبل الذى مفاده أن السلطان فى هذه الساعة الأخيرة، كان يفكر فى التعامل مع عرابى من وراء ظهر كل من الحكومة البريطانية والخديوى.

بحلول اليوم السادس من شهر سبتمبر، كان منشور العصيان جاهزًا ومنشورًا فى الصحف قبل إرساله إلى اللورد دفرين. اتضح أن نص المنشور لم يكن مطابقًا لما اتفقت عليه الحكومة البريطانية. وهنا أبرق اللورد دفرين إلى اللورد جرانفيل ليقول له: "صرحت على الفور لوزير الخارجية، أنه فى ظل ذلك العمل سيئ النية الذى أدى إلى نشر وثيقة، بدون سابق إنذار، مختلفة عما تم الاتفاق عليه رسميًا بين الحكومتين، فإننى لا يمكننى التوقيع على الاتفاق؛ وأنى ينبغى على إبلاغ حكومتى بما حدث؛ وألا أندهش إذا ما توقفت المفاوضات. واعترف سعيد باشا اعترافًا كاملاً أنه كان مذنبًا فيما يمكن تسميته "عدم الاكتراث"، لكنه قال إن الخطأ جرى الوقوع فيه نتيجة الحماسة المفرطة، نظرًا لأن التعريض بعرابى واستنكار ما قام به كان أقوى فى المنشور الجديد منه فى المنشور القديم. وتعهد سعيد باشا.... بنشر تصحيح رسمى لما سبق نشره فى جريدة "وقت" vakit على أن يكون التصحيح فى الجريدة نفسها. رجانى سعيد باشا أن أخفف من الاستياء، الذى يمكن أن ينجم عن مثل هذا التصرف الذى لا يطاق، فى ذهن الحكومة البريطانية"، فى اليوم العاشر من شهر سبتمبر أبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين، موافقًا على بعض التغييرات التى طرأت على المنشور، ورافضًا لبعض التغييرات الأخرى. وجرى، فى الوقت نفسه، إبلاغ السير إدوارد ماليت، أنه نتيجة للمصاعب التى نشأت بسبب المنشور، فإن توقيع الاتفاق العسكرى قد جرى إرجاؤه. التقى فى اليوم نفسه (العاشر من سبتمبر) الوزراء الأتراك المفوضون اللورد دفرين، وكانوا قد أحضروا معهم نسخًا من مسودة الاتفاق ومسودة للمنشور الجديد. وجرت فى تلك الساعة المتأخرة، إثارة مشكلات ومصاعب أخرى. وشرح سعيد باشا للورد دفرين "باهتمام كبير" أن المطلوب هو الإبقاء على عبارة "العودة إلى بورسعيد" التى جرى حذفها من الاتفاق السابق. وبعد نقاش طويل استقر الرأى على حتمية تفسير

هذه العبارة لتكون على النحو التالى، لتعطى معنى أن "السفن التركية يتعين أن تشق طريقها إلى بورسعيد، كيما تتمكن من دخول قناة السويس". وجرى الاتصال باللورد جرانفيل تلغرافيًا للموافقة على هذا التعديل.

وفى اللحظة التى كان السلطان يضغط خلالها سعيًا إلى توقيع الاتفاق، حدث تصرف آخر بيَّن عدم تعليق أهمية كبيرة على التأكيدات المقدمة من جانب السلطان. فقد جرى بأمر من الباب العالى، حبس بعض الحمالين، الذين جرى استئجارهم بناء على طلب من اللورد "ولسلى"(*) للعمل فى خدمة الجيش فى مصر. ولم يجر إطلاق سراح هؤلاء الحمالين إلا بعد أن تقدم اللورد دفرين باحتجاج شديد على هذا الموضوع. واقع الأمر، أن اللورد دفرين، خول فى وقت من الأوقات سلطة قطع كل العلاقات الدبلوماسية مع الباب العالى.

فى عصر اليوم الثالث عشر من شهر سبتمبر أبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين ليبلغه أن بإمكانه التوقيع على الاتفاق العسكرى المقترح. وفى صباح اليوم نفسه جرت معركة التل الكبير. وهنا أصبحت الحكومة الفرنسية، التى كانت لا تحبذ الوجود التركى فى مصر، أول من يقترح أن مسألة إبرام اتفاق عسكرى مع الباب العالى لم تعد بعد أمرًا ضروريًا. وأبلغ الخديوى السير إدوارد ماليت أنه "إذا كان هناك ما يدعم قيمة الانتصار، فإن ذلك يتمثل فى أن الانتصار أزال كل ذرائع توقيع اتفاق مع تركيا. وقال الخديوى: إنه كان ينظر بخيبة أمل شديدة، إلى الخطر الذى كان يمكن أن ينزل بمصر، لو أن السلطان استطاع، من خلال وجود قواته، الحصول على موطئ قدم فى البلاد".

(*) قائد جيش الاحتلال البريطانى لمصر. (المراجع)

كان السلطان قبل وصول هذه الرسالة، قد أرسل في طلب اللورد دفرين وأبقاه إحدى عشرة ساعة في القصر، ليناقش معه مجموعة من التغييرات الأخرى التي كان يود إحداثها في كل من الاتفاق والمنشور. ووصلت الأمور أخيرًا إلى منتهاها في اليوم الثامن عشر من شهر سبتمبر، وذلك عن طريق إرسال البرقية التالية من اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين: "تقدر حكومة صاحبة الجلالة تمامًا حقيقة وجود اتفاق تام وتفاهم كبير بين حكومة السلطان وحكومة صاحبة الجلالة حول المسألة المصرية، وبخاصة موضوع تمرد عرابي باشا وموقف صاحب السعادة الخديوي. ونظرًا لضياع فرصة عقد اتفاق عسكري بيننا وبين تركيا، فإن حكومة صاحبة الجلالة تحس بالسعادة والفرحة لأنه لم يعد هناك داع لمناقشة المصاعب التي أثارها جلالته. وعليه فإن سيادتكم مفوض في أن تبلغوا السلطان وبمنتهى الأدب، الأمر الذي صدر إليكم بإنهاء التفاوض بشأن هذه المسألة".

قال اللورد دفرين في معرض تلخيصه لهذه الأحداث: "كل ما أستطيع قوله، هو أني حاولت من البداية إلى النهاية استعمال كل الطرق الممكنة لإقناع الحكومة التركية بسرعة التصرف، وأن تُسَوَّى الأمر بعيدًا عني..... وجاء تصرف الحكومة التركية متعارضًا مع مصالحها بشكل واضح، الأمر الذي جعل أوروبا تسيء الحكم على الموقف. وفي الوقت الذي كانت الحكومة التركية تود فيه الإساءة إلى سمعتي باعتباري رجلاً أمينًا، فإنها من جانب آخر كانت تُقَوِّي تلك السمعة بصفتي رجلاً دبلوماسيًّا، فقد ساد في ذلك الوقت اعتقاد مفاده أن التأخير عن توقيع الاتفاق لا يمكن أن يكون ناتجًا عن قِصَر نظر الحكومة الذي يفضي إلى عدم الفهم، وإنما عن مكر ميكافيلي من جانب السفير البريطاني"(*).

(*) المقصود نجاح السفير البريطاني في إستنبول (اللورد دفرين) في اصطناع وسائل ميكيافلية ماكرة في التعامل مع الموقف. (المراجع)

أوجز اللورد جرانفيل أيضًا المفاوضات المصرية فى رسالة إلى اللورد دفرين، بتاريخ اليوم الخامس من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٢الميلادى، اختتمها بما يلى: "يوضح ملخص الأحداث هذا أن التصرف الانفرادى الذى فُرض على حكومة صاحبة الجلالة لم يكن من صنعها هى. فقد أكدت حكومة صاحبة الجلالة منذ اللحظة الأولى التى أصبح واضحًا فيها أن النظام لا يمكن استعادته فى مصر إلا بواسطة قوة خارجية، أن تلك القوة يجب توفيرها بواسطة السلطان باعتباره ملكًا لمصر. واقترحت الحكومة البريطانية ذلك الحل على المؤتمر، وقمت أنت بدورك بانتهاز تلك الفرصة ورحت تنقل هذا الحل إلى صاحب الجلالة هو ومستشاريه. وعندما باءت بالفشل جهودنا فى إقناع الحكومة التركية بالتدخل فى مصر، فى ظل شروط ترضى أوروبا، وعندما أصبح من الضرورى توفير السلام والأمن لقناة السويس، قمنا بالاستعداد لهذه المهمة بالاشتراك مع فرنسا، وبالتعاون مع الدول الأخرى التى على استعداد للانضمام إلينا. وجهنا دعوة خاصة إلى إيطاليا للمشاركة فى هذه الترتيبات. وقد أدى استمرار التمرد إلى الإضرار بسلطة الخديوى، وأحال مصر إلى حالة من الفوضى، طلبنا من فرنسا وإيطاليا المشاركة معنا فى قمع هذه الفوضى؛ وعندما رفضت هاتان الدولتان القيام بذلك كنا لا نزال نحث الباب العالى على إرسال قوات، فى ظل إصرارنا على شروط حاكمه فيما يتعلق بوحدة العمل. لكن، قبل أن تعقد الحكومة التركية عزمها على توقيع الاتفاق العسكرى، كان نجاح سلاحنا قد وضع حدًّا لذلك العصيان المسلح.

أفضنا فى تفاصيل هذه المفاوضات لأنها تعد مثالاً عجيبًا على الأسلوب الدبلوماسى الذى درجت الحكومة العثمانية على استعماله. والأتراك، كأمة، لها بعض الخصائص والسمات الطيبة على الرغم من أنها

قد تكون خشنة فى بعض الأحيان. لكن يبدو أن هناك نوعًا من الشلل يبدو وكأنه يؤثر على السواد الأعظم من الأتراك الذين يشغلون المناصب العالية. وتظهر بشدة ازدواجية الحكومة العثمانية وقصر نظرها فى كل جانب من جوانب هذه المفاوضات(*).

الأمر هنا لا يتطلب منا الدخول فى تفاصيل العمليات العسكرية التى جرى بها قمع التمرد العسكرى فى مصر. فقد جرى وصف هذه العمليات فى كتاب أصدرته وزارة الحرب البريطانية، كما تناولت بعض الكتب الأخرى هذه العمليات بشيء من التفصيل. يكفى القول هنا إن اللورد ولسلى وصل إلى الإسكندرية فى اليوم الثالث عشر من شهر أغسطس. وكانت بعض العمليات المتفرقة قد جرت قبل ذلك فى المنطقة المجاورة للإسكندرية. وقرر اللورد ولسلى الهجوم على القاهرة من ناحية الإسماعيلية(١). وجرى الاستيلاء على القناة على الرغم من صراخ وشكاوى السيد ديلسبس. وفى اليوم الثالث عشر من شهر سبتمبر جرى إخراج الجيش المصرى كلية من التل الكبير(٢). وعلى الفور جرى دفع قوة صغيرة من الخيالة إلى القاهرة، التى جرى

(*) هذه وجهة نظر كرومر بشأن الأتراك وفيها الكثير من المبالغة الناجمة عن شعوره الخاص. (المراجع)

(١) كان السيد/ ولفريد سكاون بلنت قد حذر عرابى من أنه ربما يتم الهجوم عليه من ناحية الإسماعيلية. يقول بلنت (راجع كتاب التاريخ السرى للاحتلال الإنجليزى لمصر ص ٢٢٨): "أعتقد أن عرابى قام بناء على هذا التلميح، بمراقبة الخطوط العسكرية فى التل الكبير".

(٢) كنت فى الهند فى ذلك الوقت. وفى اليوم الثانى والعشرين كتب إلى اللورد ولسلى من الإسماعيلية: "أتمنى أن أضرب عرابى ضربة عنيفة جدًا فى موعد غايته اليوم العاشر أو الثانى عشر من شهر سبتمبر على أكثر تقدير". كان اللورد ولسلى يبعد حوالى أربع وعشرين ساعة عن نبوءته.

الاستيلاء عليها دون إطلاق طلقة واحدة. **Kinglake**. وفى شخص الميجور واطسون، ومعه كتيبتان من تشكيل حُرَّاس الدراجون الرابع، وفصيلة من المشاة الراكبة، الذين قاموا باحتلال القلعة مساء اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر، تحققت نبؤة كينجليك **Kinglake** بأن أصبح للإنجليزى موطئ قدم راسخة على ضفاف النيل، وجلس أيضًا فى مقاعد المؤمنين". واستسلم عرابى هو ورفاقه، الذين لم يكشفوا طوال هذه العملية عن سمة واحدة جديرة بالاحترام والإعجاب(١).

لا طائل إلى حد ما فى معظم الأحيان، من وراء التكهن بما كان يحدث فى السياسة، ولكنى لا أستطيع إنهاء هذا الجزء من الكتاب دون مناقشة مسألة حتمية وعدم حتمية الاحتلال الأجنبى لمصر. ليس هناك شك فى ارتكاب بعض الأخطاء. وهذا من منطلق سوء فهم الطابع الحقيقى للثورة العرابية(٢). كانت تلك الحركة أكثر من مجرد تمرد عسكرى. كانت تلك الحركة، تشترك إلى حد ما مع الحركات الوطنية فى مسألة حسن النية. لم تكن تلك الحركة، فى واقع أمرها، موجهة أصلاً ضد الأوروبيين أو التدخل الأوروبى فى الشئون المصرية، على الرغم من أن التحامل المعادى لأوروبا كان له سلطان كبير على أذهان زعماء هذه الحركة. كانت هذه الحركة، إلى حد

---

(١) يقول السيد/ ولفريد سكاون بلنت على الرغم من تعاطفه مع عرابي، فى معرض كلامه عن الحقيقة التى مفادها أنه لم يحاول تناول القوات المصرية فى الميدان: "وقد عزا الطاعنون فى سمعة الرجل امتناعه عن الحديث فى هذا الأمر، إلى جبنه الحقيقى، وأن من الصعب تجاهل حقيقة هذا الأمر" ــ التاريخ السرى... إلخ ص ٣٨٥ .

(٢) يقول السير دونالد ماكنزى والاس، الذى رافق اللورد دفرين إلى مصر والذى أتيحت له فرصة بناء رأى عن هذا الموضوع: "ليس هناك شك مطلقا فى أن الحكومة البريطانية كلها لم تفهم الطابع الحقيقي للحركة الثورية المصرية". ــ راجع كتاب: مصر والمسألة المصرية. ص٣٦٥.

كبير، حركة مصرية مضادة للحكم التركى. وعلى الرغم من وجود شيء من الأمل فيما قبل موضوع المذكرة المشتركة، فى العمل على توجيه هذه الحركة، وعلى الرغم أيضًا من أنى من أنصار الرأى الذى مفاده أنه كان لابد من بذل جهد لتوجيه هذه الحركة، فلابد هنا من الاعتراف أن فرص الفشل كانت تفوق فرص النجاح فى هذا الصدد. وإذا ما نحينا جانبًا مسألة التفاصيل، وبدأنا الحديث، فى ضوء ما لدينا من معرفة عن مختلف طبقات المجتمع المصرى، أجدنى أسائل نفسى، عن أماكن تواجد العناصر اللازمة لتشكيل حكومة مستقرة، فى ضوء المبدأ الذى يقول: "مصر للمصريين"، إذا ما استبعدنا الفئات التالية: أولاً، الأوروبيين بكل معارفهم وخبراتهم وثروتهم، وقدرتهم على الحكم؛ ثانيًا، الخديوى، الذى كان سيحل محله مصرى أمى، من نوعية عرابى أو محمود سامى؛ ثالثًا، السوريين والأرمن بكل جدهم ومثابرتهم فى العمالة التى تتطلب القدرة على الاحتمال فترات طويلة؛ رابعًا الأرستقراطية المحلية، المكونة إلى حد كبير من الأتراك، الذين كانوا فى ذلك الوقت يشكلون كبار ملاك الأراضى فى البلاد، والذين كانت عادات وتقاليد الطبقة الحاكمة مقصورة عليهم؛ هذا فى الوقت الذى استطاع فيه الوطنيون هم والمتمردون أن يتخلصوا من هذه الطبقات كلها، والتى كانت قائمة بالحكم وقتئذ، وتوالوا على حكم البلاد طوال قرون عدة، إذا ما نحينا كل هؤلاء جانبًا، نجد أن البقية الباقية كانت عبارة عن مجموعة السكان الفلاحين، الذين كانوا يغطون فى غياهب الجهل، والذين كانوا لا يعبئون بمن يحكمهم شريطة ألا يرهقهم بالضرائب، والذين تمثلت أفكارهم الأساسية، طوال الحركة العرابية، فى تمزيق أغلال المرابين اليونانيين والسوريين؛ ثانيًا، عدد محدود من صغار الملاك، ومشايخ القرى، والعمد،... إلخ، الذين كانوا يشكلون أثرياء الريف، والذين كانوا بمعزل عن الفلاحين فيما يتعلق بالمعرفة والقدرة على

الحكم؛ ثالثًا، الأقباط، الذين كان دينهم، سيمنعهم، آجلاً أم عاجلاً، من العمل فى انسجام تام مع العرب، والذين حتى وإن تسامح معهم السكان المسلمون، لا يمكن أن يكون لهم أى نفوذ أو تأثير على المسلمين، وحتى لو سلمنا بحصول الأقباط على ذلك النفوذ أو التأثير، فإنهم لن يتمكنوا من توظيفه من أجل المصلحة العامة للبلاد؛ رابعًا، كان هناك أيضًا التسلسل الهرمى لعلماء الأزهر. هذا التسلسل الأخير، على الرغم من صغر عدده، كان، إلى حد كبير، يشكل أكثر هذه الطبقات التى سبق الإشارة إليها، نفوذًا وتأثيرًا. كانت الروح التى تدب فى تلك الطبقة، فى المقام الأول وفي كل الأحوال، قد انتقلت إلى الجماهير. ربما كان علماء الأزهر، بمثابة يعاقبة(*) الحركة، الذين كانوا سيقومون بحكم رجعيتهم، سواء أكانوا من الوطنيين أم العسكريين، بتدمير كل بادرات الحضارة التى جرى غرسها فى مصر. هؤلاء العلماء شأنهم شأن علماء فرنسا ـ ولولا تدخل يد أقوى منهم ـ كان يمكن أن يحتفظوا بالسلطة، بعد أن تكون البلاد قد اجتازت فترة انتقالية كارثية وحادة ـ إلى أن يثبت بوضوح عجزهم عن الحكم، ولو قدر لنفوذ هذه الطبقة أن يصبح هو المهمين، لكان الفساد وسوء الحكم والقمع أكبر بكثير مما شهدته مصر من هذه الأمور فى الفترات السابقة. وكان يمكن أن تجرى أيضًا محاولة لا لتقنين الحكم وحده وإنما أيضًا لتقنين الحياة الاجتماعية فى البلاد على أساس من مبادئ الدين الإسلامى العتيقة والمهجورة والتى تتعارض مع أفكار الحضارة الحديثة(**).

(*) جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابى فى عصر الثورة الفرنسية. (المترجم)

(**) لا تستحق عبارات كرومر عن مبادئ الإسلام أى تعليق؛ لأنها تكشف عن مدى جيله وتعصبه. (المراجع)

يمكن القول إن مصر فى ذلك الوقت كانت تشكل جزءًا من أوروبــا. فهي تقع على الطريق المؤدية إلى الشرق الأقصى. وأن أهميتها لا يمكن أن تغيب عن أعين الدول الأوروبية كلها، وعن أعين إنجلترا بصفــة خاصــة. ولا يغيب عن البال أن عددًا كبيرًا من الأوروبيين، وإن شئت فقــل جاليــة كبيرة من الأوروبيين، والمشرقيين من غير المصريين، اتخذوا من مــصر مُقامًا لهم. وجرى تدفق رأس المال الأوروبى فى الريف بدرجة كبيرة. يزاد على ذلك، أن الحقوق والامتيازات الأوروبية جرت المحافظة عليها، وقد أدى ذلك إلى إثارة الكثير من المسائل المعقدة، التى يحتاج حلها إلى قدر كبير من العبقرية والخبرة الفنية. ونشأت المؤســسات الغربيــة فــى الريــف. هــذه الامتيازات الممنوحة للأجانب تلحق الضرر بحقوق السيادة الداخليــة التــى يتمتع بها الحكام والمجالس التشريعية فى معظم البلاد. إن سكان مصر غير متجانسين وهم قوم من شعوب شتى بشكل لا مثيل له فى أى مكــان آخــر. وعلى الرغم من أن الدين السائد فى مصر هو الإسلام، فليس هناك فــى أى بلد آخر من بلاد الدنيا، خليط من الملل المتباينة، مثل الخلــيط الــذى بــين الطوائف المهمة من المجتمع المصرى.

كان لابد، فى ضوء هذه الغرائب المألوفة أن نأخذ بعين الاعتبــار أن الجيش فى العام ١٨٨٢ الميلادى كان فى حالة تمرد؛ وكانت خزانة الدولــة مفلسة؛ واختلت قواعد كل فرع من أفرع الإدارة؛ وتلقت أنظمة الحكم العرفية القديمة، التى حُكِم البلد بمقتضاها قرونًا طويلة، ضربة شديدة، فى حين، لــم يجر فى ذات الوقت، إقامة حكومة منظمة وتستند إلى القــانون محــل تلــك الحكومة.

ترى، هل يرجح لحكومة مشكلة من هذه العناصر الفجَّة التــى ســبق الإشارة إليها، وبقيادة رجال لهم مثل قدرة عرابى الضعيفة هو ومساعديه، أن

تكون قادرة على السيطرة على تلك الآلة المعقدة؟ هل كان مرجحًا لـشيوخ الجامع الأزهر أن ينجحوا، في الوقت الذي لم يصب فيه توفيق باشـا، هـو ووزراؤه، أصحاب الاستنارة والتعليم النسبي، الذين كانوا يتصرفون بـوحي وإرشاد من واحدة من أقوى الدول الأوروبية، سوى نجاح محدود بعد عمـل دؤوب؟ ليس هناك سوى إجابة واحدة على هذه التساؤلات كلها. قـد يـرى السياسيون العاطفيون أن الطابع الوطني الراهن للحركـة كـان سـببًا مـن الأسباب التي كتبت الفشل عليها؛ والسبب في ذلك، أن مسألة تأكيـد الطـابع الوطني لهذه الحركة، كان يحتم معارضتها لا للأوروبيين فقط وإنما أيـضًا للعناصر الشرقية الأجنبية في الحكومة المصرية والمجتمع المصري، يضاف إلى ذلك، أنه ليس من الطبيعي لأية حركة مماثلة أن تحقق، في ظل الظروف الراهنة للمجتمع المصري، نجاحًا أفضل مما وصلت إليه حركـة عرابـي. وعليه فإن التنفيذ العاجل لسياسة "مصر للمصريين"، بالشكل الذي تـصوره العرابيون في العام ١٨٨٢ الميلادي كان ولا يزال أمرًا مستحيلاً.

يسجل التاريخ، في واقع الأمر، بعضًا من التغييـرات الجذريـة فـي أشكال الحكومة التي أُخضِعت لها الدولة دون الإخلال بمصالح هذه الدولـة إخلالاً تاما. لكن نحن نشك فيما إذا كان هناك مثال يمكـن الإشـارة إليـه، باعتباره دليلاً على انتقال مفاجئ في السلطة، في أي مجتمع من المجتمعات المتحضرة أو شبه المتحضرة، إلى طبقة جاهلة كما هو الحال في المصريين الذين نتحدث عنهم هنا، وبالشكل الذي كانوا عليه في العام ١٨٨٢ الميلادي. هذه النوعية من المصريين كانت تشكل واحدًا من الشعوب المستعبدة، منـذ قرون مضت. فقد توالى على حكم مصر كل مـن الفـرس، واليونـانيين، والرومان، والعرب من الجزيرة العربية وبغداد، والجراكسة، وأخيرًا الأتراك العثمانيين، لكن يتعين علينا العودة إلى السوابق المبهمة والمشكوك فيها والتي

تعود إلى أزمان الفراعنة، كيما نهتدى إلى فترة أو حقبة كانت مصر خلالها محكومة بواسطة المصريين. والمصريون أيضًا فى الوقت الحاضر، لا يبدو أن لديهم من السمات والخصائص التى تجعل هذه المسألة أمرًا مطلوبًا أو ملحًا عندهم، سواء أكان ذلك لمصالحهم الخاصة أو لمصلحة الدول المتحضرة بشكل عام، وهذا بحد ذاته لا يحتم رفعهم إلى فئة الحكام المستقلين الذين يتمتعون بحقوق السيادة الداخلية الكاملة.

على كل حال، إذا كان الاحتلال الأجنبى أمرًا محتومًا، أو شبه محتوم، فذلك يقتضى معرفة ما إذا كان الاحتلال البريطانى هو المفضل عن أى نوع من الأنواع الأخرى من الاحتلال. والرد على هذا السؤال من وجهة نظر مصرية خالصة، لا يمكن أن يتطرق الشك إليها بأى حال من الأحوال. هو أن التدخل من جانب أية دولة من الدول الأوروبية مفضل على التدخل التركى. وهذه هى الجدارة الخاصة التى كشف عنها الإنجليز فى حكمهم للأعراق الشرقية، تشير بالبنان إلى إنجلترا باعتبارها أقدر وسيلة وأكثرها فاعلية فى إدخال الحضارة بصورة متدرجة إلى مصر. إن مسألة حدوث احتلال إنجليزى ــ فرنسى، أو إنجليزى ــ إيطالى، التى استطعنا الهروب والنجاة منها، كان يمكن أن تكون كارثة على المصالح المصرية، وكان يمكن أن تسبب اضطرابًا فى نهاية المطاف، وإن لم يكن تؤدى إلى خلاف كبير بين إنجلترا من ناحية وفرنسا أو إيطاليا من الناحية الأخرى.

الحسنة الوحيدة التى يمكن أن تعزى إلى التدخل التركى هى أنه كان سيكفى إنجلترا مئونة المسئولية عن التدخل. وقد أوضحنا من خلال روايتنا لهذه القصة، أن سياسة الدولتين الغربيتين، فى المراحل الأولى من الإجراءات - والتى كانت تسترشد بمشاعر العداء الفرنسى للأتراك، لم تكن من النوع الذى يدعو إلى التعاون التركى أو يحبذه. وفى فترة لاحقة، نجد أن

السلطان بلغ من قصر النظر حدًّا جعله ينتحر سياسيًا فى وقت كان فيه العمل التركى أمرًا ملحا وضروريا. ربما كان من الأفضل أن تصل الأمور إلى هذا الحال، إذ كان مرجحًا تمامًا أن يصبح التدخل التركى فى مصر والمصحوب كما سبق أن رأينا بشيء من التآمر، والفساد، والارتباك المـــالى والإدارى، مجرد مقدمة لمضاعفات دولية أخرى أكثرة خطورة.

ونحن إذا ما استنفدنا الذرائع الأخرى، نجدنا نصل إلى استنتاج مفـــاده أن التدخل العسكرى البريطانى المسلح، فى ظل الظروف الخاصة المحيطـــة بهذا الموضوع، كان هو الحل الوحيد الممكن لكل المصاعب والعقبات فـــى العام ١٨٨٢. والأرجح أنه كان أفضل الحلول. جاءت الاعتراضـــات علـــى التدخل البريطانى، واضحة وضوحًا تاما. كان من السهل التنبؤ بأنه فى ظل وجود حامية بريطانية فى مصر، ستصبح العلاقات غير ودية مع كـــل مـــن فرنسا وتركيا. وفيما يتعلق بفرنسا بصفة خاصة فإن خطر تـــوتر العلاقـــات توترًا شديدًا وخطيرًا كان أمرًا قائمًا. يزاد على ذلك، أننا خسرنا مزايا موقعنا كدولة بحرية. لقد حتم احتلال مصر جر إنجلترا إلى حلبة السياسة القاريـــة. هذا يعنى أن وجود حامية بريطانية فى مصر أثناء الحرب يمكن أن يكـــون نقطة ضعف بدلاً من أن يكون من نقاط القوة. هذا يعنى أيضًا أن وضعنا فى مصر، تسبب لنا فى موقف دبلوماسى صعب، نجم عنه أن كل الدول التـــى كنا نختلف معها فى الرأى فى مسألة من المسائل غير المصرية، أصبحت فى موقف يسمح لها بالانتقام منا عن طريق الاعتراض على سياستنا فى مصر. يزاد على ذلك، أن الحقوق والامتيازات التى كانت لمختلف الدول الأوروبية فى مصر سهلت ويسرت مسألة الانتقام هذه.

ونحن لا نشك فى قوة هذه الأسانيد والحجج. ويتمثل الرد علـــى هـــذه الحجج فى أنه كان من المستحيل على بريطانيا العظمى أن تسمح لأية قـــوة

أوروبية أخرى باحتلال مصر. وعندما أصبح واضحًا أن الأمر يستلزم شكلاً من أشكال الاحتلال الأجنبى، وأن السلطان لن يتحرك إلا فى ظل شروط يستحيل قبولها، وأنه لا يمكن الحصول على تعاون فرنسى أو إيطالى، قامت الحكومة البريطانية بالعمل على وجه السرعة وبشيء من الحيوية. والأمم الكبيرة لا يمكن أن تتنصل من المسئوليات التى يفرضها عليها تاريخها ووضعها فى هذا العالم. التاريخ البريطانى حافل بالأمثلة التى توضح ليس فقط اندفاع الحكومة الإنجليزية والشعب الإنجليزى إلى فعل ما هو صواب فقط وإنما إلى ما يتفق أيضًا مع المصالح البريطانية. وهذا هو ما نصح به ديموستنيز(*) Demosthenes إخوانه المواطنين. وعلى الرغم من حدوث بعض الأخطاء فى التفاصيل، إلا أن ذلك كان هو المبدأ السليم، الذى التزمت به الحكومة البريطانية فى تعاملها مع الشئون المصرية فى العام ١٨٨٢ الميلادى.

(*) خطيب ومتكلم إغريقى مفوه عاش فى القرن الرابع قبل الميلاد. (المترجم)

الفصل الثامن عشر

بعثة دفرين

من سبتمبر ١٨٨٢ إلى أغسطس ١٨٨٣

السياسة البريطانية، محاكمة عرابى، استقالة رياض باشا، نفى المعتقلين السياسيين ، المحكمة العسكرية، تعويضات الإسكندرية، إلغاء المراقبة الثنائية، فض التفاهم الإنجليزى-الفرنسى، تقرير اللورد دفرين Dufferin، وصولى إلى مصر.

كانت نبوءة كينجليك تفيد أن الإنجليزى سوف تترسخ قدمه فى وادى النيل، وبذلك تكون تلك النبوءة قد تحققت، عندما رسخ الإنجليزى قدمه، لكنها لم تترسخ تمامًا، فما إن وضع الإنجليزى قدمه، حتى راح يناضل من أجل سحبها مرة أخرى تخوفًا مما أقدم عليه. وبعد ساعات قليلة من خوض معركة التل الكبير، صدرت تعليمات السير إدوارد ماليت بأن يرسل إلى لندن "بأسرع ما يمكن، مقترحات عن الجيش، والمالية، والإدارة فى المستقبل". وصدرت للورد دفرين فى ذات الوقت تعليمات مفادها أن "حكومة صاحبة الجلالة تمعن النظر فى مسألة البدء قريبًا فى سحب القوات البريطانية من مصر".

وُجِّه اللوم، فى فترة لاحقة، إلى الحكومة البريطانية لأنها لم تعلن مصر محمية بريطانية. وجرى فى تقديم التماس موقع من ٢٦٠٠ مقيم أوروبى فى الإسكندرية إلى اللورد دفرين يطلبون فيه استمرار الاحتلال الإنجليزى لمصر. كان المصريون بصورة عامة ينظرون إلى التدخل البريطانى بارتياح.

ومما لا شك فيه، أنه لو جرى تدعيم موقف الحكومة البريطانية تدعيمًا قويًا بعد الاحتلال مباشرة، لأدى ذلك إلى التغلب على كثير من المصاعب التى اعترضت طريق الإصلاح. يزاد على ذلك، أن اتباع مثل هذه السياسة، كان يمكن أن يشكل خرقًا للثقة التى بين إنجلترا وأوروبا. أضف إلى ذلك أنه كان هناك شك بالغ فى مدى تأييد أو عدم تأييد هذه السياسة فى إنجلترا. وهنا يمكن القول: إن تنفيذ سياسة من هذا القبيل، فى ضوء الأهداف العملية كلها، كان أمرًا مستحيلاً وغير مرغوب فيه.

يزاد على ذلك، أننا يجب أن نلاحظ أن مجرد إعلان مصر محمية بريطانية كان لا يمكن أن يؤثر بحال من الأحوال على حقوق وامتيازات الأوروبيين فى مصر(١)، ومعروف أن هذه الحقوق والامتيازات هى التى

---

(١) أعلنت الحكومة الفرنسية الحماية على تونس فى العام ١٨٨٤، لكن كان لابد من إجراء مفاوضات مع الدول قبل تعديل نظام الامتيازات. وصف مصدر وثيق المصاعب التى وضعها وجود المصالح الأجنبية فى طريق الإدارة الفرنسية لتونس وصفًا دقيقًا تحت اسم مستعار P. II. X، جاء على النحو التالى:-

"إن الصعوبات التى كانت تهدف إلى اعتراض طريق كل من الإصلاح المالى وسيطرتنا، تعد قليلة نسبيًا إذا ما قورنت بالمعضلات المتشابكة التى أوجدتها قوة التشريعات الأوروبية وتعددها فى تونس، وبذريعة حماية الأوروبيين من تعسف وفوضى حكومة البايات أعطت الامتيازات الأجنبية الأوروبية، امتيازات كان يتسع نطاقها كلما ضعفت السلطة المحلية، فالذى كان فى الأصل استثناء بات أقوى من=

أدت إلى عرقلة تقدم الإصلاح مع بدايات الاحتلال البريطانى. من هنا فإن مسألة تأكيد نتيجة من هذا القبيل تحتم ضم مصر ضمًا كليًا أو جزئيًا.

ويتعين علينا، فى ذات الوقت، الاعتراف بأن الموقف فى مصر لم يكن مفهومًا من الحكومة البريطانية ومن الرأى العام البريطانى فى ذلك الوقت. يزاد على ذلك أن السياسة الحزبية ألقت بنذرها السامة على الإجراءات الإنجليزية، وزادت من أخطار المشكلات الحقيقية التى كان يتهددها الخطر. كان أمام الحكومة البريطانية سياستان بديلتان. تمثلت السياسية الأولى فيما يمكن تسميته الجلاء السريع؛ فى حين تمثلت السياسة الثانية فى سياسة الإصلاح. لم يكن مفهومًا تمامًا أن تبنى سياسة من هاتين السياستين يدمر السياسة الأخرى تدميرًا كاملاً. كان انسحاب القوات البريطانية يعنى قسوة المعاملة مع الثوار، وإنشاء حرس من الجنود الأجانب (كالحرس البريتورى)، على أن يقوموا بإخماد كل الاضطرابات باستعمال القوة المسيطرة، وينشئ من جديد حكمًا استبداديًا، وكذلك التخلى عن كل المحاولات الخاصة بإدخال مختلف الإصلاحات التى تصاحب الحضارة الأوروبية. وعلى الجانب الآخر، نجد أن انتهاج سياسة الإصلاح ينطوى على إطالة أجل الاحتلال البريطانى إلى أجل غير مسمى، وزيادة التدخل الأوروبى، الذى يستحيل التقدم بدونه.

كانت مسألة معارضة الرأى العام فى إنجلترا تسليم المصريين لحكم الباشاوات الأتراك المطلق أمرًا طبيعيًا ويستحق الثناء، لكن عادة لا يثبت على رأيه، ذلك الأمر الذى يميز السياسة الإنجليزية فى معظم الأحيان،

= القاعدة، الأمر الذى أدى إلى إصابة الإدارة الأهلية، شيئًا فشيئًا بالشلل التام".
(عن كتاب، السياسة الفرنسية فى تونس، ص٣٦٠)
"هذا الاقتباس من ترجمة السيدة/ لمياء أحمد السقا، المترجمة الفورية من اللغة الفرنسية وإليها فى وكالة أنباء الشرق الأوسط بجمهورية مصر العربية".

فالشعب الذى نادى بأعلى صوته مطالبًا بالسيطرة على الباشوات، كان هو الشعب نفسه الذى عارض بشده انتهاج الطريقة الوحيدة التى يمكن بها السيطرة على الباشوات سيطرة فاعلة. كان الشعب البريطانى يود سحب القوات البريطانية، ويؤمن فى الوقت نفسه، كل تلك المزايا التى لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق تواجده المستمر فى البلاد. لم يفتر الساسة الحزبيون عن التعبير عن انتقادهم الشديد لكثرة عدد الأوروبيين العاملين فى مصر. كانت تلك صيحة جريئة فى ذلك الوقت؛ نظرًا لأن الجمهور البريطانى كان يقدر مدى الاحتياج إلى الوكالة الأوروبية فى حالة إذا ما تقرر انتهاج سياسة إصلاحية. يزاد على ذلك أن محاولة تحقيق هدفين، هما أصلاً متضاربان مع بعضهما البعض، هى التى جعلت سياسة الحكومة البريطانية فى حقيقة الأمر، تبدو مترددة وغير واثقة بنفسها.

كشف ذلك التردد عن نفسه عقب الاحتلال مباشرة فى المعاملة التى لقيها عرابى هو وزعماء الثورة الآخرون. والذى لا شك فيه، أن عرابى باعتباره أحد رعايا الخديوى، كان متهمًا بالخيانة والتمرد، كما أنه بحكم كونه ضابطًا فى الجيش يعد متهمًا أيضًا بالتمرد. ولو جرت محاكمة عرابى أمام محكمة عسكرية، وأعدم رميًا بالرصاص، بعد إلقاء القبض عليه، فذلك كان يمكن أن يعنى أن العدالة أخذت مجراها. على الجانب الآخر، كان بعض الإنجليز ينظرون إلى عرابى باعتباره بطلاً، ومن وجهة نظر سياسية محضة، فإن مسألة رفعه إلى مراتب الشهداء كان يثور من حولها جدل كبير. الأكثر من ذلك، أنه ليس من السهل- فى ضوء ارتباط الأمر بالأخلاق العامة- تحديد المرحلة التى تبدأ أو تنتهى عندها مشروعية الثورة، ومن الصعب أيضًا تحديد المرحلة التى يخرج عندها من يقوض السلام ويخل بالأمن، من دائرة المتظاهر العام المعادى للمجتمع، لكى يصبح زعيمًا فى حركة سياسية نشأت لبلوغ أهداف تحظى، فى أضعف الأحوال بقدر معين

من التعاطف؛ يزاد على ذلك أن من الصعوبة بمكان تبرير التمرد الفاشل، أو المحافظة على أولئك الذين كانوا ضالعين فى إحداث ذلك التمرد وجعلهم لا يتلقون أشد العقاب الذى يترتب على ما قاموا به. أضف إلى ذلك أنه حتى مع وجهة النظر هذه، لم يكن سهلاً تحديد مصير عرابى. ولو تُرك عرابى وشأنه، لما كان هناك شك مطلقًا فى نجاحه. إن افتقار عرابى إلى النجاح يرجع بالدرجة الأولى إلى التدخل البريطانى. وعليه، فإن الحكومة البريطانية هى وحدها التى لها الحق الكامل فى تحديد مصير عرابى. وقرار هذه الحكومة لا يرقى إليه الشك. يضاف إلى ذلك أن الرأى العام البريطانى يدين إعدام المعتقلين السياسيين، والحكومة البريطانية يتعين عليها أخذ الرأى العام بعين الاعتبار فى مسألة من هذا القبيل. لقد كتب اللورد جرانفيل يقول: "كانت حكومة صاحبة الجلالة ميَّالة إلى التوصية لدى الخديوى باتباع الممارسات الإنسانية المتبعة فى العصر الحديث، وأن يمارس سلطته فى العفو عن المتهمين"، إذا ما اتضح أن عرابى لم يكن متهمًا بأشياء أخرى غير الخيانة والتمرد[1]. كان هناك منذ البداية شك كبير فى مسألة وجود أو عدم وجود "جريمة، طبقًا لممارسات الدول المتحضرة، تُحَتِّمُ عقوبة الإعدام القانونى" حتى يمكن إلصاقها بعرابى، ولم يكن من اللائق أو المناسب أيضًا إطالة الإجراءات، ووضع البلاد فى حالة غليان طول فترة النظر فى قضية عرابى. وعليه كانت أفضل الخطط المتيسرة أمام الحكومة البريطانية هى أن تتوصل إلى قرار نفى عرابى هو وكبار المشاركين معه.

---

(١) العبارة التالية، التى ليس لها، بطبيعة الحال، أى أساس من الصحة، تعد واحدة من بين كثير من التوضيحات التى يمكن إيرادها للتدليل على عدم تعليق أهمية كبيرة على الشهادة التى أدلى بها سكاون بلنت عن الشئون المصرية. يكتب بلنت (فى كتابه: التاريخ السرى ص٤٤٣) أن "جلادستون كان قد عقد العزم على أن عرابى ينبغى أن يعدم كما لو كان هو وزير الخارجية".

لكن تلك الخطة لم تنفذ، وكان ذلك من سوء الحظ. وانتشرت رواية مفادها أن مصير المقبوض لا يعتمد على الحكومة القوية التى قمعت التمرد، وإنما على الحكومة الضعيفة التى أثبتت عدم قدرتها على قمع ذلك التمرد. فقد جرى تسليم عرابى ورفاقه إلى الخديوى. ربما كان هناك مبرر ما للسير فى هذا الاتجاه، لو أن التنازل كان حقيقيًا من ناحية، ولو أن الحكومة البريطانية، فى ضوء تفكيرها فى الانسحاب، قد تنحت جانبًا. بينما يقوم الحزب التركى، تحت حماية السلاح البريطانى، بصب جام غضبه وانتقامه على العرابيين، ثم ينشر الفزع والرعب فى قلوب من تحدثهم نفوسهم على الثورة مستقبلاً. لكن ذلك لم يكن أمرًا مطلوبًا بل ومستحيلاً بشكل واضح. وعليه أصبح الانسحاب أمرًا غير واقعى. كان لابد أن يظهر الخديوى بمظهر من يتعامل مع عرابى، لكنه فى واقع الأمر لم يكن يخطو خطوة دون موافقة من الحكومة البريطانية. زد على ذلك، أن الحكومة المصرية عندما شكلت محكمة لمحاكمة عرابى، ظن الناس، وكانوا على حق فى ظنهم، أن المحاكمة ستكون وهمية. وعليه دار فى الخفاء جدال عنيف، حاولت الحكومة المصرية خلاله، خلق ظروف تسوغ الحكم على عرابى بالإعدام، فى الوقت الذى أصرت فيه الحكومة البريطانية على محاكمة علنية عادلة، ووجود محامى أوروبى للدفاع عن المقبوض عليهم. واضطرت الحكومة المصرية بطبيعة الحال إلى الرضوخ لطلب الحكومة البريطانية. وبعد مناقشات طويلة، جرى الاتفاق على الشروط التى ستتم بمقتضاها المحاكمة. وفى اليوم السابع من شهر نوفمبر، وصل إلى القاهرة اللورد دفرين الذى كان مكلفًا بمهمة خاصة. وبنظرة سريعة تبين الرجل أن من الضرورى إنهاء الإجراءات المتعلقة بأحمد عرابى. فقد أوضح التحقيق المبدئى أنه ليس هناك أى اتهام آخر يمكن توجيهه إلى عرابى غير تهمة الثورة. وعليه رتب اللورد دفرين إجراءات قيام عرابى بالاعتراف بالتهمة، ثم يحكم عليه بالإعدام، على أن يجرى بعد

النطق بالحكم، تخفيفه إلى النفى المؤبد، وجرى تنفيذ هذا الترتيب. وجرى اقتراح أماكن عدة يمكن أن يُنفى عرابى إليها. واستقر الأمر فى النهاية على حتمية نفيه إلى جزيرة سيلان. واستؤجرت باخرة خاصة، وغادر عرابى ومعه رفاقه الستة ميناء السويس فى اليوم السادس والعشرين من شهر ديسمبر[١].

استقال رياض باشا فى الوقت نفسه من منصبه فى الوزارة متعللاً بأسباب صحية. على كل حال، كان معروفًا أن السبب الرئيسى وراء استقالة رياض باشا، هو أن الرجل لم يكن راضيًا عن فكرة هروب عرابى من حكم الإعدام. ولا يحق بأى حال من الأحوال عزو هذا الموقف إلى مشاعر الانتقام. والذى لا شك فيه، أن رياض باشا، كان يعتقد أن إعدام عرابى لم يكن مجرد عمل من أعمال العدالة، بقدر ما كان ضرورة من ضرورات الدولة.

وقد وصف اللورد دفرين فى التقرير الذى أرسله إلى اللورد جرانفيل فى اليوم الثانى عشر من شهر ديسمبر التأثير الناجم عن تخفيف حكم الإعدام الصادر على أحمد عرابى هو وكبار رفاقه. فقد أدان الأوروبيون والباشوات ذلك الاستخفاف الذى عُوملوا به. وعلى الجانب الآخر نجد أن جماهير الشعب استحسنت تخفيف الأحكام.

بالإضافة إلى زعماء التمرد، كان هناك أيضًا حوالى ١٥٠ شخص آخرين جرت إدانتهم، وحُكم على البعض منهم بالنفى من مصر، وحكم على البعض الآخر بالإقامة الجبرية لفترات مختلفة تحت مراقبة الشرطة. وفى اليوم الأول من شهر يناير من العام ١٨٨٣ صدر مرسوم خديوى بالعفو عن المعتقلين بتهم سياسية.

---

(١) سمح لعرابى بالعودة إلى مصر فى العام ١٩٠١ الميلادى.

أعرب اللورد دفرين عن أمل مفاده "أن يصبح المسرح خاليًا وجاهزًا لإعادة البناء بعد إزالة آثار التمرد". على كل حال، ومن سوء الطالع، أن الأمر تطلب مرور بضعة أشهر قبل التمكن من إزالة كل آثار التمرد إزالة تامة. فقد ازدحمت السجون بأشخاص جرى اتهامهم بالقتل، والسلب والنهب والحرق. وفي طنطا جرى ذبح ما يتراوح بين سبعين وثمانين مسيحيًّا، معظمهم من اليونانيين والسوريين، في اليوم الثالث عشر من شهر يوليو بأيدي جمهور دهماء من المسلمين المتطرفين في ظل ظروف شديدة الوحشية. وجرى في اليوم نفسه، في المحلة الكبرى قتل ثمانية إيطاليين؛ وفي اليوم الرابع عشر من شهر يوليو جرى اغتيال أربعة عشر مسيحيًّا، ويهودي واحد في دمنهور والمنطقة المحيطة بها. وجرى في هذه الأماكن كلها سلب ونهب منازل ودكاكين المسيحيين. وكان مستحيلاً السماح لجرائم من هذا القبيل أن تمر بلا عقاب. وعليه جرى تشكيل لجان للقيام بالتحقيقات الأولية وإرسال المتهمين، المقامة عليهم دعاوى كافية الأدلة، لمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية. كان الظلم هامشيًا إلى حد بعيد. وقد أبدى اللورد دفرين ملاحظة مفادها "أن الأشخاص الذين تعاملت معهم اللجان، والذين مثلوا أمام المحكمة العسكرية كانوا من المسلمين المصريين الذين وُجِّهت إليهم تهم قتل ونهب المسيحيين، وبخاصة المسيحيين الأوروبيين. لقد تعلمت من خبرتي في الشرق واقتنعت بأن المحكمة الشرقية يمكن الوثوق بها في عدم تجاوز القانون أو الشهادة عندما تكون القضية بين متهم مسلم وضحية مسيحي. لاحظت طوال فترة مقامي في مصر أن الميجور ماكدونالد[1] كان مشغولاً انشغالاً تاما بمراقبة ميل المحكمة وانحيازها إلى المتهمين؛ واطمئن سيادتكم

---

(١) كان الميجور (السير كلود فيما بعد) ماكدونالد الملحق العسكري مع اللورد دفرين. وكان مكلفا بمهمة بمراقبة إجراءات المحكمة العسكرية.

أن أى تراخ فى العدالة قد يكون ناتجًا، فى بعض الأحيان، عن هروب المتهم، وليس ناجمًا عن إدانة أى شخص من الأبرياء". كان ذلك كلامًا حكيمًا، لكن نصيحة ذلك الدبلوماسى المحايد والخبير، لم تلق أذنا مصغية من سياسيى الحزب فى إنجلترا، والذين وجدوا فى المحاكمات المصرية الفرصة التى مكنتهم من الهجوم على الحكومة فى تلك الأيام. وهذا هو مصير سليمان سامى، ذلك المجرم الذى يعد إلى حد بعيد مسئولاً عن حرق الإسكندرية، والذى استحق الإعدام شنقًا، يحظى بقدر كبير من التعاطف الخرافى، فقد صوره راندولف تشرشل فى مجلس العموم "بأنه أبشع وأقسى إعدام قضائى لطخ تاريخ القضاء الشرقى". وقد صمدت كل من الحكومة البريطانية والسلطة فى مصر، فى وجه هذا الهجوم. ولم يصدر الحكم بالإعدام إلا فى حالات قليلة. وصدرت أحكام على أشخاص آخرين، تراوحت بين السجن والسجن مع الأشغال الشاقة. وجرى إطلاق سراح عدد كبير من الأشخاص بعد القيام بالتحقيقات المبدئية. وصدر بعد ذلك، فى اليوم التاسع من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٣ مرسوم خديوى بإلغاء اللجان الخاصة بالمحكمة العسكرية.

لم يكن عقاب كبار المسيئين بمثابة المسألة الملتهبة الوحيدة التى جاءت فى أعقاب التمرد. فقد جرى تدمير وإتلاف كمية كبيرة من الممتلكات الثمينة فى الإسكندرية. صدر بعد ذلك فى اليوم الثالث عشر من شهر يناير من العام ١٨٨٣ الميلادى مرسوم خديوى بتعيين لجنة دولية لتقييم الدعاوى والمطالبات. أدى التأخير فى تسوية هذه المسألة إلى غضب واستياء كبيرين.

أدى الخلاف الإنجليزى ـ الفرنسى الذى حدث عقب الاحتلال مباشرة، إلى زيادة مصاعب الموقف. وفى اليوم العشرين من شهر سبتمبر، قام السيد/ م. دوكليرك بإبلاغ القائم بالأعمال البريطانى فى باريس "أنه يعتقد أن من

مصلحة بريطانيا أن تعطى، فى أقرب وقت ممكن، فكرة عن نواياها المستقبلية فى مصر". كان مستحيلاً فى تلك اللحظة، الإفصاح، إلا فى شكل عبارات عامة، عن نوايا إنجلترا فيما يتصل بمصر، وسرعان ما اتضح بعد ذلك أن النقطة الوحيدة التى يعلق الفرنسيون عليها أهمية كبيرة، فى ذلك الوقت، هى استمرار المراقبة (الإدارة) الإنجليزية ـ الفرنسية، بالشكل الذى كانت عليه قبل الاحتلال. كانت الحكومة المصرية، من ناحية أخرى، ترغب فى إلغاء هذا النظام من منطلق أن الطابع المزدوج وشبه السياسى لتلك المراقبة تسبب فى إحداث استياء كبير. يزاد على ذلك أن الرأى العام فى إنجلترا ساند بشدة مسألة إلغاء هذا النظام. وعلى الرغم من الضغط الكبير الذى مارسته فرنسا، فقد صمدت الحكومة البريطانية صمودًا حكيمًا ورفضت النزول على رغبات الفرنسيين فى هذه المسألة. وعُرضت رئاسة لجنة الدين على فرنسا، لكنها رفضت ذلك العرض من منطلق أن "كرامة فرنسا لا تسمح لها بقبول منصب لا يزيد على منصب الصرّاف، باعتبار ذلك مساويًا لإلغاء المراقبة الثنائية". وجرى فى نهاية المطاف، وبعد مبارزة دبلوماسية شديدة، وقفت المفاوضات بين الدولتين حول هذا الموضوع؛ وهنا "استأنفت فرنسا حرية عملها فى مصر". واعتبارًا من تلك اللحظة، وإلى ما بعد توقيع الاتفاق الإنجليزى ـ الفرنسى فى العام ١٩٠٤، كان نشاط فرنسا فى مصر معادٍ تمامًا لإنجلترا.

أصدر اللورد جرانفيل فى اليوم الثالث من شهر يناير من العام ١٨٨٣ الميلادى منشورًا إلى الدول أعرب فيه عما يدور بخاطره على النحو التالى: "على الرغم من وجود قوة بريطانية فى الوقت الحالى فى مصر للمحافظة على الأمن العام، فإن حكومة صاحبة الجلالة راغبة فى سحب هذه القوة عندما يسمح بذلك حال البلاد هو وإنشاء وسيلة مناسبة للمحافظة على سلطة

الخديوى. وفى ذات الوقت، فإن موقف حكومة صاحبة الجلالة من صاحب السمو (الخديوى) يفرض على حكومة صاحبة الجلالة مهمة تقديم المشورة مستهدفة بذلك أن يكون كل ما يتفق عليه مرضيًا، وتتوفر فيه عناصر الاستقرار والتقدم". كان اللورد دفرين قد أوفد إلى مصر لإعداد تقرير عن الإجراءات المطلوبة "لإدارة الأمور على أساس من تقديم ضمانات مرضية تساعد على المحافظة على السلم، والنظام، والازدهار فى مصر، كما تضمن توطيد سلطة الخديوى وتطوير الحكم الذاتى والوفاء بالالتزامات تجاه الدول".

ليس من الضرورى هنا التركيز على مقترحات اللورد دفرين المفصلة. ويكفى أن أورد هنا بعض الملاحظات على الإطار العام لخطة اللورد دفرين.

لم تكن تلك أول محاولة على ضفاف النيل لعمل قراميد الطين بلا قش. كانت المهمة، التى كُلِّف اللورد دفرين للقيام بها، مستحيلة التنفيذ فى واقع الأمر. وقد طُلِب من الرجل وضع خطة لإعادة تأهيل البلاد تمامًا، على أن تكون هذه الخطة فى الوقت نفسه، مناسبة لسياسة التعجيل بسحب الحامية البريطانية. وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة، وعلى الرغم أيضًا من الصفات السياسية، وبعد النظر السياسى، والمهارة الأدبية وكلها صفات متوفرة فى شخص اللورد دفرين إلى حد بعيد، وإذا ما وجدنا ذلك الرجل يفشل فى إنجاز المستحيل. يزاد على ذلك، أنه ليس من الصعب على من يقرأ تقرير اللورد دفرين، أن لا يراوده الشك فى أن هذا الرجل (دفرين) كان يعى أن سياسة الحكومة البريطانية كانت غير ممكنة التنفيذ. لم تكن هناك سوى طريقة عملية واحدة يمكن بها إصلاح الإدارة المصرية. وتتمثل هذه الطريقة فى جعل الحكومة خاضعة للتوجيه البريطانى. كانت عينا اللورد دفرين ترىان هذه الحقيقة تمامًا. وهو يقول فى هذا الصدد، وربما كان ذلك أهم ما جاء فى

تقريره: "أنا لا يمكن أن أتصور أن هناك شيئًا مهلكًا لرفاة البلاد وإدارتها الحسنة أكثر من الإقصاء غير المسئول لنسبة كبيرة من الأوروبيين الذين يعملون فى خدمة الحكومة، وذلك من باب الاستجابة لضجة غير منطقية أثيرت ضد هؤلاء الأوروبيين، ستظل المساعدة الأوروبية، وعلى امتداد الأيام القادمة، فى مختلف الإدارات الحكومية المصرية أمرًا بالغ الأهمية... فمن المخيف جدًا أن نتأمل البؤس والتعاسة اللذين سينزلان بالسكان، لو قُدِّر للأعمال المالية، والأعمال العامة هى والإدارات الأخرى، أن تترك بلا تنظيم من قبل قلة قليلة من المسئولين الأوروبيين من أصحاب الفكر الراقى والأذهان الصافية. إذا ما حدث ذلك فإن الحكومة المصرية ستصبح فريسة للمضاربين غير الشرفاء، والعقود المدمرة، والعمليات الهندسية الخادعة، التى هى فى مأمن منها حاليًا بفضل رجال أذكياء وأكفاء جاهزين ومستعدين لتقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بمثل هذه الموضوعات. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المسائل المالية. إن مسألة المحافظة على توازن مصر المالى، هى بمثابة ضمان استقلالها".

كان اللورد دفرين معيبًا بلا أدنى شك. لكن، ما الطريقة التى يمكن بها تأمين استمرار النفوذ الأوروبى؟ الطريقة الوحيدة لذلك هى إطالة أمد الاحتلال البريطانى. يزاد على ذلك أن تعليمات اللورد دفرين منعته من التصريح بطريقة واضحة وموضوعية، تجعل من يستمع إليه يستخلص أن التدخل أصبح أمرًا محتومًا.

ومن باب الانصياع للرأى العام البريطانى، فى ذلك الوقت، جرى تقديم بعض المقترحات الخاصة بإحداث شيء من التطوير فى المؤسسات الحرة. لكن يبدو أن ثقة اللورد دفرين لم تكن كبيرة فى قدرته على النجاح فى "خلق كيان ذاتى مفعم بالحيوية، وعامر بقوة التطوير". قال دفرين:

"يضرب الناس بالدستور الورقى المثل على الوسائل غير المرضية. لقد نجحت قلة قليلة من المؤسسات نتيجة للنمو البطئ، والتطور المتدرج؛ لكن فى الشرق، لا يوجد المناخ الذى تنمو فيه الحرية الدستورية. هذا يعنى أن الإقطاع والاستبداد لا يتلف فقط بذور الحرية، وإنما يجعل التربة التى يصل إليها عاجزة عن مساعدة النبات على النمو. طبيعى جدًا عند الأمة التى طال استبعادها أن تتحرق شوقًا إلى يد السيد القوية، بدلاً من أن تتطلع إلى نظام حكم دستورى متراخ. هذا يعنى أن الحاكم المعتدل يرجح له أن يكون مثيرًا للاحتقار والتمرد بدلا من أن يكون مُلهما بالعظمة".

والذى لا شك فيه، أنه كانت هناك رغبة فى البدء بإقامة مؤسسات حرة، ولكن كل من يعرف الشرق لا يمكن أن يسلم حتى ولو لمجرد لحظة واحدة بأن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، اللذين جرى إنشاؤهما برعاية من اللورد دفرين، يمكن أن يصبحا عاملين مهمين فى حكومة البلاد، أو أداتين فاعلتين تساعدان فى الإصلاح الإدارى والمالى.

عندما يتفضل النظام بالمجئ،

فإنه شقيقته، الحرية، لا يمكن أن تكون بعيدة (١).

كانت مصر بحاجة ماسة إلى النظام والحكم الجيد. ربما تنقضى فترة طويلة ثم تجئ الحرية بعدها. لا أحد سوى المنظر الحالم يمكن أن يتخيل أن ينعكس التسلسل الطبيعى للأشياء، وأن الحرية يمكن إعطاؤها أولاً لممثلى الشعب المصرى الفقراء الجاهلين، وعندها يصبح قادرًا على خلق النظام من الفوضى. مع مطلع الصراعات التى أدت بصورة متدرجة إلى الوحدة الإيطالية قال مانزنيى Manzoni إن "بلاده يتعين شفاؤها معنويا قبل أن يجرى

---

(١) آكنسايد Akenside، "مباهج الخيال"

خلقها سياسيا"[١]. انطبقت هذه الملاحظة بدرجة كبيرة على مصر فى العام ١٨٨٢ الميلادى أكثر منها على إيطاليا فى العام ١٨٢٧[*]. لم يكن اللورد دفرين بأى حال واقعًا تحت أية أوهام عن حقائق الموقف. وقد أشار فى ختام تقريره أن من بين النقاط التى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فى "مدى اعتمادنا على التشغيل المستمر والمنتظم عديم الاحتكاك للآلة التى سنكون قد أنشأناها. وسيكون قسم كبير من ذلك الذى نحن على وشك إقامته احتماليا وتجريبيا بحكم الضرورة... وقبل القول بأن استقلال مصر صار موجودًا، فإن المنظومة الإدارية، يجب أن يتاح لها الوقت الكافى لتدعيمها، حتى تتمكن من مقاومة التأثيرات التى تؤدى إلى التفكك من الداخل ومن الخارج، وأن تكتسب أيضًا معرفة قدراتها الخاصة واستعمالها لهذه القدرات.... فى ظل هذا التراكم من المصاعب والعقبات سوف يعجز فن إدارة شئون الدولة المحلى عن تدبير الأمور، وإن كان مدعومًا من المؤسسات الجديدة، إلا إذا حصل على تعاطفنا وتوجيهاتنا فترة طويلة من الوقت. وفى ظل هذه الظروف أجدنى أجرؤ على القول إن مسألة إعادة التنظيم لم تكتمل، أو إننا قمنا بالمسئوليات التى تفرضها علينا هذه الظروف، ولن يحدث ذلك إلا بعد أن نرى مصر وقد نفضت عنها كل القيود وتحررت من العراقيل المبدئية التى سبق الإشارة إليها". هذا يعنى أن اللورد دفرين ، أوضح تمامًا، دون أن يصرح بأن الاحتلال البريطانى يجب أن يستمر إلى أجل غير مسمى، وأن مسألة الإبقاء على نفوذ الحكومة البريطانية الكبير، إلى أجل غير مسمى تعد شرطًا ضروريا من شروط الإصلاح.

ألمح اللورد دفرين أيضًا إلى شيء آخر مهم؛ قال الرجل: "لو جرى تكليفى لتنظيم الأمور فى مصر طبقًا لما حدث فى دولة الهند التابعة للتاج

---

(١) عن كتاب بولتون كينج "تاريخ الوحدة الإيطالية، المجلد الأول، ص ١١٢".
(*) ذكر فى الأصل عام ١٨٢٧ والأدق على ١٨٧٢. (المراجع)

البريطانى؛ لاختلف الشكل العام تمامًا، لو حدث ذلك لتمكنت يد الممثل المقيم من تطويع كل شيء لإرادتها". وأردف اللورد دفرين قائلاً بعد أن عدَّد المزايا التى يمكن أن تجنى من نظام الحكم هذا: "لو حدث ذلك لثمَّن المصريون عاليًا تلك المزايا التى حصلوا عليها على حساب استقلالهم الداخلى. يزاد على ذلك أن حكومة صاحبة الجلالة هى والرأى العام الإنجليزى كانا سيرفضان أى تغيير من هذا القبيل". ومع ذلك لم يقف الرأى العام الإنجليزى موقفًا متشددًا فى هذا الشأن. وعلى العكس من ذلك، كان قطاع كبير من الناس يرون أن الطريق الذى يسير عليه اللورد دفرين كان هو أفضل الطرق. يضاف إلى ذلك أنه من الممكن أن يكون اللورد دفرين، على الرغم من الإدانة الاضطرارية التى جاهر بها، تبنى رأيًا مماثلاً. كان واضحًا بطبيعة الحال، أن ممثل الحكومة البريطانية فى مصر، يتعين بقاؤه فيها فترة طويلة فى مصر، وأن لا يكون مجرد ممثل دبلوماسى عادى. قيل بحق "إن صكوكا تملك السلطة السياسية تكون دائمًا مرنة"[1]. هذا يعنى أن تلك المرونة كان لابد من اختبارها فى مصر.

وهنا بدأت تثار مسألة من الذى ينبغى أن يكون ذلك الرجل. كنت فى الهند فى ذلك الوقت. وجرت ترقية السير إدوارد ماليت إلى مرتبة الوزير فى بروكسل. وشرفتنى الحكومة البريطانية بالحلول محل إدوارد ماليت. وقبلت العرض ووصلت إلى القاهرة فى اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٣ الميلادى.

---

(١) راجع كتاب أوليفر "إليكسندر هاميلتون"، ص ١٦٩ .

القسم الثالث

السودان

١٨٨٢ ـ ١٩٠٧

"تعدت مصاعب هذه المسألة كل حدود المصاعب السياسية والعسكرية من منظور الخبرة التى اكتسبتها على امتداد نصف قرن من الزمان"

نقلاً عن الخطاب الذى ألقاه السيد/ جلادستون فى مجلس العموم عن شئون السودان، وذلك فى اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٥ الميلادى.

الفصل التاسع عشر

حملة هكس

يناير ـ نوفمبر ١٨٨٣

الحدود المصرية، آراء سعيد باشا، تقرير العقيد ستيوارت، المهدي، الموقف العسكري والمالي، التدخل من جانب القاهرة، موقف الحكومة البريطانية، تدمير جيش الجنرال هكس.

أثرت أحداث السودان تأثيرًا مهمًا على مجرى الأحداث في مصر، وبصفة خاصة خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال البريطاني. وعليه سوف نتناول شئون السودان بصورة منفردة.

في الوقت الذي بدأت فيه أحداث هذه الرواية، كانت سلطة الخديوى الاسمية تمتد إلى منطقة تمتد من وادى حلفا فى الشمال إلى خط الاستواء فى الجنوب، إلى مسافة تقدر بحوالى ١٣٠٠ ميل، ومن مصوَّع فى الشرق إلى الحد الغربى لمديرية دارفور فى الناحية الغربية، إلى مسافة تقدر بحوالى ١٣٠٠ ميل ــ هذا يعنى، أن الخديوى كان يحكم، أو كان يتظاهر بحكم، منطقة تزيد مساحتها على مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين.

كانت أبشع صور الحكم السيئ موجودة فى هذه الرقعة الكبيرة الشاسعة من البلاد. وقد كتب السير صموئيل بيكر بمناسبة زيارته للسودان فى المرة

الثانية: "لاحظت بخيبه أمل مفزعة تغييرًا كبيرًا فى معالم البلد فيما بين بربر Berber والعاصمة، منذ الزيارة الأولى التى قمت بها للسودان. لاحظت أن الأرض الخصبة التى على ضفتى النهر، والتى كانت تزرع بعناية كبيرة منذ سنوات قلائل، جرى هجرها والتخلى عنها.

.... لم يكن هناك كلب يعوى على سيده الضائع. اختفت الصناعة؛ أدى القمع إلى طرد السكان من الأرض الزراعية"(١). كانت الضرائب المبالغ فيها، تجرى جبايتها عن طريق قوات "الباشبورق" Bashi Bazouks (التركية). ووصف العقيد ستيوارت، الذى أوفد إلى السودان فى شتاء العام ١٨٨٢ – ١٨٨٣، ممثلى هذا الحرس التركى، فى التقرير الذى كتبه عن أحوال هذه البلاد "بأنهم فتوات أشداء، يسرقون وينهبون ويسيئون معاملة الناس عن طريق البذاءة وسلاطة السلطان". كان السودان يعانى من ولايته الخاصة، إلى جانب معاناته من الأضرار والشرور التى تصاحب نظام الحكم القمعى السيئ. كان السودان بمثابة منطقة الصيد الثمين لتاجر الرقيق العربى. كتب السير صموئيل يقول: "كان البلد بكامله مؤجرًا للقراصنة صائدى العبيد، الذين كانوا يحملون اسم التجار (النخاسين)، من قبل حكومة الخرطوم".

ونحن إذا ما سلمنا أن إسماعيل باشا كان صاحب رغبة صادقة فى قمع تجارة الرقيق وحكم السودان حكمًا جيدًا، فإننا نجد أنه كان بكل تأكيد بلا حول أو طول فى القيام بهذا العمل. وهذا شيء محرج. مسألة تمديد الخديوى لممتلكاته إلى وسط أفريقيا، تعنى اضطلاع الرجل بمهمة تفوق موارده العسكرية والمالية، كما تتفوق أيضًا على القدرات الإدارية للحكومة

---

(١) الإسماعيلية، ص ١١ .

المصرية. كان سعيد باشا، سلف إسماعيل، يفهم ذلك جيدا، على الرغم من أن المسافة التى كانت تمتد إليها سلطة الخديوى فى ذلك الوقت، كانت أصغر بكثير عما كانت عليه فى العام ١٨٨٣ الميلادى. زار سعيد باشا الخرطوم فى العام ١٨٥٦ الميلادى. "كان سعيد باشا قد قرر التخلى عن السودان بعد أن درس موضوعه دراسة دقيقة، لكنه مُنع من القيام بذلك، بواسطة النواب والأعيان الذين أوضحوا لسعيد باشا الفوضى الحتمية التى يمكن أن تترتب على ذلك الإجراء". وبعد ذلك بسبعة وعشرين عامًا، كان من رأى العقيد ستيوارت أن الأمل الوحيد فى إحداث شيء من التحسن يكمن فى التخلى عن بعض المديريات النائية فى السودان، وبذلك يكون ستيوارت قد أعاد المهمة الطموح، التى نصَّبت الحكومة المصرية نفسها للقيام بها، إلى الحدود التى يمكن التعامل معها بطريقة متوازنة. كتب ستيوارت يقول: "معروف للجميع أن السودان يكون، ولا يزال منذ سنوات كثيرة، مصدرًا من المصادر الخاسرة عند الحكومة المصرية.... وإذا ما نحينا جانبًا الجانب المالى من هذه المسألة، أجدنى مقتنعًا تمامًا أن المصريين غير صالحين تمامًا، وبأى شكل من الأشكال، للقيام بمهمة من قبيل حكم مثل هذه المساحة الشاسعة من الأراضى بغية تحقيق رفاهها، وأنهم يحاولون الحكم لصالح السودانيين وصالح المصريين؛ ومن هنا أرى أن من المفيد أيضًا التخلى عن أجزاء كبيرة من السودان. يزاد على ذلك، أن عدم قدرة المصريين على الحكم واضحة وبيِّنة بشكل لا يحتم علينا مناقشتها هنا".

هناك موروث فى العالم الإسلامى، مفاده أن شخصًا يدعى المهدى[1]، منتظر أن يظهر فى المستقبل على الأرض، ومع مجيئه تدخل الدنيا كلها فى الإسلام. هناك مجموعة متباينة من الشائعات الذائعة بين الطبقات الإسلامية

---

(١) المعنى الحرفى لكلمة "مهدى" هو شخص "يسير على الطريق المستقيم".

الدنيا، حول ظهور صفات ذلك المهدى الحقيقى، والتى منها على سبيل المثال، أنه ستكون له يدان طويلتان؛ لكن الطبقات المتعلمة المستنيرة تنكر هذه الشائعة. هناك كتاب أُلِّف فى مكة فى العام ١٨٨٣ الميلادى بواسطة واحد من أشرافها، بعنوان "غزوات الإسلام"، وهذا الكتاب يحتوى على ما يمكن اعتباره نسخة مؤكدة من الشروط التى ينبغى أن يحققها المهدى الحقيقى. يقال إن أكبر هذه العلامات، هى أن ذلك المهدى يكون من نسل فاطمة(*) (أى شريف أو من نسل النبى ﷺ؛ وأنه سوف يدعى المهدى على غير رغبة منه؛ لأنه لم يسع طلبًا لذلك الاسم لنفسه، وأنه لن يتسبب فى أى صراع بين المؤمنين للحصول على هذا الاسم، أو حتى للاستسلام لهذا الاسم، إلى أن يهددوه بالموت. وأنه سوف يدعى بهذا الاسم فى الحرم المكى الشريف وليس فى أى مكان آخر؛ وأن المهدى لن يظهر إلا فى أعقاب صراع بعد وفاة أحد الخلفاء؛ وأنه لن يجئ أو يُدعى إلا بعد أن لا يكون هناك خليفة على المسلمين. وأن مجئ المهدى سيصادف مجئ المسيخ الدجال، حيث سيهبط (المسيح) بعده وينضم إلى المهدى. هذه هى العلامات الكبرى لمجئ المهدى. أما العلامات الأخرى فهى خيالية ومحل نقاش، وأن كل من سيحاول الإعلان عن نفسه بأنه المهدى، ويحاول فرض ذلك بالقوة، سيكون دعيا مثلما حدث فى أزمان كثيرة".

وفى شهر أغسطس من العام ١٨٨١ الميلادى، ادعى شخص اسمه محمد أحمد أنه المهدى فى السودان(١). ولد هذا الشخص فى العام ١٨٤٣

(*) هى السيدة فاطمة بنت الرسول ﷺ. (المراجع)

(١) ظهر فى مصر قبل العام ١٨٨١ الميلادى أشخاص كثر ادعى كل منهم أنه المهدى. راجع على سبيل المثال كتاب العقيد بيرجوين Burgoyne "التاريخ ...إلخ من ١٧٠٨ ـ ١٨٠١" ص١٣ــ ظهر فى عهد إسماعيل باشا مهدى فى الوجه القبلى. وجرى إعدامه هو وأتباعه (راجع كتاب ليدى دوف غوردون، رسائل من مصر، ص٣٤٢).=

الميلادى فى مديرية دنقلة. وعندما كان شابا عمل صبيا مع عمه الذى كان يعمل فى مجال بناء القوارب فى مدينة سنار. لكن ميل هذا الصبى، منذ صغره أيام طفولته، إلى الدراسات الدينية، هو الذى جعله يهجر المهنة، ويلتحق بمدرسة دينية فى الخرطوم. كانت مهمته، كما أوضحها فى مختلف إعلاناته وتصريحاته، تتمثل فى ضم السودان إلى قضيته، ثم يقوم بعد ذلك بالهجوم على مصر، ليطيح بالأتراك الكفار، ويدخل الدنيا كلها فى الإسلام. وتقرر تدمير كل من يعارضون مهمته سواء أكانوا مسيحيين أم مسلمين أم وثنيين.

وعلى الفور وُسِم محمد أحمد من قبل المسلمين الأصوليين فى مصر بالمهدى الزائف (المتمهدى). وعلى الرغم أيضًا من سذاجة وجهل سكان السودان، لم يكن ممكنًا لمحمد أحمد تحقيق أى نجاح حتى فى المديرية التى كان يقيم فيها، لولا تحريض السكان على الحكومة المصرية التى وسمت الرجل "بالمتمهدى". كتب العقيد ستيوارت فى هذا الصدد "الحقيقة المحزنة أن الحكومة كانت شبه مكروهة وممقوتة تمامًا من الجميع". وعليه، تدافع الناس على الانضواء تحت لواء المهدى، الذى زاد نفوذه بفضل بعض النجاحات والانتصارات على القوات المصرية فى مطلع الحركة المتمردة. وسرعان ما اتضح أن الحكومة المصرية، لابد لها من التعامل، ليس مع اضطراب صغير، لابد أن يخضع إن آجلاً أم عاجلاً، للقوة الأكبر، وإنما مع تمرد

=القرآن خلو من الإشارة إلى مجئ المهدى. والاعتقاد بمجئ المهدي مبني على الحديث، أى على قول من أقوال النبي ﷺ، التى دونها أبو بكر وآخرون. وهذا الاعتقاد مقصور على أهل السنة. وعند الشيعة نجد أن المهدى ظهر بالفعل فى شخص محمد ابن القاسم، الإمام الثانى عشر، الذى يعتقد أنه مخبأ فى مكان سرى لحين يوم ظهوره، قبل نهاية الدنيا ــ عن قاموس الإسلام، تأليف هوجيز Hughes، ص٣٠٥.

جسيم، قد يكلف قمعه الحكومة المصرية القسم الأكبر من مواردها المالية والعسكرية. وعليه، كيف كان حال تلك الموارد؟

كان الجيش فى حال يرثى له. وقد كتب العقيد ستيوارت فى اليوم الخامس من شهر يناير من العام ١٨٨٣ الميلادى يقول: "قوات الحامية هنا (فى الخرطوم) تعمل طبقًا لتدريبات أولية وتكتيكات أولية، وتحقق شيئا من التقدم. يضاف إلى ذلك، أن العمل هنا شاق ويتطلب جهدا زائدًا؛ الضباط هنا بلغوا من الجهل وعدم الكفاية حدًا لا يستطيعون معه تفهم معنى أبسط التحركات. زهاء ثلث الحامية، لا يعرفون طريقة استعمال البندقية، وهؤلاء الأفراد يمكن أن يكونوا أشد بأسًا إذا ما جرى تسليحهم بالعصى. كما أن قسمًا كبيرًا من أفراد الحامية لديهم الكثير من الأفكار الخرافية عن قوة المهدى". وبعد ذلك بفترة قصيرة (فى السابع والعشرين من شهر فبراير) كتب العقيد ستيوارت أيضًا: "يستحيل على تمامًا انتقاد سلوك القوات المصرية، الضباط والجنود، تجاه المواطنين السودانيين، فالسلوك العام لهؤلاء الضباط والأفراد، هو وطريقتهم المتعالية كافيان لإحداث التمرد. وإذا ما أضفنا الجبن إلى هذا السلوك، أجد مستحيلاً على أن لا أعبِّر عن احتقارى واشمئزازى". يزاد على ذلك أن الجنود كانوا مفعمين بالتعاطف مع العرابيين؛ هذا يدل على أن ولاءهم للخديوى كانت تدور من حوله الشكوك. كتب العقيد ستيوارت فى اليوم السادس عشر من شهر فبراير يقول: "المسألة تتركز فيما إذا كانت الحامية ستبقى على ولائها للخديوى، أم أن جبن الحامية، سيغريها ويقنعها بالفرار، وهى تعرف أنها إذا ما فعلت ذلك، فإن المهدى لن يضرها... فى واحد أو اثنين من الاشتباكات التى جرت مؤخرًا، سُمِعَ أفراد الحامية وهم يتعجبون، "آه، يا أفندينا عرابى! ليتك تعرف الموقف الذى وضَعتَنا فيه توفيق!".

كان الموقف المالى سيئًا تمامًا مثل الموقف العسكرى. قُدرت إيرادات السودان في العام ١٨٨٢ الميلادى بحوالى ٥٠٧٠٠٠ جنيه مصرى، فى حين قدرت النفقات بحوالى ٦١٠٠٠٠ جنيه مصرى، أى أنه كان هناك عجز يقدر بحوالى ١٠٣٠٠٠ جنيه مصرى. وليس هناك طائل من وراء محاولة التأكد من إيرادات السودان الحقيقية فى ذلك الوقت. والسبب فى ذلك أنه لم يجر إمساك حسابات دقيقة. المؤكد، فعلى امتداد سنوات قبل ذلك، كانت تجرى المبالغة فى إيرادات السودان، وكان واضحًا فى هذه الحالة على وجه التحديد، أنه لم يكن متوقعًا أو منتظرًا الحصول على أى نوع من الإيرادات. يردف العقيد ستيوارت قائلاً: "ليس هناك شك فى أن العجز فى كثير من المديريات يفوق بكثير جدًّا ذلك العجز المعلن. وعلى سبيل المثال، وبغض النظر عما جرى جمعه من إيرادات، فإن مديرية كُردفان لم يكن فيها أى نوع من أنواع الإيرادات. الشيء نفسه يُقال عن مديرية دارا **Dara** وفاشودا. كما أن سِنار ومعها أيضًا دارفور تعانيان أيضًا من الدمار نفسه".

جرى، فى ربيع العام ١٨٨٣ تعيين العديد من الضباط البريطانيين، وكان الجنرال هكس أبرزهم، فى أركان الجيش المصرى فى السودان. بعد وصول الجنرال هكس إلى الخرطوم بفترة قصيرة، فى ربيع العام ١٨٨٣، أرسل طلبًا إلى القاهرة يطلب منها المساعدة.

وهنا يمكن القول، إن هؤلاء الذين تتبعوا ذلك الذى أوردناه عن الموقف المالى فى مصر فى ذلك الوقت، يصبح بوسعهم الآن تقدير مدى المساعدة الهزيلة التى كانت تستطيع تقديمها الخزانة المصرية المنهكة فى ذلك الوقت، للجنرال هكس. وعلى الرغم من ذلك، جرى بذل شيء من الجهد لتوفير الأرصدة المطلوبة للسودان. وأُبلغ الجنرال هكس أن الحكومة المصرية سوف تزوده حتى نهاية العام ١٨٨٣ الميلادى بحوالى ١٤٧٠٠٠

جنيه مصرى. هذه المساعدة النقدية التى قدمت بهذه الطريقة، وعلى الرغم من أنها تسببت فى إحراج كاف للخزانة المصرية، لم تكن كافية تمامًا للوفاء بما يطلبه الجنرال هكس. لم يكن ذلك المبلغ كافيًا سوى لدفع رواتب العسكر حتى نهاية ذلك العام. أوضح الجنرال هكس أن "الحرس التركى المحلى، كانت رواتبه متأخرة عدة أشهر. وأن الأفراد الموجودين فى النيل الأزرق وصلت متأخرات رواتبهم إلى حوالى العامين".

وعليه، يمكن القول إن الموقف فى ربيع العام ١٨٨٣ كان على النحو التالى:- كانت الخزانة المصرية مرهقة؛ وكانت رواتب الجيش متأخرة، وكان الجيش غير منتظم، وغير مدرب، وغير موالٍ إلى حد ما، وعليه يصبح آلة قتال عديمة القيمة.

تعين على الحكومة المصرية، فى ظل هذه الظروف، مواجهة تمرد جسيم، كان يستمد قوته من مصدرين مهمين هما: أولا، من السكان السُذَّج المتحمسين للدين، والمتطرفين والذين يمتازون بالشجاعة؛ ثانيًا، الكراهية المتأصلة المتولدة عن سوء الحكم طوال فترة طويلة. وقد زادت صعوبة هذه المهمة نظرًا لبعد مسرح التمرد عن مركز رئاسة الحكومة، إضافة إلى أن مصاعب الاتصال مع قاعدة العمليات كانت جمة وكبيرة جدًّا. هذه المهمة، كانت كافية للقضاء على موارد حكومة متحضرة يقوم على أمورها رجال مشهود لهم بالطاقة والذكاء. كانت تلك المهمة تفوق قوة وقدرات أولئك المديرين القاهريين عديمى الخبرة، الذين برزوا من خلال ثورة داخلية، كان يمكن أن تنجح، لولا المساعدة والعون الأجنبى.

إن قول هوراشيو المأثور: **"ما ترفض حمله الكواهل، هو غاية ما يمكن أن تتحمله"(*)**. يصدق على السياسة مثلما يصدق على الشعر. كان ما ينبغي أن تفعله الحكومة المصرية، هو دراسة ما إذا كانت قوتها تتناسب مع المهمة التي اضطلعت بها. كانت المسألة الرئيسية التي يتعين البت فيها تتمثل فيما إذا كان يتعين على الحكومة المصرية، في الوقت الراهن، وأيًّا كانت الظروف، التخلي عن الأجزاء البعيدة من السودان وتلجأ إلى الموقف الدفاعي في الخرطوم، أم أنها يتحتم عليها تجريد حملة على كردفان **Kordofan**، التي أصبحت المركز الرئيسي للتمرد، لتوجيه ضربة ساحقة إلى قوة المهدى الصاعدة. أدركت الحكومة البريطانية في الحال أهمية قرار من هذا القبيل، وبخاصة العقيد ستيوارت، الذي بوسعه الحديث بصورة مؤكدة وموثقة عن شئون السودان. وفي اليوم السودان. وفي اليوم السابع والعشرين من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٢ الميلادي، أو بالأحرى، في الوقت الذي كانت فيه الأُبيِّض **El Obeid**، عاصمة كردفان لا تزال محاصرة، وكان عبد القادر باشا، الذي كان حاكمًا عاما للسودان في ذلك الوقت، يعد حملة لفك ذلك الحصار، حينئذ كتب العقيد ستيوارت يقول: "أرجو أن تسمحوا لي بتوضيح مدى حتمية أهمية نجاح الحملة الحالية، ذلك أن فشل الحملة يعني خسارة كل شيء، ليس في السودان وحسب، وإنما في مديريات أخرى كثيرة. هذه الحقيقة لا يمكن توصيلها بمثل هذه القوة إلى الحكومة المصرية". كان العقيد ستيوارت في ذلك الوقت "يحسب أن عبد القادر باشا لديه كل الأسباب التي تجعله واثقًا من النجاح". وبعد فترة وجيزة وبالتحديد في اليوم التاسع من شهر يناير)، وبعد أن خبر العقيد ستيوارت القوات المصرية بصورة أكبر،

(*) ورد هذا القول المأثور باللغة اللاتينية، وهو من ترجمة الأستاذ الدكتور على عبد التواب.

زاد اقتناعه بعدم كفاية هذه القوات، وراح يتحدث حديثا غير متفائل. كتب العقيد ستيوارت فى معرض إشارته إلى بعض الاشتباكات الصغيرة التى لم تبل فيها القوات المصرية بلاءً حسنًا: "واضح جدًّا أن الأمر سيصبح غاية فى الخطورة إذا ما استمرت القوات في جبنها هذا. إذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فلن يمكن التعامل تعاملاً ناجحًا مع ذلك التمرد، وعليه لن يتبقى أمام الحكومة المصرية سوى محاولة التوافق إلى أبعد حد ممكن مع المهدى". وفى اليوم السادس عشر من شهر يناير، عاد العقيد ستيوارت إلى الموضع نفسه، وكتب للسير إدوارد ماليت ليقول له: "هذا التحرك من جانب عبد القادر، يعد أمرًا محرجًا للغاية، والسبب فى ذلك أنه لو قدر لعبد القادر أن يُواجه بعكس ما ينتظر، فإن المسألة ستصبح كارثة حاسمة، فيما يتعلق بالسلطة المصرية فى هذا البلد (السودان)".

كتب العقيد ستيوارت، فى اليوم السادس عشر من شهر فبراير، عندما أوشكت الأبيض على السقوط: "أمامنا الآن مشكلة، "ما الذى ينبغى عمله فى هذه الأزمة؟" أعتقد أن أول ما يجب على الحكومة القيام به هو تحديد ما إذا كانت حملة كردفان يتعين أن ترحل أم لا. ورأيى الشخصى من خلال ما قيل ومن خلال ما أعرفه عن الجنود المصريين، هو أن إرسال حملة كردفان يعد مخاطرة كبيرة، وإذا ما انهزمت هذه الحملة، فالمرجح هو ضياع السودان. وإذا ما تقرر التخلى عن إرسال الحملة، فأنا أقترح، إرسال أوامر على وجه السرعة، إلى سلاتين Slatin بك، حاكم دارفور، بأن يقوم بتدمير كل مخزوناته والانسحاب، بأفضل صورة ممكنة، إلى مديرية بحر الغزال. هناك، بطبيعة الحال، فرصة سانحة لمحاصرة الخرطوم، لكننى لا أتصور أن ١٠٠٠٠ جندى مصرى، إذا ما ظلوا على ولائهم، وكانوا تحت قيادة بعض من الضباط الناشطين، يمكن أن يسمحوا بضرب حصار من حولهم". بعد

ذلك بيومين (فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير) وصلت أنباء سقوط الأُبَيِّض إلى الخرطوم. وكتب العقيد ستيوارت فى اليوم العشرين من شهر فبرايرا يقول: "أنا أرى بكل وضوح أن الهجوم الآن على كردفان سيكون عملاً طائشًا تمامًا، وأن السياسة البديلة التى تقوم على الدفاع، وكذلك العمل على إخماد أية محاولة من محاولات التمرد على هذه الضفة من ضفتي النيل، ثم تحديد ذلك الذى سيحدث فيما بعد، هى السياسة الحقيقية. التقدم حاليًا بقواتنا البائسة للهجوم على عدو مُنْتَفِخ الأوداج بسبب انتصاراته الأخيرة، ومزودًا تزويدًا جيدًا بالسلاح، ومشحونًا إلى درجة التعصب، يعنى المخاطرة بكارثة لا تنطوى على أية ميزة أخرى فى ظل سقوط الأُبيض. هذا يعنى أن أية كارثة خطيرة، أو أية عرقلة يمكن أن تسفر أيضًا عن خسارة السودان". وفى معرض كلام العقيد ستيوارت "تحدث عن الانعدام الكامل لجدوى المشاة المصريين. أنا عاجز تمامًا عن توصيل فكرة الاحتقار التى لدى الطبقات كلها هنا، عن جنود المشاة المصريين. الجنود الزنوج يرفضون الارتباط بهم، كما أن الضباط المصريين الذين يتولون قيادة هذه القوات يرفضون– وهذا غريب بحق ــ الارتباط بهؤلاء الجنود"(١).

---

(١) كتب السيد/ باور، الممثل القنصلى البريطانى فى الخرطوم، فى رسالة مؤرخة بالأول من سبتمبر من العام ١٨٨٣: "سنوفد فى غضون ثلاثة أيام حملة عسكرية ونحن فى منتهى الأسى. لدينا هنا ٩٠٠٠جندى من جنود المشاة، لكن عشرة من الرجال الأشداء كافين للقضاء على هذا العدد، ولدينا ١٠٠٠خيال (من الباشبوزق)، لم يتعلم أحد منهم طريقة ركوب الخيل، وهؤلاء بما لديهم من بنادق "تورد نفلت" مطلوب منهم هزيمة ٦٩٠٠٠ رجل جمعهم المهدى وأن الضباط والجنود المصريين لا يساوون الذخيرة التى يبددونها، وهذا أمر معروف". عن كتاب باور المعنون "رسائل من الخرطوم" ص٢٠.

والمؤسف أن نصيحة العقيد ستيوارت لم يجر العمل بها. كان كل من اللورد دفرين والسير إدوارد ماليت يشاركان العقيد ستيوارت رأيه ومرئياته. في اليوم الثاني من شهر أبريل من العام ١٨٨٣ الميلادي تقابل اللورد دفرين مع إبراهيم بك، رئيس إدارة السودان في القاهرة، وقال في هذه المقابلة "إذا ما كانت الحكومة المصرية حكيمة، فإنها يحسن لها أن تقصر جهودها الحالية على إعادة تأكيد سلطتها في سنار، وأن لا تسعى إلى مد ممتلكتها إلى ما بعد تلك المديرية وضفاف النهر المحيطة بها". وكان اللورد دفرين، في تقريره العام عن مصر، وفي إطار عدم استحسانه لفكرة التخلي عن السودان كله، إذ لم تنشأ ضرورة ملحة للقيام بمثل هذا العلاج البطولي، أردف يقول: "ومع ذلك، فأنا أدرك أنه من الحكمة من جانب مصر أن تتخلى عن دارفور وربما جزء أيضًا من كردفان، وأن تقنع بالمحافظة على سلطتها القانونية في كل من مديريتي الخرطوم وسنار". وفي اليوم الخامس من شهر يونيو، عندما كان الجنرال هكس يستحث الحكومة المصرية، من خلال السير إدوارد ماليت، على تقديم المزيد من الرجال والأموال، أبرق السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل ليقول له: "تعلمون سيادتكم أنه أصبح مستحيلاً على الحكومة المصرية توفير الأموال المطلوبة للسودان، وأن العمليات المقترح القيام بها ستكون معرضة للفشل الذريع اللهم إلا، إذا كان الجيش معدًا ومزودًا تزويدًا جيدًا من جميع النواحي. وفي ظل هذه الظروف، تبرز مسألة ما إذا كان الجنرال هكس ينبغي أن تصدر له تعليمات بالاقتصار على المحافظة على السيادة الخديوية الحالية على الإقليم الواقع بين النيلين الأزرق والأبيض". وأضاف السير إدوارد ماليت أنه "زود شريف باشا، بناء على طلبه، بصورة من برقية الجنرال هكس، لكن دون تعليق على البرقية أو تعبير عن رأيه في محتوياتها".

على كل حال، ماذا كان رأى الجنرال هكس، الضابط الذى تقرر له قيادة الحملة التى على وشك تجريدها على المهدى؟ كان موقف الجنرال هكس صعبا للغاية، وسبب ذلك أن الحكومة فى القاهرة لم تتعلم الدرس الأولى، الذى مفاده أنه عند التعامل مع مسائل من قبيل تلك الموجودة فى السودان فى ذلك الوقت، فإن الشرط المبدئى المهم للنجاح هو أن يُعْهد بالقيادة العليا إلى فرد واحد، وأن تجرى مساعدته بطريقة مخلصة وودية. كان علاء الدين باشا قد أُرسل إلى الخرطوم ليحل محل عبد القادر باشا، الذى كان العقيد ستيوارت يقدره عاليًا؛ لكنه عندما وصل (فى شهر فبراير من العام ١٨٨٣) لم يعلن عن مهمته، فى المقام الأول. كتب العقيد ستيوارت يقول: "على الرغم من أنه شخصيا لم يكن له منصب رسمى، فإن وجوده كان كافيًا لتحييد نفوذ عبد القادر باشا، وقد نتج عن ذلك عدم وجود أحد فى منصب القيادة". ومن السهل هنا الاعتقاد بأن مركز الحاكم العام فى الخرطوم أصبح صعبًا للغاية. وجرى وضع سليمان باشا نيازى، الذى وصفه العقيد ستيوارت "بأنه رجل بائس المنظر يتراوح عمره بين أربعة وسبعين وخمسة وسبعين عامًا"، فى منصب القائد الأعلى للقوات، وقد أُفهِم "بأنه يتعين عليه الرجوع فى كل الأمور إلى مرؤسيه (الجنرال هكس)، الذى كان مسئولاً عن إدارة كل التجهيزات والعمليات". وبالإضافة إلى الارتباك الذى نجم عن هذه الترتيبات، نجم أيضًا ضرر كبير عن العادة المتأصلة، والتى كانت شائعة بين كثير من السلطات الرفيعة فى مصر، والتى تتمثل فى إصدار الأوامر مباشرة إلى المسئولين المرؤوسين، دون مرورها على رؤسائهم. وبعد أن نوه الجنرال ستيوارت إلى حالة صارخة من هذا القبيل، أضاف قائلاً (فى اليوم السادس والعشرين من شهر يناير): "أنا لست بحاجة هنا إلى الإشارة إلى ذلك العمل المستقل المؤسف من جانب الخديوى. وإذا ما استمر ذلك، فلن يقف الأمر هنا عند حد تضارب السلطات بعضها مع البعض الآخر، وإنما سيستحيل علينا

تمامًا تنفيذ أية خطة من الخطط بطريقة متناغمة ومتناسقة. هــذا يعنـــى أن الخديوى يتحتم عليه أن يعهد هنا بالسلطة العليا إلى شخص واحــد (الآمــر) وأن يتركه وشأنه بعد ذلك. أما مسألة الإبراق له بما يفعل وما لا يفعــل، أو تبادل المكاتبات مع مرؤوسيه دون المرور عليه، لن ينتج عنها سوى زعزعة موقف ذلك الرجل، وسوف يتسبب ذلك فى تأكيد وضع نهاية كارثية للحملة". الرسالة التى كتبها الجنرال ستيوارت فى ذلك الوقت عامرة بالشكاوى مــن "نفوذ ما تحت الطاولة" التى كانت تمارسه القاهرة "والتدخل غير المهنى من حكومة القاهرة فى السودان". وأضاف الجنرال ستيوارت يقول فــى اليــوم السابع والعشرين من شهر فبراير: "نحن لا نتوقع أى تحسن فى السودان إلا بعد أن تدار الأمور بطريقة مهنية ومباشرة، وأمينة".

من السهولة بمكان تخيل الصعوبات التى يمكــن أن تواجــه ضــابطًا بريطانيا إذا ما أقحم فجأة وسط هذه المكائد الدنيئة. وسرعان مــا اكتــشف الجنرال هكس حرج موقفه. هذا يعنى أيضًا أن سليمان باشا لم ينظــر بــأى حال من الأحوال فى موقفه من منطلق أنه يدر عليه دخلاً بلا عمــل. وراح الرجل على العكس من ذلك، لا يلقى بالاً للأفكار التى أعرب عنها الجنــرال هكس. أخيرًا، وبعد سلسلة من الشكاوى التى لم يلق لها أحــد بــالاً، أبــرق الجنرال هكس، فى اليوم السادس عشر من شهر يوليو، إلـــى الــسير إدوارد ماليت ليقول له: "أوامرى وترتيباتى هنا مهملة تمامًا؛ هناك وعود بتنفيذ هذه الأوامر والترتيبات، لكن لم يحدث أى شيء من هذا القبيل. سليمـــان باشـــا، لا يلقى بالاً لهذه الأوامر ويغفلها تمامًا. لا طائل من وراء بقائى هنا فى ظل هذه الظروف، وهذا موقف لا أقوى على تحملــه. أرجــو أن تعمــل علـــى عودتى". أدت هذه البرقية إلى أزمة. وجرى تعيين الجنرال هكس قائدًا عاما فى السودان، مع رفع رتبته إلى قائد فرقة. وجرى استدعاء سليمان باشا من

الخرطوم، لكن الخير الذى كان يمكن أن ينتج عن هذا الإجراء، ضاع إذ إن الرجل جرى تعيينه محافظًا على شرقى السودان. وهنا أبرق الجنرال هكس يقول: إن الناس "ينظرون إلى تعيين سليمان باشا على أنه نوع من الترقية".

ومن الصعوبة بمكان أن يصبح الجنرال هكس واثقًا من النجاح، فى ضوء المكائد التى كانت تحيط به، والحالة المادية المتردية التى عليها جيشه، والحقيقة التى مفادها أن الحكومة المصرية لم تلب طلباته الخاصة بالمال والرجال. لكن يبدو أن الجنرال هكس استخف بالمصاعب المحيطة بالمهمة التى كُلّف بها. ربما يكون الرجل قد فرح ببعض النجاحات البسيطة التى حققها خلال المراحل الأولى من التمرد، الذى قامت به قوات المهدى. وقد خطر بباله (فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يونيو) أن القبائل فى أثناء تقدمه وعلى الرغم من "تخوفها من بدء الاشتباكات مع المهدى، قد تنضم إليه بوصفها خدمًا للجيش فى أثناء تنقلاته". لا يبدو أن الجنرال هكس سئل فى أى وقت من الأوقات من قبل الحكومة المصرية، عن الحكمة من القيام بالحملة، من وجهة نظره، على الرغم من أن الحرص العادى، كان يحتم ضرورة الوقوف، وبشكل رسمى، على رأيه وبتعبير واضح، فى هذه المسألة المهمة. لكن هكس فى اليوم الثامن عشر من شهر يونيو، أى قبل ثلاثة أشهر من بدء تحركه فى صحراء كردفان، أبرق إلى اللواء فالينتاين بيكر **Baker**، الذى كان على رأس الشرطة المصرية فى ذلك الوقت، يقول: "لقد أوضحت فى برقيتى التى أرسلتها إلى إدوارد ماليت فى اليوم الثالث من شهر يونيو، ذلك الذى رأيت أنه ضرورى لضمان النجاح فى كردفان والتحوط لكل الاحتمالات الممكنة(١). وأنا فى ذات الوقت على استعداد للقيام بالحملة بالقوة

---

(١) جاءت البرقية المشار إليها هنا، على النحو التالى: "القوة التى لدينا ليست كافية للقيام بحملة كردفان... هذه القوة لابد أن تكون فى حدود ١٠٠٠٠ مقاتل. ما عدد=

المتيسرة حاليًا؛ والمخاطر هى كما سبق أن أوضحت، فى حالة من التردى، لكنى أرى أن مسألة الفشل ليست أمرًا مُرجحًا على الإطلاق. وأن الخرطوم يجب أن تكون مؤمَّنة من الخارج تحت أى ظرف من الظروف".

ونحن عندما ننظر إلى محتويات هذه البرقية، نجد أنه ليس صعبًا الوصول إلى ذلك الذى كان يفكر فيه الجنرال هكس. وفى ضوء الحقيقة التى مفادها أن قوة الحملة، عندما بدأت، كانت أقل من القوة التى وصَّى بها، وفى ضوء المعدات التى كان الجيش يمتلكها، والتى وصفت بأسوأ الأوصاف، لا يمكن لنا القطع بأنه كان متفائلاً بالنجاح. يمكن لنا القول، عن طريق التخمين، إن تعبير الجنرال هكس المنتقى، عن استعداده للقيام بالحملة قد استوحاه، لا من ثقته الحقيقية بالنجاح القائم على أخذ الحقائق كلها بعين الاعتبار، وإنما من تردد طبيعى أحس به جندى شجاع بدا عليه التراجع عن القيام بعملية خطيرة.

واقع الأمر أن البت فى هذا الموضوع كان ينبغى أن لا يترك للجنرال هكس. لم يكن الخطأ من جانب الحكومة التى كانت فى القاهرة فى ذلك الوقت؛ لأنها كانت عاجزة عن توفير الموارد، سواء أكانت من المال أو الرجال، الضرورية لقمع التمرد. كان عجز الحكومة ناجمًا عن سوء حكم

=الرجال الذين سترسلهم الحكومة لدعمى؟ ونحن إذا ما اعتقدنا أن الهزيمة يمكن أن لا تعنى فقط خسارة دارفور وكردفان، وإنما أيضًا سنار، واحتمال الخرطوم أيضًا، فإن ذلك يجعلنى لا أقدم على المخاطرة". كانت تلك هى البرقية التى وضَّحت الرأى الذى أعرب عنه السير إدوارد ماليت، والذي مفاده أن الجنرال هكس ينبغى أن يواصل عملياته العسكرية إلى الأراضى الواقعة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض. لكن البرقية جرى إرسالها إلى شريف باشا "دون تعليق أو إفصاح عن الرأى". وحدث ما حدث بعد ذلك. إذ لم يجر مطلقًا الالتفات إلى آراء الجنرال هكس المهمة.

الخديوى السابق (إسماعيل). لكن هذا العجز حتم على الوزراء المصريين التعامل مع الحقائق التى فرضت نفسها عليهم، وأن يوائموا بين الأهداف، التى يبغون الوصول إليها، وبين الوسائل المتيسرة لديهم لتحقيق هذه الأهداف. لم تفعل الحكومة شيئًا من هذا القبيل. انساقوا فيما هم عليه، إلى أن جروا على أنفسهم نكبة نجم عنها انهيار السلطة المصرية فى السودان كله.

لم تكن هناك سوى طريقة واحدة فقط، يمكن بها توصيل حقائق الموقف إلى أذهان الخديوى هو ووزرائه. كان لابد للحكومة البريطانية، أن تصر على انتهاج سياسة منطقية وعقلانية. والمؤسف أن الحكومة البريطانية امتنعت عن التدخل بكل صوره. واقع الأمر، أن الحكومة البريطانية ربما تكون قد توصلت إلى أن أفضل الخطط التى يجب أن تتبعها الحكومة المصرية، هى اتخاذ موقف الدفاع فى منطقة الخرطوم، لكن الحكومة المصرية لم تفعل أى شيء لتدعيم هذا الرأى.

وواقع الأمر أن الحكومة البريطانية اقتيدت على غير رغبة منها، إلى احتلال مصر(*). ولذلك خشيت الحكومة البريطانية وتخوفت من الانجراف عن غير وعى، إلى التدخل فى السودان. كان اللورد جرانفيل متحوطًا لذلك الخطر. ورفض الرجل التحدث عن كل ما يتعلق بالسودان. يزاد على ذلك، أن مسألة إرسال برقيات الجنرال هكس إلى مختلف السلطات المصرية، عن طريق السير إدوارد ماليت جعلت جرانفيل يتحوط لذلك الخطر. كان جرانفيل يعتقد أن الممثل البريطانى، إذا ما سمح لنفسه أن يكون وسيلة التواصل بين القاهرة والخرطوم، قد يورِّط حكومته فى شيء من المسئولية. وبناء على ذلك، أبرق اللورد جرانفيل، فى اليوم السابع من شهر مايو، إلى السيد/

(*) هل هذا منطق يقبله عاقل بعد قراءة ما كتبه المؤلف سابقًا؟! (المراجع)

كارترايت **Cartwright**، الذى كان يشغل مكان ماليت بصفة مؤقتة، ليبلغه: "أن حكومة صاحبة الجلالة ليست مسئولة، بأى حال من الأحوال، عن العمليات الدائرة فى السودان، والتى جرى القيام بها بناء على سلطة الحكومة المصرية، وأنها ليست مسئولة أيضًا عن تعيين أو أعمال الجنرال هكس". تكررت وثيقة التخلى عن المسئولية هذه، فى رسالة بتاريخ اليوم الثانى والعشرين من شهر مايو، أرسلها السير إدوارد ماليت إلى شريف باشا، عندما كان يقوم بتسليم برقية أخرى من الجنرال هكس إلى اللورد دفرين، قال السير إدوارد ماليت: "فى هذه المسألة بالذات، أود أن أتحوط لأى افتراض من جانب سيادتكم، بأنى عندما أرسلت نسخة من البرقية إلى سيادتكم، كنت أتحسب للتعبير بأى شكل من الأشكال عن أى رأى فيما يتعلق بالتوصيات الواردة فى تلك البرقية".

أحس اللورد جرانفيل، بعد ذلك بفترة قصيرة، بالقلق إزاء استمرار التواصل بين السير إدوارد ماليت والجنرال هكس. وعليه كتب جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت، فى اليوم الثامن من شهر أغسطس ليقول له: "يبدو أن الجنرال هكس مستمر فى التواصل معك حول المصاعب المالية، التى تواجهه فى السودان، فى ظل انطباع مفاده أنك سوف تستخدم نفوذك عند الحكومة المصرية، لإقناعها بالنظر باهتمام فيما يريده. وأنا أود أن أنبهك أن حكومة صاحبة الجلالة، لا تتحمل أية مسئولية، من أى نوع كان، عن مجريات الأمور فى السودان، ومطلوب أن يكون الجنرال هكس على علم بذلك وأن يفهمه جيدًا، على الرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة يسعدها أن تتلقى معلومات عن تقدم تلك الحملة، كما أن سياسة الحكومة ترمى إلى الامتناع قدر المستطاع عن التدخل فى العمل الذى تقوم به الحكومة المصرية فى ذلك المكان (السودان). قام السير إدوارد ماليت بإبلاغ اللورد جرانفيل أن

تصرفه كان متفقًا تمامًا مع التعليمات التى تلقاها بشأن هذا الموضوع. وخطا السير إدوارد ماليت خطوات، لتوضيح الأمر للجنرال هكس بصورة أوضح. ثم أبرق السير إدوارد ماليت، فى اليوم الثامن عشر من شهر أغسطس. إلى الجنرال هكس ليقول له: "أُهنئك بتعيينك قائدًا عاما، وترفيعك إلى قائد فرقة. هذا العمل تلقائى من جانب الحكومة المصرية، كما أننى ممنوع، بناء على تعليمات وأوامر، من تقديم أى نصح أو مشورة بشأن هذه البرقيات، والسبب فى ذلك أن سياسة حكومة صاحبة الجلالة تقضى بالامتناع قدر المستطاع عن التدخل فيما تفعله الحكومة المصرية فى السودان".

كان الاعتراض على التدخل العسكرى واضحًا، كما أن الخطر الذى تحوط منه اللورد جرانفيل لم يكن خياليا أو وهميا. كان من الممكن تمامًا، قبل إدراك الحكومة البريطانية لذلك الخطر، أن تجد نفسها مضطرة إلى تأكيد سلطتها فى السودان عن طريق القوة. لقد جاء تاريخ قيام النفوذ أو القوة البريطانية فى شرقى السودان، بمثابة إنذار أو تحذير مفاده أن الخطوة الأولى فى اتجاه التوسع الإقليمى غالبًا ما تؤدى إلى خطوات أخرى، إلى أن يتم فى النهاية تحقيق هدف أكبر بكثير من الهدف الذى جرى تحديده فى البداية. يزاد على ذلك، أنه عندما تصبح مسألة، مثل مسألة السودان، محلاً للنقاش العام فى إنجلترا، تنشأ مجموعة ليست بالكبيرة، يغلب عليها بسبب حب المغامرة الذى يعد أمرًا طبيعيًّا عند السواد الأعظم من الإنجليز من ناحية، وبسبب الإحساس الشديد بالمزايا التى سيجنيها الداخل من وراء التدخل البريطانى من ناحية ثانية، وبسبب أيضًا مهمة بريطانيا المبالغ فيها باعتبارها عاملاً من عوامل التحضر والتمدن فى هذا الحال من ناحية ثالثة، الميل إلى دفع الحكومة إلى التصرف دونما تدبر كاف للنتائج التى يمكن أن تترتب على ذلك فى نهاية المطاف. الظروف التى من هذا القبيل تُوجب على رجل الدولة

التحرك بحذر. ومع ذلك، فنحن عندما نستعرض مجرى الأحداث بالشكل الذى نعرفه الآن، يتحتم علينا الاعتراف أن الخط الذى سار عليه اللورد جرانفيل كان خطأ تعيسًا للغاية. والمؤسف أيضًا أن اللورد جرانفيل لم ينقذ الحكومة، عن طريق التدخل فى الوقت المناسب، من النتائج التى ترتبت على قصر نظر هذه الحكومة. لو كان جرانفيل تصرف، بناء على مرئيات مختلف السلطات البريطانية فى مصر، ولو تدخل ومنع إرسال حملة الجنرال هكس إلى كردفان، لأدى ذلك إلى إنقاذ آلاف الأرواح، وتوفير مبالغ كبيرة من المال جرت بعثرتها، ولحظى أيضًا بشكر الشعب المصرى وامتنانه، ولأنقذ بلده أيضًا من تدخل كان هو يخشاه ويخافه كثيرًا، والذي جرى التعجيل به فى المراحل الأولى من الإجراءات. يبدو أن اللورد جرانفيل كان يظن أنه ألقى بالمسئولية كلها بعيدًا عندما أعلن أنه غير مسئول عن هذه الأمور. كان ذلك خطأ ما بعده خطأ. يجب الإقرار أن مسئولية الحكومة البريطانية عن سير الأمور فى مصر لم يعتمد على قليل من العبارات التى ترد فى رسالة من الرسائل، ثم يجرى بعد ذلك نشرها فى ورقة من أوراق البرلمان. هذه المسئولية كانت قائمة على الحقيقة التى مفادها أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد احتلالاً عسكريا، وعلى أن مسألة ضعف الحكام المحليين وعدم كفايتهم كانت ذائعة الصيت، وعلى أن العالم المتحضر وضع على كاهل بريطانيا مسئولية، كان مستحيلاً عليها أن ترفعها عن كاهلها طوال فترة بقاء الاحتلال. قال اللورد سالسبورى أمام مجلس اللوردات (فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير من العام ١٨٨٤): "هؤلاء الذين بيدهم السلطة المطلقة لمنع الأحداث المحزنة، ويعرفون ذلك الذى يدور، ويرفضون ممارسة هذه القوة يعدون مسئولين عن كل ما يحدث". لقد فشل اللورد جرانفيل فى إدراك ذلك. وهو بدلاً من أن يتفهم حقائق الموقف، اتخذ لنفسه ساترًا خلف التحريم الوهمى للمسئولية، التى كانت طيفًا من أطياف الذهنية الدبلوماسية

والبرلمانية. ونتج عن ذلك أن دعمت الحقائق بعضها البعض فى تحد منها للتوأمين الدبلوماسى والبرلمانى.

على كل حال، يمكن الدفاع عن السياسة التى انتهجها اللورد جرانفيل من منطلق أنه لم يتلق إنذارًا كافيًا بالعواقب الممكنة، بل والعواقب المحتملة أيضًا التى يمكن أن تنجم عن السلبية وانعدام البت فى الأمور. كان الطلب الأكثر إلحاحًا يتمثل فى دق ناقوس الخطر حتى يمكن إيقاظ الحكومة البريطانية من سباتها، وإثبات أن نتائج السلبية قد تكون أكثر خطورة من تلكم النتائج التى تنجم عن انعدام السلبية(١). لكن الواضح أن الرجل لم يلق التحذير اللازم. تمثلت النتيجة فى سعى الحكومة البريطانية لتدمير نفسها، وأن الحكومة البريطانية ــ شأنها شأن القصيدة ضئيلة الجمال للورد بايرون ــ فى الوقت الذى كانت تقسم فيه بأنها لا يمكن أن توافق بأى حال من الأحوال على سياسة التدخل فى السودان، وافقت بعد ذلك بفترة قصيرة، على درجة من التدخل أكبر بكثير عما كان مطلوبًا، لو أنها أقرت واعترفت، منذ البداية بحقائق الموقف الدامغة.

فى اليوم الثامن من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٣ الميلادى، أى قبل وصولى إلى مصر بثلاثة أيام، كان الجنرال هكس قد بدأ الحملة، التى قُدِّر لها أن تنتهى نهاية وخيمة. كانت القاهرة تنتظر على مضض وصول أخبار من السودان، لكن أحدًا لم يفكر فى الكارثة المحتملة التى أعقبت ذلك. أذكر

---

(١) "أنا لست من أتباع أولئك الذين يعارضون إزعاج الأمن العام؛ أنا ممن يحبون الجلبة والضوضاء فى حالة وقوع الإساءات، صحيح أن انطلاق جرس الحريق يقلق المنام عند منتصف الليل، لكنه يمنعك من الاحتراق فى فراشك. وصحيح أيضًا أن الصراخ والضوضاء يزعج البلاد، لكن هذا الصراخ وتلك الضوضاء تحفظ ممتلكات المقاطعة". مقال إدموند بيرك "عن محاكمة القذف والتشهير".

أنى تكلمت مع شريف باشا عن الرغبة فى التخلى عن المديريات النائية فى السودان. لم يكن شريف باشا يرفض التخلى عن دارفور؛ وعلى الجانب الآخر كان الرجل يتمسك تمسكًا شديدًا بكردفان. لكن الرجل أردف بالنعومة التى تميز المصرى الغالى Gallicised Egyptian(*) يقول: "**لقد بدأنا متأخرين؛ كان لابد فى البداية من توجيه ضربات متتالية لذلك السيد**".(أى المهدى)(١).

لم يستمر انخداع شريف باشا طويلاً، فقد وصلت القاهرة فى اليوم الثانى والعشرين من شهر نوفمبر أنباء تفيد أن جيش الجنرال هكس هزم هزيمة منكرة ودُمِّر تدميرًا كاملاً. "لم يكن أحد يعرف أى شيء عن المنطقة التى يقوم فيها الجيش بتلك المغامرة، سوى أنها هى أكثر مناطق السودان جفافًا". وكان آخر اتصال من الجنرال هكس يدور حول افتقار المنطقة إلى الماء، وشدة الحرارة. وقد وصف العقيد كولفيل تلك الكارثة بقوله: "ضل الجيش طريقه إلى كاشجيل Kasghil بفعل المرشدين الذين كانوا من رجال المهدى، الذين هجروا الجيش عندما تأكدوا تمامًا أنه ضل طريقه وسط الإحراج. وبعد تجوال دام ثلاثة أيام وثلاث ليال بلا ماء، اصطدم الجيش بقوة

(*) نسبة إلى الغال، الكلتيين (الفرنسيين). (المترجم)

(١) كتب السير شارلز ولسون، فى اليوم الرابع من شهر يناير من العام ١٨٨٤ الميلادى يقول: "عندما غادر هكس باشا القاهرة، لم يكن مطلوبًا منه سوى تخليص سنار من أيدى المتمردين، وقد حقق الرجل هذا العمل بسهولة، وبذلك يكون قد حمى الخرطوم. ليس هناك طائل من وراء التساؤل عن الجنون الذى جعل الحكومة المصرية تطلب إلى هكس باشا محاولة إعادة غزو كردفان؛ كانت عملية خطيرة، وفى ضوء القوات المستخدمة التى وصفها العقيد ستيوارت وصفًا أمينًا، تصبح الكارثة أمرًا محتومًا".

معادية بالقرب من كاشجيل(*). لكن مئات من الجنود كانوا قد ماتوا عطشاً، وكان الباقون قد بلغوا من الضعف حدًّا لم يستطيعوا معه القيام بأدنى مقاومة، مما ساعد العدو على الإجهاز على تلك البقية الباقية. وقد أبلى هكس باشا هو وأركانه بلاء حسناً، إذ ماتوا جميعًا وهم يقاتلون قتال الشجعان"(١).

لم يقم أحد من الأوروبيين بزيارة المكان الذى انهزم فيه هكس إلا بعد اثنين وعشرين عامًا من وفاة الرجل. وقد زار السير ريجنالد Reginald وينجت تلك المنطقة، خلال الجولة التى قام بها إلى كردفان فى شتاء العام ١٩٠٥ – ١٩٠٦، وسجل الرجل انطباعاته عن ذلك المكان على النحو التالي:–

زرت أرض المعركة التى قضى فيها قضاءً مبرمًا على المرحوم الجنرال هكس باشا هو وقوته، من قبل قطعان الدراويش فى العام ١٨٨٣ الميلادى، على الرغم من أنه كانت هناك فى حقيقة الأمر، وعلى بعد حوالى ميل واحد، فى المكان الذى ضرب العطش عنده القوات، بركة ماء لم تكن القوات تعرف أى شيء عنها. يقع هذا المكان فى أعماق غابة كبيرة هائلة تقع على بعد حوالى ثلاثين ميلاً جنوبى الأبيض، وأنا لن أتردد فى القول إنه لو جرت محاولة تخليص الأبيض بقوات أكثر عددًا وكافية لجاءت النتيجة واحدة أيضًا. ومن الواضح تمامًا أن حكومة تلك الفترة لم تدرك الموقف إدراكًا تامًّا، ولم تقدر المصاعب التى كان يمكن أن تصاحب تحريك قوة كبيرة من هذا القبيل، خلال هذه المنطقة؛ من هنا يمكن القول: إن

(*) وهى الموقعة التى هزم فيها هكس، وتعرف بهزيمة "شيكان"، أو وادى كاشجيل. (المراجع)

(١) تاريخ حملة السودان، ص ١٦١.

القضاء على الحملة فى ظل ظروف من هذا القبيل، لا يمكن أن يوصف إلا بأنه كان حماقة بالغة.

وعليه، يمكن القول: إن صرح التوسع الإقليمى العظيم فى إفريقيا، الذى خطط له إسماعيل باشا وسلفه(*)، فى لحظة بالغة السوء فى بلادهم، قد انهارت انهيارًا تاما. وسبب ذلك أن هذه البناية لم تكن قائمة على أساس متين. يزاد على ذلك، أن القوة التى اكتسبتها المهارة شبه المتحضرة، وكانت تتفوق بها على قبائل السودان الهمجية. أسئ استعمالها. يزاد على ذلك أن الباشوات تجار العبيد، وجباة الضرائب القساة الفاسدين، تسببوا فى كراهية الناس لاسم مصر. هذا يعنى أيضًا أن الاستبداد، الذى لا يكون قويًا أو مفيدًا، لابد وأن يسقط إذا ما تعرض لهجوم خطير. يزاد على ذلك أن الحكومة الهشة التى شكلها كل من إسماعيل باشا، هو وسلفه فى السودان، انهارت على الفور عندما تعرضت للوخذ من جانب دجَّال، قدر له أن يكون حاكمًا على ذلك الجزء من البلاد، فى ذلك الوقت، ولم يرتفع من بين السكان، الذين كانوا معرضين للخطر أثناء المعركة، صوت واحد، أو جرى استلال سيف واحد، لمنع انهيار ذلك الصرح.

(*) يقصد محمد على. (المراجع)

الفصل العشرون

إخلاء السودان

نوفمبر ١٨٨٣ إلى يناير ١٨٨٤

وضعى (أى وضع كرومر)، حتي الحكومة البريطانية على الخروج على موقفها السلبي، رد اللورد جرانفيل، الحكومة المصرية تقرر الاستيلاء على الخرطوم، العقيد كويتلوجن Coetlogon يُحَبِّذ الانسحاب إلى بربر، رأى السلطات العسكرية فى القاهرة، الحكومة المصرية ترغب فى طلب المساعدة من السلطان، الحكومة البريطانية توصى بالانسحاب من السودان، استقالة الوزراء المصريين، تولى نوبار باشا، ملاحظات على الانسحاب من السودان.

إلى هنا أكون قد تناولت فترة من التاريخ المصرى، لعبت خلالها دورًا فرعيًا أو كنت على صلة بمصر بشكل أو بآخر. كنت أنتقد بين الحين والآخر تصرفات أولئك الذين كانوا مسئولين عن تسيير الشئون المصرية فى ذلك الوقت. وأنا هنا أصل إلى مرحلة أخرى. وقد يكون من قبيل التواضع الزائف أنا لا أعترف، بأننى بدءًا من هذه المرحلة أصبحت واحدًا من كبار اللاعبين على مسرح الأحداث المصرية، لا فيما يتعلق بالمسئولية عن السياسة العامة

للحكومة البريطانية فى مصر، وإنما كنت مسئولاً بصفة أساسية عن إدارة الشئون المحلية فى مصر. وقد قبلت هذه المسئولية الأخيرة، راجيًا الانتباه إلى أن عملى لابد وأن ينسجم بحكم الضرورة مع خطوط السياسة العامة السارية فى لندن.

كانت الشئون المصرية، طوال الفترة التى مثلت خلالها الحكومة البريطانية فى مصر، تشكل بين الحين والآخر محورًا من محاور الحوار الشعبى. كان سلوكى الخاص يُنتقد انتقادًا شديدًا فى بعض الأحيان. كان أى شخص من الأشخاص المشتغلين بالحياة الإنجليزية العامة يتوقع تلقى بعض الضربات القاسية فى بعض الأحيان. وأنا أظن أنى أعرف أفضل من أى إنسان آخر، الأخطاء التى وقعت فيها أنا شخصيًا، وعليه سوف أبذل قصارى جهدى للتعامل مع هذه الأخطاء تعاملاً مستفيضًا، بالطريقة نفسها التى تعاملت بها مع الأخطاء والتى بدت لى أنها من صُنْع الغير، على حد التعبير اللاتينى "**يعتقد أنه لا يوجد برئ مطلق السراح**"(*).

تمثلت أولى خطوات الاهتمام بالسودان وشئونه بعد وصولى إلى مصر فى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر من العام ١٨٨٣الميلادى، فى البرقية التالية التى أرسلتها إلى اللورد جرانفيل فى ذلك اليوم: "تتفاقم خطورة الأحوال فى السودان بصورة متزايدة تمامًا... لم نسمع أى شيء محددًا أو قاطعًا عن هكس منذ اليوم السابع والعشرين من شهر سبتمبر. لم تكن المؤن التى أخذها معه تكفى إلا لشهرين فقط. الحكومة المصرية قلقة جدًا، ومن الواضح أنها تتوقع وصول أنباء سيئة. يقول جيجلر Giegler باشا، الذى كان

(*) وردت هذه العبارة باللغة اللاتينية، وهى من ترجمة الدكتور على عبد التواب.

مع غوردون فى السودان، والذى التقيته اليوم، إنه إذا ما انهزم هكس فـإن الخرطوم ستسقط بلا محال. وواقع الأمر، أن الحكومة المصرية ليس لـديها أموال، وإذا ما نحينا جانبًا قوات كل مـن وود Wood وبيكـر[1] نجـد أن الحكومة أرسلت إلى السودان آخر ما لديها من رجال. إذا كان جيش الجنرال هكس قد جرى تدميره، فأنا لا أشك، فى أنه إذا لم يحصلوا على مساعدة من الخارج، فإنهم سيخسرون السودان كله. وحتى فى حال، إذا ما بـدءوا فـى التراجع، هل سيكون من السهل عليهم تحديد ذلك المكان مـن وادى النيـل، الذى يمكنهم عنده إلقاء القبض على الحركة المتمردة. وأنا أعتقد، معتمدًا فى ذلك على بعض الملاحظات التى سربها لي هذا الصباح، أنه مـن المـرجح تمامًا أنه سيطلب، خلال فترة وجيزة، عونًا من القوات الإنجليزية أو القوات الهندية. لقد قال لى: "أنا أسلم أن حكومة صاحبة الجلالة لن ترضـى عـن تدخل الأتراك فى السودان هل سأكون محقا، إذا ما أبلغتـه، عنـدما تـسمح الظروف بذلك، أنه لا ينبغى تحت أى ظـرف مـن الظـروف، أن يتوقـع الحصول على من القوات البريطانية أو القوات الهندية فى السودان. وفيمـا يتعلق بالمساعدة التركية، يسعدنى تلقى تعليمات بالموقف الذى يتعين اتخاذه. المسألة هنا تتعلق بمدى كراهية الحكومة المصرية- لاستدعاء الأتـراك، أو التخلى عن السودان. رأيى الشخصى هو أنه إذا ما انهزم هكس، فإن أعقـل المسارات أمام الحكومة المصرية هو التسليم بالهزيمة، ثم الانسحاب إلى أية نقطة على النيل يرون أنهم يستطيعون الدفاع عنها، على الرغم من أن السير فى هذا الطريق سيزيد من وقع تجارة العبيد. لكن لن يكـون مـن الـسهل

---

(١) كان السير إيفلين وود يقود الجيش المصرى من حيث التشكيل. أما الجنرال فالنتايان بيكر فكان يقود قوات الشرطة.

إقناعهم بذلك. وعليه، أرى أن التدخل التركى سيكون أمرًا غير مرغوب فيه تمامًا.... وأنا قد اضطر، فى هذه الظروف، إلى مناقشة هذه الشئون السودانية، فى أى وقت مع شريف باشا، وعليه مطلوب أن أتلقى من سيادتكم بعض المؤشرات حول رؤية سيادتكم. سيكون الأمر صعبًا جدًّا، فى ظل الظروف القائمة، إذا ما بقيت بريطانيا على موقفها السلبى هذا، وأن لا تقدم أى شيء من النصح والإرشاد".

رد اللورد جرانفيل على هذه البرقية، فى اليوم العشرين من شهر نوفمبر: "نحن لا نستطيع إقراض القوات الإنجليزية أو القوات الهندية.... لن يكون استدعاء القوات التركية إلى السودان، فى صالح مصر. وإذا ما استشاروك فى ذلك، وَصِ بالتخلي عن السودان فى إطار حدود معينة".

كان الهدف الرئيسى من وراء إرسال برقيتى المؤرخة ١٩ نوفمبر، هو إخراج الحكومة البريطانية من موقفها السلبى الذى كنت تقفه فى ذلك الوقت. كان مقامى القصير فى مصر كافيًا لإقناعى أنه لم يكن ممكنًا، ولا مرغوبًا، أن تترك الحكومة المصرية تدير شئون السودان بدون نصيحة أو عون(١).

---

(١) كتب إلى اللورد جرانفيل فى اليوم الثانى والعشرين من شهر نوفمبر: "أنا أفهم تمامًا سياسة الحكومة، والتى تقضى بعدم جرها إلى السودان وشئونه. وأنا لا أرى سببًا يمنع القيام بهذه السياسة. وعلى الجانب الآخر، من المستحيل تمامًا فصل المسألة المصرية عن المسألة السودانية". وفى رسالة أخرى، بتاريخ ٢٣ ديسمبر قلت: "مسألة فصل المسألة السودانية عن المسألة المصرية، تعد أمرًا شبه مستحيل لأسباب مالية. وأنا أرى أن سياسة التخلى تمامًا عن السودان، فى أفضل الأحوال، هو ما تسمح به الظروف الحالية: لكنى لست متأكدًا ما إذا كانت الصعوبة البالغة فى تنفيذ هذه السياسة، أو النتائج التى يمكن أن تترتب عليها، قد جرى تقييمهما على الصعيد الداخلى".

لقد تحقق هدفى. صحيح أنى صدرت لى تعليمات بتقديم النُصح "إذا ما استُشرت"، ولكن لما كنت واثقًا من مسألة الاستشارة هذه، فإن التحفظ على عملى لم يعُقنى فى حقيقة الأمر. كنت قد حصلت على تعبير عن رأى محدد يتعلق بسياسة السودان التى حازت على رضا الحكومة البريطانية، فى حال انكسار جيش الجنرال هكس. كان ذلك الرأى يقضى بأن الحكومة البريطانية لن تعمل على توفير المساعدة العسكرية اللازمة لإعادة غزو السودان؛ كانت الحكومة البريطانية تعارض أيضًا استخدام القوات التركية. فى ظل مثل هذه الظروف، كان الطريق الوحيد الذى يمكن السير فيه، يتمثل فى التخلى عن السودان فى إطار حدود معينة. كانت تلك هى السياسة، التى حظيت، كما سبق أن أوضحنا، بموافقة كل من اللورد دفرين، والسير إدوارد ماليت والعقيد ستيوارت؛ لكن البرقية التى كنت قد أرسلتها فى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر، كانت على حد علمى، المناسبة الأولى، التى جرى فيها الضغط على الحكومة البريطانية، كيما تعرب عن رأى محدد فى هذا الموضوع. وعليه، فأنا أعد نفسى مسئولاً إلى حد كبير عن المبادرة فى سياسة الانسحاب من السودان، وهنا نجد أن مسئولية الموافقة على هذه السياسة تقع على عاتق حكومة السيد/ جلادستون.

فى اليوم الثامن عشر من شهر نوفمبر، وصل القاهرة تقرير يفيد أن جيش الجنرال هكس محاصر وبحاجة إلى المؤن والعتاد. لكن لم تصل المعلومات الاستخباراتية الخاصة بتدمير الجيش إلا بعد اليوم الثانى والعشرين من شهر نوفمبر.

لم أضغط على الفور على الحكومة المصرية بغية إملاء توصية بعينها. فى البداية، تواصل تسلم التقارير المتضاربة عن مصير جيش الجنرال هكس، كما انقضت، فى واقع الأمر، بضعة أسابيع قبل وبعد إزالة

الشكوك المتعلقة بالكارثة التى نزلت بجيش الجنرال هكس. ثانيًا، كان من الضرورى الاتصال بالسلطات العسكرية، التى كانت بحاجة إلى وقت حتى تتمكن من دراسة حقائق الموقف قبل إبداء الرأى فى المسار الذى يجب انتهاجه. ثالثًا، كنت راغبًا فى إعطاء الحكومة المصرية وقتا كيما تتبين ما إذا كانت قادرة أو غير قادرة على ابتكار سياسة عملية خاصة بها.

كان أول قرار توصلت إليه الحكومة المصرية يقضى "بمحاولة التمسك بالخرطوم وإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر". وعندما أبلغت ذلك القرار إلى اللورد جرانفيل، فى اليوم الثالث والعشرين من شهر نوفمبر، قلت له: "نقلاً عن برقيات عديدة، وردت من الخرطوم، يبدو أن هناك رأيًا عاما مفاده أن التشبث بالمدينة يعد أمرًا مستحيلاً، وأن من الضرورى الانسحاب إلى بلدة بربر".

فى اليوم السادس والعشرين من شهر نوفمبر، أبرق العقيد كويتلوجُن **Coetlogon**، وهو واحد من ضباط جيش الجنرال هكس، والذى بقى فى الخرطوم، إلى السير إيفلين وود **Wood**: "أرى أن من الصواب إبلاغك بالموقف. لا يمكن الاحتفاظ بالخرطوم أو سنار. ولن يكون هناك طعام فى غضون شهرين. كل الإمدادات مقطوعة. وإنقاذًا لما تبقى من الجيش فى السودان يجب الانسحاب فورًا إلى بربر. وعن طريق التحرك المشترك من كل من بربر يتعين فتح ذلك الطريق. التدعيمات القادمة لا يمكن لها الوصول إلى الخرطوم إلا عن طريق البر، وهذا يتطلب قوة كبيرة جدًّا.... القوات المتبقية هى عبارة عن نفايات الجيش، والسواد الأعظم منها من كبار السن والعميان. وأنا أكرر هنا من جديد، أن الطريقة الوحيدة لإنقاذ ما تبقى، هى عن طريق الانسحاب العام إلى بلدة بربر. هذا هو واقع الحال هنا، وأنا أرجوك أن تبلغ ذلك إلى صاحب السمو الخديوى".

بحلول اليوم الثالث من شهر ديسمبر، كنت قد حصلت على وجهات نظر السلطات العسكرية البريطانية الرئيسية فى القاهرة، وبذلك تمكنت من إرسال تقرير للورد جرانفيل حول الموقف. قلت: "المهم حاليًا هو معرفة ما إذا كانت الحكومة المصرية تستطيع هى نفسها الاحتفاظ بالخرطوم. ولقد ناقشت هذه المسألة مناقشة مستفيضة مع الجنرال ستيفنسون، والسير إيفلين وود، والجنرال بيكر[1]. كانت كل هذه السلطات العسكرية الرفيعة على رأى رجلٍ واحد. كانوا جميعًا يرون، أنه فى حال تقدم المهدى، سيكون من المستحيل على الحكومة المصرية الاحتفاظ بالخرطوم، أقصد، بطبيعة الحال، باستخدام أية قوات من القوات المتيسرة حاليًا، أو التى يحتمل أن تتيسر. وأنا لن أتناول هنا مسألة إرسال قوات إلى الخرطوم من جانب حكومة صاحبة الجلالة أو صاحب الجلالة السلطان. لقد أبلغتمونى سيادتكم أن حكومة

---

(١) كان السير فردريك ستيفنسون فى ذلك الوقت يقود جيش الاحتلال فى مصر. كان الجنرال بيكر قد سافر إلى سواكن فى أثناء هذه المناقشات. وعليه لم يطلع على رسالتى قبل أن يغادر القاهرة. وعليه قمت بالكتابة إليه بغرض التأكد مما إذا كانت قد شرحت شرحًا وافيًا الآراء التى عبر هو عنها لي شفاهة. رد على الجنرال بيكر فى اليوم السابع من يناير من العام ١٨٨٤ الميلادي بما يلي: "١- أنا لا أعتقد أن مصر تستطيع إعادة غزو السودان بدون مساعدة من الخارج. ٢- كنت على يقين من أن خسارة السودان يمكن أن تكون ضربة قاصمة لمصر، وأن الاتفاق المطلوب للدفاع عن مصر نفسها سيجر عليها الخراب مستقبلاً، وأن المبلغ سيفوق بكثير ما صرف على السودان فى الماضى. ٣- وأنا أرى أن من الضرورى على إنجلترا ومصر أن يلتزما سياسة محددة، وأن مصر يجب أن تستعد للانسحاب من السودان، اللهم إلا إذا استطاعت إنجلترا توفير أو الوفاء بذلك الاتفاق، الأمر الذى يمكن مصر من استعادة السودان والاحتفاظ به". هذا يعنى، بطبيعة الحال، أن الجنرال بيكر كان يود من الحكومة البريطانية إعادة غزو السودان.

صاحبة الجلالة ليست على استعداد لإرسال قوات إنجليزية أو هندية إلى السودان. وأنا لن أحاول هنا مناقشة الطوارئ التى يحتمل أن تنشأ عن محاولة إرسال قوات إلى السودان من قبل صاحب الجلالة السلطان. وهذا الإجراء الأخير يمكن أن ينطوى على اعتبارات سياسية خطيرة، وسوف أترك تقييم هذه المسألة لحكومة صاحبة الجلالة.

"تمثلت الأسباب التى حدت بكل من الجنرال ستيفنسون، والسير إيفيلن وود، والجنرال بيكر، بالتوصل إلى الاستنتاجات السابقة التى مفادها أن المهدى إذا ما تقدم فإنه سوف يستحيل على الحكومة المصرية الاحتفاظ بالخرطوم، فستكون الحامية الموجودة فى السودان قد دُمِّرت، فهم لا يثقون بالصفات القتالية التى فى الجنود، وأن الحكومة المصرية ليس لديها تدعيمات كافية حتى تقوم بإرسالها إلى السودان، وأن مسألة إمداد هذا المكان من الشمال أو الجنوب، تعد أمرًا صعبًا تمامًا، هذا بالإضافة إلى المصاعب التى تكتنف مسألة المحافظة على خط الاتصالات. يزاد على ذلك، أن هناك شكوكًا كثيرة حول قدرة الجنرال بيكر على فتح طريق سواكن ــ بربر باستعمال القوة[1]..... ويرى كل من الجنرال ستيفنسون والسير إيفلين وود أن الحكومة المصرية إذا ما اقتصر اعتمادها على مواردها الخاصة وعلى تحركات المهدى، فإن الخرطوم ستسقط لا محالة. وهما يريان أنه لابد من القيام بمحاولة لفتح طريق سواكن- بربر، لا لأن الاتصال بين هاتين النقطتين سيمكن الحكومة المصرية، من خلال القوات المتيسرة، من الاحتفاظ بالخرطوم، وإنما لأن النجاح الذى يمكن أن يحققه الجنرال بيكر سيكون

---

(١) سنأتى على وصف الحملة التى قام بها الجنرال بيكر على سواكن فى فصل لاحق.

بمثابة أفضل الآمال فى تحقيق انسحاب الحاميات إلى الخرطوم والمنطقة المجاورة لها.

"وهما يريان أن الخرطوم إذا ما جرى التخلى عنها، فإن وادى النيل كله حتى وادى حلفا أو بالقرب منها، ويرجح له أن يضيع على الحكومة المصرية.

ركزت بصفة خاصة على آراء كل من الجنرال سيتفنسون والسير إيفلين وود، وسبب ذلك أنهما بعد اطلاعهما على هذه البرقية، جعلانى على ثقة من أنى أشرح رؤيتهما بحق. ويمكن أن أضيف هنا، أنى من خلال اتصالى ببيكر باشا، عرفت أن رؤيته بشأن الموقف العسكرى لا تختلف اختلافًا جوهريًا عن رؤى كل من الجنرال ستيفنسون والسير إيفلين وود. مرئياتهم هى أيضًا مرئيات السيد/ كليفورد لويد[1]، الذى حضر عددًا كبيرًا من حواراتنا.

وأنا لست بحاجة إلى التأكيد على أن هذه الرؤى طبيعية ومستساغة جدًا من الحكومة المصرية. وأنا لا أعتقد أن شريف باشا يظن أنه سيمكنه الاحتفاظ بالخرطوم فى حال تقدم المهدى، لكن لا شريف باشا ولا زملاءه قادرون على اتخاذ قرار بشأن التخلى عن الخرطوم".

وفى الوقت الذى كانت تلك البرقية تشق طريقها إلى لندن، كانت هناك حوارات يومية فى القاهرة عن السياسة التى ينبغى اتباعها. وبدأ يتضح يوما بعد يوم، أن المصريين لو تُركوا وشأنهم، لما توصلوا مطلقًا لسياسة عملية

---

(١) أرسل السيد/ كليفورد لويد إلى مصر لإعادة تنظيم وزارة الداخلية.

ومحددة. وفى اليوم العاشر من شهر ديسمبر، أرسلت البرقية التالية للـورد جرانفيل: "أنا لم أُبْرق طلبًا لتعليمات جديدة، لأنى أرى أن لا فائدة من ذلـك، إلا بعد تطور الأحداث بشكل أو بآخر، وكان لدى شـيء محـدد يمكـن أن أوصِّى به فى هذا الأمر. لكنى أرى بشكل واضح تمامًا أنه لابد من إرسـال المزيد من التعليمات المحددة، عن قريب، عن موقف حكومة صاحبة الجلالة من ناحية، وعن التضحية التى يمكن تقديمها للحكومة المصرية. الحكومـة المصرية، فى الوقت الحالى، منجرفة بفعل الأحداث وليس لديها خطة عملية محددة تحديدًا جيدًا يمكن أن تسير عليها". وأتبعت هذه البرقية، ببرقية رسمية أخرى فى اليوم الثانى عشر من شهر ديسمبر، أبلغت فيها اللورد جرانفيل أن شريف باشا زارنى وأبلغنى أن "الخديوى عقد مجلس الوزراء وأن الحكومـة قررت أن تضع نفسها تمامًا بين يدى حكومة صاحبة الجلالة". كانت الحكومة ترى أن الحل الأمثل يتمثل فى دعوة السلطان إلى التدخل وطلب المـساعدة منه؛ وأن الحكومة المصرية كانت ترغب فى أن تقوم الحكومة البريطانيـة بوضع وتحديد الشروط اللازمة لتقديم المساعدة التركية، وأن الشرط الرئيسى بين هذه الشروط يتمثل فى حتمية مغادرة قوات السلطان البلاد فـور انتفـاء مبرر وجودها. أوضح شريف باشا أن التمرد السودانى، عبارة عن حركـة دينية، وأن هذه الحركة ستكسب المزيد من الأنصار والقوة إذا مـا جـرى استخدام القوات البريطانية أو القوات الهندية.

رد اللورد جرانفيل على فى اليوم الثالث عشر مـن شـهر ديـسمبر: "حكومة صاحبة الجلالة لا تنوى استخدام القوات البريطانية أو الهندية فـى السودان. حكومة صاحبة الجلالة لا تعارض استخدام التركيـة، شـريطة أن تدفع الحكومة التركية تكاليف هذه القوات، وأن يكون استخدام هذه القـوات مقصورًا تمامًا على السودان، وأن يكون مركز رئاسة هذه القوات فى بلـدة

سواكن. وحكومة صاحبة الجلالة، فيما عدا تأمين انسحاب الحاميات التى لا تزال محتفظة بمواقعها فى السودان، لا توافق على زيادة أعباء الإيرادات المصرية عن طريق الإنفاق على العمليات، إذا ما نجحت، وهذا أمر غير مرجح، قد لا تفيد منها مصر. وحكومة صاحبة الجلالة توصى وزراء الخديوى باتخاذ قرار فى أقرب فرصة، بالتخلى عن كل المناطق الواقعة جنوب أسوان، أو وادى حلفا فى أضعف الأحوال. وأن حكومة صاحبة الجلالة ستكون على استعداد للمساعدة فى المحافظة على النظام فى مصر نفسها، والدفاع عنها، وعن موانئ البحر الأحمر".

أبلغت اللورد جرانفيل فى اليوم السادس عشر من شهر ديسمبر، أنى أبلغت شريف باشا بالملامح الرئيسية لسياسة الحكومة البريطانية فيما يتعلق بشئون السودان. وأبلغنى شريف باشا أنه لديه اعتراضات عديدة على مسألة التخلى عن الأراضى الواقعة جنوب وادى حلفا. ووعدنى بأنه سيوافينى بمذكرة مكتوبة حول هذا الموضوع. وأعطانى شريف باشا تلك المذكرة فى اليوم الثانى والعشرين من شهر ديسمبر. قيل إن الحكومة المصرية "لا يمكن أن تتخلى عن المناطق التى تعتبرها ضرورية للأمن، بل وحتى لوجود مصر ذاتها". وكرر شريف باشا عرضه بحتمية إرسال القوات التركية بناء على شروط يجرى التفاوض عليها مع الحكومة البريطانية.

خَرَجْتُ من تلك الحوارات بانطباع مفاده أن الحكومة المصرية لم تكن راغبة تمامًا فى طلب المساعدة التركية. اعتقدت فى ذلك الوقت أن الحكومة المصرية كانت تود استعمال التلميح إلى استخدام القوات التركية، أداة لإجبار الحكومة البريطانية على تغيير موقفها، وإجبارها على استخدام القوات البريطانية. يزاد على ذلك، أن الشرط الذى وضعته الحكومة البريطانية، بهدف جعل الخزانة العامة تتحمل تكاليف القوات كان شرطًا تعجيزيًّا.

وعندما قمت بإبلاغ فحوى مذكرة شريف باشا إلى اللورد جرانفيل، عن طريق البرق، أضفت: "إذا ما جرت المفاوضات مع الباب العالى، على أساس أن يتحمل هو (الباب العالى) نفقات الحملة، فأنا أعتقد، بل ومتأكد أيضًا، من فشل هذه المفاوضات. وأنا أعتقد أن أفضل ما فى السياسة، التى وصَّت بها حكومة صاحبة الجلالة، بشكل عام، هو اعتراف هذه السياسة بالظروف بالغة الصعوبة..... ولا يمكن عن طريق الجدل أو الاقتناع جعل الحكومة المصرية تقبل سياسة التخلى. وأن الطريقة الوحيدة لتنفيذ هذه السياسة، فى رأيى، هى إبلاغ الخديوى أن حكومة صاحبة الجلالة مصرة على اتباع هذه السياسة، وأن الوزراء الحاليين إذا لم ينفذوا هذه السياسة، فإنه يتعين عليه البحث عن وزراء آخرين يقومون بتنفيذها. وعليه، إذا كانت هذه السياسة ستفرض على الحكومة المصرية، فإن حكومة صاحبة الجلالة، مستعدة لمواجهة الطوارئ المحتملة التى يمكن أن تنجم عن تعيين وزراء إنجليز بصورة مؤقتة".

حدث شيء من التأخير فى الرد على هذه البرقية. خلال هذا التأخير، أعطانى شريف باشا فى اليوم الثانى من شهر يناير من العام ١٨٨٤ الميلادى مذكرة أخرى. ورد فى تلك المذكرة أن الحكومة المصرية اعتزمت أن تطلب من الباب العالى ١٠٠٠٠ جندى. وفى حال رفض هذا الطلب، فإن الحكومة ترغب فى إعادة شرقى السودان وموانئ البحر الأحمر إلى السلطان، وأن تحاول من خلال مواردها الخاصة السيطرة على وادى النيل إلى منطقة الخرطوم. وعندما قدمت هذا المقترح للورد جرانفيل قلت: "أستطيع القول: إنى لا أصدق تمامًا أن أية قوة مصرية، سيجرى تجميعها، تستطيع الدفاع عن وادى النيل كله بدءًا من الخرطوم فما دونها".

تلقيت فى اليوم الرابع من شهر يناير رد اللورد جرانفيل. جاء الـرد يفيد أن الحكومة البريطانية لا تعترض على الطلب من السلطان إرسال قوات إلى سواكن، شريطة أن لا يترتب على ذلك زيادة فى الإنفـاق المـصرى، وبشرط أيضًا عدم عرقلة القرار الذى تتخـذه الحكومـة المـصرية بـشأن تحركاتها الخاصة. وافقت حكومة صاحبة الجلالة أيضًا فى هـذا المقتـرح، على أنه فى حال رفض السلطان إرسال قوات، فـإن إدارة مـوانئ البحـر الأحمر وشرقى السودان يجب أن تعود ثانية إلى الباب العالى. وفيما يتعلـق بمسألة، تقليص الحدود على النحو المذكور، فإن الحكومة المصرية يجب أن تحاول الاحتفاظ بالنيل إلى منطقة الخرطوم، فقد قيل: إن حكومـة صـاحبة الجلالة "لا تعتقد أن بإمكان مصر الدفاع عن الخرطـوم، وأنهـا (حكومـة صاحبة الجلالة) فى الوقت الذى توصى فيه بحشد القوات المصرية، ترى أنه يجب سحب هذه القوات من الخرطوم نفسها، ومن المنـاطق الداخليـة فـى السودان، وأنك ستقوم بإبلاغ ذلك لشريف باشا".

جرى بالتزامن مع هذه البرقية، إرسال رسالة سرية إلى لاستعمالها إذا ما تطلب الأمر ذلك. جاءت الرسالة على النحو التالى: "من الضرورى، فى أثناء استمرار الاحتلال البريطانى المؤقت لمصر، العمل بنـصيحة حكومـة صاحبة الجلالة فى المسائل المهمة التى تمس إدارة مصر وأمنهـا. ويتعـين على الوزراء والمحافظين العمل بهذه النصيحة وإلا تعين عليهم التخلى عـن مناصبهم. صحيح أن تعيين وزراء بريطانيين سيلقى معارضة قويـة، لكـن بالإمكان العثور على مصريين يقومون بتنفيذ أوامر الخديوى بناء على نُصح إنجليزى. وسوف يساندك مجلس الوزراء مساندة كاملة".

عندما قمت بإبلاغ وجهات نظر الحكومة البريطانية إلى شريف باشا، اكتشفت مثلما توقعت، تصميمًا قويًا على رفـض سياسـة الانـسحاب مـن الخرطوم. وعليه اضطررت إلى الاستفادة من التعليمات الواردة فى البرقيـة

السرية التى أرسلها لى اللورد جرانفيل[1]. وترتب على ذلك، قيام شريف باشا بتقديم استقالته إلى الخديوى فى اليوم السابع من شهر يناير.

كان موقفى غاية فى الصعوبة فى تلك اللحظة. لم تكن سياسة الانسحاب من السودان أمرًا غير محبوب فى مصر تمامًا. وطُلب إلى رياض باشا تشكيل حكومة، لكنه رفض هذه المهمة. ووصلتنى شائعة بأنى يتحتم إبلاغى بأنه لن يمكن تشكيل وزارة تقوم بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان؛ وعليه، كان هناك أمل فى تغيير الحكومة البريطانية لموقفها، وبالتالى عودة شريف باشا إلى منصبه لتنفيذ سياسته الخاصة. كنت قد حذرت الحكومة البريطانية من أنها قد تواجه احتمال تعيين وزراء إنجليز. لم تكن الحكومة البريطانية على استعداد للقيام بهذا العمل. وكانت التعليمات الصادرة لى تقضى بالعمل على تشكيل وزارة مصرية. يزاد على ذلك، أنه إذا لم يمكن تشكيل حكومة مصرية تقوم بتنفيذ السياسة التى أوصت بها الحكومة البريطانية، فإنى يتعين على الإمساك بالحكم فى يدى بصورة مؤقتة، ثم أُبْرِق إلى لندن بعد ذلك طلبًا للتعليمات. كان لدى المصريين، على حد علمى، شبه تصور لما يمكن أن يحدث، عندما تعمدت إعلان قصدى بدون أى اتصال رسمى أو شخصى بأى وزير من الوزراء. انزعج الخديوى من احتمال وضع برنامجى موضع التنفيذ. وعليه قرر الخديوى الاستسلام. وفى ليلة اليوم السابع من شهر يناير، أرسل فى طلبى وأبلغنى أنه قبل استقالة وزرائه، وأنه أرسل فى طلب نوبار باشا. وأضاف (الخديوى) أنه قبل عن طيب

---

(١) على الرغم من عجزى عن الاتفاق مع شريف باشا حول أمور السودان، فإن علاقاتى الشخصية بهذا الرجل طوال هذه الفترة كانت ممتازة. فقد تناول الرجل الغداء معى فى اليوم التالى لتقديم استقالته، مما أدى إلى اندهاش الثرثارين فى القاهرة.

خاطر التخلى عن السودان كله، وأنه، بعد تدبر الأمر، يعتقد أن ذلك هو الأفضل لمصالح بلاده". وبذلك، تمكنت فى اليوم الثامن من شهر يناير، من أن أبرق إلى اللورد جرانفيل، بأن نوبار باشا وافق على تشكيل الوزارة، "وأنه موافق تمامًا على حكمة التخلى عن السودان، والاحتفاظ بسواكن".

بذلك تكون السياسة المُراد اتباعها قد تحددت تمامًا. واقع الأمر، أن الوقت كان مناسبًا، لاتخذا قرار ما. أبرق السيد باور **Power** من الخرطوم فى اليوم الثلاثين من شهر ديسمبر يقول: "الأمور هنا سيئة للغاية". وفى اليوم السابع من شهر يناير أبرق العقيد كوتيلوجن إلى الخديوى: "أنا أُلح على سموكم إلحاحًا شديدًا بحتمية صدور أمر عاجل بالانسحاب. ولو قدر لنا أن نكون ضعف القوة التى نحن عليها، فلن نستطيع الاحتفاظ بالخرطوم، فى مواجهة بلد بأكمله، يقف، وبلا أدنى شك، وقفة رجل واحد، وكلهم فى مواجهتنا".

لم تكن هناك سوى قلة قليلة من الإجراءات التى كانت محل انتقاد أكثر من السياسة التى انتهجتها حكومة السيد/ جلادستون بشأن السودان فى العام ١٨٨٣ – ٨٤ الميلادى. فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير من العام ١٨٨٤الميلادى بدأ انتقاد الحكومة على يدى اللورد سالسبورى فى مجلس اللوردات، وبواسطة السير ستافورد نورثكوت **Norkhcote** فى مجلس العموم. وجاء ذلك النقد على النحو التالى: "إن هذا المجلس.... يرى أن الأحداث المؤسفة الأخيرة فى السودان ترجع إلى حد كبير إلى السياسة المترددة غير الثابتة التى تنتهجها حكومة صاحبة الجلالة". روعى فى هذا النقد أن لا يكون قائمًا على اعتراضات محددة على سياسة الانسحاب من السودان. قال اللورد سالسبورى: "قد نظن أن من الصواب الاحتفاظ بالسودان، وقد نعتقد أن السياسة الصحيحة هى التخلى عن السودان؛ ولكن أيًا كانت السياسة التى

ننتهجها، فهى تدين الحكومة". ونحن عندما نستعرض ما حدث، وإذا ما سلمنا بالحقيقة التى مفادها أن ضرورات الحرب الحزبية تنطوى فى أغلب الأحيان على التعبير عن الإدانة، أو الموافقة إلى حد ما وفى شيء من المبالغة، فإننا يتعين علينا الإقرار بأن النقد، الذى أراد كبار السياسيين توجيهه إلى الحكومة، وعلى الرغم من حدته، لم يكن غير مستحق. والذى لا شك فيه، أن الأحوال التى كانت سائدة وقتئذ فى السودان، كانت إلى حد ما ناتجة عن سياسة الحكومة البريطانية. لكننا عندما نتحرى علاقة ذلك الذى حدث بالسياسة، نجد أن الإجابة واضحة. كان بوسع الحكومة البريطانية استعمال نفوذها الكبير فى مصر لوقف تجريد حملة الجنرال هكس على السودان، ولكن الحكومة لم تفعل ذلك. لو فعلت الحكومة ذلك، لما أمكن فقط – وربما أمكن– وقف تقدم المهدى عند مدينة الخرطوم. وإذا ما نحينا جانبًا مسألة التفاصيل، نجد أن هذا هو الاتهام الرئيسى الموجه لحكومة جلادستون. وأنا لم أسمع ردًّا على هذا الاتهام سوى ما ورد فى الملاحظة العامة، والصادقة تمامًا التى مفادها أن من السهل التزام الحكمة بعد وقوع الحدث[1].

وإذا ما عدنا إلى مسألة النقد، الذى ليس كبيرًا من جانب الزعماء المسئولين، كما هو من جانب الجماهير، نلاحظ أن وجهة النظر التى كان يجرى التعبير عنها بحرية فى ذلك الوقت، والتى سرت إلى حد ما مع المد

---

(١) يورد السيد/ مورلى (فى كتابه المعنون "حياة جلادستون، المجلد الثالث، ص٧٢") فى مقدمة الفصل الخاص بمصر، الملاحظة البارزة التى أبداها دوق ويلنجتون: "أجد الكثيرين الذين يكونون مستعدين لقولك ذلك الذى كان ينبغى عمله، بعد أن تنتهى المعركة؛ ولكنى أتمنى أن يتقدم أحد من هؤلاء ليقول لى ذلك الذى ينبغى عمله قبل بداية المعركة".

التاريخى، كانت تدل على أن الحكومة البريطانية كانت مسئولة عن انحدار السودان إلى الهمجية، وأن السودان لم يكن يجرى الاحتفاظ به فقط لمصر، وإنما كان يمكن الاحتفاظ به أيضًا لو سُمح للحكومة المصرية باتباع أساليبها ووسائلها الخاصة. لقد بذل الجنرال غوردون جهدًا كبيرًا لنشر هذه الفكرة. يوميات هذا الرجل عامرة بالتصريحات والأقوال التى تلقى بمسئولية التخلى عن السودان على عاتق الحكومة البريطانية. وأنا أؤكد أن وجهة النظر هذه خاطئة تمامًا. باستثناء خطأ واحد، هو أنه لم يجر استعمال حق النقض فى حملة هكس، وأن الحكومة البريطانية لم تكن مسئولة بأى حال من الأحوال عن ضياع السودان. كانت الحكومة البريطانية مسئولة عن إجبار الحكومة المصرية على الاقتراب من مواجهة الحقائق. وقد تمثلت الحقيقة الرئيسية ـ فى أنه بعد هزيمة جيش الجنرال هكس، أصبح السودان فى حكم الضائع من مصر، ولم يكن هناك أمل فى استرجاعه إلا بعد الحصول على مساعدة خارجية تساعد على إعادة غزو السودان. هذه المساعدة الخارجية لا يمكن أن تأتى إلا من بلدين إنجلترا أو تركيا. وهنا نجد أن الحكومة البريطانية قد قررت عدم استخدام قوات بريطانيا العظمى فى مسألة إعادة غزو السودان. وافق الرأى العام على ذلك القرار، وأنا، على حد علمى، لم أعثر على أحد من أصحاب الخبرة الذين يمكنهم الكلام عن هذا الموضوع، وهنا يجب أن لا يغيب عنا، أنه لو كانت القوات البريطانية أرسلت إلى السودان فى العام ١٨٨٣ الميلادى، لاضطرت إلى البقاء هناك بأعداد كبيرة. يزاد على ذلك أن الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها، بحكم مواردها الخاصة، الاحتفاظ بالسودان حتى بعد هزيمة قوات المهدى. هذا يعنى أن ظروف المشكلة التى كانت تنتظر الحل، كانت مختلفة تمامًا عن تلك الظروف التى كانت سائدة بعد ذلك بثلاثة عشر عامًا عندما جرى الإمساك بمسألة إعادة غزو السودان من

جديد. إذا ما نظرنا إلى البديل الآخر، يمكن القول: إنه على الرغم من بعض المسائل الدبلوماسية التافهة التى نجمت عن مقترح استغلال خدمات السلطان والاستفادة منها، فإن أحدًا لم يفكر جيدًا أو يرغب فى استخدام القوات التركية، كان الجميع يعرفون أن العلاج سيكون أسوأ من المرض. كانت الحكومة المصرية، مثلما كان حالها فى أيام عرابى، خائفة من أنه إذا ما جاءت القوات التركية إلى البلاد، فإنها لن تغادرها مرة ثانية. صحيح أن الحكومة البريطانية أعطت ما يشبه الموافقة على استخدام قوة تركية، لكنها ربطت هذه الموافقة بشروط يستحيل تنفيذها. ولو افترضنا أن السلطان كان بوسعه إعادة غزو السودان، وهذه فرضية جريئة، فإن سمعة سوء حكم الباشوات الأتراك هو الذى أدى إلى حدوث تمرد الجيش فى مصر، وعليه يمكن القول: إنه حتى فى حال تحقيق بعض النجاح المؤقت، فإنه لن يمكن التوصل إلى تسوية دائمة، فى حال إذا ما جرى إقامة السلطة والحكم التركى من جديد. وهنا يجب أن لا يغيب عنا أن الإقدام على خطوة مهمة من هذا القبيل، وإرسال قوات على الفور إلى السودان، لا يتفق مع طبيعة السلطان. المرجح تمامًا أنه ربما يكون قد وافق على تقديم عون سريع وفعال. وعليه، ولكل هذه الأسباب، فنحن لا نشك فى أن القرار بعدم استخدام المساعدات التركية، كان قرارًا حكيمًا(١).

---

(١) أثيرت من جديد، بعد مرور أربع سنوات مسألة تسليم سواكن للأتراك. لم يعجبنى ذلك المقترح، لكن مصاعب الموقف المصرى بكامله، بلغت فى ذلك الوقت حدًا من الضخامة، جعلنى أميل إلى مساندة ذلك المقترح، على اعتبار أنه شر لابد منه. يزاد على ذلك، أن اللورد سالسبورى رفض هذه الفكرة، بحكمة شديدة، وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك صواب ما ارتآه هذا الرجل. قام الرجل بتوصيل وجهة نظره إلى فى رسالة خاصة جدًا بتاريخ ٢٢ ديسمبر من العام ١٨٨٣ الميلادى: "أولاً، بدا لى مقترحك=

=الخاص بتسليم سواكن للأتراك، شيئًا مبهرًا تمامًا. أنا أرى أن التخلص من سواكن يعد نعمة، لكل من مصر ونحن أيضًا؛ وفي ضوء هذا الأمل، فإن الشروط التى يتحتم الحصول عليها من الأتراك، لا تشكل عقبات كبيرة، ولكنها ستكون مجرد مصاعب يمكن التغلب عليها. لكن بمرور الوقت ـ وبخاصة بعد أن تمكنا من مراقبة الانطباع الذى أعقب الانتصار السهل الذى حققه جرنفيل ـ أحسسنا أن المهمة لم تكن سهلة. ومن الطبيعى أن ننظر إلى هذا الأمر من وجهة نظر بريطانية مثلما تنظرون إليه أنتم من وجهة نظر مصرية. ومن سوء الحظ، أن وجهة النظر الإنجليزية ليست هى الأهم من حيث الممارسة، لكنها أيضًا هى الأصعب من حيث الفهم. ولسوء الحظ ـ وهذه هى العقبة الأساسية ـ الذى يرافقنا فى التعامل مع المشكلات التى من هذا القبيل، وتحيط بمصر، أن الرأى العام بمعناه الأكبر لا يلقى بالاً لهذه المشكلات. وما لم يحدث شيء مدهش يروق لإنسانية الدوائر الانتخابية فإنها لن تبالى تمامًا بما يحدث. وسينتج عن ذلك أن يصبح أعضاء مجلس العموم وكأن كل واحد منهم سفينة بلا مرساة. هذا يعنى أنهم سينجرفون إلى حيث يذهب التيار. وستكون النتيجة النهائية لهذه الإنجرافات الإرادية الكثيرة كلية القدرة وبدون جاذبية. هؤلاء الأعضاء، إذا ما صوتوا تصويتًا خاطئًا على مسألة أيرلندية، فإن مجرد تلميحة واحدة من مؤيديهم الانتخابيين يمكن أن تعيدهم إلى جادة صوابهم. وإذا ما صوتوا تصويتًا خاطئًا على مسألة مصرية، فإن هذه الجاذبية غير موجودة. ويترتب على ذلك أن نصبح تحت رحمة النظريات المتطرفة المتداخلة، أو تحت رحمة الأهواء التى تعترض طريقنا مصادفة. هذه المقدمة مهمة لفهم الأهمية التى أعلقها على الملاحظة التالية: إذا ما سحبنا قواتنا هى والقوات المصرية من سواكن تلبية لمصالح الأتراك فسوف تراودنا مشاعر ثلاث– محبو الأتراك لا يزالون أقوياء؛ والثانى هو الإحساس العسكرى أو المتعصب، الذى يرغب فى الضم، ويعارض الجلاء والإخلاء بكل الطرق؛ وأخيرًا الإحساس العجيب الذى لدى بعض المتطرفين الذين يظنون أن السودان يمكن أن يتحول إلى هند أخرى بمجرد حركة سحرية من العصا الدبلوماسية. هذا الإحساس الخير هو السائد اليوم، وبجانبه أيضًا، كما يحدث فى معظم الأحيان، تيار فظيع من النصب والاحتيال. هناك بالطبع مروجون، وممولون، ومقاولون من مختلف الأنواع، يعرفون حق المعرفة أن الفرص مهيأة لاستعمال صحاري السودان، لكنهم يتبينون اكتساح عدد قليل من حملة الأسهم فى شباكهم، وهم يتطلعون إلى=

وعليه، إذا كان قد تقرر عدم استخدام القوات البريطانية أو القوات التركية، فذلك يعنى أن الانسحاب من السودان فُرض على الحكومة المصرية باعتباره أمرًا قسريًا ومكروهًا. كانت تلك، فى حقيقة الأمر، هى الحقيقة التى توصلت إليها السلطات المسئولة كلها فى مختلف المراحل الإجرائية. وسبق أن أتيت على ذكر وجهات نظر اللورد دفرين، والسير إدوارد ماليت، والعقيد ستيوارت، قبل وقوع كارثة الجنرال هكس، وآراء السير فريدرك ستيفنسون، والسير إيفلين وود، والجنرال بيكر Baker، وآرائى أنا فى أعقاب هذا الحادث. كتب لى السير أوكلاند كولفن ـــ الذى يعرف مصر حق المعرفة ـــ

=انتهاز فرصة الوهم أو الهوس الحالى. كل هؤلاء البشر سيهمهمون ويتمتمون إذا ما أعطينا سواكن للأتراك؛ لكن إذا ما استطعنا الاستغناء عنها فإن ذلك التخلص سوف يترتب عليه قدر قليل من التمتمة والهمهمة. لكن الأتراك سيرتكبون كل الحماقات الممكنة. سيقمع الأتراك العرب، وسيدمرون كل احتمالات التجارة، فيما عدا تجارة العبيد، التى سيساعدونها بكل ما أوتوا من قوة؛ وبعد أن يستثيروا عداء المواطنين إلى أبعد حد عن طريق فرض الضرائب وسوء الحكم، سيعمدون إلى إضعاف حامية سواكن فيما يتعلق بالأوامر، والأعداد، والمعدات، إلى أن يشاء الله ويجئ مساعد من مساعدى الخليفة لتفقد أحوال القلاع. إذا ما حدث شيء من هذا القبيل فإن القوى المجمعة التى سبق وأشرت إليها سوف تتهيأ لها فرصة. ستكون لتلك القوى الغلبة فى مجلس العموم. وسوف يتلوث الهواء السياسى بحكايات عدم الكفاية، ووحشية الأتراك، والثناء على فضائل السودانيين الذين لا يريدون سوى الحكم الداخلى تحت إشراف بريطانيا العظمى، لكي يتحولوا إلى منطقة رعوية استوائية. وهنا سوف يعزى الشركله إلى الجلاء، الذى يتعين عكسه على الفور. أنا لست بحاجة إلى الذهاب إلى أبعد مما وصلت إليه. ستكون هناك مضاعفات لا حصر لها مع الدول الأجنبية، وسيهدر الكثير من الدماء والمال بلا طائل، وقد يصل الأمر إلى ما هو أكثر من ذلك نظرًا لوجود كميات كبيرة من البارود الذى لا يخضع للضوابط والقوانين، على شواطئ البحر الأحمر. ولهذه الأسباب توصلنا إلى النتيجة التى مفادها أن الاحتلال التركى أخطاره أكثر من منافعه.

من الهند فى شهر ديسمبر من العام ١٨٨٣الميلادى، مـدافعًا عـن سياسـة التخلى عن السودان. ودافع السيد/ باور دفاعًا طيبًا عن هذه المسألة أيـضًا، وبلغة قوية. قال الرجل، عندما كان يراسل أمه فى اليوم التاسع مـن شـهر فبراير: "الاحتفاظ بالخرطوم هراء وسخف... الواقع أن هذه "أرض خراب" كما قال بيكر. يتعين علينا التخلى عنها". وسوف أتناول هنا آراء الجنـرال غوردون. وأنا أرى أن العقيد ستيوارت يعد حجة من الحجج المفضلة، فـى مسألة السودان، بحكم معاصرته لشئون السودان أكثر من الجنرال غوردون؛ ومع ذلك كان الجمهور يعلق على آراء غوردون أهمية كبيرة. ترى كيـف كانت تلك الآراء والمرئيات؟

كان الجنرال غوردون، يعرب فى كثير من الأحيـان ومـن خـلال تنويهات قصيرة، عن آراء متناقضة مع بعضها البعض، وعلى نحو يصعب معه الرد على هذا السؤال بشيء من الثقة. ورد فى ذلك الكُتيب الصغير الذى أصدرته جريدة "بول مول جازيـت" **Pall Mall Gazette** فـى العـام ١٨٨٥ الميلادى، تحت عنوان "فات الأوان"، أن مرئيات الجنرال غوردون الشخصية كانت سيئة السمعة فيما يتعلق بالـسياسة الـسيئة الخاصـة بـالتخلى عـن الخرطوم"؛ وقد ورد فى جريدة بول مول جازيت، الصادرة فى اليوم الحادى عشر من شهر يناير، من العام ١٨٨٤ الميلادى، إشارة إلـى مقابلـة بـين الجنرال غوردون وممثل هذه الجريدة. هناك زعم مفاده أن الجنرال غوردون أدان سياسة التخلى، وإن شئت قل: الجلاء قال غوردون: "يتعين الاستـسلام تمامًا للمهدى أو الدفاع عن الخرطوم مهما كانت الأخطار". أنـا لا أحـاول التذكير باللغة التى استعملها الجنرال غوردون، لكن المؤكد أن هـذه اللغـة كانت متعارضة مع ما كتبه الرجل بصفة رسمية فى ذلك الوقت، ومتعارضة أيضًا مع ما قاله عندما كان على وشك الشروع فى الذهاب إلى الخرطوم.

كتب الجنرال غوردون، عندما كان فى طريقه إلى مصر، وبالتحديد فى اليوم الثانى والعشرين يناير من العام ١٨٨٤ الميلادى، مذكرة أرسلها إلى اللورد جرانفيل، وجاءت العبارة التالية ضمن تلك المذكرة: "السودان ممتلكات عديمة النفع، وهى دومًا على هذا النحو، وستظل على ذلك إلى الأبد.... وأنا أرى أن حكومة صاحبة الجلالة عندها مبرراتها الكاملة التى تجعلها تذكى سياسة التخلى، أو بالأحرى الجلاء عن الخرطوم، والسبب فى ذلك أن التضحيات المطلوبة لتأمين حكومة جيدة ستكون باهظة جدًا على نحو يسمح بالإقدام على محاولة من هذا القبيل". وعقب قراءة العقيد ستيوارت لمذكرة الجنرال غوردون كتب يقول: "اطلعت بعناية على ملاحظات الجنرال غوردون وأنا أوافق تمامًا على ما قاله.... أنا متفق تمامًا مع الجنرال غوردون أن السودان مكلف وعديم النفع. وكل من زار السودان لا يمكن أن يتحاشى الفكرة التى مفادها: أن السودان "ممتلك عديم النفع، ويا له من عبء على مصر".

هناك دليل آخر على تعارض كلام الجنرال غوردون مع بعضه البعض؛ كان على إعداد بعض التعليمات للجنرال غوردون عند وصوله إلى القاهرة فى شهر يناير من العام ١٨٨٤. كان نص واحد من تلك التعليمات على النحو التالى: "يتعين عليك العلم بأن الهدف النهائى هو الجلاء عن السودان. وأن هذه السياسة جرى انتهاجها بعد حوار طويل من قبل الحكومة المصرية بناء على نصيحة من حكومة صاحبة الجلالة. ومبلغ علمى، أنك متفق ومتفهم تمامًا للرغبة فى انتهاج هذه السياسة". وعندما رحت أتصفح مسودة تلك التعليمات مع الجنرال غوردون، أذكر جيدًا التوقف عند هذه المقطوعة ثم سألته عما إذا كنت على صواب عندما قلت إنه موافق على

السياسة التى انتهجتها الحكومة المصرية بعد أن نصحت لها الحكومة البريطانية. وهنا عبر الجنرال غوردون، وبلا تردد، عن موافقته المؤكدة على هذه السياسة. واقع الأمر، أن الجنرال غوردون، أصر على إضافة عبارة مفادها أن من رأيه أنه "لا ينبغى بأى حال من الأحوال تغيير" السياسة التى جرى انتهاجها والموافقة عليها.

أنا أرى أن هذا الدليل قاطع. وأرى أنى على حق تمامًا إذا ما قلت: إن الجنرال غوردون، فى لحظة مهمة من لحظات حياته، أبدى رأيه بصورة رسمية، بإحساس بالمسئولية التى كان مضطلعًا بها، وأن ما قاله بعد ذلك لابد من النظر إليه باعتباره رأيه الحقيقى، وأن هذا الرأى لا يمكن اعتباره متناقضًا مع الأحكام القاطعة التى يطلقها القضاة والعظماء عَرَضًا وتخرج عن نطاق مهماتهم أثناء الحوار فى أوقات أخرى.

يضاف إلى ذلك أن مسألة مناشدة السلطة تعد حجة ضعيفة. وقد قيل إن المنطق وليس السلطة هو الذى يتعين أن يحدد الحكم. وأنا هنا أؤكد، أنه من منطلق الحكم بمعيار المنطق، على الحجج المؤيدة للسياسة المنتهجة فى ذلك الوقت، فإنها يتعذر نقضها أو الحيد عنها. وأنا هنا، أتكلم بطبيعة الحال، عن السياسة العامة، وليس عن تفاصيل تنفيذ هذه السياسة، وبخاصة أن هذا التنفيذ وقع فى أخطاء كثيرة. تمثلت المسألة الوحيدة فيما إذا ما كان المطلوب هو الاحتفاظ بالخرطوم أم لا. لم يكن لذلك التساؤل سوى إجابة وحيدة. أن الحكومة المصرية، فى ضوء الموارد التى تخلت عنها، لم تكن قادرة على الاحتفاظ بالخرطوم. وعليه، لم يكن لأحد الحق فى انتقاد السياسة التى جرى انتهاجها بالفعل، اللهم إلا إذا كان هذا الإنسان على استعداد للدفاع عن أو

مساندة مسألة أن إعادة غزو السودان يجب أن تتم بواسطة قوات بريطانية، أو قوات بريطانية ــ هندية، أو قوات تركية. ومن ناحيتى أنا، أقول: إنه على الرغم من ارتكابى للكثير من الأخطاء، طوال فترة تمثيلى للحكومة البريطانية فى مصر، فإن هناك واقعة واحدة أسترجعها دون أى إحساس بالأسف أو الندم. فقد أقنعنى الزمن والتفكير أكثر من ذى قبل، أنى تصرفت تصرفًا سليمًا، عندما دافعت عن وحبذت الانسحاب من السودان فى العام ١٨٨٣ – ٨٤. فقد كان اعتناق هذه السياسة التى سمحت، لكل من الحكومة المصرية والحكومة البريطانية، بعد فترة انتقالية مؤلمة، بتكريس نفسيهما لعملية إعادة التنظيم والإصلاح فى مصر، هذا العمل كان لا يمكن القيام به فى ذلك الوقت، وتحقيق النجاح المرتقب، طالما بقى السودان عبئًا ثقيلاً، ومعلقًا فى أعناق المصلحين المصريين. ومهما قيل ضد سياسة حكومة جلادستون تجاه مصر، فأنا على قناعة من أن هذه الحكومة تستحق اعتراف الشعب المصرى بالجميل إلى الأبد، لأن هذه الحكومة قضت قضاء مبرمًا على تردد الإداريين القاهريين من ناحية، وإجبار الحكومة المصرية، من ناحية أخرى، على مواجهة حقائق الموقف بجرأة كبيرة(١).

(١) شرح اللورد جرانفيل الموقف لى شرحًا وافيًا وبلغة محددة فى الرسالة الخاصة التى أرسلها لى بتاريخ اليوم ٢٨ ديسمبر من العام ١٨٨٣. قال: "مسألة أن يبيع الرجل جياد سباقه، وصياديه تقلل بعض الشيء من مركز مثل هذا الرجل، لكن إذا لم يكن ذلك الرجل قادرًا على تحمل الجياد والصيادين، فإنه إذا ما عجّل بإرسالها إلى مركز بيع الخيول كان ذلك أفضل". لدى عدد كبير من الرسائل الخاصة التى وصلتنى من اللورد جرانفيل. بعض هذه الرسائل مهم جدًا. هذا الرجل له لمسات فريدة على المسائل الخطيرة كما تظهر أيضًا خفة ظله وحنانه الحقيقى فى كل سطر يكتبه. كان=

=بالإمكان الاختلاف معه، لكن من المستحيل أن تغضب منه. كان مستحيلاً أيضا مع هذا الرجل جعله يعطى إجابة محددة على مسألة صعبة، وبخاصة عندما لا يريد الالتزام بما يقول. كانت قدرة الرجل كبيرة على الروغان فى الموضوع الرئيسى كبيرة جدًا وغير عادية. كنت أظن، فى كثير من الأحيان، أن الرجل على وشك الدخول فى كارثة، وأنه فى موقف حرج لا مخرج منه. وفى مثل هذا الظرف، كان اللورد جرانفيل يروغ مما هو فيه مستخدمًا في ذلك قولاً مأثورًا قصيرًا، دون أن يعطي رأيًا محددًا. حدث ذات مرة أن رحت أضغط عليه كيما أعرف منه ذلك الذى يمكن أن أفعله فى جانب من الجوانب المشكلة للمسألة المصرية. كان ذلك الجانب غاية فى الأهمية. وتمثل ما حصلت عليه من ذلك الرجل فى عبارة بسيطة "الوجود فى لندن يمكن أن يكون عذرًا لأى متسكع".

أذكر ذات مرة أنى كنت أقوم مع اللورد جوشن بمقارنة بعض المذكرات الخاصة بذلك الموضوع. وقال لى جوشن، إنه فى إحدى المرات عندما كان فى إستنبول، وبعد محاولات فاشلة كثيرة للحصول على إجابات على بعض الأسئلة المهمة التى طرحها على اللورد جرانفيل، أن قام الرجل بتحرير رسالة خاصة طويلة جدًا وقوية جدًا تشير لى أنه إذا لم يتسلم ردودًا واضحة فإنه سوف يستقيل. وكان الرد الذى تلقاه من اللورد جرانفيل: "عزيزى جوشن ــ أشكرك ألف مرة على تعبيرك عن مرئياتك بهذه الصراحة لزميلك القديم". سياسة التباطؤ، أو التعبير عن المسألة بطريقة أخرى، وإن شئت فقل: سياسة أن لا تكون هناك سياسة على الإطلاق، هى شكل من أشكال الدبلوماسية الجيدة جدًا، وبخاصة إذا ما قام بها رجل يتمتع بكياسة اللورد جرانفيل فى عدم جرحه لمشاعر الآخرين، وسرعة بديهته وخبرته الدبلوماسية. طريقة العمل هذه، التى تقوم على تعطيل وإرجاء اتخاذ القرار الدبلوماسي المهم إلى اللحظة الأخيرة، وعدم النظر إلى بعيد، يتفق إلى حد ما مع العادات والتقاليد الفكرية الإنجليزية. هذا الأسلوب من أساليب العمل كان يمارسه الكثيرون من الساسة والدبلوماسيين الإنجليز الذين ينتمون إلى جيل اللورد جرانفيل. ومن سوء الحظ، أن اللورد جرانفيل فى القسم الأخير من حياته العملية، كان يبذل قصارى جهده حفاظًا على الوقت والسرعة، تحت رعاية الأمير بسمارك، الذى أدخل على الدبلوماسية الأوروبية سمة المباشرة، وأكاد أقول الوحشية التى لم تكن موجودة من قبل فى تلك الدبلوماسية. كان اللورد جرانفيل=

هناك نقد آخر وُجّه إلى تصرف الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت، ولذا وجب الإشارة إليه هنا. قيل أيضًا إنه مع التسليم بأن الانسحاب من السودان أمر ضرورى، فإن سياسة الحكومة لن يكون هناك مبرر لإعلانها على الملأ. وقد دافع اللورد سالسبورى عن وجهة النظر هذه. قال اللورد سالسبورى وهو يتحدث فى مجلس العموم فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٥ الميلادى: "بعد أن عقدت (الحكومة البريطانية) العزم على حتمية الجلاء عن السودان، كانت المهمة الأولى للحكومة تتمثل فى سحب القوات، بأسرع ما يمكن، وعندما يتم سحب القوات، تقوم الحكومة بإعلان سياستها على الملأ كما تشاء. لكن من سوء الطالع أن حدث الإعلان فى الوقت الذى كان الجنود فيه معرضين للخطر، وهذه سياسة خرقاء تصل إلى حد الجريمة". هذا الانتقاد على الرغم من ترديده بصوت عالٍ، يبدو منطقيًا من حيث المحتوى؛ وفى واقع الأمر، لو كانت السياسة التى دافع عنها اللورد سالسبورى، شيئًا ممكنًا، لكانت هى الأفضل اتباعًا بلا شك. يزاد على ذلك، هل كان بوسع أى إنسان، فى الوقت الذى كانت فيه الصحافة البريطانية والبرلمان البريطانى مشغولين بمناقشة الشئون المصرية، وفى الوقت الذى كان فيه خصوم الحزب يضغطون على الحكومة للإعلان عن نواياها، عندما كانت القاهرة تعج بالمراسلين الصحفيين، أن يفترض موعد تنفيذ سياسة

=يبدو لى دومًا مخطئًا عندما يخلط بين القضايا التى تعد فيها سياسة التباطؤ أمرًا حكيمًا، والقضايا التى تحتم التأنى عن طريق اغتنام الفرص، أملاً فى الوصول إلى سياسة واضحة ومحددة فى موعد مبكر. هذا التصرف يعد خطأ كبيرًا فى وزارة الخارجية. مثل هذا الأسلوب يصبح، وإلى حد بعيد فريسة للظروف، ويوحى للحكومات الأجنبية باعتقاد مفاده أن سياسة بلده مترددة وغير ثابتة.

الانسحاب بعد العلاج البطولى، من خلال تغيير الوزارة فى مصر، وهنا يجب أن لا يغيب عنا أن ذلك كان فى توقيت أو زمن لا تعرف فيه مصر أى شيء عن السرِّية الرسمية، وأيضًا يجب أن لا يغيب عنا أن عديدًا من الممثلين، الذين اشتهر البغض منهم، وبخاصة الجنرال غوردون[1] بقلة الكلام، كان ينبغى جعلهم موضع ثقة من الحكومة، ــ هل يستطيع أى إنسان أن يفترض ولو للحظة واحدة، أن تبقى سياسة الانسحاب، فى ظل كل هذه الظروف سرًّا؟ كانت السرية أمرًا مستحيلا بطبيعة الحال، وأن مسألة إعلان أو عدم إعلان هذه السياسة، لم يكن ليقدم أو يؤخر، لا فى أوروبا ولا فى مصر نفسها.

وعليه، فهذا هو كل ما عندى عن سياسة الانسحاب من السودان. وعلى الرغم من قسوة الهجوم الذى وقع على كل من كانت له صلة بانتهاج هذه السياسة، فأنا أرى أن تلك كانت السياسة الوحيدة الحكيمة الممكنة فى ظل هذه الظروف. يزاد على ذلك، وعلى الرغم من الانتكاسات الواضحة، من الأخطاء التى حدثت فى تنفيذ هذه السياسة، فأنا أرى أن انتهاج هذه السياسة كان مفيدًا لمصر نفسها، ومفيدًا أيضًا لتحقيق الأهداف العامة لإنجلترا فى ذلك البلد. وإذا ما سئلت عما إذا كانت سياسة الانسحاب من السودان كانت أمرًا مطلوبًا أو العكس، وإذا لم تكن أمرًا مرغوبًا فلماذا جرى انتهاجها، فإننى لن أتردد فى الإجابة على هذه الأسئلة. إذا ما نظرنا إلى سياسة الانسحاب من الخرطوم نظرة أكاديمية بحتة نجد أن هذه السياسة كانت أمرًا غير مطلوب،

---

(١) سوف نشرح حالاً (على صفحة ٤٦٧ – ٤٧١) أن الجنرال غوردون نفسه، كان مسئولاً عندما نشر على السودانيين خبر انتواء الحكومة المصرية الانسحاب من السودان.

لكننى أرفض التفكير فى هذا الأمر، فى ضوء الظروف التى كانت قائمة فى ذالك الوقت، والتى علقت على مسألة الرغبة وعدم الرغبة فـــى الانـــسحاب أهمية كبيرة. يضاف إلى ذلك أن سوء الحكم لفترة طويلة أسفر عن التمـــرد فى السودان، وهو ما عجزت الحكومة المصرية عن قمعه أو إخماده. هـــذا يعنى أن الحكومة المصرية، تعين عليها، بناء على ذلك، الاستسلام للقـــانون الذى تعبر عنه الكلمات اللاتينية "**ويل للمغلوب**" خير تعبير. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من أن التخلى عن السودان كان أمرًا غير مرغوب فيه، فقـــد فُرِض على الحكومة المصرية من منطلق أنه ضرورة كريهة لكنها حتميـــة وعاجلة، لسبب بسيط هو أنه بعد تدمير جيش الجنـــرال هكـــس، أصـــبحت الحكومة المصرية غير قادرة على الاحتفاظ بالسودان. هذا هو رأيى وهـــو كبد الحقيقة التى يمكن استخلاصها من كل هذه الحوادث المطولة والعاصـــفة التى دارت حول هذا الموضوع.

الفصل الحادى والعشرون

التمرد فى شرق السودان

من أغسطس ١٨٨٣ ـ مارس ١٨٨٤

الاستياء يعم الجميع، هزيمة القوة التى أرسلت إلى سنكات Sinkat، والقوة التى أرسلت إلى طوكر، هزيمة المصريين فى تمانييب Tamanieb، إصدار قرار بإرسال قوات الشرطة وبعض القوات السوداء بقيادة زُبير باشا إلى سواكن، إصدار التعليمات إلى اللواء بيكرBaker، بيكر يصل إلى سواكن، تعديل التعليمات الصادرة له، احتجاز زبير باشا فى القاهرة، اللواء بيكر يتقدم صوب طوكر، هزيمته، سقوط سنكات Sinkat، إصدار قرار بإرسال قوة بريطانية إلى طوكر ـ سقوط طوكر، تقدم الجنرال جراهام، معركة التب، عودة القوات البريطانية إلى سواكن، معركة تماى Tamai، نتائج العمليات.

لابد أن يكون للأحداث التى رويناها هنا تأثير كبير على شرقى السودان. أدى الحكم السيئ فى هذه المنطقة إلى هذه النتيجة الطبيعية. كان الشعب جاهزًا ومستعدًّا للتمرد والتألب على الحكومة المصرية. وعليه، فى حوالى منتصف العام ١٨٨٣الميلادى، وعندما أصدر المهدى إعلانًا لسكان شرق السودان، يدعوهم فيه إلى "الزحف ومواجهة الأتراك وطردهم من

البلاد"، كان السكان ميالين إلى الاستجابة لذلك النداء. وعليه جرى تعيين أحد تجار العبيد في سواكن، واسمه عثمان دقنة، أميرًا للمهدى. كان ذلك العثمان صاحب مقدرة كبيرة، وكان مقررًا له أن يلعب، فى المستقبل القريب، دورًا بارزًا فى شئون شرقى السودان.

جرى فى ذلك الوقت تمركز حامية مصرية فى سنكات، ذلك الموقع الذى يبعد مسافة حوالى خمسين ميلاً عن مدينة سواكن. معروف أن الطريق من سواكن إلى سنكات يمر خلال بعض الشِّعاب الصخرية، التى تشكل عقبات كبيرة فى الدفاع فى مواجهة أية قوة من القوات التى تتقدم من ناحية الساحل. هذا يعنى أن موقع سنكات الجغرافى يجعلها عديمة القيمة من الناحية العسكرية. لو كانت هناك نظرة ثاقبة لحتمت التخلى عن سنكات وحتمت سحب الحامية إلى سواكن فى مرحلة باكرة من مراحل التمرد. ومن سوء الطالع أن ذلك لم يتم؛ وترتبت الهزيمة على ذلك. كانت حامية سنكات تحت قيادة توفيق بك، ذلك الضابط الكفء الشجاع الذى تصفه السيدة/ سارتوريس بأنه "الرجل الكبير الوحيد النبيل، الذى يقف بارزًا من بين مجموعة المسئولين المصريين"(١).

جاء أول عمل صريح من أعمال التمرد فى اليوم الخامس من شهر أغسطس. فى ذلك اليوم، ظهر عثمان دقنة ومعه ١٥٠٠ رجل أمام سنكات، وطلبوا باسم المهدى تسليم كل من سنكات وسواكن له. وعندما رُفِضت هذه المطالب، قام عثمان دقنة بمهاجمة الحدود الخارجية لسنكات. وجرى صده

---

(١) راجع كتاب "السودان"، ص٦١ . كانت السيدة / سارتوريس زوجة للعقيد سارتوريس، الذى كان يشغل منصب كبير ضباط الأركان مع الجنرال بيكر. كانت السيدة/ سارتوريوس قد صحبت زوجها إلى سواكن.

وإيقاع خسائر كبيرة فى صفوفه. وجرى قتل اثنين من أبناء إخوته، كما جُرِح هو أيضًا.

وفى اليوم التاسع من شهر سبتمبر، أنزل توفيق بك الهزيمة أيضًا بالمتمردين فى هندوب، ذلك الموقع الذى يقع على الطريق المؤدية إلى بربر قادمة من سواكن.

كانت تلك النجاحات، مجرد مقدمة لسلسلة من الهزائم التى كانت على وشك الحلول بالأسلحة المصرية. وفى منتصف شهر أكتوبر، أرسلت قوة قوامها ١٦٠رجل من قبل سليمان باشا، حاكم سواكن، لنجدة سنكات، لكن هذه القوة جرى الهجوم عليها وهزيمتها هزيمة كاملة بأيدى الدراويش. وهربت النساء والأطفال، الذين كانوا يصاحبون الجنود، ليصبحوا عبيدًا لدى من أسروهم.

كان المقصود من وراء ذلك الاشتباك، هو تأكيد نفوذ كل من المهدى وعثمان دجنا، والتأكيد للأتباع أنهم يقاتلون من أجل عقيدة، وبالتالى تصبح هزيمتهم مستحيلة. وسرعان ما وقع اشتباك آخر فى الاتجاه نفسه.

جرى فى اليوم الثالث من شهر نوفمبر، إرسال حامية مصرية قوامها حوالى ٥٥٠ رجلاً من سواكن إلى ترنكتان، أحد الموانئ البحرية الواقعة على بعد حوالى إلى خمسة وأربعين ميلاً فى اتجاه الجنوب. وكان الهدف من إرسال هذه القوة هو تخليص بلدة طوكر التى تقع على بعد حوالى عشرين ميلاً من الساحل، وكان ذلك المكان مرتعًا لقوات المهدى فى ذلك الوقت. قام النقيب مُنكريف، القنصل البريطانى فى جدة فى ذلك الوقت، بمرافقة هذه الحملة. غادرت القوة ترنكتان صباح اليوم الرابع من شهر نوفمبر. وبعد مسير دام حوالى ساعة ونصف الساعة، قام الدراويش بالهجوم على تلك

القوة. "تشكلت القوات المصرية على شكل مربع، وبــدأت مقدمــة المربــع والضلع الأيمن منه فى فتح النار، لكن أمكن بصورة أو بأخرى كسر الضلع الأيسر من المربع بواسطة ثمانية أو عشرة من العرب، الأمر الــذى أثــار الذعر بين القوات وتسبب ذلك فى حدوث الفرار ونشر الذعر". وجرى فــى هذا الاشتباك قتل النقيب مُنكريف ومعه ١٦٠ ضابط وجندى مصرى. كــان عدد القوة المهاجمة يقدر بحوالى ٢٠٠ رجل.

ترتبت على ذلك كارثة بالغة السوء. كان كل من سليمان باشا ومحمود طاهر باشا، اللذين قادا القوات فى سواكن، متخوفين من الأثر الذى يمكن أن يترتب فى القاهرة على وصول أنباء الهزيمة الأخيرة إليها، تلك الهزيمة التى حدثت بالقرب من طوكر ــ كان الرجلان يعرفان أنه قد تقرر إرسال حملــة من القاهرة إلى سواكن بقيادة الجنرال بيكر. وعليه قرر الرجلان "محاولــة تجربة حظهما مرة أخرى، باستعمال كتيبة جديدة مكونة من ٦٠٠ ســودانى، وبقيادة الرائد قاسم **Kassim**، وكان قد جرى إرسال هذه الكتيبة من مــصوَع على وجه السرعة". ولكن جرى الهجوم على تلك الكتيبة وتقطيع أوصــالها، ولم يتبق من الكتيبة كلها سوى ضابطين وثلاثة وعشرين جنديًا هــم الــذين عادوا إلى سواكن.

كانت تلك الانتصارات المتتالية هى التى أرست قوة عثمان دقنة فــى شرقى السودان. وفى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر من العــام ١٨٨٣ الميلادى، أبرقت إلى اللورد جرانفيل: "من الواضح أن السلطة المصرية فى شرق السودان لا تمتد إلى أبعد من الساحل، بل إنها يتهددها الخطر فى هــذه المنطقة".

كان من رأى السلطات العسكرية فى القاهرة، بعد الهزيمة التى أُلحقت بجيش الجنرال هكس، القيام بمحاولة لفتح طريق سواكن– بربر حتى يمكــن

تسهيل انسحاب حامية الخرطوم. وهنا برزت مشكلة حول ماهية القوات التى ينبغى استعمالها فى تحقيق هذا الهدف.

عارضت الحكومة البريطانية استخدام الجيش المصرى، الذى كان يجرى تشكيله آنئذ بواسطة السير إيفلين وود. بنت الحكومة البريطانية معارضتها على أسباب وجيهة. كان المقصود من الجيش هو خدمة مصر. وكان تشكيل الجيش فى ذلك الوقت معيبًا. لم يكن أحد من الجنود قد خدم أكثر من عام واحد. كان السير إيفلين وود هو والضباط العاملون تحت إمرته، لم يكونوا قد حصلوا على الوقت الكافى لتشكيل المادة الخام التى وضعت تحت تصرفهم. وكان يمكن إذا ما استخدم الجيش المصرى، أن تحدث كارثة أكبر. كانت سلطات وزارة الحرب البريطانية تعرف ذلك حق المعرفة، وفى فترة لاحقة، وعندما جرى استخدام القوات البريطانية، رفض السير إيفيلن وود هو وضباطه السماح باستخدام أى قسم من أقسام الجيش المصرى، فى تلك الحملة.

فى ظل هذه الظروف، أصبحت القوة الوحيدة المتيسرة هى قوة الشرطة المصرية التى يقودها الجنرال بيكر. جرى إلحاق عدد قليل من الضابط البريطانيين على هذه القوة، ولكن، على حد ظنى، باستثناء (العقيد سارتوريوس)، فإن هؤلاء الضباط البريطانيين لم يكونوا مدرجين ضمن قائمة الجيش البريطانى العامل، وقيل، ربما بطريقة غير منطقية، إن الحكومة المصرية كان لديها قدر أكبر من الحرية فى العمل فيما يتصل باستخدام هذه القوة، أكثر منها فى حال الجيش. كانت قوات الشرطة مجهزة تجهيزًا جيدًا بالمعدات، ولكن إذا ما استثنينا حوالى ٢٠٠ تركى، كانوا جنودًا جيدين، نجد أن قوة الشرطة مكونة من عناصر قتالية سيئة.

وافقت وأنا متردد تمامًا على إرسال قوة الجنرال بيكر إلى سواكن. لم أكن مخدوعًا بأى حال من الأحوال فيما يتعلق بنوعية القوات التى سيقودها هذا الرجل. يزاد على ذلك، خشيت أن يأتى بيكر باشا عملا متهورًا. صحيح أن بيكر باشا كان شجاعًا، وصحيح أيضًا أن طباعه العسكرية يمكن أن تتمرد على السلبية والخمول، وبخاصة أن سنكات وطوكر كانتا محاصرتين على مقربة من سواكن. كانت هناك أسباب منطقية أخرى جعلتنى أتشكك فى الحكمة من وراء إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن. لقد أجبر على ترك الجيش البريطانى، تحت ضغط ظروف، حتمت عدم بقائه فيه. لكنه كان شديد الإخلاص لمهنته، وكان معروفًا أيضًا أن الهدف الرئيسى فى حياة هذا الرجل، هو استعادة مكانته فى الجيش البريطانى؛ وكان يتطلع إلى حدوث ذلك عن طريق الخدمة الميدانية المتميزة. وقبل أن يغادر الجنرال بيكر القاهرة، أفهمته، قبل كل الاعتبارات الأخرى، ضرورة تحاشى وقوع أية هزيمة أخرى، وأنه إذا ما أحس بعدم الثقة بقواته، وعدم قدرتها على التقدم، فإنه يتعين عليه الثبات فى سواكن واللجوء إلى الدفاع، وذلك بغض النظر عن النتائج المؤلمة التى قد تترتب على ذلك، وتصيب الحاميتين الموجودتين فى كل من سنكات وطوكر. أعرب لى الجنرال بيكر، عن موافقته الكاملة على وجهة نظرى هذه، ووعد بأنه سيتصرف بمقتضاها. يزاد على ذلك، أنى لم أكن راضيًا بتلك التعليمات الشفاهية. وبناء على نُصح منى ومن السير إيفلين وود، جرى تحرير رسالة إلى الجنرال بيكر من قبل الخديوى، بتاريخ ١٧ديسمبر جاء فيها ما يلى: "المهمة المعطاة لك، الهدف منها هو تهدئة المناطق المحددة فى الأمر سالف الذكر، والإبقاء قدر المستطاع على الاتصال بين بربر وسواكن، ولذلك أود منك التصرف بمنتهى الحذر فيما يتصل بكفاية القوات الموضوعة تحت قيادتك.

وأنا أرى أن من الخطر القيام بأية عمليات عسكرية قبل تلقى التدعيمات التى سيجرى إرسالها بصحبة الزبير باشا.... أما فى حال تحسن الموقف، وفى حال رؤيتك القيام بعمل ضرورى، فأنا أعتمد على فطنتك وقدرتك على الاشتباك مع العدو، وألا يحدث ذلك، إلا فى ظل ظروف مناسبة ومواتية للغاية.... ثقتى بفطنتك هى التى تجعلنى أعول على التزامك بهذه التعليمات".

وصل الجنرال بيكر إلى سواكن فى اليوم السابع والعشرين من شهر ديسمبر ١٨٨٣. وتزامن وصوله مع التغيير الوزارى فى القاهرة والذى سبق الإشارة إليه. وترتب على ذلك التغيير الوزارى، إصدار التعليمات التالية، فى اليوم الحادى عشر من شهر يناير من العام ١٨٨٤ الميلادى، من قبل السير إيفلين وود، الذى كان قائمًا بعمل الخديوى:-

١- يلغى من الأوامر الصادرة إليك، كل الجزء الخاص الذى يخول لك حسب مرئياتك، فتح طريق سواكن ـ بربر، الواقع غربى سواكن، بالقوة.

٢- إذا ما كانت هناك ضرورة قصوى إلى استعمال القوة لفك حصار الحاميتين اللتين فى سنكات وطوكر، فبوسعك القيام بذلك، شريطة التأكد من كفاية قواتك وشريطة أن تكون واثقًا من النجاح.

فرض الاستسلام على أفراد هاتين القوتين الصامدتين، سيكون أمرًا مؤلمًا لصاحب السمو الخديوى؛ لكن هذه النصيحة، من وجهة نظر سموه، ستكون أفضل عنده، كما لو أقدمت أنت وقواتك على محاولة، لم تدركوا أنها ليست فى استطاعتكم.

٣- نحن نأمرك بمواصلة كل الجهود الممكنة لفتح الطريق إلى بربر بالوسائل الدبلوماسية.

حدث فى ذلك الوقت تغيير آخر مهم. فى اليوم التاسع من شهر ديسمبر، كتبت للورد جرانفيل لأقول له: "تقترح الحكومة المصرية إرسال الزبير باشا إلى سواكن. وسيادتكم، تعرف وبلا شك، سوابق الزبير باشا. هذا الرجل تربطه علاقة وثيقة بتجارة الرقيق. استخدام الزبير باشا من قبل الحكومة المصرية، فى ظل الظروف العادية، يمكن أن يكون مثارًا لكثير من الاعتراض، وأنا أرى أن واجبى يحتم علىَّ الاعتراض على ذلك الاستخدام. وفى ظل الظروف الراهنة، وجدت أنه ليس من الضرورى ولا من المرغوب فيه التدخل فى توجيهات الحكومة المصرية الخاصة بهذا الشأن. وأيًا كانت أخطاء الزبير باشا، فإن الناس يقولون عنه إنه صاحب قرار وعزم كبير. والحكومة المصرية ترى أن خدمات هذا الرجل قد تكون كبيرة الفائدة فى قيادة البدو والموالين، الذين سيجرى إرسالهم إلى سواكن، وفى المفاوضات التى ستجرى مع القبائل حول طريق سواكن – بربر وبعض الأماكن الأخرى. وأنا أضيف هنا أن بيكر باشا يتلهف للحصول على خدمات الزبير باشا. ولعل سيادتكم تذكر، وبلا شك، أن المسئولية الكاملة عن إدارة شئون السودان، وإلى يومنا هذا، ملقاة على عاتق الحكومة المصرية. وأنا يبدو لى، فى ظل الظروف الراهنة، أنه لم يكن من العدل فى شيء أنه فى الوقت الذى تكون فيه المسئولية ملقاة على كاهل الحكومة المصرية، يتم الاعتراض على ترك الحكومة المصرية تتصرف حسبما تراه، فى مسألة مثل مسألة استخدام الزبير باشا. وأنا أسوق هذه الملاحظات؛ لأن مسألة استخدام الزبير باشا قد لا تثير الانتباه فى إنجلترا".

يحق لكل إنجليزى أن يفخر بالدور الذى تلعبه بلاده فى مسألة الرق وتجارة الرقيق؛ قلة قليلة هم الذين يميلون إلى تحدى الدور المتميز الذى تلعبه جمعية مكافحة الرق، فى هذا العمل الإنسانى. هذه الجمعية لها أيضًا عيوبها. والسبب فى ذلك أن تركيز الفكر والعمل على موضوع واحد، إضافة إلى الافتقار إلى الخيال، الذى يميز سلوك الإنجليز بين الحين والآخر، والذى ربما يرجع إلى حد ما إلى عاداتهم الفكرية الجزرية، كل ذلك له تأثيره الطبيعى أيضًا. هذا يعنى أن أعضاء جمعية مكافحة الرق، قد يبدون فى بعض الأحيان، وكأنهم عاجزون عن النظر فى أية مسألة من المسائل، إلا من منطلق وجهة نظر معادية تمامًا لمكافحة الرق، هؤلاء الأعضاء معرضون للخطأ من خلال الفشل فى الحكم بصورة دقيقة على الأهمية النسبية للأحداث. ومن المؤكد أن عمل الجمعية فيما يتصل بشئون السودان فى العام ١٨٨٣ – ١٨٨٤، وعلى الرغم من انطوائه على نية حسنة، كان مُضرا. كانت وجهة النظر الرئيسية، سواء أكانت عامة أم معادية للرق ترمى إلى تهدئة السودان. هذا يعنى أيضًا أن تثبيت هيمنة المهدى فى ذلك البلد لابد وأن تساعد على ازدهار تجارة الرقيق. هذا يفيد أيضًا أن كل إجراء يهدف إلى مكافحة سلطة المهدى، لابد من الترحيب به من قبل جمعية مكافحة الرق، حتى وإن كان ذلك موضعًا للاعتراض من حيث التفاصيل. لقد فشلت الجمعية فى فهم ذلك. لقد انغمست الجمعية فى التفاصيل إلى حد أنها نسيت المبدأ الرئيسى. ومن باب الانصياع لوجهات نظر الجمعية، تقرر عدم إرسال الزبير باشا إلى سواكن. وهذه هى حرم العقيد سارتوريوس تصف النتائج المترتبة على هذا القرار: "واقع الأمر أن الزبير لم يتدن مطلقًا... كان ذلك خطأ فاحشًا أدى إلى إصابة حملة سواكن باليأس منذ البداية. لقد طلبت القوات السوداء أن تجرى قيادتها طبقًا لما تراه هى؛ لم يكن لدى هذه القوات السوداء أية فكرة عن التدريب أو الانتظام. لم يكن هناك متسع من الوقت

لتنظيم تلك القوات السوداء فى شكل من الأشكال. لو قُدِّر لهذه القوات أن يكون الزبير باشا على رأسها، لأصبحت عدوًّا ومنافسًا شرسًا للسودانيين، ولحاربت أيضًا بالطريقة نفسها. هذا يعنى أن هذه القوات السوداء ضاعت فى غياب الزبير باشا عن قيادتها.

فى اليوم الحادى والثلاثين من شهر يناير، جرى إقامة اتصال تلغرافى مع سواكن. وأبلغ الجنرال بيكر أنه كان فى ترنكيتان **Trinkitat**، وأعرب عن أمله فى التحرك فى اليوم التالى إلى طوكر، حدث شيء من التأخير، وفى اليوم الثاني من شهر فبراير أبرق الجنرال بيكر أنه سوف يتقدم فى صباح اليوم الثالث من شهر فبراير ومعه ٣٢٠٠ رجل. وأضاف: "احتمالات النجاح كبيرة جدًّا". كنت أنتظر النتيجة وأنا فى غاية القلق، وأبرق الجنرال بيكر فى اليوم السادس من شهر فبراير: "تحركت صباح أمس ومعى ٣٥٠٠ رجل واتجهنا إلى طوكر؛ التقينا العدو بعد مسير مسافة ميلين على مقربة من أبيار تب **Teb**. وعندما جرى تهديد المربع، من قوة صغيرة من العدو، يقل عددها عن ١٠٠٠ رجل، ألقت القوات المصرية سلاحها وفرت هاربة، آخذة معها القوات السوداء، وتركوا أنفسهم يقتلون بلا أية مقاومة. لقد جرى قتل أكثر من ٢٠٠٠ رجل. هربت القوات إلى ترنكيتان. واقع الأمر، أن الأوروبيين الذين صمدوا عانوا معاناة كبيرة... القوات كلها لم تكن من النوع الذى يمكن الوثوق به اللهم باستثناء أعمال الدفاع الخاصة بالأعمال الترابية"(*).

أذكر جيدًا خيبة الأمل التى تملكتنى عندما تلقيت هذه البرقية. لقد تحققت أسوأ مخاوفى. من الواضح أن الجنرال بيكر كُلِّف بالقيام بمهمة كانت

(*) لعله يقصد بالأعمال الترابية الحفر وإقامة السواتر ونحو ذلك من الأعمال المعاونة. (المراجع)

أكبر بكثير من إمكانيات قوته غير الكُفء. أذكر أيضًا أن أول انطباعاتى، بعد الطريقة العنيفة التى تحدثت بها معه، وبعد التأكيدات التى أعطانى إياها فى القاهرة، هو أن الجنرال بيكر سيلوم نفسه على زحفه على طوكر. ولذلك تحدثت ذات مرة، وأنا فى ذهنى هذا الإحساس، عبر البرق مع القنصل الموجود فى سواكن: "بلِّغ الجنرال بيكر أنى على يقين من أنه فعل كل ما يمكن عمله، وأنى أثق به تماما، وأنى سوف أبذل كل ما فى وسعى طلبًا لمساعدته ومساندته".

وعندما جرت مناقشة ذلك الأمر بعد ذلك فى إنجلترا (فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير)، قال اللورد دربى، المتحدث باسم الحكومة البريطانية: "ربما كنا نعرف ـ بل كنا نعرف بالفعل ـ أن تشكيل قوة اللواء بيكر لم يكن على ما يرام، ولكنى أستطيع التأكيد أن لا أحد يقر بأن هيئة من الرجال تطلق على نفسها اسم جيش نظامى، يمكن أن يولُّوا الأدبار، دون أن يطلقوا ولو طلقة واحدة، ويفرّون أمام عدد من الأفراد يقل عن عددهم، أو أقل من نصف عددهم، وكلهم من الهمج الذين لا يعرفون أى نوع من أنواع النظام. هذا شيء، أنا أعُدّه جديدًا فى الحرب. هذا من سوء الحظ، ولكن سوء الحظ، أن نعد أنفسنا نحن الجالسين فى لندن مسئولين عنه".

وأنا أوافق على هذا الرأى. ولا أعتقد أن الوزراء البريطانيين كانوا مسئولين عن إرسال قوة الجنرال بيكر إلى سواكن، اللهم باستثناء، أنهم أجبروا الحكومة المصرية على استعمال قوات الشرطة أو عدم اتخاذ أى قرار آخر. الواضح أن الوزراء البريطانيين لم يشكلوا رأيًا مستقلاً عن القيمة العسكرية لقوة الجنرال بيكر. وأن المسئولية الرئيسية تقع على عاتق السلطات فى القاهرة، بصفة خاصة.

صرح السيد/ جلادستون فى مجلس العموم: "لم يكن بيكر باشا تحت أى ضغط للقيام بالحملة. ولم يكن مدرجًا للقيام بذلك الغرض، ولم يكن واقعًا تحت أى التزام شرفى أو عسكرى للقيام بهذه الحملة، اللهم إلا إذا كان متفائلاً... أقول إنه قام بالحملة من منطلق اعتقاد مفاده أن الوسائل التى تحت قيادته كانت وسائل كافية لتحقيق الغرض الذى كان يرتئيه هو... لقد صرح بيكر باشا أنه كان واثقًا تمامًا بأن الوسائل الموضوعة تحت تصرفه، على الرغم من عدم كفايتها لفك حصار القوات، كانت تكفى لتحقيق المطلوب عمله فى طوكر، وأن هذا بحد ذاته أمر شديد الأهمية. وفى اليوم الثانى من شهر فبراير، أى قبل ثلاثة أيام من وقوع الكارثة التى حلت به، أبرق بيكر باشا ليقول إنه سوف يتقدم لفك حصار طوكر فى الغد، وأن كل فرص النجاح متوفرة لديه". هذا كله صحيح. لقد سمعت أن الجنرال بيكر أُغرى بواسطة واحد من ضباطه، على التقدم، على الرغم من أن ذلك التقدم كان على العكس، مما قدَّره هو، ولكنى لا يمكننى القطع بمدى صحة هذه العبارة. ومع ذلك، ليس لدى شك فى وقوع الجنرال بيكر فى الخطأ فى عملية التقدم؛ لقد وقف بيكر باشا على خيبة الأمل التى أحاطت بمسألة فك حصار سنكات(١)، لكنه كان شديد الوثوق بنجاحه فيما يتعلق بهجومه على طوكر.

يزاد على ذلك، أننا فى الوقت الذى نسلم فيه بدقة ما قاله السيد/ جولدستون، فإنه فى رأيى، لم يصرح بكل شيء؛ كما أنه، فى واقع الأمر، لم تكن لديه المعلومات الكافية التى تمكنه من القيام بذلك. كانت الفرص متاحة

---

(١) "أمكن التوصل مؤخرًا إلى قرار شديد الإيلام، وهو أننا، نحن الإنجليز لا نستطيع فك حصار سنكات، إذ إن من الجنون أن ندفع بقواتنا فى منطقة جبلية مكسرة، مثل تلك التى يمتد خلالها طريق سنكات. نحن ننوى القيام بما نستطيعه فى اتجاه طوكر". عن كتاب "السودان" ص٢١٠ .

أمام السيدة/ سارتوريس لمعرفة الآراء التى كانت سائدة بين الضباط فى سواكن. وهذا هو ما قالته هذه السيدة فى ذلك الصدد: "أنا مازلت أقول إن السلطات العسكرية هى والسلطات الأخرى فى القاهرة، كان ينبغى عليها عدم السماح للجنرال بيكر بالتقدم إلى طوكر؛ وكان ينبغى على هذه السلطات عدم ترك الأمر لبيكر؛ لأن هذه السلطات كانت تعلم أن الرجل لم يكن لديه خيار آخر". هذا النقد إذا ما نظرنا إليه فى ضوء الأحداث التى وقعت فيما بعد نجد أنه نقد قوى. كان لابد من عدم إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن، أو عدم تخويله، فى حالة إرساله، سلطة التقدم حسبما يراه هو؛ ولكن كان الأفضل، فى واقع الأمر، هو إصدار أمر قاطع له بعدم التحرك. وأنا شخصيًا، أعد مسئولاً عن هذا الخطأ، بمعنى أنه كان بوسعى منع اللواء بيكر من الذهاب إلى سواكن، وعلى الرغم من إدراكى للمخاطرة التى كنت أُقدم عليها، وعلى الرغم أيضًا من تفكيرى جديا فى منع هذه الحملة، فقد قررت فى نهاية الأمر عدم التصرف على هذا النحو. وأنا أذكر جيدًا طبيعة الأسباب التى دفعتنى إلى اتخاذ هذا القرار. ولم أتأثر بالفكرة التى مفادها أن قوة الجنرال بيكر يمكن أن تفتح طريق بربر ـ سواكن. لم أصدق مطلقًا أنه يمكنه القيام بهذا العمل، وكما سبق أن أوضحت، فإن هذا الجزء من التعليمات التى كانت قد صدرت إليه بالفعل، جرى تعديله تعديلاً جذريا مباشرة بعد التغيير الوزارى الذى حدث فى القاهرة. وكنت قد ناقشت الأمر وقلّبته على النحو التالى: هناك حاميتان (قوتان)، إحداهما فى سواكن والأخرى فى طوكر، والقوتان محاصرتان على بعد مسافة قصيرة من الساحل؛ يزاد على ذلك أن الإدارة الموجودة فى سواكن بالغة السوء، وأن القوات الموجودة فى سواكن بلغت من الوهن حدًا، أصبح الخطر معه يتهدد الموقف المصرى فى سواكن، فى أية لحظة من اللحظات؛ يزاد على ذلك أن الحكومة البريطانية لا يمكنها تدبير المساعدة العسكرية، كما أنها لن تسمح للحكومة المصرية باستخدام جيشها؛

وأنا أقول جازمًا إن الحكومة البريطانية مصيبة فى هذه القرارات، لكن الموقف الناجم عن ذلك، يعد مؤلمًا للحكومة المصرية والمستشارين البريطانيين؛ هل سنرفض المساعدة فقط، أم أننا سوف نستعمل الفيتو ضد استخدام الحكومة المصرية للقوة المتبقية فى حوزتها، فى ضوء تأكدنا من أن سواكن نفسها، فى حال استعمال هذه القوة، ستكون معرضة للخطر، وبالتالى سيتم التخلى عن فك حصار القوتين الموجودتين فى سنكات وطوكر؟ ووجدتنى أجيب بالنفى على هذا السؤال فى ذلك الوقت. وقد أثبتت الأحداث التى تلت ذلك أن إجابتى على هذا السؤال كان لابد أن تكون بالإثبات. هذا يعنى أنه كان ينبغى على توضيح هذا الأمر للحكومة البريطانية، وإبلاغها بأن الحكومة المصرية ليس لديها قوة يمكن الاعتماد عليها، والتصرف بمقتضاها، وأن الحكومة يجب أن تحدد أولاً الدفاع عن سواكن، وإرسال قوة بريطانية لفك حصار الحاميتين. كان من الصعب السير فى هذا الاتجاه فى ذلك الوقت. أحسست أن الحكومة البريطانية لن تفعل شيئًا لفك حصار القوتين، على الرغم من أن الحكومة البريطانية كان بوسعها حماية سواكن عن طريق البحر بواسطة الأسطول. وفى مطلع اليوم الثالث والعشرين من شهر نوفمبر، صدرت الأوامر للأدميرال هيوت **Hewett** بالمحافظة على سلطة مصر على موانئ البحر الأحمر. يزاد على ذلك، وعلى الرغم من حدة الضغط، وعلى الرغم من النتائج المؤلمة المترتبة على السلبية، فقد كنت متعاطفًا مع تردد الحكومة البريطانية فى عدم جرّها إلى القيام بعمليات عسكرية فى السودان؛ لأن هذه العمليات إذا بدأت سيصعب بعد ذلك معرفة متى تنتهى.

بعد ذلك، وعلى ضوء التعليمات، المكتوبة والشفاهية، والتى سبق أن تلقاها الجنرال بيكر فى القاهرة، وعلى ضوء الحوار الذى دار، حسبت أن

بإمكاني الاعتماد على الرجل فـي أن لا يتقـدم إلا إذا أصـبح قاب قوسين أو أدنى من النجاح، إضافة إلى أننى ظننت، فى واقع الأمـر، أن بإمكانـه، عندما يصل إلى سواكن، ويقوم بدراسة الموقف فيها، إبلاغى أن خطر التقدم إلى سنكات أو طوكر، مع القوات الموجودة تحت قيادته، يبلغ من الجـسامة حدا يصعب عنده القيام بهذه المهمة. كنت قد أخطأت التفكير عندما محصت الأمر بهذه الطريقة. كانت طبائع الجنرال بيكر العسكرية، هى وتردد ضابط شجاع فى ترك القوتين المحاصرتين لحـال سـبيلهما دون بـذل أى جهـد لمساعدتهما، وكذلك الضغط الواقع عليه للتقدم، من قبل الضباط البريطانيين الأصاغر فى سواكن، إضافة إلى قناعته الشخصية بأن يثبت تميزه فى قيادة حملة عسكرية جريئة وناجحة، أدى ذلك كله إلى جعل الجنرال بيكر يتصرف على نحو معاكس للنتائج التى تشكلت عند مناقشة هذا الأمر مناقشة هادئة فى غرفتى فى القاهرة.

هذه هى الأسباب التى جعلتنى أخطئ، وأسمح لحملة الجنـرال بيكـر بالذهاب إلى سواكن.

كانت سنكات فى ضيق كبير منذ فترة طويلة؛ فقد خبت كل آمال فـك الحصار عنها، عقب الهزيمة التى حاقت بقوة الجنرال بيكر. فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير، وصلت إلى سواكن أنباء مفادها أن توفيق بك، بحكم يأسه من مسألة فك الحصار، ونظرًا أيضًا لاكتشافه أن مؤنه قد نضبت، قام بإصدار قرار يائس يقضى بالجلاء عن سنكات وأن يشق طريقـه، بالقتـال، عائدًا إلى سواكن. خاض الرجل معركة شجاعة من أجل الحياة، وقتل فيهـا عددًا كبيرًا من أفراد العدو، ولكن فى نهاية الأمر، جرى القضاء على قوتـه بالكامل باستثناء ثلاثين امرأة وستة رجال. وبذلك، تكون هزيمة جديـدة قـد أضيفت إلى هزائم السودان.

أدى انهزام قوة الجنرال بيكر إلى نشر الذعر في سواكن. ومن الواضح، أن أول ما تعين عمله هو توفير الأمن لمدينة سواكن. قام الأدميرال هيوت Hewett بإنزال قوة صغيرة، وكان يقوم في الواقع بكل من القيادة المدنية والقيادة العسكرية. كنت، في ذات الوقت، مفوضًا بإبلاغ الحكومة المصرية أنه "في حال الهجوم على سواكن من قبل المتمردين، فإن القوة البريطانية ستقوم بالدفاع عن المدينة".

كان الرأى العام البريطانى مهتاجًا فى ذلك الوقت، اهتياجًا كبيرًا فيما يتعلق بشئون السودان. كان سياسيو الحزب على يقين من عدم السماح بضياع فرصة ثمينة من هذا القبيل، يمكن من خلالها الهجوم على الحكومة. زاد عدد الشوفينيين والإنسانيين بين صفوف المعارضة. وجرت الدعوة لعقد اجتماع فى منزل أمين بلدية لندن، وذلك من أجل استنكار سياسة الحكومة. كان هناك قطاع كبير من الرأى العام البريطانى ميالاً إلى دفع الحكومة إلى الإقدام على سياسة إعادة غزو السودان، دونما نظر إلى الصعاب المحيطة بهذه العملية، أو النتائج الخفية التى يمكن أن تترتب على القيام بهذا العمل. وهنا قام السيد/ فروستر، ذلك العضو البارز من أعضاء جمعية مكافحة الرق، وزعيم جماعة المولعين بالقتال من أجل الإحسان، بالهجوم على الحكومة. وعندما تقرر، فى نهاية المطاف، تسيير حملة إلى سواكن، قال السيد/ فروستر (فى اليوم الرابع عشر من شهر فبراير): "أنا فَرح لأن الحكومة أقدمت على سياستها الحالية. والحكومة بفعلتها هذه، يرجح لها أن تكون قد وجهت إلى تجارة الرقيق ضربة أقوى من كل ما فعلناه من قبل". لم يكن هناك لبس فى هذه اللغة، فقد طُلب من الحكومة القيام بحملة عسكرية على تجارة الرقيق.

وعليه، نشأت مخاطرة مفادها أن الحكومة التى كانت متخوفة تمامًا من تحمل المسئولية فى المراحل الأولى من اضطرابات السودان، أصبحت الآن، وتحت ضغط الرأى العام المضطرب، وقلة الإعلام، مضطرة إلى الاضطلاع بالمزيد من المسئوليات الأكثر خطورة، أو بالأحرى أكثر مما هو مطلوب منها القيام به. قرأت على اللورد جرانفيل، فى اليوم الثانى عشر من فبراير، البرقية التالية، التى وصلتنى من الجنرال غوردون، الذى كان فى ذلك الوقت، فى طريقه إلى الخرطوم: "أود أن أطمئنك بكل إخلاص، على الموقف على الرغم من كل ما حدث". أضفت قائلاً: "أنا موافق تمامًا على النقاط كلها مع الجنرال غوردون، وأنا على ثقة، أنه على الرغم من الرعب السائد فى لندن، فإن حكومة صاحبة الجلالة لن تغير أية نقطة من النقاط الرئيسية الواردة ضمن سياستها". وأتبعت ذلك ببرقية أخرى أرسلتها فى اليوم نفسه وقلت فيها: "أنا معترض تمامًا على إرسال قوات إلى سواكن اللهم باستثناء احتلال المدينة والتشبث بها". اتخذت هذا الرأى لأنى لم أصدق أن القوات البريطانية يمكن أن تصل فى الوقت المناسب لفك حصار طوكر.

بلغ الضغط الواقع على الحكومة من القوة حدًا تصعب معه المقاومة. فقد تقرر إرسال قوة لفك حصار طوكر.

فى اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير، جرى وضع ٤٠٠٠ جندى بريطانى، تحت قيادة الميجور جنرال السير جيرالد جراهام، فى منطقة ترنكيتات. وقبل ذلك بأسبوع، وصل تقرير يفيد أن حامية طوكر كانت على وشك الاستسلام.

كانت الحكومة البريطانية تعيسة تمامًا. واعتبارًا من ذلك الوقت فصاعدًا، كان فحوى جدل معارضى الحكومة يتمثل فى أن الإجراء أو العمل الذى قامت به الحكومة "فات أوانه" أو بالأحرى جاء متأخرًا. كان "فات

الأوان" هو عنوان الكتيب الذى نشر بعد ذلك بعام عن حملة الجنرال غوردون؛ كان اللورد راندولف تشرسل، هو الوحيد من بين سياسى الحزب، الذى استعمل لباقته الخطابية فى أن يضع أمام الجمهور، ذلك الجانب من الشئون السودانية، التى تمثلت فى هذه الكلمات. هذا يعنى، أنه كان لابد من مواجهة حقائق الموقف. كان واضحًا أن الحملة لن تستطيع تحقيق الهدف الوحيد الذى أُرسلت من أجله. ترى، ما الذى يمكن عمله فى مثل هذه الظروف؟ أبرق السير و. هيوت، فى اليوم الرابع والعشرين إلى قيادة الأسطول (الأدميرالية) أن نبأ سقوط طوكر قد تأكد؛ لكنه أضاف مؤكدًا بقناعة البحار المحارب الشرس، الذى يتطلع للحرب، "لابد أن نتحرك إلى هناك ومعنا جنودنا. صحيح أن المتمردين سيصمدون؛ وصحيح أيضًا أن أعدادهم كبيرة. نزلت قواتنا إلى البر. وأن النصر الحاسم سوف يرسى السلام من جديد بين القبائل المحيطة بنا هنا". أذكر مجىء السير فردريك ستيفنسون، إلى غرفتى صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير ليقول لى: "حسن! لقد سقطت طوكر، لكن يتعين علينا الاستمرار فيما نحن قائمون به". وأبرق ستيفنسون بعد ذلك إلى اللورد هارتنجتون، الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب وزير الخارجية لشئون الحرب: "وصلتنا أخبار تفيد أن المتمردين بعد انتصارهم على بيكر باشا فى المعركة الميدانية الأخيرة، أصبحوا متشوقين للقتال وواثقين من النصر. وأنا أنصح مشددًا أن جراهام لابد وأن تصدر إليه أوامر بالتحرك صوب طوكر، إذا ما ثبت صحة هذا الكلام".

كان واضحًا أن الجنود هم والبحارة كانوا مثل الكلاب السلوقية، إذ كانوا يتلهفون على القيام بعمل ما. كان الجنود والبحارة فى مرمى رؤية العدو، واتضح فى اللحظة الأخيرة أنهم قد لا يسمح لهم بالهجوم. لقد خاب

أملهم، وأنا على يقين من أن هذه الروح نفسها ستبث دومًا فى كل من الجيش البريطانى والبحرية البريطانية. كانت وجهة نظرى فى ذلك الوقت تتمثل فى أن الجنود والبحارة ينبغى عدم السماح لهم بالبت فى المسألة. وفى ضوء سقوط طوكر، لم أستطع تبين الهدف من وراء إنفاق عدد من الأرواح الثمينة تحت ستار فك حصار الحامية. وعليه أبرقت إلى اللورد جرانفيل، مساء اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير لأقول له: "إذا ما تقرر للقوات عدم الزحف على طوكر، فإن وزارة الحرب ينبغى عليها إرسال أوامر، على الفور. الجنود متشوقون بحق للقتال، وسوف يقومون بالهجوم إذا ما ظهر مبرر ولو طفيفا، للقيام بذلك. وأنا لا يخامرنى أى شك فى سقوط طوكر. ومع مثل هذا الحال، أرى أن سفك الدماء الذى لا مبرر له لابد أن يتوقف؛ وأنه ينبغى ترك عدد كاف من القوات لحماية سواكن؛ وأرى أيضًا أن قائد القوات لابد أن يرجع إلى هنا. وأنا لن أرسل تحت أى ظرف من الظروف أية قوات إلى كسلا". وكررت على اللورد جرانفيل، فى ذات الوقت، برقية وصلتنى من الجنرال غوردون، ردًا على برقيتى التى أرسلتها إليه، لإخباره بالتقرير الذى يفيد سقوط طوكر ـ قال: "أعتقد أنه طالما سقطت طوكر، فإن حكومة صاحبة الجلالة يفضل لها التزام الهدوء، لأنى لا أرى الآن أية فائدة، يمكن أن تجنى بناء على أى قرار من جانب الحكومة. والأفضل أن نترك الأحداث تتحدث عن نفسها. كما أن سقوط طوكر لا يمكن أن يؤثر على الأحوال هنا (أى فى الخرطوم)".

والذى لا شك فيه، هو أن الحكومة ستجد من الصعب عليها التصرف بناء على نصح الجنرال غوردون ونصحى لها. مسألة إنزال قوة فى ترنكيتات، ثم إخراجها منها، دون تحقيق أى شيء، يمكن أن يضع الحكومة فى موقف لا تحسد عليه، ويعرضها أيضًا إلى المزيد من الهجوم عليها فى

البرلمان. وواقع الأمر أن أرواح الضباط والجنود التى أزهقت فيما بعد فى معركة التب، إنما جاءت فى واقع الأمر، قربانًا للرأى العام من ناحية وضروريات الموقف البرلمانى من الناحية الأخرى. وفى اليوم الخامس عشر من شهر فبراير كتب لى اللورد جرانفيل بصورة خاصة، ليقول لى: إن الأوراق الخاصة بهذا الموضوع على وشك أن تقدم للبرلمان. قال: "لقد تجاهلت رأيك باعتباره غير مناسب للحملة. فأنت تحاول إيقاف بغل عن طريق لجام بشكيمه، فى ضوء المشاعر السائدة هنا حول هذا الموضوع. هدفنا الرئيسى هنا لابد أن يكون إعادة القوات إلى هنا بأقصى سرعة ممكنة". وبعد أن جرت هزيمة السودانيين فى نهاية المطاف، فإن الحكومة التى جرى الهجوم عليها من قبل البعض بسبب سلبيتها، جرى الهجوم علينا ثانية، من قبل بعض آخر، بسبب نشاطها وفاعليتها. وفى اليوم الرابع عشر من شهر مارس، كتب لى اللورد جرانفيل يقول: "نحن الآن فى حالة جمود تقريبًا فى السودان جراء الانتصارات الدامية".

جرى التشاور مع السير جيرالد جراهام. ففى اليوم الرابع والعشرين من شهر فبراير جرى إرسال البرقية التالية إليه من وزارة الحرب: "إذا ما سلمنا بسقوط طوكر، فما الذى توصى به، على ألا يغيب عنك أن حملة غير بعيدة سيجرى تجريدها على هذه المنطقة؟ هل بوسع القوة السير إلى تب Teb، وحماية الفارين، ودفن الموتى من الإنجليز، ثم العودة إلى سواكن بطريق البر؟ وفى حالة إذا ما جرى تهديد الهجوم على سواكن، فبوسعك أن تبدأ الهجوم من ترنكيتات أو من سواكن، حسبما ترى أنت. برجاء إرسال تقرير كامل عن الوضع". لا يمكن حدوث أى خطأ فى فهم هذه الرسالة؛ وهي تعنى أن الحكومة كانت تطلب من السير جيرالد جراهام اقتراح عمل ما، حتى يمكن تبرير إرسال حملة إلى سواكن، إلى حد ما. جاء ذلك، بطبيعة

الحال، متفقًا مع آراء الجنود. بعد تلقى تقرير السير جيرالد جراهام، أرسل له اللورد هاتنجتون التعليمات التالية: "ينبغى عليك، إن كان ذلك بإمكانك، استدعاء الرؤساء وتطلب منهم تسريح قواتهم والحضور إلى غوردون فى الخرطوم لتسوية مسألة السودان. قل إننا لسنا فى حرب مع العرب، لكن لابد لنا من تفريق القوة التى تهدد سواكن". جرى توصيل هذه البرقية فى البداية إلى عن طريق السير فردريك ستيفنسون. كتب مقتنعًا تمامًا أن الاستدعاء المقترح لشيوخ القبائل إلى الخرطوم لن يثمر عن شيء. وعليه، أبرقت إلى اللورد جرانفيل بصفة خاصة (فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير): "لقد أطلعنى ستيفنسون على البرقية التى أرسلها وزير الحربية إلى جراهام، وأنا لا أعتقد أن بوسعك الآن منع جراهام من التحرك، لقد فات أوان ذلك الوقف".

فى صباح اليوم التاسع والعشرين من شهر فبراير، تقدم السير جيرالد جراهام مع كل القوة المتيسرة له واكتشف الرجل أن الدراويش متمترسون فى التب؛ هجم عليهم جراهام وطردهم من موقعهم وأنزل بهم خسائر جسيمة، وبلغت خسائر الإنجليز حوالى ١٨٠ بين قتيل وجريح من مختلف الرتب.

تقدم السير جيرالد جراهام، فى اليوم الثالث من شهر مارس، صوب طوكر، التى وصلها بدون قتال. وفى اليوم الرابع من شهر مارس عادت القوة بكاملها إلى ترنكيتات، وفى اليوم الخامس أبحرت القوة إلى سواكن. أبرق الأدميرال هيوت Hewett إلى قيادة الأسطول ليقول: "حققت حملة طوكر أقصى قدر من النجاح". مسألة نجاح أو فشل الحملة لابد أن يكون موضوع رأى. كان الهدف الرئيسى من الحملة هو فك حصار طوكر. هذا الهدف لم يتحقق، وقد ثبت من هذه الحملة، وليست هذه هى المرة الأولى فى

التاريخ، أن مجموعة بريطانية صغيرة ومدرَّبة، وجيدة التنظيم استطاعت إنزال الهزيمة بحشد كبير من المتوحشين الشجعان، لكن لم يتحقق أى هدف مهم آخر. وتلقى عثمان دقنة ضربة قاسية، لكن قوته فى السودان انكسرت بأى حال من الأحوال. ويمكن الوقوف على رأى عثمان دقنة حول هذا الموضوع، من الرسالة التى كتبها فى ذلك الوقت، وجرى العثور عليها بعد ذلك بسنوات عدة فى طوكر. قال: "لم يبق الإنجليز طويلاً. لقد بث الله الخوف فى قلوبهم، ورجعوا فى صباح اليوم التالى، ولم يبقوا سوى ليلة واحدة فى مميوريه Mamurieh، ثم عادوا بعد ذلك فى بواخرهم".

وهنا برز تساؤل حول ما إذا كان يتعين على السير جيرالد جراهام القيام بعمليات أخرى. فى اليوم الثانى من شهر مارس أبرق الأدميرال هيوت إلى قيادة الأسطول موصيًا بتجميع القوات فى سواكن، وحتمية الهجوم على عثمان دقنة الذى كان لا يزال موجودًا فى منطقة مجاورة. قال: "سيؤدى ذلك إلى إسكات المنطقة كلها". وفى اليوم السابع من شهر مارس أبرق لى اللورد جرانفيل يقول: "لقد وافقت حكومة صاحبة الجلالة على التوصيات المقدمة من الأدميرال هيوت، ووافقت أيضًا على قيامه هو والجنرال جراهام بإنزال قوة فى سواكن وذلك دعمًا لاستدعائهم للرؤساء المتمردين للحضور إلى الخرطوم، واستنكارهما لعثمان دقنة باعتباره دعيًا. وأنهما سيقومان بالهجوم على معسكر عثمان دقنة لتفريق قوته فى حال إذا لم يتسجب الرؤساء لذلك الاستدعاء".

لم يحدث الاستدعاء الأثر المطلوب، وفى اليوم الثالث عشر من شهر مارس، تقدمت قوة الجنرال جراهام فى اتجاه تماى Tamai، التى تبعد أميالاً قليلة عن سواكن، والتى كانت تحتلها قوات المهدى التى قدرت بحوالى ١٢٠٠٠ رجل. وفى صباح اليوم التالى، وقع اشتباك، وبعد قتال عنيف،

أمكن قتل ٢٠٠٠ من الدراويش؛ وهرب من تبقوا منهم إلى التلال والجبال. وصلت الخسائر البريطانية فى هذا الاشتباك إلى حوالى ١٣ ضابطًا، و٢٠٨ جندى بين قتيل وجريح.

وفى اليوم التالى (الموافق لليوم الثالث عشر من شهر مارس)، جرى إحراق معسكر عثمان دقنة، ثم عادت القوة البريطانية إلى سواكن. وفي اليوم الرابع عشر من شهر مارس أبرق السير جيرال جراهام إلى وزارة الحرب: "يتمثل الموقف الحالى فى توجيه ضربتين قاصمتين إلى المتمردين وإلى أتباع المهدي، الذين انخفضت روحهم المعنوية انخفاضًا كبيرا. وعلى الرغم من ذلك، فهم يقولون إن القوات الإنجليزية لا يمكنها أن تفعل ما هو أكثر من ذلك، ويتعين عليها الإبحار وترك المنطقة لهم".

من المفيد التوقف عند هذه المرحلة، عن سرد الأحداث التى وقعت فى شرقى السودان. فقد اعتمدت الأحداث التى وقعت بعد ذلك على مجرى الأحداث فى وادى النيل، الذى يحق لنا هنا، التحول إليه الآن. يكفينا هنا القول: إن كل ما قلناه فى هذا الفصل، ليس هو كل ما يمكن أن ينظر إليه الإنجليزى بالفخر أو الفرح والانشراح. لقد أُزهقت أرواح كثيرة. ووقعت مذبحة مروعة للمتطرفين المتوحشين. لكن لم يجْر جنى أية نتائج سياسية أو عسكرية مقابل الأرواح التى أزهقت والكنوز التى بُددت.

الفصل الثانى والعشرون

حملة غوردون

من ديسمبر ١٨٨٣ إلى يناير ١٨٨٤

الحال فى مصر، السير فردريك ستيفنسون، الجنرال إيرل، السير إدجار فنسنت، السير إيفلين وود، مساندة وزارة الخارجية، المقترحان الأول والثانى: بإرسال الجنرال غوردون، رفض المقترحين، المقترح الثالث: بإرسال الجنرال غوردون، قبول المقترح، يتعين ألا يكون أى ضابط بريطانى قد أرسل إلى الخرطوم، كان لابد من عدم اختيار الجنرال غوردون، مسئولية الصحافة البريطانية، ومسئولية الحكومة البريطانية، تفاؤل الجنرال غوردون، أسفى على موافقتى على إرسال حملة الجنرال غوردون.

كنت طوال حياتى العملية، التى دامت أكثر من خمسين عامًا، أصادف عملاً شاقًا فى بعض الأحيان، لكنى لم أصادف فى حياتى كلها عملاً شاقًا، ولا كنت فى موضع صعب، أو عامر بالتوتر الذهنى المستمر، ويعكر صفو المزاج، مثل ذلك الذى واجهته فى الثلاثة أشهر الأولى من العام ١٨٨٤ الميلادى؛ لم أستطع طوال تلك المدة مغادرة منزلى إلا نادرًا. كان معى هيئة

صغيرة من العاملين الذين كانوا يساعدوننى. كنت أعمل بدءًا من طلوع النهار إلى ساعة متأخرة من الليل. والذى لا شك فيه، أنه كانت هناك أخطاء فى تلك الفترة، لكنى عندما أستعرض مصاعب تلك الفترة وذلك الموقف، وأتذكر الفوضى التى كانت ضاربة فى الشئون المصرية، أجد أنه لم يكن فى وسعي سوى التوصل إلى ما مفاده أنه بفضل الحظ الجيد والإدارة الجيدة لم تكن الأخطاء كثيرة أو شديدة الخطورة. ومن حسن حظى، أن كان لدى ملكة فريدة فى التعامل مع الموقف، وأن تلك الملكة تمثلت فى متانة البنية. ولولا هذه البنية القوية لانهرت انهيارًا تمامًا.

وسوف أصف، دون الدخول فى التفاصيل، الملامح الرئيسية للموقف فى مصر فى ذلك الوقت، وبالشكل الذى كان عليه.

كانت المسألة المصرية وحدها، والتى أقصد بها إعادة تنظيم شئون مصر، تشكل مصاعب ذات طابع غير عادى. وعند هذا الحد، جرى تطعيم المسألة المصرية بالمسألة السودانية، التى كانت هى بحد ذاتها واحدة من المسائل بالغة الأهمية، والتى ظلت لفترة من الوقت، وبطريق غير مباشر، لها تأثير كبير على حل المسائل المصرية الأخرى. كانت الخزانة المصرية الحكومية شبه مفلسة. بدا فى ذلك الوقت، لو التنفيذ الكلى أو الجزئى للدين المصرى كما لو كان أمرًا محققًا، ولو حدث ذلك لأسفر عن تعقيدات دولية متعبة. استاء الأوروبيون بسبب كساد التجارة من ناحية، واستاءوا من ناحية أخرى نظرًا لأن التعويضات المستحقة لهم بسبب قصف الإسكندرية بالمدافع، لم تكن قد دُفعت. كان الباشاوات كالحى الوجوه، وفى حالة من الاكتئاب نظرًا لأن امتيازاتهم بدأ يتهددها الخطر، وكان الشعب نفسه مستاءً؛ نظرًا لأن الناس لم يجنوا بعد المزايا التى توقعوا الحصول عليها من وراء الاحتلال البريطانى. جرى إلغاء نظام الحكم الاستبدادى القديم الذى يعتمد على

الكرباج، لكن لم يجر تحديد النظام الذى يمكن أن يحل محله. كما أدى التمرد العرابى إلى هز سلطة الطبقات الحاكمة هزًّا عنيفًا. وكانت إعادة تنظيم الجيش والشرطة قد بدأ بالفعل. وجرى سحب قوة كبيرة من الشرطة للعمل فى سواكن، حيث ترك البعض منهم عظامه تَبْيَضُّ على رمال ترنكيتات، أما الذين قدر لهم العودة فكانوا محطمين ومدمَّرين. يضاف إلى ذلك أن القسم الأكبر من الموظفين الإنجليز ـ المصريين كانوا جديدين على عملهم. كان المسئولون المصريون، باستثناء قلة قليلة منهم، عديمى النفع ومعوقين. وكان وباء الكوليرا المريع قد اجتاح البلاد مؤخرًا، مخلفًا وراءه مجموعة متباينة من المسائل الصحية المتعبة، التى انطوت تسويتها على الكثير من المصاعب الدبلوماسية. كانت الأيدى كلها تعترض على الحكومة البريطانية، ولم يحدث أن نشط العداء الفرنسى أكثر من هذه المرة، يضاف إلى ذلك أن الدول الأوروبية الأخرى، باستثناء إيطاليا لم تكن تكِنُّ أية مشاعر ودية لبريطانيا. كان الأمير بسمارك مستاء من الحكومة الليبرالية (الأحرار) فى إنجلترا؛ يزاد على ذلك، أنه كان فى ذلك الوقت، يبذل جهدًا، باء بالفشل، حاول من خلاله، التصالح مع فرنسا، ومن الطبيعى أن تؤدى هذه السياسة إلى جعل ألمانيا تقف موقفًا معاديًا لبريطانيا فى مصر. وهنا تقدم السلطان بارزًا فى المقدمة ومعه فكرته المفضلة عن عزل توفيق باشا، وإحلال حليم باشا محله، وتلك فكرة قامت الحكومة البريطانية بقتلها فى مهدها مثلما فعلت فى مناسبات سابقة. لم يكن نوبار باشا ذائع الصيت فى البلاد. وقد أدى الموقف الذى وقفه هذا الرجل من الأمور المتعلقة بالإصلاح الداخلي إلى زيادة مصاعب الموقف. كان هدف نوبار الرئيسى يتمثل، فى ذلك الوقت، فى التخلص من السيد/ كليفورد لويد، الذى كان يحاول إعادة تنظيم وزارة الداخلية. كانت هناك أيضًا مسألة دولية بالغة الأهمية، تحتم التعامل معها فى تلك الفترة؛ كانت سلطات المحاكم المختلطة قد انتهت، وكان لابد من مناقشة الشروط التى

سيجرى من خلالها تجديد عمل تلك المحاكم. وقد أدى هذا الموضوع إلى فتح المجال واسعًا أمام التآمر والدس الدولى الوضيع. ففى إنجلترا علـى سـبيل المثال تعرضت الحكومة للنقد بصورة مستمرة من سياسـى الحـزب، وقـد حتمت أحداث هذه الحرب الحزبية الإشارة فى كثير من الأحيان، إلى القاهرة طلبًا للمعلومات، التى تسبب جمعها، فى كثير من الأحيان، فى إحداث متاعب كبيرة وإضاعة الكثير من الوقت الثمين[1]، وهذا هو ما كنت أكرهه؛ لأنـى كنت أعلم أنه بعد أن يتم جمع المعلومات، لن تكون لها فائدة تذكر، وحقيقـة الأمر أن طلب جمع المعلومات هذا كان يرمى بالدرجة الأولى، إلى تـوفير العون للهجوم أو الدفاع البرلمانى. يزاد على ذلك، أن الحكومة نفسها لم تكن تعرف ذلك الذى يدور بخلدها. كان كل مسئول بريطانى فى مصر يقصدنى طلبًا للنصح والتوجيه فيما يتعلق بشئون إدارته، وداخل كل إدارة مـن هـذه الإدارات، كانت هناك مسائل عديدة مقلقة وكثيرة التفاصيل تنتظر الحل. وأنا نفسى، كنت جديدًا على العمل، ولم تتح لى فرصة الـتمكن مـن معطيـات الموقف، الذى تغير تغيرًا كبيرًا منذ مغـادرتى للـبلاد فـى العـام ١٨٨٠ الميلادى، أو حتى فهم شخصيات كبار العاملين الذين كـان علـى التعامـل معهم. وأنا عندما أنظر إلى الموقف ككل، أرى وكأن نبوءة النبى إشـعيا قـد تحققت. "لقد خلط الرب روحًا مثابرة وسط كل ذلك، وأنهم تسببوا فى جعـل مصر تخطئ فى كل عمل تقوم به، مثلما يترنح المخمور وسط قيئه". ومـع ذلك كان الموقف ينطوى على بعض ملامح الهدى.

---

(١) تلقيت حول هذا الموضوع، وحول موضوعات أخرى كثيرة، كثيـرًا مـن الاهتمـام الشخصى من قبل اللورد جرانفيل. وفى اليوم الثامن من شهر فبرايـر، مـن العـام ١٨٨٤، كتب لى اللورد جرانفيل يقول: "أنا أواصل الرجوع إليك قـدر المـستطاع، وآمل أن تتفهم أن المسائل لا تعنى الشكاوى".

فى المقام الأول، كان وجود جيش بريطانى فى البلاد، يعد ضمانًا أكيدًا، من حيث إنه على الرغم من الاضطراب الإدارى والآمر الأجنبى، فإنه لا يمكن حدوث أى شيء من الأشياء التى يمكن أن تخل باستقرار حكم الخديوى. يزاد على ذلك، أن سلوك القوات البريطانية وانتظامها كانا ممتازين أيضًا. هذا بالإضافة إلى أن هذه القوات كانت تحت قيادة ضابط (السير فردريك ستيفنسون) الذى كانت تتوفر فيه وإلى حد كبير، كل الصفات التى تجعله يشغل منصبًا بالغ الصعوبة، تبوأ فيه قيادة جيش احتلال فى بلد أجنبى. كان الفرنسيون المقيمون فى مصر رافضين وجود القوات البريطانية فيما بينهم. وكان هؤلاء مستاءين ومتوترين عصبيا، الأمر الذى جعلهم سريعى الغضب، وسريعى الهجوم لأتفه الأسباب أو حتى لاستثارات من صنع خيالهم. كان يمكن، فى أية لحظة حدوث شجارات تافهة بين الضباط وجنود جيش الاحتلال من ناحية والسكان من ناحية أخرى، ولكن إذا ما كانت المسألة تتعلق بشخص فرنسى، فإن ذلك يمكن أن يتسبب فى كثير من المتاعب. وكان ذلك يتطلب من الضابط الذى يتولى القيادة العامة، أن يمارس قدرًا كبيرًا من الكياسة والحزم، والصبر وحسن التصرف. كان السير فردريك ستيفنسون أهلاً لكل هذه الصفات وإلى حد كبير، ويرجع الفضل لهذا الرجل، فى أن المصاعب التى كانت تنشأ لم تتجاوز مطلقًا عند حلها حلا مرضيًا حدود الدبلوماسية المحلية، وقد كسب السير فردريك ستيفنسون لنفسه إعجاب أولئك الذين كانوا يعادون الاحتلال الإنجليزى لمصر.

كان الجنرال إيرل يشغل فى الإسكندرية منصبًا مماثلاً للمنصب الذى يشغله السير فردريك ستيفنسون فى القاهرة، ولما كان إيرل عسكريا من الطراز الأول، ولما كان رجلاً صافى الذهن، وواحدًا من رجال المال والأعمال الناجحين، وموهوبًا بكياسة فريدة، وحسن الخلق، وصائب الرأى

فقد احترمه وأجلّه كل سكان الإسكندرية، وهناك تمثال أقامه أهل الإسكندرية، عن طريق الاكتتاب العام فى الميدان الرئيسى فى المدينة؛ لتخليد ذكرى هذا الرجل، وشاهدا على تكريم الناس له. وقد حرمت الطلقة التى أطلقها أحد الدراويش، والتى أودت بحياة الرجل، صاحبة الجلالة الملكة، هى وبريطانيا من خادم على هذه الدرجة من الرقى.

تمثلت النقطة المضيئة الأخرى على الأفق المعتم، فى أن الاعتماد كان ينصب دومًا، على الرغم من الهزّات المفاجئة، على إخلاص وولاء المسئولين البريطانيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية، وسوف يتعين علىّ التحدث باستفاضة عن خدمات هؤلاء المسئولين فى مرحلة لاحقة. وأنا هنا يكفينى فقط الإشارة إلى العمل الذى قام به السير إدجار فينسنت والعمل الذى قام به السير إيفلين وود. كان السير إدجار فينسنت يستفيد ويستعمل قدرات ذهن موهوب بخصوبة فريدة قادرة على مصارعة موقف مالى أصبح قاب قوسين أو أدنى من اليأس والتهلهل. كان السير إيفلين يعيد بناء الجيش المصرى من مواد، كانت تبدو غير مبشرة بالخير فى تلك الأيام. يضاف إلى ذلك أن نصائحه الخاصة بالجوانب العسكرية فى المسألة السودانية، والتى اعتمدت عليها سياسة الحكومة اعتمادًا كبيرًا، كانت عظيمة القيمة. كان الرجل يساندنى بكل إخلاص فى فرض طريقة عمل، التى على الرغم من أنها كانت مستلهمة من المنطق، فإنها لم تحظ بشعبية كبيرة فى ذلك الوقت لدى كل طبقات المجتمع سواء فى إنجلترا أو مصر.

كان هناك اعتبار ثالث استخلصت منه قدرًا كبيرًا من العزاء خلال هذه الفترة العاصفة والعصيبة. لقد حتّم علىّ قدرى الاختلاف مع الحكومة التى أخدمها، لكننى كنت قد وقفت على بعض العلاقات التى بين الحكومات الأجنبية وممثلى هذه الحكومات فى الخارج. وبالنسبة إلى شخص لم يجلس

مطلقًا فى مجلس العموم، أجد أنى قادر على تقييم صعوبات الحياة البرلمانية ــ تلك الصعوبات التى تزايدت خلال السنوات الأخيرة تزايدًا كبيرًا، بسبب مجموعة متباينة من الظروف. وأنا عندما أنظر إلى الحقائق ككل، أجد أن خبرتى وتجربتى تقودنى إلى استنتاج مفاده أن الوزراء البريطانيين، سواء أكانوا ليبراليين أم محافظين هم سادة بحق ويستحقون الخدمة.

واقع الأمر، أن مقتضيات الحرب البرلمانية تثقل، فى بعض الأحيان كاهل أشد الوزراء إخلاصًا. هؤلاء الوزراء يضطرون بين الحين والآخر إلى تغيير مواقفهم لمجاراة التيار؛ وصل التيار، فى أثناء مناقشات السودان، إلى حد الإعصار؛ وعندما يحدث ذلك، فإن شخصية وسمعة ممثلى هؤلاء الوزراء فى الخارج قد تتأثر. ولكن حتى وإن حدث ذلك فإن هذا التأثر قد يستمر فترة قصيرة طالما أن ذلك الوزير يساند أو يعرض قضية عادلة. ليس الوزراء البريطانيون وحدهم، بل والرأى العام البريطانى هم المنصفون والعادلون على المدى الطويل، على الرغم من أن مسألة العدل والإنصاف هذه قد يعتريها اللبس وسط الصراع الحزبى الحاد. كنت فى معظم الأحيان أختلف مع اللورد جرانفيل طوال شغله لمنصبه؛ لكننى كنت أحس دومًا، إذا ما واجهتنى مشكلة حقيقية، أنه يدعمنى ويساندنى بكل ما أوتى من قوة.

تلقيت، فى اليوم الأول من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٣، البرقية التالية من اللورد جرانفيل: "إذا ما كان الجنرال غوردون على استعداد للسفر إلى مصر، فهل يمكن لك أو الحكومة المصرية، أن تفيدا منه، وما هذه الفائدة؟"[1] لم أكن أعرف الجنرال غوردون، فى ذلك الوقت، حق المعرفة،

---

(١) يقول السير هنري غوردون (فى كتابه المعنون "أحداث... إلخ، ص٣٢٢): "لو كان الجنرال غوردون سافر إلى الخرطوم قبل ذلك بستة أسابيع؛ لتحولت نتيجة حملته، فى الأغلب الأعم إلى نجاح كامل". هذا الاستنتاج هو من قبيل التحرير ولا يمكن التدليل عليه. وأنا لا أرى سببًا يجعلني أعتقد أن إرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم فى مطلع شهر ديسمبر كان يمكن أن يغير مجرى الأحداث تغييرًا جذريًا.

لكنى لم أره سوى مرات قليلة، وكنت قد سمعت الكثير عنه. كان انطباعى الأول يعارض استخدام الرجل فى السودان. يضاف إلى ذلك أنى عندما تكلمت مع شريف باشا عن الجنرال غوردون اكتشفت أن شريف باشا لديه اعتراضات قوية حول هذا الموضوع، وأنا بدورى لم أود عرض اعتراضاتى التى كانت مبنية، إلى حد ما، على عدم صلاحية الجنرال غوردون للقيام بالعمل المطلوب. وعندما رددت على اللورد جرانفيل ركزت على اعتراضات الحكومة المصرية، التى كانت اعتراضات معقولة ومنطقية، فضلا عن أنى كنت أرى أن هذه الاعتراضات كانت محسوبة كيما تحدث انطباعًا فى لندن دون التعرض لمسألة اللياقة الشخصية. وعليه أبرقت إلى اللورد جرانفيل، فى اليوم الثانى من شهر ديسمبر، وأنا فى ذهنى كل هذه المشاعر لأقول له: "الحكومة المصرية تعارض استخدام الجنرال غوردون معارضة شديدة، وبخاصة أن الحركة الدائرة فى السودان هى حركة دينية، وأن تعيين مسيحى فى منصب القائد العام، سوف توقع الفرقة بين القبائل التى لا تزال تحافظ على ولائها، وأنا أرى من الحكمة عدم إقحام الحكومة المصرية على هذا الموضوع"(١).

وعليه جرى التخلى مؤقتًا عن فكرة إرسال الجنرال غوردون إلى السودان، لكن الصحف البريطانية كانت لا تزال تحبذ قيام الرجل بهذه المهمة، وبخاصة جريدة "بول مول جازيت" تلك الجريدة التى اطَّلعت بدور بارز فى مناقشة الشئون المصرية فى ذلك الوقت.

أرسلت فى اليوم الثانى والعشرين من شهر ديسمبر إلى اللورد جرانفيل برقية أنصح فيها بحتمية إصرار الحكومة البريطانية على انسحاب

---

(١) كان اعتراض الحكومة المصرية يقوم على شيء من المنطق. ففى اليوم الرابع من شهر مارس من العام ١٨٨٤ أبرق الجنرال غوردون من الخرطوم: "نقطة ضعفى هنا أننى أجنبى ومسيحى، ومسالم".

القوات المصرية من السودان[١]. وأكدت أن شريف باشا سوف يقدم استقالته، وأضفت: "وأيضًا، سيكون من الضرورى إرسال ضابط من السلطات العليا إلى الخرطوم تكون له سلطات سحب القوات واتخاذ الترتيبات المفيدة للبلاد فى المستقبل".

فى اليوم السابع من شهر يناير، قدمت وزارة شريف باشا استقالتها، وجرى تشكيل وزارة أخرى برئاسة نوبار باشا، وفى اليوم العاشر من شهر يناير أبرق اللورد جرانفيل إلى يقول: "هل يمكن الإفادة من الجنرال شارلز غوردون أو السير شارلز ولسون فى ظل الظروف التى تغيرت فى مصر؟" أعطيت نفسى فسحة من الوقت لمراجعة ذلك المقترح، وذلك اعتبارًا من البرقية التى أرسلتها فى اليوم الثانى والعشرين من شهر ديسمبر. كنت كلما أطلت التفكير فى ذلك المقترح، أجدنى أقل ميلاً إلى إرسال الجنرال غوردون، بل وأى إنسان إنجليزى آخر إلى الخرطوم. ناقشت الأمر مع نوبار باشا وتوصلنا إلى استنتاج مفاده أن الأفضل هو إرسال عبد القادر باشا. كان عبد القادر باشا قبل ذلك حاكمًا عامًّا للسودان، وقد قال العقيد ستيوارت كلامًا طيبًا فى حق هذا الرجل يضاف إلى ذلك أنه كان صاحب سمعة طيبة من حيث الشجاعة والكفاية. ومن منطلق هذه الظروف أبرقت فى اليوم الحادى عشر من شهر يناير إلى اللورد جرانفيل: "لقد تشاورت مع نوبار باشا، وأنا لا أرى أن خدمات الجنرال غوردون أو السير شارلز ولسون يمكن الاستفادة منها فى الوقت الحالى". كنت قد رفضت مرتين مقترح إرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم. عجبًا، وها أناذا أفضل ذلك للمرة الثالثة!

---

(١) المرجع السابق: ص ٣٣١.

أبرق إلىَّ اللورد جرانفيل، في اليوم الرابع عشر من شهر يناير: "هل بوسعك إعطاء المزيد من المعلومات فيما يتعلق بانسحاب الجيش والمقيمين في الخرطوم، والإجراءات التي جرى اتخاذها؟" أبرق لي اللورد جرانفيل في اليوم التالي (المصادف لليوم الخامس عشر من شهر يناير): "سمعت بطريق غير مباشر أن غوردون مستعد للذهاب فورًا إلى سواكن دون المرور على القاهرة على أساس من الشروط الغامضة التالية: على أن تقوم حملته بإبلاغ حكومة صاحبة الجلالة عن الموقف العسكري في السودان، وأن يعود دون أي ارتباط تجاهه. سيكون غوردون خاضعا لك من حيث التعليمات وسوف يقوم بإرسال الرسائل من خلالك دون إغلاقها. ويتعين عليك أنت ونوبار باشا تقديم كل المساعدات والتسهيلات المتعلقة بإرسال البرقيات والاتصالات إلخ. ويتعين على الحكومة المصرية إرسال إبراهيم بك فوزي للقاء غوردون في السويس، وأن يكون بصحبته واحد من الكتبة. قد يفيدك ويفيدنا في إرسال معلومات لنا عن الموقف، الأمر يحظى بشعبية على المستوى المحلي، لكن قد تكون هناك أيضًا اعتراضات. قل لي أنت رأيك الشخصي سواء أكان معك أم لم يكن معك نوبار باشا"(١).

---

(١) يقول السيد/ مورلي (في كتابه "حياة جولدستون" المجلد الثالث، ص١٤٩): إن اللورد جرانفيل، كتب في اليوم الرابع عشر من شهر يناير إلى السيد/ جلادستون ليقول له: "إذا كان غوردون يقول إنه يعتقد أن بوسعه عن طريق نفوذه الشخصي إثارة القبائل وجعلها تصاحب حامية الخرطوم وسكانه إلى مدينة سواكن، فإن الأمر يحتاج إلى شيء من الضغط على بيرنج (كرومر)". ورد جلادستون على ذلك برقيًا بالموافقة، وعليه جاءتني من اللورد جرانفيل البرقية التي سبق الإشارة إليها. =

أرسلت فى اليوم السادس عشر من شهر يناير، برقيتين إلى اللورد جرانفيل، إحداهما رسمية والأخرى خاصة. وجاءت البرقية الرسمية على النحو التالى: "آمل خلال وقت قريب، أن أتمكن من إرسال برقية كاملة إليك، نظرًا لأن موضوع الانسحاب من السودان تجرى مناقشته الآن. والذى لا شك فيه، أنه سوف يتعين علينا مواجهة الكثير من الصعاب. كان قد تقرر إرسال عبد القادر، وزير الحربية الجديد، إلى الخرطوم؛ قبل الرجل ذلك العرض فى البداية، لكنه يرفض الآن هذا الأمر. وسوف تعرب الحكومة المصرية عن امتنانها، إذا ما اختارت حكومة صاحبة الجلالة ضابطًا بريطانيًا مؤهلاً لترسله إلى الخرطوم بدلاً من وزير الحربية. سوف يُعطى ذلك الضابط سلطات كاملة على الصعيدين المدنى والعسكرى، فى أثناء قيامه بعملية الانسحاب". وفى ذات الوقت، قمت أنا بإرسال البرقية الشخصية التالية: "بخصوص برقيتى الرسمية المرسلة إليك اليوم، والبرقية الشخصية المرسلة بالأمس سيكون غوردون هو أفضل رجل للقيام بهذا العمل إذا ما تعهد بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان على وجه السرعة وبخاصة فيما يتعلق بإنقاذ الأرواح. ولابد له أيضًا أن يفهم جيدًا أنه لابد أن يأخذ تعليماته من الممثل البريطانى فى مصر وأن يبلغه بكل شيء[1]. كان الرجل فى بروكسل فى مطلع هذا الشهر، ويعتقد حاليًا أنه موجود فى إنجلترا. إذا صدق ذلك، فأرجوك أن تلتقيه. أنا أفضل إرساله أكثر من أى إنسان آخر، شريطة

= قيل لى من مصدر وثيق: إن السيد/ جلادستون، كان منذ البداية، معارضًا لإرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم، وإنه لم يوافق إلا على مضض وبعد تردد شديد، أمام الضغوط التى مورست عليه من قبل بعض زملائه.

(١) كان السبب الذى جعلنى أقول ذلك: هو أنى كنت أعرف بعض الأشياء عن شخصية الجنرال غوردون المتقلبة، وكنت أرى أن الوسيلة الوحيدة لجعله يلتزم بالمهمة المكلف بها، تكون عن طريق مناشدة حبه للنظام.

أن يكون هناك تفاهم واضح معه حول مركزه وحول السياسة التي يتعين عليها تنفيذها. وإذا لم يوافق على ذلك، يمكن التفكير في تكليف العقيد ستيوارت للقيام بهذه المهمة. وبغض النظر عمن سيذهب، يتعين على كل من سيقوم بهذه المهمة، أن يجرى تحذيره بشكل واضح، بأنه سيقوم بمهمة غاية فى الصعوبة وغاية فى الخطورة".

أبلغنى اللورد جرانفيل تلغرافيًا فى اليوم الثامن عشر من شهر يناير أن الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت سيغادران لندن مساء ذلك اليوم إلى القاهرة، وفى اليوم نفسه أرسل اللورد جرانفيل رسالة خاصة: " سعدت لموافقتك على إرسال غوردون. من يدرى قد يكون عظيم الفائدة، كما أن تعيينه سيحظى بشعبية كبيرة لدى كثير من الطبقات فى هذا البلد. إنه يمتدحك امتداحًا كبيرًا، وأعرب عن سعادته البالغة أن يكون خاضعًا لك تمامًا".

وجاءت رواية الجنرال غوردون عن مسألة مجيئه إلى السودان على النحو التالى: "جاءنى وُلسلى Wolseley عند الظهر، واصطحبنى إلى الوزراء، ثم دخل وتحدث مع الوزراء، وعاد إلىَّ ليقول لى: "حكومة صاحبة الجلالة تود منك القيام بالآتى: "الحكومة مصممة على الجلاء عن السودان، لأنها لا تضمن الحكومة المستقبلية. هل بوسعك الذهاب والقيام بذلك؟" قلت: "نعم أستطيع ذلك". قال: "ادخل". دخلت ورأيت الوزراء. قالوا: "هل أخبرك ولسلى بالأوامر؟" قلت: "نعم". قلت: "أنتم لا تضمنون حكومة السودان المستقبلية، وتريدون منى الذهاب إلى هناك وأقوم بتنفيذ الجلاء عن السودان الآن". قالوا: "نعم"، وعندها انتهى كل شيء، وغادرت يومها لندن قاصدًا كاليه Calais عند الساعة الثامنة مساء"(١).

---

(١) رسائل إلى جى بيرنز، فى العام ١٨٨٥ .

قالت جريدة بول مول جازيت، بمنتهى الصدق، إن تعيين الجنرال غوردون "رحبت به الصحافة ترحيبًا حارًا وحماسيًا فى سائر أنحاء البلاد دون أى تمييز من جانب الحزب". لامونى لأنى "لم أكتشف إلا بعد وقت طويل أن الجنرال غوردون هو أنسب الرجال للقيام بهذه المهمة"، وانتُقِدت الحكومة أيضًا لعدم استفادتها من خدمات الرجل فى تاريخ مبكر.

ارتكبت حكومة السيد/ جلادستون خطأين فى تعاملها مع شئون السودان فى مراحلها الأولى؛ تمثل الخطأ الأول فى الحذف، فى حين تمثل الخطأ الثانى فى الالتزام. تمثل الحذف فى عدم قدرة الحكومة فعل أى شيء لوقف سفر حملة هكس. وتمثل خطأ الالتزام فى إرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم. ونحن عندما نسترجع ما حدث بعد بضع سنين تتضح لنا نقطتان؛ أولاهما: أنه كان لا يجب مطلقًا إرسال رجل إنجليزى إلى الخرطوم والثانية: لو قُدر وجرى إرسال أى أحد، فإن الجنرال غوردون لم يكن هو الرجل المناسب.

وأنا أرى أن الأسباب التى كانت تحول دون إرسال أى رجل إنجليزى أصبحت واضحة الآن تمامًا. لو قدر له أن يُحاصر فى الخرطوم، وهذا أمر ممكن بل وحتى مرجح، فإن الحكومة البريطانية قد تضطر إلى إرسال حملة لفك حصاره. كان الهدف الرئيس للسياسة البريطانية هو تحاشى جرها إلى القيام بعمليات عسكرية فى السودان. يضاف إلى ذلك، أن استخدام مسئول بريطانى فى الخرطوم كان ينطوى على مخاطرة، أنه لن يصبح بالإمكان الالتزام بهذه السياسة، وأن المخاطر زادت زيادة كبيرة عندما استرعى الشخص الذى اختير للذهاب إلى السودان، درجة كبيرة من التعاطف الشعبى أكثر من أى رجل إنجليزى فى الأزمان الحديثة، قال اللورد كيرنز (فى اليوم الرابع عشر من شهر فبراير) وسط هتافات مجلس العموم: إن الجنرال

غوردون "يعد كنزًا من كنوزنا الوطنية"، وعلى الرغم من استعمال سياسي الحزب للتعاطف الشعبي مع الجنرال غوردون في اللعبة السياسية فإن التعبير الذي استخدمه اللورد كيرنز كان يمثل انطباع الرأي العام البريطاني في ذلك الوقت.

لم تدرك الحكومة خطورة القرار الذي توصلت إليه، وأنا أظن أني على صواب عندما قلت: إن المسألة لم تجر مناقشتها في مجلس الوزراء. بعد ذلك بسنوات، أعطاني السير شارلز ديلك، الذي كان آنئذ عضوًا في الحكومة، القصاصة التالية من صحيفته: "اليوم الثامن عشر من شهر يناير من العام ١٨٨٤. اجتمع في وزارة الحرب اللورد هارتنجون، ونورثبروك Northbrook، وأنا. قررنا إرسال العقيد غوردون إلى سواكن لإعداد تقرير عن الموقف في السودان"(١).

---

(١) كتب إليَّ اللورد نورثبروك في اليوم الثامن عشر من شهر يناير رسالة خاصة يقول فيها: "جرى استدعائي اليوم إلى وزارة الحرب للقاء غوردون الصيني Chinese Gordon مع جرانفيل، وهارتنجتون، وديلك. وتمثلت النقطة الرئيسية في الاجتماع في مغادرة غوردون مع بريد المساء إلى سواكن لإعداد تقرير عن أفضل الطرق لسحب القوات، واستقرار البلاد، وتنفيذ المهام الأخرى التي توكل إليه من قبل حكومة الخديوي، عن طريقك. وسيكون خاضعًا لأوامرك، وهو راغب في ذلك، وهو ليس لديه شك في نجاحه في التعامل معك. لقد كان متفائلاً تمامًا بشأن مجريات الأمور، وهو لا يثق بقدرات المهدي الكبيرة، ولا يعتقد أن البدائل يمكن أن تتحرك إلى أبعد مما وصلت إليه. ولا يرى مبررًا لعدم قدرة القوات على الفكاك مما هي فيه، وهو ليس قلقًا بالمرة على استرداد السودان، ووافق موافقة صريحة على سحب القوات".
نجد المدخل التالي في كتاب السير مُونت ستيورات جرانت دوف "المعنون" ملاحظات من يوميات العام ١٨٩٦ ـــ ١٩٠١، المجلد الثاني ص٧٥ : "قال نورثبروك، لو تمكن قبل ذلك من قراءة كتاب غوردون، لما أقنعه أي شيء بالموافقة على إرساله إلى أي مكان آخر. كان الكتاب عن رجل مخبول!".

أستطيع القول إنى رأيت الخطر بصورة أوضح من رؤية الوزراء فى إنجلترا لذلك الخطر، ولهذا السبب كنت أود إرسال مسئول مصرى إلى الخرطوم، لكنى لم أدرك ذلك إدراكًا تاما كما ينبغى أن يكون.

وعليه، إذا كان من الخطأ إرسال أى رجل إنجليزى إلى الخرطوم، فإن الخطأ الأكبر كان يتمثل فى اختيار الجنرال غوردون لإرساله إلى الخرطوم.

يحدث للسواد الأعظم من العاملين فى الحياة العامة، أن تثير تصرفاتهم بعض الاختلافات فى الرأى. أما أعمال الجنرال غوردون فكانت نادرًا ما تخضع لهذا الشكل من أشكال النقد الصحى. اجتاحت إنجلترا فى العام ١٨٨٤ موجة من الإعجاب بغوردون. الطابع الشخصى لهذا الرجل، الذى كان نبيلاً من نواحى كثيرة، وكذلك الظروف المحيطة ببعثته إلى السودان، والوضع الخطر الذى ترتب على وجوده فى الخرطوم، ودفاعه البطولى عن المدينة، ووفاته المأسوية، كل ذلك كان يروق لخيال الناس، المفروض أن يكونوا باردين وعمليين إلى حد بعيد جدا، لكنهم، ربما على العكس من أهم الأمم الأخرى فى أوروبا، تقتادهم عواطفهم[1]. لو حاول أى إنسان، طوال فترة الهياج الوطنى هذه، الحكم على سلوك الجنرال غوردون وتصرفاته، من خلال الأقوال الانتقادية التى تطلق عادة على تصرفات البشر، لما وجد أذنًا مصغية لتلك الأقوال، يزاد على ذلك أن وفاة الجنرال غوردون المأساوية أخرست صوت النقد، بعد فترة الهياج الوطنى بحوالى أربع سنوات، كتب (العقيد شيل لونج Chaile long)، الذى كان يشهر سيف العداء للجنرال

---

(١) أعتقد أن اللورد "بيكونزفيلد" هو القائل إن الإنجليز هم أكثر الشعوب الأوروبية عاطفية، ومعروف أن هذا الرجل كان مراقبًا جيدًا للطبيعة البشرية. كتب لى اللورد سالسبورى ذات مرة يقول: "من السهل التعامل مع طاعون الماشية أو الكوليرا وليس من السهل التعامل مع المشاعر العامة".

غوردون، إلى السيد/ جلادستون، بغية الإعلان عن رأيه في تصرفات الجنرال غوردون. وهنا نجد أن السيد/ جلادستون بشهامة السياسى الحق ورقة مشاعر الإنسان الماجد، يرفض الدخول فى مناقشة هذا الأمر بأى شكل من الأشكال.

أدى الحماس الشعبى المحيط باسم الجنرال غوردون إلى نتائج كارثية، ومع ذلك لا يمكن لى أن أدين ذلك الحماس. الواقع أن ذلك الحماس بمثابة عائد حقيقى وسخى من عوائد القيمة الأخلاقية، وقد أثبت ذلك الحماس أيضًا، فى هذا الزمن المادى أن القيمة الأخلاقية تفرض نفسها فى أضعف الأحوال على الرأى العام فى دولة واحدة على الأقل من الدول المتحضرة. ربما تكون حياة غوردون الحقيقية لم تتطابق تمامًا مع معيار صورة البطل المثالى، التى كانت فى أذهان الناس، فى ذلك الوقت، لكن أولاً وقبل كل شيء، يجب الإقرار هنا بأن الرجل كان إنسانًا ومعرضًا للخطأ. يزاد على ذلك، وأيًّا كانت عيوب الجنرال غوردون، فإن الخطوط الرئيسية فى شخصية هذا الرجل كانت جديرة بالإعجاب بحق. وأنا لا أتحدث فقط عن شجاعة الرجل الكبيرة، وعن وضعه كمصدر عسكرى ثرى، إذ كان الرجل بارزًا فى هذين الأمرين، وإنما أتحدث أيضًا عن سمات الرجل الأخلاقية. وعلى الرغم من غرابة قناعات الجنرال غوردون الدينية، فإنها كانت قناعات ثابتة وصادقة. وليس هناك من يشك فى نقاء حياة هذا الرجل الخاصة، أو كراهيته الشامخة للأشياء التى من قبيل المال والجاه، التى غالبًا ما تستثير مطامح البشر، كانت مقاصد الجنرال غوردون من هذه الحياة سامية ونبيلة بلا أدنى شك.

كانت هناك بالإضافة إلى المزايا الأخلاقية، ميزة أخرى فى شخصية الجنرال غوردون، وهى التى جعلته يحظى بتعاطف الرأى العام البريطانى معه. لم يكن الجنرال غوردون رجلاً تقليديًا مطلقًا. كان الرجل يغضب

للنظام، وكان لا يكل ولا يمل من إفراغ جام غضبه على الطبقات الرسمية[١]. معروف أن انعدام الثقة بالمسئولين الحكوميين شيء أصيل في الشخصية الإنجليزية، وأضيف إلى ذلك أيضًا أن الاستياء من المبالغة في الحكم سيظل موجودًا دومًا في إنجلترا.

من الخطورة بمكان إذا ما سمحت أمة لخيالها بتجاوز منطقها، وهذا هو ما فعلته الأمة البريطانية في ظل جاذبية اسم الجنرال غوردون. لكن ربما كان من الأفضل للخيال الوطني أن يهيج ويموج في بعض الأحيان، بشأن قضية جيدة، بدلاً من النزول إلى مستوى متدنٍ، ومن ثم التخلي عن السمات الخيالية. معروف أن المتحمسين يشكلون مصدر قلق وإزعاج لكل من السياسيين والدبلوماسيين، لكن الدنيا تصبح كئيبة عندما يغيب عنها أولئك المتحمسون. لقد ظنت الطبقات المتحمسة هي والطبقات العاطفية أنها اكتشفت، أو حسبت أنها عثرت على مثلها الأعلى في شخص الجنرال غوردون؛ وعليه أطْرَت هذه الطبقات هذا الرجل وأثنت عليه ثناء مبالغا فيه[٢].

---

(١) كان الجنرال غوردون، الذي كان صاحب حس فكاهي، يعرف حق المعرفة أنه غير صالح أو مناسب للعمل الرسمي. كتب الجنرال غوردون في يومياته (ص٥٩): "أنا أعترف بأني كنت مهما جدا لحكومة صاحبة الجلالة ومسئولي هذه الحكومة، لكن هذه طبيعتي، وأنا لا أطيقها. أخشى أن لا أكون قد حاولت لعب دور المكوك مع هؤلاء المسئولين. أنا أعرف أني لو كنت ريسا فلن أستأجر نفسي؛ وسبب ذلك أني لا أقبل الإصلاح أو التقويم. هذا يعني أني لابد وأن أكون سُما زعافًا لرجل مثل ديلك Dilke، الذي يزن كل كلمة من كلامه".

(٢) مما لا شك فيه أن الرسمية Officialism والحماس ــ لا يلتقيان على حد قول الفرنسيين، ومن الممكن تمامًا في ذات الوقت أن يكون هناك تعاطف حقيقي مع=

لم يكن الجنرال غوردون صديقًا لتلك الطبقة المسئولة التى انتمى إليها. كتب غوردون يقول: "لابد لى من القول إنى أكره الدبلوماسيين، وأنا أرى أنهم، باستثناء قلة قليلة منهم، دجَّالون متغطرسون؛ وأنا أحسب أنهم يعرفون ذلك". وأنا أرجح أنه بناء على هذا المبدأ العام، أقبل على قراءة يوميات الجنرال غوردون، كل المتعلمين تقريبًا فى إنجلترا عندما نشرت أول مرة، وبذلك تعرض السيد/ إيجرتن[1] Egerton (فيما بعد السير إدوين)، وأنا معه للمقت والكراهية والاستهزاء. وبناء على هذا كله، وعملاً بمبدأ السيد/ جلادستون، لن أحاول الرد على ذلك، وبخاصة أنا على يقين من أنه

=الإنسانية التى تعانى، دون الإعراب بصورة مستمرة عن ذلك باستعمال العبارات المبهرجة التى تشكل إلى حد كبير، مخزونا تجاريًا عند الرسميين أو المحترفين "أصدقاء الإنسانية". "أصدقاء الإنسانية هؤلاء" لا يبالغون، عادة، فى الإحسان، إلى أولئك الذين لا يقبلون، ولا ينفذون على الفور كل برامج هؤلاء الرسميين أو المحترفين المثالية. ويبدو أن الملاحظة التى أبداها السيد/ جون مورلى (فى كتابه Robespierre ص٥٠) والتى مفادها أن "العقيدة الأشد تباه بالإنسانية بشكل عام، تحظى على المستوى الخاص بانعدام ثقة الناس بها إلى أبعد الحدود". وأنا هنا ينبغى علىَّ نعت كبار المسئولين البريطانيين فى مصر "بالإنسانيين"، فى إطار أى شرح لهذا المصطلح، لكن الطابع المسئول لوضع هؤلاء المسئولين يضطرهم إلى النظر إلى المسائل التى يتناولونها من منطلق وجهات نظر متعددة وليس من وجهة نظر واحدة.

(١) كان السيد / إيجرتن نائبًا لى فى أثناء غيابى عن القاهرة فى العام ١٨٨٤.

اطلعت على مخطوطة يوميات الجنرال غوردون قبل طباعتها، وأنا أعرف أنى على صواب عندما أقول: إن الحكومة كان من الأفضل لها نشر اليوميات بدون أى حذف منها، وبناء على اقتراح من جانب أصدقاء الجنرال غوردون وأسرته، جرى حذف قدر كبير من السباب واللعان والإهانات التى كيلت للورد جرانفيل وإلى آخرين على حد علمى. كان نشر اليوميات، كما دونها غوردون، سيمكن الجمهور من الحكم بصورة أدق، على قيمة الانتقادات التى ساقها الرجل عما لو نشرت بعد حذف أجزاء منها.

لو بقى على قيد الحياة، لما ندم أحد على ما كتبه هذا الرجل غير الجنرال غوردون نفسه. ولكني يتعين عليّ، بغية توضيح هذه الرواية إيراد الأسباب التي جعلتني أرى أن مسألة إرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم كانت مسألة خاطئة.

كتبت رسالة سرية إلى اللورد جرانفيل في اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير من العام ١٨٨٤ لأقول له: "يستحيل ألا ينسحر المرء ببساطة وأمانة شخصية غوردون". وأضفت "أخشى ما أخشاه أنه متقلب ويغير آراءه بسرعة كبيرة. أنا سعيد لأن ستيوارت، الذى ولّد لدى انطباعًا كبيرًا، سيرافق غوردون، لكنى لا أظن أن غورودن يحبذ هذه الفكرة. لقد قال لى: "لقد أرسلوه (ستيوارت) معى ليكون لى ظئرًا"(*)(١) واقع الأمر، أن هذا المنطق المهلهل الطائش، كان بمثابة النقيصة الرئيسة، التى جعلت الرجل، من وجهة نظري، غير مناسب للقيام بعمل يتطلب، إلى حد بعيد جدا، ذهنًا باردًا ومتزنًا. تعودت على تلقى ما بين عشرين وثلاثين برقية، فى كل يوم، عندما كان الرجل فى الخرطوم، وكانت البرقيات، التى أتلقاها فى المساء تحتوى على آراء يستحيل أن تتفق مع الآراء التى أرسلها لى فى برقيات الصباح. واقع الأمر، أنه عقب قيام الجنرال غوردون مباشرة بمهمته، بدأ اللورد جرانفيل، الذى يبدو أنه لم يفهم شخصية غوردون منذ البداية، يحس بالذعر إزاء طيش هذا الرجل؛ ففى اليوم الثامن من شهر فبراير، كتب لى اللورد

(*) الظئر: بتشديد الظاء وكسرها، هى المُرضعة لوَلَدِ غيرها. (المترجم)

(١) كتب لى العقيد ستيوارت، وهو فى طريقه إلى الخرطوم رسالة، كان واضحًا منها أن العلاقات متوترة بينه وبين غوردون وطلب منى تمزيقها على الفور بعد قراءتها، وألا أطلع أحدا عليها. وقد فعلت ذلك، واتضح عقب ذلك أنهما تصالحا تمامًا، لكن كان طبيعيا أن تحدث بينهما مشادات بين الحين والآخر، بحكم اختلاف شخصيتهما وأفكارهما.

جرانفيل يقول: "أقر أن رسائلك عن غوردون كانت بمثابة إنذار، وأنا لا أفهم تغيراته بشأن زُبير[١] Zobeir. ونورثبروك يواسينى بقوله إن غوردون يردد ويقول كل الأشياء الغبية التى تطرأ على ذهنه، لكن حكمه على الأمور ممتاز". وأنا لست على استعداد للذهاب إلى القول: إن أحكام الجنرال غوردون كانت ممتازة، ومع ذلك يبدو أن ملاحظة نورثبروك كانت تنطوى على شيء من الصحة. كنت أكتشف مع معظم الأحيان، وسط حشو الكلام الذى لا لزوم له، ووسط كثير من الآراء المتضاربة، مسحة من الإدراك العاقل السليم والغريزة السياسية يسريان فى مقترحات الجنرال غوردون. وقد تأثرت كثيرًا بهذين الأمرين، كما تملكنى الخوف إلى حد خشيت معه أن ترفض لندن أجزاءً من مقترحاته بسبب اللغة الغريبة، التى يصوغ بها هذه المقترحات، وقد حدى ذلك بى، فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير، إلى أن أبرقت إلى اللورد جرانفيل لأبلغه: "أرجو، عند النظر فى مقترحات غوردون، أن لا يغيب عن بالكم أن آراءه العامة ممتازة، وأن كلامه يجب أن يحظى بالأهمية المطلوبة. هذا يعنى أننا يجب أن ننظر إلى روح ما يقول وليس نصه".

يزاد على ذلك، أنه على الرغم من هذه السمات العالية فى شخصية غوردون، فأنا لا أظن أن رجلا له مثل هذه الشخصية، يصلح للقيام بمهمة صعبة من هذا القبيل، والتى تتمثل فى ترتيب مسألة الجلاء عن السودان. واقع الأمر، أن المهمة بلغت من الصعوبة حدًّا، يرجح عنده عدم قدرة أى إنسان على القيام بها بنجاح، لكننى أعتقد أن احتمالاً أفضل بالنجاح، كان يمكن أن يتوفر لو أن العقيد ستيوارت جرى إرساله بدون الجنرال غوردون. لقد ظهر جليًا أن سمعة الجنرال غوردون غطت تمامًا على سمعة ستيوارت.

---

(١) الإشارة هنا إلى الظروف التى نشأت فى القاهرة، والتى سنتناولها فيما بعد.

أنا لم أصادق أحدًا أحدث لدى انطباعًا طيبًا أكثر مما أحدثه ذلك الجندى، البارد، الشجاع العاقل، لقد جاء موته المفاجئ خسارة كبيرة لكل من إنجلترا ومصر.

تتبقى نقطة واحدة يتعين التفكير فيها؛ ترى، من المسئول عن إرسال الجنرال غوردون؟

يمكن القول: إن المسئولية الرئيسية تقع على الصحافة البريطانية، وبخاصة جريدة "البول مول جازيت". الشعب الإنجليزى، ممثلاً فى صحافته، هو الذى أصر على إرسال الجنرال غوردون إلى السودان، وبناء على هذا الإصرار جرى إيفاد غوردون إلى السودان. قال أحد المفكرين السياسيين فى العصر الحديث: "التأليف المُجهّل، هو الذى يضع الجمهور تحت توجيه مرشدين لا يدركون معنى المسئولية الشخصية"[1]. وهنا يمكن القول إن الحجج التى تساند تأثير الجريدة تبلغ من الذيوع حدا لا تحتاج معه إلى الإشارة إليها. لكن حكومة الصحيفة فيها نقائص محددة، وأن هذه النقائص لم يكشف عنها من قبل بشكل أوضح مما هو فى المسألة التى نناقشها هنا.

على كل حال، فإن موقف الصحافة البريطانية، وعلى الرغم من إمكانية التخفيف من وطأته عن طريق الخطأ الذى ارتُكب، لا يعفى الحكومة من المسئولية. واقع الأمر، هو أن حكومة السيد/ جلادستون لم تدرك تمامًا أهمية الخطوة التى كانت مقبلة على اتخاذها، ففى الوقت الذى توافق الحكومة فيه موافقة كاملة على سياسة الجلاء عن السودان، كنت قد ضغطت على الحكومة موضحًا الصعوبة البالغة التى تكتنف تنفيذ هذه السياسة. كنت قد

---

(١) السير جى كورنول لويس Lewis فى كتابه المعنون "عن تأثير السلطة فى مسائل الرأى"، ص٣٥٥ .

أبلغت اللورد جرانفيل أن من يذهب إلى السودان سوف "يضطلع بخدمة بالغة الصعوبة وبالغة الخطورة أيضًا". لكن هذه التحذيرات ذهبت أدراج الرياح، ولم يكن من قبيل المفاجأة أن تفعل الحكومة ذلك، لأن الشخص الوحيد الذى قيل للحكومة من جميع الأطراف إنه يمثل أعلى حجة فيما يتصل بشئون السودان، هو على وجه التحديد الجنرال غوردون، وأن هذا الشخص لم يشاركنى مخاوفى بأى شكل من الأشكال؛ يزاد على ذلك أن العقيد ستيوارت لم تصدر عنه أية إشارة من إشارات الخطر. وليس هناك شك فى أن الجنرال غوردون، عندما كان فى لندن، كانت مرئياته شديدة التفاؤل. وهو لم يقدر حق التقدير الأحوال التى كان عليها السودان فى ذلك الوقت، ولا المصاعب التى تحف بالمهمة التى حملها على عاتقه. ونظرًا لأن الجنرال غوردون، خُدع شخصيا، فمن الطبيعى جدا أن يخدع الحكومة هو الآخر، وعن غير قصد تمامًا، وكان لابد له أيضًا من دفع الحكومة إلى دائرة التفاؤل التى تميل إليها الحكومات كلها إلى حد ما[1]. فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير، وبعد أن التقيت الجنرال غوردون كتبت إلى اللورد جرانفيل لأقول له: "يتحدث غوردون بتفاؤل كبير عن قدرته على القيام بالعمل كله خلال ثلاثة أو أربعة أشهر". وفى اليوم العشرين من شهر فبراير، أى بعد يومين من وصوله إلى الخرطوم، كتب الجنرال غوردون إلى العقيد كويتلوجن Coetlogon: "لقد اقترحت عليك العودة إلى القاهرة، لأنى حسب اعتقادى أرى أنه ليس هناك أى مؤشر على وقوع أى شكل من أشكال الخطر فى

(١) فى اليوم الثامن والعشرين من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤، كتب الجنرال غوردون فى يومياته (ص١١٠): "قد تقول الحكومة إن لديها آمالا معقولة فى نجاحى؛ وأنا لن أقول إنى أنا الذى أعطيتها أو لم أعطها ذلك التوكيد". عندما كتب الجنرال غوردون هذا الكلام، لابد وأن يكون قد نسى ذلك الذى سبق أن قاله بالفعل.

الخرطوم، التى أعدها آمنة مثل القاهرة تمامًا.... يجب أن تطمئن أنك تغادر مكانًا آمنًا آمن من متنزه كنسنجتون **Kensington**".

خلاصة القول" ــ هى أن دفاع الحكومة عن نفسها، يتمثل فى قول الزعيم الثورى الفرنسى عندما وُجِّه إليه اللوم لانصياعه لما أملته عليه دهماء اليعاقبة(*) :"أنا رئيسهم؛ ولابد أن أَتَّبِع". لم تحاول الحكومة توجيه الرأى العام، لقد تبعت الرأى العام. ومع ذلك، فإن الآراء التى كانت لدى الجنرال غوردون يمكن الدفاع عنها باعتبارها مبررًا للخط السياسى الذى انتهجته الحكومة. وإذا كان الوزراء البريطانيون قد أخطأوا فى إفراطهم فى التفاؤل، فالمؤكد هو أنهم كانوا يشاركون الجنرال غوردون تفاؤله، وأن آراء الرجل كانت مبنية إلى حد بعيد على ما قاله قبل أن يغادر لندن، وبينما كان فى طريقه إلى الخرطوم.

وفيما يتعلق بمسئوليتى الشخصية، أنا لا يمكن أن أدافع عن تبرير من هذا القبيل، أو أدفع به فى أضيق الحدود. لم يحدث، أن عشت فى ظل وهم، تحت أى ظرف من الظروف، وبخاصة فيما يتعلق بالمهمة التى قام بها الجنرال غوردون، أو فيما يتعلق بالخطر الشخصى الذى تعرض له هو والعقيد ستيوارت. أكثر من ذلك، إننى لم أثق بأحكام الجنرال غوردون، وكنت فى واقع الأمر معارضًا استخدامه للقيام بهذه المهمة. وأنا الآن أستفيد من الحجج السابقة بأثر رجعى. لدى تصور كامل وحىّ لما كان يدور بخلدى فى ذلك الوقت، ولذلك فأنا قادر على تحديد الأسباب التى جعلتنى أقف ذلك الموقف، وبخاصة بعد أن رفضت مرتين الاستفادة من خدمات الجنرال غوردون، ثم وافقت مستسلمًا بعد ذلك، بعد الضغط على للمرة الثالثة من قبل اللورد جرانفيل. أعتقدت فى ذلك الوقت، أنى أقف وحدى فى ترددى فى

(*) واحدها "يعقوبى، وهم جماعة سياسية متطرفة عرفت بنشاطها الإرهابى". (المترجم)

استخدام الجنرال غوردون. كان الرأى العام فى إنجلتـــرا ينـــادى مجـــاهرًا باستخدام الرجل. يضاف إلى ذلك أن برقيات اللورد جرانفيل، على الرغم من صياغتها بلغة، يفهم منها أن الحكومة تميل إلى رأيى، فإنها كانت تعرب، من ناحية أخرى، إعرابًا شديدًا عن رغبة الحكومة القوية فى استخدام الجنـــرال غوردون، شارك نوبار باشا فى هذا الرأى، وأنا لم أعول كثيرًا علـــى رأى نوبار باشا فى هذه المسألة بالذات. كان رأى السير إيفلين وود له وزن أكبر عندى، حيث كان من المحبِّذين لاستخدام الجنرال غوردون. وكـــان العقيـــد واطسون من المحبِّذين أيضًا لاستخدام الرجـــل، ومعـــروف أن واطـــسون كان فى ذلك الوقت ضمن هيئة العاملين بالجيش المصرى، وكان يتكلم عـــن اقتناع كامل بأنه يعرف الجنرال غوردون حق المعرفة، إذ كان خدم تحـــت قيادته فى السودان.

ووجدت نفسى أتشكك فى تقديرى عندما وجدت هـــذه التـــشكيلة مـــن الآراء تعارضنى. أنا لم أستسلم؛ لأنى ترددت فى الوقوف أمام عاصفة الرأى العام. أبديت موافقة فيها شيء من التردد، وكان ذلك على العكس تمامًا مـــن تقديراتى الخاصة وميولى، لأنى ظننت، أنى لابد أن أكون على خطأ طالمـــا أن الجميع يختلفون معى. ظننت أيضًا أنى ربما كنت أســـئ إلـــى الجنـــرال غوردون عن غير قصد؛ نظرًا لأن فكر الرجل وأساليب تعامله مع المـــسائل العامة تختلف اختلافًا كبيرًا عن فكرى وأساليب تعاملى مع هذه المسائل.

ارتكبت، عندما وافقت، خطأ سأظل أندم عليه دومًا. فقد عرفت، أنـــى حتى وإن لم أوافق فإن النتيجة ستكون واحدة. كان الشعور الشعبى المحبـــذ لإرسال الجنرال غوردون قويًا إلى الحد الذى يصعب عنده مقاومته. لكن هذه الفكرة لا تشكل عندى أى شكل من أشكال العزاء. وأنا عندما وافقت، جعلت نفسى مسئولا إلى حد ما عن الأرواح القيمة التى أزهقت، وللكنز الذى جرى تبديده فى السودان.

ترك الحادث كله انطباعًا قويًا على ذهنى. والــذى لاشــك فيــه، أن الحكومات تسببت فى إحداث قدر كبير من الضرر، فى كثير من الأحيــان، عندما فشلت فى الموافقة، أو عندما جاءت موافقتها متأخرة، علــى الــرأى العام. واقع الأمر، أنه ليس هناك من هــو أحمــق أو أضــرُ أن يعــارض المسئولون بلا سبب حاجز الإعاقة البيروقراطية المتمثل فى آراء الجمهــور الخارجى. إذا ما فعل المسئولون ذلك، فإنهم يصبحون معرضــين للإطاحــة بهم، ولكن المصادفات قد تحدث، وهذه المصادفات أصبحت أكثر حدوثًا فى أيامنا الديمقراطية الحالية وذلك على عكس ما كانت عليه من قبل، وفى مثل هذه المصادفات، فإن هذه الخدمات الممتازة التى يؤديها المــسئول لــبلاده، تضعه فى تقابل مع الرأى العام. وهنا يمكن القول: إن مثل هذا المسئول إذا ما أحس يقينا بأنه على صواب فإنه يصبح من واجبه تأكيد ذلك للرأى العام، وبخاصة فى المسائل التى لا يكون الرأى العام على دراية كاملة بها. وقــد برزت مسألة من هذا القبيل عندما أصبحت هناك حاجة إلى إرسال الجنــرال غوردون إلى السودان. كان لابد من إقحام الكثير من الكراهية والادعــاءات الكاذبة بغية إنقاذ الحكومة والأمة من ارتكاب خطأ جسيم من هذا القبيل. قيل بحق: "الرجل الذى لا يختلف مطلقًا مع إخوانه المواطنين، والذى ينكمش أمام الكراهية، باعتبار أن هذه هى أسوأ الإخطار كلها، لا يمكــن أن يكــون لــه نصيب فى قولبة تقاليد العنصر الذكورى، على الرغم من أنه قد تكــون لــه تقاليده الخاصة فى زمن من الأزمان"(١). وعليه أجد نفسى أُعيد هنــا، أنــى سأندم دومًا لأنى لم أصر على رأيى وأحافظ عليه، إلى آخــر مــا وســعنى جهدى، وسوف أندم لأنى لم أصر على اعتراضاتى على بعثــة غــوردون، لو كنت قد عرفت الجنرال غوردون حــق المعرفــة لمــا وافقــت مطلقــا على استخدامه.

---

(١) عن كتاب "إلكسندر هاملتون" الذى ألفه أوليفر: ص ٤٣٦.

الفصل الثالث والعشرون

غوردون فى القاهرة

من ٢٤ ـ ٢٦ يناير من العام ١٨٨٤

الجنرال غوردون يود الذهاب إلى سواكن، ذهاب غوردون إلى القاهرة، النتائج التى ترتبت على تغيير المسار، آراء الجنرال غوردون فى السودان، التعليمات الصادرة له من لندن، التعليمات التى أصدرت فى القاهرة، تعيين الجنرال غوردون حاكمًا عامًا للسودان، تزويد غوردون ببعض التصريحات، الأسباب التى أدت إلى تغيير تعليمات الجنرال غوردون، سلطان دارفور، الجنرال غوردون يقترح أن يكون زبير باشا مرافقا له، مقابلة الجنرال غوردون وزبير باشا، إصدار قرار بعدم استخدام زبير باشا، الجنرال غوردون يغادر القاهرة.

عندما أبلغنى اللورد جرانفيل، فى اليوم الثامن عشر من شهر يناير، أن الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت، كانا على وشك السفر إلى مصر، أضاف أيضًا أن الجنرال غوردون كان مشتاقًا للذهاب إلى القاهرة، وأنه سوف يسافر عن طريق قناة السويس مباشرة إلى سواكن. طلب منى مقابلة غوردون فى الإسماعيلية، وكان سبب عدم رغبة غوردون فى زيارة القاهرة واضحا؛ كان غوردون قد انتقد على الملأ تصرف الخديوى انتقادًا شديدًا، وبالتالى لم يكن يرغب فى لقاء الخديوى.

كان الطريق من سواكن إلى بربر مغلقًا فى ذلك الوقت؛ إذ كانت القبائل فى حالة من التمرد العلنى، وكانت قد حققت سلسلة من الانتصارات على القوات المصرية. ولم تكن مسألة وصول الجنرال غوردون إلى الخرطوم عن طريق سواكن أمرًا ممكنًا. وعليه، أبرقت فى اليوم التاسع عشر من شهر يناير إلى اللورد جرانفيل؛ لأبلغه برغبتى فى مجيء الجنرال غوردون إلى القاهرة، وأيد اللورد جرانفيل رغبتى هذه، وأسفر ذلك عن مجيء الجنرال غوردون إلى القاهرة التى وصل إليها مساء اليوم الرابع والعشرين من شهر يناير.

ولولا تدخلى فى خط سير الجنرال غوردون، الذى كان نقطة بالغة الأهمية فى ذلك الوقت، لتغير مجرى التاريخ فى السودان، وأنقذت أرواحا مهمة، من بينها حياة غوردون نفسه. لو لم أفعل ذلك لما وصل الجنرال غوردون إلى الخرطوم، ولما تحتم إرسال أية حملة بريطانية إلى السودان. والمرجح، بل أقول المؤكد، هو أن غوردون كان سيعود إلى إنجلترا فى غضون أسابيع قليلة دون أن يحقق شيئًا مهما فى إنجاز المهمة التى كُلّف بها. أذكر أني خطر ببالى أن لا أتدخل فى الأمر، وأترك الجنرال غوردون ينفذ خططه بطريقته الخاصة. يضاف إلى ذلك، أنه كان واضحًا، أن الذهاب إلى سواكن سيكتب الفشل على مهمته، وأنه لم يكن ليتقدم مطلقًا بمقترح من هذا القبيل لو أنه عرف حقيقة الأوضاع الدائرة فى شرق السودان. هذا يعنى، أنى كانت لدى أسباب وجيهة للتدخل، لكننى عندما أستعرض الأحداث الماضية حسب تسلسلها، أجدنى أندم على ما فعلت.

فى صباح اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير، صحبنى الجنرال غوردون إلى قصر الإسماعيلية لمقابلة الخديوى. وقد دون العقيد ستيوارت فى يومياته: "اعتذر الجنرال غوردون لتوفيق عن سلوكه السابق المشين، وجرى اللقاء على أحسن ما يكون".

وكان لابد بعد ذلك، من مناقشة مسألة تعليمات الجنرال غوردون. وسوف يتعين على تناول هذه المسألة بصورة مستفيضة؛ نظرًا لأنه كان محطًا لكثير من سوء الفهم(١).

فى اليوم الثالث والعشرين من شهر يناير، أعد الجنرال غوردون، وهو فى طريقه إلى القاهرة مذكرة حدد فيها السياسة التى سيسير عليها فى السودان، ووردت المقطوعة التالية فى تلك المذكرة:

"رأيى هو أن استعادة البلاد (السودان) يجب أن تكون من أجل السلاطين الصغار المختلفين، الذين وجدوا فى أثناء غزوات محمد على، والذين لا تزال أسرهم وعائلاتهم موجودة إلى الآن؛ وأن المهدى لابد من إخراجه تمامًا من الحسابات فيما يتعلق بإدارة شئون البلاد، وأن يترك الخيار للسلاطين فى قبول أو عدم قبول سلطة المهدى. ولما كان هؤلاء السلاطين، لن يفيدوا من موافقتهم على قبول المهدى مليكًا لهم، فالأرجح هنا أن يتشبث هؤلاء السلاطين بمواقفهم المستقلة.... وأصعب المسائل هنا تتمثل فى كيف ولمن سيجرى تسليم ترسانة كل من الخرطوم، ودنقلة، وكسلا؟ وما المدن، على سبيل المثال، التى ليس فيها عائلات قديمة، وبخاصة أن الخرطوم وكسلا نشأتا اعتبارًا من غزو محمد على؟ والأرجح هو تأجيل اتخاذ أى قرار بشأن هذه المدن إلى أن يعلن السكان عن رأيهم بطريقة واضحة".

---

(١) من ذلك على سبيل المثال، السير وليام بتلر، الذى يقول فى كتابه المعنون "شارلز جورج غوردون" فى صفحة ١٠٠: "قلة قليلة من الناس هم الذين يعرفون أن الحكومة الإنجليزية كانت لا تعرف شيئًا عن ضابطهم حاكمًا عاما للسودان، أو عن تغيير مقصده من سواكن إلى طريق النيل، إلا عندما قام وزيرنا فى القاهرة بالإبلاغ عن ذلك بعد بضعة أيام". هاتان العبارتان لا أساس لهما.

وعندما سجل العقيد ستيوارت "موافقته الكاملة" على آراء الجنرال غوردون أضاف: "إعادة الأراضى إلى عائلات السلاطين الذين جرى نزعها منهم، تعد عملاً من أعمال العدالة تجاه هؤلاء السلاطين وتجاه شعوبهم. هذه الشعوب، لن تطيق، بأى حال من الأحوال، أن تبقى تحت رحمة المرتزقة الأجانب، وأنهم إذا ما تجبَّروا، فإن الخطأ سيكون خطأهم أولاً وآخرًا، ذلك أن إعادة الأراضى أو المناطق إلى العائلات القديمة هو بحد ذاته عمل سياسى؛ لأنه سيكون بمثابة إنشاء قوة منافسة لقوة المهدى. ولما كان من المستحيل على حكومة صاحبة الجلالة توقع الأحداث التى يمكن أن تنشأ فى أثناء الجلاء عن السودان، فأنا أرى أن الأعدل هو الاعتماد على توجيه الجنرال غوردون وعلى معرفته بأحوال هذه البلاد".

اتضح أن مسألة وضع السلاطين المحليين فى حكم البلاد، فى ذلك الوقت، كانت تتسم بالحكمة والدبلوماسية؛ لكننا عندما نتناول الأحداث، فى ضوء ما حدث بعد ذلك، يتضح لنا أن الجنرال غوردون قلل من شأن قوة المهدي، وبالغ فى قوة السلاطين المحليين. كانت أقوى القبائل وأشدها حبًّا للحرب أتباعًا للمهدى. يزاد على ذلك، أن عائلات السلاطين المحليين، الذين سبق لهم حكم السودان فى الأزمان القديمة، لم يعودوا يتحكمون فى الرأى العام فى البلاد.

يضاف إلى ذلك، أن الجنرال غوردون نفسه أوضح عقبة كبيرة كانت تعترض طريق تنفيذ هذه السياسة. تمثلت هذه العقبة فى أن كلا من الخرطوم، ودنقله، وكسلا لم تكن فيهم "أسر وعائلات قديمة". وعليه، فإن الذى يسيطر على الخرطوم، يصبح مهيمنًا على قسم كبير من السودان؛ وهذه السياسة، إذا لم يجر تنفيذها فى الخرطوم، فمن المؤكد أنها ستفشل فشلاً ذريعًا.

بعد أن وصل الجنرال غوردون إلى مصر، تلقيت نسخة من التعليمات المؤرخة اليوم الثامن عشر من شهر يناير، والتى صدرت إليه فى لندن من قبل اللورد جرانفيل. كان القسم الرئيسى من هذه التعليمات يتمثل فيما يلى:-

"تود حكومة صاحبة الجلالة بأنك يتعين عليك السفر فورًا إلى مصر، لتقدم لها تقريرًا عن الموقف العسكرى فى السودان، وعن الإجراءات التى يُوصى بها لتأمين الحاميات المصرية التى لا تزال متشبثة بمواقعها فى ذلك البلد (السودان)، وعن سلامة السكان الأوروبيين فى الخرطوم.

مطلوب منك أيضًا دراسة وكتابة تقرير عن أفضل الطرق للجلاء عن المناطق الداخلية من السودان، وعن الطريقة التى يمكن بها تأمين سلامة إدارة الحكومة المصرية الجيدة للمناطق الساحلية...

أنت صاحب السلطة ومفوض فى القيام بالمهام الأخرى، التى ترغب فيها الحكومة المصرية، والتى تعهد إليك بتنفيذها من خلال السير إى بيرنج (كرومر)".

عقد فى صباح اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير اجتماع، للنظر فيما إذا كان بوسعى، بناء على التفويض الذى تلقيته من اللورد جرانفل، إصدار تعليمات أخرى للجنرال غوردون. وقد حضر هذا الاجتماع كل من نوبار باشا، الجنرال غوردون، والعقيد ستيوارت، والسير إيفلين وود، وأنا. وبعد نقاش طويل، جرى تأجيل الاجتماع إلى عصر اليوم التالى. ورتبنا، أن أقوم خلال هذه الفترة، ببلورة النتائج التى تم التوصل إليها فى رسالة موجهة إلى الجنرال غوردون.

قمت خلال الاجتماع الثانى، باستعراض مسودة التعليمات التى سبق أن أعددتها، وناقشت هذه التعليمات مع الجنرال غوردون والآخرين الذين حضروا الاجتماع. جرى إحداث بعض التغييرات القليلة جدا. والمقتطفات التالية كافية لتوضيح الملامح والسمات البارزة لتلك التعليمات:-

"يقال إن عدد الأوروبيين فى الخرطوم صغير جدا، لكـن الـسلطات المحلية تقدر هذا العدد بما يتراوح بين ١٠٠٠٠ و ١٥٠٠٠نـسمة يـودون الانتقال إلى الشمال من الخرطوم بعد انسحاب الحامية المـصرية. هـؤلاء الناس مسيحيون محليون، وموظفون مصريون، ومعهم زوجاتهم وأطفالهم... إلخ. وحكومة صاحب السمو الخديوى حريصة كل الحرص على بـذل كـل الجهود لضمان انسحاب هؤلاء البشر هم والحامية المصرية بدون خسائر فى الأرواح. وفيما يتعلق بالوقت المناسب وأفضل الطرق لتنفيذ ذلك الانسحاب، سواء أكان للحامية أو السكان المدنيين، فإن الأمر لا يحتم وليـست هنـاك رغبة أيضًا فى حتمية تلقيك أوامر مفصلة حول هذا الموضوع....

يجب أن لا يغيب عن بالك أن الهدف المبتغى هو الجلاء عن السودان. وأن هذه السياسة جرى انتهاجها بعـد مناقـشة مستفيـضة مـن الحكومـة المصرية، بناء على نصيحة من حكومة صاحبة الجلالـة. وهـذه الـسياسة تحظى بالموافقة الكاملة من جانب صاحب السمو الخديوى، وموافقة الحكومة المصرية الحالية أيضًا. وأنا أفهم أيضًا أنك موافق تمامًا على هذه الـسياسة، وأنك ترى عدم تغيير هذه السياسة تحت أى ظرف من الظروف(١). وأنـت تعلم أن تنفيذ هذه السياسة بطريقة سليمة قد يستغرق بضعة أشهر. وأنت من رأيك أيضا أن "إعادة البلاد لابد أن تكون للسلاطين الصغار المختلفين الذين وجدوا فى عصر غزو محمد على، والذين لا تـزال عـائلاتهم موجـودة؛ وتعرف أيضًا أنه لابد من بذل هذا الجهد، ومحاولة تشكيل اتحاد كونفـدرالى من هؤلاء السلاطين. والحكومة المصرية توافق تمامًا علـى هـذا الـرأى. ويجب أن يكـون مفهومًا حق الفهم، أن القـوات المصرية لـن يجـرى

---

(١) أضيف الجزء الأخير من هذه الجملة بناء على طلب الجنـرال غـوردون (انظـر المرجع السابق ص٣٠٠).

الإبقاء عليها فى السودان بهدف تقوية سلطة الحكام الجدد للبلاد. لكن الحكومة المصرية تثق بتقديراتك ثقة كاملة، وتثق أيضًا بمعرفتك للبلاد، وفهمك للخط السياسى العام الذى ينبغى السير عليه. من هنا، فأنت مخول سلطة الخيار الكامل فى الإبقاء على القوات لفترة معقولة حسب ما ترتئيه أنت، وذلك حتى يتسنى الجلاء عن البلاد بأقل الخسائر فى الأرواح والممتلكات.

"وقد جرى فتح حساب لك بقيمة ١٠٠٠٠٠جنيه إنجليزى فى وزارة المالية وسوف يجرى تزويدك بأرصدة أخرى بناء على طلبك بعد انتهاء هذا الحساب".

وتزامنًا مع إصدار هذه التعليمات جرى إرسال رسالة من الخديوى إلى الجنرال غوردون تقضى بتعيينه حاكمًا عاما للسودان. وجرى فى الوقت نفسه تزويد الجنرال غوردون بإعلانين من الخديوى موجهين إلى سكان السودان. ورد فى أحد هذين الإعلانين، إخطار الناس بتعيين الجنرال غوردون حاكمًا عاما، وطُلب من سكان السودان إطاعة أوامر الجنرال غوردون. وجرى فى الإعلان الثانى، الإشارة، بصورة واضحة إلى انتواء الحكومة الجلاء عن السودان.قيل: "لقد قررنا أن نعيد إلى عائلات ملوك السودان استقلالها السابق".

كتبت إلى اللورد جرانفيل، فى اليوم الأول من شهر فبراير لأقول له: "الجنرال غوردون له الحق، حسبما يرى، فى إصدار أى من هذين الإعلانين، عندما يرى أن الأمر يتطلب ذلك. وهو يفهم جيدًا أنه ذاهب إلى الخرطوم بهدف تنفيذ سياسة الجلاء، وعبَّر لى عن موافقته الكاملة على الحكمة التى بنيت عليها هذه السياسة. ولعل سيادتكم، فهمتم من تعليماتي له، أن هذه النقطة ليست محلاً لأدنى شك، كما أن التعليمات صيغت بناء على طلب الجنرال غوردون، وبموافقة شخصية منه. وبعد نقاش مستفيض هنا،

رؤى إعطاء الجنرال غوردون سلطات اختيارية واسعة فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الجلاء من ناحية، وأنسب الأوقات وأفضل الطرق لإعلان هذه السياسة فى الخرطوم، من ناحية أخرى".

وقد تردد مرارًا، فى بداية الأمر، أن التعليمات التى تلقاها الجنرال غوردون فى القاهرة اختلفت اختلافًا كبيرًا عن التعليمات التى صدرت إليه فى لندن، بغية تغيير طبيعة مهمته تغييرًا كاملاً؛ ثانيًا، قيل أيضًا، إن التغيير الذى طرأ كان بفعلى أنا دون الرجوع إلى لندن. وقد صدرت هذه التصريحات عن الصحافة. وقد ردَّدَ هذه التصريحات كل من السيد/ إجمونت هيك، والسير وليام بتلر، وآخرون من الذين كتبوا عن مهمة غوردون. كتبت الحكومة البريطانية، هى الأخرى، رسالة لى، أكدت فيها، على الرغم من موافقتها على التعليمات الصادرة إلى الجنرال غوردون، على الانطباع الشعبى الخاطئ الذى مفاده أن تعليمات لندن جرى تغييرها بواسطتى، تغييرًا جوهريًّا، وذلك من باب الاعتماد على سلطتى، وبدون الرجوع إلى وزارة الخارجية. قيل: "إن حكومة صاحبة الجلالة، وهى تضع فى اعتبارها ضواغط الموقف، وافقت فى تلك التعليمات، التى غيرت بحق مهمة الجنرال غوردون من مهمة إرشادية إلى مهمة تنفيذية، أو توجيهية فى أضعف الأحوال، وليس الجلاء فقط عن الخرطوم، وإنما الجلاء عن السودان كله، وأن الحكومة كانت ترغب لو أن الجنرال غوردون تعين عليه قبول السلطات الكبيرة التى منحها له الخديوى، كيما يمكنه من تنفيذ هذه المهمة الصعبة".

العبارة التى تقول: إن التعليمات التى تلقاها الجنرال غوردون فى القاهرة، غيرت طبيعة مهمته تغييرًا كبيرًا صحيحة إلى حد بعيد. أما القول بأنى الذى غيرت تعليمات الجنرال غوردون بدون تفويض لى بذلك من الحكومة البريطانية، فلا أساس له من الصحة.

وأنا لم أجرؤ مطلقًا على التدخل في هذا الموضوع في ذلك الوقت، لأني كنت مشغولاً تمامًا بأمور أخرى، يضاف إلى ذلك أنه في الوقت الذي جرت فيه المناقشات التي أشرت إليها، فإن هذه المسألة كانت لها أهمية تاريخية، لكني يجوز لي هنا أن أحكي ذلك الذي حدث بالفعل.

أولاً، يجب أن أبرز أن أهمية هذه المسألة مبالغ فيها تمامًا. واقع الأمر أن مسألة التعليمات التي تلقاها الجنرال غوردون لا تقدم ولا تؤخر؛ لأنه لم يكن الرجل الذي يمكن العثور عليه بفعل التعليمات[1].

ثانيًا، أن التعليمات التي تلقاها الجنرال غوردون في لندن، كان واضحًا أنها لم يجر تحريرها في ضوء تقدير مقتضيات الموقف. كانت الحكومة المصرية قد طلبت "ضابطًا بريطانيا مؤهلاً تأهيلاً جيدًا للسفر إلى الخرطوم ومعه كامل السلطات العسكرية والمدنية اللازمة لتنفيذ مسألة الانسحاب". كان الأمر يمكن أن يتحول إلى مهزلة لو أن الحكومة المصرية أُعطيت ضابطا يجيد كتابة التقارير بدلاً من ضابط تنفيذي. كان هناك بالفعل عدد كبير من التقارير عن السودان. وكان الوقت قد حان للتوقف عن الكتابة والتحول إلى التنفيذ والعمل. كان الموقف يمكن أن يكون مدعاة للسخرية، لو أرسل الجنرال غوردون، دون سائر رجال الدنيا كلها"، لمجرد أن يكون معدا لتقرير عن موقف صعب"[2]. معروف أن الجنرال غوردون، رجل أفعال. ولا يمكن

---

(١) كتبت في اليوم الحادي والعشرين من شهر يناير إلى اللورد جرانفيل لأقول له: "شيء طيب أن يكون غوردون خاضعا لأوامري، لكن الرجل الذي من عادته الرجوع إلى نبيّه إشعياء إذا ما وقع في مأزق لا يطيع أوامر أي إنسان آخر".

(٢) راجع كتاب: "فات الأوان": ص٤.

لكل من يعرف شيئًا عن شخصية هذا الرجل، أن يسلم ولو للحظة واحدة أنه كان سيقتصر على إعداد التقارير.

يبدو أن هذه الفكرة تولدت فى ذهن الجنرال غوردون نفسه. ففى اليوم الخامس عشر من شهر يناير أبرق إلىَّ اللورد جرانفيل ليقول لى: إن الجنرال غوردون كان على استعداد للذهاب إلى السودان طبقًا "لشروط غامضة" إلى حد ما، وأن أهم شرط من هذه الشروط هو "إعداد تقرير لحكومة صاحبة الجلالة عن الموقف العسكرى فى السودان". يزاد على ذلك، صرح السير شارلز ديلك، فى اليوم الرابع عشر من شهر فبراير فى مجلس العموم: "لقد حدد الجنرال غوردون تعليماته.... ومن باب النظر إليه باعتباره أعلى سلطة، وأنه على علم أوفر بكثير من الأحوال، وأنه دون أى أحد آخر، هو الذى استطاع القيام بتقدير لذلك الموضوع، فقد طلبنا إليه تحديد تعليماته". يزاد على ذلك، وعلى الرغم من هذه الحقيقة، فإن الأهم هو أن الجنرال غوردون لم يحدث مطلقًا أن نظر إلى مهمته باعتبارها مهمة رجل يقوم بإعداد التقارير. وواقع الأمر أنه فى اليوم (١٨ يناير) الذى تلقى فيه تعليمات لندن، كتب إلى اللورد جرانفيل برقية يقول فيها: "يقترح غوردون الإعلان فى مصر، أنه فى طريقه إلى الخرطوم لعمل الترتيبات اللازمة للتسوية المستقبلية للسودان ليكون فى مصلحة ولصالح شعبه". ولم يقل أى شيء عن إعداد التقرير. وإذا كان قد تقرر للجنرال غوردون عمل الترتيبات اللازمة "للتسوية المستقبلية للسودان"، فأنا لا أستطيع أن أفهم سببًا لقيامه بذلك دون ممارسة شيء من السلطة التنفيذية.

ثالثًا، يجب أن نلاحظ هنا أن مقترح جعل الجنرال غوردون حاكمًا عامًا للسودان، لم ينبع من أى أحد فى القاهرة. وأن هذا المقترح قُدِّم من الجنرال غوردون نفسه، عندما كان قائمًا برحلته من لندن إلى مصر، وأن هذا المقترح جرى إبلاغى به من قبل اللورد جرانفيل، الذى أبرق فى اليوم

الثانى والعشرين من شهر يناير ليقول لـــى: "مقترحـــات قـــدمها غـــوردون بخصوص الخطوات التى ينبغى اتخاذها فيما يتعلق بالأوضاع الحاليـــة فـــى السودان"(١) كان أول هذه المقترحات يتمثل فى حتمية إصدار الخديوى إعلانًا إلى الشعب فى السودان، نصه كما يلى: "إلى الشعب الـــسودانى! لقـــد أدت المسافات الطويلة جدًا، التى تفصل بينى وبينكم، إلى نشوء اضطرابات أدت إلى التمرد على سلطتى. وقد تكلف ذلك التمرد كثيرًا من الدماء والثـــروات وعلى نحو يتجاوز أى شكل من أشكال التعويض العادل، وألقى بالأعباء كلها على الوجه البحرى، وبشكل لا يطاق. وعليـــه قـــررت أن أعيـــد لمختلـــف سلاطين السودان استقلالهم، ولهذا كلفت الجنرال غوردون، بأن يكون حاكمًا عامًا للسودان، ليتصرف بصفته ممثلاً لى، وأن يتخذ معكم الترتيبات اللازمة للجلاء عن بلادكم وسحب قواتى منها. ولما كانت حكومة صاحبة الجلالـــة تطمح إلى رفاهكم، فقد عينت هى الأخرى الجنرال غوردون مفوضًا لها من أجل الغرض نفسه. **وبذلك يكون الجنرال غوردون قد عين حاكمًا عامًا للمدة المطلوبة لتحقيق الجلاء**"(٢).

تمثل المقترح الثانى فى ضرورة صدور إعلان باسم الجنرال غوردون، ينص على أنه: "**قبل منصب الحاكم العام للسودان**"(٣). قال الجنرال غـــوردون فى برقيته التى أرسلها إلى اللورد جرانفيل، والتى أعيد إرسالها إلـــيَّ: "أنـــا

---

(١) راجع جريدة "مصر" العدد ٢ فى العام ١٨٨٤، ص٤ ـ حيث توجد برقية قصيرة من اللورد جرانفيل أرسلها إلىَّ، ومنشورة فى الصحيفة البرلمانية. يبدو من هذه البرقية أن بعض مقترحات الجنرال غوردون جرى إرسالها إلى، وأنى كنت مفوضًا فى تنفيذ هذه المقترحات. لكن المقترحات نفسها لم تنشر. لو نشرت هذه المقترحات لما حدث لـــبس فيما نتناوله هنا.

(٢) الجزء البولد لم يرد فى نص الإعلان.

(٣) راجع المرجع السابق ص٤٤٦ .

أوصى بحتمية نشر هذين المرسومين والإعلانين بأقصى سرعة ممكنة فى السودان". وعندما أحيلت توصيات الجنرال غوردون إلىّ، أضاف اللورد جرانفيل: "ليس لدى حكومة صاحبة الجلالة معلومات محلية كافية تمكنها من تشكيل رأى بخصوص إمكانية تنفيذ هذه المقترحات، وعليه فأنا أخولك سلطة، فى ضوء أهمية الوقت، القيام على الفور بعمل الترتيبات المقترحة، أو الانتظار لحين وصول الجنرال غوردون؛ لنتشاور معه بشأن ما يمكن القيام به". ولما كان الجنرال غوردون، عند تسلمى لهذه البرقية، قد غادر برنديزى بالفعل، فقد وجدت عدم التصرف بناء على التفويض الذى أعطى لى، حول مسألة إصدار هذين الإعلانيين على الفور. عندما وصل الجنرال غوردون، دفعت الخديوى لتعيينه حاكمًا على السودان. وجاء ذلك بناء على مقترحات الجنرال غوردون، التى صدر لى تفويض من اللورد جرانفيل، للتصرف بمقتضاها. يزاد على ذلك، وطبقا لما ذكرته بالفعل، جرى إعداد إعلانات رسمية محددة أعطيت للجنرال غوردون، وتركنا له حرية استعمالها إذا ما رأى أنه بحاجة إلى ذلك. ولم تختلف هذه الإعلانات اختلافًا كبيرًا عن تلك الإعلانات التى وصلتنى فى برقية اللورد جرانفيل المؤرخة اليوم الثانى والعشرين من شهر يناير.

فى ظل هذه الظروف، تلقيت بطريقة مفاجئة، فى اليوم الرابع من شهر فبراير، برقية من اللورد جرانفيل يسألنى فيها "عما إذا كان الجنرال غوردون قد قبل أى تعيين من الخديوى". وهنا وجدتنى متهما بصورة مفاجئة لا من قبل الشعب فحسب وإنما من قبل الحكومة إلى حد ما أيضًا، بأنى قمت بتغيير طبيعة مهمة الجنرال غوردون دون أى تفويض لى بالقيام بذلك. والوثائق المشار إليها آنفا كافية لإثبات أن هذا الاتهام لم يكن له أى أساس. وواقع الأمر أنى لم أعلق اهتمامًا كبيرًا على التغييرات التى طرأت على التعليمات، والتى جرت فى القاهرة، الأمر الذى جعلنى أكتب فى اليوم الثامن والعشرين

من شهر يناير، لأقول له: "سوف تتبين أنى أعطيت غوردون، تعليمات إضافية بناء على طلبه، والتى أتمنى عليك الموافقة عليها. وهذه التعليمات، لا تزيد بأى حال من الأحوال، عن التعليمات التى تلقاها بالفعل، لكن هذه التعليمات تخول الرجل قليلاً من حرية التصرف والعمل، فيما يتعلق بالموعد الذى سيجرى عنده سحب القوات". وإذا ما أخذنا بعين اعتبارنا مسألة إرسال الجنرال غوردون ليكون مجرد كاتب ومعد للتقارير، ومدى سخافة ذلك، وإذا ما أخذنا بعين اعتبارنا أيضًا أن الجنرال غوردون، الذى وصل فى التو قادمًا من لندن، لم ينطق بكلمة واحدة ليقنعنى بأن تلك كانت نية الحكومة، وإذا ما أخذنا بعين اعتبارنا أيضًا حقيقة أن اللورد جرانفيل نفسه فوضنى فى تأمين تعيين الجنرال غوردون حاكمًا عامًّا للسودان، إذا ما أخذنا ذلك كله بعين اعتبارنا أجدنى لم أحِدْ ولو قيد أنملة عن رغبات وتعليمات الحكومة البريطانية. تفسير هذا الخلط غاية فى البساطة. أنا أعتقد أن قصد الحكومة البريطانية الأساسى، تمثل فى اقتصار الجنرال غوردون على إعداد التقارير، وأن اللورد جرانفيل لم يتبين ذلك، عندما فوض الجنرال غوردون فى قبول تعيينه حاكمًا عامًّا للسودان، أنه غيَّر روح التعليمات التى كان قد أصدرها فى اليوم الثامن عشر من شهر يناير. وعليه، اندهش الرجل عندما وقف على حقيقة ما قام به.

ومع ذلك، فأنا عندما أنحى جانبًا المسألة الشخصية، وبالتالى غير المهمة، بتحديد المسئول عن تعيين الجنرال غوردون حاكمًا عامًّا للسودان، أجدنى أود القول: إن ذلك القرار كان حكيمًا من وجهة نظرى. كان الجنرال غوردون موشكًا على القيام بمهمة صعبة وخطيرة. كان الرجل قد عاش فترة من الزمن فى السودان، ومن ثم يكون على علم بشئون ذلك البلد. وأن الأمل الوحيد فى نجاح هذه المهمة يتمثل فى العمل بنصيحة هذا الرجل، واتخاذ الإجراءات التى يراها ضرورية لتنفيذ هذه المهمة. لقد طلب الرجل تعيينه

حاكمًا عامًّا، وكان على حق فى طلبه، وبغير ذلك كان لا يمكن أن تكون له أية سلطة.

استكمالاً لروايتنا. ذكرنا بالفعل أن من بين المصاعب الكبيرة، التى اعترضت طريق إعادة حكم السلاطين المحليين السابقين، أن بعض الأجزاء المهمة من السودان ليست فيها عائلات قديمة. هذه العقبة لم تكن قائمة فى دارفور. لم يكن قد مضى على ضم هذه المقاطعة إلى مصر سوى عشر سنوات فقط، وقبل هذه المدة كانت دارفور تُحكم بواسطة سلالة من السلاطين، كانت موجودة منذ ما يزيد على أربعمائة عام. وعندما حدث الضم، جرى نقل وترحيل أعضاء الأسرة الحاكمة إلى القاهرة. كانت الحكومة المصرية تصرف مخصصات لأولئك الأعضاء. وفيما يتعلق بدارفور، يبدو أنه كان هناك ميل إلى تنفيذ السياسة التى تبناها ودافع عنها الجنرال غوردون.

كان هناك فى القاهرة، أعضاء عديدون من أسرة دارفور فى القاهرة. ولم يكن سهلاً الاختيار من بين هؤلاء الأعضاء. يزاد على ذلك وضعية الملك فى المنفى، لا يجرى أخذها بعين الاعتبار فى تزكية أية شخصية من الشخصيات. والملك السابق، عندما يكون مجرد شخص جاهل غير متحضر يحيا حياة كسل فى عاصمة شرقية شبه متحضرة مثل القاهرة، فإن هذه الحياة تعجل من عملية الانحلال الأخلاقى. يزاد على ذلك أن أسرة دارفور لم تستفد من توظيف منافع العداء لتكون فى مصلحتها. يضاف إلى ذلك، أن المواد التى كان يتعين الاختيار من بينها لم تكن واعدة. وبرغم ذلك، جرت عملية الاختيار. وكان الشخص الذى جرى اختياره هو الأمير عبدالشكور، ولد السلطان عبد الرحمن. وقد وصفه العقيد ستيوارت بأنه "مواطن غير ذكى، عادى الطلعة، وغير مهندم". وأُعطى الأمير عبد الشكور "مبلغ ٢٠٠٠ جنيه مصرى، ومعطفًا مطرزًا تطريزًا حسنًا، وأعطى أيضًا أكبر

وسام جرى العثور عليه". وقد رغب الأمير عبد الشكور، فى بداية الأمر، فى البقاء فى مصر لعدة أيام، من باب الاستعداد للرحيل، لكن الجنرال غوردون كان يتعجل السفر، وعليه جرى إقناع سلطان دارفور، فى شيء من الصعوبة، بالسفر معه. كتب العقيد ستيوارت، فى سياق كلامه عن رحيل الجنرال غوردون عن القاهرة، عشية اليوم السادس والعشرين من شهر يناير: "حدث بعض التأخير، بسبب كبر عدد الحاشية المرافقة لسلطان دارفور. كان لابد من توفير عدد إضافى من العربات، لكى تحمل زوجاته الثلاثة والعشرين فضلاً عن كمية كبيرة من الأمتعة، وقد نسى الرجل زيه الجالى(*) gala تمامًا، وحدث هرج ومرج إلى أن جرى العثور على ذلك الزى".

إجمالاً، لم يكن ذلك "المواطن الجاهل" المتزوج من ثلاث وعشرين زوجة، ومعه كمية من الأمتعة، والذى بدأ بعد ذلك فخورًا فخرًا كبيرًا بوسامته من ناحية، وبزِيِّه "الجالى" من الناحية الأخرى، كان ذا فائدة كبيرة فى بدء تنفيذ السياسة الجديدة[1].

وقع حادث مهم آخر، وقت أن كان الجنرال غوردون فى القاهرة.

أشرت فى ثنايا هذا السرد أن زُبير باشا. ولسنا بحاجة هنا إلى الإطالة فى تاريخ علاقاته المتباينة مع الجنرال غوردون. ويكفى القول: إن مركز زبير باشا الاجتماعى[2]، والثروة التى جمعها من وراء اقتناص العبيد، وشجاعته، ومقدرته، وقوة شخصيته، أكسبته فى يوم من الأيام مركزًا مؤثرًا وفاعلاً فى السودان. فى شهر يونيو من العام ١٨٧٨ قام سليمان وَلَد زُبير

(*) الزى الجالى : هو الزى الذى يرتديه سلطان دارفور فى المناسبات. (المترجم)

(١) المرجع السابق ص ٤٠٢ – ٤٠٤ .

(٢) زبير باشا، هو من خلف الأسرة المالكة العباسية.

باشا بتمرد فى مديرية بحر الغزال، وقتــل ٢٠٠ مــن القــوات المــصرية النظامية. وجرى تأليب جس Gessi، نائب الجنرال غوردون، على ســليمان ابن زبير باشا، وجرى سحق ذلك التمرد مع بداية العــام ١٨٧٠المــيلادى. وجرى أسر سليمان وإعدامه رميًا بالرصاص. وعثر على رسالة من زبيــر باشا، كانت بحوزة سليمان بعد مقتله، وتفيد هذه الرسالة أن الأب هو الــذى حرَّض ولده على التمرد. وجرت بعد ذلك مصادرة ممتلكات زبير باشا. فى العام ١٨٨٤ الميلادى كان زبير باشا مقيمًا فى القاهرة. وجــرى احتجــازه هناك، لكن جرى إطلاق سراحه وحصل علــى مخــصص مــن الحكومــة المصرية. وفى ظل مثل هذه الظروف كان لابد من وجود عداء بين الجنرال غوردون وزبير باشا.

فى اليوم الثانى والعشرين من شهر ينــاير، وبينمــا كــان الجنــرال غوردون فى طريقه إلى مصر، وصلتنى البرقية الثانية من اللورد جرانفيل: "يرى غوردون أن من الأهمية بمكان، أن تجرى مراقبة الزبير مراقبة لصيقة بواسطة أحد الأوروبيين لمنعه من إرسال مبعوثين أو رسائل إلى الــسودان. واقترح اللورد جرانفيل حتمية إرسال زبير إلى قبرص، لكن لم تكن هنــاك سلطة قانونية لاحتجازه فى قبرص إذا ما جرى إرساله إليها". وعقب تَسلُّمى البرقية، أخذت الخطوات اللازمة لمراقبة زبير باشا.

فى اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير، وعندما كــان الجنــرال غوردون فى زيارة لشريف باشا، التقى زبير باشا مصادفة. وجرى بينهمــا حوار قصير، أسفر عن إعراب الجنرال غوردون عن رغبته فى التقاء زبير باشا فى حضورى، للوقوف على شكاوى الأخير.

تسلمت فى صباح اليوم السادس والعشرين من شــهر ينــاير مــذكرة مكتوبة من الجنرال غوردون، استطرد فيها، بعد أن عدد الأحداث التى أدت

إلى طرد زبير باشا من السودان، معبرًا عما كان يدور بخلده على النحو التالى:-

كان الزبير، وبلا شك، أشد تجار العبيد الذين رأيتهم فى حياتى، وهو أكفأ الرجال فى السودان، هو بمثابة زعيم العاصمة، وقد جُرح مرات عدة. وهو لديه القدرة على الحكم أكثر من أى إنسان آخر فى السودان. وأنا أعتقد، أن كل أتباع المهدى سوف يتحولون إلى زبير عند وصوله إلى السودان، وذلك لأن رؤساء قبائل المهدى، كانوا من قبل رؤساء قبائل مع زبير. وأنا شخصيا، معجب بالرجل إعجابًا كبيرًا؛ نظرًا لأنه إنسان، كما أنه أرقى من أولئك المساكين الذين عينوا حكامًا للسودان. لكني أسائل نفسى، "هل سيغفر لى زبير وفاة ولده؟" وهذا السؤال هو الذى نظّم تصرفاتى تجاه هذا الرجل، نظرًا لأنى قيل لى إنه يكن لى حقدًا دفينًا، والمرء لا يمكن أن يتعجب من ذلك، إذا ما كان فى موقع الأب. هذا يعنى أنى أخاطر الآن باصطحاب الزبير، وهذا يعنى أني سوف أتحمل عن طيب خاطر، مسئولية قيامى بهذا العمل. واقتناعًا منى بأن وصول الزبير سوف ينهى المهدى، وأن هذه المسألة سيكون لها تأثير فى كل من سوريا والحجاز وفلسطين.

"وحكومة صاحبة الجلالة، هى والحكومة المصرية لا يمكن أن تكونا راغبتين فى نشوب حرب أهلية فى السودان عند الجلاء عنه، لكن هذه الحرب ستقع لا محالة، والطريقة الوحيدة لمنع وقوع هذه الحرب تتمثل فى عودة الزبير، الذى ستقبل به جميع الأطراف، كما أنه سيقضى على المهدى خلال شهرين. وواجبى يحتم علىَّ إطاعة الأوامر الصادرة من حكومة صاحبة الجلالة؛ أى الجلاء عن السودان بأسرع ما يمكن، وأن يكون ذلك مقابل المحافظة على سلامة الموظفين المصريين. وأنا أود عمل ذلك، ولا أريد الزبير. لكن إذا ما تمكنت عن طريق الأتباع من تسوية الأمور بطريقة مرضية، فإن ذلك سيجعل الزبير شرطًا لازمًا. وعليه، فإن السؤال الذى

يتبادر إلى الذهن هنا: هل تود حكومة صاحبة الجلالة، أو الحكومة المصرية استقرار الأمور فى السودان بعد الجلاء عنه؟ هل تريد الحكومتان الـتخلص من ذلك المتعصب المتعب؟ إذا كانت الحكومتان تودان ذلك، فلابد من إرسال الزبير إلى السودان؛ وإذا كانت الحكومتان لا تباليان بذلك، فلن تكون هنـاك ضرورة لإرساله إلى السودان، وأنا واثق من إخراج الموظفين المصريين في ثلاثة أو أربعة أشهر، وسوف نخلف وراءنا حلبة من حلبات الصراع. وأنـا ليس من مهمتى إملاء أو تحديد ذلك الذى ينبغى عمله. يكفينى هنا أن أقول:-

"١- إن التصرف الذى أقدمت عليه مع الزبير كان مبررًا.

٢- إن الزبير إذا لم يكن لى ضغينة شخصية معه، فسوف آخذه معى على الفور، من منطلق أنه هو الأقدر على تسوية مسألة المهـدى ومـسائل المتمردين الآخرين".

"لقد كتبت هذه المذكرة، وأنا أعرف أن قـصة الزبيـر سـتجد آذانًـا مصغيةً، وما أقوله هنا، هو أنه بعد استجواب الزبير، يصبح من حقى السؤال عن مسألة تباين أقواله مع أقوالى. وأنا أريد لذلك التحقيق أن يكون رسـميا، وبطريقة تسمح باتخاذ القرار ـــ أيًّا كان ـــ الذى يمكن التوصل إليـه، فـى غيابى.

وفيما يتعلق بتجارة الرقيق[1]، أنا لا علاقة لى بها، نظـرًا لأن هـذه التجارة سوف تستمر إذا استمرت تركيا ومصر فى شراء العبيد، وقد يكـون الزبير هو الذى سيرى أن من مصلحته وقف هذه التجارة بصورة أو أخرى.

---

(١) كانت التعليمات الصادرة للجنرال غوردون فى لندن تشتمل على الفقرة التالية: "ينبغى أن تولى اهتمامًا خاصا لمسألة الخطوات التى يتعين اتخاذها لمواجهة الحافز الذى قـد يتولد فى هذه التجارة من قبل حركة التمرد الحالية من ناحية، ومن قبل سحب السلطة المصرية من الداخل، من ناحية أخرى".

وعليه، سأقوم هنا بتلخيص موقفى أو رأيى فى هذه المسألة، والذى يتمثل فى أخذى الزبير معى، عن طيب خاطر، إذا ما أحس كل من السير أى بيرنج (كرومر) هو ونوبار باشا بعد لقائهما للزبير، أن بوسعى الوثوق بالرجل، وهو الإحساس نفسه الذى خامرنى الليلة عندما التقيته فى منزل شريف باشا. يزاد على ذلك، أن الزبير لن يجنى شيئًا من وراء إيذائى، وأنا بدورى لا أعرف الخوف. ورغبتى فى هذا الشأن هى أن آخذ الزبير معى. وأنا لا أستطيع بالضبط إيجاد الأسباب التى تجعلنى أحس تجاهه بهذا الإحساس، وأنا على يقين من أن ذهاب الزبير إلى السودان سوف يسوى المسألة السودانية لمصلحة حكومة صاحبة الجلالة ومصلحة الحكومة المصرية، وسوف أتحمل مسئولية هذه التوصية".

انعقد لقاء الجنرال غوردون والزبير باشا، فى عصر اليوم السادس والعشرين من شهر يناير، فى وجود كل من نوبار باشا، والسير إيفلين وود، والعقيد ستيوارت، والعقيد واطسون، وجيجلر باشا، وأنا معهم[1]. وحضر هذا اللقاء أيضًا كاتب مختزل ومترجم. كان المشهد دراميا ومهما. كان كل من الجنرال غوردون وزبير باشا منفعلين تمامًا ويتكلمان بحدة. لم ينكر الزبير باشا أن ولده تمرد على الحكومة المصرية، لكنه أنكر تورطه فى ذلك التمرد. وتمثلت قضية الجنرال غوردون، بصفة أساسية، فى الرسالة المرسلة من الزبير باشا إلى ولده، والتى عثر عليها جيسى **Gessi**. لم يكن بالإمكان إبراز تلك الرسالة فى ذلك الوقت، لكنى اطلعت على صورة منها فيما بعد. وإذا ما صدقت تلك الرسالة فهى دليل دافع على تورط الزبير باشا فى تمرد ولده.

---

(١) الرواية الكاملة لذلك اللقاء موجود فى "مصر"، العدد ١٢ من العام ١٨٨٤، ص ٣٨-٤١ .

بعد انتهاء ذلك اللقاء وذهاب الزبير باشا إلى حال سبيله، جرت مناقشة مذكرة الجنرال التى اقترح فيها، حتمية مرافقة الزبير باشا إلـى الخرطـوم. كان الحاضرون كلهم، وبخاصة العقيد ستيوارت، رافضين ذهاب الرجل إلى السودان. أما أنا فكنت أحبذ استخدام الزبير باشا فى السودان. يزاد على ذلك، أنى وجدت أن العقبة الوحيدة التى تقف فى طريق تنفيـذ سياسـة الجنـرال غوردون، تتمثل فى عدم وجود رجال محليين أقوياء يعهـد إلـيهم بـالحكم مستقبلاً فى السودان، وبخاصة الخرطوم. كان من رأيى أن إعطاء الزبيـر باشا مبلغًا من المال بالإضافة إلى مركز فعال، يُمكّن مـن تـأمين صـداقته للجنرال غوردون؛ وأنه لن يكون هناك شك، فى حال تأمين هذه الصداقة، فى أن الرجل سيثبت أنه أداة قيمة فى تنفيذ سياسة الجنرال غـوردون. كانـت الحجج المضادة لذلك قوية هى الأخرى.

وأول هذه الحجج، هو أن استخدام زبير باشا، سـيحدث بكـل تأكيـد صيحة فى إنجلترا. كان يمكن أن لا أتدارك ذلك، لو علمت علـم اليقـين أن استخدامه أمر مرغوب فيه. لكن، هل كان استخدامه أمرًا مرغوبًا فيه بحق؟ لم أكن فى تلك اللحظة مستعدًا لتحمل المسئولية الناجمة عن الإجابة بالإثبات على هذا السؤال. كان له وزن الرأى المؤثر ضد إرسال الرجل إلى السودان بشكل قاطع. يضاف إلى ذلك، أنى كنت أود متابعة سـير قيـادة الجنـرال غوردون، لكن الرجل نفسه تردد فى اختيار الطريق الذى يمكن أن يسير فيه. كان من المستحيل تحديد مدى حيوية ذلك الرجل الطائش، لا من منطلق أخذ الضرورات السياسية للموقف بعين الاعتبار، وإنما مـن منطلـق إحـساس بطولى مفاده أن الرجل ربما يكون، فى الأزمات السابقة، قد ظلم زبير باشـا بشكل أو بآخر، وأنه أراد التكفير عن ذلك الظلم، عن طريق إعطاء غريمـه القديم الفرصة التى يمكنه من خلالها استرداد مكانته. ومع ذلك، فإن الحجـة التى أقنعتنى، أن استخدام الزبير باشا لم يكن أمرًا مطلوبًا فى ذلك الوقـت،

تمثلت فى أنه قبل ثمان وأربعين ساعة من تسلمى مذكرة الجنرال غوردون، والتى يقترح فيها حتمية مرافقة الزبير باشا له إلى السودان، كان قد وصلنى، عن طريق اللورد جرانفيل، مقترح، نابع أيضًا من الجنرال غوردون، مفاده أن الزبير باشا ينبغى نفيه إلى جزيرة قبرص[١]. هذا يعنى أن الحوار الذى استمر بضع دقائق مع زبير باشا، وهو ذلك "الإحساس الباطنى"، الذى تولّد عن ذلك الحوار، هو الذى جعل الجنرال غوردون يقفز من جانب إلى آخر. وبدلاً من التعامل مع زبير باشا على أنه عدو، تقرر أن يُعَامل على أنه حليف مخلص، يعتمد نجاح المهمة على تصرفه. وأنا من النوع الذى لا يثق بالآراء التى تبنى على "الإحساس الباطنى". كتب لى العقيد ستيوارت بعد ذلك من الخرطوم (فى اليوم الحادى عشر من شهر مارس) يقول: "أنا لم أصادف أو التقى مطلقًا أحدًا ذهنه وخياله نشيطان بصورة مستمرة، مثل الجنرال غوردون. هذا الرجل إذا ما خطرت على باله فكره يبادر إلى التصرف بمقتضاها على الفور". وعلى الرغم من قصر معرفتى لشخص الجنرال غوردون، فقد كان واضحًا لى أن أقواله العامة يجب عدم أخذها على أنها تعبير عن رأيه الحقيقى. ربما كان مطلوبًا استخدام زبير باشا، لكن كان من الضرورى أيضًا إعطاء الجنرال غوردون المزيد من الوقت كيما يتدبر الأمر قبل الشروع فى التنفيذ.

وأنا فى ظل هذه الظروف، أجدنى لا أتردد، فى رفض الاستعمال العاجل لزبير باشا. كتبت إلى اللورد جرانفيل لأقول له: "بناء على اقتراح الجنرال غوردون، أبلغت زبير باشا أنه سيسمح له بالبقاء فى القاهرة، وأن المعاملة التى سيلقاها فى المستقبل، من الحكومة المصرية، ستعتمد إلى حد كبير، على عودة الجنرال غوردون حيا وبحالة جيدة من السودان، وعلى

---

(١) المرجع السابق ص٤٥٥ .

مدى استخدامه لنفوذه، أثناء وجوده فى القاهرة، فى تسهيل تنفيذ السياسة التى قررتها الحكومة" وبذلك أمكن حسم الموقف فى حينه.

وفى ليلة السادس والعشرين من شهر يناير، غادر الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت القاهرة للقيام بتلك الحملة المشئومة التى حكم القدر بعدم عودتهما منها. كانت روح الجنرال غوردون المعنوية عالية ومتفائلاً بالنجاح. لكن قلبى كان مكلومًا فى داخلى. فقد كنت أعرف مصاعب المهمة التى كان لابد من تنفيذها. كنت قد التقيت الجنرال غوردون من قبل. وأحسست بأن سلوكه كان وديًا للغاية. كانت الخطوط الرئيسية فى سياسته تبدو حكيمة وعملية، ومع ذلك، كانت الشكوك تراودنى حول الحكمة من وراء استخدامه فى هذه المهمة. من الواضح، وعلى الرغم من سمات الرجل الطيبة والجذابة، فإنه كان غريب الأطوار على نحو لم أكن أتوقعه. على كل حال، لقد بدأت اللعبة. وعليه كان مذنب هائل القوة قد انطلق فى الأفق السياسى للسودان. كان من الصعوبة بمكان التنبؤ بمسار ذلك المذنب، لم يتبق لى وقتئذ سوى بذل قصارى جهدى لمعاونة الجنرال غوردون، وأنا أثق برشد رفيقه، العقيد ستيوارت فى التصرف معه والعمل على تصحيح طيش رئيسه المتقلب[1].

---

(١) يمكن القول هنا: إنه خلال الفترة القصيرة التى كان فيها الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت، فى القاهرة، كنت أعانى معاناة شديدة من التهاب شديد فى حلقى، كان يحرمنى تمامًا من القدرة على الكلام. معروف أن صحة الأفراد الذين يشغلون مناصب مسئولة، وبخاصة فى اللحظات الحرجة، يكون لها تأثير كبير وخطير على المسائل الشعبية. وقد تأثر سير الأحداث فى المؤتمر المصرى الذى انعقد فى لندن فى صيف العام ١٨٨٥ الميلادى، تأثرًا كبيرًا بفعل الحقيقة التى مفادها أن اللورد جرانفيل قد أصيب بنوبة شديد من النقرس. ويمكن أن أزيد على ذلك أن السيد جلادستون، كان ملازمًا لفراش المرض. فى الوقت الذى جرت فيه مناقشة مسألة إرسال الزبير باشا إلى السودان. (راجع المزيد من الملاحظات حول هذا الموضوع على صفحة ٥٣١)

الفصل الرابع والعشرون

رحيل غوردون إلى الخرطوم

من ٢٦ يناير ـ ١٨ فبراير من العام ١٨٨٤

الطابع المتضارب لمقترحات غوردون، سلطان دارفور، رغبة الجنرال غوردون فى زيارة المهدى... أو التراجع إلى خط الاستواء، غوردون يصدر تصريحًا يعلن فيه استقلال السودان، الإعلان الخاص بالرق والعبودية، وصول الجنرال غوردون إلى الخرطوم، وثوق غوردون بالنجاح، تحذير العقيد ستيوارت.

كتب العقيد ستيوارت، فى اليوم الأول من شهر فبراير، من كورسكو Korosko يقول: "سأكون سعيدًا جدًا عندما نصل فعلاً إلى الخرطوم ونصبح وجهًا لوجه مع الموقف. الجنرال غوردون كله نشاط وحركة ولا يمكن أن ينطلق دون فعل أى شيء، وهو يثأر لنفسه حاليًا من خموله عن طريق كتابة الرسائل، والبرقيات،... إلخ وإرسال هذه البرقيات".

واقع الأمر، أنى بدأت فى ذلك الوقت، أتلقى عددًا كبيرًا جدا من الرسائل المحيرة والمتضاربة التى كانت تصلنى من الجنرال غوردون. لقد بدأ تسلمى لتلك البرقيات فور مغادرة الرجل القاهرة. كتب لى السير هنرى غوردون بعد ذلك" لم يكن من طبيعة شخصية الجنرال غوردون أن يشكل رأيًا محددًا من الحقائق المبتورة غير الكاملة، ثم يلتزم بذلك الرأى التزامًا

شديدًا، بغض النظر عن الدلائل التى توضح تغير الظروف وظهور عناصر جديدة. على كل حال، الواقع أن العيب الرئيسى عند الجنرال غوردون تمثل فى أن الرجل كان يشكل من الحقائق غير الكاملة آراءً قوية. يزاد على ذلك، أن مسألة الرسوخ المبالغ فيه، فى المسائل السياسية لا يعد فضيلة أساسية، لقد صور أميرسون ذلك الرسوخ على شكل "عفريت العقول الصغيرة". لكن الغريب فى الجنرال غوردون أن رفضه للأمور الصغيرة والكبيرة كان سريعًا وقاطعًا على نحو تصعب ملاحقته. كتب لى العقيد ستيوارت من الخرطوم فى اليوم الحادى عشر من شهر مارس يقول: "أهنئك من القلب على تدخلك فى الاتصالات البرقية[1]. لابد أن سيل البرقيات التى كنا نرسلها إليك مؤخرًا، كانت بمثابة الحمام البارد إلى حد ما. لقد أبلغت الجنرال غوردون بالأمس أن سيل برقياته قد يربكك. لكنه رد على بأنه كان يعرض عليك المسألة من جوانب مختلفة". واقع الأمر، أن برقيات الجنرال غوردون كانت تقلقنى فى واقع الأمر. أضفت إلى صعوبات الموقف الأخرى، صعوبة إضافية أخرى مفادها، أنى، إذا ما سمح لي باستعمال هذا التعبير، يتعين على تعلم الغردونية Gordonese. هذا يعنى أنه كان يتعين على التمييز بين مقترحات الجنرال غوردون الواردة فى ثنايا آرائه الناضجة، ومقترحاته الأخرى التى كانت مجرد فقاقيع صادرة عن ذهنه الخيالى، والتى تُنسى بعد التقدم بها مباشرة، وبذلك تصبح غير جديرة بالاهتمام. هذا يعنى أنى كنت أُفلح دومًا فى إزالة الزَّبد (الحثالة) بغية الوصول إلى الفُضَالة الثمينة. وأنا لا

---

(١) قبل قطع الاتصالات التلغرافية (البرقية) بين الخرطوم والقاهرة قطعًا تامًا، كانت تحدث أعطال مؤقتة؛ نظرًا لظروف الحظ السيئة للغاية. وقد أعرب اللورد جرانفيل عن الفكرة نفسها مثل العقيد ستيوارت. وفى اليوم الحادى والعشرين من شهر مارس، كتب يقول: "أنا لست متأكدًا من أن توقف الاتصال فى الجنرال غوردون فترة من الوقت، يعد أسوأ حظ نكد عند هذا الرجل وعندنا".

أقول هنا سوى إن المهمة كانت بالغة الصعوبة، وإنى بذلت قصارى جهدى بغية تحقيقها.

لم تبدأ سياسة تولية السلاطين المحليين بداية طيبة. كان أمير دارفور، الذى رافق الجنرال غوردون رجلاً بائسًا. فقد أبرق لى الجنرال غوردون فى اليوم التاسع والعشرين من شهر يناير يقول: "لقد بدأ الأمير عبد الشكور فى تعاطى المسكرات". وفى اليوم الثلاثين من الشهر نفسه كتب العقيد ستيوارت فى يومياته "قرر سلطان دارفور النزول هنا (فى أسوان **Assouan**)، وعدم مرافقتنا إلى أبعد من هذه النقطة". كان غوردون قد كتب لى قبل ذلك بيومين (فى اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير) "لا تلق بالاً، من فضلك، للبرقيات التى تصلك من أسرة أمير دارفور. لقد أوضحت له، أننا بعد أن وضعناه فى دنقلة، والتى تتجه الطرق منها سالكة إلى دارفور، فذلك يعنى أننا نفضنا أيدينا منه؛ لأن عمله يتمثل فى جعل القبائل مناصرة له. ولم يكن بأيدينا شىء نفعله من أجله، وبالتالى لن ندعمه أو نسانده، لأننا لا نستطيع القيام بذلك". هذا يعنى أن أمير دارفور كان يفتقر بشكل واضح إلى السمات الضرورية التى تمكنه من تنفيذ سياسة من قبيل السياسة التى وضع الجنرال غوردون خطتها. وصل أمير دارفور إلى دنقله، التى بقى فيها بضعة أشهر، ثم عاد إلى القاهرة من جديد.

بينما كان الجنرال غوردون فى طريقه من برنديزى إلى بورسعيد، أعطى الرسالة التالية الموجهة إلى السيد كليفور لويد، ليجرى تسليمها له بواسطة ضابط إنجليزى كان مسافرًا على السفينة نفسها: "بلّغ لويد، أنه لا خوف. من المحتمل أن أذهب إلى المهدى، وقد لا يسمع أحد عنى شيئًا طوال شهرين من الزمان، وقد يحتفظ بى رهينة إلى مجىء الزبير. بوسعك إبلاغ ذلك إلى لويد عندما تصل إلى القاهرة؛ ليقوم بنشرها فى الوقت المناسب، إذا

دعت الضرورة إلى ذلك". ونظرًا لأن السيد لويد كان مُعْتكفًا فى منزله بسبب المرض فلم أسمع عن هذه الرسالة إلا عندما كان الجنرال غوردون فى منتصف الطريق إلى الخرطوم. وأنا عندما تدبرت شخصية الجنرال غوردون الفريدة جدًا وجدت أن بإمكانه تنفيذ فكرة الذهاب إلى المهدي. ولو فعل الجنرال غوردون ذلك، لبقى أسيرًا مدى الحياة، اللهم إلا إذا أُطلقت قوة بريطانية لإطلاق سراح هذا الرجل. أبرقت إليه بناء على ذلك: "آمل أن تؤكد لى تأكيدًا جازمًا حازمًا أنك لن تضع نفسك طواعية واختيارًا، بأى حال من الأحوال، تحت سيطرة المهدى، الموضوع ليس مجرد مسألة شخصية. وأنا أرى، أن مخاطرتك بزيارة المهدى، يمكن أن تكون مثارًا للاعتراضات السياسية بالغة القوة". وردًا على هذه الرسالة أبرق إلى الجنرال غوردون أنه لا ينوى زيارة المهدى. وأنا لا أصدق أن الرجل فكر مطلقًا تفكيرًا جيدًا فى القيام بهذه الخطوة. وإنما هى كانت مجرد فكرة خطرت على باله فى لحظة من اللحظات. لكن، لو أقدم غوردون على هذه الخطوة لترتب عليها نتائج خطيرة بالنسبة له شخصيا ولبلده أيضًا، الأمر الذى حتم على أيضًا الحصول من الرجل، على تأكيد يفيد أنه لن يُقْبِل مطلقًا على هذا المشروع الطائش.

أتحول الآن إلى حادث آخر وقع فى ذلك الوقت. ففى اليوم الأول من شهر فبراير، كتب إلىَّ الجنرال غوردون من كُرُسكو **Korosko**، مرفقًا برسالته رسالة أخرى إلى ملك البلجيك **Belgians**. وقال غوردون فى هذه الرسالة: إنه سوف يذهب إلى أعالى النيل الأبيض، ويستولى على مديريات بحر الغزال والمديريات الاستوائية، وأنه سوف يعيد هذه المديريات إلى ملك البلجيك. تسلمت هذه الرسالة فى اليوم التاسع من شهر فبراير. لم يبدُ لى ذلك الموضوع قابلاً للتحقيق. يزاد على ذلك، أنى كنت أخشى أن يتصرف الجنرال غوردون بوحى من طيش اللحظة، دون أن يمعن النظر فى الأمر.

وعليه أبرقت إلى اللورد جرانفيل لأقول له: "أنا لا أرى أن الجنرال غوردون يجب السماح له، بأى حال من الأحوال فى الوقت الراهن، بالذهاب إلى مكان جنوبى الخرطوم". وأرسلت، فى الوقت نفسه، البرقية الشخصية التالية إلى اللورد جرانفيل: "هل أفهم بحق أنى مخول كل السلطات التى تجعلنى أصدر أوامر محددة إلى الجنرال غوردون، بألا يتجاوز نقطة محددة، إذا ما وجدت أن الأمر يتطلب ذلك؟ هل لى أن أعتقد أنه سيطيع الأوامر، لكنى أشك فى أخذه المقترحات بعين اعتباره. وإذا ما وصل إلى حد الإضرار، فإن ذلك سيكون هو الأسوأ بين الأحداث كلها. وأنا قلق جدًا من إهماله التام لسلامته، وأن يؤدى ذلك إلى خلق المزيد من المصاعب الأخطر من الأمور الأخرى كلها". وفى اليوم العاشر من شهر فبراير، أرسل إلىَّ اللورد جرانفيل، ردًا فى رسالة خاصة على تساؤلى، يقول فيه: "لديك سلطات كاملة. أصدر تعليمات إلى غوردون بعدم التحرك فى الوقت الراهن إلى جنوبى الخرطوم". وأعقبت هذه البرقية، برقية رسمية أخرى، فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير، جاء فيها: "ترى حكومة صاحبة الجلالة، أن الجنرال غوردون، يجب أن لا يتحرك، فى الوقت الراهن، إلى ما بعد الخرطوم". وهنا قمت بإبلاغ آراء الحكومة البريطانية، حول هذا الموضوع، إلى الجنرال غوردون فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير، وردًا على ذلك جاءتنى من غوردون برقية تفيد أنه لن يتحرك إلى جنوب الخرطوم إلا بإذن منى.

ومن باب التوضيح أيضا أرى أن هذا السرد فى هذه المرحلة من مراحل مهمة غوردون يتعين عليه التطرق إلى ما حدث بعد ذلك، ويتصل بهذا الموضوع بالذات. أرسل لى الجنرال غوردون فى اليوم التاسع من شهر مارس برقيات عدة، واقترح غوردون، فى واحدة من تلك البرقيات، الاستقالة من منصبه فى الجيش البريطانى "ليأخذ كل بواخره ومعداته ومخزوناته إلى

المديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال، ويتعامل مع هاتين المديريتين باعتبارهما واقعتين تحت حكم ملك البلجيك. وقد اشتكى الجنرال غوردون فى يومياته مر الشكوى من عدم السماح له بالتقدم إلى أعالى النيل الأبيض، وكتب الرجل أيضًا فى اليوم الخامس من شهر أكتوبر يقول: "كان يتعين على حكومة صاحبة الجلالة أن تخطو تلك الخطوة الجريئة وتعلن قائلة فى صراحة تامة، دبِّر أمرك بنفسك، فى شهر مارس[1]، عندما كان بوسعى تحقيق ذلك، وليس الآن فى وقت أنا ملتزم فيه بشرف مع الشعب بعد عمليات حربية دامت ستة أشهر. لم يكن بيرنج هو وحده الذى قال "دبر أمرك بنفسك"، لكنه أيضًا استعمل حق الاعتراض ضد ذهابى إلى خط الاستواء، راجع برقياته الواردة فى يوميات العقيد ستيوارت".

وفيما يتصل بشكوى الجنرال غوردون من هذا الموضوع، أسوق هنا الملاحظات التالية.

فى البداية أقول، إنى أشك فيما إذا كان الجنرال غوردون قد حاول، تحت أى ظرف من الظروف، الذهاب إلى أعالى النيل الأبيض. ولو فعل غوردون ذلك، لكان قد تخلى مضطرًا، عن حامية الخرطوم وحاميات مناطق أخرى، وأن غوردون، على حد ما ورد إلى من العقيد ستيوارت فى اليوم الرابع من شهر مارس، "سيكون آخر من يفعل ذلك هذا العالم".

ثانيًا، لو حاول الجنرال غوردون القيام بذلك لمنى بالفشل؛ ولوقع هو وأتباعه أسرى فى أيدى المهدى.

---

(١) العبارة التى حددتها هنا باللون الأسود، هى والعبارات الأخرى المماثلة لها، وباستثناء بعض قليل من هذه العبارات مأخوذة من يوميات الجنرال غوردون.

ثالثًا، وعلى الرغم من المدخل الوارد فى يوميات الجنرال غـوردون والذى سبقت الإشارة إليه، فمن الواضح، فى حقيقة الأمر، أن التعليمات التى تلقاهـا غـوردون منى حول هذا الموضوع لم تعق أو تعرقل عمل الرجـل أو تصـرفاته. وقـد وصلتنى فى اليوم السادس عشر من شهر أبريل مـن العام ١٨٨٤، برقية غير مؤرخة من غوردون، فحواها "أنا أعتبر نفسى حرًا فى التصرف طبقًا لما تمليه على الظروف. سوف أبقى هنـا أطـول فتـرة ممكنة، وإذا ما تمكنت من قمع التمرد فسوف أفعل ذلك. وإذا لـم أسـتطع، فسوف أنسحب إلى المديرية الاستوائية". أبرق العقيد سـتيوارت فـى ذلـك الوقت، ليقول إن الوصول إلى بربر ليس أمرًا ممكنًا. وأضاف ستيوارت "أنا أميل إلى الاعتقاد بأن انسحابى سيكون أكثر أمنا فى المديريـة الاسـتوائية. وعليه، سوف أتبع طالع الجنرال غوردون". وقد أبرق لى السيد باور، الممثل القنصلى البريطاني فى الخرطوم، بما يفيد هذا الرأى وهذا المعنى نفسه. هذه البرقيات تعد دليلاً كافيًا على أنه، على الرغم من برقيتى المؤرخـة اليـوم الثانى عشر من شهر فبراير، فإن الجنرال غوردون لم يكن يعتقد أنه مبعـد عن الانسحاب إلى أعالى النيل الأبيض، إذا ما اعتقد أن من المناسب القيـام بذلك.

يجب أن لا يغيب عنا أن الجنرال غوردون أخذ معه إعلانـين يقـول أحدهما: "إن الحكومة المصرية قررت سحب قواتها من السودان"، فى حـين يقول التصريح الثانى:" إن الجنرال غوردون عين حاكمًا على السودان"[١].

كتب لى العقيد ستيوارت، من كُرُسكو، فى اليوم الأول من شهر فبراير يقول: "يبدو لى أن أنسب الخطط فى الوقت الراهن، هى أن لا تنـشر علـى

---

(١) المرجع السابق ، ص٤٤٦ .

الملأ فى السودان أننا ننوى الانسحاب. ويتعين علينا، قبل ذلك، ومهما كانت الظروف وضع هؤلاء الملوك الصغار **kinglets** فى مناطقهم العديدة. يزاد على ذلك أن مسألة إقناع الجنرال غوردون بالتزام الصمت حول هذا الموضوع تعد أمرًا مشكوكًا فيه تمامًا".

وصل الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت إلى بربر فى اليوم الحادي عشر من شهر فبراير. وقد ورد المدخل التالى فى يوميات العقيد ستيوارت بتاريخ ١٢ من شهر فبراير: "استدعانى الجنرال غوردون عند الساعة الخامسة صباحًا، وكان قد توصل، بعد تفكير طوال الليل، إلى قرار يقضى بفتح صندوق باندورا(*)، وإعلان طلاق السودان من مصر، وتشكيل مليشيات محلية، وتعيين مسئولين سودانيين فى كل المناصب المهمة. وعند الساعة الثامنة صباحًا، ظهر كل من حسين باشا خليفة، ومحمد طاهر، قاضى المحكمة المدنية، وهو رجل، نعتقد جازمين، أنه صديق حميم من أصدقاء المهدى. وبمعاونة هذين الرجلين، وبعد أن أطلعناهما على الفرمانات السرية، التى وجد الجنرال غوردون أن من الضرورى اطلاعهما عليها تخفيفًا لانزعاجهما من انقلاب سلطة الخديوى رأسًا على عقب، وعليه جرى إصدار تصريح يقضى بتعيين لجنة، أو حكومة مؤقتة مكونة من ستة من كبار أعيان المديرية، وأعلن أيضًا أن المديرية أصبحت من ذلك الحين فصاعدًا مستقلة عن القاهرة، لكنها تخضع للجنرال غوردون بصفته حاكمًا عاما ومفوضًا من قبل الحكومة البريطانية. وجرى تثبيت ذلك التصريح على البوابة، ونتج عنه قدر كبير من الإثارة؛ وفى تقديرى يبدو أن الناس كانوا موافقين على ذلك التصريح".

(*) باندورا: امرأة أرسلها زيوس عقابًا للجنس البشرى، بعد سرقة بروميثوس للنار، وأعطاها علبة Pandora box، ما إن فتحها بدافع الفضول، حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا فعمت البشر، ولم يبق فيها غير الأمل. (المترجم)

ورد المدخل التالى ضمن يوميات العقيد ستيوارت عن اليــوم الثالــث عشر من شهر فبراير: "تجمع عند الساعة الثانية بعد الظهر حــسين باشــا خليفة، ومعه كبار رجال المديرية، فــى اجتمــاع ســرى، وقــام الجنــرال غوردون، بعد الكلمة التى ألقاها، فى الاجتماع، باطلاع الحاضــرين علــى الفرمان السرى. وقد أثارت هذه الوثيقة أكبر قدر من الاندهاش العميق، ولكن من خلال الحكم على ما قالوه، فإنهم كانوا فى غاية الفرح. حاولنا الوقــوف على ما يدور فى أذهان أولئك الذين حضروا الاجتماع، وقيل لنا إنه كان من الخطأ الكشف عن هذه الوثيقة. وقيل لنا أيضًا إن المرجح هو أن يؤدى ذلك إلى جعل أولئك الذين قرأوا الفرمان، يخلصون إلى أن الامتيازات كلها التى حصل عليها الجنرال غوردون: والتى منها على ســبيل المثــال "تخفــيض الضريبة إلى النصف، جرى الإقدام عليها لمجرد إخراج القوات من البلاد بلا أخطار، وترك الناس يتحملون مغبة أعمالهم. ونحن عندما نتدبر الأمر، نجد أنه كان من الخطأ فعلاً الكشف عن ذلك الفرمان، لكن الجنــرال غــوردون يقول: نظرًا لأن الهدف من هذه المهمة هو الخروج من السودان، وإعطــاء الناس استقلالهم، فإنه لم يكن بوسعه، حثهم فى ذلك الوقــت علــى تنظــيم حكومتهم، سوى بالإقدام على هذا العمل. الناس هنا يؤمنون تمامًا بأنهم سوف يتخلصون من حكومة القاهرة بشكل أو بآخر، ويظلون مستقلين هنــا تحــت إدارة الجنرال غوردون الذى قد يمنحهم المزيد من الحريــات المحليــة ولا يتدخل فى معبودتهم تجارة الرقيق. وفيما يتعلق برأيى الشخصى فــى هــذا الموضوع، فأنا أعترف أن مسألة إطلاع أو عدم إطلاع الناس على الفرمان أمر يصعب البت فيه أو الرد عليه. ولربما فضلت على ذلك النصيحة التــى أسداها نوبار باشا فى هذا الصدد، وتأجيل البت فى هذا الأمــر إلــى فتــرة لاحقة، أكون قد تمكنت خلالها من الحكم على النتيجة التى يمكن أن تترتــب على ذلك، أو الانتظار مهما كان الأمر، إلى أن يصبح الأمر أكثر وضوحًا".

كتب لى العقيد ستيوارت رسالة فى التاريخ نفسه، أى فى اليوم الثالث عشر من شهر فبراير، قال فيها: "ستعرف من يومياتى أن الجنرال غوردون قفز قفزته فى الظلام وكشف عن فرمانه السرى. أما ما سيحدث، والنتيجة التى تترتب على ذلك فلا يعلمها إلا الله. على كل حال، لقد حدث ما حدث ويتعين علينا الآن تحمل النتائج والتطلع إلى الأفضل".

يقول الجنرال غوردون فى يومياته (ص٢٨٥): إن فرمان الخديوى ـ ويقصد بذلك التصريح (الإعلان) الذى أعطى له فى القاهرة ـ لم يصدر فى السودان، وأن التصريح نفسه كرره محرر اليوميات (السيد/ إجمونت هيك) فى هامش ورد فى الصفحة رقم ٣٠٩. ومن الواضح من خلال الحقائق التى أوردناها من قبل، أنه بعد الأحداث التى وقعت فى بربر، فإن وجود الفرمان لابد أن يكون ذائعًا فى كل أنحاء السودان.

ليس هناك شك فى ارتكاب الجنرال غوردون خطأ عندما عرض الفرمان فى بربر. وكان خبر التخلى عن السودان قد وصل الخرطوم قبل ذلك الموعد. لكن لم يكن الأمر يحظى بالتصديق الكامل. ولم يحدث أن انكشفت نوايا الحكومة المصرية وأصبحت معروفة للجميع إلا بعد الأحداث التى وقعت فى بربر يومى الثانى عشر والثالث عشر من شهر فبراير. وهذا هو السير ريجنالد وينجت[١] Wingate يشير إلى "التصريح القاتل الذى فرَّط

---

(١) عن كتاب "الحركة المهدية..." ص١٢١. يقول الأب "أوهرا والدر" Ohrwalder: "ارتكب غوردون نفسه خطأ، وجه به ضربة قاضية إلى نفسه وإلى مهمته. فقد توقف غوردون، فى بربر، وهو فى طريقه إلى الخرطوم، والتقى المدير حسين باشا خليفة؛ وأبلغه، دون حذر، أنه جاء لإزالة الحاميات المصرية، نظرًا لأن مصر تخلت عن السودان، وفى المتمة أيضًا، ارتكب غوردون، طيشًا آخر بأن أبلغ المعلومة نفسها إلى الحاج واد سعد، أمير المتمة". ـ عن كتاب : عشر سنوات من الأسر فى معسكر المهدى ص١٢٣.

فى السودان"، وأبلغنى شفاهة أن أبحاثه أوصلته إلى استنتاج مفاده أن مصاعب الجنرال غوردون تزايدت بفعل العمل الذى قام به فى بربر.

لو لم يصرح الجنرال غوردون بنفسه بهذه الحقيقة، وإذا كنا لا نعرف شيئًا عن شخصيته الغريبة قد لا نصدق أنه كان يتعين عليه الكشف عن وثيقة مهمة مثل فرمان الخديوى، أمام شيوخ بربر دون أن يكون سيدًا تمامًا طبقًا لمحتويات هذه الوثيقة. وهذا هو ما حدث. وعليه يبدو أن الجنرال غوردون فهم بعد ذلك أنه ارتكب خطأ عندما كشف عن الفرمان، لأننا نرى المدخل التالى فى يومياته (ص٣٠٩) عن اليوم التاسع من شهر نوفمبر من العام ١٨٨٤: "لو كان المهدى حصل على ذلك (الفرمان)، لكان قد حشد أتباعه، على الرغم من أنه ربما كان على علم به(١)، لأنى أطلعت حسين باشا

---

(١) كان الجنرال غوردون، قبل إدراج هذا المدخل ضمن يومياته، قد تلقى من المهدى رسالة فى اليوم الثانى والعشرين من شهر أكتوبر (ملحق اليوميات ص٥٢٢)، أورد المهدى فيها مجموعة من الوثائق التى وقعت فى حوزته بعد وفاة العقيد ستيوارت. ومن بين ما كتب المهدى فى هذه الرسالة: "اطلعنا أيضًا على برقيتكم المؤرخة ٢٣ أغسطس من العام ١٨٨٤، التى تعلنون فيها، فيما يتعلق بالفرمان الصادر من الخديوى إلى كل من النبلاء والأعيان وشعب السودان عن سحب قوات الحكومة من السودان والجلاء عن البلاد، وترك السودانيين يختارون حكام البلد من بين المواطنين السودانيين، ولم تتمكنوا من توصيل هذه الوثيقة أو تطلعوا عليها أحد حتى لا يعلم بما تم الاتفاق عليه". تسلم هذه الرسالة سجل فى يوميات الجنرال غوردون (ص٢٢٠)، بهذه الكلمات التى جرى تدوينها فى اليوم الثانى والعشرين من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٤: "رسالة المهدى تروى كيف أمكن أسر الموقع،.... إلخ، وكذلك الباخرة عبَّاس التى استعملها ستيوارت فى الإبحار فى النيل،... إلخ. وردى على ذلك هو أنى لم ألق بالاً لذلك الذى استسلم أو ذلك الذى أسر. وفيما يتصل بهذه الرسائل أنا لا أستطيع أن أفيد منها بأى حال من الأحوال، وعليه فأنا أترك هذه الرسائل للباحثين العرب فى الجامعات". لم يكن الجنرال غوردون يعرف سوى القليل جدا من اللغة العربية، كما=

باشا خليفة على الفرمان، وأنا لا أعرف محتويات ذلك الفرمان معرفة جيدة"[1].

أتحول الآن إلى موضوع آخر؛ جرى فى العام ١٨٧٧، وهو إبرام معاهدة (اتفاق) بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وكان موضوع ذلك الاتفاق إلغاء العبودية وتجارة الرقيق فى مصر. ولم يجر تفعيل تلك المعاهدة (الاتفاق) فى السودان إلا بعد العام ١٨٨٨. وعليه، كان من الصعوبة بمكان تفعيل ذلك الاتفاق فى السودان، فى ظل الظروف القائمة هناك. كان الجنرال غوردون يعرف ذلك. وعليه كتب إلىَّ اللورد جرانفيل فى اليوم الحادى عشر من شهر أكتوبر من العام ١٨٨٣ رسالة خاصة ورد بها: "فيما يتعلق بالعبودية، كنت متحمسًا فى البداية، وقد جاءنى أول برود، دون سائر سكان العالم كله، من العقيد غوردون، الذى بدا لى عارفًا ومدركًا لهذه المسألة". هذا يعنى أنه على الرغم من تعاطف العقيد غوردون مع معاداة العبودية، على الرغم أيضًا من كونه شاهدًا على فظائع تجارة الرقيق، فإنه اعترف بحقائق الموقف، أكثر من أصدقائه، الذين تحولوا إلى نقاد له، كما حدث فى الواقعة التى سأرويها هنا.

أدرج العقيد ستيوارت الذى كان فى بربر فى ذلك الوقت، النص التالى ضمن يومياته عن اليوم الثانى عشر من شهر فبراير: "جاء إلى وفد من الأعيان يسألون ما إذا كانت المعاهدة، التى جرت طباعتها ونشرها من قبل الجنرال غوردون فى شهر نوفمبر من العام ١٨٧٧، والتى سيتم بمقتضاها

= أنه لم يحاول الحصول على الوثائق العربية مترجمة حتى يفيد منها. وإذا ما أضفنا ذلك إلى إهمال الرجل إدارة شئونه، نجد أنه ارتكب الكثير من الأخطاء التى كان بإمكانه تجنب الوقوع فيها.

(١) الجزء المكتوب بالفونط الأسود ليس موجودا فى أصل اليوميات.

تحرير العبيد كلهم فى العام ١٨٨٩ الميلادى، تعد داخلة ضمن برنامجه الحالى. ولما كان الجنرال غوردون يعلم عدم جدوى الإجابة بالإثبات، فقد رد "بالنفى" ونشر تصريحًا بهذا المعنى. والمرجح أن هذا التصريح أعجب الناس وشرح صدرهم أكثر من أى شيء آخر". وبعد ذلك بأيام قلائل جرى نشر التصريح فى الخرطوم. وجاء التصريح يحمل المعنى التالى: "أصدق أمنياتى ورغباتى يتمثلان فى تبنى مسار عمل يمكن أن يؤدى إلى الهدوء العام، ولما كنت أعلم أسفكم على الإجراءات القاسية التى تتخذها الحكومة لقمع تجارة الرقيق والقبض على كل الداخلين فى هذه العملية ومعاقبتهم، طبقًا للمعاهدة والمراسيم الصادرة بهذا الشأن، فأنا أنقل لكم هذه الحقوق، وأقول إنه اعتبارًا من الآن فصاعدًا لن يمس أحد ممتلكاتكم؛ ومن يكون لديه عبيد، سيكون له كامل الحق فى خدماتهم والسيطرة الكاملة عليهم. وهذا التصريح دليل على اعتدالى ورأفتى بكم".

أحدث ذلك التصريح شيئًا من الإثارة بطبيعة الحال فى إنجلترا؛ ذلك أن الرجل الذى كان من قبل يعد بطلاً من أبطال معاداة العبودية، قد تحول فجأة عقب وصوله إلى الخرطوم؛ إلى إقرار العبودية وبذلك يمضى فى طريق معاد للتقاليد التى بنى عليها مستقبله العملى من قبل، وأصبح، فى واقع الأمر مثيرًا للدهشة والغرابة. ومن هنا فإن مؤيدى حركة مقاومة العبودية شهروا أسلحتهم. يزاد على ذلك أن قادة الأحزاب لم يكونوا ميالين إلى عدم اغتنام هذه الفرصة فى مهاجمة الحكومة. وفى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، نجد السير ستافورد نورثكوت، وهو يتحدث إلى مجلس العموم، تساءل وسط "هتافات مدوية" من قبل مؤيديه، عما إذا كانت "السلطات الممنوحة للجنرال غوردون تعطيه الحق فى إصدار تصريح من هذا القبيل".

واقع الأمر أن الحكومة كانت فى موقف حرج. كان واضحًا منذ البداية أنه لو قدر التخلى عن السودان فإن ذلك سيعطى حافزًا للعبودية وتجارة الرقيق، ولن يكون ما يقوله أو يفعله الجنرال غوردون ترياقًا. كان الرجل على حق عندما رأى أنه يتعين عليه التركيز على الهدف الرئيسى للمهمة، ألا وهو الجلاء عن السودان. وعليه، سعى غوردون إلى الاستفادة من السماح باستمرار قُبح عجز هو نفسه عن القضاء عليه. والذى لا شك فيه هو أن هذا التصرف فى ظل الظروف العادية كان يمكن أن يكون أفضل مما حدث، لو أن الرجل لم يقرن اسمه بالسماح باستمرار هذا القبح، فى ظل عجزه عن معالجته. لكن الظروف التى وُضع فيها الجنرال غوردون، كانت غير عادية. كانت المصاعب المحيطة بتنفيذ مهمته لا تسمح له بخسارة حتى ولو نقطة واحدة من نقاط هذه اللعبة. كان الجنرال غوردون خلوًا من تلك السمة العجيبة، التى يرى كثير من النقاد الأجانب، أنها عيب أو نقيصة فى الشخصية البريطانية، والتى إذا لم تكن هى اللغو والهراء، فهى متحالفة معهما. وأنا أعنى بذلك تلك المرحلة الخاصة من الفكر، التى على الرغم من عدم إنكارها وجود بعض الحقائق غير السارة، فإنها تتردد فى استخلاص النتيجة المنطقية من وجود هذه الحقائق، كما تتردد أكثر فى الاعتراف صراحة بوجود مثل هذه الحقائق. ربما يكون الجنرال غوردون قد أعمل فكره على النحو التالى: "طالما أنى عاجز عن وقف العبودية، فليس هناك ضرر من أن أصرح بذلك، وأتصرف بناء على ما قلته". وكان قطاع من الرأى العام البريطانى يفكر، إلى حد ما، على النحو التالى: "نحن نعرف أنك لا تستطيع وقف العبودية، لكن كان أفضل لك لو أنك أخفيت هذه الحقيقة الكريهة عن أعين العالم".

وقد بدا لى تصرف الجنرال غوردون فى هذا الشأن أمرًا له ما يبرره. وعليه قررت مساندة الرجل إلى أبعد الحدود. وفى اليوم الحادى والعشرين من شهر فبراير أبرق لى اللورد جرانفيل ليقول لى: "أرسلت الصحافة برقيات عدة تسأل عما قلته عن العبيد. وجاء السؤال الذى وُجّه إلى على النحو التالى: هل أصررت على تحرير العبيد فى العام ١٨٨٩، طبقًا للمعاهدة التى أبرمت فى العام ١٨٧٧؟ ورددت بأن المعاهدة قد لا تنفذ بواسطتى فى العام ١٨٨٩، وبخاصة أن قرار حكومة صاحبة الجلالة بشأن السودان، كان أمرًا شديد الوضوح فى تلك الأثناء. والمسألة هنا هى مسألة الاحتفاظ بالعبيد، وليست مسألة تجارة العبيد، فضلاً عن أنى أرى أن معاهدة العام ١٨٧٧ لن تنفذ مطلقًا فى القاهرة بشأن الاحتفاظ بالعبيد".

رددت على اللورد جرانفيل بما يلى: "فيما يتعلق بتصريحك عن العبودية، فأنا أتفهم تمامًا الأسباب التى دفعتك إلى هذا الرد. لقد أبرقت إلى الوطن لأقول: إنى أرى أنك على صواب تمامًا. أنت تتصرف بطريقة رائعة، ويمكنك أن تعتمد على مساندتى لك فى كل ما تقدم عليه".

وأرسلت فى الوقت ذاته (الحادى والعشرين من شهر فبراير) البرقية التالية إلى اللورد جرانفيل: "طبيعى جدًا أن يحدث التصريح الصادر عن الجنرال غوردون قدرًا كبيرًا من المفاجأة فى إنجلترا. لكن تصريح الرجل فيما يتعلق بشراء العبيد وبيعهم، ليست له أهمية تذكر فى واقع الأمر، كما أن من السهل الوقوف على الأسباب التى دفعت الرجل إلى إصدار ذلك التصريح".

"كان واضحًا منذ البداية أن الجلاء عن السودان سينعش تجارة العبيد فى السودان. يزاد على ذلك أن كل ما سيفعله الجنرال غوردون فى الخرطوم لن يمنع إحياء هذه التجارة أو يحول دون انتعاشها؛ ولما كنا نعرف أنه

لا حول ولا طول له فى وقف العبودية فى المستقبل، فإن الجنرال غوردون ينوى متعمدًا، استخدام العبودية امتيازًا لدى الناس، وأن ذلك الامتياز سيقوى مركزه فى أمور أخرى. وأنا أرى أنه حقق نجاحًا كبيرًا إلى الآن، وأنا أثـق بالرجل تمامًا وأنه لابد من إعطائه حرية التصرف كاملة حتى يمكن له تنفيذ خططه العامة تنفيذًا كاملاً. لقد أبلغته أنى مؤيد له تأييدًا تامًا، وسوف أسانده بكل ما وسعنى الجهد.

"وفيما يتعلق بأفضل وسائل مع النخاسة، فإن هذا الموضـوع يتعـين دراسته دراسة متأنية، ومناقشته مناقشة جيدة من جديد، فى ضوء الظـروف التى نشأت مع تغير الموقف".

وجرى بعد ذلك، السماح بإسقاط ذلك الموضوع. وهنا نجد جريدة "بول مول جازيت" تقول: "لقد وقفت الحكومة إلى جانب مندوبها، بشجاعة تحمـد لها، وهذه هى عادة السلطات المسئولة عندما تكون على علم تام بالحقـائق، وهى تواجه صخب الرأى العام عندما لا يكون على علم تام بكامل الحقائق، وعليه تناقص الصراخ والصخب على الفور".

وصل الجنرال غوردون إلى الخرطوم فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، وقد أعلن لى السيد/ باور وصوله فى البرقية التالية: "وصل غوردون إلى هنا صباح اليوم، واستقبل استقبالاً ترحيبيًا من جانب السكان. الأحـوال هنا، منذ سماع خبر مجىء غوردون، تبشر بهدوء عاجل وسريع لهذا الجزء من السودان. وقد استقبل الناس خطابه بحماس كبير".

وفى اليوم التالى (الموافق لليوم العاشر من شهر فبراير) أرسل السيد/ باور لى برقية أخرى. قال: "استقبل غوردون أمس اسـتقبالا طيبًـا، وأمـر بمغادرة القوات البيضاء كلها إلى القاهرة، وأمـر بالإبقـاء علـى الجنـود

السودانيين فى الخرطوم. وشكل غوردون مجلسًا من اثنى عشر من الأعيان العرب؛ ليكونوا بجانبه، وأحرق كل سجلات الديون القديمة التى كانت على الناس، كما أحرق أيضًا كل أدوات التعذيب التى فى مقر الحكومة. وقام العقيد ستيوارت بإطلاق سراح الأسرى كلهم من السجون، وأطلق أيضًا سراح المدنيين، كما أطلق أيضًا سراح أولئك الذين أمضوا محكومياتهم منذ زمن طويل. سيرسل غوردون إبراهيم باشا ومعه مفرزة من القوات البيضاء. كل شيء هنا آمن الآن بالنسبة للقوات وللأوربيين. وغوردون يعطى الناس هنا أكثر مما كانوا يتوقعون الحصول عليه من المهدى".

كان الجنرال غوردون متفائلاً، بشأن المستقبل عند هذه المرحلة. كان الرجل، بلا شك، متفائلاً بالنجاح، لكن بدا له فى ذلك الوقت، أن هناك أملاً مرتقبًا فى نجاحه فى تنفيذ مهمته. ولم لا، وقد بدأ بداية طيبة. وفى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير أبرق لى: "لا تخش على حامية الخرطوم. وبوسع هذه الحامية، المجيء عن طريق بربر إذا ما تطلب الأمر ذلك، لكن لن يستطيع أولئك الذين هاجموا بيكر، ولا هؤلاء الذين هاجموا هكس مغادرة حدود القبائل. هذا الذى كنا نخشاه، وهو تألُّب السكان الآخرين، أنا على يقين من أنى منعت وقوعه عن طريق الامتيازات السخية". ثم أبرق لى مرة أخرى فى اليوم الرابع عشر من شهر فبراير: "أعتقد أنك لست بحاجة إلى تحميل نفسك المزيد من القلق بشأن هذا الجزء من السودان. الناس، كبارًا وصغارًا سعداء جدًا بتحررهم من اتحاد لم يسبب لهم سوى الأسف والندم".

كان الجنرال غوردون على صواب، إلى حد ما، فى رؤيته للموقف. فقد كانت القبائل المحيطة بالخرطوم مترددة. وإذا ما انضمت هذه القبائل إلى المهدى، فسوف يؤدى ذلك إلى تزايد مصاعب الموقف بشكل كبير، وكانت الطريقة الوحيدة لضمان صداقة هذه القبائل، تتمثل فى إعطائها امتيازات

سخية. وقدم الجنرال غوردون هذه الامتيازات. لقد أصدر غوردون تصريحًا بالموافقة على النخاسة، جرى الترحيب والفرح به في الخرطوم على الرغم من إثارته للفزع والدهشة في لندن ــ لقد ألغى غوردون الضرائب ــ وحطم قيود المرابين ــ وهذا أمر يحظى بشعبية كبيرة في بلاد الشرق. وأطلق سراح المسجونين الذين جرى احتجازهم ظلمًا. وقد فسر الناس وجود غوردون في الخرطوم على أنه ضمان بأن يكون حكم السودان في المستقبل أقل عسفًا من الحكم في الماضي، وهنا ارتفعت روح اللورد جرانفيل المعنوية من جديد. وعليه كتب لي رسالة خاصة في اليوم الخامس عشر من شهر فبراير: "كان وجود غوردون في الصحراء يشكل لحظة من لحظات القلق. وهو عندما يكون على رأس ٦٠٠٠ رجل، فهذا شيء أكثر من الطبيعي. أنا أرى أنه قد ينجح" (١).

---

(١) في مرة أخرى (٢٨ ديسمبر١٨٨٣)، وعندما كان اللورد جرانفيل يتكلم عن الشئون المصرية بشكل عام كتب يقول: "أنا سعيد لأنك لا تحس بالقلق أو الانزعاج اللذين نحس بهما هنا، وفي مصر أيضًا. أنا ألوم نفسي دومًا على تفاؤلي المفرط. المصاعب كبيرة وبخاصة مشكلة التمويل الضخمة، لكن لا ينبغي أن تستعصي هذه المصاعب على الحل". أنا لا أعتقد أني كنت متفائلاً تماماً بشأن الأمور المصرية. وواقع الأمر، أني في مرة من المرات، أخطأت في المسألة المالية، نتيجة تشاؤم لا مبرر له. وقد شعرت في تلك المرة، وسط الإثارة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، والتي أسفرت عن بعض المقترحات غير المدروسة دراسة جيدة، أن من الضروري لي البقاء مرفوع الرأس، للتأكد قدر المستطاع من حقائق المسألة، وأحسب بدقة مزايا أي مقترح من قبل التصرف بناء عليه، وأن أتحاشي بصفة خاصة لغة المبالغة والإثارة. وفي اليوم الثالث عشر من شهر أبريل من العام ١٨٨٤ أرسل لي الجنرال غوردون برقية لم أتسلمها إلا بعد ست سنوات (٢٦مارس ١٨٩٠)، حضني فيها على التخلي عن "ذلك الهدوء الدبلوماسي اللذيذ الذي هو الجنة". كان الرجل في كثير من الأحيان يستعمل في يومياته لغة شبيهة بذلك الوصف إلى حد ما. كان ذلك "الهدوء الدبلوماسي" موجودًا إلى حد ما ولكن بدرجة أقل مما كان ينتظره الجنرال غوردون. يرجع=

وهذا هو سكتشمان Scotchman الحريص، الذى رافق الجنرال غوردون؛ هذا الرجل لم تجرفه أفراح ولا مباهج تلك اللحظة. وفى اليوم السابع عشر من شهر فبراير، كتب العقيد ستيوارت يقول: "مشكلة الجلاء عن السودان تشغل أذهاننا بصورة مستمرة، وأنا هنا لابد أن أعترف أن المرء إذا ما أطال النظر إلى هذه المسألة، فإنها تزداد صعوبة على صعوبتها. ومع ذلك فإن هذه المسألة إذا ما جرى تناولها، فلربما حلت نفسها بشكل أو آخر".

قلت: إن مسألة إرسال الجنرال غوردون إلى السودان، كانت خطأ من وجهة نظرى. يزاد على ذلك أن الرجل فور إرساله إلى السودان وجد أن أفضل الطرق المؤدية إلى النجاح، هو ذلك الطريق الذى حبذته ودافعت عنه جريدة "بول مول جازيت". كان لابد من إعطاء الجنرال غوردون "حرية التصرف الكامل فى أن يفعل ذلك الذى يراه هو أنه الأفضل"، طالما كان ملتزمًا بالخطوط العريضة للسياسة التى أوفد لتنفيذها. كنت أرى ذلك وواعيًا له منذ البداية، وعليه نظمت سلوكى وتصرفاتى فى ضوء ذلك. وتمثلت مشكلتى فى اكتشافى، وسط الآراء المتضاربة التى صدرت عن الجنرال غوردون، أن هذا الرجل يُحتِّم تنفيذ ذلك الذى يريده هو. من سوء الطالع أن قسمًا من الرأى العام البريطانى لم يفهم تمامًا أهمية إطلاق يد الجنرال غوردون. وعلى الرغم من شعبية الجنرال غوردون قام الرجل على الفور بتقديم مقترحات جاءت معاكسة تمامًا للمقترحات التى كانت لدى الرأى العام، الأمر الذى أدى إلى موجة من الاستهجان شارك فيها بعض من أصدقاء غوردون الحميمين وبعض مؤيديه. وافقت الحكومة على المبدأ الذى مفاده

=ظهور ذلك "الهدوء الدبلوماسى" بصفة أساسية إلى الحقيقة التى مفادها فى رأيى، أنه كلما تزايدت المصاعب، أجبر ذلك صاحب المنصب الكبير المسئول على المحافظة على تقدير واضح، وألا تجرفه الانفعالات أو النصائح المتهورة.

أنها يجب أن تتبع ذلك الذى ينصح به الجنرال غوردون. وقال السيد جلادستون عندما كان يتحدث فى مجلس العموم فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير إن من واجب الحكومة "أن تحذر التدخل فيما يخطط له الجنرال غوردون بشكل عام". وقد التزمت الحكومة بذلك المبدإ، فى كل أحوالها، فى كل ما يتعلق بالتصريح الخاص بالنخاسة (العبودية)، ولم تلبث المعارضة أن انتهت بذلك التصريح نهاية طبيعية.

واقع الأمر أن مسألة السودان، على حد قول العقيد ستيوارت، كان لابد من حلها "بصورة أو أخرى"، لكن حل هذه المسألة كان سيسىء إلى سمعة الحكومة البريطانية سياسيا، التى ارتبطت دائمًا بالفشل. وهذه الإساءة يمكن أن يترتب عليها ضياع الكثير من الرصيد الشعبى، فضلاً عن التضحية بكثير من الأرواح الثمينة، ومن بينها حياتا رجلين شجاعين كانت أعمالهما محل اهتمام ليس فى إنجلترا أو مصر وحدهما، وإنما أيضًا محل انتباه أوروبا جميعًا.

الفصل الخامس والعشرون

زبير باشا

نقطة التحول فى حملة الجنرال غوردون، مذكرة الجنرال غوردون المؤرخة ٨ فبراير، تغير آراء الجنرال غوردون، غوردون يطلب زبير باشا، أنصح بأن يكون زبير باشا خلفًا لغوردون، الحكومة ترفض ذلك الطلب، مقترحات الجنرال غوردون حول "سحق المهدى"، السياسات المتضاربة التى يساندها الجنرال غوردون، تصريح غوردون بأن القوات البريطانية كانت قادمة إلى الخرطوم، تجاهل الجنرال غوردون لتعليماته، أنا أحث من جديد على استخدام زبير باشا، صعوبة تفهم برقيات غوردون، العقيد ستيوارت يوصى بحتمية إرسال زبير باشا، أنا أؤيد هذا الرأى، الجنرال غوردون يحبذ حتمية فتح طريق بربر - سواكن، الحكومة تعارض استخدام زبير باشا، أنا أحث من جديد على استخدام زبير باشا، مراسلات الجنرال غوردون إلى مراسل جريدة التايمز، تردد القبائل المحيطة بالخرطوم، رفض الحكومة لفكرة استخدام زبير باشا، أصدر تعليماتى إلى الجنرال غوردون بالاستيلاء على الخرطوم، أنا أحث الحكومة من جديد على حتمية استخدام زبير باشا، رفض الاقتراح، اعتراض غوردون احتجاجًا على رفض الاقتراح، رفض اقتراح استخدام زبير باشا بصورة نهائية، هل كانت الحكومة على حق فى رفضها؟

حدث كل ما له أهمية سياسية مرتبطة بمهمة الجنرال غـوردون فـى غضون أسبوع واحد من وصول هذا الرجل إلى الخرطوم. وبإمكاننا تلخيص الحقائق الضرورية ذوات الصلة بتاريخ تلكم الأسابيع العامرة بالأحداث فـى بضع كلمات؛ اقترح الجنرال غوردون أن يتولى زبير باشا حكـم الـسودان باعتباره امتدادًا للحكم الإقطاعى المصرى، ترددت أنا والعقيد ستيوارت فى ذلك، فى بداية الأمر، وبخاصة فيما يتعلق بإرسال زبير باشا إلى الـسودان، لكننا، عدنا بعد فترة قصيرة إلى رأى الجنرال غوردون. لم تكـن الحكومـة البريطانية تود استخدام زبير باشا. ترتب على ذلك تمرد القبائـل المحيطـة بالخرطوم. وحوصر كل من العقيد ستيوارت والجنـرال غـوردون. كـان واضحًا أن مهمة الجنرال غوردون السياسية قد منيت بالفشـل، واعـتبارًا من تلك اللحظة لم يتبق سوى مسألة عسكرية واحدة مهمة يتعين البت فيهـا، ألا وهى مسألة حتمية إرسال أو عدم إرسال قوة بريطانيـة لفـك حـصار الخرطوم.

ونحن على علم تام بحقائق هذا الموقف. وهذه الحقائق جرى عرضها فى الصحف الـبرلمـانية، الـتى كانت تنشر فى تلك الأيام، ومـع ذلك أنا لا أعرف ما إذا كانت هناك أية محاولة لإعطـاء ملخـص واضـح لكـل المكاتبات والمراسلات، وعلى نحو يُمَكّن من القيام بتقييم كامل لتلك الأدوار التى لعبها كبار الممثلين فى تلك الدراما السياسية ــ بل قد أقـول المأسـاة السياسية. وأنا أقترح هنا، الإقدام على عمل ذلك، على الرغم من أنـى قـد أكون مملاً ومضجرا.

قدم لى الجنرال، فى اليوم الثامن من شهر فـبراير، عنـدما كان فى أبو حمد Abu Hamed، مذكرة مهمة. كتب يقول فيها: "على الرغم من كل ما حدث، فأنا راض لأن نفوذ حكومة القاهرة، اللهم باستثناء سلوك قوات هـذه الحكومة الميدانى، لم يهتز اهتزازًا خطيرًا، وأن الناس لا يزالون ينظـرون

إلى حكومة القاهرة باعتبارها الممثل المباشر للسلطان بصفته هو الخليفــة، وأنهم قد ينظرون إلى الانفصال الكامل بشيء من الرعب والهلع". واقتــرح الجنرال غوردون أن الحكومة المصرية" يتعين عليها الاحتفاظ بحقها كسلطة حاكمة، فى تعيين الحاكم العام والمديرين" ـ الذين تقرر أن يكونوا سودانيين ـ "وأن تظل الحكومة المصرية بمثابة محكمة الاستئناف العالى. وأن يكون نفوذ الحكومة نفوذًا أخلاقيا صرفًا، ومقصورًا علــى النــصح والإرشــاد". وأردف غوردون قائلاً: "وعليه، فأنا أرجوك رجاء مخلصًا أن تكون المسألة جلاءً وليست تخليًا عن السودان، وأن يكون ذلك بمثابة البرنامج الذى يتعين العمل على تنفيذه، وأن يجرى تغيير الفرمان الذى بحوزتى، بفرمان آخر يقر بالسيطرة الأخلاقية والسيادة المعنوية".

كانت برقية الجنرال غوردون، مصحوبة ببعض من ملاحظات العقيد ستيوارت على ما قاله غوردون، فضلاً عن مساندة تلــك الملاحظــات لمــا أورده الرجل فى مذكرته. قال العقيد ستيوارت: "إنه ليس متفقًا تمامًــا مــع الجنرال غوردون فى أن نفوذ القاهرة لم يتناقص تناقصًا كبيرًا". لم تــصلنى مذكرة الجنرال غوردون ولا ملاحظات العقيد ستيوارت إلا فى اليوم الثالــث والعشرين من شهر فبراير.

كنت قد تسلمت فى ذات الوقت رسالة خاصة من العقيــد ســتيوارت، أرسلها من كورسكو بتاريخ اليوم الأول من شهر فبراير، وردت فيها الفقرة التالية: "من الواضح أن غوردون لا يزال يعزف على وتر الزبيــر باشــا، ويقول: إنه متعاطف معه،... إلخ وليس من المستحيل القول بأنه قد لا يطلب إرساله على الفور. وإذا ما حدث ذلك، فأنا واثق من أنك لن تدعــه يغــادر القاهرة إلا لأسباب قوية ومقنعة. أنا على قناعة من أنه يمكن أن يكون تجربة خطيرة. ومن الممكن أيضًا أن لا يكون له ذلك النفوذ الــذى تعــزوه إليــه،

وبخاصة أن الناس يقولون الآن: إن بازيبه(*) لم يعودوا موجودين بعد". كتب لى الجنرال غوردون، هو الآخر، من أبى حمد فى اليوم الثامن من شهر فبراير: "فيما يتعلق بزبير باشا، هو الرجل الوحيد الذى يصلح أن يكون حاكمًا عاما للسودان إذا ما أردنا للسودان الهدوء، وفيما يختص بعلاقته بى، فهو ليس لديه مانع من القيام بذلك. أتمنى أن تلتقى هذا الرجل المهم مرات... وأتمنى أيضًا أن تلتقيه أيضًا السيدة بيرنج" (**).

وليس هناك شك، فى أن وصول الجنرال غوردون إلى الخرطوم، وبعد أن أصبح لديه معلومات أفضل عن الموقف فى السودان، لم يؤد فقط إلى تغيير آرائه المتفائلة السابقة وإنما إلى تعاطفه أيضًا مع أهل البلاد، الأمر الذى جعله ينسى الهدف الرئيس الذى أوفد لتنفيذه فى السودان. لكن لم تمض بعد ذلك سوى أسابيع قلائل، قام بعدها ذلك الرجل الذى سبق أن أصر على ما مفاده أن سياسة الجلاء عن السودان" ينبغى عدم تغييرها بأى حال من الأحوال"، حتى دون فى مذكراته: "أنا أكره حكومة صاحبة الجلالة؛ لتخليها عن السودان بعد أن سببت له كل هذه المتاعب".

لقد وقفت على أول مؤشر على التغير السريع الذى طرأ على آراء الجنرال غوردون، فى الرسالة التى أرسلها إلىَّ العقيد ستيوارت من بربر فى اليوم الثالث عشر من شهر فبراير، والتى يقول فيها: "غوردون متعاطف مع هؤلاء الناس إلى حد أنه ميال إلى استغلال كل الجهود للتخفيف من وقع الآثار المترتبة على انسحابنا، لكنى مقتنع بأن جهوده لن تفلح فى منع حدوث الفوضى. وأنا شخصيًا، وعلى الرغم من ندمى على ذلك الذى ليس منه بد،

(*) أورد المؤلف الكلمة Bazingers ليدل بها على "الجنود العبيد" التابعين لزبير باشا. (المترجم)

(**) المقصود هنا هو حرم اللورد كرومر. (المترجم)

مازلت على قناعتى بأن سياسة الجلاء هى السياسة الصحيحة، وأنها ستثبت فى نهاية المطاف أنها كانت الأصوب عند الأطراف كلها".

كان الجنرال غوردون، عقب وصوله إلى الخرطوم، فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، قد أرسل إلى البرقية التالية: "لمحّت فى مذكرة سابقة[1]، إلى مجىء فترة سوف يتحتم فيها إبعاد البيض، وقوات الفلاحين، والموظفين المدنيين، ونساء وأطفال الجنود المتوفين ــ أى العنصر المصرى اختصارًا للكلام؛ وأن ذلك سيحدث عندما سنكون وجهًا لوجه مع الإدارة السودانية، وعندما يتحتم علىَّ الانسحاب من السودان. ولقد صرحت أن الانسحاب دون أن يكون هناك خلف لى، سيكون مؤشرًا إلى حدوث فوضى عامة فى سائر أنحاء البلاد، وأن ذلك سيكون نكدًا وغير إنسانى على الرغم من سحب العنصر المصرى كله.

"وقلت أيضًا، إنه حتى فى وجود من يحل محلى ولا يكون مسنودًا أو مؤيدًا من جانب حكومة من الحكومات، فإن هذه الفوضى لابد أن تحدث أيضًا".

وأنا أرى، أن حكومة صاحبة الجلالة بوسعها، وبدون أية مسئولية عن المال أو الرجال، يمكنها تعيين خلف لى بالشروط التى سآتى على ذكرها هنا. هذا الحل، إذا ما درسناه، سنجد أن هناك حالا شبيها به موجودا فى أفغانستان، حيث تقدم حكومة صاحبة الجلالة المساندة المعنوية للأمير، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك، بإعطاء الأمير إعانة، لن تكون بحاجة إليها هنا فى السودان.

---

(١) المقصود هنا هو المذكرة التى أرسلت بتاريخ اليوم الثامن من شهر فبراير، التى لم تصلنى إلا فى اليوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه. راجع المرجع السابق من ص٤٨٠ – ٤٨١

وأنا أصرح هنا بوضوح أنه فى حال تعيين حكومة صاحبة الجلالة خلفًا لى، فإن ذلك يجب أن يكون بلا إعانة أو رجال. وأنا أفضل إسناد ذلك التكليف إلى شخص، يُوعد بالمساعدة المعنوية من قبل حكومة صاحبة الجلالة ولا شيء غير ذلك.

قد يقول قائل: إن حكومة صاحبة الجلالة تقدم المساعدة الاسمية والمساندة المعنوية لرجل يحكم دولة من دول العبيد **Slave State**، لكن أفغانستان هى الأخرى شأنها شأن جزيرة سوقطرة.

وأنا أرى أن تعيين ذلك الخلف لابد أن يكون مباشرًا من حكومة صاحبة الجلالة.

فيما يتعلق بشخص الرجل نفسه، يتعين على حكومة صاحبة الجلالة، اختيار رجل يعلو الرجال الآخرين كلهم، وهذا الرجل تحديدًا هو زبير. وزبير هو وحده القادر على حكم السودان، وسوف يوافق عليه كل السودانيين. وسوف يعين ويُعطى بعض الهدايا". وبعد أن حدد الجنرال غوردون الشروط التى سيعين زبير باشا بمقتضاها، استطرد يقول: "لابد أن يكون نفى زبير باشا إلى القاهرة طوال عشر سنين، ووسط كل هذه الأحداث، وكذلك اختلاطه بالأوروبيين، كان له أثر كبير فى شخصية الرجل. إن تعيين زُبير، طبقًا لشروط الواجهة المعنوية لحكومة صاحبة الجلالة، سيعيد التجار الأوروبيين وغيرهم إلى السودان خلال فترة قصيرة. لقد طلبت من ستيوارت أن يعطى رأيه مستقلاً عن رأيى، وذلك من باب تحاشى مسألة الرأى الواحد. إنه رجل من الطراز الأول". وفى ذات الوقت أرسل لى العقيد ستيوارت البرقية التالية: "بالإشارة إلى برقية غوردون بتاريخ اليوم، أرى أن السياسة التى يحث عليها سوف تسهل إلى حد كبير انسحابنا من هذا البلد. أما فيما يتعلق بمسألة ما إذا كان زبير باشا هو الرجل الذى ينبغى تعيينه، فأنا أرى أننا ليست لدينا المعلومات الكافية عن السودان، والتى تمكننا من تشكيل رأى

حول هذه المسألة، يزاد على ذلك أن من سيجرى تعيينه كائنًا من كان سيقبله الناس فترة محددة".

أذكر أن الجنرال غوردون، عندما كان فى القاهرة، عرض مقترحه للاستفادة من خدمات زبير باشا دون ضغط أو تركيز على هذا المقترح. على كل حال، اكتشفت، بعد مضى ثلاثة أسابيع، وبعد أن أتيحت لى فرصة تقدير الموقف فى الخرطوم، وأن الجنرال غوردون كان لا يزال عند رأيه فى مسألة الاستفادة من خدمات زبير باشا، اطمأننت إلى فرضية أن الرجل كان يعبر عن شيء شبيه بالرأى الناضج، وأن الرجل، على العكس مما كان يحدث قبل ذلك، لم يكن مندفعًا أو يقدم مقترحًا طائشًا من وحى اللحظة. وعليه، قررت مساندته، بغية الاستفادة استفادة مثلى من خدماته. على الجانب الآخر، كان واضحًا أن هناك مخاطرة تحيط بمسألة السماح لزبير باشا هو والجنرال غوردون أن يكونا معًا فى الخرطوم. يزاد على ذلك، أن رفيق الجنرال غوردون الحريص العقيد ستيوارت راودته شكوك كثيرة حول استخدام زبير باشا والعمل بنصائحه. وأنا بدورى كنت أثق فى أحكام العقيد ستيوارت، وتمنيت لو أنى أعطيته الوقت الذى طلبه حتى يتمكن من تكوين رأى حول هذا الأمر.

وعليه قمت فى اليوم التاسع عشر من شهر فبراير بعرض برقيتى الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت، المؤرختين ١٨ فبراير، على اللورد جرانفيل مرة أخرى، مبديًا عليهما الملاحظات التالية:-

"فيما يتعلق باختيار سلفه (أى سلف الجنرال غوردون)، فأنا أرى، على حد قول العقيد ستيوارت فى برقيته، أن الأمر لا يحتم اتخاذ قرار بشأن ذلك على الفور، لكنى أعتقد أن زبير باشا هو الرجل الممكن الوحيد. وهو بلا أدنى شك لديه الطاقة والقدرة، وهو صاحب نفوذ محلى كبير.

وفيما يتصل بتجارة الرقيق، فقد ناقشت هـذا الأمـر مـع الجنـرال غوردون عندما كان فى القاهرة، وهو متفق معى تمامًا أن وجـود أو عـدم وجود زبير باشا لن يؤثر على هذا الأمر بصورة أو أخـرى. وأنـا مقتنـع أيضًا، من كثير من الأشياء التى عُرضت علىَّ، أن الجنرال غوردون محـق تمامًا فى اعتقاده أن وجود أو مقام زبير باشا فى مصر قد عدّل من شخصية الرجل تعديلاً كبيرًا. وهو يفهم الآن جيدًا حقيقة القـوة الأوروبيـة، ومـن الأفضل كثيرًا التعامل مع إنسان من هذه النوعية، على التعامل مـع إنسـان شبيه بالمهدى.

وأنا يتحتم على الاعتراض على وجود كل مـن الجنـرال غـوردون وزبير باشا معًا فى الخرطوم. وأرى أنه بعد قيام الجنرال غوردون بإعـداد خطة سحب الحامية وباقى العنصر المصرى، سيكون فى وسـعه مغـادرة الخرطوم، وهنا يمكن أن يستأنف زبير باشا، بعد فترة قصيرة، سـفره مـن القاهرة. كان من بين الأسباب الرئيسية التى جعلتنى أسمح بإجراء مقابلة بين الرجلين، أنى كنت أود معرفة مشاعر زبير باشا تجاه الجنرال غوردون. وأنا لن أخـاطر بأى حال من الأحوال بوضع الجنرال غوردون تحـت سـلطة زبير باشا.

وزبير باشا، إذا ما جرى تعيينه، فسوف يحتم ذلك النص كتابة وبلغـة شديدة الوضوح مدى المساعدة التى يمكن أن يتوقعها من حكومـة صـاحبة الجلالة. وأنا هنا لا أوصى بحتميـة وعـده بالحـصول علـى المـساعدة المعنوية من جانب حكومة صاحبة الجلالة. وهو، فى المقـام الأول، يتعـين إفهامه معنى العبارة، يزاد على ذلك، أنا لا أعتقد أن الرجل سـيعلق أهميـة كبيرة على أى نوع من أنواع المساعدة ما دام هذا النوع ليس ماديا. والأمر متروك لحكومة صاحبة الجلالة فى تقييم تأثير تعيين زبير باشا على الـرأى العام فى إنجلترا، لكن فيما عدا ذلك، أنا لا أرى سببًا يمنـع مـن إعـلانه

حاكمًا للسودان تحت رعاية أو إشراف حكومة صاحبة الجلالة. ويجب أن يوضح له تمامًا أنه يتعين عليه الاعتماد على موارده الخاصة فى المحافظة على وضعه. وأنه قد يتلقى مبلغًا معتدلاً من المال من الحكومة المصرية لكى يبدأ مباشرة عمله، ويجب إفهامه أيضا أن اتصالاته بالحكومة المصرية ينبغى أن تكون من خلال ممثل حكومة صاحبة الجلالة فى القاهرة، حسبما يراه الجنرال غوردون.

وفيما يتعلق بالشروط التفصيلية التى أوردها الجنرال غوردون، أعتقد أنها قد تشكل موضوعًا لمزيد من الدراسة والمناقشة، مع كل من الجنرال غوردون وممثلى السلطة الآخرين هنا. وأنا يغلب علىَّ الشك فى إمكانية الإفادة هنا من هذه الشروط؛ الأرجح أنها لن تدوم مراعاتها طويلا.

وأحب أن أضيف فى ختام كلامى هنا، أنى ليست لدى فكرة عما إذا كان زبير باشا سيقبل أو لا يقبل المنصب المقترح إعطاؤه له هنا".

رد على اللورد جرانفيل فى اليوم الثانى والعشرين بقوله: "ترى حكومة صاحبة الجلالة أن هناك اعتراضات شديدة على تعيين خلف للجنرال غوردون، بناء على سلطة صاحبة الجلالة. الواقع أنه ليست هناك الآن ضرورة للذهاب إلى ما هو أبعد من المقترحات الواردة فى مذكرة الجنرال غوردون بتاريخ اليوم الثالث والعشرين من الشهر الفائت(١)، عن طريق نص خاص بذلك لحكومة البلاد.

على أى حال، فإن الرأى العام فى هذا البلد لن يطيق تعيين زبير باشا".

تسلمت فى هذا اليوم أيضًا مذكرة الجنرال غوردون التى كتبها فى أبى حامد **Abu Hamed** فى اليوم الثامن من شهر فبراير. وعلى الرغم من

(١) راجع المرجع السابق: ص٤٤٢ .

التباين الذى بين هذه المذكرة وبين المقترحات الواردة فى برقيته المؤرخة اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، فقد مكنتنى بصورة أكبر من فهم الخط العام للسياسة التى كان يود غوردون الدفاع عنها ومساندتها. كررت على الجنرال غوردون البرقية التى أرسلها لى اللورد جرانفيل بتاريخ اليوم الثانى والعشرين من شهر فبراير، وأضفت فى ذات الوقت الملاحظات التالية من عندى: "الآراء الواردة فى برقيتك المؤرخة ١٨ فبراير، لا تبدو لى منسجمة مع الآراء الواردة فى رسالتكم المؤرخة ٨ فبراير، التى تلقيتها صباح اليوم، لكن هذا لا يهم. تتمثل الصعوبة الحقيقية فى إيجاد رجل واحد، أو عدة رجال، يتولون حكم البلاد فى المنطقة الواقعة جنوبى وادى حلفا، وبخاصة حكومة الخرطوم نفسها. وفى ضوء الاعتراضات الموجهة من قبل بريطانيا والسائدة فيها، عن عدم الموافقة على زبير باشا، هل يمكنك اقتراح أسماء أخرى؟".

قررت تأجيل مراسلة اللورد جرانفيل إلى ما بعد تسلمى لإجابة الجنرال غوردون على سؤالى. جاءتنى تلك الإجابة فى اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير وكانت على النحو التالى: "بشأن البرقية المؤرخة فى الثالث والعشرين من شهر فبراير والخاصة بالزبير. هذا الاسم يحسم المسألة عندى، وأنا لا أستطيع اقتراح أسماء أخرى. أتباع المهدى وعملاؤه ناشطون فى كل مكان، وليس هناك أى احتمال لتقدم المهدى من الأبّيض. يجب أن لا يغيب عنك أن المهدى سيأتى إلى هنا بعد تنفيذ عملية الجلاء، ولن يجعل مصر تهدأ من خلال عملائه. صحيح أن مهمتى هى الجلاء، وبذل أقصى الجهد من أجل إقامة حكم هادئ. وأنا آمل أن أنفذ المطلب الأول. أما الهدف الثانى فأمر أكثر صعوبة، ويخص مصر أكثر منى. وإذا أردنا لمصر الهدوء فلابد من سحق المهدى، والمهدى لا يحظى بشعبية كبيرة، ومع الوقت والحرص يمكن سحقه. يجب أن لا يغيب عنك أن

الخرطوم إذا ما سقطت فى يد المهدى، فسوف تزداد المشكلة صعوبة؛ ومع ذلك، فإنك سوف تنفذ هذه المهمة، من أجل هدوء مصر. وإذا ما قررت القضاء على المهدى، فسوف يتعين عليك إرسال ١٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى أخرى وإرسال ٢٠٠ فرد من القوات الهندية إلى وادى حلفا، وإرسال ضابط إلى دنقله متظاهرًا بالبحث عن ثكنات للقوات. اترك سواكن ومصوع وحدهما. أكرر أن الجلاء أمر ممكن، لكنك ستحس بأثر ذلك فى مصر، وسوف تضطر إلى الدخول فى أمر أخطر من أجل تأمين سلامة مصر. تدمير المهدى أمر سهل فى الوقت الحالى".

إلى هنا أكون قد وصلت إلى اللحظة التى هى بمثابة نقطة تحول فى بعثة، أو مهمة غوردون. وقد يكون من المستحسن هنا التوقف بعض الشيء حتى أتمكن من تلخيص الموقف بالشكل الذى كان عليه آنئذ.

فى اليوم السادس والعشرين، وهو التاريخ الذى تسلمت فيه البرقية سالفة الذكر، من الجنرال غوردون، كان غوردون قد مضى عليه تسعة وثلاثون يومًا على مغادرته لندن، واحد وثلاثون يومًا على مغادرته القاهرة، وثمانية أيام على وصوله إلى الخرطوم. كان الجنرال غوردون، خلال هذه الفترة، وإذا ما نحينا جانبًا مسألة التفاصيل، التى حدثت فيها تضاربات كثيرة، قد حدد لنفسه ما لا يقل عن خمسة خطوط سياسية، كان بعضها متناقضًا مع بعضه البعض الآخر، فى الوقت الذى كانت الخطوط المتبقية، بحكم عدم اتفاقها مع بعضها، متباينة تمامًا فى بعض ملامحها المهمة.

فى اليوم الثامن عشر من شهر يناير، بدأ غوردون السفر إلى لندن ومعه تعليمات هو الذى أملاها بنفسه. كانت رغبته الوحيدة تتمثل فى حتمية إرساله لمجرد "إعداد تقرير عن أفضل السبل لتنفيذ الجلاء عن السودان من

الداخل". وعبر غوردون عن موافقته الكاملة على سياسة الجلاء. كانت تلك هى المرحلة الأولى والأساسية من أفكار الجنرال غوردون.

كان غوردون، قبل وصوله إلى مصر فى اليوم الرابع والعشرين من شهر يناير، قد غير آراءه الخاصة بطبيعة المهام التى يتعين عليه القيام بها. لم يكن الرجل يود أن يكون مجرد مخبر أو معدا للتقارير. كان يرغب فى أن يعين حاكمًا عاما للسودان، وبحيث تكون له سلطات تنفيذية كاملة. دعم غوردون أفكاره الأصلية باقتراح مفاده أن السودان ينبغى تسليمه "للسلاطين الصغار، الذين كانوا موجودين يوم أن غزا محمد على السودان". كانت تلك هى المرحلة الثانية من آراء الجنرال غوردون.

كتب غوردون، بعد ذلك بخمسة عشر يومًا (أى فى اليوم الثامن من شهر فبراير) من أبى حمد Abu Hamed مذكرة أيد فيها "الجلاء وليس التخلى". وأن الحكومة المصرية "يتعين عليها المحافظة على وضعها وسلطتها فى تعيين الحاكم العام والمديرين، وأن تكون هى بمثابة محكمة الاستئناف العالى". كانت تلك هى المرحلة الثالثة من آراء غوردون.

وبعد ذلك بعشرة أيام (أى فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير) ارتد الجنرال غوردون إلى المبادئ التى أوردها فى مذكرته المؤرخة اليوم الثامن من شهر فبراير، لكن بفارق كبير. تمثل هذا الفارق فى توقف الحكومة المصرية عن إدارة السودان، وأن تتولى الحكومة البريطانية هذه الإدارة. وتقرر أيضا أن تقوم الحكومة البريطانية بتعيين الحاكم العام، الذى تقرر أن، تصاحبه لجنة بريطانية، وأن يحصل على وسام بريطانى. كان زبير باشا هو الرجل الذى أراد له الجنرال غوردون أن يكون حاكمًا عاما للسودان. وكانت تلك هى المرحلة الرابعة من آراء الجنرال غوردون.

علم الجنرال غوردون بعد ذلك بعشرة أيام (أى في اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير)، أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد للموافقة على إرسال زبير باشا إلى السودان، وهنا اقترح الجنرال غوردون "تدمير المهدى وسحقه"، وأنه من باب المساعدة على القيام بهذا العمل يتعين إرسال ٢٠٠ فرد من القوات الهندية إلى وادى حلفا. وكانت تلك هى المرحلة الخامسة من آراء الجنرال غوردون.

وفى غضون تسعة وثلاثين يومًا، كان الجنرال غوردون قد انجرف على شكل مراحل متتالية، بعيدًا عن المقترح الرئيسى الذى كان يحتم عليه إعداد تقرير حول أحوال السودان، وذلك عن طريق دعم ومساندة سياسة "سحق المهدى". وقال إن من السهولة بمكان تدمير المهدى.

مسألة ذهاب الجنرال غوردون فى تفكيره إلى حد أن المهدى يمكن سحقه والقضاء عليه بأية قوة تضعها الحكومة تحت تصرفه أمر لا يمكن تصوره. سيتطلب الأمر استخدام قوات بريطانية أو قوات بريطانية ــ هندية. وكان لابد لغوردون أن يعى ذلك ويعرفه. وبناء على ذلك خطى الجنرال غوردون بعد ذلك بثلاثة أيام خطوة أخرى إلى الأمام؛ فقد تقدم باقتراح (فى اليوم التاسع والعشرين من شهر فبراير) استخدم قوات بريطانية ــ هندية فى فتح طريق سواكن ــ بربر. قال غوردون: إن فتح هذا الطريق "سيؤدى إلى الإحباط الفورى للتمرد". وفى الوقت نفسه تقريبًا (أى فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير)، أصدر غوردون إعلانًا قال فيه إنه نصح الناس بالعدول عن التمرد، لكنه أضاف، "عندما وجدت أن نصحى لم يكن له تأثير على الناس، اضطرنى ذلك إلى استعمال إجراءات قاسية، مما أدى إلى أن أصبحت القوات البريطانية فى طريقها الآن إلى الخرطوم".

يقول السيد إجمونت هيك[1]: "التصريح بأن القوات البريطانية في طريقها إلى الخرطوم، أمر يطول شرحه بطبيعة الحال. والأرجح أن هذا التصريح يمكن عزوه إلى حقيقة أن غوردون كان قد سمع أن القوات البريطانية كانت تتقدم على طريق سواكن ــ بربر". هذا التفسير غير كاف تمامًا. والسبب في ذلك، أن الاتصال التلغرافي بين الخرطوم والقاهرة كان مفتوحًا في ذلك الوقت. لم يكن هناك أسهل من أن يسألني غوردون عن صحة مثل هذه الشائعات ــ بفرض أن هناك البعض منها ــ وكنت سأرد عليه على الفور بالنفي. من الواضح أن الجنرال غوردون أدلى بهذا التصريح عن قوات بريطانية في طريقها إلى الخرطوم، وهو يعرف أن هذا الكلام لا أساس له من الصحة. يبدو أنه كان يود إحداث تأثير معنوي على السكان. وأنا لن أناقش هنا، ما إذا كان التصريح الذي أدلى به غوردون له ما يبرره، من وجهة النظر المعنوية، في ظل الظروف التي وجد غوردون نفسه فيها. حاول الكثيرون من القادة العسكريين، قبل غوردون، اللجوء إلى استعمال خدع ومراوغات مختلفة الأوصاف، ظنا منهم أن ذلك كان أمرًا محتومًا عليهم. من وجهة نظر استغلال الظروف، يبدو أن الجنرال غوردون ارتكب شيئًا من الخطأ. إذ كان مؤكدًا أن الناس سيكتشفون خلال وقت قصير، أنه لا توجد قوات بريطانية في طريقها إلى الخرطوم. وبذلك، يخسر غوردون مصداقيته. واقع الأمر، أنه عندما تقدمت حملة اللورد ولسلي بعد ذلك، فإن خبر وصولها لم يحظ بمصداقية حقيقية.

كان طبيعيًا أن تندهش الحكومة البريطانية للتغيرات السريعة التي طرأت على أفكار الجنرال غوردون. وقد اختلط ذلك الاندهاش بشيء من الذعر؛ نظرًا لأن وكيل الحكومة الطائش، كان يقودها على طريق يمكن أن

(١) راجع كتاب "قصة غوردون الصيني" ص ٨٢- ١٥٣.

يؤدى بكل تأكيد إلى تدخل بريطانى مسلح فى السودان. كان من رأى الحكومة فى ذلك الوقت، تجنب أى شكل من أشكال هذا التدخل. قال السيد/ جلادستون فى معرض حديثه فى مجلس العموم فى اليوم الثالث والعشرين من العام ١٨٨٥: "عندما غادر الجنرال غوردون هذه البلاد، وعندما وصل إلى مصر، أعلن- وأنا ليس لدى شك مطلقًا فى ذلك- أنه لن تُستخدم قوة بريطانية فى إسناد مهمته". هذه العبارة صحيحة بلا أى نقاش.

تحتوى الرسالة التالية، التى وردتنى من اللورد نورثبروك **Northbrook**، والمؤرخة اليوم التاسع والعشرين من شهر فبراير، على وصف دقيق، للمصاعب التى كانت موجودة فى ذلك الوقت، الأمر الذى جعلنى أوردها كاملة هنا:-

يا لهذا الغوردون من إنسان غريب، ويا له من إنسان سريع التغيير لآرائه!

١- يتحتم إرسال زبير إلى قبرص قبل وصول غوردون إلى مصر.

٢- يتحتم أن يكون زبير حاكمًا للخرطوم.

١- المهدى رجل طيب حنون، يتعين أن يقوم غوردون بزيارته فى هدوء ويسوى معه الأمور.

٢- يتعين أن يصبح المهدى أميرًا على كُردفان.

٣- لابد من سحق المهدى والقضاء عليه.

١- يتعين فتح طريق سواكن ـ بربر، ويتعين وضع قبيله الهادندوا Hadendowa تحت رئاسة قبائل أخرى[1].

---

(١) ورد هذا المقترح فى مذكرة غير مؤرخة أُرسلت إلىَّ من الجنرال غوردون، وتسلمتها فى اليوم الرابع من شهر فبراير من العام ١٨٨٤. راجع "مصر"، العدد ١٢ من العام ١٨٨٤ ص ٦١.

٢- تترك سواكن لحالها[١].

لماذا يتعين الوثوق بالزبير؟ إن سوابق الرجل تعد شواهد على ذلك. ولماذا يتعين عليه معارضة المهدى؟ والمفترض أنه صاحب اليد العليا فى هذا التمرد. ولماذا يتعين عليه حماية مصر؟ هو يعرف ضعفها، ولذلك سيكون عدوها اللدود[٢]. لماذا نقطع بأنه يحبنا؟ قد يكون عندك من الأسباب أنت وغوردون ما يجعلكما تحبان الرجل، لكنى أتمنى أن تفصحا عن هذه الأسباب. الناس هنا غير ميالين إلى زبير، والسبب ببساطة هو أن تعيين هذا الرجل سيكون مكروهًا من كل المهتمين بتاريخ السودان، أو المهتمين بوقف تجارة الرقيق. لكن هذه المسألة، إذا ما نظرنا إليها من مصلحة مصر الحقيقة، أجد أن الحجج والاحتمالات المضادة بحاجة إلى قدر كبير من إمعان النظر والتدقيق.

لابد من "سحق المهدى". يبدو أن هذا هو رأى غوردون حاليًا. لكنه لا يقدم الأسباب المبررة لذلك، وهذا يتناقض تمامًا مع سياستنا فى هذا الأمر وإلى الآن. واقع الأمر أن برقيته لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن مشروع شريف باشا الخاص بالاحتفاظ بالخرطوم، والذى خرج بسببه من الوزارة.

---

(١) عندما كان الجنرال غوردون فى القاهرة، كان يود سحب كل حامية سواكن، باستثناء ١٥٠ فرد. وأظن أن هذه المسألة لابد وأن تكون جرت مناقشتها بين الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت بعد وصولهما إلى الخرطوم، والسبب فى ذلك أنه فى اليوم الرابع من شهر مارس كتب لي العقيد ستيوارت يقول: "أنا على ثقة من أن الحكومة لن تخطئ عندما تعمل بنصيحة سحب القوات من سواكن؛ وسيكون ذلك ضارا ومسيئا إلينا".

(٢) ربما يكون اللورد نورثبروك، قد اقتبس عن غوردون من باب التأييد لوجهة النظر هذه. كان الجنرال غوردون، عندما جندت أنا فى شهر ديسمبر من العام ١٨٨٣ فكرة إرسال زبير باشا إلى سواكن، كتب يقول: "سيفلح زبير فى الوقوع فى الأسر، وبذلك يترأس التمرد". ـــ راجع "أحداث... إلخ، ص٣١٤.

قد تكون الأمور على حال يتطلب شيئًا من التغيير، لكنى لا يمكننى القول إنى واثق من آراء غوردون التى يجرى التعبير عنها بصورة متعجلة وتتغير بصورة مستمرة، مما يقنعنى، دون إبداء المزيد من الأسباب أننا جميعًا كنا مخطئين فى شهر يناير الماضى.

إذا كانت الحركة الدينية خطيرة إلى الحد الذى يدعو إلى "سحق المهدى" من أجل سلامة مصر، فكيف يمكن أن يتأتى ذلك؟ من جانبى، أنا لا أرى سوى طريق واحد، وهو جعل مسلم يواجه مسلمًا آخر، ثم نحاول إقناع التركى(*) Turk بالقيام بهذا العمل. وضع التركى فى مواجهة عربى، وبذلك يمكن أن يتحول الأمر إلى مسألة خطيرة.

التوسل والتضرع لا يعنيان أننا لسنا واثقين بك؛ نظرًا لترددنا فى اتخاذ قرارات خطيرة بشأن أحداث تغيير جوهرى فى السياسة، دون إمعان النظر فى هذه القرارات، وبدون المزيد من الدوافع التى يمكن أن نبنى عليها حكمنا، وفيما يتعلق بغوردون نفسه فأنا أثق بحكمة تصرفه ــ لكن هذه الحكمة قليلة فيما يتعلق بثباته فى المجلس.

من المؤكد أن لدينا عملاً بالغ الصعوبة يتعين علينا القيام به معًا، وأنا على يقين من أن هذا العمل يحتاج إلى قدر كبير من الثبات.

قبل أن يمضى على وصول الجنرال غوردون إلى الخرطوم وقت طويل، كانت روحه القتالية قد تملكته تمامًا. وهو بصفته جنديًا لا يمكن أن يطيق فكرة التراجع أمام المهدى. يزاد على ذلك، أنه بصفته أوروبيًّا متحضرًا، فقد تراجع أمام الفكرة التى مفادها أن البلد الذى جرى فيه بذر بذور النظام يجب أن يرتد إلى الهمجية. وقد أبرق لى فى اليوم الحادى عشر

(*) المقصود بالتركى هنا هو "السلطان".

من شهر أبريل من العام ١٨٨٤[١]: "بعد أن قمت بزيارة المدارس، والورش... إلخ، وجدت أن من المؤسف التفكير فى تدمير هذه الأشياء بأيدى مجموعة ضعيفة واهنة من الدراويش". كان الرجل يود "سحق المهدى"، وكان طبيعيا أن يقوم بذلك فعلا، لكنه عندما تبنى هذا الموقف، الذى يحتم التورط فى تدخل عسكرى بريطانى فى السودان، يكون قد ابتعد عن جوهر تعليماته. لقد أُرسل لتنفيذ الجلاء عن السودان. وهناك جزء فرعى من تعليمات غوردون ـ وأنا هنا أنظر إلى روح هذه التعليمات وليس إلى نصها الحرفى- وأن يترك وراءه إن أمكن، حكومة جيدة، لا تشكل تهديدًا لمصر. ومن الصعب فهم الطريقة أو الكيفية التى يمكن أن تكون قد دفعته إلى تقديم مقترح شن الحرب على المهدى بواسطة قوات بريطانية طبقًا لهذه التعليمات.

لم أتسلم مذكرة الجنرال غوردون المؤرخة اليوم الثامن من شهر فبراير، والتى كتبها من أبى حامد Abu Hamed إلا فى اليوم الثالث والعشرين من الشهر نفسه، وعندها فهمت تمامًا البرقية التى أرسلها لى الجنرال غوردون فى اليوم الثامن عشر من فبراير، من الخرطوم، والتى اقترح فيها استخدام خدمات زبير باشا. وهنا بدأت التفكير فى ذلك الذى يريده بحق الجنرال غوردون. وضعت جانبًا كل المتناقضات الصغيرة التى فى مقترحاته. وكنت أرى أن اقتراحه "بسحق المهدى" غير جدير بالمناقشة. هذه المسألة لن تكون عملية تمامًا بدون استخدام القوات البريطانية، وهذه سياسة ترفض الحكومة البريطانية استخدامها رفضًا باتًا. ومع ذلك، ظهر لى أن متناقضات الجنرال غوردون ترتكز على الرشد والتعقل. لقد تمنى، فيما ورد فى مذكرته المؤرخة اليوم الثامن من شهر فبراير، أن يدافع عن سياسة "الجلاء وليس التخلى عن السودان". أما سياسة تنصيب السلاطين المحليين،

---

(١) لم أتلق هذه البرقية إلا بعد يوم ٢٦ مارس من العام ١٨٩٠ .

التى عرضها فى القاهرة؛ فهذه السياسة كانت مستحيلة التنفيذ، لا من حيث إنها كانت سياسة خاطئة من حيث المبدأ، وإنما لعدم وجود سلاطين محليين يمكن تنصيبهم. تمنى، غوردون، تنفيذ المبدأ نفسه، لكن بطريقة مختلفة عن الطريقة المقترحة أصلاً. كان هناك رجل واحد، زبير باشا، يجب تنصيبه، ويتولى حكم الأجزاء الكبيرة من السودان؛ وأن يكون هذا الرجل، على علاقة وثيقة بالحكومة المصرية. وهذا بحد ذاته يعد خروجًا خطيرًا على سياسة كتابة التقارير، التى جرى الموافقة عليها فى لندن، يزاد على ذلك، أن هذه السياسة لم تكن خروجًا خطيرًا، وإنما تعديلاً للسياسة التى جرى تجسيدها فى التعليمات التى صدرت للجنرال غوردون فى القاهرة. بعد ذلك بحوالى عامين كتب لى اللورد نورثبروك يقول: "رأيى فى أسباب الفشل هو أن غوردون بدلاً من أن يفعل ذلك الذى رغبنا نحن فيه، وهو سحب حامية الخرطوم، راح يتحرق شوقًا إلى وهم عمل الترتيبات اللازمة لإقامة حكومة مستقرة فى بلد، لا يمكن أن يستقر حاله إلا عن طريق الاحتلال بالقوة لفترة طويلة وربما إلى الأبد. قد يكون هذا الرأى صائبًا ـــ لكنه بدا لى فى ذلك الوقت، أن الأسلم هو إقامة "دولة حاجزة" فى السودان، وأن تكون لها العلاقة نفسها مع مصر، كما هو حال العلاقة بين أفغانستان والهند البريطانية. كنت أرى أن هذه السياسة جديرة بالتجريب، وعلى حد ما توصلت إليه من كلام الجنرال غوردون، كان من رأيه، أنه على الرغم من ضخامة المصاعب التى تواجه تنفيذ هذه السياسة، فإنها ليس من المستحيل التغلب عليها.

وبعد أن اختمر هذا الرأى فى ذهنى، قمت فى اليوم الثامن والعشرين من شهر فبراير، بعرض برقية الجنرال غوردون مرة ثانية، على اللورد جرانفيل، وأضفت إليها الملاحظات التالية:-

"سوف أقدم لسيادتكم مرئياتى عن نقاط النقاش الرئيسية، بعد أن قمت بدراسة مختلف المقترحات المقدمة من الجنرال غوردون دراسة مستفيضة.

من الواضح أن هناك تناقضات كثيرة فى هذه المقترحات؛ يجب عدم تعليق أهمية كبيرة على التفاصيل. لكنى أعود من جديد وألفت انتباه حكومة صاحبة الجلالة إلى مسألة المبدأ الذى أثاره الجنرال غوردون.

"يمكن اللجوء إلى واحد من بديلين ـ البديل الأول، هو الجلاء تمامًا عن السودان، وعدم محاولة إقامة حكومة دائمة هناك قبل مغادرة البلاد؛ والبديل الثانى، بذل كل الجهود الممكنة التى تسمح بها الظروف الحالية، بتشكيل حكومة تحل محل الإدارة المصرية السابقة.

"من الواضح أن الجنرال غوردون يحبذ البديل الثانى من هذين البديلين. وأنا أوافقه تمامًا على ذلك. صحيح أن المحاولة قد لا تنجح، لكننى مقتنع بحتمية القيام بهذه المحاولة. ونحن إذا ما سمحنا للفوضى أن تعم جنوب وادى حلفا، فإن ذلك سيكون عملاً خطيرًا، من وجهات النظر المختلفة سواء أكانت سياسية، أم عسكرية أو مالية. وسوف تنشأ هذه الفوضى عقب رحيل الجنرال غوردون، اللهم إلا إذا اتخذت بعض الإجراءات لوقف حدوث مثل هذه الفوضى.

فيما يتصل برغبة حكومة صاحبة الجلالة عدم الذهاب إلى ما هو أبعد من خطة الجنرال غوردون، كما هى واردة فى مذكرته المؤرخة اليوم الثالث والعشرين من الشهر الماضى، أود الإشارة إلى أن غوردون كان يود تقديم مخطط مبدئى للخط السياسى العام الذى ينبغى السير عليه. يضاف إلى ذلك، أن غوردون فى هذه المذكرة يشير إشارة محددة إلى صعوبة توفير حكام للخرطوم، ودنقله، والمناطق الأخرى، التى لا توجد بها عائلات قديمة يمكن استدعاؤها للسلطة.

واضح أن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكنها تقديم المساعدة المعنوية أو المادية لمن سيخلف الجنرال غوردون فى منصب حاكم السودان، لكن

مسألة ما إذا كان هذا الخلف، ستقوم أولاً تقوم حكومة صاحبة الجلالة بتعيينه، لا تعلق عليها أهمية كبيرة.

وبغض النظر عن كل ما يقال على العكس من ذلك، فإن حكومة صاحبة الجلالة لابد أن تكون فى واقع الأمر مسئولة عن كل الترتيبات التى تجرى حاليًا من أجل السودان، وأنا لا أعتقد أننا يجب أن نتنصل من هذه المسئولية.

وعليه، إذا كانت حكومة صاحبة الجلالة غير راغبة فى تحمل أية مسئولية فى هذا الأمر، فإنها يجب أن تعطى حرية العمل المطلق للجنرال غوردون هو وحكومة الخديوى ليفعلا ما يجدا أنه هو الأنسب.

وأنا لا أشكك فى أن أنسب الطرق الذى ينبغى السير فيه. يجب السماح بأن يحل زبير باشا محل الجنرال غوردون، وينبغى أن يحصل على مبلغ من المال، كيما يبدأ مهمته، وأن يحصل أيضًا على إعانة سنوية تقدر بحوالى ٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، خلال السنوات الخمس الأولى، حتى يمكن الاعتماد على سلوكه الطيب. سيتمكن زبير باشا، عن طريق هذا المبلغ، من الاحتفاظ بجيش معتدل الحجم، وأن الموضوع كله سيكون اقتصاديًا عند الحكومة المصرية.

تتمثل المشكلة الرئيسية فى اختيار الرجل المطلوب لهذا المنصب. لا جدوى من إرسال أحد لا يكون له نفوذ على المستوى المحلى. هناك اعتراضات محددة على زبير باشا، لكنى أعتقد أن هذه الاعتراضات تعلق عليها أهمية كبيرة، أو بالأحرى هى ثقيلة الوزن؛ وأعتقد أيضًا أن الجنرال غوردون محق تمامًا عندما يقول: إن زبير باشا هو الرجل الممكن الوحيد، وأنا لا أوصى بغير هذا الرجل، كما أن نوبار باشا يؤيده ويوصى به تماما.

وحكومة صاحبة الجلالة هى القادرة على قياس أهمية الرأى العام فى إنجلترا، لكنى أستطيع القول: إن أية محاولة لتسوية المسائل المصرية فى ضوء الشعور الشعبى الإنجليزى البسيط، يمكن أن تؤدى بالتأكيد إلى حدوث أضرار، وهنا، كما هو الحال فى الحالات الأخرى، قد يكون الأفضل هو العمل بنصيحة السلطات الميدانية المسئولة".

رد اللورد جرانفيل على برقيتى فى اليوم الأول من شهر مارس: "تلقيت برقيتك المؤرخة اليوم الثالث والعشرين من الشهر الفائت، والتى أبلغتنى فيها بمرئيات الجنرال غوردون بخصوص المقترحات المقدمة منه حول وضع زبير باشا فى موضع السلطة فى الخرطوم.

ترغب حكومة صاحب الجلالة فى الحصول على المزيد من المعلومات حول مدى ضرورة تعيين خلف للجنرال غوردون، وتثق الحكومة ببقائه فترة أطول فى الخرطوم بعد مغادرة الجنرال غوردون.

إذا كان لابد من ترتيب هذا الأمر بصورة عاجلة، فإن حكومة صاحبة الجلالة ستأخذ بعين اعتبارها آراءك فى الشخص المناسب لهذا المنصب.

ترى حكومة صاحبة الجلالة، فى ذات الوقت، أنه قد يكون من المفيد لها الحصول على موافقة السلطان". وقمت بعرض هذه البرقية على الجنرال غوردون.

كتب لى اللورد جرانفيل رسالة خاصة، فى اليوم التاسع والعشرين من شهر فبراير، يوضح فيها مرئيات الحكومة فى ذلك الوقت الذى أرسلت فيه هذه البرقية. قال: "أرجو أن لا تشك فى ثقتنا الكاملة بك، لكن وكما أن الظروف تضطرك، بشكل طبيعى، فى بعض الأحيان إلى تغيير الرأى الذى سبق إبداؤه، فى ظل ظروف مختلفة، فإننا نود رأيك قبل اتخاذ القرار النهائى. لقد انعقد مجلس الوزراء، وعلى الرغم من وجود قدر كبير من

التردد، حول مسألة إجبارنا للرد على الفور وبصورة محددة بشأن الزبير، فلقد آثرنا الأخذ برأيك وبرأى غوردون ورأى نوبار باشا. وأنت إذا ما كنت مصرًا على ذلك فسوف نأخذ هذا الرأى فى حسباننا تمامًا. لقد اندهش مجلس الوزراء لذلك الذى بدا وكأنه تغيير أساسى فى مسألة الانسحاب من السودان. وأنا أفهم أن ردك يوحى بأنك لا تقترح وجود حكومة مصرية تدير السودان وقوات هذه الحكومة مبعثرة فى الصحراء، وأن الاقتراح الوحيد هو أنه لابد من تعيين فرد براتب كبير ليحكم البلاد بقدر ما يسعه الجهد، وأن يكون ذلك بشكل ودى مع مصر. لكن ذلك يثير أيضًا بعض الاعتبارات. فيما يتصل بالشخص، أنا لا أشك أن زبير هو الرجل الوحيد القوى القادر على التعامل مع المهدى. لكن هل تضمن أن الدخل الرسمى سيكون كافيًا لرشوته كيما يحول بينه وبين القيام بأعماله الجشعة السابقة، أو حتى بانضمامه إلى المهدى؟".

كان واضحًا أنه ليس بإمكانى إعطاء أى ضمان من قبيل الضمان الذى طلبه اللورد جرانفيل. وكما سبق أن قلت: فإن موقف الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالشئون المصرية كان موقفًا سلبيا ومفرطًا فى الانتقاد. كانت الاعتراضات على اتخاذ أى مسار من المسارات واضحة للعيان. يضاف إلى ذلك، أن تلك الانتقادات سُمح لها بأن تسود وتنتشر. لكن نظرًا لعدم انتهاج الحكومة سياسة جديدة فقد أصبحت هى بطلة الظروف. كتب لى اللورد جرانفيل فى اليوم الثامن عشر من شهر أبريل من العام ١٨٨٤ يقول: "لقد تمثل سوء الطالع خلال العامين الماضيين فى أننا لم يكن أمامنا سوى خيارات سيئة، كى نختار من بينها. كان المعارضون لكل ما اتفق عليه واثقين تمام الثقة من الإفادة إلى أبعد حد ممكن من سوء الطالع هذا".

فى الفترة ما بين تسلمى لبرقية الجنرال غـوردون المؤرخـة اليـوم السادس والعشرين من شهر فبراير[١]، ورد اللورد جرانفيل المـؤرخ اليـوم الأول من شهر مارس[٢]، أرسل الجنرال غوردون عددًا كبيرًا من البرقيات. لم أتمكن من فهم ذلك الذى كان يريده الجنرال غوردون، يزاد على ذلـك أن لغة هذه البرقيات جعلتنى أصل إلى نتيجة مفادها أن الرجل كان يقدم عـددًا من المقترحات الخاصة بمسائل السياسة العامة دونما ترو أو إمعان النظـر. وعليه أبرقت إليه فى اليوم الثانى من شهر مارس: "أنا أود مساعدتك ودعمك بكل الطرق الممكنة، لكني أجد صعوبة جمَّة فى فهم ما تريد، وأنـا أرى أن الأفضل هو أن تعيد دراسة المسألة بعناية وتأن، ثم تحدد لى فى برقية واحدة ذلك الذى توصى به حتى أتمكن، إذا ما دعت الضرورة، إلى الحصول على تعليمات حكومة صاحبة الجلالة". وأضفت أيضًا مزيدًا من الملاحظات لجذب الانتباه إلى النقاط الرئيسية التى بحاجة إلى إعـادة النظـر، والمزيـد مـن الدراسة.

أرسلت فى الوقت نفسه (اليوم الثانى من شهر مارس) البرقية التاليـة إلى العقيد ستيوارت: "خاص. فيما يتعلق ببرقيتى الطويلة التى أرسلتها إلـى غوردون، أستميحك أن تجعله يفهم أن هدفى الوحيد، هو مساعدته إلى أبعـد حد ممكن، لكن مسألة تسلمى بصورة مستمرة رسائل متضاربة إلى حد مـا تزيد من مصاعبى، إضافة إلى أن هذه البرقيات تكون مكتوبة مـن وحـى اللحظة عن مسائل السياسة. وما أريد له أن يفعله هو أن يدرس المسألة كلها دراسة متأنية ودقيقة، ثم يبلغنى بعد ذلك بما يراه وبما يوصى به ويحبذه. وأنا

---

(١) راجع صفحة ٤٨٧ النص الإنجليزى.

(٢) راجع صفحة ٤٩٧ النص الإنجليزى.

فى الوقت الحالى، وبنية صادقة تمامًا، لا أستطيع مساعدته؛ نظرًا لأنى لا أفهم بوضوح ذلك الذى يريده غوردون"(١).

كنت قبل إرسال هذه البرقية إلى العقيد ستيوارت، قد أرسلت البرقية التالية بتاريخ اليوم التاسع والعشرين من شهر فبراير إلى اللورد جرانفيل: "لقد تلقيت مجموعة من البرقيات الجديدة من غوردون. أقوال الرجل ومقترحاته محيرة ومتناقضة بشكل مؤسف. وأنا لا أقصد بذلك أنى لم أعد أثق بغوردون. الأمر ليس على هذه الشاكلة، لكنى عندما أتعامل مع برقياته ومقترحاته أجد من الصعب فى معظم الأحيان، الوصول إلى ما هو جدير بالاهتمام فى تلك المقترحات، وما هو غير جدير أيضًا. وأنا لا أجد طائلاً من وراء تحويل كل ما يرسله إلى الوطن طلبًا للتعليمات، وسبب ذلك أن المشقة عليك ستكون أكثر مما هى علىّ. وأنا أرى، أن الأفضل، بشكل عام أن تخولنى سلطة كاملة أفعل بمقتضاها ما أراه هو الأنسب. وأنا أفهم جيدًا

---

(١) عندما تسلم العقيد ستيوارت هذه البرقية (فى اليوم الرابع من شهر مارس)، كتب يقول: "أنا متعاطف معك فى مسألة كثرة عدد البرقيات التى تتلقاها، واستطراداتها الخارجة عن الموضوع. وقد درج غوردون على الإبراق بكل فكرة من الأفكار التى تعن له. وليس هناك جدوى من محاولة إثنائه عن ذلك. لو كنت فى مكانك، لحتم ذلك على الانتظار أيامًا قلائل قبل البت فى الأمر، اللهم إلا إذا كان الأمر واضحًا بشكل لا لبث فيه.

كانت الأمور ملحة إلى حد أنى عجزت عن العمل بنصيحة العقيد ستيوارت "الانتظار أيامًا قلائل قبل البت فى الأمر". لكني نادرًا ما كنت أتخذ أى قرار بشأن أية برقية من برقيات غوردون، فور تسلمى لها. لقد اعتدت على وجود مجموعة من هذه البرقيات، تنتظرنى عندما أبدأ عملى فى الصباح. ودرجت على تجنيب هذه البرقيات، إلى فترة ما بعد الظهر، وهو الوقت الذى يصلنى فيه أيضًا المزيد من هذه البرقيات. ودرجت أيضًا على مقارنة البرقيات المختلفة، محاولاً أن أستخلص منها ذلك الذى يريده الجنرال غوردون، ثم أروح بعد ذلك أفكر فيما يمكن عمله لتلبية رغبات هذا الرجل".

سياسة حكومة صاحبة الجلالة، ويمكنك الوثوق من أنى لن أفعل ما هو نقيض أو عكس لهذه السياسة، لكنى بطبيعة الحال، أعمل ذلك إذا ما أحسست بحصولى على الثقة الكاملة لحكومة صاحبة الجلالة. وعلى أى حال، أنا أريد ردًا حول موضوع الزبير باعتباره موضوعًا أساسيا". ورد اللورد جرانفيل على هذه البرقية فى اليوم الثانى من شهر مارس: "أنا لست مندهشًا من رسالتك الخاصة. نحن نثق بك تمامًا ونترك لك حرية الخيار التى تطلبها. وعندما يسمح وقتك، نود أن نعرف أسبابك".

وصلتنى رسائل عدة من الجنرال غوردون ردا على برقيتى المؤرخة اليوم الثانى من شهر مارس. أنا لست هنا بحاجة إلى الإتيان على هذه البرقيات كلها؛ إذ إنها كلها تهدف إلى التأكيد على الجلاء التدريجى عن السودان، بما فى ذلك الخرطوم؛ وأن الفوضى ستعم السودان بعد الجلاء؛ وقد قال غوردون عن هذه الفوضى: "لن أشغل نفسى بها"؛ وقال أيضًا إن السحب العاجل للموظفين المصريين جميعهم قد يكون أمرًا مستحيلاً. وركز الجنرال غوردون بشدة على ضرورة إرسال زبير باشا إلى الخرطوم على وجه السرعة، وقال أيضًا: "الربط بين وجود زبير باشا وأنا فى الخرطوم أمر ضرورى جدًا لنجاح المهمة، وأرجوك أنت واللورد جرانفيل أن تصدقا اقتناعى الأكيد بأنه ليس هناك أى احتمال بالشك فى التشاجر فيما بيننا، وسبب ذلك أن زبير سيكون عارفًا بأن الإعانة التى سيحصل عليها مربوطة بسلامتى. إن أردنا عمل شيء طيب فلابد أن نكون معًا، وأن يتم ذلك فورًا وبلا تأخير... أرجوك، أن لا تخاف من إيذاء الزبير لى.... الأمور ليست خطيرة على الرغم من أنها قد تصبح كذلك إذا ما جرى تأخير إرسال زبير باشا إلى السودان. يتمثل ضعفى فى كونى أجنبيا، ومسيحيا ومسالما؛ والإساءة يمكن منعها بطريقة واحدة فقط هى إرسال زبير باشا إلى السودان.

ليتك تسأل ستيوارت عن أى موضوع تريده، وبلا أى تردد، وبذلك يمكنك الوقوف على مرئياته بعيدًا عن مرئياتى. سأكون سعيدًا بذلك".

حث الجنرال غوردون أيضًا على فتح الطريق بين بربر وسواكن. كان الجنرال يود إرسال ٢٠٠ من القوات البريطانية إلى وادى حلفا. قال: "أنا لست بحاجة إلى العدو ولكنى بحاجة إلى النفوذ؛ أنا على يقين من أن التمرد سوف ينهار إذا ما استطعت القول: إن القوات البريطانية تقف خلفى".

تلقيت فى الوقت نفسه البرقية التالية من العقيد ستيوارت المؤرخة اليوم الرابع من شهر مارس: "تتمثل فى الوقت الحالى، رغبة الجنرال غوردون الشديدة، فى إرسال الزبير إلى هنا بأقصى سرعة ممكنة. وأسباب الجنرال غوردون فى ذلك هى: أن الزبير هو الرجل الوحيد الذى لديه نفوذ كاف يمكنه من توحيد البلد، لفترة من الوقت، تحت أى ظرف من الظروف بعد الجلاء. وكون زبير باشا بين الشايقية Shaggieh غير النظاميين، سيمكنه من الوصول إلى مصادر معلوماتية ومصادر اتخاذ القرار، الموصدة فى وجوهنا. سيكون زبير من المعارضين للمهدى، وأنا أوافق على ما يقوله غوردون. يبدو واضحًا لى أن من المستحيل علينا ترك هذا البلد دون أن نترك وراءنا شكلاً من أشكال الحكم المستقر، يمكن أن يدوم، فى أضعف الأحوال، فترة من الوقت، كما أن زبير باشا هو الرجل الوحيد الذى يمكن أن يضمن ذلك. يضاف إلى ذلك أيضًا أننا يتعين علينا سحب الحاميات المحاصرة فى كل من سنار والأماكن الأخرى، وهنا يمكن أن يساعد زبير فى هذه العملية مساعدة كبيرة. تتمثل الاعتراضات الرئيسية على الزبير فى سمعته السيئة باعتباره من تجار العبيد من ناحية وعدائه للجنرال غوردون من ناحية أخرى. وفيما يتصل بسوء سمعته بسبب تجارة الرقيق، فإنها يمكن الدفاع عنها بحجة أنه ليس هناك بديل آخر سوى الضم إلى بريطانيا

أو الفوضى. وفيما يتصل بعداء زبير لغوردون، فإن اتخاذ إجراءات احترازية، مثل جعل الإعانة من خلال الجنرال غوردون، يمكن فى رأيى، أن يجعل الزبير يتبين أن مصالحه تكمن فى العمل مع الجنرال غوردون.

"وقد جاءت الإجراءات الثانوية التى اقترحها الجنرال غوردون للمساعدة على عملية الجلاء على النحو التالى: بعد أن يجرى فتح طريق بربر ـ سواكن، يجب إرسال قوة صغيرة من الخيالة البريطانيين إلى وادى حلفا. هذه الإجراءات التى ستوضح أن هناك قوات تحت تصرفنا، سوف تساعدنا فى التفاوض مع المتمردين، وتسرّع من عملية الجلاء. وأنا أؤكد لك أنه ليس هناك أحد يود مغادرة هذا البلد على وجه السرعة، أكثر من الجنرال غوردون نفسه وأنا معه أيضًا، وأؤكد أيضًا أنه ليس هناك أحد يوافق على سياسة الجلاء أكثر منا نحن الاثنين. على كل حال، فأنا أرى أنه إذا لم يجر إرسال زبير إلى السودان. سيقل احتمال تنفيذ هذه السياسة، وكل يوم يمر علينا هنا، يجدنا أكثر حزمًا فى هذا البلد، ويجعلنا نتحمل مسئوليات تجاه الناس، وهذا أمر لا يمكن إغفاله" [1].

---

(١) تشكل رسائل العقيد ستيوارت الخاصة، مؤشرًا إضافيا على مرئيات الرجل فى ذلك الوقت. كتب إلىَّ العقيد ستيوارت فى اليوم الأول من شهر مارس يقول: "فيما يتصل بمستقبل هذا البلد، فإن مسألة اختيار حاكم له، تبدو لى وكأنها تقع، فيما بين الزبير والمهدى، وأنا على المستوى السياسى والاجتماعى ينبغى علىَّ إيثار الأول منهما. مسألة وجود حاكم دينى فى السودان يمكن أن تكون نقيصة كبيرة لنا فى مصر، ناهيك عن النتائج المحتملة التى يمكن أن يسفر ذلك عنها فى العالم العربى. ونحن إذا ما استطعنا تنصيب زبير حاكمًا هنا، وأعطيناه شيئًا يمكن أن يبدأ به، يمكن لنا بعد ذلك ترك الأمور ينفرط عقدها، ونتصرف بعد ذلك على أساس من المبدأ الداروينى الذى يقول: "البقاء للأصلح"..... يبدو لى أن أكثر الناس الذين سيعانون هنا من عملية الانسحاب الحكومى، هم التجار العرب الأثرياء واليونانيون. وأنا لا يمكن أن أقطع أنى متعاطف مع أى من هاتين الطبقتين، وأنا ينبغى أن أرفض إنفاق الأموال=

إلى يومنا هذا، كنت أضغط على الحكومة البريطانية للسماح لزبير باشا بأن يخلف الجنرال غوردون في الخرطوم، لكني كنت أعارض فكرة إرساله إلى هناك على وجه السرعة. كان لدى سببان لهذا التحفظ. أولهما: تخوفي من مسألة عداء زبير باشا القديم للجنرال غوردون، وأنها يمكن أن تنزل الخطر بحياة الأخير. ثانيهما: أنني كنت أثق كثيرًا بسداد رأى العقيد ستيوارت، أكثر من ثقتي برئيسه. كان العقيد ستيوارت حتى اليوم الرابع من شهر مارس، مترددًا في مسألة الرغبة في استخدام زبير باشا. فقد جعلتني البرقيات التي سبق الإشارة إليها، أعيد النظر في التوصيات التي سبق أن وصّيت بها، كان واضحًا أيضًا أن الموقف في الخرطوم أصبح حرجًا تمامًا.

=البريطانية لدعم هاتين الطبقتين. وأرى أن نتركهما لحال سبيلهما، وأن يخرجا من هذه الورطة بطريقتهما الخاصة. يضاف إلى ذلك أن القرويين هم والقبائل البدوية لهم تنظيم خاص بهما، مستقل عن أية حكومة من الحكومات. والقرويون والقبائل البدوية يمكن أن يتناحروا فيما بينهما، لكن هذه مسألة خاصة بهما. وفيما يتعلق بالبلدان التي من قبيل الخرطوم، وكسلا، وبربر، ودنقله، فهي كلها ليست سوى تجمعات من الأكواخ المبنية من الطين، والتي إذا ما اشتعلت النار فيها في يوم من الأيام، يمكن إعادة بنائها في اليوم التالي. والخرطوم، هي أحسن هذه البلدان.... هذا البلد أهدته الطبيعة للقبائل الرعوية وبعض العرب الذين ينتشرون على ضفتي النيل. والمؤلم بحق هو أن نرى الدماء تهدر، والثروة تبدَّد في هذا البلد،.... وفيما يتصل بزبير أظن أنك ليس أمامك خيار آخر. وما لم يتم إرسال زبير إلى السودان، فأنا لا أرى نهاية للأحوال السائدة هنا... ليس لدينا هنا من يمكن أن نقوم بتنصيبه حتى ولو ليوم واحد؛ وعليه، لا أرى بديلاً عن زبير نظير إعانة مالية صغيرة. وأنا أعتقد أنك يمكن أن تضمن ولاءه عن طريق إعانة مالية صغيرة. هناك شيء من المخاطرة بطبيعة الحال في هذا الأمر لكننا نفعل الأفضل دومًا. وكل مشروع من المشروعات له فوائده وعيوبه، ولكن مسألة مدى التعاون بين غوردون وزبير، الذى سيحددها هو الزمن. على كل حال، أنا أعتقد أن زبير، شأنه شأن الدنيا كلها، يعرف صالحه حق المعرفة".

وكانت القبائل فيما بين بربر والخرطوم قد بدأت تتراخى. هذا يعنى أن تلك القبائل كانت تدفعها قوة الظروف إلى الارتماء فى أحضان المهدى. كان واضحًا أنه إذا كان لابد من إنشاء حكومة معادية للمهدى فى الخرطوم فإن ذلك ينبغى أن يتم على وجه السرعة. كان الجنرال غوردون يضغط بشدة من أجل إرسال زبير باشا على وجه السرعة، وكان يعترض ــ بقوة كبيرة حسب اعتقادى ــ أنه فيما يتعلق بمسألة السلامة الشخصية، فإن مصلحة زبير باشا، ستكون فى اتجاه عدم الإضرار بالرجل. كان العقيد ستيوارت هو الآخر قريبًا من رأى الجنرال غوردون. وراح ستيوارت هو الآخر يساند، وبلا تحفظ من أى نوع كان، مسألة الاستخدام العاجل لزبير باشا. ومن باب الحكم على الرجل من منطلق محتويات برقيته، وأيضًا من خلال ما أعرفه عن شخصية الرجل، بدا لى واضحًا أن الرجل لم يغير رأيه لمجرد أن يبدو مقبولاً من رئيسه، ولكن من منطلق أن التغيير كان ناجمًا عن الدراسة المتأنية لحقائق الموقف فى الخرطوم. وعليه، قررت تعديل توصياتى إلى الحكومة البريطانية، رحت أساند مقترح حتمية إرسال زُبير باشا إلى الخرطوم على الفور.

فى اليوم الرابع من شهر مارس، كررت على اللورد جرانفيل برقيتى الجنرال غوردون المؤرختين بتاريخ اليومين الثانى والثالث من شهر مارس ومعهما برقية العقيد ستيوارت المؤرخة اليوم الرابع من شهر مارس. وأضفت ما يلى: "فحوى برقية الجنرال غوردون يقول: إنه يضغط ضغطًا شديدًا من أجل إرسال زبير باشا إلى الخرطوم على وجه السرعة. لقد أعدت دراسة الموقف برمته وأنا مازلت عند رأيى أن زبير باشا لابد من إتاحة الفرص له كيما يحل محل الجنرال غوردون. وأنا لا أعتقد أن شيئًا يمكن أن

يتحقق نتيجة التأخر فى اتخاذ قرار بشأن هذا الأمر؛ وعلى العكس من ذلك أقول: إن التأخير يمكن أن يكون أمرًا خطيرا.

"وفيما يتعلق بمسألة موعد إرسال زبير إلى السودان فى مواجهة الرأى القوى الذى يعبر عنه الجنرال غوردون، أجدنى غير ميال للإبقاء على اعتراضى على سفر الرجل على الفور إلى الخرطوم. لكن قبل إعطاء رأى نهائى حول هذا الموضوع، فأنا أفضل أن يكون هناك مقابلة أخرى مع زبير نفسه، ولن يكون هناك طائل من وراء إقدامى على هذا العمل إلا بعد أن تكون حكومة صاحبة الجلالة قد قررت، بغض النظر عن موعد سفر الرجل، ما إذا كان زبير سيسمح له أصلاً بالعودة إلى السودان. وعليه، فأنا أنتظر ردًا على هذه النقطة الأخيرة قبل الإقدام على أى عمل آخر".

أرسلت فى اليوم نفسه (اليوم الرابع من شهر مارس) برقية خاصة إلى اللورد جرانفيل: "برقيتى الرسمية المؤرخة بتاريخ اليوم، تلخص فحوى عشرين برقية وصلتنى من غوردون. وأنا أحس بالثقة؛ بأنى أُعَبِّر عن رأى الرجل، وليس مجرد انطباع عابر. لا تلزم نفسك بإرسال الزبير على الفور، إلا بعد أن التقى الرجل مرة ثانية. وما أريد معرفته هو ما إذا كانت اعتراضاتك على إرسال الرجل صعوبات لا تذلل".

كانت نيتى عندما قمت بإرسال هذه البرقيات، هى رؤية ولقاء زبير باشا، وبعد أن أستمع إلى لغته، وبعد أن ألاحظ تصرفه، أكوِّن حكمًا نهائيًا حول ما إذا كان إرساله إلى الخرطوم أمرًا ملحًا على الفور. كان يتعين على أن أقول له، إنه فى حال ما إذا تم الانسحاب من السودان بنجاح، وإذا ما عاد كل من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت سالمين إلى القاهرة، فإنه سوف يعين حاكمًا عامًا للسودان، وأنه سوف يتلقى إعانة سنوية مقدارها ١٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى من الحكومة المصرية، طالما كان سلوكه مرضيا؛ وأبلغه من

ناحية أخرى، أنه إذا ما أصيب الجنرال غوردون أو العقيد ستيوارت بأى ضرر، وأنه إذا ما حدث فى أية مرحلة من المراحل اللاحقة، أن أتخذ موقفًا معاديًا لمصر، فإنه سوف يجر على نفسه استياء كل من الحكومتين البريطانية والمصرية، وأنه إذا ما وقع فى أيدى أى من الحكومتين، فذلك يعنى أنه سيخسر حياته. يزاد على ذلك، أنه لم تكن هناك جدوى من الدخول فى مفاوضات من هذا القبيل إلا بعد أن أتلقى من الحكومة البريطانية تفويضًا بالتصرف فى الأمر حسبما أراه أنا أنه الأفضل.

يجب التنويه هنا إلى أن كلا من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت فى برقياتهم المؤرخة اليوم الثالث واليوم الرابع من شهر مارس، كانا يحثان على فتح طريق بربر ــ سواكن. اقترح العقيد ستيوارت أيضًا إرسال قوة من الفرسان البريطانية أو الهندية من سواكن إلى بربر. كان الجنرال جراهام فى سواكن فى ذلك الوقت، وكان على وشك التقدم والزحف على عثمان دقنه للهجوم عليه. كان هناك أمل مرتقب، مفاده أنه فى حال إنزال الهزيمة بعثمان دقنه، فإن حسين باشا خليفة، الذى كان فى بربر فى ذلك الوقت، قد يتمكن من فتح الطريق إلى سواكن بدون مزيد من المساعدات العسكرية البريطانية. يضاف إلى ذلك، أنه طالما كان هناك أمل مرتقب فى إرسال زبير باشا إلى الخرطوم، وتسوية المسألة السودانية بطريقة دبلوماسية، لم أكن على استعداد لتحمل مسئولة التوصية بحتمية إرسال قوة بريطانية إلى داخل السودان. وفى اليوم الرابع من شهر مارس، قمت بإرسال برقية إلى اللورد جرانفيل: "أنا لا يمكن أن أوافق على المقترح الوارد فى برقية العقيد ستيوارت والذى يقول: بإرسال قوة من الفرسان البريطانيين أو الهنود من سواكن إلى بربر".

فى اليوم الخامس من شهر مارس، أبرق إلىَّ اللورد جرانفيل يقول: "تسلمت برقيتك المؤرخة اليوم الرابع من الشهر الجارى حول موضوع المقترح الذى ينادى بحتمية أن يحل زبير باشا محل الجنرال غوردون فى

الخرطوم، ويتعين عليَّ هنا إبلاغك أن حكومة صاحبة الجلالة لا ترى مبررًا في الوقت الحالى لتغيير انطباعاتها عن زبير باشا، وبخاصة تلك التى نجمت عن أسباب متباينة، علاوة على الأسباب الأخرى الواردة فى المذكرة المؤرخة اليوم الثالث والعشرين من شهر يناير، والتى كتبها الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت وهما على ظهر الباخرة تانجور Tanjore[1]. وما لم تزل هذه الانطباعات، فإن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تتحمل تبعة إرسال زبير باشا إلى الخرطوم.

"يسعد حكومة صاحبة الجلالة أن تعرف كيف توائم أنت مقترحك وتجعله يرضخ فى تعيين من هذا القبيل، لتجارة العبيد، واقتناصهم، مع سياسة الجلاء الكامل من ناحية، ومع أمن مصر من الناحية الأخرى.

تود الحكومة أيضًا أن تبلغها بالتقدم الذى طرأ على فك حصار الحاميات، وطول المدة الزمنية اللازمة لسحب هذه الحاميات كلها أو السواد الأعظم منها.

ولما كانت حكومة صاحبة الجلالة بحاجة إلى تفاصيل عن كل حامية من هذه الحاميات، فهذا يحتم أن يكون تقديريك كاملاً وشاملاً، ويمكن إرساله بالبريد.

برقيتك التى أرد عليها هنا، لا تشير إلى المقترح الذى مفاده أن الرؤساء المحليين يتعين الرجوع إليهم فيما يتعلق بمستقبل حكومة البلاد، وتود حكومة صاحبة الجلالة أن تعرف منك ما إذا كان جرى التخلى أو عدم التخلى عن هذه الفكرة".

أنا مازلت أذكر ذلك الشعور القريب من اليأس والذى انتابنى عندما تسلمت هذه البرقية. كان واضحًا أن الحكومة لم تدرك الطابع الحقيقى

---

(١) راجع صفحة ٤٤٢ من النص الإنجليزى.

للموقف القائم فى الخرطوم. لقد طُلب منى التوفيق بين مقترح استخدام زبير باشا،(١) وبين منع أو إحباط اقتناص العبيد وتجارة الرقيق (٢)، وبين سياسة الجلاء الكامل (٣)؛ وبين أمن مصر. وجاءت الإجابات على النحو التالى:

إذا ما جرى التخلى عن السودان، فإن اقتناص العبيد، وتجارة الرقيق لا يمكن منعهما. كان ذلك واضحًا منذ البداية. كانت الحقيقة مرة، إذ لم يكن هناك طائل من وراء الفشل فى الاعتراف بوجود هذه التجارة.

وهنا يمكن القول مرة أخرى، إن تنصيب زبير باشا حاكمًا معاونًا وشبه مستقل للسودان لا يتماشى مع سياسة الجلاء. كانت السياسة، التى كان يحبذها الجنرال غوردون وأنا معه، فى تلك اللحظة، تقوم على "الجلاء وليس التخلى" عن السودان ـــ بمعنى عدم ترك السودان كلية للفوضى.

فيما يتصل بأمن مصر، تمثل الخيار فى أن يكون بين زبير باشا والمهدى، وكان رأى المصادر المطلقة يفيد أن الأول (زبير باشا) كان أقل خطرًا من الثانى.

طُلب منى أيضًا تقديم معلومات "بخصوص التقدم الذى طرأ على فك حصار الحاميات، وطول المدة المطلوبة لجلاء القسم الأكبر من هذه الحاميات.

لابد وأن الحكومة كانت تعرف أنه لم يطرأ تقدم على مسألة فك حصار الحاميات، وأنه إذا كان لابد من سحب الحاميات البعيدة فى كل سنار والمديريات الاستوائية، فإن مسألة تحديد الفترة الزمنية المطلوبة لذلك الانسحاب تعد أمرًا مستحيلا. وكان من بين الأهداف المبتغاة من استخدام زبير باشا، تسهيل فك حصار الحاميات عن طريق منع القبائل المترددة من الانضمام إلى المهدى.

وربما كان القسم المؤسف من برقية اللورد جرانفل، هو ذلك الجزء الذى طلبت فيه الحكومة البريطانية، فى وقت ثمين فى كل لحظة من لحظاته،

إرسال تقرير كامل عن طريق البريد، حول تفاصيل كل حامية من الحاميات. وكانت هذه التفاصيل قد قدمت للحكومة قبل ذلك بثلاثة أشهر فى رسالة على خمس صفحات من الكتاب الأزرق[1].

كان موقفى فى ذلك الوقت صعبًا للغاية، وكان واضحًا أيضًا أن الموقف فى الخرطوم حرج للغاية. كانت كل البرقيات التى تلقيتها من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت تصر، الواحدة بعد الأخرى، على ضرورة إرسال زبير باشا على وجه السرعة إلى الخرطوم. كانت الحكومة البريطانية، على الجانب الآخر رافضة تمامًا لاستخدام زبير باشا. يزاد على ذلك، أن تغيير الجنرال غوردون لرأيه بصورة متكررة، فضلاً عن عدد برقياته وجوها العام ولّدت بصورة غير طبيعية اعتقادًا مفاده أن الرجل (غوردون) لم يدرس طبيعة مقترحاته دراسة جيدة. وعلى الرغم من الرسائل التى سبق إرسالها إلى لندن، كان واضحًا أن الحكومة كانت تظن أن الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت لم يكونا معرضين لخطر محدق، وأن الوقت كان كافيًا لدراسة المسار المستقبلى للعمل فى السودان. بعد وزن الأمر بعناية، توصلت إلى استنتاج مفاده أن أفضل الطرق التى ينبغى السير فيها، هو القيام بمحاولة أخرى فى اتجاه استخدام خدمات زبير باشا. وأنا كنت ميالاً، من باب أولى، إلى السير فى هذا الطريق لأنى تلقيت فى ذلك التاريخ (اليوم السابع من شهر مارس) رسالة اللورد جرانفل الخاصة إلىّ، والمؤرخة فى اليوم التاسع والعشرين من شهر فبراير[2]، والتى عرفت منها أن الحكومة كانت جاهزة للاقتناع بمسألة استخدام زبير باشا.

---

(١) انظر "مصر"، العدد ١ من العام ١٨٨٤ ، ص ١٢٥ .

(٢) انظر "مصر" ، العدد ١ من العام ١٨٨٤، ص ١٢٥ .

بدا لى أن أفضل الطرق إلى إقناع الحكومة وجعلها توافق، يتمثل في جعل الجنرال غوردون يرسل ردا مسَّببا على الاعتراضات التي أثارها اللورد جرانفل فى برقيته المؤرخة اليوم الخامس من شهر مارس. وعليه قررت إرسال هذه البرقية إلى الجنرال غوردون مرة أخرى. وأضفت إليها الملاحظات التالية: "فى ضوء الآراء التى أعربت عنها حكومة صاحبة الجلالة، أصبح واجبًا عليك وعليَّ أيضًا، أن نعيد النظر تمامًا فى المسألتين التاليتين:-

"المسألة الأولى، هل بالإمكان اختيار رجل آخر غير زبير؟ المسألة الثانية، إذا لم يكن بالوسع القيام بذلك، هل الحجج الداعمة لتعيين زبير كافية للتغلب على العيوب؟".

فيما يتعلق بالمسألة الأولى، هل بالإمكان وضع حسين باشا خليفة فى الخرطوم على أن تمتد منطقته بعض الشيء فى اتجاه الشمال، ثم يجرى بعد ذلك تقسيم الجزء المتبقى من البلاد بين رؤساء القبائل؟ أنا لا أحبذ هذا الطريق، وأنا هنا أسأل فقط عن رأيك فى هذا الموضوع.

زد على ذلك، هل بالإمكان دراسة مسألة جمع رؤساء القبائل في الخرطوم، والتوصل معهم إلى اتفاق حول مستقبل البلاد؟

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، فإن النقاط التالية بحاجة إلى الدراسة.

أولا، كيف يمكن المواءمة بين تعيين وإعانة زبير باشا من ناحية وبين سياسة الجلاء من ناحية ثانية؟

ثانيًا، وكيف يمكن المواءمة بين ذلك وبين منع أو إحباط اصطياد العبيد أو تجارة الرقيق؟

ثالثًا، كيف يمكن المواءمة بين ذلك وبين أمن مصر؟ تناول هذه المسألة الأخيرة، يحتم دراسة مدى الوثوق بزبير فى بقائه على ود مع مصر.

ألا يحتمل أن يُكوِّن قضية مشتركة مع المهدى. هل لديك أسباب تجعلك تظن أنه يفعل ذلك؟

بعد الإجابة على هذه الأسئلة، أرجوك أن تجيب إجابة كاملة على سؤال اللورد جرانفيل الخاص بالآمال المرتقبة فى فك حصار الحاميات، بما فى ذلك حامية دارفور".

كان هدفى من وراء إرسال هذه البرقية، هو طرح سلسلة من الأسئلة المهمة على الجنرال غوردون، التى يمكن أن يرد عليها بشكل مدروس يمكن أن يحدث تأثيرًا فى لندن. يزاد على ذلك، أنى أحسست، أن الأمر يتطلب مزيدًا من التوضيح من جانب غوردون، لأنه قد يستغرب لتفاهة الأسئلة المطروحة عليه، والتى ربما يكون قد أجاب عليها مرات عدة. وفى الوقت نفسه الذى أرسلت فيه برقيتى الرسمية، أرسلت لغوردون أيضًا الرسالة الشخصية التالية: "أرجو أن تفهم، فى ضوء رسالتى الطويلة المرسلة إليك اليوم، أنى بإمكانى الإجابة على كثير من هذه الأسئلة بنفسى، لكننى أود الوقوف على آرائك، ثم أرى ما إذا كانت متفقة مع آرائى أم لا. ولك أن تنظر إلى مسألة زبير باشا، كما لو كانت لا تزال قيد البحث، لكن حكومة الوطن لا يعجبها ذلك المقترح، وهى تطلب أسبابًا قوية قبل أن توافق عليه. أرجو أن ترسل لى ردًا دقيقًا ومسببا على النقاط المختلفة التى أثرتها فى رسالتك".

تلقيت فى اليوم الثامن من شهر مارس، رد الجنرال غوردون، وجاء الرد على النحو التالى: "إرسال زبير يعنى تخليص موظفى القاهرة من الخرطوم، وفك الحصار عن حاميتى سنار وكسلا. وأنا لا أرى أى مخرج آخر من هذا كله إلا عن طريق زبير، بحكم أنه من أبناء البلد، وبذلك يستطيع تجميع الناس من حوله، وبخاصة عندما يعلمون أنه سيقيم فى البلاد.

وأنا لا أرى أن إعطاء الزبير معونة لمدة عامين، يتعارض مع سياسة الجلاء الكامل. الأمر لن يعدو أن يكون أكثر من مجرد مبلغ مقطوع علـــى شـــكل قسطين فى ظل الشروط التى سبق أن حددتها. وفيما يتصل باقتناص العبيد، فنحن لا يمكن أن نتدخل فيها حتى وإن قمنا باحتلال السودان. لقد ســـبق أن قلت: إن معاهدة العام ١٨٧٧ كانت شيئًا مستحيلاً؛ وعليه فإن تعيين الزبيـــر لن يكون له تأثير على ذلك بأى حال من الأحوال. وفيما يتـــصل باقتنـــاص العبيد، فإن الجلاء عن بحر الغزال وعن المديريات الاستوائية، سيحول دون ذلك تمامًا. وإذا ما حاول زبير، بعد إعانة العامين، الاســـتيلاء علـــى هـــذه المناطق، سنكون قادرين على الضغط عليه فى سواكن التى ستظل فى يدنا. وأنا على يقين من أن زبير سيكون مشغولاً انشغالاً كبيرًا بالسودان، وبتدعيم مركزه، الأمر الذى يجعله لا يركز على هذه المديريات. وفيما يتصل بـــأمن مصر، فإن إقامة الزبير فى القاهرة جعلته يقف على حقيقة قوتنا ولا يمكن أن يحلم بالقيام بأى عمل ضد مصر. وهو على العكس من ذلك، قد يسعى إلـــى التحالف الوثيق معها، نظرًا لأنه واحد من التجار الكبار. وفيما يتعلق بالتقدم الذى طرأ على فك حصار الحاميات، فإن كل ما فعلته هو أنى أعـــدت مـــن الخرطوم كل المرضى، والنساء وأطفال أولئك الذين قتلوا فى كردفان. بلغنى اليوم أن سنار آمنة تمامًا وهادئة. أما كسلا فسوف تهدأ بلا أية متاعب بعـــد الانتصار الذى حققه جراهام، لكن الطريق مسدود فى كسلا كما أن الطريـــق إلى سنار مغلق هو الآخر. ومن المستحيل تمامًا فتح الطريـــق إلـــى كـــسلا وسنار، أو حتى إرسال القوات البيضاء، اللهم إلا فى وجود الزبير. وجـــود الرجل سيؤدى إلى تغيير الأحوال كلها. وفيما يتصل بالمديرتين الاســـتوائية، وبحر الغزال فهما على ما يرام، لكنى لا يمكن أن أجلو عنهما قبل فيـــضان النيل، أى فى غضون شهرين من الآن. ودنقله وبربر هادئتان؛ لكنى أخـــاف

على الطريق الواصل بين بربر والخرطوم، وهى منطقة ينشط فيها أتباع المهدى جدا. هناك مجموعة من المتمردين على النيل الأزرق تحاصر قوة قوامها حوالى ١٠٠٠ جندى، وهذه القوة لديها وفرة من الطعام؛ هذه القوة لا يمكن إجلاؤها إلا بعد فيضان النيل. ودارفور، على حد علمي، على ما يرام، كما أن السلطان المُعَاد إلى السلطة لابد وأن يكون يعمل الآن على جعل القبائل تعترف به. يستحيل العثور على رجل آخر غير زبير باشا، ليكون حاكمًا على الخرطوم. ليس هناك أحد له سلطة هذا الرجل. حسين باشا خليفة ليست له سلطة سوى فى دنقله وبربر. وإذا لم ترسل زبير، فلن تتوفر لك فرصة إخلاء الحاميات؛ وهذه حجة رصينة لصالح إرسال هذا الرجل إلى السودان. ليس هناك أى احتمال لتقسيم البلاد بين الزبير ورؤساء القبائل؛ لأن أى رئيس من رؤساء القبائل لا يستطيع الصمود يومًا واحدًا فى مواجهة أتباع المهدى، كما أن حسين باشا خليفة سيسقط هو الآخر. لن يتمكن رؤساء القبائل من التجمع هنا؛ نظرًا لأن الموالين منهم يدافعون عن أراضيهم ضد غير الموالين، وليس هناك أى احتمال لقيام الزبير بالتحالف مع المهدى. وجود زبير باشا هنا سيكون أقوى بكثير من المهدى، وسوف يحد من نشاط المهدى. سلطة المهدى سلطة دينية **Pope** لكن سلطة الزبير ستكون سلطة (زمنية). لا يمكن للاثنين أن يجتمعا؛ قوة الزبير أقوى من قوة المهدى خمسين مرة. يزاد على ذلك أن زبير باشا من أسرة طيبة، وهو شهير ويصلح أن يكون سلطانًا؛ المهدى، هو العكس تمامًا، من جميع الجوانب، فضلاً عن كونه متطرفًا أيضًا. أستطيع القول: إن زبير باشا، الذى يكره القبائل، هو الذى أشعل نار الثورة والتمرد، أملاً فى أن يذهب هو لإخمادها. هذه هى سخرية القدر، إذ إن الرجل سيحقق ما يريد إذا ما أرسل إلى السودان".

تلقيت فى الوقت نفسه برقيات أخرى من الجنرال غوردون، أوضحت أن خطر قطع التواصل بين بربر والخرطوم، يتزايد يومًا بعد يـوم، علـى الرغم من قول الجنرال غوردون: "ليس هناك خوف على الخرطوم بأى حال من الأحوال".

فى اليوم العاشر من شهر مارس، أعدت عـرض برقيـة الجنـرال غوردون الطويلة المؤرخة اليوم الثامن من شـهر مـارس، علـى اللـورد جرانفيل، وأضفت إليها الملاحظات التالية:-

"أعتقد أن سياسة إرسال الزبير إلى الخرطوم وإعطائه إعانة تتفق مع سياسة الجلاء. الواقع أنها هى السياسة نفسها، التى انتهجتها حكومـة الهنـد تجاه أفغانستان وقبائل الحدود الشمالية الغربية. لقد فكرت طويلاً فى عمـل بعض الترتيبات بالنسبة لحكومة السودان المستقبلية؛ وهذا ما وضـحته فـى برقيتى المؤرخة اليوم الثانى والعشرين من شهر ديسمبر من العـام ١٨٨٣، والتى قلت فيها: "من الضرورى إرسال ضابط إنجليزى كبير إلى الخرطوم، ومفوض بسحب القوات (الحاميات) كلها من السودان، ويقوم بعمـل أفـضل الترتيبات الممكنة من أجل الحكومة المستقبلية للبلاد".

"وفيما يتصل بالرق، فقد يعد تخلى مصر عن السودان حـافزًا علـى انتعاش هذه التجارة، لكن إرسال زبير باشا إلى الخرطوم لن يؤثر فى هـذه المسألة بأى شكل من الأشكال. ليس هناك حل وسط فيما يتعلق بالـسودان. وهنا يتعين علينا إما ضم السودان، وهذه المسألة لا تقبل الجـدل، أو قبـول النتائج التى قد تترتب على سياسة التخلى.

سوف تطلع سيادتكم على ما يقوله الجنرال غوردون عن مسألة أمـن مصر. أعتقد أن الزبير يمكن أن يكون دعامة قوية فى مواجهة المهدى. ليس هناك شك فى أن المهدى قد يشكل خطرًا على مصر، لكـن هـذا الخطـر

ضئيل، من وجهة نظرى، وأنا أفضل تحمل هذا الخطر على مواجهة بعض العيوب المترتبة على الانسحاب دون اتخاذ أية إجـراءات بـشأن الحكومـة المستقبلية للبلاد، والتى من المؤكد أنها قد تسقط بفعل سلطة المهدى.

وأنا أهيب بحكومة صاحبة الجلالة أن تبادر إلى تسوية هذه المـسألة على الفور. لقد سببت لى برقيات الجنرال غوردون شيئًا من القلق. الواضح أن غوردون يرى أن هناك خطرًا كبيرًا من أن يُحاصر ويُطوَّق مـن قبـل المتمردين فى الخرطوم، ويبدو أنه يفكر فى مسألة إرسال قـوات بريطانيـة لفك حصاره. يزاد على ذلك، وهذا هو رأيى الشخصى، أن الجنرال غوردون ليس له نفوذ وتأثير خارج الخرطوم، وعلى الرغم من الترحيب به فى البداية باعتباره منقذًا ومخلّصا، فإن نفوذه سوف يقل بمرور الوقت".

وقع، فى تلك الأثناء، حادث قضى على كل آمال استخدام خدمات زبير باشا، حتى ذلك الحين لم يكن أحد يعلم شيئًا عن مقترح إرسال زبير باشا إلى الخرطوم. كان السيد/ باور Power يعمل فى ذلك الوقـت مراسـلاً خاصًّـا لجريدة التايمز Times فى الخرطوم. وفى اليومين الثامن والتاسع من شـهر مارس، وصل إلى السيد/ مويرلى بل Bell، مراسل جريدة التايمز فى مصر، برقية من السيد/ باور لإرسالها إلى جريدة التايمز، واتضح من هذه البرقيـة أن الجنرال غوردون كان قد أعطاه كل المعلومات التى وردت فى برقياتـه إلىّ، تلقيت بعد ذلك برقية من العقيد ستيوارت، بتاريخ اليوم الثامن من شهر مارس، أبلغنى فيها بكل ما حدث بخصوص هذا الموضوع. كتـب العقيـد ستيوارت يقول: "البرقيات التى عُرضت عليك من قبـل الـسيد/ بـل Bell، صباح هذا اليوم، أدهشتنى، بلا أدنى شك. أرسل غوردون لك برقية أيـضًا يعرض فيها استقالته إذا لم يجر تنفيذ مرئياته. غضب غوردون منى مـساء أمس؛ لأنى لم أوافق على الفور على طلبه بإرسال برقية إليك، علـى وجـه السرعة، بخصوص زبير، وصلاحية إرسال الرجل ومعه قوة بريطانية إلى

بربر Berber. قلت له: إنك سبق أن أبلغتنا بأن العقبة الكبرى ليست في القاهرة، وإنما في لندن... إلخ.

"لم أرفض كتابة البرقية، وإنما طلبت فسحة قصيرة من الوقت كيما أتدبر الأمر. وتعصب غوردون تمامًا ثم غادر الطاولة. وعندما اكتشفت أنه تضايق، نهضت من مكاني وكتبت البرقية حسب طلبه. وعندما عدت، وجدت غوردون مع مراسل جريدة التايمز. وأسفر ذلك عن البرقية التي جرى عرضها عليك. ناقشنا الأمر، لكن دون طائل. وقام غوردون بعد ذلك، بالإبراق باستقالته إليك، لكني نجحت في مسألة تشفير هذه البرقية ـ الموضوع مثير للقلق، لكني أعتقد أن الوزارة البريطانية يتعين عليها إعطاؤه ما يريد وتقوم بإرسال زبير إلى السودان".

كتب الجنرال غوردون في يومياته: "اتهمني بيرنج (كرومر) بعدم التبصر عندما طالبت بزبير باشا علانية، وقد فعلت ذلك فعلا عن قصد، كيما أوفر على حكومة صاحبة الجلالة مؤنة المقت والازدراء الناجم عن اتخاذ هذه الخطوة" (١). فيما يتصل بمسألة عدم التبصر تلك هو أمر لا شك فيه. لم يؤد نشر مرئيات الجنرال غوردون إلى مجرد إثارة عاصفة من المعارضة من إنجلترا، على تعيين زبير باشا، وإنما زادت إلى حد بعيد جدًّا من صعوبات التفاوض مع زبير باشا. وبعد أن أصبحت عاجزًا عن الإرسال في طلبه لأخبره وأوضح له أنه كان منذ مدة محلاً للشكوك، لكنه أصبح بوسعه الآن انتهاز الفرصة كيما يستعيد سمعته الطيبة، صار الرجل (زبير) في وضع بدا منه أنه يمكن له أن يملي شروطه علينا. واقع الأمر أن الرجل

---

(١) مذكرات اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤، المجلد الأول، ص٥٧. أتذكر أني أرسلت برقية أحث فيها الجنرال غوردون على البعد عن الاتصال بالصحافة بخصوص مراسلاته، لكن ذلك لم يتحقق.

نُصح له بالتصرف على هذا النحو، من قبل أناس كثيرين فى القاهرة، كانوا يتحينون الفرص للكشف عن عدائهم لإنجلترا.

فيما يتعلق بالتأثير الذى نجم عن ذلك فى إنجلترا، نجد السيد/ ستيرج Sturge رئيس جمعية مكافحة الرق، يكتب فى اليوم الثامن عشر من شهر مارس، إلى اللورد جرانفيل، أنه كُلِّف من قبل لجنة الجمعية بكامل أعضائها ليصرح بأن اللجنة كانت "مُجْمعة على إحساس مفاده أن ظهور ذلك الشخص (زبير باشا)، بأى شكل من الأشكال، وبيدى الحكومة البريطانية، يمكن أن يقلل من شأن إنجلترا ويُعد فضيحة لأوروبا كلها.... يزاد على ذلك، أن اللجنة، لا تصدق أن حكومة صاحبة الجلالة يمكن أن تُسفِّه، أو تقلل من شأن، سياسة مكافحة الرق، التى كانت منذ زمن بعيد صفة مميزة لإنجلترا، أو أن تهدر حكومة صاحبة الجلالة الثقة التى حظيت بها نيابة عن الشعب البريطانى والشعوب الأوروبية". جاء تصرف جمعية مكافحة الرق، غير منصف. ليس هناك شك فى أن معارضة الجمعية، هى والحقيقة التى مفادها أن جميع الدلائل كانت تشير إلى أن الأمر كله أصبح مسألة برلمانية فى إنجلترا، أسهمتا بشكل كبير فى رفض آراء الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت وأنا معهما.

وقبل أن أتطرق إلى الرد الذى أرسله اللورد جرانفيل على برقيتى التى أرسلتها إليه فى اليوم التاسع من شهر مارس، يتعين علىَّ الإتيان على ذكر المراسلات التى دارت بينى وبين الجنرال غوردون فى اليوم التاسع، والعاشر والحادى عشر من الشهر نفسه.

أبرق لى الجنرال غوردون فى اليوم التاسع: "أنا فى انتظار قرارك (أى القرار الخاص بزبير باشا)؛ إذا ما انقطع البرق، فسوف أعدُّ صمتك موافقة على مقترحاتى، وسوف أتمسك وأنتظر تحول زبير باشا ومعه التحول البريطانى أيضًا إلى بربر". كان لا يزال لدى شيء من الأمل فى استخدام

زبير باشا، لكن فى ضوء الحقيقة التى مفادها أن التواصل البرقى (التلغرافى) قد ينقطع فى أية لحظة من اللحظات، لم أر أنه من العدل أو من المطلـوب، ترك الجنرال غوردون، تحت انطباع أن الحكومة البريطانية، تنتوى تجريـد حملة على بربر فى وقت عرفت فيه جيدًا أن الحكومة لم تكن لديها مطلقًا تلك النية. وعليه رددت على الفور: "على حد علمى، ليس لدى الحكومة نية فى إرسال قوة إنجليزية إلى بربر".

فى اليومين العاشر والحادى عشر، تلقيت عددًا كبيرًا من البرقيات من الجنرال غوردون. وأنا فى حل أن أوردها كلها هنا. كانت تلـك البرقيـات تدور حول أن شيخ الأبيّض لم يكن حاسمًا فى مـسألة الانـضمام أو عـدم الانضمام إلى المهدى[1]، وأن مخاطر قطع أو تهديد الاتـصال بـين بربـر والخرطوم كبيرة، لكن الخرطوم بحد ذاتها لم تكن معرضة لأى شـكل مـن أشكال الخطر، وأن مسألة استخدام زبير باشا تراجعت تراجعًا كبيرًا جـراء التأخر فى تسويتها "الأمر الذى جعل الموالى ينضم إلـى العـدو". وأبـرق الجنرال غوردون يقول: "إذا كنت تعنى أنك ستجعل التحول المقتـرح إلـى بربر (تحول القوات البريطانية)، وقبول مقترحى بشأن زبير، بأن تضعه فى السودان، ثم يتم الجلاء بعد ذلك، فإن الأوفق هنا هو التمسك بالخرطوم.

إذا لم تكن مصممًا، من ناحية أخرى، على أى من هاتين الخطـوتين، فأنا لا أرى فائدة من وراء الاحتفاظ بالخرطوم، إذ يستحيل علـى مـساعدة الحاميات الأخرى، وعليه لن يكون أمامى سوى التـضحية بكـل القـوات والمستخدمين الموجودين هنا.

---

(١) كان شيخ الأبيّض يشغل منصبًا مهمًا؛ نظرًا لأن نفوذه القبلى امتد ليشمل كل الـسكان الذين يعيشون فى المنطقة ما بين الخرطوم وبربر. وصف العقيـد سـتيوارت شـيخ الأبيض، فى البرقية التى أرسلها إلى بأنه "رجل طيب لكنه شديد الحزم والبأس".

في مثل هذا الحال، كان لابد لتعليماتك التي أعطيتني إياها أن تقضي بجلائي عن الخرطوم، وإخلاء كل المستخدمين والقوات وأنقل مقر الحكومة إلى بربر. كان لابد من أن تفهم أن خطوة من هذا القبيل يمكن أن تعني التضحية بكل المواقع الخارجية فيما عدا بربر ودنقلة.

يتعين عليك إرسال رد سريع على هذا الكلام؛ نظرًا أيضًا لأن الانسحاب إلى بربر قد لا يكون في استطاعتي خلال أيام قلائل؛ وحتى إذا ما قمت بتنفيذ ذلك على الفور، فإن عملية الانسحاب نفسها ستكون بالغة الصعوبة.

كان يتعين عليّ ترك الكثير من المؤن الكبيرة والمخزونات الكبيرة أيضًا ومعها حوالي تسع بواخر، لا يمكن سحبها إلى الخلف. وسوف تظهر مشكلة أخرى في كل من بربر ودنقلة، وقد أفشل فشلاً ذريعًا في نقل موظفي القاهرة إلى بربر.

وأنا إذا ما حاولت القيام بذلك، فإني قد أصبح مسئولاً عن القيام بهذه المحاولة.

قال الجنرال غوردون في برقية أخرى: "إذا كانت مسألة الجلاء العاجل عن الخرطوم محسومة، دونما نظر إلى المواقع الموجودة في المدن البعيدة، فأنا أقترح نقل المستخدمين المصريين والمستخدمين البيض بصحبة العقيد ستيوارت إلى بربر، التي سيبقى فيها العقيد ستيوارت في انتظار أوامرك. وأنا أطلب أيضًا من حكومة صاحبة الجلالة قبول استقالتي من مهمتي، وسوف آخذ البواخر كلها ومعها المؤن والمخزونات إلى المديرية الاستوائية ومديرية بحر الغزال، وأنظر إلى هاتين المديرتين باعتبارهما خاضعتين لملك البلجيك **Belgians**.

قد تستطيع سحب كل مستخدمي القاهرة هم والقوات البيضاء ومعها العقيد ستيوارت من بربر إلى دنقله، ومنها إلى وادي حلفا.

وعليه، إذا كنت مصممًا على إخلاء الخرطوم والجلاء عنها بصورة عاجلة، فتلك هى فكرتى. وإن كنت تعارض ذلك، أخبرنى بذلك.

هذا هو الحل الوحيد، المتيسر لى، فى حال إذا ما جرى التصميم على الجلاء فورًا عن الخرطوم بغض النظر عن المواقع البعيدة[1].

جرى إرسال رد اللورد جرانفيل على برقيتى المؤرخة اليوم التاسع من شهر مارس إلى فى اليوم الحادى عشر من الشهر نفسه. جاءت فحوى البرقية على النحو التالى: "درست حكومة صاحبة الجلالة برقيتك المؤرخة اليوم التاسع من الشهر الجارى الخاصة بمستقبل حكومة الخرطوم والسودان، لكن حكومة صاحبة الجلالة ترى أن الحجج المضادة لاستخدام الزبير باشا جرى الرد عليها بصورة مقنعة. والحكومة مستعدة للموافقة على أية مساعدة إسلامية Mahammedan أخرى، ومستعدة أيضًا على توفير ذلك المبلغ من المال الذى يرى اللورد غوردون أنه ضرورى لتحقيق أهداف مهمته.

حكومة صاحبة الجلالة ليست مستعدة لإرسال قوات إلى بربر. والحكومة تفهم من برقياتك أن الجنرال غوردون وأنت معه أيضًا تريان أن سحب القوات سوف يستغرق وقتًا طويلاً، وأن المشكلة الكبيرة ناشئة عن عدم تأكد سكان السودان من مستقبل حكومة البلاد. وفى الوقت الذى تعلق فيه حكومة صاحبة الجلالة أهمية كبيرة على أى شكل من أشكال الجلاء المبكر، فإنها لا تود إجبار الجنرال غوردون على تغيير خطته، وعليه، تقترح حكومة صاحبة الجلالة، تمديد تعيين الجنرال غوردون لفترة معقولة، قد تكون ضرورية لتمكينه من تنفيذ أهداف مهمته التى كلفته الحكومة بها. وعليك التحاور مع الجنرال غوردون فى إطار معنى هذه البرقية".

---

(١) كانت بعض البرقيات التى أرسلها لي الجنرال غوردون فى ذلك الوقت، لم تصلنى إلا بعد ذلك ببضعة أيام، وذلك بسبب انقطاع الاتصال البرقى.

تلقيت بعد ذلك مباشرة (فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس) البرقية التالية من اللورد جرانفيل: "تود حكومة صاحبة الجلالة معرفة، إذا كان مقترح الجنرال غوردون بشأن من سيخلفه، يشمل ويشير إلى السودان كله، وإذا لم يكن كذلك، فما المناطق التى يشملها ذلك المقترح؟ ويسعد حكومة صاحبة الجلالة أيضًا أن تتلقى معلومات حول ما إذا كانت صلاحياته المقترحة تضم بعض النقاط الخاصة بتجارة الرقيق أو اقتناصهم، والتى يمكن أن تساعد على الاستمرار فى هذه التجارة".

عرضت برقيات اللورد جرانفيل على الجنرال غوردون، وأبلغته، فى ذات الوقت، بالتمسك بالخرطوم إلى أن أتمكن أنا من إجراء المزيد من الاتصالات مع الحكومة البريطانية. أبلغته أيضًا "بأن لا يتقدم تحت أى ظرف إلى مديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية".

أنا لا أظن أن الجنرال غوردون تسلم هذه البرقية. ومع ذلك، فأنا نادم على إرسالها إليه. كنت قد ناقشت هذا الأمر مناقشة جزئية عندما كنت أتناول مسألة وضع حظر على تصرفه فيما يتعلق بالانسحاب فى اتجاه الجنوب(١). وأنا أضيف هنا أيضًا، على ضوء انقطاع الاتصال البرقى، أنه كان من الأفضل لى أن آخذ على عاتقى مسألة توجيه اللورد غوردون إلى الانسحاب فورًا إلى بربر إذا ما كان هو يرى أن ذلك هو الأنسب، بدلا من طلبى منه الاحتفاظ بالخرطوم، كان من الأفضل لى أيضًا لو أنى قبلت النتيجة التى مفادها أن الحكومة البريطانية كانت مصممة على عدم استخدام زبير باشا. لو أمكن، قبل تمرد القبائل المقيمة بين بربر والخرطوم، إعلان أن زبير باشا سيجرى تعيينه حاكمًا عاما للسودان، ومعه قوات سوداء تحت تصرفه، تستعمل فى حفظ النظام، فلربما لم ينضم شيخ الأُبَيِّض هو وأتباعه إلى

---

(١) راجع المرجع السابق ص ٤٦٥ – ٤٦٧ .

المهدى. لكن اللحظة المواتية للتأثير على هذه القبائل وهؤلاء الأتباع، فى هذا الاتجاه، فاتت دون الاستفادة منها. فهمت من نغمة برقيات اللورد جرانفيل، فى ذلك الوقت، وبخاصة البرقيتين اللتين أرسلتا فى اليومين الحادى عشر والثانى عشر من شهر مارس أن استخدام زبير باشا كان لا يزال مقترحًا للنقاش. وعليه، عرضت عليه ملخصًا لأهم برقيات الجنرال غوردون التى وصلتنى مؤخرًا. ورددت ردا مستفيضًا أيضًا على الأسئلة المطروحة عليَّ، وأرسلت له فى الوقت نفسه البرقية الخاصة التالية: إذا كنت ستقرر فى النهاية إرسال زُبير، أرجو أن تحتفظ بذلك فى إطار السر" إن أمكن، إلى أن انتهى من التعامل مع الجنرال غوردون هنا. قيل لى إنه لن يذهب إلى هناك إلا بعد ترك غوردون السودان، وذلك تحسبًا، لاتهامه، فى حال حدوث أى ضرر للجنرال غوردون، إن مسألة إعلان غوردون لهذا الأمر، تعد شيئًا محزنًا للغاية. ومراسلو الصحف هنا يجرون مقابلات مع زبير، وهناك من يحثونه على إملاء شروطه، من منطلق أننا لن نستطيع مواصلة عملنا بدونه. كل هذه الأمور ستجعل التعامل مع زبير مسألة صعبة".

رد على اللورد جرانفيل على الفور (فى اليوم الثالث عشر من شهر مارس): "تلقيت برقيتك المؤرخة اليوم الثالث عشر من الشهر الجارى، والخاصة بموضوع مقترحات الجنرال غوردون فيما يتصل بتعيين زبير باشا حاكمًا للخرطوم وإرسال القوات البريطانية إلى بربر. وحكومة صاحبة الجلالة لا تقوى على الموافقة على هذه المقترحات. وإذا كان من رأى الجنرال غوردون أن مسألة الرحيل المبكر تقلل من فرص واحتمالات تحقيقه لمهمته، وأنه إذا ما طال مقامه إلى الحد الذى يراه هو ضروريا، فإنه قد يتمكن من إقامة حكومة مستقرة فى السودان، فله مطلق الحرية فى البقاء هناك. وفى حال عجزه عن الوفاء بذلك المقترح، فإنه يتعين عليه الجلاء عن الخرطوم وإنقاذ هذه الحامية بتولى قيادتها إلى بربر على وجه السرعة.

حكومة صاحبة الجلالة تثق بأن الجنرال غوردون لن يستقيل من تنفيذ المهمة الموكلة إليه. ويتعين عليه التصرف، فى ضوء ما يراه هو أنه الأنسب فيما يتصل بالسفن التجارية والمخزونات"(١).

رددت، فى اليوم الرابع عشر من شهر مارس، على برقية اللورد جرانفيل المؤرخة اليوم الثالث عشر من الشهر نفسه: "يحتمل للتعليمات الواردة فى برقية سعادتكم المؤرخة اليوم الثالث عشر من الشهر الجارى أن تؤدى إلى نتائج بالغة الخطورة مفادها، أنه حتى وإن بقى الخط بدون انقطاع، فأنا يتحتم على التردد فى عرض هذه التعليمات على الجنرال غوردون، إلا بعد أن أكون قد سألت سيادتكم حول ما إذا كانت المسألة قد درست من جميع جوانبها. إذا ما سُمح للجنرال غوردون بالبقاء فى الخرطوم فترة من الوقت، حسبما يراه هو مناسبًا وضروريا لإقامة حكومة مستقرة، فهل يعنى ذلك أنه سيبقى فى الخرطوم إلى أجل غير مسمى، وأنه سوف يحل محله حاكم عام آخر، يعمل مثلما حدث من قبل، طبقًا لأوامر من القاهرة؟ هذه سياسة ممكنة، لكنها فى واقع الأمر، عكس لمسألة التخلى. هذه السياسة يمكن أن تؤدى إلى جعل الحكومة المصرية تحاول حكم السودان بلا عون (وهذا ما لا تقدر عليه الحكومة المصرية، وينبغى عدم السماح لها بذلك)، أو قد تؤدى هذه السياسة إلى تعيين سلسلة من الحكام العامين الإنجليز، وربما من المسئولين الإنجليز الآخرين، وهذا يحتم بصورة قاطعة أن تكون الحكومة البريطانية متغلغلة

---

(١) كتب لى اللورد جرانفيل رسالة خاصة فى اليوم الرابع عشر من شهر مارس: "لقد عقدنا اجتماعين لمجلس الوزراء، لم يحضرهما السيد / جلادستون؛ كان هناك خلاف فى الرأى حول مزايا وعيوب زبير المعنوية، لكن أعضاء مجلس العموم أجمعوا على أنه لا الحكومة الليبرالية ولا الحكومة المحافظة يمكن أن توافقا على تعيين زبير باشا. يزاد على ذلك أن مسألة إرسال قوات إلى بربر تشكل عقبة كبيرة، وقد تترتب عليها مصاعب أخرى لا حدود لها.

بحق فى المسئولية عن السودان. وأنا على ثقة من أن حكومة صاحبة الجلالة لن تفكر حتى ولو للحظة واحدة فى انتهاج هذه السياسة، وإذا كانت حكومة صاحبة الجلالة، من ناحية أخرى، لا تنوى سوى إطالة مقام الجنرال غوردون بضعة أشهر، فأنا أؤكد لسيادتكم أن إطالة بقاء الجنرال غوردون فى السودان لن يُسَهِّل مهمته. وأنا أعتقد، على العكس من ذلك، أن الصعوبة التى تكتنف حكومة مستقرة سوف تزيد ولن تقل بمرور الزمن. يزاد على ذلك أن البديل الذى يحتمل أن يتبناه الجنرال غوردون، فيما يتعلق بالجلاء عن الخرطوم على الفور والانسحاب إلى بربر، يواجه اعتراضات كبيرة، وسوف يكون من الصعب تمامًا تنفيذه. هذا البديل ينطوى على التضحية بالحاميات التى فى سنّار، وبحر الغزال، وغندكورو. يضاف إلى ذلك أن الحاميات الموجودة فى كسلا والمنطقة المجاورة لها قد تنقل إلى مُصَوَّع، لكن يستحيل فى الوقت الراهن الحديث عن هذه النقطة حديثًا مؤكدًا. وأنا لا أعتقد أن الانسحاب يمكن تنفيذه بلا أخطار شخصية لغوردون نفسه هو والعقيد ستيوارت. سوف تتمثل النتيجة النهائية فى سقوط الخرطوم فى يدى المهدى، الذى يمكن أن تتزايد سلطاته وقواه زيادة كبيرة فى إثر ذلك مباشرة، كما لو أن سياسة إيجاد حاجز بين مصر والمهدى، التى أحسب أنها هى الطريق الحكيمة الوحيدة التى ينبغى السير عليها، سوف يتحتم التخلى عنها فى نهاية المطاف. أنا أرجو سيادتكم أن لا تعلقوا أهمية كبيرة على بعض المتناقضات الصغيرة الواردة فى برقيات الجنرال غوردون. وأنا أرى أن مضامين غوردون الواردة فى برقياته، واضحة تمامًا ومعقولة. هذه المضامين هى، أولا، أن مسألتى سحب الحاميات وعمل الترتيبات اللازمة للحكومة المستقبلية لا يمكن فصلهما عن بعضهما. ثانيًا، أنه من غير المطلوب تمامًا، حتى وإن كان ذلك ممكنًا، أن يقوم الرجل بالانسحاب دون أن يترك وراءه رجلا يتولى القيام بالدور الذى كان هو يقوم به. وأنا آسف لأنه ليس هناك غير زبير من

يستطيع القيام بهذا الدور بعد غوردون، وعلى الرغم من أنـــى أعــرف أن الآراء المعارضة لتعيين زبير، مبنية على تقييم غير صحيح للحقائق، فـــإنى أعرف وأعى جيدًا المصاعب الكبيرة التى يتعين مواجهتها فى إنجلترا، إذا ما حدث ذلك التعيين. لكن يتبقى السؤال الحقيقى، متمــثلاً لــيس فـــى مجــرد الاعتراض على تعيين زبير، ولكن فى مسألة مدى توفر بديل آخر لا يمكــن الاعتراض عليه، وأنا ليس لدى ذلك البديل حتى اقترح استخدامه. وأنا أثــق أن سيادتكم، لن تظن، بعد البرقيات المتكررة التى وصلتنى، أنى أضغط بلا مبرر من أجل تنفيذ الحل الزبيرى. وأنا لن أضغط من أجل تنفيذ هذا الحل، إذا ما كان هناك مخرج من الموقف الصعب الحالى. وعلى الجانب الآخــر أرى ألا أقوم بواجبى إذا لم أضع أمام حكومة صـــاحبة الجلالـــة الأخطـــار الكبيرة التى يمكن أن تنتج عن الاعتراضات التى يمكن أن توجه إلى البديل الذى أوردتموه فى برقيتكم التى يجرى الرد عليها".

فى الوقت الذى جرى فيه إرسال هذه البرقية، جاء نبأ من بربر، بـــدَّد الشكوك كلها، مفاده أن شيخ الأبَيَض أعلـــن ولاءه للمهـــدى، وأن القبائـــل الموجودة فى المنطقة ما بين بربر وشندى بدأت تتمرد.

أبرق اللورد جرانفيل إليّ، فى اليوم السادس عشر من شهر مـــارس: "تلقيت برقيتك المؤرخة اليوم الرابع عشر من الشهر الحالى، والتى تنـــاقش فيها مسألة الحكومة المستقبلية للسودان؛ بعد دراسة الحجج القوية الواردة فى هذه البرقية دراسة كاملة، فإن حكومة صاحبة الجلالـــة تلتـــزم بالتعليمـــات الصادرة فى برقيتى المؤرخة باليوم الثالث عشر من شهر مارس. وإذا كانت حكومة صاحبة الجلالة لا تزال لم تغير اعتراضاتها على تعيين زبير باشـــا، فإن الآمال المرتقبة فى النتائج الطيبة المصاحبة لتعيين الرجل قد تناقـــصت، يزاد على ذلك أن التعليمات الصادرة للجنرال غوردون بالبقاء فى الـــسودان تنطبق فقط على الفترة الزمنية اللازمة لفك حصار الحاميات فى سائر أنحاء

السودان من ناحية، وإمكانية قيام حكومة مستقرة من الناحية الأخـــرى. وإذا كان الجنرال غوردون يتفق معك فى أن مصاعب إقامـــة حكومـــة مـــستقرة سوف تتزايد بدلا من التناقص مع مرور الوقت، فذلك يعنى أنه لا طائل من بقائه فى السودان وأنه يتعين عليه، بأقصى سرعة ممكنة، اتخاذ الخطـــوات اللازمة نحو الجلاء عن الخرطوم طبقًا للتعليمـــات الـــواردة فـــى برقيتـــى المؤرخة اليوم الثالث عشر من الشهر الجارى. وهو عندما يقوم بالجلاء عن الخرطوم، يتعين عليه هو نفسه اتخاذ ما يراه مناسبًا بشأن البواخر والذخائر والمؤن والمخزونات الأخرى الموجودة فى السودان".

كان واضحًا أنه لا جدوى من استمرار المراسلات. كانـــت الحكومـــة البريطانية مصممة على عدم إرسال زبير باشا إلى السودان؛ يزاد على ذلك، أنه لم يعد هناك شك الآن فى أن القبائل الموجودة بين بربر والخرطوم قـــد انضمت إلى المهدى، وأن الوقت المناسب لإرسال زبير باشا قد فات، وعليه أرسلت فى اليوم السابع عشر من شهر مارس برقية طويلة إلـــى الجنـــرال غوردون، أبلغه فيها بنتائج المراسلات التـــى دارت بينـــى وبـــين اللـــورد جرانفيل. وأضفت: "أرى أنك يجب أن تأخذ بعين اعتبارك أن فكرة إرســـال زبير باشا قد جرى العدول عنها بشكل نهائى، وأنه يتعين عليك التـــصرف، قدر استطاعتك، طبقًا للتعليمات الواردة فى برقيات اللورد جرانفيل". وأنا لا أظن أن الجنرال غوردون تلقى أو تسلم هذه البرقية.

كتبت فى اليوم السابع عشر من شهر مـــارس، برقيـــة إلـــى اللـــورد جرانفيل قلت فيها إنى لا أقترح استمرار المراسلات حول اســـتخدام زبيـــر باشا. وأضفت: "أنا آسف للقرار الذى توصلت إليه حكومة صاحبة الجلالـــة، وأنا أتطلع بخوف شديد إلى النتائج التى يمكن أن تترتب على السياسة التـــى تقرر انتهاجها، لكن بوسع سيادتكم الاعتماد على فى بذل أقصى جهدى فـــى تنفيذ التعليمات التى تلقيتها".

كتب إلىّ اللورد جرانفيل، فى اليوم الثامن والعشرين من شهر مارس برقية يشرح فيها باستفاضة الأسباب التى أقنعت الحكومة برفض مقترح حتمية استخدام زبير باشا. أشارت البرقية أيضًا إلى المصطلحات والتعبيرات الاستنكارية التى استخدمها الجنرال غوردون، فى مناسبات مختلفة، عندما كان يتكلم عن زبير باشا. وجرت الإشارة بصورة دقيقة جدا، إلى أن كلا من العقيد ستيوارت وأنا أيضًا، عدّلنا، طوال فترة المراسلات، آراءنا الأساسية. وبعد أن أوجز اللورد جرانفيل المراسلات التى دارت حول هذا الموضوع، ذهب إلى القول:-

"لو أن الاعتماد على زبير كان أمرًا مؤكدًا وسالمًا، فيما يتصل بإخلاص الرجل فى عمله مع الجنرال غوردون، وعمله أيضًا بطريقة ودية فيما يتعلق بمصر، وامتناعه عن تشجيع تجارة الرقيق، لجاء المسار المقترح على أفضل نحو بلا أدنى شك فى ظل هذه الظروف: لكن فيما يتعلق بهذه النقطة بالغة الحيوية، وجدنا أن تأكيدات الجنرال غوردون قد فشلت فى إقناع حكومة صاحبة الجلالة. كانت لدى حكومة صاحبة الجلالة رغبة قوية جدا فى الاستجابة لرغبات الجنرال غوردون، لكن الحكومة كان عليها فى ذات الوقت، أن تمارس حكمها الدقيق الخاص بها، على مقترح قد يترتب على العمل به نتائج غاية فى الخطورة. لم تستطع الحكومة إقناع نفسها باحتمال مفاده أن توطيد سلطة زبير باشا لابد أن تأخذ فى حسبانها الحفاظ على أمن مصر؛ وعلى العكس من ذلك وجدت الحكومة أن سوابق زبير باشا، وشخصيته، وميوله، تقودها إلى استنتاج مفاده أن توطيد سلطة هذا الزبير يمكن أن تشكل خطرًا كبيرًا على مصر. رأت حكومة صاحبة الجلالة احتمال حدوث خطر كبير من منطلق احتمال انضمام الزبير إلى المهدى، أو أنه إذا ما قاتل المهدى ودمره، قد يتحول إلى مصر بعد ذلك. كان احتمال انطلاق حركة تشدد إسلامى أمرًا لا شك فيه؛ لكن المهدى لم يكن قد كشف

بعد عن أية مؤهلات شخصية، يمكن أن تحول مثل هذه الحركة إلى قوة وتنظيم عسكريين. رأت حكومة صاحبة الجلالة أن تركها مسلما في السودان، صاحب مقدرة وطموح مؤكدين، ولديه موهبة عسكرية كبيرة، ويضمر السوء لحكومة مصر، يشكل مسارًا يبلغ من الخطورة حدا، أدى إلى جعل حكومة صاحبة الجلالة غير قادرة على تحمل المسئولية الناجمة عن السير فيه. لم تكن الحكومة قادرة على مشاركة الجنرال غوردون ثقته في أن مسألة الدم الذي بينه وبين زبير لا تنطوي على خطر أكيد، كما أحست الحكومة أيضًا أن الرأي الذي أعرب عنه الجنرال غوردون، وكذلك مجلس الوزراء في القاهرة، وأنت أيضًا ربما كان هو الأصح عما حدث بعد ذلك. يبدو أن طابع الفروسية عند الجنرال غوردون، هو الذي اقتاده إلى الوقوع في الخطأ غير المقصود، بأن راح يعول كثيرًا على ولاء شخص، كانت مصالحه ومشاعره معادية له شخصيا.

"كان يتعين على حكومة صاحبة الجلالة أن تنظر، علاوة على الاعتبارات الخاصة بمصالح مصر، وسلامة الجنرال غوردون، في احتمال استعمال سلطة زبير باشا في تجديد إغارات اقتناص العبيد التي ساءت سمعته بفضلها. يضاف إلى ذلك أن إغراء الانخراط في هذه العمليات المربحة سيكون مغريًا لزبير باشا، وهناك أيضًا خطر إضافي آخر، يتمثل في أنه بحكم اضطراره إلى الاعتماد على عون ومساعدة أصدقائه وأتباعه السابقين، من صائدي العبيد، قد يضطر إلى شراء مساندة هؤلاء الصيادين له، عن طريق التغاضي عن ممارساتهم الأثيمة. وحكومة صاحبة الجلالة تتفهم الأسباب التي أجبرت الجنرال غوردون على التصريح بأنه سيجري الاعتراف بتملك العبيد في السودان؛ لكن ذلك شيء مختلف عن استخدام سلطة بريطانيا العظمى في تنصيب صائد عبيد سيئ السمعة، حاكمًا على السودان. واقع الأمر، أن الجنرال غوردون اقترح استبعاد مديرية بحر

الغزال والمديرية الاستوائية من حكم زبير باشا، لكن بريطانيا لم تكن لـديها السلطة التى تحتم عليه التزامه بنص من هذا القبيل".

"كانت هناك أيضًا اعتبارات أخرى هى التى جعلت حكومة صـاحبة الجلالة، توجه إليك التعليمات التى صدرت فى البرقية المؤرخة الثالث عشر من الشهر الحالى".

رددت على هذه البرقية، فى اليوم الرابع عشر من شهر أبريل، وجاء ردى على النحو التالى: "أنا أثق بأن سيادتك ستسمح لى بالقول: إن البرقيـة محل هذا الرد تحتوى، من وجهة نظرى، على بيان واضح فى مسألة، أرى أنها كانت محاطة بالمزيد من المصاعب، أكثر من أية مشكلة من المشكلات التى تعين على التعامل معها على امتداد خبرتى الطويلة. إذا ما عزلنا الحجج والأسانيد الواردة فى البرقية، فقد تبدو، من وجهة نظرى، غير قابلـة للـرد عليها؛ لكن الصعوبة التى لقيتها وأنا أتعامل مع هذه المسألة حتمـت علـى اقتراح بديل آخر قد يكون أفضل من ذلك الذى سبق أن زكيته. وإذا ما أمكن فى نهاية الأمر العثور على حل أفضل سأكون أنا أول من يعترف بخطئـى عندما اقترحت ذهاب زبير باشا إلى السودان".

هل كانت الحكومة البريطانية على صواب عندما قررت عدم استخدام زبير باشا؟ من المستحيل بطبيعة الحال، الإجابة على هذا السؤال، إلا عـن طريق التحزير. وأنا عندما أستعرض تلك المسألة الآن، بعد مرور سـنوات كثيرة، أرانى مازلت عند رأيى بأن زبير باشا كان لابد من استخدامه(١). أنا

---

(١) ليس هناك جدال حول مدى النفوذ الذى كان زبير باشا يتمتع به فى السودان فى ذلـك الزمن، وبخاصة بين القبائل الموجودة فيما بين بربـر الخرطـوم. وأنـا عنـدما زرت السودان بعد ذلك بثلاثة عشر عاما، اكتشفت أن الطبقات الفقيرة فقرًا مـدقعًا، وبغـض النظر عن جهلها بالأمور الأخرى، كانت جميعها تعرف اسم زبيـر باشـا، وكـانوا=

أعتقد، أنه لو كانت الحكومة، عندما أرسل الجنرال غوردون برقيته الأولى من الخرطوم فى اليوم الثامن عشر من شهر فبراير، قد قالت إنها ليس لها اعتراض على استخدام زبير باشا، لتغير مسار الأحداث تغيرًا تامًا فى السودان. كان ينبغى على الرضوخ، فور تأييد العقيد ستيوارت للجنرال غوردون، للضغوط التى كان غوردون يمارسها من أجل حتمية إرسال زبير باشا إلى الخرطوم على الفور، وهو الأمر الذى ترددت فى الموافقة عليه فى البداية. كان بالإمكان أن يغادر زبير باشا القاهرة قبل نهاية شهر فبراير، أو مع مطلع شهر مارس فى كل الأحوال. وكان مرجحا أيضًا للإعلان عن سفر الرجل إلى السودان، أن يمنع القبائل المحيطة بالخرطوم، والتى كانت مترددة فى ذلك الوقت، من الانضمام إلى المهدى. لكن اللحظة المناسبة كانت قد ولّت وفاتت، وإذا ما نظرنا إلى ذلك فى إطار الأحداث التى وقعت بعد ذلك يتضح لنا أن مناقشة هذا الموضوع استغرقت أسبوعين أكثر مما هو مطلوب. ولو وافقت الحكومة حتى بعد الانتهاء من المراسلات فى منتصف شهر مارس، لما حدث خير أيضًا؛ نظرًا لأن اللحظة المناسبة كان قد فات أوانها.

يزاد على ذلك، أنه فى الوقت الذى يتمثل فيه رأيى الشخصى فى أن الحكومة البريطانية ارتكبت خطأ فى عدم سماحها لى وللجنرال غوردون بإطلاق أيدينا فى هذا الأمر، فإن الخطأ الذى ارتكبته الحكومة كان من النوع الذى لا أظن أن أى ناقد محايد، حتى وإن كان يعتنق آراءنا، سيكون ميالا إلى إدانة هذا الخطأ إدانة شديدة. واقع الأمر، أن الاعتراضات التى حرص

=يسألون بشغف عن أحواله، وفي ربيع العام ١٩٠٠، سُمِح للرجل بالعودة إلى السودان.

عليها اللورد جرانفيل، كيما يجرى الوقوف فى وجه استخدام الزبير باشا كانت شديدة الوقع. أما اللورد نورثبروك، الذى أكن لحكمه الهادئ واستقلال شخصيته، أعظم الاحترام، فقد كتب لى بعد ذلك بعامين يقول: "أعتقد أن مسألة إرسال زبير إلى السودان كان يمكن أن تكون شبيهة برمية المقامر، وأعتقد أيضًا أن الاحتمالات كانت فى صالح زبير لو أراد الإقدام على تصرف مضاد للجنرال غوردون، وأعتقد أيضًا أن ذلك كان فى مصلحة إنشاء قوة له فى السودان، وأن تلك القوة كان يمكن أن تكون خطرًا كبيرًا على مصر عما كان موجودًا فى ذلك الوقت. وأنا أستطيع القول وبصدق إن استنتاجى الشخصى، مع ميلى تمامًا إلى الاتفاق معك، كان يقف بشدة ضد استخدام زبير باشا، وأنا مازلت عند هذا الرأى". وليس هناك شك فى أن المخاطر التى ينطوى عليها استخدام زبير باشا كانت كبيرة. كان رأيى الشخصى فى ذلك الوقت ولا يزال يتمثل فى أن المزايا لتى كان يمكن أن تترتب على استخدام زبير باشا، كانت تعادل تلك المخاطر. يزاد على ذلك، أن اعتراضى الرئيسى على سياسة الحكومة، كان يتمثل مثلما كان يحدث مرارًا فى مناقشتنا للشئون المصرية، فى أن الحكومة البريطانية اقتصرت على نقد ما هو مقترح وهى عاجزة عن اقتراح خطة بديلة لا يجرى الاعتراض عليها. وأنا أضيف هنا، أن ذلك كله من باب التحذير. ولا يستطيع أحد أن يحدد بصورة قاطعة وإيجابية ما إذا كانت الحكومة البريطانية من ناحية، أو الجنرال غوردون، والعقيد ستيوارت، وأنا معهما من الناحية الأخرى، هم الذين كان لديهم قدر كبير من بعد النظر، وكل ما يمكن قوله هنا، هو أن ظروفًا وخيمة طرأت بعد رفض استخدام زبير باشا، لكن كل من يؤكد أن تلك الظروف الوخيمة كانت ترجع إلى عدم استخدام زبير باشا يقع فى شرك ما حدث بعد ذلك.

تتبقى نقطة أخرى يتعين دراستها. هل كانت الحكومة البريطانية معادية بحق لاستخدام زبير باشا، أم أنها تصرفت فقط بوحى من ضغط الرأى العام البريطانى؟ سأحاول الإجابة على هذا السؤال.

فى اليوم الحادى والعشرين من شهر مارس، أى بعد القرار الذى أصدرته الحكومة، كتب إلى اللورد جرانفيل الرسالة الخاصة التالية: "كان هناك خلاف كبير فى الرأى حول المزايا المعنوية التى يمكن أن تجنى من إرسال زبير باشا إلى السودان، لكن لم تكن هناك أية مزايا معنوية وراء تصويت مجلس العموم. كان ثلاثة من أعضاء المجلس، ضمن مجلس الوزراء، وكانوا يحبذون استخدام زبير باشا؛ وكان من رأيهم أن مجلس العموم لن ينتقد فقط مسألة استخدام زبير(١) وإنما سيقومون بذلك الانتقاد على وجه السرعة أملا فى وقف سفر الرجل إلى السودان. كان ينبغى أن لا أعير

---

(١) يقول السيد/ مورلى فى كتابه المعنون (حياة جلادستون، المجلد الثالث، ص ١٥٩) : "جرى بحث الموضوع فى اجتماعين لمجلس الوزراء، لكن رئيس الوزراء منعه طبيبه من حضور الاجتماع. كشف الاختلاف فى الرأى عن نفسه فى موضوع إرسال زبير إلى السودان؛ كان هناك ثلاثة من أعضاء مجلس العموم يؤيدون ذهاب زبير من منطلق الأثر المعنوى لذلك العمل، لكن من الناحية العملية، كان أعضاء مجلس العموم مجمعين، على أن الحكومة من جانب المجلس لا يمكن أن تخاطر بدعم زبير. كما أن السيد/ جلادستون تحول إلى معارض قوي لحظة إرسال زبير إلى السودان.... ذهب أحد الوزراء لمقابلة الرجل على فراش المرض وتحاور معه مدة ساعتين. وعندما عاد الوزير أفاد بشيء من التهكم أن السيد/ جلادستون أفاد أنه ليس من المحتمل جعل البرلمان يبتلع فكرة زبير، لكنه يرى أنه هو شخصيا يمكن أن يبتلعها. وسواء أكانت ثقته صوابًا أم خطأ، فإنه كان عاجزًا عن إثناء مجلس الوزراء عن قراره. لكن ذلك كله لم يكن له أى أثر. وفي يوم "السبت المصادف لليوم الخامس عشر". أبدى السيد/ جلادستون الملاحظة التالية: "لقد اتضح أن صوتى كان يمكن أن يرجع ذهاب زبير إلى السودان. لكن فى يوم الأحد وتراجعت واستسلمت".

التصويت اهتمامًا، إذا ما كنت متيقنًا من سلامة السياسة، لكنى لم أر ما يساند هذه السياسة سواك أنت وغوردون ونوبار باشا، وكان اثنان منكم قد تقدما بحجج قوية فى الاتجاه الآخر".

كان ذلك بحق هو واقع الحال؛ فقد كان لدى بعض أعضاء الحكومة الشجاعة التى تمكنهم من الوقوف فى وجه عاصفة المعارضة لو أنهم اقتنعوا بالحكمة من إرسال الرجل إلى الخرطوم. ولكن هؤلاء الأعضاء كانوا مقتنعين تمامًا أنه ليس من الحكمة استخدام الرجل. بعض آخر من الأعضاء كانوا ميالين إلى الموافقة على مقترح الجنرال غوردون وأنا معه أيضًا، لكن من الطبيعى أن يتردد هؤلاء الأعضاء فى إصرارهم على تبنى وجهة النظر هذه فى مسألة تتعارض مع آراء زملائهم. يزاد على ذلك أن المعارضة، التى كان سيجرى مواجهتها فى البرلمان بكل تأكيد وفى الصحافة أيضًا، ساهمت هى الأخرى فى تغيير الموازين. أما مسألة ما إذا كانت هذه المعارضة قد بلغت من الخطورة حدًا جعلها تبدو بالشكل التى كانت عليه، فأنا لا يمكننى، فى ضوء قلة خبرتى فى الشئون البرلمانية، التعبير عن رأى له وزنه فى هذه المسألة. لكنى أرى أن هناك قدرًا كبيرًا من الحقيقة فى الملاحظات التالية التى وردت فى جريدة "بول مول جازيت" **Pall Mall Gazedtte**: "نما إلى علم المعارضة نبأ طلب الجنرال غوردون إرسال زبير، وراحت تستعرض قلقها المعتاد على الإضرار بالحكومة، مهما كلف الأمر، وراحت تثير ضجيجًا وعويلاً ضد زبير باشا. ومع ذلك، كانت المسألة فى المقام الأول عبارة عن حالة لا يمكن لأية حكومة قوية معها القيام بمساعدة ممثلها. ولما كان الرأى العام موحدًا بلا أدنى شك، ولا يعرف الحجج والأسانيد التى استخدمها الجنرال غوردون هو والسير إيفلن بيرنج، فقد جرى انتهاكه بفعل مقترح تعيين زبير باشا. لكن لو كان قد جرى إعلام الرأى العام بالحقائق التى وضعت أمام الحكومة، لجرت الموافقة على تعيين

زبير، ولما أدى الأمر إلى استثارة المزيد من المعارضة أكثر من المعارضة لإعلان تملك العبيد".

الواقع أن المراقبين لا يرون أن هذه المسألة ميئوس منها من وجهة النظر البرلمانية. أنا لا أقول هنا إن الحجج التى يرتكز عليها استخدام زبير باشا، كانت كلها استقرائية، لكنها كانت قوية بكل تأكيد. وفى كل الأحوال، وبغض النظر عن ارتفاع الروح الحزبية، لابد أن يكون هناك دومًا عدد محدد من البشر المعتدلين على جانبى مجلس العموم، الذين يجب أن يتفكروا ويعملوا العقل، فى مسألة خطيرة جدا من هذا القبيل، واجهتهم ولم يكونوا على علم تام بكل ملابساتها، مثل هؤلاء البشر يمكن أن يرفضوا عن عمد وإصرار آراء أفضل السلطات المؤهلة التى كانت موجودة فى ذلك الوقت. ومن وجهة نظر الاحتكام إلى السلطة، فإن هذه المسألة كانت تعد واحدة من المسائل القوية. كان لاسم الجنرال غوردون وزن كبير لدى الشعب، أما أنا والعقيد ستيوارت فكنا أقل شهرة من غوردون، وعليه فإن آراءنا لن يكون لها وزن كبير عند الجمهور، ولن ترقى إلى مستوى وزن آراء غوردون عند الجمهور، ومع ذلك ربما يكون لنا شيء من التأثير والنفوذ على آراء أولئك الذين ربما أحسوا، لكنهم كانوا مترددين فى التعبير عن انعدام ثقتهم إلى حد ما، بالجنرال غوردون بسبب الأطوار الغريبة التى جرت الإشارة إليها فى صفحات هذا الكتاب. كان أسلوب تفكير الجنرال غوردون وشخصيته يختلفان اختلافًا كبيرًا عن شخصيتى وأسلوب تفكير كل من العقيد ستيوارت وأنا، لكن على حد فهمى، فإن وجود هذه الاختلافات أدى إلى حد ما إلى تقوية المسألة، فيما يتعلق باعتمادها على قبول السلطة لها.

قال السيد/ جلادستون فى معرض حديثه فى مجلس العموم فى اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٥: "معروف أننا لو كنا قد التزمنا، عندما جرى تقديم التوصية الخاصة بإرسال زبير إلى السودان، بتلك

التوصية، فإن أى خطاب من هذا المجلس إلى صاحبة الجلالة، قبل مضى ثمان وأربعين ساعة، كان يمكن أن يعطل عملنا ويشله؛ وعلى الرغم من الصحة التامة للقرار الذى جرى التوصل إليه، وأن هذه الصحة تعزى إلى مجلس الوزراء، فإن هذه الصحة يجب أن تعزى أيضًا إلى حكمة البرلمان وحكمة الشعب أيضًا". ومما لا شك فيه أن ذلك الجدل ينطوى على قدر كبير من الحقيقة. لكن كان هناك فرق كبير بين الحكومة، من ناحية، والبرلمان والشعب من ناحية أخرى. كانت الحكومة على علم تام بالحقائق وبالحجج؛ أما البرلمان والشعب فكانا جاهلين إلى حد بعيد بتلك الحقائق والحجج. وأنا أعتقد أن الكارثة النهائية فى الخرطوم ربما أمكن تحاشى وقوعها لو أن زبير باشا جرى استخدامه. ولو صدق تكهنى هذا لحتم ذلك وقوع المسئولية على عاتق حكومة جلادستون. لكن لابد من أن يتحمل البرلمان البريطانى والشعب البريطانى أيضًا جزءًا من هذه المسئولية، وبخاصة جمعية مكافحة الرق. ويبدو أن الوزراء الذين عارضوا استخدام زبير باشا، ربما كانوا يفتقرون إلى حد ما إلى الخيال والمرونة الذهنية. هذا يعنى أن هؤلاء الوزراء عجزوا عن نقل أنفسهم، من الناحية الروحية، من وستمنستر إلى الخرطوم والقاهرة. يبدو أنهم لم يكشفوا عن تعدد المواهب المطلوبة للتعامل السريع مع مشاهد سريعة التغير فى الدراما التى كان يجرى الكشف عنها فى السودان. وأنا أرى الحجج التى ساقوها ضدى وضد الجنرال غوردون، باعتبارها من الحجج التى تصدر عن أولئك المجادلين المدربين على فن الجدل، أكثر من السياسيين الذين يُمَكنهم منطقهم وخيالهم من الإمساك، فى لحظات، بخيوط الموقف الحقيقى للأمور فى بلد بعيد، يختلف اختلافًا كبيرًا عن بلادهم. ومع ذلك، وبفرض أن تقييمى للحقائق كان صحيحًا، فإنه لابد من الاعتراف الذى مفاده، أنه فى أمر صعب من هذا القبيل، فإن الخطأ فى التقدير، يكون قابلاً للعفو والصفح فى أضعف الأحوال.

الفصل السادس والعشرون

الاندفاع المقترح إلى بربر

من ١٦ مارس حتى ٢١ أبريل ١٨٨٤

السير جيرالد جراهام يقترح الاستيلاء على سنكات، موافقة اللورد جرانفيل على ذلك، التحرك المقترح إلى وادى حلفا، اقتراح إرسال حملة بريطانية على بربر، رفض الاقتراح، إلغاء الاستيلاء على سنكات، ملاحظات على ذلك القرار، اقتراح إرسال قوة إلى وادى حلفا، الجنرال غوردون يحبذ استخدام قوة تركية، الحكومة ترفض الاقتراح، حتمية الاستعداد لحملة إغاثة.

أدى القرار الخاص بعدم استخدام زبير باشا، ثم تمرد القبائل الموجودة فيما بين الخرطوم وبربر إلى تغيير كبير فى مسار الأحداث فى السودان.

أصبح مؤكدًا اعتبارًا من تلك اللحظة أن السودان فى ظل غياب المساعدة العسكرية الأجنبية، لابد أن يقع تحت طائلة هيمنة المهدى. لم يكن من المستطاع تحديد أى شكل من أشكال هذه المساعدة، كما أنه بدون مثل هذه المساعدة، فإن أية محاولة لإقامة حكومة مناوئة للمهدى فى الخرطوم، تصبح على حد قول اللورد نورثبروك محاولة للإمساك بالسراب.

لم يكن ذلك، بطبيعة الحال، بمثابة التغيير الوحيد فى الموقف. فقد انقطع الاتصال بالخرطوم. وأصبح واضحًا أن مسألة استعمال القوات البريطانية، قد يتأكد قبل وقت طويل، أنه الحل الوحيد، فى ظل ظروف مختلفة تمامًا عن الظروف التى كانت سائدة من قبل. كان الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت محاصرين بواسطة القبائل المعادية. قد يتطلب الأمر دراسة ما إذا كان من الضرورى تجريد حملة على السودان، لا لمجرد إعادة النظام إلى السودان، أو كسر حصار الحاميات المصرية، وإنما لإخراج الضباط الذين سبق إرسالهم من قبل الحكومة البريطانية إلى الخرطوم.

كان واضحًا تمامًا ومطلوبًا تحاشى ضرورة إرسال أية حملة عسكرية إلى الخرطوم، وكانت أفضل الفرص لتجنب إرسال هذه الحملة تتمثل فى فتح الطريق بين سواكن وبربر على الفور، وبذلك يمكن تسهيل انسحاب الجنرال غوردون، قبل أن يتمكن المهديون من حشد قواتهم للحيلولة دون ذلك الانسحاب. لم يكن هناك طائل من الاعتماد على الدبلوماسية، وعلى التنازلات السياسية، أو على النفوذ الشخصى، فى تنفيذ أهداف السياسة البريطانية فى السودان. كان للدبلوماسيين والسياسيين رأيهم فى هذه المسألة. وقد أصبحت الآن مسألة ما إذا كانت جهودهم قد جرى توجيهها بطريقة ماهرة أو غير ماهرة، أمرًا غير ذى بال. وكانت التنازلات السياسية التى أعلنها الجنرال غوردون فور وصوله إلى الخرطوم، قد أحدثت شيئًا من التأثير المؤقت. وعلى الرغم من أن نفوذه كان كبيرًا على أولئك الذين اضطر إلى التعامل معهم والاتصال بهم، فإن ذلك النفوذ كان واضحًا أنه لا يتجاوز أسوار الخرطوم. وقد تثبت قلة حيلة ذلك النفوذ عندما لم يستطع الرجل منع القبائل المجاورة من ربط مصيرها بمصير المهدى. وبدأ يتضح

أكثر يومًا بعد يوم أنه لا يمكن عمل أى شيء بدون استعمال القوة، لمساعدة الجنرال غوردون.

كنا قد تناولنا سير الأحداث فى شرقى السودان، حتى منتصف شـــهر مارس من العام ١٨٨٤[(١)]. كانت قوات عثمان دقنه، قد جرى دحرها بواسطة السير جيرالد جراهام، فى التب El Teb بصفة مبدئية، فـــى اليـــوم التاســـع والعشرين من شهر فبراير، ثم بعد ذلك فى تماى Tamai ، فى اليوم الثالـــث عشر من شهر مارس. كان هناك، فى وقت مـــن الأوقـــات، أمـــل، نتيجـــة الانتصار الأخير، فى إمكانية فتح الطريق بين سواكن وبربـــر دون القيـــام بعمليات عسكرية خطيرة الطابع. وسرعان ما اتضح أن الأثر النـــاجم عـــن الانتصارين العسكريين فى كل من التب وتماى، لم يكن كبيرًا مثلمـــا كـــان متوقعًا. صحيح أن المهديين خارت قـــواهم، لكـــنهم يعلمـــون أن القـــوات البريطانية لا يمكنها القيام بأكثر من ذلك، وأنها سوف تضطر إلى مغـــادرة البلاد.

من هنا، قد يكون من الضرورى تتبع الانتصارات، فى كل الأحـــوال، إلى الحد الذى يجعلنا قادرين على إيضاح ذلك الذى حدث فى بربر. أبـــرق السير جيرالد جراهام، فى اليوم الخامس عشر من شهر مارس، إلى اللـــورد هارتنجتون Hartington ليقول له: إن كلا من الأدميـــرال هيويـــت Hewett، وهو أيضًا، كانا يريان أن "التقدم صوب سنكات فى الوقت الحالى سيكون له تأثير كبير، ويؤكد الانتصارات التى جرت مؤخرًا". وجرى إرسال صـــورة من هذه البرقية إلى من سواكن. وقررت دعم ومساندة ذلك الذى أوصى بـــه السير جراهام. وفى اليوم السادس عشر من شهر مارس، أبرقت إلى اللورد

---

(١) راجع الفصل الحادى والعشرين.

جرانفيل لأقول له: "بالإشارة إلى برقية السير جراهام المرسلة إلى وزير الحربية والتى يوصى فيها السير جراهام بالتقدم إلى سنكات، وعلى حد فهمى للموقف هنا من خلال وضعى هنا، أستطيع القول إن ذلك يمكن أن يكون إجراء حكيمًا. هذا التقدم سوف يسهل مفاوضات شير مسايد **Chermside** مع القبائل[١]. كان شيرمسايد من الموافقين على وجهة النظر هذه. وأصبح من الأهمية بمكان فى ذلك الوقت، ليس فحسب فتح الطريق بين بربر وسواكن، وإنما التوصل أيضًا إلى اتفاق مع القبائل الموجودة فى المنطقة ما بين بربر والخرطوم. وإذا ما فشلنا فى النقطة الأخيرة، فإن ذلك يمكن أن يسفر عن مشكلة تحتم إرسال قوة مُهمَّة إلى الخرطوم لإخراج الجنرال غوردون. وأنا لا أعتقد أن الرجل معرض لأى خطر عاجل. كما أنه معه مؤن تكفيه ستة أشهر".

جاء رد اللورد جرانفيل، فى اليوم التالى (المصادف لليوم السادس عشر من شهر مارس) على النحو التالى: "جرت الموافقة على تحرك جراهام للإطباق على سنكات، لكننا لا نحبذ أو نوافق على تقدم أية قوات فى اتجاه بربر إلا بعد إبلاغنا بالظروف العسكرية، وبعد اقتناعنا أيضًا بأن ذلك التحرك ضرورى لسلامة الجنرال غوردون، وأن التحرك سيكون مقصورًا على هذا الهدف فقط. والمعلومات التى لدينا حاليًا تفيد أن مسألة إرسال قوة صغيرة من الفرسان، كما هو مقترح، ليست آمنة، وأنه سيكون من المستحيل إرسال قوة كبيرة".

---

(١) كان الرائد (السير فيما بعد) شيرمسايد ملحقًا على هيئة أركان السير جيرالد جراهام، بهدف المساعدة فى التفاوض مع القبائل.

لم يجر تبادل أية مراسلات مهمة حول هذا الموضوع إلا بعد اليوم الحادى والعشرين من شهر مارس، الذى أبرق لى فيه اللورد جرانفيل ليبلغنى أن الحكومة البريطانية "تستحسن تجريد حملة على عثمان دقنه، الذى توصى الحكومة بالتعامل معه، إن أمكن، على أساس إخضاعه، وجعله مطيعًا ومسئولاً عن سلامة طريق بربر وحماية التجار والمسافرين الآخرين". وجرى بناء على ذلك ترك أمر التعليمات التى تصدر للسير جيرالد جراهام لما أراه أنا مناسبًا. وبناء عليه، أرسلت برقية إلى السير جيرالد جراهام (فى اليوم الحادى والعشرين من شهر مارس) ضمنتها التعليمات التى كانت قد وصلتنى من اللورد جرانفيل وأضفت: "لابد من إعطائك حرية أوسع، حتى يمكنك التصرف على أفضل نحو ممكن فى ضوء أفضل النصائح المحلية التى يمكنك الحصول عليها، حول أفضل الطرق للتعامل مع القبائل.... يجب أن تميز بين ما إذا كان من الضرورى تسيير حملة على عثمان دقنه، وحول ما إذا كان بالإمكان التعامل معه على أساس خضوعه وأن يصبح مسئولاً عن سلامة طريق بربر وحماية التجار وغيرهم من البشر".

قمت بإبلاغ اللورد جرانفيل بطبيعة التعليمات التى سبق أن أرسلتها إلى السير جيرالد جراهام، وأضفت إلى ذلك: "يبدو لى أنه ليس مطلوبًا حرمان الجنرال جراهام من الهجوم على عثمان دقنه، إذا ما رأى ذلك أمرًا ضروريا لفتح الطريق المؤدى إلى بربر".

فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مارس، رد الجنرال جراهام على برقيتى بالطريقة وعلى النحو الذى كنت أتوقعه. قال: "ليس هناك طائل، من وراء الدخول فى مراسلات مع عثمان دقنه". وقمت بعد ذلك بإرسال هذه البرقية إلى اللورد جرانفيل، وزدت عليها أن من رأيى أن السير جيرالد جراهام "ينبغى السماح له بالهجوم على عثمان دقنة بالطريقة التى اقترحها هو".

ورد اللورد جرانفيل، على هذه البرقية فى اليوم الثالث والعشرين من شهر مارس: "تعارض حكومة صاحبة الجلالة القيام بالمزيد من العمليات العسكرية، دون أن يكون لهذه العمليات هدف محدد؛ لكن إذا كان الجنرال جراهام يرى أن أمن طريق بربر يمكن ضمانه بهذه الطريقة، فنحن نرخص له بالتقدم إلى تمانيب Tamanib كما هو مقترح". أعدت ذلك على السير جيرالد جراهام، وجاءنى رد على هذه الرسالة من الأدميرال هيويت يقول فيه: "أنا والسير جراهام نرى أن أمن طريق بربر لا يمكن أن يتحقق طالما بقى عثمان دجنا مسلحًا. وأن الهدف الأول من التقدم إلى تمانيب هو تشتيت عثمان دقنة. ونحن لا نتوقع حدوث قتال أكثر من ذلك".

سوف توضح هذه المراسلات أنه فى الوقت الذى كان رأيى تغير فيه نحو حتمية استعمال القوة فى مساعدة الجنرال غوردون، كانت الحكومة البريطانية، من ناحية أخرى، يتزايد ترددها يومًا بعد يوم فى تحريم استعمال القوة. وواقع الأمر، أنه فى الوقت الذى لم يكن أمام الحكومة البريطانية سوى أسابيع قليلة قبل انتقادها انتقادًا لاذعًا على تأخرها فى مسألة فك حصار طوكر Tokar، فإنها كان يجرى انتقادها والهجوم عليها؛ لأنها تسببت فى المذبحة عديمة الجدوى التى حدثت لبعض الدراويش. هذا يعنى أن الحكومة لم تكن تود الرضوخ للضغط فى اتجاه العمل الجاد، الذى كان يجرى فى ذلك الوقت من جانب القاهرة وسواكن. كانت الحكومة فى الوقت نفسه، تود عمل شيء لمساعدة الجنرال غوردون. وعليه أبرق إلى اللورد جرانفيل فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مارس، للوقوف على رأيى فى النقاط التالية: أولاً، إمكانية إرسال جزء من الجيش المصرى ليكون حامية لوادى حلفا، بغية تقديم المساندة المعنوية للجنرال غوردون فى الخرطوم؛" ثانيًا، إمكانية "إرسال" بعض الضباط البريطانيين الذين يعرفون شيئًا من اللغة العربية ولهم

خبرة فى التعامل مع المواطنين". إلى بربر، "ليبقوا هناك انتظارًا للتعليمات التى تصدر إليهم من الجنرال غوردون".

استشرت السير فردريك سيتفنسون، والسير إيفيلن وود، ومعهما العقيد واطسون فى هذه المقترحات. وكان رأينا المشترك أن إرسال حفنة من قوات الفلاحين إلى وادى حلفا، ليس بالإجراء الأمثل، وأنه سيكون عديم النفع. وعليه أبرقت إلى اللورد جرانفيل بذلك المعنى. كان هناك الكثير الذى يمكن قوله بشأن الفائدة من وراء إرسال بعض الضباط إلى بربر، لكن مسألة إمكانية وصول هؤلاء الضباط إلى هناك كانت أمرًا غير مؤكد. وقد صدرت توجيهات إلى كل من الرائد كتشنر والرائد روندل، بالتوجه إلى بربر. وعندما وصل هذان الرائدان إلى أسوان، أصبح واضحًا أنه ليس من الحكمة السماح لهما بالمضى إلى أبعد من هذا المكان. وعليه جرى إلغاء الأوامر الأصلية التى صدرت لهما، وجاء ذلك الإلغاء من قبيل يمن الطالع؛ لأنه لو واصل هذان الرائدان سيرهما إلى بربر، لكان قد جرى أسرهما بكل تأكيد.

وأنا عندما أتدبر الأمر كله، يتضح لى، أولاً: أنه كان من الضرورى ليس فتح طريق سواكن ـــ بربر فحسب وإنما أيضًا فتح الطريق من بربر إلى الخرطوم، وثانيًا: أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون إرسال قوة بريطانية إلى بربر. ناقشت بعد ذلك، مع كل من السير فردريك سيتفنسون والسير إيفيلين وود مسألة إمكانية إرسال قوة بريطانية من سواكن إلى بربر. كان الرجلان يريان أن هذه العملية ممكنة، على الرغم من كونها محفوفة بالمخاطر، وعلى الرغم أيضًا من المعاناة الصحيحة للقوات بسبب المناخ. وعليه، أبرقت فى اليوم الرابع والعشرين من شهر مارس إلى اللورد جرانفيل: "يبدو لى أنه، فى ظل الظروف الحالية، لن يتمكن الجنرال غوردون من تنفيذ تعليمات سيادتكم، على الرغم من أن هذه التعليمات

تتضمن التخلى عن حامية سنار على النيل الأزرق، وحاميات بحر الغـزال وغندكورو على النيل الأبيض. وتتمثل المشكلة الآن فى كيفية إخراج كل من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت من الخرطوم. ونحن عندما ندرس هـذه المسألة، يجب أن لا يغيب عنا أن هذين الرجلين لن يعودا عن طيب خاطر، دون أن تكون معهما حامية الخرطوم ومسئولو الحكومـة. وأنـا أعتقـد أن النجاح الذى أصابه الجنرال جراهام فى المنطقة المجاورة لسواكن سيـسفر عن فتح الطريق إلى بربر، لكن ينبغى أن لا أعتقد أن أى عمـل يـستطيع السير جراهام القيام به فى سواكن أو بالقرب منها يمكن أن يكون له تـأثير كبير على القبائل الموجودة فيما بين بربر والخرطوم. وما لم يحدث ظـرف طارئ يمكن أن يغير الموقف، فلن يكون هناك سوى حلين ممكنين. أولهما، الوثوق بقدرة الجنرال غوردون على الإبقاء على وجوده فى الخرطوم لحين مجئ فصل الخريف، الذى تؤدى وفرة الميـاه خلالـه، إلـى التقليـل مـن مصاعب القيام بعمليات عسكرية على طريق سواكن ـ بربر، على نحو أكبر مما عليه الحال الآن. هذا العمل، يمكن للجنرال غوردون القيام بـه، لكنـه بطبيعة الحال ينطوى على مخاطرة كبيرة. الخطة الوحيدة الأخـرى، هـى إرسال قسم من جيش الجنرال جراهام إلى بربر ومعـه تعليمـات لإعـادة الاتصال مع الخرطوم. قد تكون هناك مصاعب كبيرة فـى الوصـول إلـى بربر، لكن إذا ما فتح الطريق، فإن ذلك سيكون عن طريق إرسـال مفـارز صغيرة فى فترة زمنية محددة. من الواضح أن الجنرال غـوردون ينتظـر العون من سواكن، كما أنه أمر بإرسال مراسلين بطول الطريق بـدءًا مـن بربر، للتأكد أو عدم التأكد من تقدم أية قوة من القوات البريطانية. وأنا أرى، فى ظل الظروف الحالية، أنه لابد من القيام بمحاولـة لمـساعدة الجنـرال غوردون من سواكن، إذا ما كانت هذه المحاولة ممكنة من الناحية العسكرية. وإذا كان الجنرال سيتفنسون هو والسير إيفلين وود، يقران المخاطر الصحية

الكبيرة التى يمكن أن تتعرض لها القوات، فضلاً عن المخاطر العسكرية غير العادية، فإنهما يريان أن القيام بهذه العملية أمر ممكن. وهمـا يعتقـدان أن الجنرال جراهام يتحتم أخذ رأيه فى هذه المسألة. ونحن جميعًا نرى، أنه على الرغم من صعوبة القيام بعمليات عسكرية من سواكن، فإن تكون أوقع مـن أية عمليات أخرى يجرى القيام بها من كورسكو وعلى امتداد النيل. وإذا ما قدر القيام بأى شيء من هذا القبيل، فيجب أن يكون على وجـه السـرعة؛ نظرًا لأن مرور الأسابيع يزيد من المصاعب فيما يتعلق بالمناخ".

جاء رد اللورد جرانفيل على هذه البرقية فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس: "بالنظر إلى أخطار المناخ فى السودان، فى هذا الوقت من العام، وبالنظر أيضًا إلى المخاطرة غير العادية من وجهة النظر العـسكرية، ترى حكومة صاحبة الجلالة أنه ليس هناك مبرر لإرسال حملة بريطانية إلى بربر، والحكومة ترغب أن تقوم أنت بتوصيل هذا القـرار إلـى الجنـرال غوردون، حتى يتمكن من اتخاذ الإجراءات المطلوبة طبقًـا لهـذا لقـرار. وحكومة صاحبة الجلالة ترغب فى ترك حريـة الخيـار كاملـة للجنـرال غوردون فيما يتعلق بمسألة البقاء فى الخرطوم، إذا ما وجد ذلك ضـروريا، أو الانسحاب إلى الجنوب أو إلى أى مسار آخر يجده هو متيسرًا".

تلقيت فى اليوم التالى (المصادف لليوم السادس والعشرين من شـهر مارس) برقية أخرى من اللورد جرانفيل، توجهنى إلى إرسـال التعليمـات التالية إلى السير جيرالد جراهام: "لا تنوى الحكومة إرسال أية قـوات إلـى بربر. يجب أن تكون العمليات التى تقوم بها حاليًا مقـصورة علـى تهدئـة المنطقة المحيطة بسواكن، وإعادة الاتصال مع بربر، عن طريـق وسـائل أخرى، إن أمكن، وعن طريق نفوذ القبائل الصديقة. التقارير الخاصة بتأثير الحرارة على القوات تزيد وتقوى رغبة حكومة صاحبة الجلالة، فى أن تُعجل

بإنهاء عملياتك، واتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل القسم الأكبر من القوات. يرجى الإبلاغ عن موعد استغنائك عن خدمات القوات الهندية".

أعترف أني لم أستطع المحافظة على "الهدوء الدبلوماسي" بعد أن تلقيت هاتين البرقيتين اللتين كانتا محطا لتهكم[1] الجنرال غوردون. لم يكن هناك غرابة في أن أميل إلى قرار عدم إرسال أية حملات عسكرية إلى بربر، وذلك من منطلق أن هذا القرار كان مبنيًا على أسباب عسكرية. والذى لا شك فيه أن المسألة العسكرية كانت صعبة الحل. كان هناك خلاف فى الرأى بين السلطات العسكرية حول جدوى فتح الطريق إلى بربر. وعليه، لن يكون هناك مدعاة للدهشة من أن تميل الحكومة إلى جانب أولئك الذين لم يستحسنوا العمل العاجل. يزاد على ذلك، أن نغمة البرقيات هَيَّجت أعصابى. كان السؤال الذى طرحته على اللورد جرانفيل يتعلق بطريقة إخراج الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت من الخرطوم. جاء وقع الأحداث سريعًا، إذ كان واضحًا فى ذلك الوقت أن مسألة إنقاذ الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت هى كل ما فى الأمر. وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس، أبرقت إلى اللورد جرانفيل بما يفيد أن حسين باشا خليفة، الذى كان يتولى دور القيادة فى بربر، أبلغ أن الخرطوم كانت مطوقة، وأن المتمردين كانوا يتلقون تدعيمات. وكان الرد الوحيد الذى وصلنى يفيد أن الحكومة البريطانية تركت حرية التصرف للجنرال غوردون، فى البقاء حيث هو أو الانسحاب من خلال أى مسار يراه هو مناسبًا. وعليه، تكون الحكومة قد افترضت صحة المطلوب. الظاهر أن الحكومة لم تدرك حقيقة الموقف. لقد أغفلت الحكومة مسألة، أنه خلال وقت قصير، لن يكون هناك طريق يمكن استخدامه فى الانسحاب من الخرطوم.

---

(١) راجع المرجع السابق ص ٤٧٧، الهامش.

أبرقت بعد ذلك، إلى اللورد جرانفيل فى اليوم السادس والعشرين من شهر مارس: "أنا لا أستطيع تحديد ما إذا كان بوسعى نقل برقية سيادتك إلى غوردون، لكن على أى حال أنا لا يمكننى التوفيق بين نفسى وبين محاولة توصيل برقية من هذا القبيل دون مخاطبة سيادتكم مرة ثانية. أرجو أن تسمح لى بأن أرجو حكومة صاحبة الجلالة أن تضع نفسها فى مكان كل من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت. لقد أُرسل الرجلان من قبل حكومة صاحبة الجلالة فى مهمة بالغة الصعوبة والخطورة. لقد رُفض طلبهما استخدام زبير باشا؛ ولو جرت الموافقة على ذلك الطلب قبل بضعة أسابيع لتغير الموقف تغيرًا جذريا بكل تأكيد. لقد تحققت النتائج التى تكهنا بها _ وهما إذا ما تسلما التعليمات الواردة فى برقية سيادتك المؤرخة اليوم الخامس والعشرين، لن يفهما منها سوى أنهما، وكل من هم معهما سيجرى التخلى عنهم، ولن يحصلا على أية مساعدة أو عون من الحكومة البريطانية. وكويتلوجن Coetlogon، الموجود هنا، يؤكد لى، أنه ما دام المتمردون مسيطرين على ضفتى النهر عند أعالى الشلال السادس، سيكون مستحيلاً على السفن المرور من هناك. وكويتلوجن لا يعتقد أن غوردون قادر على شق طريقه عن طريق البر. وهو يستهزئ أيضًا بفكرة الانسحاب مع الحامية إلى المديرية الاستوائية، ونحن يجب أن نكون متأكدين أن غوردون هو وستيوارت لن يخرجا وحدهما. وفيما يخص رأيى الشخصى، أنا لا أعتقد فى استحالة مساعدة غوردون، حتى ولو كان ذلك فى فصل الصيف، إذا ما جرى استخدام القوات الهندية، وإذا لم يجر أيضًا توفير الأموال المطلوبة لذلك. لكن إذا كان قد تقرر عدم القيام بأية محاولة لتسهيل المساعدة الحالية، فأنا أجد لزامًا على أن ألفت الانتباه إلى إبلاغ الجنرال غوردون أن يحاول الاحتفاظ بالوضع الذى هو عليه طوال فصل الصيف، وأنه إذا ما ثبت بعد ذلك أنه لا يزال محاصرًا، فإن حملة عسكرية سوف يتعين إرسالها مع بداية

فصل الخريف لفك حصار هذين الرجلين. وهذا، تحت أى ظرف من الظروف، يمكن أن يولّد عندهما نوعا من الأمل؛ يزاد على ذلك أن مجرد الإعلان عن نية الحكومة سيكون له أثر كبير فى تأكيد سلامة الرجل (غوردون) وذلك عن طريق الاحتفاظ بالقبائل الموالية، التى لا تزال متأرجحة بين هذا وذاك. وليس هناك أحد أكثر ندمًا منى بشأن إرسال قوات بريطانية أو هندية إلى السودان، لكن طالما جرى إرسال غوردون إلى الخرطوم، فأنا أرى أن علينا واجبا لابد من تأديته تجاه هذين الرجلين، من الناحيتين الإنسانية وليس التخلى عنهما".

جاء رد اللورد جرانفيل على برقيتى فى اليوم الثامن والعشرين من شهر مارس على النحو التالى: "نحن لا يمكن أن نوافق على المقترحات الواردة فى برقيتك. لقد أولينا هذه المقترحات أقصى قدر من الاهتمام، ومع أقصى رغبة من جانبنا لمساعدة الجنرال غوردون، نحن لا نعرف الطريقة التى يمكن بها تغيير التعليمات الصادرة فى اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس. بلّغ هذه التعليمات بأقصى سرعة ممكنة للجنرال غوردون. نحن لسنا على استعداد للإضافة إلى هذه التعليمات، إلا بعد الوقوف على الحال الفعلى للجنرال غوردون، وكذلك الآمال المرتقبة فى الأمن، وإن أمكن أيضًا، الخطط التى سيسير عليها ورغباته فى ظل الظروف الراهنة"(١).

---

(١) كتب لى اللورد جرانفيل رسالة خاصة فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس: "لقد أطلقت دانة من دانات المدفعية الثقيلة تمثلت فى احتجاجك الأخير على تعليماتنا الصادرة إلى غوردون. وعلى الرغم من أن مقترحاتك كانت على العكس تمامًا من سياستنا، فقد فهمت تمامًا حقيقة مشاعرك. نحن لا يمكن أن نوافق على ربط أنفسنا بوعد من غوردون بأننا سنرسل حملة عسكرية إلى الخرطوم فى فصل الخريف. ونحن نأمل أن تكون انتصارات جراهام قد صححت الآثار السيئة التى ترتبت على هزيمة بيكر. السلطات العسكرية تؤكد لنا أنه إذا لم تتمرد الحامية على غوردون، فإن العرب لن يستطيعوا الاستيلاء على=

كان واضحًا تمامًا أنه لا نفع من استمرار المراسلات أكثر من ذلك. حاولت توصيل وجهات نظر الحكومة البريطانية إلى الجنرال غوردون، كما وردت في برقيات اللورد جرانفيل المؤرخة اليوم الخامس والعشرين واليوم الثامن والعشرين من شهر مارس، لكني لا أظن أنه تسلم رسالتي مطلقًا.

أبرق السير جيرالد جراهام في اليوم السابع والعشرين من شهر مارس من سواكن: "أنا أرى أن عملياتي النشطة قد اكتملت الآن وأنا بوسعي الآن، وعلى الفور، الاستغناء عن خدمات الكتائب التي جاءت من الهند". وفي اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس أبلغت وزارة الحرب البريطانية السير جيرالد جراهام أن حملة سنكات العسكرية لن تتم، وأن القوات البريطانية يتعين عليها مغادرة سواكن بمجرد تغييرها بالقوات المصرية القادمة من القاهرة. وجرى بعد ذلك بفترة قصيرة سحب القسم الأكبر من الحامية البريطانية في سواكن.

ترى، هل كانت الحكومة البريطانية معيبة أم مخطئة عندما رفضت إرسال قسم من قوة السير جيرالد جراهام من سواكن إلى بربر؟ وكما هو الحال في مسألة اقتراح استخدام زبير باشا، يستحيل هنا تقديم أية إجابة غير التحذير، على هذا السؤال. لو سلمنا أن العملية العسكرية كانت تتسم بالطابع العملي من وجهة النظر العسكرية، فلن يكون هناك شك في ارتكاب الحكومة نوعًا من الخطأ الخطير. بدا مرجحًا في ذلك الوقت، أن القرار الذي صدر ويقضي بعدم إرسال قسم صغير من القوة إلى بربر في ربيع العام ١٨٨٤،

= الخرطوم. معروف أن غوردون لديه مؤن تكفيه ستة أشهر. تمثلت الواقعة الوحيدة التي لها تأثير على الآراء الأصلية التي بدأ غوردون مهمته على أساس منها، والتي وافقنا بناء عليها، على إرساله إلى السودان، في الخطر الذي فرضناه على انضمام زبير إليه، والذي جاء الاعتراض عليه من قبلك أنت وهو بصفة أساسية".

يمكن أن يؤدى إلى إرسال قوة أكبر فيما بعد، وهذا هو ما حدث بالفعل. وقد وجدت فى ذلك الوقت أن الحجج التى بنيت على حتمية الحصول على "معلومات أفضل عن موقف الجنرال غوردون الحقيقى، وعن موارده ومتطلباته"، كانت عديمة القيمة، وأنا أنظر إلى هذه الحجج النظرة نفسها، عندما أعيد قراءتها مرة بعد أخرى، بعد انقضاء سنوات كثيرة عليها. لكن لا يمكن فى ضوء هذه الرواية، الجزم بأن قرار الحكومة لم يكن يتسم بالحكمة. كانت المسألة عسكرية من بدايتها إلى منتهاها. ترى هل كانت العملية العسكرية تتسم بالطابع العملى أم لا؟ السلطات العسكرية لم تجمع على رأى واحد فى هذه المسألة. كان من رأى السير فردريك ستيفنسون والسير إيفلين وود، أنه، على الرغم من اعترافهما بالمخاطر والاعتراضات المترتبة على المناخ، فإن العملية العسكرية يتعين القيام بها. أنا أرى أننى صادق عندما أقول إن السلطات العسكرية فى سواكن كانت أقل ميلاً إلى قيام الحملة العسكرية عنها من السلطات العسكرية فى القاهرة. لقد كنت أعى دومًا أن الاعتراضات على الحملة لم يكن مبعثها فقط التأثيرات المناخية على صحة القوات البريطانية، وإنما أيضًا المصاعب المترتبة على توفير النقل الكافى حتى لمجرد قوة صغيرة؛ وهذا هو الذى جعل السلطات تعارض القيام بهذه الحملة. ومن الممكن أن تكون الحكومة قد أخطأت عندما لم تتوخ الحذر، لكن إذا كانت الحكومة قد أخطأت، فإن بوسعها الاستشهاد بسلطة عالية مثل العقيد ستيوارت، وذلك من باب تبرير النصيحة التى قدمتها الحكومة. كان العقيد ستيوارت، قد كتب يقول لى فى الرسالة الأخيرة التى أرسلها إلى من الخرطوم بتاريخ الحادى عشر من شهر مارس: "على الرغم من برقياتنا، فأنا أجدنى أفشل فى معرفة الطريقة التى يمكنك بها فى هذا الفصل من العام إرسال حملة من سواكن إلى بربر. هذا الطريق يكون سيئًا للغاية فى فصل الشتاء، أما كيف يمكن لأى جندى من الجنود، والجنود

الإنجليز بصفة خاصة، السير فى هذا الطريق فى فصل الصيف؟ فهذا ما لا يمكن أن أتصوره. أنا أعجز عن أن أصور لنفسى الجندى الإنجليزى وهو يجتاز ذلك السهل المخيف فيما بين أبوك **Obok** وبربر. يضاف إلى ذلك، أن الماء ينقطع تمامًا بعد مغادرة بلدة آرياب **Ariab**. وأنا أرى أن الجندى الإنجليزى، دون سائر الحيوانات، هو الوحيد الذى لا يصلح لبذل هذا الجهد. الأتراك، والهنود، قادرون على بذل هذا الجهد، لكنه سيكون شاقًا عليهم". أقر الجنرال غوردون أيضًا بصعوبة استخدام القوات البريطانية فى فصل الصيف. وقد ورد المدخل التالى فى يوميات الجنرال غوردون، بتاريخ اليوم الثامن عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤: "ليس فى وسع الإنسان سوى أن يتبين أن من المستحيل تمامًا الاحتفاظ بالقوات البريطانية إلى ما بعد شهر يناير... وأنا بكل تأكيد، ومن كل قلبى وروحى، سأبذل قصارى جهدى، فى حال مجئ أى من قوات صاحبة الجلالة إلى هنا، أو إلى بربر، سوف أعيدها قبل شهر يناير". كان رأيى الشخصى فى ذلك الوقت يتمثل فى أن أية قوة تكون مزودة بالمعدات الخفيفة ويتراوح عددها بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ فرد كان يمكن إرسالها بواسطة الإبل من سواكن إلى بربر، وإنه على الرغم من المخاطر والمصاعب، فكان لابد من القيام بتلك المحاولة. وأنا مازلت عند هذا الرأى. ومن الناحية الأخرى، ينبغى الاعتراف أنه، فى ضوء الطابع المتعارض، للآراء العسكرية التى عرضت على الحكومة، أصبح لدى الحكومة بعض الأسباب الجيدة التى ترفض النصيحة التى أسداها كل من السير فردريك ستيفنسون، والسير إيفلين وود، وأنا معهما. وأيا كان الأمر، فإنه اعتبارًا من لحظة رفض المقترح الذى يقضى بالاندفاع إلى بربر بقوة صغيرة، من منطلق أن هذا المقترح غير عملى، أصبحت مسألة إرسال حملة أكبر، فى مرحلة لاحقة، أمرًا ضروريا ولا فكاك منه. ومع ذلك، كان لابد من مرور فترة من الوقت قبل أن تتمكن الحكومة من فهم حقائق الموقف فهمًا تاما.

أبرق اللورد جرانفيل إلى وفى اليوم الثامن من شهر أبريـــل: "اقتـــرح الجنرال غوردون مرات عدة القيام بالتحرك والتألب على وادى حلفــا؛ لأن ذلك قد يساعده عن طريق التهديد بالزحف على دنقلة؛ وأن هذا التحرك فــى ظل الظروف القائمة حاليًا فى بربر قد يكون مفيدًا". لقد صدرت لى تعليمات باستشارة كل من السير فردريك سيتفنسون والسير إيفلين وود فيما يتعلق بهذا المقترح. درسنا هذا التحرك دراسة مستفيضة بالفعل. وعقب تـسلم برقيــة اللورد جرانفيل، جرت دراسة هذا الموضوع مرة أخرى بين كل من نوبــار باشا، والسير فردريك ستيفنسون، والسير إيفلين وود، وأنا معهم. كان مــن رأى الجنرال ستيفنسون أن "هذه الخطوة عليها اعتراضات كبيـــرة بـــسبب المناخ فى شهور فصل الصيف، وكان من رأيه أيضًا أن ليس من الحكمة فى شيء ترك مفرزه (فصيل) على بعد مسافة كبيرة من موقعهـــا الأساســـى". أبرقت إلى اللورد جرانفيل فى اليوم التاسع عشر من شهر أبريـــل: "علـــى العموم، نحن ميالون إلى الاعتقاد بأن الاعتراضات الموجهة لذلك التحـــرك تزيد على المزايا التى يمكن أن تنجم عنه. هذه المزايا لها طبيعة يدور مـــن حولها شك كبير".

أنا أميل إلى أن أعرب عن أسفى؛ لأنى أعربت عـــن رأى معـــارض لذلك المقترح، لكن أسفى هذا مبنى فقط على إحساس مفـــاده، أن الجنـــرال غوردون بحكم الموقع الذى يشغله الآن، فإن أى مقترح يصدر عنه. وبخاصة إذا ما كرر الرجل طرح مثل هذا المقترح، لابد من العمل به إذا ما كان قابلاً للتنفيذ. لم أصدق فى ذلك الوقت، ولم أصدق حتـــى الآن، أن إرســـال قـــوة صغيرة من الرجال إلى كورسوكو Korsoko أو إلى وادى حلفا، كان يمكـــن أن يؤثر على موقف الجنرال غوردون فى الخرطوم. وفـــى وقـــت لاحـــق، وعندما كانت هناك قوة بريطانية فى دنقله، وأن تلك القـــوة كانـــت تـــستعد

للتحرك إلى الخرطوم، كتب الجنرال غوردون (فى اليوم الثامن من شهر نوفمبر من العام ١٨٨٤) يقول: "عجيب حقا ذلك التأثير القليل جدا، الذى يمكن أن تحدثه استعداداتنا الكبيرة جدا فى دنقله،... إلخ، على مجرى الأحداث؛ أستطيع القول إن تلك الاستعدادات لم يكن لها تأثير على الإطلاق".

تلقيت فى اليوم التاسع من شهر أبريل من الجنرال غوردون، حوالى ثلاثين برقية كان قد تأخر وصولها. كانت تلك البرقيات تحمل أنباء الخرطوم حتى اليوم الأول من شهر أبريل. قال الجنرال غوردون، فى واحدة من تلك البرقيات: "أود أن أنقل إليك انطباعاتى عن ذلك التمرد التافه بحق، والذى يستطيع خمسمائة من الرجال أصحاب العزم إخماده. تأكد أننا، فى الوقت الراهن، ولمدة شهرين قادمين، فى مأمن كما لو كنا فى القاهرة. لقد عصرت ذهنى فى مسألة عجزنا، وبخاصة عندما أستشعر أن السودان قد جرى الاستيلاء عليه، وكيف أن ذلك سيؤدى إلى سلسلة من المتاعب فى الدول الإسلامية. الشيء الوحيد الذى يقلقنى هو أنك ستنفق وقتك فيما لا يجدى، ولا تفعل شيئًا إلى أن يفوت الأوان. وأنت إذا ما استطعت الاعتماد على كفايتك واستطعت استئجار ٣٠٠٠ من جنود المشاة الأتراك، و١٠٠٠ من الخيالة أو الفرسان الأتراك أيضًا، فإن الأمر كله، بما فى ذلك سحق المهدى، يمكن تحقيقه خلال أربعة أشهر".

علق الجنرال غوردون أهمية كبيرة على هذا المقترح، ولطالما أشار الرجل إلى هذا الموضوع فى يومياته. قال: "إذا ما أُعيد السودان إلى مصر، سيصبح عندنا مهدى جديد خلال عامين؛ وعليه فإن خيارنا ينحصر بين زبير باشا والأتراك. لقد انصرم الوقت، الذى كان يمكن أن يكون زبير باشا فيه كافيًا هو وحده.... وعليه، أعط السودان للأتراك. وأنا لو كنت فى مكان اللورد ولسلى، سوف أحث حكومة صاحبة الجلالة على إرسال الأتراك إلى

هنا... الأتراك هم الحل الأمثل، على الرغم من أنه مكلف للغاية. سيحتفظ الأتراك بالسودان؛ أعطهم مليونين". "وأنا كلما أطلت التفكير فى هذا الحل، أجد أن الحل التركى أمر لا خيار فيه... سأنتهى من كل متاعبى إذا ما جاء الأتراك، والسبب فى ذلك أنى سأحولها (المتاعب) على الأتراك، وأنت نفسك ستفعل الشيء نفسه". السودان "لابد من إعادته إلى السلطان ومعه إعانة". "الحل الوحيد الممكن هو السلطان، ولتكن المعونة ما تكون". ويمكن تجميع الأسباب التى حدت بالجنرال غوردون إلى تقديم هذا المقترح من برقياته ومن يومياته.

أولا، أن الجنرال غوردون كان يرى أن أى حل آخر سيكون أفضل من ترك السودان يسقط فى يدى المهدى. قال غوردون: "ألا يعد التخلى عن البلاد التى تكون متحضرة إلى حد ما، والتى إذا ما حكمت حكمًا جيدًا، تصبح هادئة ومنظمة إلى الأتراك أو زبير، ثم السماح لتجارة الرقيق بالانتعاش مرة ثانية لتصبح عشرة أضعاف ما كانت عليه، عملا واقعيا؟ ليس لدينا الرجال الذين يستطيعون حكم هذه البلاد، وليس فى وسعنا تدبير الأموال المطلوبة لذلك؛ وعليه فأنا أنصح بما سبق أن قلت.... قد يكون من الأفضل الاحتفاظ بالسودان، لكن ليس متوقعًا أن يوافق دافعو الضرائب على ذلك". هذا يعنى أن جهد الجنرال غوردون كله كان منصبا لا على إخلاء السودان وإنما على "سحق المهدى". قال الجنرال غوردون فى برقيتين غير مؤرختين تسلمتهما فى القاهرة بتاريخ ١٨ و ٢٠ من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤: "أفضل الطرق هو التفاوض مع الباب العالى حول إرسال قوات تركية... إذ من المستحيل مغادرة الخرطوم دون إنشاء أو إقامة حكومة نظامية بواسطة قوة من القوى.... ربما تغضب الحكومة البريطانية منى بسبب مقاومتى لها واعتراضى عليها، ولأنها لم تحقق هدفها فى مسألة أتباع المهدى. أنا أود

التفاوض مع الباب العالى، حتى يمكن إرسال المساعدات الضرورية إلى هنا على وجه السرعة، وبذلك يمكن إخماد وهج ذلك المهدى المزيف، قبل أن يتحول ذلك الإخماد إلى عمل صعب المنال".

ثانيًا، كان الجنرال غوردون مستاءً استياء كبيرًا من السودانيين بسبب استمرار التمرد، فقد أبرق غوردون إلى فى اليوم الثانى عشر من شهر أبريل من العام ١٨٨٤: "أنا أتعجب من عدم إعطائك السودان للسلطان بالإضافة إلى إعانة مقدارها ١٥٠٠٠٠ جنيه إنجليزى كل عام. السلطان قادر على إنهاء ذلك خلال ثلاثة أشهر، فضلاً عن القضاء على المهدى أيضًا. بعد الطريقة التى رفض بها أهل السودان شروطى، أصبحت ميالاً إلى ترك الزحَّافة التركية تمر من فوقهم. لن يحتاج السلطان سوى ٣٠٠٠ رجل"[(١)].

تكفى هذه المقتطفات للتدليل على أن الجنرال غوردون كان يقلل من الطابع الخطير للتمرد الذى كان لابد له من مواجهته؛ هذا التمرد لم يكن بأى حال من الأحوال ذلك "التمرد التافه الذى يستطيع إخماده خمسمائة رجل". وعلى العكس من ذلك، ومن وجهة النظر المحلية، كان ذلك التمرد من النوع بالغ الخطورة، الذى يحتاج إخماده إلى قوة أكبر بكثير من القوة التى أشار إليها الجنرال غوردون. وعلى الجانب الآخر، نجد الجنرال غوردون، يبالغ فى النتائج، التى يمكن أن تتأثر بها مصر وبعض الأماكن الأخرى، بفعل ذلك التمرد، فى حال إذا ما توجت الحركة المهدية بتاج النجاح المحلى. تحدث الجنرال غوردون عن تلقى المهدى "عددًا كبيرًا من الخطابات والرسائل من القاهرة، وإستنبول، والهند. وتساءل الجنرال غوردون، "ما الذى يمنع أنصار

---

(١) لم أتسلم هذه البرقية إلا بعد اليوم العشرين من شهر مارس من العام ١٨٩٠ الميلادى.

المهدى من الاستيلاء على مكة، التى لا يوجد فيه سوى ٢٠٠٠ رجل؟ ونحن إذا ما نزلنا إلى مكة، تعين علينا التحوط والتحرز للصرخات التى ستحدث فى تركيا... إلخ". تحدث غوردون أيضًا عن حتمية "سحق المهدى" فى نهاية المطاف "إذا ما جرى المحافظة على الأمن والهدوء فى مصر". كان المهدى يحس أنه إذا ما استولى على الخرطوم فقد يؤدى ذلك إلى حدوث "انتفاضة فى مصر". ونحن نعرف الآن أن غوردون كان مبالغًا فى تلك المخاوف. وهذا هو المهدى حصل على السلطة العليا فى السودان، لكن تأثير التمرد بقى مقصورًا على المستوى المحلى تمامًا. هذا التمرد لم يحدث أية متاعب فى الدول الإسلامية الأخرى. كان واضحًا فى ذلك الوقت أيضًا، أنه إذا ما حاول المهديون غزو مصر، فإن تقدمهم قد يتوقف عندما يصبحون على اتصال بالقوات البريطانية" (١).

جاء رد الحكومة البريطانية على مقترح الجنرال غوردون فى برقية موجهة إلى السيد / إيجرتُن Egerton من اللورد جرانفيل فى اليوم الأول من شهر مايو، كتب اللورد جرانفيل: "استخدام القوات التركية يتعارض مع

---

(١) ليس هناك شك فى الحتمية المزعومة الخاصة "بسحق المهدى"، من منطلق أن نجاح المهدى فى السودان سوف تترتب عليه نتائج خطيرة فى أماكن أخرى، كان يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الرأى العام البريطانى طوال هذه الفترة. وعلى الرغم من ذلك، فإن أفضل مصادر سياسة الشرق، كانت تعلم علم اليقين فى تلك الفترة، أن تلك المخاوف لم يكن لها ما يبررها، أن بالأحرى كان مبالغا فيها مبالغة كبيرة. وعليه، كتب السير الفريد ليال Lyall، فى اليوم الحادى والعشرين من شهر مارس، من العام ١٨٨٤ إلى السير هنرى ريف ليقول له: إن "خطوط المهدى لا تهم الهند. يضاف إلى ذلك أن حديث بعض الصحف عن ضرورة سحق المهدى تحاشيًا لخطر اندلاع انتفاضة إسلامية عامة، لا أساس له، ويعد ضربًا من الخيال" ــ عن كتاب "مذكرات هنرى ريف"، المجلد الثانى ص٣٢٠ .

وجهات النظر التى دافع عنها الجنرال غوردون فى مناسبات سابقة. وأنا لست بحاجة إلى أن أذكرك أن الجنرال غوردون فى تصريحاته فى كل من بربر والخرطوم، أعلن أنه تحاشى إرسال قوات من قبل السلطان، وأنه جاء شخصيًا لمنع سفك المزيد من الدماء. يزاد على ذلك، أن مسلكًا من هذا القبيل يمكن أن يتضمن انقلابًا على السياسة الأصلية التى تنتهجها حكومة صاحبة الجلالة، والتى حتمت فصل السودان عن مصر، وإعادة الاستقلال السابق إلى سكانه.... من الواضح.... أن هدف الجنرال غوردون من وراء طلب هذه القوات، كان يتمثل فى تنفيذ انسحاب الحاميات السودانية عن طريق الحملات العسكرية، وتحقيق اندحار المهدى.... وفيما يتصل بطلب الجنرال غوردون لقوات تركية بغية استخدامها فى العمليات الهجومية، يبدو أن الجنرال لم يفهم تمامًا أن تلك العمليات لا يمكن أن تحظى بموافقة حكومة صاحبة الجلالة، وأن هذه العمليات خارجة عن نطاق مهمته المكلف بها.

وطول الفترة التى اقتصر الجنرال غوردون خلالها، على تقديم المقترحات، التى يمكن جعلها، بعد شيء من التنقيح، تنسجم مع الخط العام للسياسة التى أوفد غوردون لتنفيذها، نجد أنه كان هناك التزام أدبى قوى على الحكومة البريطانية، يحتم عليها تبنى مقترحات الرجل. كان مقترح تسليم السودان إلى السلطان واستغلال القوات التركية فى سحق المهدى، يتعارض مع روح التعليمات الصادرة لغوردون، ويتعارض مع الآراء التى كان هو نفسه يدافع عنها دفاعًا مستميتًا حتى ذلك الوقت. وعليه، ما وجهة النظر التى يمكن للحكومة أن تتبعها فى النظر إلى هذه المسألة؟ ومن ثم رأت الحكومة أن لديها من المبررات ما يجعلها تحكم هى على ما إذا كان ذلك التغيير الكامل فى السياسة، بناء على توصية من الجنرال غوردون، يمكن أن يكون ممكنًا أو مرغوبًا. ليس هناك شك فى أن الحكومة مارست الحكمة عندما

رفضت الانسياق وراء نصيحة الجنرال غوردون فى هذه المسألة بالـــذات. وأنا أشك فى إمكانية تنفيذ السياسة التى أوصى بها الجنرال غوردون. وليس لدى شك، وحتى لو كانت تلك السياسة ممكنة، فإن تنفيذها لـــم يكـــن أمـــرًا مطلوبًا أو مرغوبًا.

وأنا أُقيم رأيى هنا على عدم الرغبة فى تبنى الـــسياسة التـــى زكاهـــا الجنرال غوردون، من منطلق الحقيقة التى مفادها أن احتلال السودان بقوات تركية، كان يمكن أن يجر معه سلسلة من الأحداث، فضلا عن تفاقم الحكـــم السيئ الذى كان سببا رئيسًا من أسباب التمرد؛ كما أُقيم موقفى أيضًا علـــى حقيقة أخرى مفادها أن الاحتلال التركى كان لا يمكن أن يوفر تسوية نهائية للمسألة السودانية. واقع الأمر، أنه نظرًا لحتمية إعمـــال الاختيـــار، ومـــن مصلحة كل من إنجلترا ومصر، ومن مصلحة العالم المتحضر بشكل عـــام، ومن مصلحة الشعب السودانى أيضًا، أن يضع المهدى يده على السودان بدلا من تسليمه للسلطان. والذى لا شك فيه، أن حكم الدراويش فى السودان، كان شرًّا، لكن أمكن فى ذلك الوقت التنبؤ بأن ذلك الشر سيكون مؤقتًا، فى كـــل الاحتمالات، لكن الاحتلال التركى يمكن أن يكون شرا دائمًا. يزاد على ذلك أن الاحتلال التركى للسودان لا يمكن التوفيق بينه وبين فكرة إعادة الغـــزو المصرى فى المستقبل للسودان. كان الاحتلال التركى سيسفر عن مضاعفات مالية وسياسية لا نهاية لها. وعليه يمكن القول: إن الحكومة البريطانية كانت على صواب عندما رفضت العمل بمقترحات الجنرال غـــوردون فـــى هـــذا الصدد.

كان الموقف فى الخرطوم فى ذلك الوقت، يزداد حرجًا يومًا بعد يوم، فقد تلقيت فى اليوم التاسع والعشرين من شهر مارس برقية مـــن الجنـــرال غوردون، مؤرخة اليوم السابع عشر، تحكى عن معركة دارت فى المنطقـــة

المجاورة للخرطوم فى اليوم السادس عشر، والتى أسفرت بسبب خيانة اثنين من الباشوات، جرى إعدامهما فيما بعد، عن هزيمة القوات المصرية هزيمة نكراء. وقع بعد ذلك بفترة قصيرة رعب وفزع شديد فى بربر. وهرب كل من يستطيع الهرب. وأبرق حسين باشا خليفة الذى كان يتولى القيادة فى بربر: "بعد أن تخلفت الحكومة عنا، فنحن لن نعتمد على سوى الله ﷻ".

لم يكن الجنرال غوردون قد تسلم كل البرقيات التى سبق إرسالها من القاهرة، لكنه كان على علم بأن الحكومة قد رفضت مقترحه باستخدام زبير باشا، وأنه لم تكن هناك نية لإرسال حملة إغاثة من سواكن إلى بربر. وقد استاء الجنرال غوردون استياءً كبيرًا من رفض الحكومة لتلك المقترحات. وفى اليوم السابع من شهر أبريل، أرسل لى برقية، يقول عنها السيد/ إجمونت هيك Hake إنها "أصبحت تاريخية على الفور". كانت البرقية على النحو التالى: "على حد فهمى، فإن الموقف على النحو التالى: أنت تقول إنك انتويت عدم إرسال أية نجدة إلى هنا، فى بربر، وترفض أيضًا إعطائى زبير باشا. وأنا أعتبر نفسى حرًا فى التصرف على النحو الذى أراه مناسبًا حسب الظروف. سأصمد هنا أطول فترة ممكنة، وإذا ما استطعت قمع التمرد فسوف أفعل ذلك. وإذا لم أستطع، سوف أنسحب إلى المديرية الاستوائية، وأترك لك عار التخلى عن حاميات سنار، وكسلا، وبربر، ودنقله، وأنا على يقين من أنك ستضطر فى نهاية المطاف إلى سحق المهدى فى ظل مصاعب كبيرة، إن أنت أردت المحافظة على سلامة مصر".

التقط الحزبيون السياسيون التعبيرات القوية المستخدمة فى هذه البرقية، وبخاصة تلك التعبيرات التى تركز على "العار الذى لا يمحى"، الذى يُقال إن الحكومة البريطانية هى التى تسببت فيه. وأنا، من جانبى، لا أفهم كيف يفكر أى إنسان محايد أن الحكومة البريطانية كانت مسئولة عن الصعوبات التى

كانت تكتنف وتحيط بالحاميات فى كل من سنار، وكسلا، وبربر، ودنقله. أما هؤلاء الذين كانوا يركزون على مسألة العار الذى يمكن أن يترتب على سقوط حاميات تلك الأماكن فى يدى المهدى، فكان لابد لهم من التحلى بالشجاعة فى آرائهم. كان يتعين عليهم تشجيع العلاج الوحيد الممكن لمنع اكتمال ذلك العمل الذى استهجنوه. وكان ذلك العلاج يتمثل فى إرسال حملة عسكرية قوية بريطانية، أو بالأحرى حملات عدة لغوث وتخليص تلك الحاميات المحاصرة. واقع الأمر، أن السواد الأعظم من النقاد تراجعوا عن تبنى التسلسل المنطقى لانتقاداتهم.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تكن ملتزمة أخلاقيا بإنقاذ الحاميات المصرية، فإنها كانت ملتزمة التزامًا قويا بمنع سقوط الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت فى يدى المهدى. وأصبح من المرجح يومًا بعد يوم، أنه يتعين إرسال حملة عسكرية إلى الخرطوم لتخليص هذين الرجلين. كنت متأثرًا تمامًا بضرورة الاستعداد لمثل هذه الحملة فى الوقت المناسب، إلى حد أنى كتبت البرقية التالية فى اليوم الرابع عشر من شهر أبريل لأقول له: "أود مرة أخرى أن ألفت نظر سيادتكم إلى موقف الجنرال غوردون فى الخرطوم. وأنا عندما أفعل ذلك، أود القول بصفة خاصة إنى ليست لدى رغبة فى الحث على حتمية إرسال حملة لتخليص الجنرال غوردون، إلا بعد دراسة هذا الأمر دراسة متأنية، وعندما يتبين أنه لم يعد هناك بديل آخر، عن هذه الحملة. ليس هناك أحد لديه اعتراضات قوية مثلى على إرسال قوة إلى الخرطوم، لكن اللورد هارتنجتون أعلن فى مجلس العموم أن حكومة صاحبة الجلالة تشعر أنها "مسئولة بدرجة كبيرة عن سلامة الجنرال غوردون، وحتى فى ظل غياب مثل هذا التصريح، فإن الأمر نفسه واضح للعيان".

"أعتقد أن من واجبى، أن أضع أمام سيادتكم الملاحظات التالية، مستهدفًا بذلك عرض الموقف الفعلى على سيادتكم، فى حدود المعلومات المؤكدة، وليس لتقديم مقترحات محددة بخصوص هذا الموقف. هذا الموقف واحد من المواقف الصعبة للغاية، الأمر الذى يجعلنى أتردد فى تقديم أى شكل من أشكال النُصح المحدد.

تلاحظون سيادتكم أن الجنرال غوردون فى واحدة من برقياته التى وصلتنى مؤخرًا، والتى أرفقها ببرقيتى المؤرخة فى اليوم التاسع من الشهر الجارى، أن غوردون يقول: على امتداد الشهرين القادمين، هذا يعنى أنه حتى نهاية شهر مايو، سيكون آمنًا كما لو كان فى القاهرة.

أنا لست متأكدًا ما إذا كانت هذه العبارة تعنى أن الجنرال غوردون يمكن أن يصمد لمدة شهرين وليس أكثر. وأنا على ثقة من أن ذلك ليس بيت القصيد من غوردون، لأنى أرى أن وصول حملة عسكرية إلى الخرطوم بنهاية شهر مايو يعد أمرًا مستحيلاً.

لقد جعلتنا البرقيات السابقة نسلم أن الجنرال غوردون لديه مؤن تكفيه ستة أشهر، وأن المهدى إذا ما قام بالتقدم، فإنه من غير المحتمل القيام بمثل هذا التقدم قبل شهر سبتمبر أو أكتوبر. لقد طلبت منه توضيح هذه النقطة بشكل أكبر، لكن مسألة الاتصال بالخرطوم تعد أمرًا صعبًا للغاية؛ يضاف إلى ذلك، أنه لابد من مرور وقت أطول قبل أن أحصل على رد على برقيتى.

وأنا أرى، فى ذات الوقت، أننا فى ورطة ـــ وهذه هى الحكومة، كملاذ أخير، تجد نفسها مضطرة إلى تقديم العون إلى الجنرال غوردون. تقول جميع المصادر التى استشرتها، إنه إذا ما تحتم القيام بأية عمليات عسكرية

على طول وادى النيل، الذى يعتبره البعض أفضل الطرق، فإن الأمر لا يتحمل إضاعة الوقت وأن الاستعدادات والتجهيزات ينبغى أن تبدأ على الفور، حتى يمكن البدء فى التحرك مباشرة مع فيضان النيل. وأنا هنا أرى وآمل أن يتمكن الجنرال غوردون من تخليص نفسه بدون حملات. مع مثل هذا الحال، تصبح الاستعدادات عديمة الجدوى. على الجانب الآخر إذا لم يجر القيام بهذه الاستعدادات الآن فإنه فى حال ما دعت الضرورة إلى التحرك فإن التأخير فى عمل هذه الاستعدادات يمكن أن يحبط كل الأهداف المخصصة للحملة. وأنا فى ظل هذه الظروف أجدني أعتقد أن مسألة ما إذا كانت السلطات العسكرية والسلطات البحرية، يتعين عليهما القيام ببعض الخطوات التمهيدية على طريق تجهيز السفن...إلخ حتى يمكن التحرك فى الوقت المناسب إذا ما دعت الضرورة، تعد أمرًا جديرًا بالاهتمام. وأنا أرى، أن من الأفضل، تحمل المخاطر الناجمة عن زيادة النفقات على أن نجد أنفسنا عاجزين عن الإمساك بفرصة التحرك، عندما تحين اللحظة المناسبة".

غادرت القاهرة إلى إنجلترا فى اليوم الحادى والعشرين من شهر أبريل لحضور المؤتمر الذى كان على وشك الانعقاد فى لندن لمناقشة الموقف المالى للخزانة المصرية. وجرى تعيين السيد/ إيجرتون **Egerton** (فيما بعد السير دوين) ليحل محل منصب القنصل العام أثناء غيابى.

الفصل السابع والعشرون

حملة الإغاثة

من ٢١ أبريل إلى ٥ أكتوبر ١٨٨٤

دوافع الجنرال غوردون، الروح التى ينبغى أن تسود عند التعامل مع هذه المسألة، هل حاول الجنرال غوردون تنفيذ سياسة الحكومة؟ الموقف فى بربر، الرسائل التى أرسلت إلى الجنرال غوردون ورده على هذه الرسائل، إصدار تعليمات إلى السير فردريك ستيفنسون بإعداد تقرير عن حملة الإغاثة، خط حديد سواكن- بربر، سقوط بربر، المصداقية، تعيين اللورد ولسلى لقيادة حملة النيل، وصول ولسلى إلى وادى حلفا، ملاحظات على الرواية السالفة.

قد يكون من المفيد أيضًا قبل الاستطراد فى هذه المروية- حتى وإن كان ذلك على حساب تكرار بعض الملاحظات التى سبق الإتيان على ذكرها - وصف الدوافع، التى كانت على حد تقديرنا تقف وراء سلوك وتصرفات الجنرال غوردون فى ذلك الوقت. ترى، هل بذل الجنرال غوردون جهدًا حقيقيا فى تنفيذ سياسة الحكومتين البريطانية والمصرية فى السودان؟ هل

كانت تلك السياسة قابلة للتنفيذ؟ وبصورة أكثر خصوصية، هل كان بوسع الجنرال غوردون الانسحاب من الخرطوم بدون عون من حملة الإغاثة؟

الأمر هنا، يتطلب منا إبداء بعض الملاحظات المبدئية الضرورية قبل الدخول فى الإجابة على هذه التساؤلات.

فى المقام الأول، يجب الحكم على تصرفات الجنرال غوردون بأقصى درجة من الكرم والسخاء. أنا لا أرى أن هذا الكرم يتعين، أن يمتد إلى حد تبرئته من اللوم، من أجل الحقيقة التاريخية، إذا ما اكتشفنا من خلال دراسة الأدلة والبينات، أن اللوم يقع عليه إلى حد كبير. لكنى أرى، أننا إذا ما أخذنا بعين اعتبارنا الوضع الصعب الذى كان فيه الجنرال غوردون، وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا أيضًا الحقيقة التى مفادها أنه بعد وصول الرجل إلى الخرطوم، لابد أن يكون قد نما إلى علمه الكثير عن الظروف التى كان يجهلها عندما كان فى لندن وفى القاهرة، وإذا ما أخذنا فى حسباننا أيضًا أنه لا الجنرال غوردون، ولا رفيقه الشجاع، أحياء الآن كيما يردا على الانتقادات، أو تقديم التفسيرات، قد يكون من البر بذكر هذا الرجل، أخذ كلامه عن كل ما فعله أو قاله، على محمل آخر، وبخاصة تلك الأعمال والأقوال التى تبدو مستحقة للوم.

أقول ثانية، إننا إذا ما أخذنا فى حسباننا شخصية الجنرال غوردون الطائشة، والعادة التى درج عليها فى تسجيل أية فكرة من الأفكار الطائشة التى تلتمع فى ذهنه، سنجد أننا ينبغى أن لا نعلق أهمية كبيرة على التعبيرات الطارئة التى ربما تكون صدرت عنه. لقد حاولت تشكيل فكرة ما عن دوافعه وأفكاره التى دارت فى ذهنه طوال فترة حصار الخرطوم، ولم أعول كثيرًا فى ذلك على أى تصريح أو قول من أقواله، بقدر تركيزى على فحوى يوميات هذا الرجل، ورسائله وبرقياته.

تصرف الحكومة البريطانية، هو الآخر، يتعين الحكم عليه، بنفس المنطق الذى اتبعناه فى الحكم على تصرفات الجنرال غوردون. إذ ليس من الممكن أو المطلوب إصدار تعليمات مفصلة إلى مسئول يكون قائمًا بعمل صعب من قبيل العمل الذى كُلِّف به الجنرال غوردون. إن أقصى ما يمكن أن تفعله الحكومة هو وضع السياسة العامة التى تود السير عليها، ثم تترك لمرؤوسيها الخيار فى مسألة تنفيذ هذه السياسة. ونحن عندما نحكم على عمل الحكومة وعمل الجنرال غوردون ينبغى علينا تفهم روح التعليمات وليس نصها.

وعليه، هل بذل الجنرال غوردون جهدًا حقيقيا فى تنفيذ سياسة الحكومتين البريطانية والمصرية فى السودان؟ ليس هناك شك فى أن الجنرال غوردون قد وافق على هذه السياسة عندما غادر القاهرة. وغوردون لم يكتف فقط بالإعراب مرارًا بتعبيرات واضحة عن موافقته، ولم يكتف أيضًا عمليا بتدوين تعليماته الخاصة فى كل من لندن والقاهرة، وإنما دون أيضًا السياسة، التى أوفد لتنفيذها، وكانت هذه السياسة متفقة فى كثير من الأحيان مع الأفكار التى عبر عنها بدءًا من ارتباطه بمسألة السودان. لم يمل الجنرال غوردون مطلقًا من التركيز على المظالم المصرية، أو مظالم الحكم التركى فى السودان، على حد قول الرجل. لقد أقر الجنرال غوردون أن البلاد (السودان) كانت "ممتلكًا عديم النفع". وقد حث الجنرال غوردون الحكومة البريطانية على تركهم (أهل السودان) على الشكل الذى خلقهم الله عليه" [١]. وواقع الأمر أن الجنرال غوردون كان يؤيد بشدة سياسة "السودان للسودانيين". لكن الرجل

---

(١) مذكرة بتاريخ اليوم الثالث والعشرين من شهر يناير من العام ١٨٨٤ .

قال عن نفسه: "ليس فى هذه الدنيا كلها رجل متقلب مثلى" [١]. وواقع الأمر، أنه لم يكن هناك شك فى حدوث تغير تام فى آراء غوردون عن السودان، عندما وصل إلى الخرطوم. وقف الرجل، من البداية، على الرغبة فى محاولة تزويد البلاد بشكل مستقر من أشكال الحكم، وقد تمسك بهذه السياسة فترة طويلة بعد أن أصبح تنفيذها أمرًا غير ممكن تمامًا. كانت نية غوردون فى البداية، تنصب على تسليم البلاد من جديد إلى السلاطين المحليين، لكن سرعان ما اتضح أنه لم يكن هناك سلاطين محليون يمكن أن يكونوا أدوات فى تنفيذ هذه السياسة. ثم اقترح غوردون بعد ذلك استخدام زبير باشا، ولو قبل مقترح غوردون على الفور، لأمكن فى أضعف الأحوال تشكيل حكومة معادية للمهدى فى السودان. لكن جرى إهدار تلك الفرصة. وجرى أيضًا، لأسباب سبق الإشارة إليها، رفض استخدام زبير باشا. أصبح واضحًا من تلك اللحظة أن السودان لابد أن يسقط فى يدى المهدى. وقد فشل الجنرال غوردون فى الاعتراف بذلك، أو بالأحرى، قد يكون الكلام أكثر دقة، إذا ما قلنا إن فكرة الاعتراف بتفوق المهدى كانت كريهة إلى نفس الجنرال غوردون إلى الحد الذى جعله لا يعترف أو يقر بالنتيجة الحتمية، التى يمكن استخلاصها من دراسة حقائق الموقف. تعلق غوردون بفكرة إنشاء حكومة معادية للمهدى فى السودان، فى الوقت الذى أصبح المشروع – على حد قول اللورد نورثبروك – فيه مجرد أوهام. كان غوردون، على استعداد، فى سبيل تنفيذ هذه الفكرة، للتضحية بقناعاته الخالصة. لقد اقترح غوردون مرات ومرات، حتمية إعادة السودان إلى الحكم التركى، الذى اعترض من قبل على مظالمه اعتراضًا شديدًا. كان يعرف أن الشعب السودانى سيجرى

---

(١) رسائل غوردون إلى شقيقته.

قمعه فى نهاية المطاف، لكنه كان يرى أن الجور والقمع التركيين كانا أفضل من الاعتراف بالمهدى. وفى الوقت نفسه، وفيما يتصل بمسألة تقلب الشخصية، نجد أنه فى الوقت الذى كان يضغط غوردون فيه، من أجل إعادة السودان إلى حكم السلطان اعترف أن من الأفضل التخلى عن السودان بدلا من السماح له بالبقاء "تحت إمرة الباشاوات المصريين المنهكين التعساء". ومهما كانت عيوب الباشوات المصريين، فليس هناك ما يدعو إلى القول إن الباشوات الأتراك يمكن أن يكونوا أرقى وأفضل من الباشوات المصريين. واقع الأمر أن غوردون كان يعرف حق المعرفة، أن الباشوات المصريين فى ذلك الوقت كانوا كلهم تقريبًا أتراكًا أو شراكسة(*).

الحقيقة هى أن الجنرال غوردون كان جنديا فى المقام الأول، بل أكثر من ذلك، جنديا محبا للحرب(١). لقد بلغت غرائزه القتالية من القوة حدا يصعب معه الاعتراف بأن الرجل يعمل مخلصًا من أجل السلام. قال غوردون: إن العرب "يتعين إنزال هزيمة حقيقية بهم لمحو النكبات التى حلت بالجنرال هكس، ومحو آثار الهزائم التى نزلت بى أيضًا... أنا لا يهمنى ولا يعنينى الانتظار إلى أن أرى المهدى يطاردك فى الخرطوم. لا يمكن لامرئ أن يفكر... أن تلك نهاية مرضية إذا ما سمحنا للمهدى، بعد فك حصار الحاميات، ورضانا عن هذا العمل، بالمجىء إلى هنا والتباهى بطردنا من المكان، والمؤسف ألف مرة ومرة هو التنازل عن الخرطوم للمهدى فى

(*) لعله يقصد أنهم تمصروا. (المراجع)

(١) قال لى السير صموائيل بيكر، الذى كان يعرف الجنرال غوردون حق المعرفة، بعد سنوات قلائل من سقوط الخرطوم: "عندما بلغنى أن الجنرال غوردون تقرر سفره إلى السودان، عرفت أنه لابد أن يكون هناك قتال".

الوقت الذى لا تتهيأ فيه فرصة الاحتفاظ بها تحت حكم زبير باشا[١]. مادام المهدى بقى جنبًا إلى جنب، لن يكون السلام ممكنًا.

واقع الأمر، أن الجنرال غوردون كان يود "سحق" المهدى. كان ذلك، هو بيت القصيد، فى كل الأعمال التى كانت تجرى فى السودان. كتب الجنرال غوردون فى اليوم السابع من شهر نوفمبر "لو جرى إرسال الزبير إلى السودان، لَهَزمْنَا المهدى دون أية مساعدة خارجية؛ المحزن أننا يتعين علينا، أثناء احتضار المهدى، الجلاء عن السودان، فنعيد الحياة إلى المهدى من جديد".

وفيما يتعلق بتعليمات الجنرال غوردون فقد ذهبت أدراج الرياح[٢]. كان نص وروح تعليمات الجنرال غوردون واضحين. قيل له فى الرسالة التى أرسلت إليه بتاريخ اليوم الخامس والعشرين من شهر يناير من العام ١٨٨٤: "الهدف الرئيسى الذى ينبغى توخيه هو الجلاء عن السودان". صحيح أن سياسة إقامة شكل من أشكال الحكم المستقر جرت الموافقة عليها، لكنها تعد مسألة فرعية، على الرغم من كونها أمرًا مطلوبًا. قيل إنه "لابد أن يكون مفهومًا تمامًا أن القوات المصرية لن يجرى الاحتفاظ بها فى السودان لمجرد تدعيم سلطة الحكام الجدد للبلاد". كان يتعين على الجنرال غوربون، بعد أن تقرر عدم استخدام زبير باشا، أن يفهم أن كل ما تبقى له هو تركيز جهوده

---

(١) جرى تدوين هذا الكلام فى اليوم الرابع والعشرين من شهر سبتمبر، أى بعد أشهر عدة من رفض سياسة زبير من قبل الحكومة، وبعد أن أصبحت غير قابلة للتنفيذ.

(٢) كتب الجنرال غوردون إلى أخته فى اليوم الثامن والعشرين من شهر مايو من العام ١٨٨٠: "أنا لا يمكننى البقاء فى خدمة صاحبة الجلالة فى ظل المرئيات التى لدى. لن يوافق شخص واحد من بين عشرة ملايين على دوافعى، وليس هناك أمل فى تغيير مرئياتهم". رسائل، ... إلخ، ص١٥٨ .

على عملية الجلاء. لكنه لم يفعل شيئًا من هذا القبيل. كان الرجل لا يفكر سوى فى القسم الفرعى من تعليماته، وأهمل الموضوع الرئيسى.

لكن، يمكن القول إنه حتى لو قام الجنرال غوردون بالتخلى عن فكرة إقامة حكومة معادية للمهدى فى السودان، كان سيظل عاجزًا عن تنفيذ تعليماته؛ نظرًا لأن حاميات السودان كانت مبعثرة، وكان يستحيل إنقاذها كلها. ويبدو أن الجنرال غوردون قد استشعر أن من واجبه إنقاذ الحاميات كلها. لقد كتب يقول: "**لقد عُينت بالاسم من أجل الجلاء عن السودان (وهو ما لا أعترض عليه)، وليس للهرب من الخرطوم، وترك الحاميات فى الأماكن الأخرى لحال سبيلها**". وهو يعود إلى هذا الموضوع مرات ومرات فى يومياته[1]. كان من رأيه أن التخلى عن الحاميات "خزى مشين" وأن "**كل إنسان فى السودان، سواء أكان أسيرًا أم محتجزًا، ينبغى أن يكون من حقه خيار الانسحاب وقوة الانسحاب**". فى اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر، كتب الجنرال غوردون: "**أعلن بحق وعلى نحو قاطع أنى لن أترك السودان إلا بعد أن يحصل كل من يريد الخروج على بغيته**، اللهم إلا إذا ما تشكلت حكومة يمكن أن تحمل عنى هذه المهمة؛ وعليه، إذا ما جاء هنا مبعوث أو رسالة تطلب منى الانسحاب. **فلن أطيع هذا المبعوث أو تلك الرسالة. لكنى، سأبقى هنا وأسقط مع المدينة وأمر بالأخطار كلها**". كل ما يمكن قوله عن هذه الجدليات أنها تعيد إلى الأذهان ملاحظة الجنرال بوسكيه **Bosquet** عن بلاكلافا[*] **Balaklava** الشهير "**هذا شيء عظيم، لكن ليست هذه هى**

---

(١) اليوميات، ص٧٢ ، ٩٣، ١١٢، ١١٣، ١٢٥، ٢٠٢، ٢٠٨، ٣٠٥، ٣٩٧ .

(*) ميناء صغير فى جنوب شبه جزيرة القرم، يقع على بعد ثمانية أميال من سيفاستبول، شهير بالمعركة التى دارت فى العام ١٨٥٤ أثناء حرب القرم. يقدر عدد سكان هذا الميناء بحوالى ٢٠٠٠نسمة. (المترجم)

الحرب"[1] يجوز لنا أن نُعجَب، وأنا شخصيا من المعجبين جدا بشجاعة الجنرال غوردون الشخصية، وعدم توخيه مصلحته الشخصية، وشعوره النبيل تجاه الحاميات الحربية، لكن الإعجاب بهذه الصفات لا يعد دفاعًا كافيًا عن إدانة سلوكه وتصرفه من منطلق أن ذلك التصرف كان مفرطًا في التطرف. كتب الجنرال غوردون فى آخر رسالة إلى شقيقته، والمؤرخة اليوم الرابع عشر من شهر ديسمبر من العام ١٨٨٤: "أنا سعيد جدا، بفضل الله، وقد حاولت شأنى شأن لورانس، القيام بواجبى"[2] هذا يعنى أن العبارة التى لابد وأن تكون خطرت ببال الكثيرين من إخوان السير هنرى لورنس المواطنين، عندما وُضع فى موقف صعب أو خطير أصبحت عبارة تاريخية. هذه الكلمات، فى ظل الظروف التى قيلت فيها لأول مرة بواسطة السير هنرى لورانس، ثم بعد ذلك بواسطة الجنرال غوردون، مؤثرة للغاية. لكن أولا وقبل كل شيء، فإن الانفعالات عندما تهدأ إلى حد ما، وعندما تُنَحَّى الأحداث الدامية جانبًا، فإن الذهن يكون بحاجة إلى إجابات عن أسئلة من قبيل: ماذا كانت مهمة الجنرال غوردون؟ هل حاول هو، فى واقع الأمر، القيام بواجبه؟

أنا هنا لا أتعامل أو أتناول شخصية الجنرال غوردون، التى كانت نبيلة من نواحى كثيرة، ولا أتعامل أيضًا مع دفاعه العسكرى عن الخرطوم، الذى كان بطوليا، ولكنى أتناول هنا سلوكه السياسى تجاه المهمة التى كان مكلفًا بها، ومن وجهة النظر هذه أجدنى لا أتردد فى القول: إن الجنرال غوردون

---

(١) تعزى هذه الملاحظة فى كثير من الأحيان إلى الماريشال كانروبرت. ونقلا عن كينجليك (غزو القرم، المجلد الرابع، ص٢٦٩)، فقد قال الجنرال بوكسيه هذه الملاحظة للسيد ليارد Layard فى الميدان، أثناء الهجوم.

(٢) رسائل، ... إلخ ص ٢١٠ .

لا يمكن النظر إليه على أنه حاول القيام بواجبه، اللهم إلا إذا جرى الوقــوع فى الخطأ الكبير فى تحديد كنه مهمة هذا الرجــل. أنــا أرى أن الجنــرال غوردون حدد لنفسه مهمة من مستوى معين دون تحديد الوسائل التى يمكــن بها تحقيق هذه المهمة، كما أنه لم يفكر أيضًا فى النتائج التى يمكن أن تصيب الحكومة البريطانية والشعب البريطانى من محاولة تحقيق هــذه الوســائل. وعلى المستوى الأخلاقى أنا لا يمكننى القول: إن مسألة اســتخدام الجنــرال غوردون للمنطق العقلانى يمكن الدفاع عنها. تتمثل مهمة الموظف الحكومى فى الموقع الذى يوضع فيه، فى إسقاط آرائه الخاصة، وأن يأخذ بعين اعتباره رغبات ومصالح الحكومة والأمة اللتين طلبا منه العمل لحسابهما. لم يوفــد الجنرال غوردون إلى الخرطوم بأوامر تحتم عليه تأمين انسحاب كل رجل، وكل امرأة وكل طفل يريد مغادرة السودان. لقد أرسل ليبذل قصارى جهــده فى تنفيذ عملية الجلاء. هذا يعنى أن كثيرًا من الأمور تُركت لما يــراه هــو صحيحًا. كان هناك إحساس عندما غادر الجنرال غــوردون القــاهرة، أنــه سيكون من الصعب تمامًا عليه مساعدة الحاميات البعيدة، وبخاصة الحاميات التى فى مديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية. عنــد إعطــاء الجنــرال غوردون مهامه، جرى لفت انتباه الرجل بصفة خاصة إلى الحاميــة وإلــى السكان المدنيين فى الخرطوم، الذين كان عددهم أكبر بكثير من عدد السكان فى أية منطقة من المناطق الأخرى، والذين كان من السهل أيضًا التواصــل معهم والاتصال بهم. يبدو لى أن مهمة الجنرال غوردون الرئيــسية كانــت تتمثل فى بذل قصارى جهده لتحقيق مهمته الصعبة، وأن يتحاشى فى الوقت نفسه، كل البؤس، وسفك الدماء، وتبديد المال، الذى يمكن أن يترتــب علــى حتمية إرسال حملة بريطانية على السودان. لم تكــن الحكومــة البريطانيــة مسئولة عن الوضع الذى وُضعت فيه حاميات السودان. هذه الحاميات، ربما تقع كلها فى الأسر، وهذا هو أبشع ما يمكن أن يحدث. كتــب لــى اللــورد

جرانفيل، بوعى كبير فى اليوم الرابع عشر من شهر مارس يقول: "إذا ما استطاع غوردون إنقاذ حاميات الخرطوم، وبربر، ودنقله، فسيكون هذا العمل بحد ذاته إنقاذًا كبيرًا. وقد استخف غوردون أمامنا من فكرة نصب مذبحة للحاميات وأثبت أنه على صواب فيما يتعلق بطوكر". كانت مسألة استيلاء المهدى على الحاميات الخارجية (البعيدة) أقل ضررًا من إرسال حملة بريطانية لفك حصار الخرطوم. ويجب أن لا يغيب عنا أيضًا أن وجود قوة بريطانية فى الخرطوم، لا يمكن أن يساعد الحاميات البعيدة فى كل من دارفور، وبحر الغزال، والمديرية الاستوائية. وأنا، لا أظن أن الجنرال غوردون يمكن أن يكون قد اقترح إرسال حملة بريطانية إلى تلك المناطق البعيدة[1].

يزاد على ذلك، أنى أرى أن الجنرال غوردون كانت لديه فكرة خاطئة عن مهمته. كتب الجنرال غوردون فى اليوم الأول من شهر أكتوبر يقول: "أعتقد أننا مضطرون إلى إنقاذ الحاميات مهما كان الثمن". كان غوردون يعلم أن تلك لم تكن مرئيات الحكومة البريطانية؛ لأنه زاد على كلامه: "إنها (أى الحكومة) لا تريد ذلك"، لكن نظرًا لأن تعليمه العسكرى ربّى فيه إحساس النظام والانضباط، الذى لا يمكنه التخلص منه مطلقًا، فقد كانت لدى غوردون عادة فريدة، عندما يكون فى موقع المرؤوس، إذ كان يكتشف بعض الجدليات والحجج الواهية ــ كيما يستريح من وخذات ضميره الرسمى. فى مثل هذا الحال، يبدو أن غوردون دار بخلده أن مسئوليته الشخصية جرى التعبير عنها وتحديدها، عندما اقترح، أنه طالما يعارض تنفيذ مرئيات

(١) يضاف إلى ذلك، أن الجنرال غوردون، فى مقطوعة من يومياته، يتكلم عن الرغبة فى إرسال قوة بريطانية إلى كردفان Kordofan (ص٣٦). ويبدو أنه رأى أن ليس من الضرورى "الابتعاد عن الخرطوم مسافة تزيد على خمسين ميلاً".

الحكومة البريطانية، فإن عبد القادر باشا يجب تعيينه بدلا منه، لكنه أضاف: "أنا أعى، أن المقترح الذى أتقدم به، هو عبارة عن فخ بشكل أو بآخر، لأنى واثق بأنه لن تكون هناك نهاية للمتاعب، حتى إذا ما جرى إحلال عبد القادر باشا محلى، فى محاولة تنفيذ عملية الجلاء".

واقع الأمر، أن الجنرال غوردون كان متشوقًا "لسحق المهدى"، وكانت الفكرة المسيطرة عليه أن مسألة إنقاذ الحاميات أمر واجب على الحكومة، إلى حد أنه حاول لى ذراع الحكومة وإجبارها على إرسال حملة إلى السودان. وقد وردت الإشارة إلى حسن نيته تجاه شعب السودان ضمن مطالبته بإرسال حملة بريطانية إلى السودان. كان الجنرال غوردون، كما سبق أن ذكرنا[١]، قد أصدر فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير إعلانًا، ورد فيه ما يلى: "القوات البريطانية فى طريقها حاليًا إلى الخرطوم". كان الهدف، من وراء إصدار هذا الإعلان، وبلا أدنى شك، هو إحداث تأثير معنوى؛ لأن غوردون فى ذلك الوقت كان يعرف حق المعرفة، أنه لم تكن هناك نية إرسال قوة بريطانية إلى الخرطوم. لكن أهل مدينة الخرطوم صدقوا ما قاله الرجل. ظل هؤلاء الناس فترة طويلة يصدقون أن القوات البريطانية قادمة لا محالة، وعندما اكتشفوا عدم مجيء هذه القوات، ظنوا أن الحكومة البريطانية "تخلت عنهم"[٢]، مسألة التعهد بتقديم المساعدة العسكرية، جرى الإعلان عنها من قبل الجنرال غوردون نفسه، وعلى مسئوليته، ولم يتشاور بشأنها مع الحكومة البريطانية ولا مع ممثل هذه الحكومة فى القاهرة.

---

(١) انظر المرجع السابق ص٤٠٠ .

(٢) اليوميات: ص ٣٠٧ .

وهنا تصبح مسألة إحساس الجنرال غوردون، بأنه مجبر على تنفيذ بعض التعهدات، أمرًا لا جدال فيه. كتب الجنرال غوردون فى اليوم السادس من شهر أكتوبر: "ظهور جندى أو ضابط بريطانى واحد هنا يسوى مسألة الغوث وجهًا لوجه مع السكان؛ لأنهم عندئذ سيعرفون أنى لم أكذب عليهم"؛ وفى البرقية غير المؤرخة، التى تلقيتها فى اليوم الثامن عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤ يقول غوردون: "إطالة وعدى لأهل الخرطوم بمجيء المساعدة، جعلنا نبدو الآن كذابين فى أعين هؤلاء السكان".

من الواضح، أن أفضل ما كان يمكن أن يفعله الجنرال غوردون، بعد انقطاع الاتصال بالقاهرة، هو الانسحاب إلى بربر بحامية الخرطوم هى والسكان المدنيين الراغبين فى مغادرة المكان. لكن يبدو أن الرجل لم يحاول جدِّيا القيام بهذا العمل، لأنه كان يعرف، إنه إذا ما انسحب فإن ذلك سيضعف احتمال إرسال الحكومة البريطانية حملة عسكرية لإنقاذ الحاميات البعيدة. وفى اليوم الخامس من شهر أكتوبر، أورد غوردون النص التالى ضمن يومياته: "قد يسأل سائل، لماذا لم ينسحب إلى بربر؟ أنا أفضل عدم القيام بذلك، لأنى أود أن أثبت بطريقة مؤكدة، أنى لست ضالعًا فى مسألة التخلى عن الحاميات"،... إلخ... إلخ. هناك نص آخر فى يوميات غوردون، بتاريخ اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر، يوضح هذه المسألة بشكل واضح: "كنت أود الاستيلاء على بربر، التى كانت تمثل العملية العسكرية التى أود القيام بها.... ولربما لو أخذنا بربر، لقالت حكومة صاحبة الجلالة، إنه لم تعد هناك حاجة إلى إرسال حملة **لإنقاذ الحاميات**؛ لكن لا يمكن أن يكون الأمر قد نوقش بهذه الصورة؛ لأنه على الرغم من احتمال الاستيلاء على بربر، فإننا لا يمكن لنا أن ننشئ فيها حامية؛ وأن هذا الانتصار سيكون مجردًا من معناه، ولن نكون قد فعلنا الكثير فى اتجاه حل المشكلة السودانية، أو سحب

الحاميات، فى الوقت الذى سيسفر ذلك فيه عن وقف إرسال حملة لإنقاذ الحاميات"[1].

أنا أرى أن وجهة النظر هذه كان من الخطأ اتباعها. ونحن عندما ننحى جانبًا أيضًا تبديد المال الذى ترتب على هذه المسائل، والذى يعد الجنرال غوردون مسئولا بعض الشيء عن إنفاقه، أى أن الأهم من ذلك كله، هو المحافظة على أرواح موظفين عموميين قيمين من قبيل الجنرال غوردون نفسه، والسير ستيوارت، والجنرال إيرل، والإنجليز الشجعان الآخرين الذين سقطوا فى الحملة التى جرت بعد ذلك على السودان، بدلا من منع الحاميات البعيدة فى سنار، وفى المواقع الأخرى من الوقوع فى الأسر بواسطة المهدى.

أنا لا أعتقد، فى ظل هذه الأسباب أن الجنرال غوردون بذل جهدًا حقيقيا من أجل تنفيذ الأهداف الرئيسة للسياسة البريطانية والسياسة المصرية فى السودان. كان تفكير الجنرال غوردون منصبا بصورة أكبر على آرائه الشخصية أكثر من مصالح الدولة. هذا يعنى أنه لم يوائم بين وسائله وأهدافه.

---

(١) يمكن هنا أن نورد مثالاً آخر على الحجج العجيبة التى حاول الجنرال غوردون بها تبرير سلوكه وتصرفه. كتب غوردون فى اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر: "أعتقد أني أقول الحق، أنا لم أطلب قط إرسال حملة بريطانية. كل ما طلبته إرسال ٢٠٠رجل إلى بربر، فى الوقت الذى هزم جراهام فيه عثمان دجنا، وهنا يمكننا القول إن هؤلاء الرجال المائتين لم يكونوا معرضين لأية أخطار". والجنرال غوردون، بحكم كونه عسكريا، لابد أنه كان يعرف أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على إرسال قوة قوامها ٢٠٠فرد. لكن فى واقع الأمر، فإن قول الجنرال غوردون بأنه لم يطلب قط حملة بريطانية لا يمكن تأكيده. ليست كلمات الرجل وحدها، وإنما أيضا النغمة العامة ليومياته، يؤكد أن أعمال غوردون كلها وكذلك آراؤه، كانت كلها تهدف إلى إجبار الحكومة على إرسال حملة.

كان غوردون يعرف، أو لابد أنه كان يعلم، تحت أى ظرف من الظـروف، ماذا كانت الأهداف الفرعية والأهداف الرئيسية للسياسة البريطانية، وقد تعمد الرجل تبدية المصالح الفرعية على المصالح الرئيسية؛ نظـرًا لأن نزعاتـه الشخصية كانت غالبة فى ذلك الاتجاه. لقد أعطيت للجنرال غوردون سـلطة تمييزية كبيرة، وقد استعمل غوردون هذه السلطة بطريقة تتعارض مع روح، إن لم يكن مع نص، تعليماته. وأيا كانت درجة إعجابنا ببطولـة غـوردون شخصيا، فإن الأحداث التى رويناها تعد، من وجهة نظرى، دليلا وبرهانـا قاطعًا على أن اختيارًا غير موفق كان يمكن أن يحدث بدلا من خيـار قيـام الجنرال غوردون بتنفيذ سياسة الجلاء عن السودان. كان لابد أن يكون تنفيذ هذه السياسة فى يد إنسان يستطيع القتال إذا ما تطلب الأمر ذلك، لكن من ذا الذى يستطيع تكريس جهوده كلها لتحويل مهمته إلى مهمة سلام بـدلا مـن الحرب؛ لابد أن الجنرال غوردون كان باردًا، رابط الجأش، وصافى الذهن، ومتماسكًا، ودقيقًا فى رسم خططه بعد دراسة وواعية للحقائق التى يتعين عليه التعامل معها، وثابتًا فى تنفيذ هذه الخطط عندما يعقد العزم على ذلك. كـان لابد أن الجنرال غوردون كان على دراية كبيرة بالحياة الإنجليزيـة العامـة حتى يمكنه تصور تحذير دقيق إلى حد ما للدوافع التى كان من المرجح لهـا تحريك وإرشاد الحكومة البريطانية، حتى وإن لم يكن قد تم نقل رأى محـدد إليه. لم يكن الجنرال غوردون موهوبًا أو مالكًا لصفة من هذه الصفات، كان الجنرال غوردون ميالا بفطرته إلى الاعتداء على الغير، كان مـن النـوع المندفع، الطائش، متقلب المزاج. يقولون فى الأمثال: "هذا الـذى يتعـين أن يحكم الآخرين، يتعين عليه أن يكون سيدًا لنفسه فى المقام الأول". كان انعدام السيطرة على النفس سمة رئيسة فى شخصية الجنرال غوردون الغريبة. كان عرضة للانفعالات المتهورة وغير المنطقية. كان الرجل يكون آراء سـريعة بدون تدبر، ونادرًا ما كان يثبت على رأى واحد فترة طويلة. يزاد على ذلك،

أن مذكرات الرجل اليومية، التى يسجل فيها أفكاره من يوم إلى آخر، حتى فى شكلها المنقّح الذى نشرت عليه، كانت عامرة بالتناقضات. لم يكن الرجل يعرف شيئًا عن الحياة الإنجليزية العامة، أو عن منابع العمل التى تحرك الهيئات الحاكمة. يبدو أيضًا أنه كان يفتقر إلى الموهبة ـ التى تكون لها قيمة كبيرة عند الموظف العام عندما يكون فى بلاد بعيدة ـ التى تمكنه من نقل روحه إلى الأماكن الأخرى. كان خيال غوردون يهيج ويموج، لكن الرجل كان كلما حاول تصوّر ذلك الذى كان يحدث فى القاهرة أو لندن، كان يتوصل إلى استنتاجات لم تكن جديرة به وحسب بل كانت مشوَّهة أيضًا، مثلما حدث عندما شبه نفسه بيوريا **Uriah** هيتايت **Hittite**، وعندما لمح مُجرحا بأن الحكومة البريطانية تمنت له ولزملائه القتل أو الأسر بيدى المهدى. واقع الأمر أن الجنرال غوردون إذا ما نحينا جانبًا شجاعته الشخصية، وخصوبة مصادره العسكرية الكبيرة، وكراهيته سيئة التوجه فى بعض الأحيان، للظلم، والقمع، والوضاعة بكل صورها وأوصافها، وقدرته العجيبة على اكتساب النفوذ والتأثير فى الأعداد المحدودة من البشر، الذين تحتم عليه الاتصال والاحتكاك بهم نجد أن الرجل لم تكن لديه صفة من الصفات التى كان يمكن أن تؤهله لتنفيذ المهمة التى كانت موكلة إليه.

أعود هنا، مرة ثانية، إلى الأسئلة التى طرحتها فى بداية هذا الفصل. ترى، هل كان تنفيذ السياسة الموضوعة من قبل الحكومة البريطانية أمرًا ممكنًا؟ ومن باب المزيد من التحديد، هل كان بوسع الجنرال غوردون الانسحاب من الخرطوم، فى حال عدم إرسال حملة عسكرية لنجدته؟

تعتمد الإجابة على السؤال الأول من هذين السؤالين على وجهة النظر فى مجال السياسة البريطانية. إذا كان الجنرال غوردون قد فهم، أن الحكومة

البريطانية كانت واقعة تحت ضغط سحب كل من يريد الانسحاب من المديريات البعيدة فى السودان، فلن نتردد فى القول إن تنفيذ هذه السياسة كان أمرًا مستحيلا. لكن فى ضوء الأسباب التى أوردناها من قبل، أنا لا أعتقد أن الحكومة البريطانية كانت واقعة تحت أى ضغط من الضغوط[1]. لو أمكن إنقاذ الحامية والسكان المدنيين فى الخرطوم، لكان عملاً فذا، على حد قول اللورد جرانفيل، قد أُنجز، وإذا ما أخذنا بعين اعتبارنا المصاعب الكبيرة التى كانت تكتنف الموقف، لاتضح لنا أن الجنرال غوردون، فعل كل ما كان يُنتظرُ منه.

ليس من السهل الإجابة بالإثبات على مسألة ما إذا كان بوسع الجنرال غوردون الانسحاب من الخرطوم، فى حال عدم تسيير أية حملة عسكرية لتقوم بعملية الإنقاذ. كتب إلى العقيد كويتلوجن فى اليوم السابع والعشرين من شهر مارس من العام ١٨٨٤ الميلادى عندما كان فى القاهرة: "النيل الأبيض يكون شديد الانخفاض إلى أن يصل إلى بربر، وليس هناك سوى سفينتين تجاريتين صغيرتين هما اللتان تستطيعان المرور من هناك؛ والنهر يبدأ فى الفيضان اعتبارًا من منتصف شهر مايو. وأنا أرى أن سحب قوة عن طريق النهر يعد عملا مستحيلا فى الوقت الحالى، حتى وإن لم يعترض أحد بسبب انخفاض النهر".

---

(١) كانت وجهة نظر الخديوى، عندما بدأ غوردون التحرك من القاهرة، قد جرى تحديدها للبارون مالورتاى Malortie: "أنا ليس عندى شك فى أن الجنرال غوردون سيبذل قصارى جهده لتكون التضحية فى أضيق الحدود الممكنة؛ وإذا ما نجح بتوفيق من الله، فى إنجاز عملية الجلاء عن الخرطوم وعن المواقع الرئيسية فى شرق السودان، فإنه سيحصل على الشكر الجزيل من شعبى". ـ عن كتاب "فات الأوان، ص٤".

من المؤكد أنه بعد اليوم السادس والعشرين من شهر مايو، الذى سقطت فيه بلدة بربر فى أيدى الدراويش، أصبحت مسألة الانسحاب عن طريق البر أمرًا بالغ الصعوبة بل مستحيلا. وعندما سُئل الجنرال غوردون عن أسباب بقائه فى الخرطوم، كتب فى يومياته يقول: "السبب فى ذلك هم أولئك العرب الكسولون المتبلدون،" وليس هناك شك فى أن الرجل يوم أن كتب هذا الكلام (فى اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤)، كان التفسير واضحًا وجليا.

يزاد على ذلك، ليس هناك ما يؤكد عدم إمكانية القيام بعملية الجلاء بنجاح قبل اليوم السادس والعشرين من شهر مايو. كتب الجنرال غوردون فى اليوم التاسع والعشرين من شهر أكتوبر يقول: "كنت أود الاستيلاء على بربر، وتلك كانت العملية العسكرية المناسبة". وكتب فى اليوم التاسع عشر من شهر سبتمبر "لولا هزيمة محمد على باشا[١]، لتمكنت من إخراج، وإنقاذ ثلثى الموجودين فى الخرطوم وسنار"، على الجانب الآخر، فإن المقطوعة التى اقتبستها هنا من يومياته[٢]، تبين أن الرجل لم يكن مهتمًا بالاستيلاء على بربر نظرًا لأنها لم تكن "لتضيف كثيرًا إلى حل مشكلة السودان، أو انسحاب الحاميات، فى حين أنها، ربما تكون، قد أدت من ناحية أخرى، إلى وقف إرسال الحملة العسكرية المطلوبة **لإنقاذ تلك الحاميات**".

يستحيل على أن أخلص إلى أى استنتاج محدد من الدلائل المتيسرة عن هذا الموضوع. وكل ما يمكن قوله هو أن عملية الانسحاب، كان يمكن أن تكون واحدة من أصعب العمليات، لكن لم يكن مؤكدًا تمامًا أنها يمكن أن

---

(١) كانت تلك هى هزيمة الإيلافون El-Eilafun على النيل الأزرق، والتى حدثت فى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر ــ ونجات، المهدية...إلخ ص ١٥٧ .

(٢) المرجع السابق: ص٥٦٩ .

تكون عملية مستحيلة لو جرى تنفيذها أو القيام بها قبل منتصف شهر مايو. يضاف إلى ذلك، أنه من الواضح أنه بما أن الجنرال غوردون فكر أولاً في أن عليه إقامة شكل من أشكال الحكم المستقر في الخرطوم، وفكر ثانيًا، في مسألة التزامه بإنقاذ الحاميات في كل من سنار، وبحر الغزال، والمديرية الاستوائية، فإنه لم يفكر قط في الانسحاب من الخرطوم وترك الحاميات الأخرى لحال سبيلها.

****

أعود إلى استئناف الرواية من جديد. سبق أن قلت إن الاتصال انقطع تمامًا مع الخرطوم بنهاية شهر مارس من العام ١٨٨٤. وتلى ذلك أربعة أو خمسة أشهر من التردد في اتخاذ القرار. لم يتحدد بصورة قاطعة إرسال حملة الإنقاذ إلا بعد شهر أغسطس أو حتى سبتمبر، وسوف أحاول هنا تلخيص المراسلات التي جرى تبادلها خلال تلك الفترة.

في اليوم الحادي والعشرين من شهر أبريل، أبرق اللورد جرانفيل إلى السيد/ إيجرتون "يبدو أن الخطر الداهم على وشك الوقوع لبربر". وعليه طُلب من السيد/ إيجرتون، بعد التشاور مع السلطات في القاهرة، أن يعد تقريرًا "حول ما إذا كانت هناك خطوة عن طريق التفاوض أو بأية طريقة أخرى، يمكن القيام بها لإنقاذ بربر". رد السيد/ إيجرتون، في اليوم الثالث والعشرين، بما يفيد أنه ليس مستحيلا القيام بأي شيء عن طريق التفاوض، وبدون استخدام القوة، وأن نوبار باشا كان يود إرسال كتيبتين مصريتين على الفور إلى بربر، وأن السير فردريك ستيفنسون والسير إيفلين وود كانا يعارضان إرسال قوات مصر لوحدها، لكنهما كانا يريان إرسال قوة إنجليزية مصرية إلى بربر، إما عبر كورسكو، أو عن طريق وادي حلفا

ودنقله، لكن مع الحساب الدقيق، فإن هذه العملية سوف تستغرق ما لا يقل عن ثمانية أسابيع حتى يمكن الوصول إلى بربر عن طريق كورسكو، أو ستة عشر أسبوعًا عن طريق دنقله. قال السيد/ إيجرتون: "كل ما يمكن عمله لتأمين بربر وسلامتها على وجه السرعة، يتمثل في تأكيد أن المساعدة المادية الإنجليزية سيجرى تقديمها بأسرع وقت ممكن". ورد اللورد جرانفيل، أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على محاولة إرسال قوة بريطانية إلى بربر عن طريق كورسكو، كما أنها لن تسمح بإرسال القوات المصرية وحدها إلى هناك، وأنه ينبغى إبلاغ حاكم بربر، بأنه لن تقدم له مساعدة عاجلة.

أبرق اللورد جرانفيل فى اليوم نفسه (المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر أبريل) إلى السيد، إيجرتون "ينبغى إبلاغ غوردون، عن طريق الشفرة، وبواسطة مراسلين كثر، وعلى فترات متقاربة، وعن طريق دنقله، وبربر، أو بأية طريقة أخرى تكون مناسبة، وعاجلة، ومؤكدة، أنه ينبغى أن يواصل إبلاغنا، على أفضل نحو عنده، ليس عن الأخطار المحدقة بالخرطوم، وإنما الأخطار المرتقبة أيضًا؛ وأن استعداده لدرء هذا الخطر، يحتم عليه إبلاغنا بالقوة المطلوبة لتأمين انتقاله، وعدد هذه القوة، وطبيعتها، والطريق الذى سيسلكه إلى الخرطوم، ووقت العملية؛ وأننا لا ننوى إمداده بقوات تركية أو قوات أخرى بهدف القيام بحملات عسكرية، خارج نطاق المهمة المكلف بها، والتى لا تتفق مع السياسة الهادئة التى هى الهدف من مهمته فى السودان؛ وإبلاغه أيضًا أنه إذا ما استمر بقاؤه فى الخرطوم فى ضوء هذه المعلومات، فإنه يتعين عليه إبلاغنا بالأسباب والقصد اللذين يجعلانه يبقى على ما هو عليه. وأن تضاف إلى ذلك تعبيرات الاحترام والامتنان لذلك السلوك الشجاع الذى يقوم على التضحية بالنفس، وللعمل الجيد الذى أنجزه".

جرت بعض الجهود الفاشلة لتوصيل هـذه الرسـالة إلـى الجنـرال غوردون. ولم يتسنَ العثور على مراسل لحمل هذه الرسالة إلا بعد الأسبوع الثالث من شهر مايو، وقيل إن هذا المراسل قادر على دخول الخرطوم. وهنا (أى فى اليوم السابع عشر من شهر مايو) تقـرر إضـافة مـا يلـى إلـى الرسالة[١]: "نظرًا لإسقاط الخطة الأصلية الخاصة بالجلاء عـن الـسودان، ونظرًا لتعذر القيام بالعمليات الهجومية بشكل يؤدى إلـى إحـراج حكومـة صاحبة الجلالة، فإن الجنرال غوردون يتحتم عليه أن يفكر فى الأمـر، وأن يرسل تقريرًا أو يتخذ، فى الوقت المناسب، الإجراءات اللازمة لانسحابه هو، والإجراءات اللازمة لانسحاب المصريين الموجودين فى الخرطوم، والـذين تحملوا الكثير من أجل الجنرال غوردون، أو أولئك الذين خدموه بـإخلاص، ومعهم زوجاتهم وأطفالهم، وذلك من خلال أفضل الطرق التى يراها مناسبة، وأن يضع فى حسبانه مسألة سلامته الشخصية وسلامة الرعايا الأوروبيـين الآخرين.

(١) طلب كل من نوبار باشا والسير إيفلين وود من السيد/ إيجرتون، فى الفترة ما بـين اليوم الثالث والعشرين من شهر أبريل واليوم السابع عشر من شهر مايو "أن يطلـب من حكومة صاحبة الجلالة إبداء رأيها فيما يتعلق بمسألة إبلاغ أو عدم إبـلاغ مـدير دنقله، بأن يبذل كل ما فى وسعه من أجل سلامته وسلامة شـعبه". أضـاف الـسيد/ إيجرتون، وهو يبرق ذلك الطلب إلى اللورد جرانفيل: "أستطيع فقط تفـسير تـساؤلهم هذا، الذى أصبح أمرًا إنسانيا خالصًا، فى إطار اعتقادهم، بأنه إذا ما أمكن الحـصول على وعد من حكومة صاحبة الجلالة بإرسال حملة فيما بعد لإنقاذ الجنرال غوردون، فإن حاكم دنقله قد يتمكن من القيام بشيء من المقاومة لتيار التمرد". كان ذلـك، مـن حيث الأثر، هو المقترح نفسه الذى سبق أن تقدمت به فى برقيتـى المؤرخـة اليـوم السادس والعشرين من شهر مارس (المرجع السابق ص٥٣٤ – ٥٤٥) ـ وفى اليوم الثالث عشر من شهر مايو رد اللورد جرانفيل: "لا يمكن لحكومة صـاحبة الجلالـة إعطاء أية وعود بعمل مستقبلى، ويتعين على المدير أن يفعل ما يراه مناسبًا".

"فيما يتعلق بالمصريين المشار إليهم سلفًا، كان الجنرال غوردون حرا فى استعمال المكافآت المالية أو الوعود حسبما يراه هو مناسبًا. كان حـرا، على سبيل المثال، فى إعطاء الجنود المصريين الموجودين فـى الخرطـوم مبالغ مالية لأنفسهم، ولأولئك الذين أحضروهم معهم، حسب عددهم، ويربط ذلك بوصولهم سالمين إلى كورسكو، أو إلى أية نقطة يرى هو أنهـا مكـان آمن؛ وكان حرًا أيضًا فى استخدام القبائل المجاورة، أو دفع أجور لها كيمـا تقوم بمرافقتهم. وأن حكومة صاحبة الجلالة تفتـرض أن الـسودانيين فـى الخرطوم ليسوا فى خطر. وفى حال إذا ما أوفـد الجنـرال غـوردون أى شخص أو عميل إلى المناطق الأخرى، يصبح مخولا سلطة إنفـاق المبـالغ المطلوبة لاستعادة هؤلاء الأشخاص أو تأمين سلامتهم"(١).

لم يجر تسلم برقية الجنرال غوردون المؤرخة اليوم الثانى والعشرين من شهر يونيو إلا فى اليوم العشرين من شهر يوليو. كان واضحًا أن تلـك البرقية لم تكن ردا على رسائل السيد/ إيجرتون. كانت البرقية معنونة إلـى مدير دنقله، وتنص فقط على أن كلا من الخرطوم وسنار لا تزالا صامدتين، وأن الجنرال غوردون كان يود معرفة "المكان الذى توجد فيه الحملة القادمة من القاهرة، وأعداد هؤلاء القادمين"، وعندما حوّل مدير دنقله هذه الرسـالة، كان يود معرفة طبيعة الرد الذى يتعين إرساله. رد اللورد جرانفيـل الـذى حوّلت إليه الرسالة، على السيد / إيجرتون بقوله: "تـود حكومـة صـاحبة الجلالة، فى المقام الأول، إعادة إرسال البرقيات التى أرسلت إلى الجنـرال غوردون فى يومى الثالث والعشرين من شهر أبريل والسابع عشر من شهر مايو، إلى الرجل (غوردون) مرة ثانية، اللهم إلا إذا كـنت مقتنعًـا بتـسلمه

---

(١) تسلم الجنرال غوردون هذه البرقية. وقد أشرنا إلى هذه البرقية أيضًا فى الـصفحتين ٣٩ و ٥٩ من يومياته.

هاتين البرقيتين فعلاً؛ وينبغي إبلاغه أيضًا أن هذه المراسلات توضح مدى اهتمام حكومة صاحبة الجلالة بسلامته، وأن حكومة صاحبة الجلالة لا تزال تود أن تعرف منه شخصيا مرئياته وموقفه، حتى تصبح الحكومة إذا ما نشأ الخطر أو عند احتمال نشوئه، وعلى النحو الذى حددته الحكومة فى وضع يسمح لها باتخاذ الإجراءات المناسبة للموقف".

جرى فى اليوم السابع عشر من شهر أغسطس إلقاء نظرة خاطفة على ما كان يجرى فى الخرطوم. أبلغ السيد/ إيجرتون، فى ذلك اليوم بالتحديد، اللورد جرانفيل أن مدير دنقله كان قد تسلم من الجنرال غوردون رسالة مؤرخة اليوم الثامن والعشرين من شهر يوليو. ورد فى تلك الرسالة أن الخرطوم وسنار كانتا آمنتين، وطلب معلومات عن "مسار وإعداد الحملة القادمة من القاهرة". كانت الاستعدادات تجرى، فى ذلك الوقت، لإرسال حملة إغاثة. وفى اليوم الثامن عشر من شهر أغسطس، سأل السيد/ إيجرتون اللورد جرانفيل حول ما إذا كان بوسعه إبلاغ الجنرال غوردون أو عدم إبلاغه بطبيعة تلك الاستعدادات؛ وردًا على هذا التساؤل جاءت برقية اللورد جرانفيل على النحو التالى: "أبلغ الجنرال غوردون بالاستعدادات الجارية لإنفاذه فى حالة الضرورة؛ وألفت انتباهه إلى البرقيات السابقة، هى والتعليمات المصاحبة لها، التى تطلب فيها حكومة صاحبة الجلالة، منه الالتزام بما جاء فى البرقيات، واسأله عن الأسباب التى جعلتنا لا نتلقى منه ردا".

فى اليوم الثامن والعشرين، وصلت برقية أخرى من الجنرال غوردون بتاريخ اليوم الثالث عشر من شهر يوليو جاء فيها: "نحن جميعًا بخير، ونستطيع الصمود مدة أربعة أشهر". وفى اليوم الثلاثين من شهر أغسطس، أصدر السيد/ إيجرتون إلى العقيد كتشنر، تعليمات مفادها: "بلِّغ غوردون أن

البواخر يجرى تمريرها فى منطقة الشلال الثانى، وأننا نود أن نعرف بالضبط، عن طريق دنقله، متى يتوقع نشوء متاعب بخصوص المؤن والذخيرة".

لم يجر تسلم رسائل عديدة؛ عن طريق دنقله، من الجنرال غوردون إلا بعد أيام السابع عشر، والثامن عشر، واليوم العشرين من شهر سبتمبر، وأن هذه البرقيات، كانت على ما يبدو، ردا على استفسارات من جانب الحكومة البريطانية[1]. بعد ذلك بأيام قلائل (فى اليوم الثامن والعشرين من شهر سبتمبر)، جرى تسلم بعض الرسائل من الجنرال غوردون، عن طريق سواكن، وكانت آخر تلك الرسائل بتاريخ اليوم الحادى والثلاثين من شهر يوليو. وجاءت خلاصة رد الجنرال غوردون على استفسارات الحكومة متمثلة فيما يلى: "تطلب منى ذكر الأسباب والنية فى البقاء فى الخرطوم وأنا أعلم أن الحكومة تنوى الجلاء عن السودان، وأنا أقول ردا على ذلك: أنا باق فى الخرطوم لأن العرب عزلونا ولن يسمحوا لنا بالخروج". كما اشتكى الجنرال غوردون فى رسالة أرسلها إلى الخديوى، من أن البرقيات الإنجليزية لم توضح نوايا الحكومة، "ولا تطلب سوى المعلومات، وتهدر الوقت". وأصر غوردون، من جديد، على ضرورة إرسال زبير باشا وعلى الدخول فى مفاوضات مع الباب العالى، "حتى يصبح من الممكن إطفاء شعلة ذلك المهدى المزيَّف، قبل أن يتعذر ذلك". وعبر عن نيته فى إعادة استيلائه على بربر، وحرق المدينة، ثم العودة إلى الخرطوم. قال: "سيتقدم ستيوارت باشا إلى دنقله. ثم أرسله بعد ذلك إلى المديرية الاستوائية لسحب البشر

---

(١) هذه البرقيات موجودة بكاملها تحت عنوان "مصر"، تحت الرقم ٣٥ من العام ١٨٨٤ ص ٩٥ – ٩٩(*) الإشارة هنا إلى مضبطة البرلمان البريطانى. (المترجم)

الموجودين هناك. وبعد ذلك، يصبح مستحيلاً على محمد أحمد المجيء إلى هنا، وأنه سيلقى، بمشيئة الله، حتفه بأيدى السودانيين.... سيستحيل مغادرة الخرطوم بدون إقامة حكم مستقر بواسطة دولة من الدول Power، وسوف أعتنى بالقوات الموجودة فى المديرية الاستوائية، ومديرية بحر الغزال، وفى دارفور، على الرغم من أن ذلك قد يكلفنى حياتى. قد تستاء الحكومة البريطانية من النصيحة التى أسديتها. أهل السودان مستاؤون أيضًا منى بسبب قتالى لهم، وبسبب عدم تحقيق أهدافهم من وراء إتباع المهدى".

بوسعنا الآن تناول طبيعة الاستعدادات العسكرية التى كانت تجرى طوال فترة تبادل المراسلات سالفة الذكر.

أوضحت بالفعل، أنى قمت فى اليوم الرابع عشر من شهر أبريل بحث الحكومة البريطانية على تجهيز حملة إنقاذ عسكريه[١]. قبل ذلك بأيام قلائل (أى فى اليوم الثامن من شهر أبريل)، أرسل اللورد ولسلى مذكرة إلى اللورد هارتنجتون، ناقش فيها تشكيل القوة المطلوبة، والطريق الذى يُنصَحُ لها بالسير فيه. قال اللورد ولسلى فى هذه المذكرة: "الوقت هو أهم عناصر هذه المسألة... وأنا أوصى وأحبذ القيام بالتحضيرات والتجهيزات العاجلة والنشطة، والمطلوبة للعمليات التى قد يفرض علينا القيام بها".

وبناء على هذه التوصيات، صدرت فى اليوم الخامس والعشرين من شهر أبريل، تعليمات إلى السير فردريك ستيفنسون بكتابة تقرير عن "أفضل خطة عمليات لإنقاذ غوردون، إذا ما تطلب الأمر ذلك". انقضى وقت طويل قبل القيام بأى شيء. كانت النية، متجهة فى أول الأمر، إلى إرسال قوة من سواكن إلى بربر، وفى اليوم الرابع عشر من شهر يونيو، صدرت أوامر إلى

---

(١) المرجع السابق من ص ٥٥٦ إلى ص ٥٥٨ .

السير فردريك ستيفنسون للقيام ببعض الخطوات التمهيدية لتسهيل إنشاء خط حديدى من سواكن، تحسبًا لاحتمال الاحتياج إلى خط من هذا القبيل. لكن بعد ذلك بثلاثة أسابيع (أى فى اليوم الرابع من شهر يوليو)، جرى توضيح أن الحكومة ليست لديها نية القيام بأية حملة عسكرية "اللهم إلا إذا اتضح أن مثل هذه الحملة يعد أمرًا ضروريا جدا لتأكيد سلامة انسحاب الجنرال غوردون من الخرطوم". كانت الحكومة لا تزال تنتظر ردود الجنرال غوردون على الأسئلة التى وُجِّهت إليه. لم يكن الناس يعرفون سوى القليل جدا عما يجرى فى السودان، إلى حد أنه على الرغم من وصول تقارير إلى مصر عن سقوط بربر، الذى حدث فى اليوم السادس والعشرين من شهر مايو، فإن كل الشكوك التى كانت تدور حول مصداقية هذه التقارير، لم تزل إلا بعد ذلك بشهر، أى فى اليوم السابع والعشرين من شهر يونيو.

لم يحدث قبل اليوم الثامن من شهر أغسطس، أن وافق البرلمان على اعتماد ٣٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزى، وعندها جرى تفويض السير فردريك ستيفنسون؛ من قبل اللورد هارتنجتون، فى اتخاذ بعض الإجراءات التمهيدية، بخصوص تحريك القوات فى جنوبى وادى حلفا. كان هناك خلاف كبير فى الرأى بين السلطات العسكرية، حول ما إذا كان من المناسب التحرك عن طريق سواكن أو عن طريق النيل. آثر اللورد ولسلى الخيار الثانى، وتبنت الحكومة وجهة نظره فى نهاية المطاف.

يزاد على ذلك، أن الحكومة عندما رخَّصت بتلك الإجراءات، إنما فعلت ذلك فى ظل التحفظ التالى: "أن حكومة صاحبة الجلالة ليست مقتنعة فى الوقت الحالى، إنه ليس مستحيلاً على الجنرال غوردون، التصرف على أساس من التعليمات التى تسلمها، وهى تأمين الانسحاب من الخرطوم، إما عن طريق استخدام القوة أو بالوسائل السلمية، للحاميات المصرية، وكذلك السكان الذين يرغبون فى الرحيل.

يزاد على ذلك، أن مرور وقت طويل على تلقى المعلومات الموثوقة عن الموقف الدقيق للجنرال غوردون، وخططه ونواياه، وعن الحال فى المنطقة المحيطة به، من منظور استحالة الاتصال به، هو الذى جعل حكومة صاحبة الجلالة ترى أن الوقت قد حان، للقيام بإجراء آخر للحصول على معلومات دقيقة حول وضع الجنرال غوردون، وتقديم المساعدة له إذا ما تطلب الأمر ذلك".

جرى فى اليوم السادس والعشرين من شهر أغسطس تعيين اللورد ولسلى لتولى قيادة الحملة. وصل ولسلى إلى القاهرة فى اليوم العاشر من شهر سبتمبر، ومعه اللورد نورثبروك [1]، وأنا معهما. وفى اليوم السابع عشر من شهر سبتمبر، قال اللورد هارتنجتون فى أثناء تنفيذ أمر صدر له من اللورد ولسلى حول التدعيمات: "تود حكومة صاحبة الجلالة، بتوصلها إلى هذا القرار أن تذكرك أنه لم يجر بعد التوصل إلى قرار يخول لك إرسال أى قسم من القوة الموضوعة تحت قيادتك، إلى خارج حدود منطقة دنقله.... وأنت تعرف حق المعرفة مرئيات حكومة صاحبة الجلالة حول هذا الموضوع، وتعرف أيضًا مدى معارضة الحكومة القيام بأية حملات حربية لا تكون ناجمة عن الضرورة الملحة".

لم يجر تفويضى إلا بعد اليوم الثامن من شهر أكتوبر، أى بعد أكثر من خمسة أشهر من انقطاع الاتصال بين القاهرة والخرطوم، فى إصدار التعليمات، التى جرى التفاوض بشأنها بينى وبين اللورد نورثبروك، إلى اللورد ولسلى نفسه. كانت المقطوعة الرئيسية فى تلك التعليمات على النحو

(١) سوف نرى فيما بعد أن اللورد نورثبروك (راجع الفصل ٤٥) جرى إيفاده إلى مصر فى مهمة خاصة فى ذلك التاريخ.

التالى: "الهدف الأساسى من الحملة العسكرية فى أعالى النيل هو إخراج كل من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت من الخرطوم. وعندما يجرى تحقيق هذا الهدف، يتعين عدم القيام بأية عمليات هجومية من أى نوع كان.

وعلى الرغم من أنك لست مستبعدًا من التقدم صوب الخرطوم، إذا ما وجدت أن تلك خطوة ضرورية لتأمين انسحاب الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت، فيجب أن لا يغيب عن بالك أن حكومة صاحبة الجلالة ترغب فى تحديد مجال عملياتك العسكرية إلى حد كبير جدا. وعليه، فإن الحكومة تعتمد عليك، فى أن لا تتقدم فى اتجاه الجنوب إلى ما هو أكثر مما هو ضرورى لتحقيق الهدف الرئيسى من الحملة. سوف تحاول جعل نفسك قدر المستطاع على اتصال مع كل من الجنرال غوردون والعقيد ستيوارت".

غادر اللورد ولسلى القاهرة قبل إصدار هذه التعليمات. ووصل إلى وادى حلفا، فى اليوم الخامس من شهر أكتوبر، وهنا يمكن القول: إن حملة النيل قد بدأت بالفعل.

وأنا هنا أود إبداء بعض الملاحظات على الأحداث التى رويتها سلفًا.

تشكل أشهر صيف العام ١٨٨٤ أكثر الفترات تشاؤما فى العلاقة البريطانية مع مصر. وواقع الأمر، أنه ربما كانت هناك جنّية بغيضة تسيطر على مشاورات حكومة جلادستون، عندما كان يجرى النظر فى الشئون المصرية. قال السيد/ جلادستون (فى اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٥ الميلادى): "لقد تجاوزت تمامًا صعوبات هذه المسألة كل حدود المصاعب السياسية والمصاعب العسكرية التى عرفتها على مدى خبرة امتدت حوالى نصف قرن من الزمان". فى ظل مثل هذه الظروف، ليس من المستغرب حدوث بعض الأخطاء. لقد أثبتت الأحداث التى وقعت بعد ذلك أن

الحكومة كانت على صواب فى بعض الأحيان، وعلى خطأ فى أحيان أخرى. وأنا أرى، فى حدود ما أعرفه عن الخطوط الرئيسية للسياسة العامة للحكومة، أن الحكومة كانت أكثر صوابًا من منتقديها. لكن إذا ما نظرنا إلى هذه المسألة من ناحية التصرف، يبدو لنا أن الحكومة، سواء أكان ذلك عن غير قصد أو لضعف البصيرة، قلّما عملت العمل الصحيح فى الوقت المناسب.

واقع الأمر أن الحكومة لم تكن ناجحة تمامًا فى تحاشى التباطؤ الشديد والتهور الشديد. لو تأخر الهجوم على قلاع الإسكندرية مدة يوم أو يومين، لكانت التدعيمات قد وصلت، ولما أصبحت المدينة تحت رحمة غوغاء عرابى. ولو وصلت الحملة العسكرية إلى طوكر، قبل الموعد المحدد لها بيوم أو يومين، لأمكن إنقاذ الحامية المصرية. ليس هناك شك، فى أنه لو اتخذ قرار إرسال حملة عسكرية لنجدة الجنرال غوردون، فى شهر أبريل أو مايو، بدلا من شهر أغسطس، لحققت تلك الحملة كل أهدافها. وتقع مسئولية هذا التأخير بصفة أساسية على عاتق السيد/ جلادستون. قال السيد ستافورد نورثكوت أمام مجلس العموم فى اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٥: "أود أن أرى الحكومة غير متماسكة بعض الشيء، وأن تدرك الحقائق وتفهمها". لقد تباطأ السيد جلادستون فى تعرف الحقائق عندما سارت فى اتجاه عكس ما يريده هو. وتلت ذلك نتيجة طبيعية. وأكدت الحقائق وجودها.

وعندما بدأ انتقاد سلوك الحكومة داخل مجلس العموم، اعترف السيد/ جلادستون باحتمال وقوع بعض الأخطاء فى الحكم على الأمور. قال: "أنا لست ذلك الذى أنتحل لنفسى أو لزملائى العصمة من الخطأ". لكن السيد/ جلادستون طالب "بأمانة القصد" والمحايدون يقرون هذه المطالبة عن طيب

خاطر. والمسألة الوحيدة التى تسمح بالنقاش، تتمثل فيما إذا كانت تلك الأخطاء التى جرى الوقوع فيها بالفعل، يمكن اغتفارها أم لا؟

أى سياسى مسئول، يكون فى ذلك المنصب المسئول الذى كان يشغله السيد/ جلادستون، يمعن التفكير، قبل أن يدعو أمة كبيرة إلى استعمال قوتها العسكرية. ترى، هل يمكن تبرير الانتظار الطويل من جانب السيد/ جلادستون، قبل اتخاذ القرار بإرسال حملة عسكرية إلى الخرطوم؟ سأحاول الإجابة على هذا السؤال.

جاء رد السيد/ جلادستون الرئيسى على منتقديه فى الكلمات التالية، التى استخدمها فى مجلس العموم فى اليوم الثالث والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٥: قال: "تمثل نزاعنا فى حتمية اقتناعنا بأن إرسال حملة عسكرية لغوث الجنرال غوردون كانت أمرًا ضروريا وقابلاً للتحقيق. لم يكن لدينا، على حد اعتقادنا، دليل على أن الجنرال غوردون كان فى خطر داخل الخرطوم. وهذا فى نظرى، ما جعلنا نصدق، أنه كان باستطاعته نقل نفسه وأولئك المرتبطين به ارتباطًا مباشرًا، من الخرطوم عن طريق التوجه إلى الجنوب..... وقد قال الجنرال غوردون، فى معرض حديثه عن هذا الأمر، إنه باستطاعته القيام بهذا الأمر، وأنه فى حال حدوث طارئ معين سوف ينسحب إلى المديرية الاستوائية". وسوف أقوم هنا بتحليل هذه الملاحظات.

لا أحد يمكن أن يعترض على العبارة التى مفادها، أن الحكومة قبل اتخاذ قرار بإرسال حملة عسكرية، لابد لها أن تقتنع بأن اتخاذ قرار من هذا القبيل كان "أمرًا ضروريا وقابلاً للتحقيق". يتبقى بعد ذلك التأكد من أن الدلائل والبراهين الخاصة بكل من الضرورة وإمكانية التطبيق لم تكن كافية لتبرير القيام بالعمل قبل شهر أغسطس.

جدلية إمكانية التحقيق هذه يمكن إسقاطها. فقد رد عليها اللورد هارتنجتون ردا حاسمًا، فى فترة لاحقة (فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير) فى المناظرة التى استخدم فيها السيد/ جلادستون الكلمات سالفة الذكر. قال اللورد هارتنجتون بأمانة شديدة: "على الرغم من عظم المصاعب التى تترتب على القرار العسكرى، وعلى الرغم من أنه كان هناك خلاف فى الرأى بين السلطات العسكرية، فأنا لن أتردد فى القول: إن التبرير، وإن شئت فقل، التماس العذر للحكومة يرتكز بصورة أساسية على الحقيقة، التى لم نحاول إخفاءها مطلقًا، والتى مفادها أن الحكومة، حتى عهد قريب جدا، لم تكن مقتنعة بالضرورة الملحة لإرسال حملة عسكرية إلى الخرطوم". وهذه العبارة الصريحة، الصادرة عن وزير، كان مسئولاً فى ذلك الوقت، عن وزارة الحرب، تكفى للتخلص من جدلية تبرير التأخير القائم على فى إمكانية تنفيذ المشروع العسكرى.

أتحول، بعد ذلك، إلى مسألة الضرورة. قال السيد/ جلادستون: "لم يكن لدينا دليل، على حد اعتقادنا، أن الجنرال غوردون كان فى خطر، أثناء وجوده داخل أسوار الخرطوم". هذه الكلمات توجز فحوى ما أرادته الحكومة. هذه الفكرة نفسها، جرى تجسيدها فى كل الرسائل، التى صدرت للسيد/ إيجرتون، تعليمات بشأن إرسالها إلى الجنرال غوردون خلال صيف العام ١٨٨٤، والتى أجد صعوبة، بعد انقضاء عدد كبير من السنوات، فى إعادة قراءتها بدون استياء. هذه الرسائل لا يدينها المنطق فقط، ولكن النغمة العامة لهذه الرسائل، التى تسرى بلا وعى وبدون شك، على العكس من مشاعر التعاطف الكبير، التى كان يوحى بها موقف الجنرال غوردون ورفاقه. كنت، قبل أن يغادر الجنرال غوردون القاهرة، قد حذرت الحكومة من أنه إذا ما أُرسل الجنرال غوردون إلى الخرطوم فإنه سوف "يقوم بمهمة بالغة الصعوبة

والخطورة". صحيح أن الجنرال غوردون كان مترددًا، وغير ثابت فى أقواله حول هذا الموضوع. فقد، قام الرجل فى بداية الأمر، بالتقليل من شأن المصاعب التى تحف بمهمته. كان الرجل فى اليوم العشرين من شهر فبراير، من العام ١٨٨٤، قد تحدث عن الخرطوم باعتبارها "آمنة مثل متنزه كنسنجتون". ومع ذلك، فإن الرسائل الأخيرة، التى أرسلها الجنرال غوردون، قبل انقطاع الاتصال التلغرافى بين القاهرة والخرطوم، كانت تفصح عن روح مختلفة تمامًا. تحدث الجنرال غوردون، فى اليوم الثامن، من شهر مارس عن "العاصفة التى كانت على وشك الهبوب"، وعن احتمال "محاصرته"، وأضاف فى شيء من التكهن، "أنا على قناعة من أنى سيجرى الإمساك بى فى الخرطوم". كان اللورد وُلسلى، وأنا وآخرون، قدر ركزنا على الأخطار التى تحف موقف الجنرال غوردون، وما لم يجر تقديم هذه التحذيرات، فإن الحقائق كانت تتحدث عن نفسها. كان الجنرال غوردون هو والعقيد ستيوارت محاصرين فى بلد أفريقى بعيد، بواسطة قطعان من المتوحشين المحبين للحرب، الذين كانوا شبه مجنونين بالتطرف، وفرحين ومغتبطين بانتصاراتهم الأخيرة. ومع ذلك، كان السيد/ جلادستون، بحاجة إلى المزيد من الأدلة على خطورة موقف الرجلين. وإذا لم تكن الدلائل التى كانت موجودة بالفعل فى مطلع صيف العام ١٨٨٤ كافية، فإن المرء يتساءل هنا، عن الدليل الذى كان يمكن أن يحمل القناعة إلى ذهن الرجل (جلادستون)، وأن الرد الوحيد عن ذلك التساؤل، يتمثل فى أن السيد/ جلادستون كاد أن يكون مصممًا على عدم تصديق الحقيقة، الكريهة إلى نفسه[1]. وهذا هو الجنرال غوردون، فى مقطوعة من مقطوعات يومياته،

---

(١) هناك تشابه دقيق بين موقف السيد/ جلادستون فى ذلك الوقت، وموقف اللورد آيردين قبل حرب القرم؛ كلاهما مارس خداع النفس. يقول كلنجليك (فى كتابة غزو بلاد=

والتى تبدو فكهةً إن لم تكن مثيرة للعواطف والمشاعر، يصف ذلك الذى لابد أن يكون أصحاب الفطرة السليمة قد عرفوه عن موقف السيد/ جلادستون خلال هذه الفترة. كتب الجنرال غوردون فى اليوم الثالث والعشرين من شهر سبتمبر "يبدو الأمر، كما لو أن هناك رجلا على ضفة النهر، شاهد صديقه وهو يتقافز مرتين أو ثلاثة، وهو ينادى: يا صديقى العزيز، دعنا نعرف متى سترمى إلىّ بطوق النجاة؛ أنا أعرف أنك تقافزت مرتين أو ثلاث، لكن الرحمة أن لا ألقى لك طوق النجاة إلا بعد أن تصل إلى الدرجة القصوى، وأنا أود أن أعرف ذلك بالضبط؛ لأنى رجل تربَّيت فى مدرسة الدقة".

قال السيد/ جلادستون إن الجنرال غوردون تحدث عن الانسحاب إلى المديرية الاستوائية "على أن ذلك أمر فى استطاعته تمامًا". صحيح أن الجنرال غوردون كان قد تكلم فى البرقيتين المؤرختين اليوم التاسع من شهر مارس، واليوم السابع من شهر أبريل عن إمكانية الانسحاب إلى المديرية الاستوائية، لكنى كنت قد أبلغت اللورد جرانفيل، فى اليوم السادس والعشرين من شهر مارس أن العقيد كويتلوجن، الذى تكلم فى البرقيتين المؤرختين اليوم التاسع من شهر مارس، واليوم السابع من شهر أبريل عن إمكانية الانسحاب إلى المديرية الاستوائية، لكنى كنت قد أبلغت اللورد جرانفيل، فى اليوم السادس والعشرين من شهر مارس أن العقيد كويتلوجن، الذى تكلم بكل ثقة عن هذا الموضوع، استهجن هذه الفكرة، وعلى الرغم من أن العقيد ستيوارت قال فى بداية شهر أبريل: "أنا أميل إلى الاعتقاد أن انسحابى سيكون آمنا عن طريق المديرية الاستوائية"، وقد أوضح هذا السياق أن الرجل استخدم هذه

=القرم، المجلد الأول، ص ٣٩٧): "لقد ضلل اللورد آبردين نفسه. اتخذت كراهيته للحرب شكلاً جعله غير مؤمن بالحرب، ولا يمكن أن يؤمن بها: وعندما كان طيف الحرب على وشك الإمساك به، غطى عينيه ورفض رؤية ذلك الطيف".

الكلمات؛ لأنه كان ينظر إلى الانسحاب عن طريق بربر أمر صعب، اللهم إلا إذا جرى إرسال حملة عسكرية بريطانية لفتح الطريــق، وأن الرجــل آثــر المخاطرة اليائسة التى تترتب على الانسحاب فى اتجاه الجنوب. واقع الأمر، أنه كان من الضرورى الرجوع إلى الخارطة، لإلقاء نظرة على الروايــات التى وردت على لسان الجنرال غوردون نفسه، وعلى لسان السير صامويل بيكر عن المصاعب المادية التى ينبغى التغلب عليها عند التحرك نحو أعالى النيل الأبيض، وأن لا يغيب عن البال أن ضفتى هذا النهر، كانتا على امتداد مسافة طويلة فوق الخرطوم، وفى أيدى الدراويش؛ وهذا بحد ذاته يجعلنا نقيم حقيقة الانسحاب فى اتجاه جندوكورو بأنها كانت أفضل قلــيلاً مــن الأمــل الضائع.

هذه الأسباب تجعلنا نقول إن الحجج التى ساقها السيد/ جلادستون لــم تكن مبررًا كافيًا للتأخير الطويل الذى حدث قبل اتخاذ قرار بإرســال حملــة عسكرية إلى الخرطوم.

أضف إلى ذلك، أنه كانت هناك طائفة أخرى مؤيــدة للمنحــى الــذى انتحته الحكومة فى ذلك الوقت. ويمكن القول إن الجنرال غوردون لم يحاول قط تنفيذ سياسة الحكومة، ألا وهى أنه أُرسل للجلاء عن السودان، وأنه حوَّل مهمته السلمية إلى محاولة "لسحق المهدى"، وأنه كان بوسعه الانسحاب مــن الخرطوم، لكنه لم يحاول مطلقًا تنفيذ ذلك. لم يتطرق الحــديث إلــى ذلــك الجانب من الموضوع فى ذلك الوقت؛ نظرًا لأن ذلك الخط الجدلى ينطــوى بالضرورة على تأملات فى سلوك الجنرال غوردون، فى ظل ظروف كانت تحيط بالمسألة، وكانت تعد غير مواتية، فضلاً عن كونها قليلة الأثر، نظــرًا لأن الشعب لم يكن فى حال مزاجية تسمح له بالإصغاء إليها. كان الجنــرال غوردون، على حد قول السيد/ جلادستون، "بطل الأبطــال"، وأن أى دفــاع

مبنى، فى ذلك الوقت، على الأخطاء التى يمكن أن يكون غوردون قد وقع فيها، وعلى الرغم أيضًا من كل الأغراض البرلمانية، يمكن أن يكون أفضل من لا شيء على الإطلاق. يزاد على ذلك، أن تسلسل الأفكار الواردة فى تلك الحجج، جرى التعبير عنها إلى حد ما. وعلى سبيل المثال، نجد أنه فى الوقت الذى دعا السير ستافورد نورثكوت مجلس العموم إلى التأكيد على المبدأ الذى مفاده أن الحكومة الإنجليزية كان عليها تأمين قيام "حكم جيد مستقر فى تلكم الأجزاء من السودان، التى تعد ضرورية لأمن مصر"، قدم السيد/ جون مورلى مقترحًا فى خطبة قوية بإدخال تعديل كان معارضًا لكل من الحكومة والمعارضة على حد سواء. دعا مورلى مجلس العموم للإعراب عن أسف مفاده "أن قوات التاج تحتم استخدامها فى الإطاحة بسلطة المهدى"[1]. يزاد على ذلك، أنه إذا كان وضع السيد/ جلادستون البرلمانى، اضطره إلى معارضة السيد/ مورلى، فليس من قبيل الإفراط فى التحذير، تَصَوُّر أن ذلك التعديل المتضمن فى رأى من الآراء، لم يختلف اختلافًا كبيرًا عن الآراء التى كانت تدور فى ذهن السيد/ جلادستون شخصيا. كان السيد/ جلادستون قد تحدث من قبل عن السودانيين باعتبارهم "شعبًا يناضل بحق من أجل الحرية". لقد تحولت هذه العبارة إلى قول مشهود. كانت تلك عبارة طائشة جاءت على لسان رئيس وزراء بريطانى، لكن هذه العبارة كانت، تنطوى فى وقت من الأوقات، على قدر محدد من الحقيقة[2]. يزاد على ذلك أنى، كنتُ أسمع فى كثير من الأحيان، فى ذلك الوقت أن السيد/ جلادستون كان مَنْطقهُ يدور على النحو التالى: "السودانيون يودون التخلص من

---

(١) رُفض التعديل المقدم من السيد/ مورلى بأغلبية ٤٥٥ ضد ١١٢ صوت.

(٢) أقصد أن الحركة المهدية، كان لا يمكن أن تحدث إذا لم يكن الشعب السودانى راغبًا فى التخلص من نير الحكم المصرى.

المصريين. والمصريون تحت ضغط من الإنجليز على استعداد للجلاء عن السودان. وأنا لا أتصور أنه لو جرى شرح الأمر وتوضيحه تمامًا للمهدى فإنه كان يمكن أن يمانع فى الموافقة على تسهيل الانسحاب السلمى للحاميات المصرية". يبدو هذا الموقف للذهن الأوروبى المنطقى شيئًا لا يمكن نقضه، لكن السيد/ جلادستون لم يدرك مطلقًا الحقيقة التى مفادها أنه كان يتعامل مع سلالة من المتوحشين غير المتحضرين، الذين لا يفهمون أسلوب التفكير المنطقى الأوروبى. يضاف إلى ذلك، أن التمرد المهدى لم يكن مجرد تمرد على سوء الحكم. كان ذلك التمرد، فى عيون القائمين به هم وأتباعهم، عبارة عن حركة دينية، تستهدف تحويل العالم كله إلى المهدية. وليس هناك شك، أنه كان من المستحيل تمامًا من الناحية العملية التعامل مع المهدى على أساس من الانسحاب السلمى للقوات المصرية.

هذا الحظ الجدلى المشار إليه هنا، قد يبدو أجدر بالاهتمام عن الخط الذى سارت عليه الحكومة. وقد سبق أن أوضحنا أن الجنرال غوردون لم يلق بالا لتعليماته، وأنه كانت تسيطر عليه رغبة "سحق المهدى"، وأن وجهة نظره التى مفادها أنه قادر على سحب كل من يرغب فى مغادرة المناطق النائية فى السودان، كانت، فى أضعف الأحوال، مفرطة فى إنكار الذات وإيثار الغير إلى حد الهوس. ويتمثل الاستنتاج الذى يمكن أن نخلص إليه من هذه الحقائق، فى أن إرسال الجنرال غوردون إلى السودان كان شكلاً من أشكال الخطأ. لكن هل لدى الحكومة أى مبرر للتأخير فى تجهيز حملة الإغاثة وإرسالها إلى السودان؟ أنا لا أظن أنهم فعلوا ذلك. وأيا كانت أخطاء الجنرال غوردون فى سوء التقدير، فإن الحقائق فى ظل تجليها، فى مطلع صيف العام ١٨٨٤، كانت تفيد أن الرجل (غوردون) أرسل إلى الخرطوم من قبل الحكومة البريطانية، التى لم تنكر عليه مطلقًا مسئوليتها عن سلامته،

وأنه كان محاصرًا، ومن ثم لم يكن قادرًا على الخروج من الخرطوم. كان بإمكان الجنرال غوردون الانسحاب، لو أنه تحرك في شهر أبريل أو مطلع شهر مايو شمالاً ومعه حامية الخرطوم بعد أن يتخلى عن المواقع الجنوبية. وبمرور الوقت لم يُسمَع شيء عن غوردون، وبدأ يتضح أكثر أن الرجل إما أن يكون عاجزًا عن الحركة وإما لا يريد التحرك، والأرجح أنه كان عاجزًا عن التحرك. يصعب على النقاد المهتمين بهذا الأمر الذهاب إلى أبعد من اليوم السابع والعشرين من شهر يونيو، ألا وهو ذلك التاريخ الذى كان يتعين على الحكومة فيه اتخاذ قرار بشأن إرسال أو عدم إرسال حملة الإغاثة. تأكد في ذلك اليوم، نبأ سقوط بربر في أيدي الدراويش في اليوم السادس والعشرين من شهر مايو. ومع ذلك، لم تحصل الحكومة من البرلمان على الأرصدة المطلوبة لتلك الحملة، إلا بعد ستة أسابيع.

بدأت دراسة ذلك الفرع من هذه المسألة بالتساؤل حول ما إذا كان يمكن اغتفار الخطأ الذى ارتكبته حكومة السيد جلادستون في صيف العام ١٨٨٤، النقاط التي سبق أن ناقشناها، والتي من قبيل السماح المضنى الذى أعطى لحملة هكس العسكرية، وإرسال الجنرال غوردون إلى الخرطوم، ورفض استخدام زبير باشا، ورفض الهجوم على بربر في شهر مارس، كلها أمور إما تقبل الاعتراض على الخطأ الذى جرى ارتكابه، وإما أن إدانة هذه الأمور ستكون، إلى حد ما، مؤسسة على معرفة طارئة بالأحداث، وإن هذه المعرفة لم تكن متاحة عندما جرى اتخاذ القرار. هذا الشيء لا يمكن أن ينطبق على الموضوع قيد البحث هنا. كانت الحقائق في ذلك الوقت واضحة تمامًا لكل من كان يريد فهمها، وكانت النتائج التي يمكن استنتاجها من هذه الحقائق واضحة جلية. كانت الاستنتاجات على النحو التالي (١) أنه إذا لم يجر إرسال حملة عسكرية إلى الخرطوم، فإن الجنرال غوردون هو ورفاقه

لابد، إن آجلاً أم عاجلاً، سيقعون فى يدى المهدى: و(٢) أن الأمر يحتاج إلى العمل السريع؛ نظرًا لأن التحرك لا يصبح ممكنًا إلا خلال تلك الفترة القصيرة التى يفيض فيها النيل. إذا كان السيد/ جلادستون قد قال إن إهدار الدماء والأموال، الذى سوف يترتب على إرسال حملة عسكرية إلى الخرطوم، لا يتناسب مع الأهداف التى سيجرى تحقيقها، فإن تلك الحجة، من وجهة نظرى وفى كل الأحوال، لا تجدر بزعيم أمة كبيرة، وأنه يمكن توجيه نقد من هذا القبيل إلى أية حجة من الحجج التى ساقها السيد/ جلادستون. يضاف إلى ذلك، أن انتهاج ذلك الموقف كان يمكن أن يسقط الوزارة خلال ثمان وأربعين ساعة. لكن هذه العبارة ربما كانت تتميز بالفهم. والحجة التى تقول: إن الأمر لا يحتاج إلى حملة عسكرية نظرًا لأنه لم يثبت أن الجنرال غوردون كان فى خطر، كانت لا تتفق تمامًا مع الحقائق الواقعة، التى كانت واضحة تمام الوضوح أمام العالم كله، والتى لم تكن غير مفهومة.

وأنا، فى ضوء كل هذه الأسباب، أؤكد أن الأخطاء كلها التى ارتكبت فى تلك الفترة، بحق الشئون المصرية والشئون السودانية، والتأخير فى إرسال حملة عسكرية لإنقاذ الخرطوم لا يمكن اغتفارها(١). لقد أدان مجلس العموم تصرف الحكومة، وفى الجلسة الكاملة التى عقدها المجلس، نجت

---

(١) كتب اللورد نورثبروك إلىَّ بعد ذلك (فى ١٣ يناير ١٨٨٦): "لقد أعطيتنا تحذيرات واضحة فى وقت، لو قدر فيه إنقاذ الجنرال غوردون، لحتم ذلك إرسال حملة عسكرية، وليس هناك من هو نادم أكثر منى على تأخير إعداد هذه العملية من شهر مايو إلى شهر أغسطس". وأنا أضيف هنا أنه بعد ذلك بعشر سنوات أرسلت إلى اللورد نورثبروك صورة من هذا العمل المتعلق بالسودان. وأرسل لى تعليقًا على الهامش المقابل لتلك المقطوعة يقول فيه: "أخشى أن يكون ذلك كله صحيحًا.... ونظرًا لأنى كنت ــ وهذا من سوء حظى ــ عضوا فى حكومة جلادستون، فقد تعين على تحمل اللوم مع الآخرين. لكنى قررت أن لا أخدم فى حكومته بعد ذلك".

الحكومة من الانتقاد بأغلبية أربعة عشر صوتًا. كتب الجنرال غوردون فــى اليوم الثامن من شهر نوفمبر يقول: "إذا كان من الــصواب إرســال حملــة عسكرية الآن، فلماذا لم يكن من الصواب إرسالها قبل ذلك؟" وستبقى حقيقــة مسألة الجنرال غوردون المثيرة للشفقة، بلا رد شافٍ عليهــا إلــى الأبــد، وستبقى وصمة فى جبين السيد/ جلادستون السياسى.

****

ملحق

ملاحظات على برقية الخديوى إلى الجنرال غوردون التى أرسلت بتاريخ اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤

ورد المدخل التالى فى يوميات الجنرال غوردون (المجلد الثانى ص٣٥٩) بتاريخ اليوم الخامس والعشرين من شهر نوفمبر من العام ١٨٨٤: "يلغى توفيق، بواحدة من البرقيات، فرمانه الخاص، الذى يقضى بالتخلى عن السودان، الذى مزقته".

برقية من توفيق إلى العلماء يقول فيها: "**بارنج قادم مع اللورد ولسلى..**"

يبدو من المناقشات العديدة التى دارت حول مهمة غوردون، أن هناك شيئًا من سوء الفهم للظروف التى أحاطت بإرسال البرقيات التى أشرنا إليها هنا. وأنا أقترح هنا، أنا أروى ذلك الذى حدث بالفعل.

أرسل الخديوى، فى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر من العام ١٨٨٤، برقية إلى الجنرال غوردون. وقد ورد نص هذه البرقية كاملا فى حاشية مقال كتبه السير/ ريجنالد وينجت **Wingate**، ونشر فى مجلة "يونايتد سرفيس مجازين" **United Service Magazine**، فى شهر يوليو من العام ١٨٩٢. ويكفينى من تلك البرقية المقطوعات التالية التى تخدم ما أبتغيه: "تبلّغك الآن أنه قد جرى تغيير كبير، منذ أن نصحت الحكومة المسمّاة (أى

البريطانية) بالجلاء عن السودان، وانقطاع الاتصال معك.... لكن القوات الإنجليزية سوف تحتل دنقله قريبًا، كما صدرت الأوامر إلى العقيد شيرمسايد Chermside، حاكم سواكن بالاتصال بالقبائل بخصوص كسلا؛ يزاد على ذلك، أن الرائد كتشنر، أحد ضباط جيشي الجديد، صدرت له أوامر بإجراء بعض المشاورات في دنقله، ونحن نتطلع إلى تمكنه من فتح الاتصال معك. ومن الضروري، أيضًا في ظل هذه الظروف، تعديل الفرمان الذي منحناك إياه؛ حتى يمكن أن تصبح سلطتك مقصورة على كونك حاكم السودان، بما في ذلك الخرطوم، وسنار، وبربر والمناطق المجاورة لهذه البلاد.... وسوف تتلقى أيضًا التعليمات الضرورية من الحكومة البريطانية من خلال السير أي بارنج هو واللورد ولسلي، الذي عين قائدًا عاما للحملة الإنجليزية، الموجود حاليًا في القاهرة".

جرى في الوقت نفسه إرسال برقية إلى علماء الخرطوم، لحثهم على بذل قصارى جهدهم للمحافظة على سمعة الحكومة وشرفها.

وعلى حد علمي، أنا أعرف أنه لم يجر استشارة أية سلطة من السلطات البريطانية قبل إرسال هذه البرقيات. وأنا أؤكد أنني لم أطلع على هذه البرقيات إلا بعد فترة طويلة من وفاة الجنرال غوردون. يزاد على ذلك، أنه طالما أن الجنرال غوردون لم يعرف أن الخديوي قد أرسل هاتين البرقيتين على مسئوليته الخاصة، فإن هذه النقطة تصبح عديمة الأهمية.

يبدو أن الجنرال غوردون عندما تسلم برقية الخديوي، قام بإصدار الإعلان الذي ورد ضمن الملحق من هذه اليوميات (المجلد الثاني ص٥٥٢). وردت المقطوعة التالية ضمن هذا الإعلان: "كانت الحكومة قد قررت من قبل نقل المصريين إلى القاهرة والتخلي عن السودان؛ والواقع، هو أن بعض

هؤلاء المصريين، فى زمن حسين باشا يسرى، كما تعلم أنت. عند وصولنا إلى الخرطوم، ومن باب الإشفاق عليك، ومن أجل عدم السماح بتدمير بلادك، قمنا بالاتصال بخديوى مصر، أفندينا، حول أهمية التروى وعدم التسرع فى التخلى عن السودان. وبناء عليه، جرى إلغاء الأوامر الصادرة بشأن التخلى عن السودان".

قراءة هذه الوثائق بعناية، تُسهّل علينا الحكم على ما حدث وتقييمه. فى اليوم السابع والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٨٤، أى بعد تسعة أيام من وصول الجنرال غوردون إلى الخرطوم، أعلن الرجل على الملأ التخلى عن السياسة التى جاء لتنفيذها. وفى الإعلان الصادر فى ذلك اليوم، قال غوردون: "القوات البريطانية فى طريقها الآن إلى الخرطوم"(١). كان لدى غوردون كثير من المعلومات المغلوطة حول هذه المسألة. كانت البرقية التى أرسلها الخديوى إلى الجنرال غوردون بتاريخ ١٤سبتمبر من العام ١٨٨٤، مصاغة على نحو يجعل من يقرأها يسىء فهم معناها. وعليه، انتهز الجنرال غوردون تلك الفرصة؛ ليضع نفسه، على حد ظنه، على الطريق الصحيح.

ونحن عندما نقارن تاريخ الإعلان الأصلى الذى أصدره الجنرال غوردون بتاريخ برقيات الخديوى يتضح لنا، أن الدلائل على المدى الذى وصل إليه الجنرال غوردون فى تنفيذ التعليمات الصادرة إليه عندما وصل إلى الخرطوم، كانت عديمة القيمة شأنها فى ذلك شأن المدخل الذى أورده غوردون فى يومياته بتاريخ اليوم الخامس والعشرين من شهر نوفمبر من العام ١٨٨٤ .

---

(١) راجع المرجع السابق: ص: ٤٩٠.

المؤلف فى سطور:

اللورد كرومر:

اسمه بالكامل إيلفلين بارنج إيرل كرومر، وُلد فى اليوم السادس والعشرين من شهر فبراير من العام ١٨٤١ الميلادى وتوفى فى اليوم التاسع والعشرين من شضهر يناير من العام ١٩١٧ عن عمر يناهز ستة وسبعين عاما. عمل حاكما بريطانيا عاما لمصر خلال العام ١٨٧٩، ثم عمل بعد ذلك ممثلا وقنصلا عاما فى مصر فى الفترة من ١٨٨٣ إلى العام ١٩٠٧. كانت مصر طوال هذه الفترة محتلة من الإنجليز بسبب دخولها فى متاعب سياسية ومالية، ولما كان كرومر بعيدًا عن مركز الإمبراطورية البريطانية، فقد أدار المنطقة مستهدفا هدفًا معينا، كما أن أعماله استبعدت الرغبات البريطانية فى الانسحاب من مصر.

المترجم فى سطور:

صبرى محمد حسن :

أستاذ اللغويات المتفرغ ، له أبحاث ومقالات تزيد على أحد عشر مقالاً وبحثًا نشره فى مجلات متخصصة، ومجلات ثقافية، وله أيضًا أكثر من أربعة عشر كتابًا مترجمًا نشرها المجلس الأعلى للثقافة، ودار الهلال، ودار المريخ بالمملكة العربية السعودية، وله كتابان أولهما:

An Arabic Coirse for American fgricuktural experts in Egypt.

مشاركة مع الأستاذ الدكتور / محمود فهمى حجازى والأستاذ الدكتور/ كريم حسام الدين، وثانيهما: "دليل الباحث" مشاركة مع الأستاذ الدكتور/ أحمد نجم، وماهر الصواف، وأسامة محمد كامل عمارة، وله بحث نشرته جريدة الجزيرة فى المملكة العربية السعودية كما أن له اثنى عشر مقالاً نشرت فى جريدة الرياض الاسبوعى، وفى المجلة العربية، وفى المجلة العربية، وفى مجلة النهرين، ومجلة الهلال بجمهورية مصر العربية، كما أن له سبعة كتب مترجمة تحت الطبع.

المراجع فى سطور:

أ.د. أحمد زكريا الشلق

- من مواليد طنطا ١٩٤٨.
- حصل على الدكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة عين شمس ١٩٨١.
- يعمل حاليًا أستاذًا للتاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة عين شمس.
- حصل على جائزة الدولة للتفوق فى العلوم الاجتماعية ٢٠٠٦.
- رئيس تحرير سلسلة "مصر النهضة" التى تصدر عن مركز تاريخ مصر بدار الكتب والوثائق القومية.
- رئيس تحرير سلسلة "ذاكرة الكتابة" التى تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة.
- من مستشارى تحرير سلسلة "التاريخ – الجانب الآخر" التى تصدرها دار الشروق.
- عضو "الجمعية المصرية للدراسات التاريخية"؛ و"لجنة التاريخ" بالمجلس الأعلى للثقافة؛ ومقرر "اللجنة العلمية لمركز تاريخ مصر المعاصر" بدار الكتب والوثائق القومية.

من أهم مؤلفاته:

١ – حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٩.

٢ – حزب الأحرار الدستوريين، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

٣ – رؤية فى تحديث الفكر المصرى (جزآن)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٨٤ و١٩٨٧.

٤ – الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ – ١٩٢٣، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة ١٩٩٧.

٥ – فصول من تاريخ قطر السياسى، المركز الأكاديمى بالدوحة، ١٩٩٩.

٦ – العرب والدولة العثمانية ١٥١٦ – ١٩١٦ ، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٢.

٧ – تطور مصر الحديثة ، مصر العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٣.

٨ – الحداثة والإمبرالية، الغزو الفرنسى وإشكالية نهضة مصر، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠٦.

٩ – أحمد فتحى زغلول والآثار الفتحية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦.

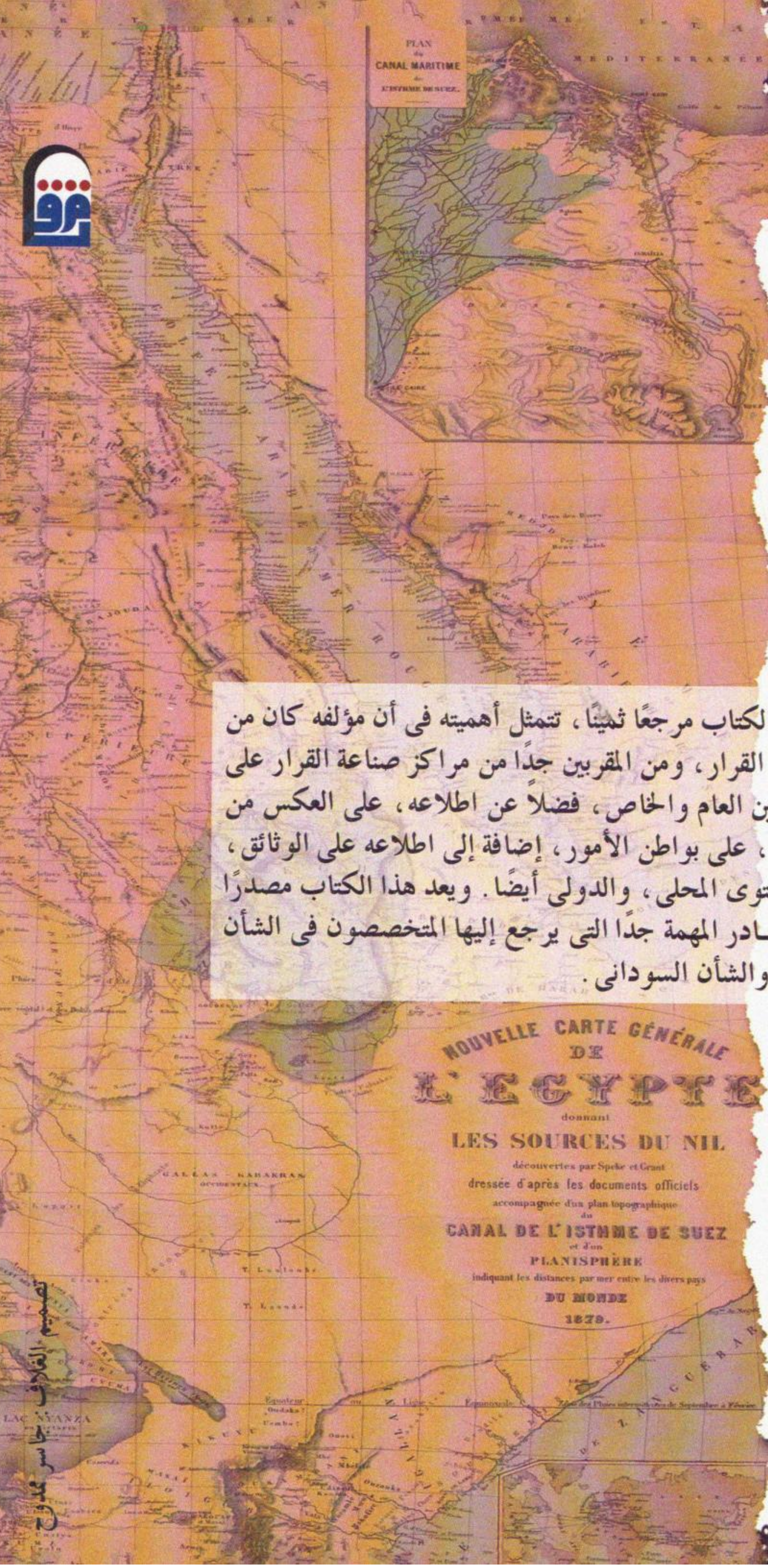
١٠ – الشيخ مصطفى عبد الرازق ومذكراته، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٦.

١١ – تطور مصر المعاصرة: فصول من التاريخ السياسى والاجتماعى، القاهرة ٢٠٠٧.

١٢ – طه حسين، جدل الفكر والسياسة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٨.

بالإضافة إلى عشرات البحوث والدراسات فى المؤلفات المشتركة، والدوريات العلمية.

التصحيح اللغوى: محمد عبد المحسن
الإشراف الفنى: حسن كامل



يعد هذا الكتاب مرجعًا ثمينًا، تتمثل أهميته فى أن مؤلفه كان من أصحاب القرار، ومن المقربين جدًا من مراكز صناعة القرار على المستويين العام والخاص، فضلاً عن اطلاعه، على العكس من الآخرين، على بواطن الأمور، إضافة إلى اطلاعه على الوثائق، على المستوى المحلى، والدولى أيضًا. ويعد هذا الكتاب مصدرًا من المصادر المهمة جدًا التى يرجع إليها المتخصصون فى الشأن المصرى والشأن السودانى.

تصميم الغلاف: جاسر مخلوف